

الجزء الرابع

من شرح المحقق الجليل القاضى المدقق سيدى

أبى عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للإمام أبى الضياء سيدى خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمده الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراجى غفران ربه الحاج الطيب التازى المغربى)

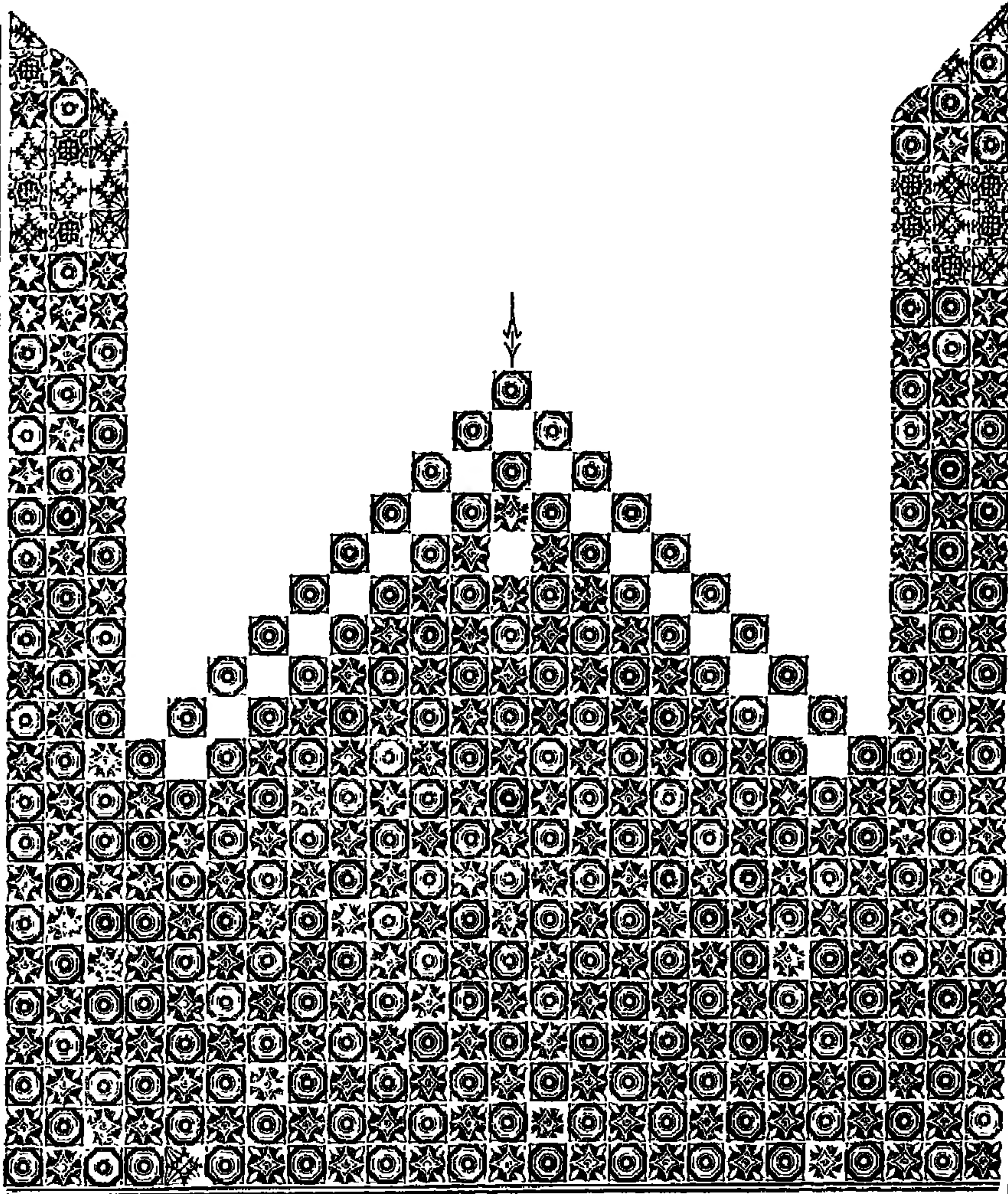
(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبى)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

ولما أنهى الكلام على أركان النكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق بأحد أركانه وهى الزوجة
إذا تعددت ماذا يجب لها من القسم وتوابعه فقال

(فصل انما يجب القسم للزوجات) (ش) يعنى ان القسم بين الزوجات اثنتين فأكثر حرائر
أو أماء مسلمات أو كليات أو مختلفات من صغيرة جومعت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة
أو مريضة واجب على الزوج المكلف اجاعا عيها أو حرزى آله أو خصى أو محبوب صحيح أو
مريض (فى المبيت) فقط لافى النفقة والوطء وأما غير المكلف فالوجوب على وليه كما يأتى
ومفهوم الجمع ان الواحدة لا يجب على الزوج البيات عندها الا أن يقصد ضررها كما يأتى
وخرج بالزوجات الاماء فلا يجب القسم لهن كما لا يجب التسوية للزوجات فى غير المبيت من
نفقة وكسوة (ص) وان امتنع الوطء شرعاً أو طبعاً كحرمة ومظاهرمها ورتقاء (ش) لما كان
المقصود من المبيت عندهن الانس لا المباشرة وجب التسوية فيه بين كل مدخول بهامطيقه
للوطء وان امتنع الوطء فى بعضهن شرعاً أو طبعاً الاول كحرمة ومريضة لا يجمع مثلها والثانى
كرتقاء ومجنونة وجد ما عومثل للشرعى بمثلين اشارة الى أن المنع لا فرق بين أن يكون من جهتها

(فصل القسم للزوجات) (قوله ماذا يجب لها) أى وهو
ما يجب أو أعنى الذى يجب لها
(قوله للزوجات) اعلم أن المحصور
فيه قوله للزوجات أى لا الاماء وقوله
فى المبيت أى لا النفقة والكسوة
(قوله من صغيرة جومعت) أى
مطيقه (قوله لافى النفقة والوطء)
أى ولا فى المحبة والتعهد والاقبال
والنظر والمفاكهة بالكلام والمراد
إذا أراد

الميت والافله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الابلاء (قوله اذا طبع ربيع اصيل) اعترض بأن الطبع تابع للعقل فقي منع العقل من شيء منع منه الطبع وقوله ولذلك قال بعضهم أي دفعا للاعتراض (قوله كرتقاء) أي فيمتنع وطؤها عقلا أي لما فيه من تداخل الاجسام أي اذا أريد الوطء بهم مع بقاء تلك الحالة وأما لو أريد الوطء بها بحيث أنه يدخل الذكرو فيتحول اللحم إلى أحد الجانبين أو كلاهما فهو من الممتنع عادة (قوله الا لاضرار) التعبير بالاضرار يدل على ان الممنوع قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو متصل أي لا يجب القسم في الوطء من سائر أحواله الا لاضرار (قوله ككفه) (ص) أي سواء كان بعد ميله لها أو لغيرها أي فيجب عليه ترك الكف المذكور وهو

غشيل للاضرار لان الكف المذكور يحتمل فيه على قصد الضرر وان لم يقصد في نفس الامر وظاهره انه يمتنع وان لم يبطا الاخرى بعد الكف المذكور وهو هذا ما لم تكن مولى منها أو مظاهرا منها فان كفه عن وطء غيرها واجب (قوله سيجيته) بالسبب المهمة كما هو في خطه أي طبيعته (قوله فعند من شاء) وان كان غير من شاء أن تعرضه أرفق به وأشفق عليه من شاءها الا أن يكون شاءها لميلها اليها فانه يمنع من ذلك أي بمجرد محبتها (قوله لان وجوب القسم) لا يخفى أن الوجوب من خطاب التكليف والحاصل ان جعل تزويج المجنون للمتعدد من النساء سببا في وجوب الاطافاة على الولي خطاب وضع ووجوب الاطافاة على الولي خطاب تكليف (قوله ويحتمل أن يقدر الخ) يرجع للذي قبله (قوله وفات ان ظلم فيه) ليس من الظلم بيئات الفقيه في قراءة الختمات والمواظ والصناع في حرفهم لان هذا كله من التعيش فلا يقضى بطريق

أو من جهته وكان من حقه أن يقول بدل طبع عادة اذا لرتقاء لا يمتنع وطؤها طبع اذا طبع ربيع اصيل الى وطئها ولذلك قال بعضهم مثال قوله طبع كجذماء ومجنونة فترك مثاله وقوله ورتقاء مثال المحذوف أي أو عقلاء كرتقاء فكان ينبغي أن يقول وان امتنع الوطء شرعا أو طبعها أو عقلا كحرمة (ص) لافي الوطء الا لاضرار ككفه لمتوفر لانه لاخرى (ش) يعني أن القسم لا يجب في الوطئين الزوجات بل من دعت به نفسه اليها أو اتاهها على ما تقتضيه سجيته ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الاخرى اللهم الا أن يترك الزوج وطء واحدة من زوجاته ضررا بها فانه لا يجوز له ويجب عليه حينئذ ترك الكف (ص) وعلى ولي المجنون اطافته وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء (ش) يعني ان المجنون اذا كانت له زوجات فانه يجب على وليه أن يطوف به عليهن لاجل العدل بينهما وان لم يكن ذلك من الحقوق المالية كما يجب عليه نفقتهم لان وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شرطوافيه منفعة المرأة بخلاف ولي الصبي فلا يجب على وليه اطافته لعدم منفعة المرأة بوطئه ثم ان قوله وعلى ولي الخ معطوف على مقدر تقديره انما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى ولي المجنون وكذا قوله وعلى المريض معطوف على ذلك المقدر ويصير من باب عطف الخاص على العام ويحتمل أن يقدر المعطوف عليه أعم أي ويجب القسم على زوج وعلى المريض وأقرب به لاجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء فيكون من عطف المغاير ثم اذا صح ابتداء القسم (ص) وفات ان ظلم فيه (ش) يعني أن الزوج اذا ظلم في القسم بأن تعمد المقام عند واحدة منهن شهرا حيفا فانه لا يحاسب بذلك ويزجر عن ذلك ومفهوم ظلم أحروى كالأول كان مسافرا ومعه إحدى زوجاته فليس للحاضرة أن تحاسب المسافرة بالماضي لان المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل وتخصيص المرأة وذلك يقوت بفوات زمانه وسواء اطلع على عدايته قبل القسم لتأليته التي عدا عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعيف انظره في شرحنا الكبير (ص)

الاولى (قوله حيفا) أي ظلما (قوله وسواء اطلع الخ) مثلا لو كانت ليلة الخميس ليلة الجمعة وليلة السبت لفاطمة وليلة الاحد لزنب فاذا بات ليلة الخميس وليلة الجمعة عند خديجة فقد فاتت ليلة عائشة وهي التي عدا عليها فقوله وسواء اطلع على عدايته قبل القسم لتأليته التي عدا عليها بأن اطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت فذلك قبل القسم لفاطمة التي هي تأليته عائشة التي عدا عليها وقوله أو بعده كما اذا اطلع على ذلك ليلة الاحد عند الغروب فذلك بعد القسم لفاطمة التي هي تأليته التي عدا عليها (قوله واستظهار ابن عرفة الخ) نص ابن عرفة قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عدايته الا بعد قسمه لتأليته التي عدا عليها ولو اطلع عليه قبله لزمه يوم التي عدا عليها قبل تأليتها أو وسواء اطلع عليه كذلك أو قبل قسمه لتأليته والاول أنظر اه قال القاني واستظهار ابن عرفة ضعيف لانه يلزم عليه ظلم الثالثة والرابعة اه

(قوله كخدمة معتق بعضه يأتى) يفيد أنه لو لم يأتى ثم خدم بعضهم مدة أزيد من مدته الشرعية فلا يفوت بل يعوض (قوله فليس للشريك المطالبة بما ظلم من الخدمة) أى التى هى أيام الأباق (قوله وهذا حيث جعلت الخدمة بينهما مقسمة مهايأة) أى بأن جعل لكل واحد منهما يخصه هذا يوم وهذا يوم وهذا جمعة وهذا جمعة أو هذا شهر وهذا شهر وهكذا (قوله والا) بأن لم يكن قسمة أصلاً بأن كان يتعاطى خدمة كل منهما وليس المراد بأن كان قسمة من أضافة أو قسمة قرعة لأنهما لا يتأتيان هنا (قوله وإذا شكت الوحدة) أى ليل أو نهار ضمت إلى الجماعة أى سكنت معهم للاستئناس (قوله إلا أن يكون تزوجها على ذلك) أى على الوحدة ظاهراً وان حصل لها الضرر والظاهر أن المراد (ع) ما لم يظن الضرر بالوحدة (تنبية) ما مشى عليه المصنف خلاف قول ابن عرفة لا يظهر

وجوبه أو تبتت معها امرأة ترضى لأن تركها واحد ضرر ورعاية عين عليه زمن خوف المحارب والذي يظهر التفصيل بين أن يكون عندها ثبات بحيث لا يخشى عليها في بياتها وحدها فلا يجب البتات عندها والا فيجب (قوله وزاد هنا) أى الشارح كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله وقد قدمنا أنه مشروط بأن لا يقصد الخ) أى لأنه قال في أول الفصل وفي قوله للزوجات تنبيه على أن الواحدة لا يجب المبيت عندها وهو كذلك زاد في الجواهر ولكن يستحب لتخصينها وهو مقيد بعدم الضرر فحاصله أن قول المصنف والمبيت عند الواحدة أى ما لم يقصد الضرر والاحرم عليه عدم المبيت (قوله ولو حره نصرانية) كأنه يقول وما قاله المصنف جار في الحره والامة ولو كانت الحره كاتبة دفعا لما يتوهم أن كلام المصنف قاصر على الحره المسلمة فأفاد أنه لا فرق وقوله لترجيح الخ في قوة لان الامة وان ترجحت بالاسلام فقد ترجحت الحره الذميمة بالحرية (قوله الرد

كخدمة معتق بعضه يأتى (ش) هذا يشبه الدليل لما قبله والمعنى أن العبد الذى بعضه حر وبعضه قن يخدم نفسه بقدر الجزء الحر ويخدم سيده بقدر الجزء الرقيق فإذا أتى ثم رجع فإنه يفوت على من أعتقه زمن الأباق فلا يحاسب به ولا يلزمه فيه خدمة وهذا ما لم يكن استعمله شخص فإنه يرجع بقيمة ما استعمله في الزمن الذى ينوبه في مدة الأباق ومثل خدمة المعتق بعضه المشترك يخدم بعض ساداته مدة ثم يأتى ثم يوجد فليس للشريك المطالبة بما ظلم من الخدمة وهذا حيث جعلت الخدمة بينهما مقسمة مهايأة والا كان ماعداً لهما وما أتى عليهما (ص) ونذب الابتداء بالليل (ش) أى ونذب الابتداء بالقسم بين الزوجات بالليل لأنه وقت الأنواع للزوجات وله أن يعكس (ص) والمبيت عند الواحدة (ش) أى ونذب المبيت عند الزوجة الواحدة سواء كان له أمة أم لا قال في التوضيح وإذا شكت الوحدة ضمت إلى جماعة إلا أن يكون تزوجها على ذلك انتهى ونقله الشارح عند قوله وسكنها بين قوم صالحين وزاد هنا ما نصه وقد قدمنا أنه مشروط بأن لا يقصد الأضرار بعدم المبيت انتهى (ص) والامة كالحره (ش) المشهور أن الزوجة الامة كالحره في وجوب القسم والتسوية بينها وبين الحره وسواء كان الزوج حراً أو عبداً ولو حره نصرانية وأمة مسلمة لترجيح الحره النصرانية بالحره والامة بالاسلام وانما نص المؤلف على ذلك مع قوله للزوجات الرد على من يقول للحره يومان وللامة الزوجة يوم (ص) وقضى للبكر بسبع والثيب بثلاث (ش) يعنى أن من تزوج بكراً على غيرها ولو كانت هذه البكر أمة فإنه يقضى لها بسبع ليال وان تزوج ثيباً فإنه يقضى لها بثلاث ليال أى يلزمه أن يبيت عندها ثلاث ليال يخصها بهما لأنه حق لها (ولا قضاء) إذا سبغ للبكر وثلاث للثيب فإنه لا يقضى لغيرهن مثل ذلك وفات عليهن وأفهم قوله ولا قضاء أن قوله قضى للبكر الخ فيمن نسكت على ضرورة فلا تزوج امرأة واحدة فإنه لا يلزمه لها الأسبوع ولا ثلاث على المشهور (ص) ولا تجاب لسبع (ش) المشهور أن الإنسان إذا تزوج بامرأة ثيب وطلبت أن يبيت عندها سبع ليال كالبكر فإنها لا تجاب لذلك ولا يقضى لها إلا ثلاث ليال فقط كما مر ولو قال ولا تجاب لا كثر لكان أشمل أى ولا تجاب المرأة بكراً كانت أو ثيباً لا كثر مما لها شرعاً (ص) ولا يدخل على ضررتها في يومها الحاجة (ش) قدم أنه يكمل لكل واحدة من نسائه في القسم يوماً وإليه ونبه بهذا الكلام على أنه لا يجوز له أن يدخل على ضررتها في ذلك الزمان الحاجة ضرورة غير الاستمتاع كتناولة نوب وشبهه ولا يقيم ولو أمكنه الاستنابة في تلك الحاجة على الأشبه بالمذهب (ص) وجاز الأثرة

عليها

على من يقول) أى وهو ابن المباحشون وهو مقابل المشهور الذى أشار به بقوله المشهور الخ (قوله وقضى للبكر الخ) إزالة للوحشة والاثتلاف وزيدت البكر لان حياءها أكثر فتحتاج إلى فضل امهال وجبروتان والثيب قد جرت الرجال لأنها استحدثت الصبيحة فأكرمت بزيادة الوصلة وهى الثلاث (قوله ولا قضاء) مقابل الاداء وقوله سابقاً وقضى أى حكم فلم يتوارد على محل واحد كذا قيل بل يصح أن يراد الحكم في الأمرين إلا أن متعلقه مختلف كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابل المشهور يقول ما ذكره المصنف لا يخص من كان عنده امرأه قاله البكرها الأسبوع مطلقاً والثيب لها الثلاث كذلك وهذا كله ما لم يجز عرف بيمانه عندها حال عرسها فيقضى عليه (قوله المشهور أن الإنسان الخ) ومقابلها أنها تجاب (قوله ولو قال ولا تجاب لا كثر) يجاب بأن المصنف انما اقتصر على ذلك لما فيه من الخلاف (قوله قدم أنه يكمل الخ) لم يمر له في هذا الشرح انما مر له في الكبير (قوله ولو أمكنه الاستنابة) أى الحاجة فيجوز على الأشبه بالمذهب ومقابلها ما لا يكمن أنه لا يدين عسر الاستنابة فيها وقوله في ذلك الزمان إشارة إلى أنه ليس

المراد باليوم خصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز أن يكون المصدر مضافا للفاعل) أي الذي هو قوله كاعطائها أي ويكون قوله امسا كها مضافا لمفعوله وقوله أو لمفعوله أي ويكون امسا كها مضافا للفاعل (قوله وشرا يومها) لا مفهوم لليوم وإنما أشار لمن معين قليل وما عدا ذلك لا يجوز (قوله لان الأولى ما خلا فيه على عوض) أن على عتبة محتوية على عوض فلا ينافي قوله أو لا بشيء أولا (قوله ليس كذلك) لان الاسقاط لا يتصف (هـ) بالطهارة ولو قال لانه لا بد أن يكون متمولا لكان

احسن (قوله وقوله يومها إشارة الخ) ينافي قوله أو هنالك على غير معين وهما طريقتان فقوله فهو اسقاط مالا غاية له إشارة لقول الشيخ أحمد الزرقاني فانه يجوز شراء النوبة على الدوام وهذا الغير (قوله لا على الابد الخ) لا يخفى انه يتعارض في الزمن الكثير فقوله قليل يقتضي منع الكثير وقوله لا على الابد يقتضي الجواز والظاهر أن المعول عليه الثاني (قوله وما وقع له عليه الصلاة والسلام) أي لان سودة زوجته لما كبرت وهبت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكان يقسم لعائشة يومين ولغيرها يوما غير ان ظاهره ان الواقع شراء وليس كذلك (قوله أن يـ لم عليها في يوم ضرتها) ولو لم تكن حاجة (قوله على المشهور الخ) لم أطلع على مقابله (قوله لافي بيت الاخرى) العبرة بفهمه لا بفهم أي بالباب كما هو ظاهر (قوله ولم يقدر بيت) أي لبدأ وخوف أو ازدراءه على ما استظهره ع (قوله من غير استمتاع) أي للاقتصار على قدر الضرورة واعتمد ع أنه يجوز له الوطء وهو ظاهر (قوله ابن القاسم

عليها برضاها بشيء أولا (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يؤثر زوجته من زوجته على ضرتها اذا رضيت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض والاثرة بتعويض الهمة والمثلثة كدرجة وبضم الهمة وسكون المثلثة ومعناها تفضيل الغير (ص) كاعطائها على امسا كها (ش) يجوز أن يكون المصدر مضافا للفاعل أو مفعوله أي يجوز أن تعطيها اذا أساء عشرته معها شيئا من المال ليحسن عشرته معها أو يعطيها اذا أساءت عشرتها شيئا من المال ليحسن عشرتها معه (ص) وشرا يومها منها (ش) يعني أنه يجوز للضرة أن تشتري يوم ضرتها منها وكذلك الرجل يجوز له أن يشتري يوم زوجته من زوجته وليس قوله شراء يومها الخ مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها الخ لان الأولى ما خلا فيه على عوض وهنالك خلا عليه أو هنالك على غير معين فهو اسقاط مالا غاية له بخلاف هذه فان الشراء فيها في مدة معينة وفي تسمية هذا شراء مسامحة لان المبيع لا بد أن يكون طاهر امنتفع به وهنالك ليس كذلك وانما هو اسقاط والمراد بالجواز مقابل الامتناع فلا ينافي الكراهة وقوله يومها إشارة الى زمن معين قليل لا على الابد وما وقع له عليه الصلاة والسلام من خواصه (ص) ووطء ضرتها باذنها (ش) أي وجاز في يومها ووطء ضرتها باذنها قبل الغسل من وطء الاخرى وبعده (ص) والسلام بالباب (ش) يعني أنه يجوز للرجل اذا ضرب باب زوجته من زوجته أن يسلم عليها في يوم ضرتها من غير دخول اليها ولا جلوس عندها على المشهور ابن الماجشون ولا بأس بأكل ما بعثت به اليه انتهى أي بالباب لافي بيت الاخرى لما فيه من أذية الاخرى (ص) والبيات عند ضرتها ان أغلقت بابها ودونه ولم يقدر بيت بجبرتها (ش) يعني أن الرجل اذا أتى زوجته في يومها لبيت عندها فأغلقت بابها في وجهه ولم يستطع أن يبيت في حجرتها فانه يجوز له حينئذ أن يذهب الى ضرتها بالبيت عندها من غير استمتاع فان قدر أن يبيت بجبرتها فانه لا يجوز له حينئذ أن يذهب الى ضرتها وظاهره سواء كانت ظالمة أو مظلومة ابن القاسم لا يذهب وان كانت ظالمة وكثر منها بل يؤذيها أصبغ لا يذهب الا أن يكثر ذلك منها ولا مأوى له سواها انتهى (ص) وبرضاها من جعها بمنزلة من دار (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يجمع بين المرأتين في دار واحدة بشرطين الاول أن يكون لكل واحدة منهما منزل مستقل برفقة ومنافعه من كنيف ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه الثاني أن يرضيا بذلك ولا فرق بين الزوجتين والثلاثة فأكثر ولهذا جمع المؤلف الضمير مرة وثلاثا أخرى فان لم يرضيا بذلك فانه لا يجوز له أن يجمع بينهما في منزلين من دار واحدة بل يلزمه أن يفرد كل واحدة بدار ولا يلزمه أن يبعد ما بينهما (ص) واستلها وثن لمحله (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يتخذ بيتا لنفسه ويدعو كل من كانت فويتها أن تأتي اليه بشرط رضاها بذلك لكن لا ينبغي ذلك بل يأتي هو لكل واحدة لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك (ص) والزيادة على يوم وليلة (ش) أي

الخ هو الظاهر دون قول أصبغ (قوله ولا مأوى له سواها) الموجود في بهرام وت سواهما هو ظاهر رأى وأمالو كان له مأوى سواهما لذهب اليه (قوله جعها بمنزلة من دار) وكذا يجوز جعها بمنزلة واحد من دار كما ذكره المنيطي لا يقال جعها بمنزلة من دار يؤدي الى وطء احدها بمنزلة فيه معه غيره وهو غير جائز لا نقول لا يلزم ذلك اذ قد يكون الزوج من لا يبطأ أو يبطأ احدها عند خروج الاخرى من المنزل لزيارة ونحوها (قوله الاول الخ) في عب والظاهر أن كون كل من حاض تحقيقا لكونه بمنزلة من لا يبطأ لانه لا يجوز رضاها بمنزلة لهما من حاض واحد اذ هو جائز كما يستفاد من الشارح اه

(قوله ولا يجوز تنصيف الليلة) أي الزمن فأطلق الخاص وأراد العام (قوله ما لم يكن في بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر إذا كانتا ببلد واحد أو ببلدين في حكم الواحدة بأن يرتفق أهل كل بالآخرى كما قالوه في الفصر وأما ان كانتا ببلدين لافي حكم الواحدة فهو ما أشار إليه بقوله ما لم يكن في بلاد بعيدة (قوله وله أن يقيم الخ) بأن هذا ان لنا مقامين جواز الزيادة على اليوم واليلة مع المساواة وجواز الزيادة على اليوم واليلة مع جواز عدم المساواة (قوله أو صنعة) بالصاد المهملة كما هو موجود في خطه (قوله ثم عطف على الممنوع مشاركات الخ) هذا عطف منطور فيه بجانب المعنى والتقدير لا يجوز ما ذكر عند عدم الرضا ولا دخول حمام (قوله لانه مظنة النظر) يفيد أنهم دخلن الحمام مستترات وهو كذلك فلذا قرر بعضهم فقال ومحل المنع إذا كن مكشوفات العورة أو كان يخشى كشف العورة وفي عب و شب ان محل الخلاف إذا كن غير مستترات وهما تابعان في ذلك للقائى وعبارة الشيخ عبد الباقي فان استترن أو اتصفن بالعمى جاز كما تقتضيه العلة المذكورة (قوله على المشهور) (٦) وسقابلة ما نقل ان أسد بن الفرات أجاب الأمير بجواز دخوله الحمام بجواربه

(قوله على المشهور) أي خلافا لابن الماجشون القائل بجمعهما في فراش بلاوطه مكروه (قوله لكان أخصر) فيه انه انما عبر بذلك لاجل أن يفيد الخلاف في المسئلة والرد على المخالف وعبارة شب مثل شارحنا لانه قال الواو للحال اذ جمعهما في فراش مع الوطه تمتنع ولو رضيتا اتفاقا لان الجمع مظنة وطء احدهما بما يحضرة الاخرى وظاهر كلام المصنف ولو رضيتا انتهى (قوله فربما يكون الغيرة) بفتح الغين (قوله له المنع) جواب الشرط وحذف الفاء في جواب الشرط تمتنع أو قليل كخبر فان جاء صاحبها والا استمتع بها وأوجب بأن له المنع خبر مبتدأ محذوف عائد على الزوج أي فهو له المنع وهذا الحذف جائز (قوله وتختص) وليس له جعلها الغير الموهوبة (قوله بخلاف منه) أي بخلاف هبتها منه والظاهر ان شراءه نوبتها منها ليس كهبته فيخص به من شاء قاله الشيخ

وتجوز الزيادة في القسم على يوم ويلة والواجب أن يقسم باليوم واليلة ولا يجوز تنصيف الليلة ولا الزيادة عليها الا برضاها ما لم يكن في بلاد بعيدة فلا بأس بقسمة الجمعة والشهر مما لا ضرر عليه فيه وله أن يقيم عند احدها لتجرا أو صنعة وانما جمع المؤلفات تارة وثنى أخرى اشارة الى أن حكم ذلك حكم ما زاد على واحدة ولذا اقتصر في جانب المفهوم بالمنع على التثنية فقال (لا ان لم يرضيا) في المسائل الثلاث فالغنى اعتبارا بالجمع ثم عطف على الممنوع مشاركات له فيه بقوله (ص) ودخول حمام بهما وجمعهما في فراش ولو بلاوطه (ش) يعني أنه لا يجوز للزوج أن يدخل الحمام بزوجه وولديه وأمنه ولا يزوجه لانه مظنة النظر للعورة على المشهور وظاهره ولو اتصفتا بالعمى والعلة تشعر بخلافه وأنه يجوز وكذلك لا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجته أو زوجته وأمنه أو بين زوجته في فراش واحد ولو لم يطأ واحدة منهن أو منهن معاً على المشهور ولو قال المؤلف وجمعهما في فراش بلاوطه لكان أخصر (ص) وفي منع الامتين وكراهته قولان (ش) يعني أنه اختلف هل يمنع الجمع بين الامتين على الامين في فراش واحد بلاوطه كالزوجة وبين نظر الاصل الغيرة أو بكره فقط لقسلة غيرتهن قولان لما لك وأباحه عبد الملك والمنع هو الظاهر فربما تكون الغيرة في الاماء أشد فيهن من الحرائر وأما جمعهما في فراش لاجل الوطه فممنوع اتفاقا (ص) وان وهبت نوبتها من ضرة له المنع لالهها وتختص بخلاف منه ولها الرجوع (ش) يعني ان المرأة الحرة اذا وهبت نوبتها أو أسقطتها فثارة لضرتهما وتارة لزوجهها فان فعلت ذلك من ضرتهما فلزوجهها أن يمنعها من ذلك إذ قد يكون له غرض في الواهبه وله الاجازة وأما الموهوب لها فانه لا كلام لها في الرد اذا أجاز الزوج ولا في الاجازة اذا رد وانظر مفهومي الهبة فهل الشراء السابق في قوله وشراء يومها كذلك أي له المنع أولا لضرورة العوضيه وأما الزوجة الامة فليس لها أن تهب يومها الا باذن سيدها لان له حق في الولد ولهذالو كانت الامة غير بالغة أو كانت يائسة أو حاملا فانه لا يحتاج في هبتها يومها من ضرتهما الاذن سيدها وان وهبت الزوجية نوبتها من ضرتهما وأجاز الزوج ذلك فان الموهوبه تختص بالنوبة دون بقية الضرات فتضيقها بالنوبة فيكون لها يومان ونبتى أيام القسم على حالها بخلاف ما اذا وهبت

أحد وفي عجب والظاهر انها كهبته كما يرشده التعليل فاذا علمت ذلك فالحق ان الشراء ليس كالهبة فقد جزم ابن عرفة بأن الشراء ليس كالهبة وبه جزم الشيخ سالم في تقرير كلام المصنف وسماع القرينين سئل عن يرضى احدي زوجته بعطية في يومها ليكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعلونه انتهى واحدي امرأته فرض مسئلة أفاده محشى تبين ان في قوله بخلاف منه حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله من غير عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهذا على غير الغالب (قوله ضرتهما) الضرة بالفتح والضم والكسر انتهى نقل الثاني والثالث مباررة والاول يفهم من مختصر الصحاح أفاده بعض شيوخنا (قوله فهل الشراء السابق الخ) وهو الظاهر (قوله وان وهبت نوبتها الخ) أي سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أو لا وكذا لها الرجوع فيما باعت من نوبتها ما ذكر كما يفيد التعليل وفي شرح عب والظاهر أنه ليس له ما الرجوع عن رضاها بجمعهما بمنزلة لنحفته بالنوبة للهبة أو البيع وكذلك اسقاط نفقة المستقبل ليس لها الرجوع والفرق فرط الغيرة

(قوله وغير الفقيه) أي الآن يشاور العلماء (قوله ونفذ طلاقهما) أي وجاز ابتداء كابدل عليه قوله بعد فان أبي الزوج طلقا بلا خلع بل يدل على أنه مطلوب (قوله لا الو كالة الخ) وقيل طريقتهما الو كالة أي عن الباعث لهما الحاكم أو الزوجان وقيل طريقتهما الشهادة أي عند القاضي بما يحكيه قال بعض الموثقين ولست أرى ذلك لأن طريقتهما الحكم لا الشهادة (قوله ولو كانا من جهة الزوجين) أي الذين أقامهما فقول المصنف ولو كانا من جهتهما أي ولو كانا مقامين من جهتهما وهو مبالغة في نفوذ طلاقهما من غير احتياج لحكم الحاكم وفي عدم رضا الزوجين كذا في بعض الشرع أو مبالغة في قوله وان لم يرض الزوجان كما قد يستفاد من آخر قوله ولا إلى رضا الزوجين ولو قيل انهما أو كيان لا احتياج إلى رضاهما لأن الو كيل لا يفعل إلا ما فيه رضا الموكل إلا ان ظاهره انه ناظر لا مبرر الو كالة والشهادة أما الو كالة فقد عرفته وأما الشهادة فيمكن توجيهه بأنه يتوهم أنه لا يكونان حكميين إلا إذا كانا من جهة الحاكم وأما إذا كانا من جهتهما فلا يكون طريقتهما ذلك بل طريقتهما الشهادة عليهما والحكم لغيرهما الذي هو الحاكم (قوله عن معنى الاصلاح) المراد بالاصلاح ما فيه صلاح وليس المراد الاصلاح ضد الافتراق خلاف قول المصنف (٩) بعد وعليهما الاصلاح (قوله لا كتر الخ) بالرفع عطفًا على طلاقهما وأوقعنا في موضع الصفة له والعائد محذوف أي لا ينفذ أكثر من واحدة أو قعاء و كانه به بالصفة على أن هذا بعد الوقوع وأما في الابتداء فلا يجوز أن يوقع أكثر من واحدة كما صرح به المتبني والاضافة في قوله ونفذ طلاقهما للطلاق المعهود شرعا وهو واحدة فوجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحدهما طعنها على الآخر ويصح عطفه على معمول طلاقهما لأنه بمعنى التطبيق أي تطبيقهما واحدة لا أكثر وبوجه بالفقهاء عطفًا بضاع على معمول طلاقهما أي تطبيقهما بواحدة لا أكثر (قوله وتلزم أن يختلفا في العدد) نية به على مخالفة من يقول لا يلزم شي لا اختلافهما فلا يستغنى بمقابلته عنه والاختلاف إما بان يقول واحداً وقعت واحدة ويقول الآخر وقعت اثنتين فقط

والعبد والكافر والفاسق والسفيه والمرأة وغير الفقيه بباب احكام النشوز لان كل من ولي أمر اشرط معرفته بما ولي عليه فقط وانما أعاد لفظ غير في قوله وغير فقيهه للإشارة إلى ان سفيه وامرأة معطوفان على غير لا على العدل والالم يحتاج إلى اعادتها (ص) ونفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتهما (ش) المشهور أن الحكمين طريقتهما الحكم لا الو كالة ولا الشهادة ولو كانا من جهة الزوجين فاذا حكما بطلاق ولو خلا عاتف ذولا يحتاج إلى مراجعة حكم البلد ولا إلى رضا الزوجين ومحل نفوذ طلاقهما ان لم يزيدا في حكمهما على طلبة واحدة والا فلا ينفذ الزائد على الواحدة لان الزائد خارج عن معنى الاصلاح الذي بعنا اليه وإذا حكم أحدهما بواحدة والآخر باكثر أو بالثبته فلا يلزم الزوج الا واحدة لانفاقهما عليها واليه أشار بقوله (لا أكثر من واحدة أو قعاء وتلزم ان يختلفا في العدد) وقوله وان لم الخ أي بعد ايقاعهما الطلاق وأما قبله فيأتي في قوله ولهما الاقلاق (ص) ولها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (ش) يعني انه اذا ثبت بالبينة عند القاضي أن الزوج يضار زوجته وهي في عصمته ولو كان الضرر مرة واحدة فالشهور أنه يثبت للزوجة الخيار فان شاعت أقامت على هذه الحالة وان شاعت طلقت نفسها بطلقة واحدة بآئنة خبز لا ضرر ولا ضرار فلو وقعت أكثر من واحدة فان الزائد على الواحدة لا يلزم الزوج ومن الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه عنها وضربها ضرباً مؤلماً لا منعها الحمام أو تأديبها على الصلاة والتسري والتزوج عليها وكلام المؤلف اذا أراد الفراق فلا ينافي قوله وبتعديده زجره الخاصكم لان ذلك اذا أردت البقاء وظاهر قوله ولها الخ أنه يجري في غير البالغين ثم انه يجري هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ص) وعليهما الاصلاح فان تعذر فان أساء الزوج طلقا بلا خلع وبالعكس ائتمناه عليها أو خالعه بنظرهما وان أساء أهل يتعين الطلاق بلا خلع أولهما أن يخالعا بالنظر وعليه الاكثر وأبيلان (ش) يعني أن الحكمين عليهما أن يصلحا بين الزوجين

(٣ - خشي رابع) أو يقول أحدهما أو قعاء واحدة وقال الآخر أو قعاء معاً ثلاثاً أو اثنتين (قوله ولو لم تشهد الخ) ومقابلته أنه ليس لها ذلك حتى تشهد البينة بتكرره (قوله فان شاعت أقامت) أي ويرزعه الحاكم كما تقدم (قوله لا ضرر الخ) قال غياض هما بمعنى واحد وقيل الضرر ما كان بغير قصد والضرر ما كان عن قصد وقيل الضرر ما كان لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما لم يكن لك فيه منفعة وعلى جارك مضرة وقيل الضرر الاسم والضرر الفعل (قوله أنه يجري في غير البالغين) يوضح ذلك ما في عب ودل قوله ولها أن لها الرضا ولو محجورة ولو غير بالغ دون وليها وكذا كل شرط شرط فيه أمرها به ليس لوليها قيام به ان رضيت (قوله ثم انه يجري الخ) أفاد بعض هنا أنه يأمره بالطلاق فان لم يطلق يجري القولان (قوله بنظرهما) راجع لهما أي اذا كان النظر الاثمان فعلا وان كان النظر المخالعة فعلا ويكون النظر أيضا في قدر المخالعة به ولو زاد على الصدق وخلاصته أن النظر يكون في أصل الخلع وفي قدر المخالعة به وظهر من ذلك أن أول التنبؤ بع (قوله وان أساء) أي معاً وأشكل المسمى عنهما أو أيهما أشد أساءة وقال اللغاني قوله وان أساء أي ولم تكن أساءة الزوج أشد ولا أساءة المرأة أشد ولا أساءة غيرها وقوله والافهل يتعين التعيين منصب على قوله بلا خلع وأما

(قوله فان كان قريبا امتنعت) أي ولم تستنوا القرابة وأما لو كان قريبا للزوجين قرابة مستتوية فمكالا لاجنبي وأما لو كان قريبا لأحدهما فقط أو لأحدهما أقرب فممنوع اتفاقا (قوله وأجاب بأن جزاء الصيد الخ) وأجاب اللخمي بأن حكم الزوجين بأقامة القاضي وحكما الصيد بأقامة المطلوب فلزم تعدده لتتنق تهمته ولأن المحكوم له في الزوجين له خصم ليس هو في الصيد (قوله ولهما أن أقاماهما الخ) ومفهوم قوله أن أقاماهما أنهما لو كانا موجهين من جانب السلطان فليس للزوجين الإقلاع عنهما وإن لم يستوعبا الكشف كافي الشيخ أحمد (قوله قال ابن يونس) مفاد بعض الشراح اعتماده (قوله وإن طلقا الخ) وكذا لا يلزم شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أي بأن قال أحدهما طلقنا معا بمال وقال الآخر بغيره (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه أن هذا الذي شهد بالمال للمال (١١) تلتزم المرأة ما حكم به من المال كأنه لم يقع منه حكم أصلا فقد انتفى بعض المجموع فلم يحصل المجموع (قوله مالم يزد خلع المثل) أي فإذا قال أحدهما بعشرة وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلا فاللزم العشرون وإذا كان خلع المثل ثمانية فاللزم عشرة

(فصل الخلع) وأركانه خمسة القابل والموجب والعوض والمعوض والصيغة فالقابل الملتزم للعوض والموجب زوج أو ولي صغير والعوض الشيء الخالع به والمعوض بضع الزوجة والصيغة خالعك (قوله والبينونة) عطف تفسير (قوله يقال خلع الرجل ثوبه) لاجنبي أن المعنى أزاله وإذا كان كذلك فقطضى ذلك أن يقال أولا ومعناه الإزالة والابانة الآن يقال هذا تفسير للشيء بآثره (قوله إذا افتدت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخ أن يقال خلع امرأته وخالعها إذا أزالها عن نفسه (قوله فقد بأت منه) الأولى بأنهم (قوله لباس صاحبه) الإضافة للبيان

كل واحد يستبطل علم من هو من قبله فإذا خرجا عن أن يكونا من الأهل أجزأ واحد قال وكذا إذا كانا مولى عليهما والتحكيم من قبل من ولي عليهما فحل التردد حيث كان المقيم للواحد الوليين أو الحاكم وكان المقام أجنيا فان كان قريبا امتنعت أقامته من الوليين أو الحاكم اتفاقا وسئل المؤلف لم جاز هنا بحكم واحد ولم يجز في تحكيم الصيد الاثنان وقد جاء النص بتحكيم اثنين في الموضوعين فأجاب بأن جزاء الصيد حق لله تعالى فلم يجز إسقاطه وهذا حق للزوجين فلهما إسقاطه (ص) ولهما أن أقاماهما الإقلاع مالم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم (ش) يعني أنه يجوز للزوجين إذا أقاما حكمين أن يرجعا عن ذلك ويعزلا الحكمين مالم يستوعبا الكشف عن أمر الزوجين ويعزما على الحكم بينهما أما أن استوعبا الكشف بين الزوجين وعرضا أمرهما وعزما على الحكم بينهما فإنه حينئذ لا عبرة برجوع من رجع من الزوجين ويلزمهما ما يحكمان به من أمرهما وسواء رجع أحدهما أو رجعا معا وظاهره ولو رضيا بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعله يريد إذا رجع أحدهما أما إذا رجعا ورضيا بالأصلاح والبقاء فينبغي أن لا يفرق بينهما (ص) وإن طلقا واختلفا في المال فإن لم تلتزمه فلا طلاق (ش) صورة المسئلة اتفق الحكماء على وقوع الطلاق واختلفا في العوض وهو مراده بالمال فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر بلا عوض فإن التزمت المرأة المال وقع الطلاق وبانت منه والأفلا يقع طلاق أصلا وعاد الحال كما كان لأن مجموعهما قائم مقام الحاكم الواحد ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه فقوله واختلفنا في المال أي في أصله أما لو اختلفا في قدره لوجب له خلع المثل وكذا في صفته وجنسه كذا ينبغي وينبغي مالم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما كما في شرح (هـ) ولما جرى في نشوز الزوجين ذكر الخلع عقده فصلا عنه فقال

(فصل في الكلام على الخلع وما يتعلق به) ومعناه الزوال والبينونة يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخالعها إذا افتدت منه فطلقها أو بأنهم من نفسه وسمى ذلك الفراق خلعاً لأن الله جعل النساء لباساً للرجال والرجال لباساً للنساء فإذا افتدت منه بمال تعطيه لبيئتهما منه فأجابها إلى ذلك فقد بأت منه وخلع كل منهما لباس صاحبه والطلاق لغة إزالة القيد كيف كان ثم استعمل في إرسال العصمة لأن الزوجة تزول عن الزوج فكأنه أطلقها من وثاق ولذا تقول

(قوله كيف كان) أي على أي وجه كان من أي نوع كان من ليف أو حلف أو جلد لا حسياً ومعنواً بحيث يكون من أفراد العصمة فلا يناسب ما قاله الشارح كما بينا وقوله ثم استعمل أي لغة وتبعه الشرع أي على وجه الحقيقة المنقولة وقوله في إرسال أي في إزالة وقوله فكأنه أطلقها من وثاق أي حسى أي وأطلقها من وثاق معنوى وهو العصمة فانضح الحال وهذا وجه ما قلناه أولاً وقوله هي في حبالك أي مقيدة بحبالك أي كأنها مقيدة بحبالك الحسية أو أراد بهما الوثاق بمعنى العصمة أي أراد جنس الحبال المتحقق في واحد فيكون حقيقة عريضة في العصمة أو مجازاً مشهوراً (فائدة) قال ابن الأنباري إذا كان النعت منقوباً عنه لا يثنى دون الذكر لم تدخل الهاء نحو طالق وطامث وحائض لأنه لا يحتاج لفارق لاختصاص الاني به انتهى

(قوله مقدم ما ذكره) أي على تعريفه الذي هو تصوير الغير فلا ينافي أن المصنف تصوره فلا يرد أن يقال الحكم على الشيء فرع تصوره والمصنف حكم قبل التصور (قوله ففيه رد لقول ابن الخ) لا يقال الجائز يصدق بالمكروه فليس فيه رد لانا نقول الجائز إذا أطلق في الأصول ينصرف إلى الجائز المستوي الطرفين والجائز المستوي الطرفين هو الذي فعله وتركه مستويان (قوله صفة حكمية الخ) لا يخفى أن معنى قوله حكمية أي لاحسية أو حكم الشرع بها فحينئذ لا يكون الطلاق هو التلفظ باللفظ المذكور ولا اللفظ المذكور بل صفة تتشأن عن التلفظ به (فإن قلت) وهل هي إرسال العصمة المشار لها أولا قلت لا كما هو ظاهره وقوله موجبات تكررها أي تكرار ما نشأت عنه الذي هو التلفظ باللفظ المذكور (قوله تكررها) فاعل بقوله موجبا وقوله حرمتها الخ مفعول به (قوله جرت على غير الخ) لأن تكررها فاعل بقوله موجب (قوله بعوض) (١٣) نبيه بقوله بعوض على أنه معاوضة لا يحتاج لجوز لا عطية فلو أحال عليها

الزوج فماتت أخذ من تركتها على المشهور (قوله لأنه يخرج منه الخ) أي فالتعريف غير جامع (قوله والجواب أن هذا التعريف لفظي) أي فلا يشترط أن يكون جامعاً وفيه أمران الأول أن التعريف اللفظي هو التعريف بالمرادف فلا يعقل فيه عدم جمع الثاني أن التعريف اللفظي من قبيل الرسم ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً (قوله وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهاً) لا تظهر البداة (قوله ورد بقوله وهو الطلاق) أي فلا يكون قصده التعريف بل ما قصد الإلزام (أقول) وحينئذ فكان قوله وبعوض من غيرها ولو قصد الإجنبي بدفع العوض سيرورة الطلاق بائناً لا يخفى أن المناسب للمصنف أن يقول وهو طلاق (قوله وبلاها كم) أي به دفعا لتوهم أن الطلاق على عوض مظنة الجور فلا يفعله إلا الها كم (قوله لتلايتوهم) هذا بناء على أنه من تمة التعريف (قوله أي جاز الخلع

الناس هي في حبالها إذا كانت تحتك وعرف المؤلف الخلع مقدم ما ذكره بقوله (ص) جاز الخلع (ش) أي جوازاً مستوي الطرفين أي ليس بمكروه ففيه رد لقول ابن القصار ولم يتعرض المؤلف لتعريف الطلاق الصادق بالخلع وغيره وعرفه ابن عرفة بقوله صفة حكمية ترفع حلية منعة الزوج بزوجه موجبات تكررها مرتين للعرومة ولذي رق حرمتها عليه قبل زوج فقوله موجبا بالنصب على الحال إما من ضمير ترفع أو من المبتدأ وفي بعض النسخ بالرفع صفة للصفة جرت على غير من هي له (ص) وهو الطلاق بعوض (ش) وهذا التعريف معترض لأنه يخرج منه ما إذا كان بلفظ الخلع من غير عوض فإنه خلع أيضاً مع انتفاء العوض فيه والجواب أن هذا التعريف لفظي أو تعريف لا أحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديهاً وجواب آخر وهو أن قوله بعوض متعلق بجاز لا بالطلاق أي جاز الخلع بعوض وهنأتم الكلام ورد بقوله وهو الطلاق على من يقول أنه فسخ (ص) وبلاها كم (ش) المعطوف عليه مقدر حال من الخلع أي حال كونه بها كم وبلاها كم وليس معطوفاً على بعوض لتلايتوهم أنه لا يسمى خلعاً إلا إذا وقع بعوض وبلاها كم وليس كذلك (ص) وبعوض من غيرها (ش) عطف على قوله بعوض وهو مقيد بكونه منها أي جاز الخلع بعوض منها وبعوض من غيرها أجنبي أولاً ولو سكنت عنه أغنى عنه عموم قوله بعوض ونبه بقوله (إن تأهل) على أن شرط دفع العوض من زوجة أو غيرها أن يكون أهلاً للتبرع أي غير محجور عليه قال ابن عرفة بأذن الخلع من صح معروفه لأن عوضه غير مال انتهى وهو العصمة (ص) لأم صغيرة وسفينة وذی رق ورد المال وبانت (ش) يعني أن الصغيرة والسفينة مولى عليهم ما أم لا ومن فيها بعض رق إذا خالعت واحدة منهن زوجها الرشيد على عوض دفعته إليه فإن ذلك العوض لا يلزمها ويقع الطلاق بائناً ويرد العوض في الأحوال المذكورة إن كان قبضه ويسقط عن الزوجة إن لم يقبضه ولو راجعها في إحدى هذه المسائل يظن أنه رجعي أو مقلد المان يراه رجعياً فإنه يفرق بينهما ولو بعد الوطء ويكون الوطء وطء شبهة إن لم يكن حكم به كما يراه رجعياً انتهى وهذا فيه دليل على أن حكم الها كم يحل الحرام وهو المعتمد وقوله وذی رق أي بغیر اذن السيد فان فعلت دون اذنه فله رده ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا فيمن ينتزع مالها ما غيرها كالمدة وأما الولد

بعوض منها الخ) إشارة إلى أن المعطوف عليه ليس من تمة التعريف حتى يكون المعطوف كذلك في والافيعترض (قوله بأذن الخلع) أي معطى المال المخالع به فأطلق الخلع على المال المخالع به أو على حذف مضاف أي بأذن مال الخلع أي الذي هو في الخلع (قوله لأن عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه ما لا م تنوقف الصحة على صحة معروفه كصحة بيع الصبي المميز والسفينة وإن لم يكن لازماً (قوله وسفينة) أي مهملة أو ذات أب أو وصى أو مقدم فاض بغیر اذنه فلا يجوز ولا يصح فان أذن لها جاز وصح (قوله مولى عليها) أي كان لها أب أو وصى أو مقدم فاض وقوله أم لا أي بأن كانت مهملة (قوله فان ذلك العوض لا يلزمها) ليس هذا مدلول لفظ المصنف بل مدلوله لأم صغيرة فلا يجوز (قوله أو مقلدا الخ) فيه أن التقليد جائز قالوا ولو بعد الوقوع وجوابه أن الها كم الذي لا يرى ذلك يفرق بينهما ولا يتقرر لتقليدهما بما ينفعه بينه وبين الله وأما إذا رفع لها كم لا يرى ذلك فيحكم بذلك ولا يلتفت لتقليده (قوله وهو المعتمد) كأنه يشير إلى ضعف قول المصنف لا أحل جراً ما وسأني توجيهه بما يفيد عدم ضعفه من أن معناه لا أحل حراماً

كان ظاهره جائزاً وباطنه ممنوع كمن حكم باقامة شاهد زور (قوله ورد المال الخ) ما لم يقل مخالعة الصغيرة أو السفينة أو ذات الرق ان
 صحت براءتك فانت طالق وأبرأت كل واحدة ولم يجز الولي والسيد فانه لا يتبع طلاقاً وأما قول اللفظ لرشيده فقالت له أيا الله أو
 أيا أنتك تم الخلع وبرئ من كل شيء لها عليه أشار لهذا عجم في كبره (قوله اذا خالعت بكثير) وأما لو خالعت بسيد فانه توقف ما خالعت به
 فان عجزت بطل وان أدت صح وحاصل ما في المقام أن ذات الرق اذا خالعت باذن سيدها مضى الخلع الا المكتوبة بالسكنى فان اذنه لها
 بالمخالعة كالعدم فيرد ان اطلع عليه قبل أدائها وان خالعت بغير اذنه فان كان ينزع مالها كالقن التي ليست فيها شائبة حرة وأم الولد
 والمديرة اذا لم يرض فيهما والمعتقة لاجل اذالم يقرب الا جل فانه ليس لها المخالعة وبطل الخلع واذا كان لا ينزع مالها فان كانت معتقة
 لاجل وقرب الاجل أو كانت مبيعة فلا كلام للسيد فيما فعلاه وان كانت أم ولد ومديرة ومرض سيدها فانه توقف ما وقع الخلع به
 فان مات السيد صح الخلع لكن في المديرة ان خرجت حرة وان صح السيد فله رده وان كانت مكاتبه فاذا كان ما خالعت به يسيراً وقف
 ما فعلته ايضاً فان أدت مضى فعلها وان عجزت فلا سيد الردوان كان كثيراً (١٣) فله رده أي فيجب رده والتظاهر أن سيدها

كذلك وأما المأذون لها في النجاسة
 فليس لها خلع الا باذن السيد فان
 فعلت بغير اذنه فسله رده على الراجح
 خلافاً لما في الاشراف من أن اذنها
 في النجاسة اذن لها في الخلع ولا يضمن
 سيد باذن في خلع والاشراف كتاب
 لعبد الوهاب أشرف به على
 مسائل المذهب ويبقى التطرف فيما
 اذا وقع الخلع ممن ذكر ولم يطلع
 السيد على ذلك حتى قرب الاجل
 في المعتقة لاجل ومرض في أم الولد
 والمديرة فهل يعتبر وقت الخلع
 أو وقت الاطلاع أفاده عجم (قوله
 عن المجبرة) أي من لو تأملت
 بطلاق أو موت زوج يجبرها في خلع
 من مالها ولو بجميع مهرها حيث
 كانت المصلحة في خلعها متعلقة
 بالمال وما تقدم من أن النظر لها
 هي فانما هو فيما يتعلق بضرر ذاتها
 ولو ازم عصمتها (قوله من مالها بغير
 اذنها) أي وأما من مال الاب أو كان

في مرض السيد اذا خالعا وقف المال فان مات السيد صح الخلع وان صح بطل ورد المال وأما
 المكتوبة اذا خالعت بالكثير فيرد ان اطلع عليه قبل أدائها ولو باذن سيدها لانه يؤدي لعجزها
 (ص) وجاز من الاب عن المجبرة (ش) يعني ان خلع الاب عن ابنته المجبرة من مالها ولو بجميع
 مهرها جائز بغير اذنها ولو قال وجاز من الجبر عن المجبرة كان أحسن ليس دخل الوصي المجبر فانه
 بمنزلة الاب وأما قول المؤلف (بخلاف الوصي) أي غير المجبر فانه ليس له أن يخالع عن تحت
 ابنته من مالها بغير اذنها وكذا باذنها على الارجح (ص) وفي خلع الاب عن السفينة خلاف
 (ش) يعني أن الاب اذا خالع عن ابنته البالغة الثيب السفينة من مالها بغير اذنها هل يجوز له ذلك
 أم لا فيه خلاف (ص) وبالغرض كجنيين وغير موصوف وله الوسط (ش) يعني أنه يجوز للمرأة أن
 تخالع زوجها بما في بطن أمها ومثله الآبق والشارد والتمرة التي لم يسد صلاحها وبجملها
 وعرض غير موصوف أو بأجل مجهول والزوج عليها الوسط من جنس ما وقعت المخالعة به
 لامن وسط ما يخالع به الناس ولا يراعى في ذلك حال المرأة واذا انقش الحمل الذي وقع الخلع
 عليه فلا شيء للزوج لانه محجور لذلك والطلاق بائن (ص) وعلى نفقة جل ان كان (ش) يعني انه
 محجور للمرأة أن تخالع زوجها على أن تنفق هي على نفسها مسدة حملها ان كان بها حمل فان
 أعسرت أنفق هو عليها ويرجع ان أبسرت فقوله ان كان وأولى الحمل الظاهر (ص) وباسقاط
 حضانتها (ش) أي وجاز للمرأة أن تخالع زوجها على اسقاط حضانتها ولها الاب ويسقط حقها
 من الحضانة وينتقل الحق فيها للاب وهذا دليل لاحد القولين الجارين في أن من ترك حقه في
 الحضانة الى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني القيام لان الاب المسقط له قام مقام الام
 المسقطه فكأنه لا قيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كلام له مع من قام مقامها وهو في المدونة
 أيضا (ص) ومع البيع (ش) يعني انه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع البيع
 مع النكاح لتنافي الاحكام بين البابين البناء الاول على المشاحة والثاني على المساحة (ص)

من مالها باذنها فذلك جائز (قوله وكذا باذنها على الارجح) الصواب انه يجوز باذنها كما هو مفاد النقل انظر محشى نت (قوله كجنيين)
 فاذا أعتق الزوج الجنين المخالع به شرعاً صار حراً بطن أمه (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه اللؤلؤ (قوله وله الوسط) راجع لقوله
 وغير موصوف كما أفاده محشى نت (قوله واذا انقش الحمل) أي أو نزل ميتاً وكذا اذا كانت الامنة في ملك الغير أي والجنين لم يكن
 ملكاً لها (قوله أن تنفق هي على نفسها) فيه إشارة الى أن المراد بقولهم نفقة الحمل أي نفقة أم الحمل (قوله وباسقاط حضانتها)
 مفيد بان لا يخشى على المحضون ضرراً ما يتعلق قلبه بأمه أو لان مكان الاب غير حصين فلا يسقط حينئذ ذلك اتفاقاً وقيد بعضهم
 بأن لا يكون الاب على صفة من لا يستحق الحضانة لمناع قام به واذا مات الاب فهل تعود الحضانة للام وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها
 لاسقاط الام حقها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني أن الحق لمن بلى الام الآن تسقط للاب والمعتمد أن التفرقة بين الام
 وولدها حق للام فلا يشك عليه ما هنا من شكل اذا أعتقها على أن تسلم ولها فانه يلزم العتق ولا يلزمها ذلك لتشوف الشارع للحرية
 (قوله وهو في المدونة الخ) كنهه أي به تقوية لاحد القولين البشريين فيمن ترك حقه الخ وقوله وهو في المدونة أيضاً كما انه هنا الا أنك

خير بأن المصنف تبع المدونة وغيره إلا أنه يشكر ذلك من عنده فالواضح أن يقول والمصنف تابع للمدونة (قوله وردت لكاباق العبد الخ) وإنما يكون المبيع نصف العبد إذا عينت ذلك أو دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة مع الالان القاعدة في ذلك حيث لم يعين مافي مقابلة المعلوم ان المعلوم النصف وللجهول (١٤) النصف وأما لو عينت للمعلوم قدرافي عمل به (قوله فهي ثردالمبيع) أي

التي هي الالف أو يقول المعنى مع رد عن المبيع ويكون المبيع واقعا على نصف العبد إلا أن ردها ذلك حقيقة واستادرد نصف العبد لها مجاز لان الذي يرده الزوج (قوله بقمته) أي بقيمة المؤجل حالايوم الخلع على غرضه وانظر كيف يقوم مع ان أجله مجهول وكيفية تقويمه انه ان كان عينا قوم بعرض ثم العرض بعين وان كان عرضا قوم بعين (قوله وردت دراهم الخ) سواء أرتة اياها أم لا لانها لا تتعين بالاراء ولا بالاشارة اليها كما لا يتعين بها في البيع والجعل والاجارة ونحوها (قوله وكذا لو قالت خذها دون ثقليل الخ) هذا داخل في المصنف لانه يراد بالشرط حقيقة أو حكما (قوله فانها تغرم له قيمته) أي اذا وقع على عبد معين وأما اذا كان موصوفا فيرجع بمثله (قوله فهو قوله ولا شيء له) أي سواء كان معينا أو موصوفا (تنبية) الرد في الاول الذي هو قوله وردت دراهم على حقيقة أي رد الزوج الدراهم وفي الثاني معنى الدفع وفي الثالث معنى كسر آنية الحجر وقتل الخنزير (قوله وتكسر آنية الحجر) كذا في نسخة والموافق للمدونة أهر يقتل الحجر وهو يقتضي عدم كسر آنيته لانها مال مسلم كذا أفاده محشى نت فالاولي للشارح أن يتبعها (قوله ويقتل الخنزير الخ) حكاهما بعضهم على أنهم ما قولان متساويان (قوله ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم راجع للمغصوب والحاصل ان الحرام كالأو بعضا لاشي له كان عالما أو جاهلا لا قيمة ولا مشلا وكذا للمغصوب اذا كان عالما أو ما اذا كان جاهلا فبد قيمته ان كان معينا ولا فئله فان علمت دونه لم يقع طلاق في الحجر وكذا في المغصوب اذا كان معينا وقت الخلع والواقع ولزمها مثله وقوله كام ولد أي بأن يخالعه رجل على أن يعطيه أم ولد (قوله كتبها) وقوله ونحو وجهها من مسكنها وقوله وتجييل الخ

وردت لكاباق العبد معه نصفه (ش) يعني ان الزوج اذا خالع زوجته على عبدها الا بقى ودفع لها من عنده ألفا فالعبد الا بقى نصفه في مقابلة العصمة ونصفه الا خرف في مقابلة الالف المذكورة فمقابل العصمة فهو خلع صحيح ومقابل الالف فهو بيع فاسد فترد الزوجة الالف للزوج لانها في مقابلة نصفه وهو لا يجوز بيعه فقوله وردت لكاباق العبد ونحوه من صور الغرر ولا ماله للالة معه أي مع المبيع المدلول عليه بالبيع وهو الالف في المثال لانها مبيعة من الزوج لها بنصف الا بقى فتردها وترد نصفه أي نصف الا بقى من يد الزوج اليها فهي ثرد المبيع من يدها الزوجها وترد نصف العبد من يدها اليها فيتم الزوج الالف وهي ماله ونصف العبد في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال وردت لكاباق العبد ببيع نصفه لكان أوضح (ص) وعجل المؤجل بمجهول (ش) يعني أن الزوجة اذا خالعت زوجها على مال معلوم لكن أجله باجل مجهول فانه يجبل وتدفعه للزوج الا أن وتوالت المدونة على أنه انما يلزمها ان تدفع قيمة المؤجل بمجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا بقمته) أي قيمة المؤجل بمجهول ووجه القول الاول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وكونه لاجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويجعل المال ووجه هذا التأويل أنه كقيمة السلعة في البيع الفاسد والباء في بقمته بمعنى على أي على تجييل قيمته (ص) وردت دراهم رديئة الشرط (ش) يعني ان المرأة اذا خالعت زوجها على دراهم ثم ظهر أنها رديئة فان له ان يبدلها عليها كالبيع الا ان تكون اشترطت عليه أنه لا يرد منها شيأ فانه حينئذ ليس له أن يرد الردي منها وكذا لو قالت خذها دون ثقليل أو قالت لا أعرف الدراهم ان كانت زيوفا ولا يجوز ذلك في البيع ولو قال وردت دراهم ومخالع به اشمل الدراهم وغيرها (ص) وقيمة كعبد استحق (ش) يعني أن الزوجة اذا خالعت زوجها على عبد ونحوه من كل مقوم معين ودفعته اليه فاستحق من يده بملك أو حرية ولا علم عند الزوجين فانها تغرم له قيمته كما اذا تزوجها على عبد فاستحق من يدها فانه يغرم لها قيمته أما ان علمت دونه فهو قوله لا ان خالعت بها لاشبهة لها فيه أي فلا يقع طلاق وان علم الزوج علمت معه أولا فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام كخمر ومغصوب وان بعضا ولا شيء له (ش) يعني أن الخلع اذا وقع بشي حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر كان كاهراما أو بعضه كخنزير وثوب أو عارضة كام ولد ومغصوب فان الخلع ينفذ ويكون طلاقا بائنا ويرد المغصوب الى ربه وتكسر آنية الحجر ويقتل الخنزير على مافي سماع ابن القاسم ويسرح على مافي ولا شيء ولا يلزم الزوجة شي من قيمة ذلك للزوج أي لاشي له في مقابلة الحرام كالأو وبعضا والمغصوب اذا كان عالما علمت هي أم لا (ص) كتبها خيرا دينها عليه (ش) هذا تشبيه في قوله ورد ولا شيء له ووقوع الطلاق بائنا والمعنى أن الزوجة اذا خالعت زوجها على ان آخرته يدين لها عليه فان التأخير يرد لانه سلف منها جرم منفعة لها وهو العصمة وباتت ولا شيء للزوج عليها وتأخذ بالدين حالا ومثله سلفها لانه ابتداء وتجييلها دينها عليها من بيع أو سلف على أن يطلقها الان من عجل ما أخر يعيد مسلفا لكن أخر ما عجل وانما أتى بالكاف

الخنزير الخ) حكاهما بعضهم على أنهم ما قولان متساويان (قوله ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم راجع للمغصوب والحاصل ان الحرام كالأو بعضا لاشي له كان عالما أو جاهلا لا قيمة ولا مشلا وكذا للمغصوب اذا كان عالما أو ما اذا كان جاهلا فبد قيمته ان كان معينا ولا فئله فان علمت دونه لم يقع طلاق في الحجر وكذا في المغصوب اذا كان معينا وقت الخلع والواقع ولزمها مثله وقوله كام ولد أي بأن يخالعه رجل على أن يعطيه أم ولد (قوله كتبها) وقوله ونحو وجهها من مسكنها وقوله وتجييل الخ

الطلاق في المسائل لازم باتن ولا يلزم تأخير ولا خروج ولا تعجيل الدين (قوله فانها باتفاق) اعلم أن المشبه ما كان بعد الكاف كاهو قاعدة الفقهاء الآن الإشارة خفية وأما عكس المصنف وهو طلاقه مع تأخير دينه عليه افرجعي لأنه طلق وأعطى ويجوز أن لم يكن له نفع في التأخير والامنع وبانت (قوله اللهم الآن يريد) والفرق أن المخالعة على الخروج من المسكن حق لله تعالى فلا يجوز أن يسقطه والمخالعة على كراء المثل حق آدمي (قوله من سلم أو من بيع) لا يثنأى قوله من بيع أي بدون (١٥) سلم فتدبر (قوله أو المال المؤجل

ولم يعطفه بالواو على حرام لينبه على أن الحرمة في المشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه به فانها باتفاق (ص) وخروجها من مسكنها (ش) أي وكذلك لا يجوز للزوج أن يخالف زوجته على أن يخرج من مسكنها الذي طلقت فيه لأن سكنها فيه إلى انقضاء العدة حق لله لا يجوز لأحد إسقاطه لا بعوض ولا غيره وبانت منه ولا شيء عليها الزوج اللهم الآن يريد أنها تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز (ص) وتعييلها لها ما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز أن يخالفها على أن يعجل لها ديناً عليه لا يجب عليها قبوله كالعرض والطعام من سلم أو من بيع أو المال المؤجل مع خوف الطريق لأن ذلك يؤدي إلى حط الضمان وأزيدك فالزوجة قد حطت عنه الضمان وزادها العصمة فإذا وقع الخلع نفذ ولا رجوع له ويرد المال إلى أجله ويأخذ منها ما أعطاهما كافي المدونة فقوله وتعييلها مصدرة مضاف لفاء له وقوله لها مفعوله الأول تعدى له بحرف الجر وقوله ما مفعوله الثاني تعدى له بنفسه (ص) وهل كذلك ان وجب أولاً تأويلان (ش) يعني أن الشيوخ اخذوا في قول المدونة عن مالك وإذا كان لأحد الزوجين على الآخر مال مؤجل ففخاها على تعييلها قبل محله جاز الخلع ورد الدين إلى أجله اه فتم من جعلها على اطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فيرد لأجله لأنه يعمل بسقط عنه نفقة العدة وقيل ليسقط عن نفسه سوء الخصومات وسوء الاقتضات فهو سلف جرنفعا ويكون الطلاق بائناً وحدها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع به كما مروا ويجب قبوله يجوز الخلع على تعييلها لها ذلك ولا يرد الدين إلى أجله ويكون الطلاق رجعياً ولا يدخل ههنا سلف جرنفعة لأنه قادر على أن يخالفها بالمال بأن يطلقها بافظ الخلع لتسقط عنه نفقة العدة فلم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه (ص) وبانت (ش) أي وحيث وقع الطلاق على عوض ولو صورة بان المرأة تم العوض للزوج أم لا في جميع ما مروا بأن في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها ان أعطيتني هذا وأشار لخروجه يعلم بأنه حراً فأعطته فان الطلاق رجعي ويستثنى هـ إذا من قوله فيما مروا والحرام (ص) ولو بلا عوض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع بينونة ولو وقع بغير عوض يريد إذا صرح بلفظ الخلع أو ما في معناه من لفظ الصلح أو الإبراء أو الاقتداء وأشار بقوله (أو على الرجعة) إلى أنه إذا نص على الرجعة مع العوض بان أعطته شيئاً وقالت له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطلقها فإنه يقع بائناً لأن حكم الطلاق مع العوض بينونة فلا يخرج به عنها النص على الرجعة ومثله نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها مع لفظ الخلع (ص) كأعطاء مال في العدة على نفيا (ش) يعني أن الشخص إذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم أنها دفعت له شيئاً في العدة على أنه لا راجعها قبل ذلك منها على ذلك فإنه يقع طلاقاً ثانية بآئنة عند مالك لأن عدم الارتجاع ملزوم للطلاق البائن فما أنشأه الآن غير ما مروا وعند ابن وهب تبين بالاولى وعند أشهب له الرجعة ويرد لها مالها وما قررناه نحوه للشارح وجهه له الموافق على كلام

الخ) الاحسن المعجل (قوله وهل كذلك ان وجب الخ) أي وجب عليها قبوله قبل أجله كذا في شرح شب وعب وعبارة المدونة التي ذكرها الشارح صادقة بكون الدين عليها أو عليه والمناسب للقيام كون الدين عليه (قوله وإذا كان لأحد الزوجين الخ) الكلام لا ياتي انما يظهر فيما إذا كان لها عليه دين (قوله كالعين والعرض والطعام من قرض الخ) لا يخفى أن من قرض راجع لقوله والعرض والطعام وأما العين فلا فرق بين كونها من قرض أو بيع وهو مثال لما يجب قبوله وأما الطعام والعرض من بيع فالحق لها فلا يجب قبوله (قوله ليسقط عنه نفقة العدة) لكون الطلاق حينئذ بائناً والمرأة في البائن لا نفقة لها في العدة وقوله سوء الخصومات أي الخصومات السيئة التي قد ترتب على التأخير (قوله ويكون الطلاق رجعياً) ويكون عتلة من طلق وأعطى (قوله فلم تكن أسقطت) كأن في العبارة حذفاً والتقدير فلم يحصل له نفع من جهتها لأنها لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على إسقاطه والحاصل أن قوله أولاً فهو سلف جرنفعا أي جره نفعاً من جهتها وهو سقوط نفقة العدة أو سقوط سوء الاقتضات ومن كونه قادراً على أن يطلقها

بلفظ الخلع انتفى السلف الذي جرنفعا باعتبار ما روينا باعتبار إسقاطه عن نفسه سوء الاقتضات فتدبر (قوله نص عليه) أي على لفظ الخلع (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كان يقول أنت مصالحة لي أو ميرأة لي أو منتهديني وانظر قول الشارح أنها في معنى الخلع مع أن المعنى يختلف الآن يكون أراد أنها بعينه استعمالا في بينونة فيكون خلاصته أنها ألفاظ تعرفت في بينونة (قوله مع العوض) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على بلا عوض والتقدير أو بعوض نص على الرجعة وتفوته مسألة على أنه

إذا نص على الرجعة مع لفظ الخالعة فإنه يكون بائناً وليس معطوفاً على ضمير عليه لاقتضائه أن ذلك عند الخلو ولا يصح إلا أن يحمل على ما إذا تلفظ باللفظ (قوله لكن الذي الخ) هو المعتقد (قوله حيث وقع القبول باللفظ) بأن تلفظ بقوله قبلت ذلك وقوله وأما أن وقع بغيره أي كان يتكلم بقلبه (قوله كبيعها أو تزويجها) وكذا أن بيعت أو تزوجت بحضوره وسكت وسواء في الجميع كان هازلاً أو جاداً إلا أن أنكر بعد عقد النكاح أو البيع فلا تطلق عليه وانظر إذا علم بالعقد وسكت ولم يحضره والظاهر أنه لا يكون طلاقاً فإن ادعى بعدم مباعها أو تزوجها أنه غير عالم بأنهم أزوجته ولم تقم قرينة تكذبه فالظاهر تصديقه إذ ليست هذه من المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل (قوله وطلاق حكمه) أو وقعته الزوجة أو الحاكم (قوله وعسر بنفقة) كلام المواق والشارح يفيد أن الغائب الملىء إذا دلق عليه لعدم مال حاضر يفرض لزوجه فيه أنه كذلك (١٦) فلو عسر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أخصراً وأحسن أعلم أن من

وبعدت من يداين الغائب ويتبع به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمها أن تتداين ويكون الدين في ذمتها بل ولو كانت غنية لا يلزمها أن تنفق على نفسها من مالها وأنها أن تطلق عليه كما ذكر شيخنا عبد الله (قوله أو أسلام من أحد الزوجين) أي بعد ارتداده وفي الحقيقة الموجب للفسخ إنما هو الارتداد ولكن لما لم تظهر ثمرة الارتداد إلا عند الإسلام نظر إليه إلا أنك خير بيان الكلام في طلاق أو قعه الحاكم والطلاق يقع بمجرد الردة فلا يحتاج لاننشائه من الحاكم (قوله لأن شرط نفي الرجعة) يدخل في ذلك ما لو قال أنت طالق طلاقاً لا رجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظه فلا يسقط ما وجب بقوله لا رجعة فيها ومثله ما لو قال أنت طالق طلاقاً فليسقط ما وجب بقوله لا رجعة فيها وتلك هي أنفسك فأنها رجعية وقيل بائنة وقيل ثلاث والاول أرجح ورجع اللقائي أنها بائنة وهو ما عليه مالك وابن القاسم وجه ما الله والقول بأن ثلاث ضعيف ومحمل

ابن وهب لكن الذي قاله الشارح هو الذي عليه مالك وابن القاسم وهو الظاهر حيث وقع القبول باللفظ وأما أن وقع بغيره فشكل بأنه كيف يقع الطلاق بغير لفظ ويجاب بأن ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول ينزل منزلة (ص) كبيعها أو تزويجها والمختار نفي الزوم فيهما (ش) هذان باب إضافة المصدر لمفعوله والمعنى أن الإنسان إذا باع زوجته أو زوج زوجته طلق طلاقاً واحدة بائنة وسواء فعل ذلك في جماعة أم لا هازلاً أو جاداً أو بشكل نكاحاً شديداً ولا يتزوجها ولا غيرها حتى تعرف توبته وصلاحه مخافة بيعها ثانية قاله في البيع ومثله في تزويجها لها واختار اللخمي من الخلاف عدم لزوم الطلاق في البيع والتزويج واليه ما يعود ضمير التنبيه من قوله والمختار عدم لزومه فيهما والمذهب القول الاول (ص) وطلاق حكمه به إلا لبلاء وعسر بنفقة (ش) يعني أن كل طلاق حكم الحاكم أو نائبه باننشائه فإنه يكون بائناً إلا الطلاق على المولى والعسر بنفقة فان الطلاق عليهما رجعي كما يأتي في قوله وتتم رجعته ان انحل والالغت وفي قوله وله الرجعة ان وجد في العدة يسار يقوم عملها وقولنا حكم باننشائه أي الكعب أو اضرار أو نشوز أو فقد أو أسلام من أحد الزوجين احترازاً مما إذا حكم بصفته أو بلزومه فإنه يبقى على أصله من بائن أو رجعي * ولما أنهي الكلام على أسباب البينة أخرج منها قوله (لأن شرط نفي الرجعة) أي لأن طلاق طلاقاً رجعياً وشرط نفي الرجعة (بلاء عوض) ولا غيره من أسباب البينة السابقة فلا يعتبر بشرطه وهو رجعي وشرط مبني للجهول يشمل شرطه وشرطها (ص) أو طلق وأعطى (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته وأعطاهامائة مثلاً فإنه يكون الطلاق رجعياً (ص) أو صالح وأعطى (ش) صورته أن لها عشرة مثلاً فأخذت منه خمسة وتركته خمسة هبة ثم طلقها فإنه والحالة هذه يقع الطلاق رجعياً لأن ما تركته من دينها لا في مقابلة العصمة وما أخذت منه فهو صلح عن بعض دينها وقيل بائن وصححه غير واحد نظر إلى أن المتروكة في مقابلة العصمة وفارق ابن الموازي كل من مسئلة طلق وأعطى وصالح وأعطى فقال إن أعطى على وجه الخلع وقصد المأثرة أو جرى بينهما ما يقتضي ذلك فبائنة وإن لم يجر ذلك بينهما فرجعية وتأول ابن الكاتب ما في المدونة عليه وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو لا أن يقصد الخلع أو بلان

ذلك ما لم يقل طلاق فملكين به نفسك والاف هو ثلاث باتفاق ولو زاد على ملكين الخ ولا رجعة عليك فهو بائن كالمعيار (ش) ذكره بعض شيوخنا (قوله ولا غيره من أسباب البينة) أي كلفظ الخلع والابراء والافتداء ونحو ذلك (قوله وتركته خمسة هبة) أي فقول المصنف وأعطى أي وأعطى ما وقع الصلح به وهو الخمسة فقول المصنف في باب الصلح وعلى بعضه هبة وقوله وقيل بائن وهو ظاهر كما أفاده المحققون وأما قوله لا في مقابلة العصمة فلا يسلم فعلى هذا يكون التأويل أن الرجعي أنه رجعي مطلقاً كما تقدم فلا يظهر هذا الحل وفي عب أن المعنى أو صالح زوجة على مالها عليه سواء كان مقراً أو منكر أو أعطاهاشياً آخر من ماله وهذا الكلام يحتاج لتأمل فلا حاجة للاطالة تذكره وللقائي كلام آخر حيث قال ليس المراد أن لها ديناً عليه فصالحها على إسقاط بعضه لأن الذي صالحها به في نظير العصمة فهو بائن وإنما المراد أنه وقع بينه وبينها صلح على وجه ما كالمالك أو كان له عليها أو كان لها عليه فصالحها والنظر في الاول من كلامه لا يظهر والثاني قريب (قوله وفارق) أي فصل (قوله على وجه الخلع) الإضافة للبيان وقوله وقصد المأثرة عطف تفسير

أي تتركها فلا تراجعها وقوله وجري بينهما ما أي لفظ يقتضي ذلك (قوله وهل الطلاق فيهما) أي في المسئلتين ورجع بعضهم رجوعه
لثانية فقط على ما هو المأخوذ عند كثير من الأشياخ والراجع من التأويلين أنه رجعي مطلقا (قوله معنى الخلع) أي معنى هو الخلع أو معنى
لفظ الخلع وقوله أو المتاركة كذا في بعض النسخ بأو وأو بمعنى الواو والعطف تفسير وقوله والقصد إليه أي أو القصد إليه فالواو بمعنى أو
والمعنى أو قصد إليه (قوله إلا أن يقصد معنى الخلع) فيه ما تقدم ناظر لقوله والقصد إليه وفي العبارة حذف والتقدير أي
ويجري بينهما معنى الخلع والمتاركة وقوله بالدفع أي بقصد الدفع عن نفسه سواء الخصومات أي الخصومات السيئة وذلك لأنه إذا كان
لأرجعة لا يأتي خصومة من جهة نفقة ولا من جهة رجعة (قوله إرادته بلفظ الطلاق) أي بحيث يكون لفظ الطلاق مستعملا في ذلك
المعنى وقوله بل معناه أن يجري بينهما كره أي أو يقصد معنى الخلع فطابق هذه العبارة العبارة الأولى ألا أنك خير بأن الطلاق البائن
كما يؤخذ مما تقدم أنما يكون بلفظ الخلع أو الإبراء أو الافتداء أو الطلاق لأنه مع الدراهم ثم لك أن تقول قد علمنا أن الرجعي أنه رجعي
مطلقا وقد علمت قوله أو جري بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا تلفظ (١٧) الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك

أو نحو ذلك يكون بائنا فيجاب بأن
يخرج من ذلك ما إذا تلفظ الزوج
بخالعتك الخ (قوله وهو الملتزم
للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على
الأول وهو الملتزم للعوض كما يفيد
شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حينئذ
أن المرأة قابلة أي طالبة قبول
الزوج منها ذلك أو المراد القابلة للرد
والقبول وهي الرشيدة لأن الملتزم
لا بد أن يكون رشيدا وقوله القابل
أي الصالح للالتزام (قوله لأن
الزوج لا يوجب العوض) قد علمت
أن المعنى صحيح من العبارة الأولى
وخلاصته أن هذا الحل بناء على
عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق
صح ترجيح الضمير للعوض (قوله لما
فيه من المال) هذا التوهم لا يأتي
الأول كان يدفع المال مع أنه إنما
كان بأخذ المال (قوله ولو سفيها)
وكذلك خلع المثل أن خالع بدونه قاله
الخنمي ولا يبرأ المختلع بتسليم المال

(ش) أي وهل الطلاق فيهما رجعي سواء جرى بينهما معنى الخلع أو المتاركة والقصد إليه
أم لا أو هي رجعية فيهما إلا أن يقصد معنى الخلع بالدفع عن نفسه سواء الخصومات وبعبارة
ليس معنى قصد الخلع إرادته بلفظ الطلاق بل معناه أن يجري بينهما كره أي أو يقصد معنى الخلع فطابق هذه العبارة العبارة الأولى ألا أنك خير بأن الطلاق البائن
كما يؤخذ مما تقدم أنما يكون بلفظ الخلع أو الإبراء أو الافتداء أو الطلاق لأنه مع الدراهم ثم لك أن تقول قد علمنا أن الرجعي أنه رجعي
مطلقا وقد علمت قوله أو جري بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا تلفظ (١٧) الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك
أو نحو ذلك يكون بائنا فيجاب بأن يخرج من ذلك ما إذا تلفظ الزوج بخالعتك الخ (قوله وهو الملتزم للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على الأول وهو الملتزم للعوض كما يفيد شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حينئذ أن المرأة قابلة أي طالبة قبول الزوج منها ذلك أو المراد القابلة للرد والقبول وهي الرشيدة لأن الملتزم لا بد أن يكون رشيدا وقوله القابل أي الصالح للالتزام (قوله لأن الزوج لا يوجب العوض) قد علمت أن المعنى صحيح من العبارة الأولى وخلاصته أن هذا الحل بناء على عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق صح ترجيح الضمير للعوض (قوله لما فيه من المال) هذا التوهم لا يأتي الأول كان يدفع المال مع أنه إنما كان بأخذ المال (قوله ولو سفيها) وكذلك خلع المثل أن خالع بدونه قاله الخنمي ولا يبرأ المختلع بتسليم المال

(٣ - خروشي رابع) السفيه بل لوليه كما في الخطاب عن التوضيح ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام الموثقين كان فتحون والمتسطين براءة
المختلع يدفع الخلع للسفيه دون ولية ولكن كلامهم في الحجر يفيد أن القبض للولي لقول المصنف لا كدرهم لعيشه وقد ذكر الخطاب
عن التوضيح ما نصه وإذا صححنا ما أي خلع السفيه فلا يبرأ بتسليم المال إليه بل إلى ولية ونحوه للشارح وإنما بالغ على السفيه رد على ابن
عبد السلام فإن كلامه يقتضي عدم صحته (قوله أو سلطانا الخ) يدخل تحته القاضي ومقدمه (قوله على وجه النظر في الجميع) أي ولا يجوز
لهم الطلاق عليه بغير عوض عند مالك وابن القاسم (قوله فالنظر لوليه) ولوليه أما الحاكم أو من يقيمه إن جن من بعد بلوغه ورشده وأما
الاب إذا جن قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده واتصل (قوله لأب سفيه وسيد بالغ) فلا يجوز زلهم الخلع عنهم ما بغير إذنهما أو هما فصوله إن
ولو جبراهما على النكاح (قوله المشهور أن الطلاق بيد السفيه) وقوله بعد لأن الطلاق بيد العبد ظاهره أن الخلاف جار ولو كان بغير عوض
ويؤيده ما نقله بهرام حيث قال قال بعض الشيوخ أن رأي الولي للمجور حسن النظر أن يطلق عليه من غير شيء يأخذه جاز (قوله كالرفيق)
أي لأنه لا ينصف بسفه خلاصته أن السفيه هو الحر البالغ الذي يضيع ماله في الشهوات واللذات ولو مباحة (قوله لأن الحجر عليهما للصغر
والرق) أي لا للسفه والاحسن أنه لا حاجة لتقييد السفيه بكونه بالغاً لأنه لا يكون إلا بالغاً (قوله راجع للمسئلتين) لا يخفى أن إضافة سيد

لبالغ يمنع رجوعه لهما إلا أن يريد أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله ونفذ خلع المريض) مخوفاً لا (قوله أو قطع) أي خفيف منه الموت حاصل ما في المقام أن (١٨) ذلك نافذ وجائز فيما إذا كان المرض خفيفاً وأما إذا لم يكن خفيفاً فنافذ ولم يكن جائزاً إلا أن فيه إخراج وارث ولو

لنكافرة أو أمة وأما غير المخوف فجائز ولو لمرة مسلمة مع النفوذ بقي أن ظاهره أن مجرد الحبس في القطع موجب لمنع الخلع وليس كذلك بل لا بد من التقريب كما يفيد الشارح فيما يأتي (قوله إذا طلق في مرضه المخوف) ثم مات لأن كان غير مخلوف كسعال ومات منه ولو كان حين الطلاق غير مخلوف ثم صار مخلوفاً قبل الموت (قوله لأن فرقة اللعان) تقوم مقام الطلاق أي تقوم مقام فرقة الطلاق (قوله لأنه طلاق) أي كطلاق (قوله لم ترثه زوجته ولا غيرها) قال اللخمي ولو عاد للإسلام ثم مات بقرب ذلك ورثه ورثته دون زوجته على مذهب ابن القاسم لأن الرد طلاق بائن والإسلام ليس مراجعة وترثه عند أشهب وعبد الملك لأنهم يريان عودها إليه على الأصل من غير طلاق قال الخطاب وما قاله اللخمي غير ظاهر ولذا قال ابن عرفة بعد ذكر كلامه قلت لا يظهر أن ترثه زوجته على قول ابن القاسم أيضاً إذا عاد للإسلام لا اختصاص الحرمان بها حينئذ بخلاف غيرها فأنما يحصل حرمانه بالموت في زمنها فقط فصار اتهامه فيها كالاتهام بالطلاق في المرض وأما المطلقة في المرض الجنون أو جذام فلا ترث وأما المطلقة لنشوز ففي أرثها قولان وظاهره أن الطلاق للجنون ومأمعه حكمهما ما مر سواء كان الجنون ومأمعه منها أو منه انظر عجم (قوله المشهور

(ص) ونفذ خلع المريض (ش) يعني أن المريض مرضاً مخوفاً ومن في حكمه من المحجور وعليهم كما حضر صف القتال والمحجوس لقتل أو قطع لا يجوز له أن يخالع زوجته ابتداءً لأن فيه إخراج وارث فإن فعل فإنه ينفذ ويقع عليه الطلاق (ص) وورثته دونها (ش) يعني أن الشخص إذا طلق في مرضه المخوف ثم مات فيه فإن الرجل لا يرثها ولو طلقها مرضية لأنه الذي أسقط ما كان سده ولو مات الرجل فإن المرأة ترثه لأنه فارتبطا بها حينئذ من الإرث كانت مدخولاً بها أم لا انقضت عدتها وترثت أم لا وأما غير الميراث من الأحكام في حكمها فيه كغيرها من عدة في المدخول بها وعدمها في غيرها وينصف الصدق عليه ولا تصح الوصية لها وإن قتلته خطأ ورثت من المال دون الدية وإن قتلته عمداً أو نالته من مال ولادة (ص) كغيره وعمل بكه فيه (ش) التشبيه في أرثها منه ودونه والمعنى أن الزوج إذا خرب زوجته أو ملكها أمر نفسها في مرضه المخوف أو في صحته فاختارت نفسها في المرض فإنها ترثه إذا مات من مرضه ذلك طال مرضه أو قصر ولا يرثها إن ماتت هي في مرضه والموضوع أنها أوفعت طلاقاً بائناً في التخيير والتملك في مرضه لا رجعياً ولا في أرثها وترثه قوله فيه متعلق بمحذوف لا بخبره ومملكة أي وأوفعت فيه كان التخيير والتملك في المرض أو في الصحة (ص) ومولى منها (ش) يعني أن الإنسان إذا آلى في مرضه أو في صحته من زوجته وانقضت أجل الإيلاء في المرض المخوف ولم يأت بالقيصة ولا وعد بها فطلق عليه في المرض ولم يرتجع وانقضت العدة في حال حياته ثم مات من ذلك المرض فإنها ترثه ولا يرثها إذا ماتت هي في ذلك المرض (ص) وملاعنة (ش) يعني أن الإنسان إذا لعن زوجته في مرضه المخوف فإنها ترثه ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق لأنه طلاق جاء من سببه وانما قلنا وانقضت عدتها في حال الحياة لأن طلاق الإيلاء رجعي وكلام المؤلف في البائن وبعبارة وأشار بقوله وملاعنة إلى أنه لا فرق بين الطلاق والفسخ ولو ارتد المريض لم ترثه زوجته ولا غيرها فإن قيل إذا وجب الميراث في اللعان مع كونه فسخاً ففي الردة أولى لأنهم طلاق والفسخ أقوى منه في حل العصمة فالجواب أن اللعان خاص بالمرأة فاتهم بخلاف الردة لأنها تمنع سائر الورثة (ص) أو أحنته فيه (ش) المشهور أن الرجل إذا فال زوجته في صحته أو في مرضه ان دخلت دار فلان مثلاً فأنت طالق قد دخلت في المرض فإنه يلزمه الطلاق وترثه وإن ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها فقوله فيه أي أوفعت الحنت عليه فيه سواء كان التعليق فيه أو في الصحة وأولى لو أحنته غيرها (ص) أو أسلمت أو عتقت (ش) صورته تزوج بكتابية أو بأمة مسلمة ثم أنه مرض فطلق زوجته المذكرة ولو بائناً ثم أسلمت الكتابية أو عتقت الأمة في مرضه الذي مات فيه فإن هذه الكتابية التي أسلمت والأمة التي عتقت ترثه لاتهم على منعها منه لما خشي الإسلام أو العتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزوجت غيره وورثت أزواجاً وإن في عصمة (ش) مذهب المدونة أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه وطال مرضه وانقضت عدتها منه وترثت غيره أن أرثها لا ينقطع منه بل لو تزوجت أزواجاً وطلقها كل منهم في مرضه المخوف وطال مرضه ثم ماتوا فإنهم ترثهم كلهم ولو كانت في عصمة رجل آخر غير المريض (ص) وانما ينقطع بصحة ينة (ش) أي وانما ينقطع إرث الزوجة التي طلقها في مرضه المخوف بحصول صحة ينة له وبعد ذلك من أهل المعرفة بذلك (ص) ولو صح ثم مرض فطلقها

لم

أن الرجل الخ) ومقابلها ما رواه زياد عن مالك من عدم أرثها لانتفاء التهمة (قوله مذهب المدونة) رجعياتهم أن المسئلة ذات خلاف وراجعت بهرأما وغيره فلم أره مقابلاً

قوله وانما قلنا وانقضت إلى قوله وكلام المؤلف الخ كذا هو هنا في نسخ الطبع ولا وجود له في نسخ الخط ومحل في شرح قوله ومولى منها

(قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الاول) لو قال الا في العدة لكان أولى اذ لا عدة لطلاق الثاني والجواب ان المعنى لا ترث في عدة الثاني لانه لا عدة له والسالبة تصدق بنفي الموضوع وذلك لانه يجعل في قوة عدة الثاني لا ارث فيها (قوله او شهدت عليه بينة به) أي وهو منكر اعلم ان من شهدت عليه في مرضه بالطلاق وهو منكر له فانما تعد عدة طلاق وهل تعتمد من يوم الحكم بالشهادة أو من يوم قالت البينة انه طلق فيه خلاف ذكره ابن عرفة والثاني هو المعتمد (قوله ولو تزوجت غيره) أي بأن انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبتدئ العدة من يوم الاقرار والارث ثابت لها ولو انقضت كما بينا (١٩) (قوله الا أن تشهد بينة له) هذا استثناء منقطع مما تقدم اقرار بدون بينة أو

انكار وقامت عليه البينة وأما هذه فهي اقرار وأقام على ذلك بينة أي أقر بأنه طلقها من نحو سنة وأقام على ذلك بينة فيعمل بذلك وان انقضت العدة ولا ترثه ان مات من مرضه ذلك حيث انقضت العدة من يوم الطلاق لوجود البينة (قوله ولا ينافي هذا قوله في العدة) حاصل ما في العدة أنه أقر في صحته بأنه طلقها ولم تقم بينة تشهد بيوم الطلاق فتستأنف العدة فالمرأة لا ترث الا اذا مات والعدة المستأنفة باقية فاذا انقضت ومات فلا ترث فالمشار له قوله فترثه ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبتدئ العدة من يوم الاقرار (قوله لكن تعد عدة وفاة) أي بخلاف الطلاق في المرض فتعد عدة طلاق وقوله فكالطلاق في المرض ولو كان الطلاق بائناً لاحتتمال طعنه في شهادتهم لو كان حياً وبهذا أيضاً بوجه ارثها مع شهادة البينة بابقائه في صحته حيث أسندته لبعته والحاصل أن المثلة مقيدة بأن تبقى لموته وأما وانفصلت قبل موته وعلم ذلك لم ترثه (قوله لم يرثها) أي ان كانت العدة انقضت (قوله

لم ترث الا في عدة الطلاق الاول (ش) موضوع المسئلة أنه طلقها في مرضه طلاق رجعية ثم صح منه صحة بينة ولم يرجعها ثم مرض ثانياً فأردفها طلاقاً رجعياً أو بائناً مات من ذلك المرض فانما لا ترثه الا ان بقي من عدة الطلاق الاول بقية لان الفرض ان الطلاق رجعي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الطلاق الاول بقية فانما لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مردف على الاول وقد زالت تهمة في الصحة ودليل كون الطلاق الاول رجعياً قوله فطلقها اذ لو كان بائناً لم يرتد في عليه طلاق المرض الثاني وهذا ما لم يكن ارجعها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعياً أو بائناً فترثه ان مات من مرضه الثاني وعلم كونه مريضاً من قوله صح (ص) والاقرار به فيه كانشائه والعدة من الاقرار (ش) يعني ان الشخص المريض اذا أقر أو شهدت عليه بينة بايقاع الطلاق في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة أو بعضها فيه فان ذلك بمنزلة انشاء الزوج الطلاق في المرض ولا عبرة باسناده للزمن السابق بالاقرار أو البينة ولو أرخت فترثه ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وتبتدئ العدة من يوم الاقرار والشهادة ولا يصح في انقضائها أو بعضها لانها حق لله ولم يرثها وان انقضت على دعواه الا أن تشهد بينة له فيعمل على ما أرخته البينة في العدة وفي الارث ولا ينافي هذا قوله في العدة وورثته فيها أي في هذه العدة المستأنفة خاصة لان انقضت لان المقر هنا مريض وهناك صحيح (ص) ولو شهد بعد موته بطلاقه (ش) يعني ان الشهود اذا شهدت بعد موت شخص على طلاقه لزوجه طلاقاً بائناً أو رجعياً وانقضت العدة على حسب تاريخهم فان الزوجة ترثه أبداً كما أفاده بقوله (فكالطلاق في المرض) لما مر لكن تعد عدة وفاة والموضوع أن الشهود عند ذهاب غيبتهم اذ لو كانوا حاضرين لبطلت شهادتهم بسكوتهم ولو كانت هي الميتة وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها لم يرثها وانظر الفرق بين موته وموتها في الشرح الكبير (ص) وان أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق ولا حد (ش) أي وان أشهد الزوج بالطلاق الثلاث أو دونه أي بانشائه أو بالاقرار به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق الحاكم بينهما ولا يلزمه حد على المشهود لان ما على حكم الزوجية حتى يحكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم بالفراق ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه (ص) ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحته فكالمتزوج في المرض (ش) يعني ان المريض اذ طلق زوجته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في ذلك المرض فعلمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض فيكون فاسداً وفساده لعقده لانه من ادخال وارث فيفسخ قبل البناء وبعده ولها الاقل من المسمى ومصدق المنسل من الثلث ويجعل الفسخ الآن يصح المريض كما مر فالتشبيه لافادة الفسخ ولو بعد

وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار فيها للمشهود عليه وقد فات ذلك لموته فوجب ان ترثه لاحتتمال ابدائه مطعناً فيها لو كان حياً واذا كانت هي الميتة فقد أعذر اليه فيها فلم يسد قضاها مطعناً فوجب ان لا يرثها (قوله وان أشهد الزوج به) أي بايقاع الطلاق وهو بائن أو رجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعياً ولم تنقض العدة وادعى انه نوى بهذا الوطء الرجعة فانه يصح ارجاعه (قوله لانهم سمعوا على حكم الزوجية) وقيل لانه يجوز عليه النسيان (قوله ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه) فاشهاد بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكاره الشهادة بمنزلة الرجعة ولا يخفى بعده الا انك خبير بأن هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل صحته) صادق بأن يتزوج في أول مرضه وبأن يتزوجها في آخر مرضه (قوله فعلمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه

(قوله ولم يجز خلع المريضة) مرضا مخوفاً أي يحرم عليها وكذا عليه أيضاً لأنه معين لها على ما قصدت واستعمله هنا في إبانة العصمة وقوله وهل يرد الطاهر كما قال بعض أن هذا الراد بطل أي الخلع يعني المال المخالعة به والحاصل أن الخلع له معنيان (قوله أو الجاوز لارثه الخ) قال بعض الشيوخ هذا هو الذي ينبغي التعويل عليه (قوله واستفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين) انما الذي مر على القول الثاني لا الأول لأن الأول ما فيه التصريح بالإعدام كونه لا يرثها ويجب أن عدم ارثها منه يعلم من كونها طالبة للفراق لانها خالعت (قوله فيوقف جميع ما خالعت به) أي لا قدر الارث خاصة وان احتاجت للانفاق منه أخذته وان تلف فهو منه ان كان معيناً وما ذكره من وقف جميع ما خالعت عليه نحو لابي الحسن والخطاب وهو الصواب كما أفاده محشي تن وت ومن تبعه بوقف قدر ارثه مما خالعت به من نصف (٣٠) وربع وهو خلاف الصواب ومعنى ايقافه أنه يتزعم منها ويوقف تحت يد أمين

على ما قاله في الجواهر وهو ظاهر المتن والذي في المدونة أنه ينبغي بيدها ولا ينزع منها فتصرف فيه بيع وشراء ونفقة بالمعروف وان كان معيناً وتلف ضمنه لأنه معين رضيه والمعتمد كلام المدونة فيحمل قول المصنف ووقف على ان الزوج لا يمكن منه ويوقف عن أخذه الى الموت (قوله الى موتها) قال في معين الحكم وان قلنا يوم الموت ووقف فان صحته أخذه وان ماتت كان له ذلك من الذي كان يسدها ومما حدث لها من مال وفيما علمت به وما لم تعلم ما لم يجاوز ذلك المسمى فلا يراد عليه لانه رضى به والحاصل انها ان صحته نقذا الخلع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقدر الميراث أو أكثر على قول ابن القاسم تقدم ان الاكثر على انه تفسير لقول مالك فعلى المؤلف المتأخذة في عدم الاقتصار عليه وتقديسه تأويل الأقل بأن قول مالك مخالفت لابن القاسم وانه يبطل على كل حال وان كان أقل من الميراث وان صح

البناء وما معه من الصداق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول فان قيل علة فسخ نكاح المريضة وهي ادخال وارث منتفصة هنا لثبوت الارث لها على كل حال فالجواب أن الارث الذي هو ثابت لها تقطعه العصمة البينة فارثها اذا حصلت العصمة انما يكون بالتزويج المذكور وحينئذ فقد وجد موجب فسخ هذا النكاح (ص) ولم يجز خلع المريضة وهل يرد أو الجاوز لارثه يوم موتها ووقف اليه تأويلان (ش) اعلم أن مالكاً قال في المدونة ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها وقال ابن القاسم فيها وأنا أرى أنه اذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها قوله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلعت منه بقدر ميراثه فأقل فذلك جائز ولا يتوارثان واختلف هل قولها ما خلاف واليه ذهب ابن الموارز وابن نافع وعليه فقول مالك لم يجز أي يبطل جميعه ويرد ما خالعت به لها أو لورثتها أو وفاق وهو ما ذهب اليه عياض والاكثر وعليه فقول مالك لم يجز أي لم يجز القدر الزائد من الخالعة به على ارثه أي انه يبطل القدر الجاوز لارثه مما خالعت به وقد أشار المؤلف الى تأويل الوفاق بقوله أو الجاوز لارثه واستفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين فقوله أو الجاوز لارثه أي لو لم يخالعه وما كان قدر ميراثه فأقل فله وتعتبر مجاوزة الخالعة به لارثه وعدم مجاوزته يوم موتها لا يوم الخلع فيوقف جميع ما خالعت به الى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل أي لو لم يخالعه فيأخذه وما زاد فإيرده (ص) وان نقص وكيله عن مسماه لم يلزم (ش) يعني اذا قال الزوج لو كيله خالعه لي زوجتي بعشرة مثلاً فخالعها بخمسة فان الخلع لا يلزم ولا يقع الطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك الا أن يتمه الوكيل أو الزوجة فيلزم اذا لامنة تلحق الزوج (ص) أو أطلق له أولها خلف انه أراد خلع المثل (ش) يعني ان الزوج اذا أطلق لو كيله في الخالعة في زوجته أو أطلق لزوجته في الخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل فان الزوج يحلف حينئذ انه انما أراد خلع المثل ولا يلزم الخلع ولا يقع الطلاق الا أن يتم له الزوجة أو الوكيل خلع المثل فيلزمه الطلاق حينئذ ومحل اليمين حيث لم يكن مستفيداً ولا لقبيل قوله بلايين ومحل كلام المؤلف اذا قال ان أعطيتني ما خالعت به أو دعوتني الى الصلح مع عرفاً وأما لو قال لها ان دعوتني الى صلح بالتنكير فيلزمه ما أنت له به

ولو

قال ابن رشد ووجهه ان ما خالعت به أراد ان يأخذه الزوج من رأس مالها عاشت أو ماتت وهو جور بين

فوجب أن يبطل وان كان أقل من ميراثه (قوله وان نقص) ظاهره ولو قلل النقص والزواج بائع وقد ذكر في الو كالة انه لا يغتفر النقص في البيع حيث قال أو يبيعه بأقل (قوله حيث لم يكن مستفتياً) بأن رفعت البينة للقاضي (قوله ومحل كلام المؤلف) أي في الصورة الثانية (قوله اذا قال ان أعطيتني ما خالعت به الخ) أي لا يصح حمله على واحدة من الصورتين أما الأولى فانه بمنزلة قوله ان أعطيتني خلع المثل فليس من الاطلاق فان أعطته أقل من خلع المثل لم يلزمه طلاق ولا يمين عليه وأما الثانية فسلان الحكم فيه انه ان أعطته قدراً ولو خلع المثل وقال ما أردت الانصف مالك أي أو ما زاد عليه فانه يحلف ولا يلزمه طلاق ولا يصح حمله على ما اذا قال ان دعوتني الى صلح فلم أجعلك فانت طالق فانه يلزمه الطلاق لما دفعته من قليل أو كبير ولا عبرة بما يقول ولو حلف عليه وحينئذ يتعين حمله على ما اذا قال لها خالعتني على مال كما يفيد كلامه المواق

(قوله وان زاد وكيلها الخ) ظاهر مسوأة أسند الوكيل الاختلاع الى نفسه أو اليها أو لا الى نفسه ولا اليها وهو خلاف المنقول في قيد بما اذا أسند الاختلاع اليها بقوله خالع فلانة على مائة دينار منها أو لا الى نفسه ولا اليها كقوله خالعها على مائة دينار وأما لو أسند الاختلاع الى نفسه كقوله خالعها على مائة دينار مني أو قال اشتري منك عصمتها بكذا فانه يسلمه المسمى أي ماسمها للزوج فانه صاحب الجواهر والبيان وظاهر كلامهما ان هذا جار فيما اذا سميت له وفيما اذا أطلقت (قوله ورد المال الخ) وكذا يسقط عنها ما التزمته من رضاع ولده أو نفقة حمل أو اسقاط حضانتها (قوله ويحل له الخ) محله بعد قوله وان شاء فارقها أي وان شاء فارقها ويحل له ما أخذ منها (قوله ولا يحل له ما أخذ منها) عند المضاربة (قوله الا أن تشتمه أو تخالف أمره) استثناء منقطع تأمل (قوله يمينها مع شاهد الخ) أي اذا كانت الشهادة على القطع وأما على السماع ففيه قولان واقتصر ابن عسجد (٣١) السلام على أنه يرد المال بشهادة واحد على

السماع مع اليمين وظاهر ما يأتي في الشهادات أن رد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف (قوله وقد ذكره ز) ونصه الاسترعاء هنا على خلاف حقيقة المذ كورة في باب الصلح ونصه الاسترعاء هو ايداع الشهادة وذلك كأن تقول المرأة لجماعة مثلاً ان لي بينة على ضرره لي وانما أريد أن أخالعه وأقرب بعدم الضرر فاذا أسقطت هذه البينة قلها أن تقيمها لتقيم بينة الضرر ولا يقال انها مكذبة لها انتهى (قلت) وأسقط من تصوير المسئلة شيئاً بعد قوله وأقرب بعدم الضرر وهو اني ان أسقطت بينة الضرر فليست ملتزمة لذلك وقوله فاذا أسقطت هذه البينة أي بينة الاسترعاء واذا كان لا يضرها اسقاط بينة الاسترعاء فلا يضرها اسقاط بينة الضرر ولكن يفسد فمما ذكره ز ان قوله على الاصح أشار به لترجيح ابن رشد وهو انما وقع في اسقاط بينة الضرر لا يقال ما ذكره ز لا يفيد ان اسقاط بينة الضرر لا يضر لانه لا يستفاد من

ولو تأقها (ص) وان زاد وكيلها فعليه الزيادة (ش) يعني ان الزوجة اذا قالت لو كيلها خالع عني زوجي بعشرة مثلاً فزاد على ما سميت له أو عن خلع المنزل ان أطلقت فان الخلع يلزم ويقع الطلاق على الزوج ويلزم الزوجة ما سميت الوكيل فقط والزائد على ما سمته أو على خلع المنزل على وكيلها (ص) ورد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت بعد المخالعة انها خالعه الا عن ضرر ووافقت بينة سماع على ذلك فان الزوج يرد ما خالعه به وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت انها سمعت ممن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم عمل على شهادتهم ما أوّل في الضرر للعهد أي الضرر الذي لها التطلق به فليس من الضرر تأديبها على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فان شاء أمسكها وأدبها ويحل له ما أخذ منها وان شاء فارقها ولا يحل له مضاررتها اذا علم منها زنا حتى تفسد روى ابن القاسم عن مالك ولا يحل له ما أخذ منها الا أن تشتمه أو تخالف أمره (ص) ويمينها مع شاهد أو امرأتين (ش) يعني وكذلك يرد الزوج المال المخالعه به اذا قامت على الضرر شاهدات شهد لها على الزوج بأنه يضرها حيث حلفت معه ومثل الشاهد المرأتان (ص) ولا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الاصح (ش) المراد بينة الاسترعاء البينة التي استرعتها بالضرر رأى أشهدتها بالضرر يعني ان الزوج اذا أشهد على زوجته أنها خالعه لاعتن ضرر وانما أسقطت البينة الشاهدة لها بالضرر فانه لا يلزمها ذلك الاشهاد والاسقاط وتقوم بينتها فأطلق المؤلف الاسترعاء هنا على خلاف حقيقة المذ كورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر لكان أنظر ويفهم منه أنه لا يضرها اسقاط البينة المسترعاء بالمعنى المذكور في باب الصلح وقد ذكره ز هنا وحل كلام المؤلف عليه فانظر نصه في الشرح الكبير مع ما يرد عليه (ص) وبكونها بائناً لرجعية (ش) قد علمت ان العوض الذي تدفعه المرأة في الخلع اغما هو عوض عن انحلال العصمة فاذا ثبت بعد الخلع انها كانت مطلقة قبل الخلع طلاقاً بائناً فانها ترجع فيما دفعته اليه لان الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً والعصمة لم تنقض فانها لا ترجع في العوض لان الخلع صادف محلاً للملك الزوج عصمتها ولحقوق طلاقها لان الرجعية زوجة (ص) أو لكونه يفسخ بلا طلاق (ش) يعني ان المرأة التي يفسخ نكاحها بلا طلاق بأن كان مجمعا على فساد كالثامسة أو المحرم اذا خالعه ازوجها

النص على أن اسقاط بينة الاسترعاء لا يضر أن اسقاط بينة الضرر لا يضر وذلك لانه ربما يقال ان بينة الضرر تسقط اذا أسقطتها لان لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة وهي استرعاؤها لانها ليست ملتزمة لاسقاطها أو بما بينة الاسترعاء فليس لها في التخلص عن اسقاطها مندوحة فلان تسقط باسقاطها لاننا نقول كالمندوحة في التخلص عن اسقاط بينة الضرر بما ذكر لها مندوحة أيضاً في التخلص عن اسقاط بينة الاسترعاء بالاسترعاء في الاسترعاء فاستويا هذا ويفهم من كلامهم هنا أنها لو أسقطت كل بينة تشهد لها بما ينافي ما أقربت به من الطوع وعدم الضرر ان ذلك لا يلزمها قال اللقاني قوله المسترعية هو في النسخ مرسوم بالباع وقاعدة الخط ان الالف اذا تجاوزت ثلاثة أحرف ولم يكن قبلها ياء ممتية مطلقاً سواء كانت عن واو أو عن ألف وهذا هو الراجح من أقوال ثلاثة وهنا كذلك فترسم بالياء وتقرأ بالالف وقراءته بالياء لمن فاحش يقرؤه الجاهل بعلم الخط والرسم (قوله بأن كان مجمعا عليه) ولما

المختلف فيه فلا يرد الخلع فيه لكونه بطلاق وأما خلع المملوك فخاص ويكون منهارد الما جعله لها ولا تعذر بجهل (قوله أول عيب خياريه) مثله ما إذا كان بهامثله (قوله على المشهور الخ) أي ترجع عليه على المشهور ومقابلته ما قاله ابن المواز لا ترجع وهو ما أشار إليه سابقا بقوله ولو طلقها أو مات الخ (قوله غير معول عليه) أي أو يحتمل على عيب خيار بالزوجة فقط أو يحتمل على طلاق ليس بخلع والمعارضة مع قوله طلقها لأنه شامل للخلع وغيره فإذا جمل على غير الخلع لا معارضة (قوله ولزمه طلقان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق (قوله فأنت طالق ثلاثا) ومثله أنت طالق اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو كان واحدة وطلقها قبل ذلك اثنتين أو قال لغيري مدخول بها ان خالعتك فأنت طالق ثم خالعتها بعد رده في ذلك كله لينبئونها بالثلاث وبالواحدة في غير المدخول (٢٣) بها (قوله والقاعدة ان المعلق والمعلق عليه الخ) فلم يكن للخلع محل يقع فيه

وعبارة أخرى لتقدير وقوع المعلق قبل وقوع المعلق عليه ولا يظهر ذلك لان المعلق مسبب والسبب مع السبب اما ان يقع في زمن واحد أو المسبب بعد السبب (قوله صادق بصورتين) بل وصادق بصورة أخرى وهي ما إذا قال اذا خالعتك فأنت طالق طلقين فإنه يصح الخلع وان كان قول المصنف ولزمه طلقان لا يشمل ذلك لانه يلزمه في تلك الحالة ثلاثة مع صحة الخلع لان الخلع لا ينفيه الا وقوعه مع الثلاث فتدبر (قوله وجاز شرط الخ) ما ذكره من انه لا نفقة للعمل قول مالك وقال ابن القاسم وابن المباحشون والمغيرة الخنزوي لها نفقة اللحمي هو أحسن لانهما حقان أسقطت أحدهما وبقي الآخر الصقلي وقاله سحنون وهو الصواب (قوله فتسقط نفقة الحمل) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما يدل عليه كلام أبي الحسن وآفتي الناصر اللقاني بدخولها (قوله فان نفقتها مدة الحمل به

على مال أخذه منها فانها ترجع فيما أخذه منها لعدم ملكية الزوج للعصمة (ص) أو لعيب خياره (ش) قد مر ان العيب الذي ثبت به الخيار هو الجنون والجذام ونحوه ما إذا خال الخلع الزوج زوجته على مال أخذه منها ثم تبين ان به أحد هذه العيوب الاربعة فانها ترجع عليه بما أخذه منها لانه كان لها أن ترده بغير عوض على المشهور وأما لو كان العيب بها فانه لا يرد ما أخذه منها في المخالعة لانه ان يقيم على النكاح وما مر في قوله ولو طلقها أو ماتا ثم اطلع على موجب خيار فكالعدم غير معول عليه (ص) أو قال ان خالعتك فأنت طالق ثلاثا لان لم يقل ثلاثا ولزمه طلقان (ش) يعني ومن الموضع التي يرد فيها المال للزوجة اذا قال الرجل لزوجته ان خالعتك فأنت طالق ثلاثا ثم خالعتها على مال أخذه منها فانه يرد اليها ما أخذه منها لعدم استحقاقه له لانه علق طلقها ثلاثا على خلعها والقاعدة ان المعلق والمعلق عليه يقعان معا في وقت واحد فلم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث ليستحق به المال وأما لو قال ان خالعتك فأنت طالق ولم يقل ثلاثا ولا غيره أو قال واحدة ثم خالعتها على مال أخذه منها فانه لا يرد اليها شيء من ذلك وقد ملكه ويلزمه طلقان واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فقوله لان لم يقل ثلاثا صادق بصورتين كما مر (ص) وجاز شرط نفقة ولدها مدة رضاعه فلا نفقة للحمل (ش) المتبادر من كلامه ان المرأة المخالعة حامل ومريض فخالعتها على ان عليها النفقة مدة الرضاع فتسقط نفقة الحمل ولا يصلح أن يكون هذا مراد الا ان نفقة الحمل لا تسقط بالمخالعة على نفقة الرضاع في هذا الفرض وانما مراده بولدها من يصير ولدا أي انه خالعتها على نفقة ما تلده مدة رضاعه فان نفقتها مدة الحمل به تسقط عنه ولو قال المولى وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة لها في حمله لكان أظهر (ص) وسقطت نفقة الزوج أو غيره وزائد شرط (ش) يعني ان الزوج اذا خالع زوجته على ان عليها نفقة أو نفقة ولده الكبير أو الاجنبي أو شرط عليها أن تكفل ولدها مدة زائدة على مدة الرضاع فانه يسقط ما ذكر عنها ولا يلزمها ولا فرق بين كون الشرط منه عليها أو منها عليه وما ذكره المؤلف في هذه المسائل هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقال المغيرة والخزوي وابن المباحشون وأشهب وابن نافع وسحنون لا تسقط وصوبه جماعة من الاشياخ حتى قال ابن ابي ابي ان الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن

مالك

ثم يرد ما تلده مدة رضاعه

عليه بنفقة الحمل بعد الطلاق الاول وقبل الخلع كما في سماع ابن القاسم وعلاء ابن رشد بأنه وجبت نفقة ما عليه مدة الشهر فلا تسقط عنه الا بما يسقط عنه الحقوق انتهى (قوله وسقطت نفقة الزوج الخ) قال عجم وظاهره أن نفقة الزوج أو غيره تسقط سواء وقعت المخالعة عليها أو مع نفقة الرضاع وهو كذلك كما في مد نص المدونة وانما جاز على مدة الرضاع ولزم دون مدة غيرهما معه أو مستقلة على ولدها الكبير مع وجود الغرر في الجميع لان الرضيع قد لا يقبل غير أمه ولان رضاعه قد يجب عليها حيث مات الاب وهو معدوم في عب ان صورة المصنف انه خالعتها على رضاع ولدها وعلى ان تنفق على المخالعة أيضا مدة رضاع ولدها فتسقط نفقة الزوج المضافة للرضاع في الشرط وأما لو لم تكن مضافة للرضاع ولدها وقد رها مدة معينة كحولين فهو جائز (قوله وقال المغيرة والخزوي) لاشك أن المغيرة هو الخزوي فالاولى حذف الواو كما أفاده بعض شيوخنا

(قوله وقيد اللخمى الخلاف الخ) أى الذى بين ابن القاسم وغيره الذى هو فى غير الاخيرة كما يستفاد من بهرام (قوله فان مات الخ) الخاص ل ان الكلام فى نفقة الاجنبى أو الزوج أو الكبير أى الذى ليس برضيع لافى نفقة الوالد فلا يناسب ذكر هذا الكلام فى هذا المحل وحاصل الجواب أن يفرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة الوالد الصغير والزوج بما علمت من كلام عجم ويحمل هذا الكلام على ما اذا لم يجز عرف بالاسقاط بأن جرى العرف بالرجوع أو لم يجز شئ وذلك لأن قول المصنف كونه تشبيه فى السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالاسقاط والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن على المدونة (قوله ويسقط عنها ذلك) أى حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن ومثل الموت (٣٣) استغناؤه فى الحواش (قوله فانه يؤخذ الخ)

أى ويوقف ولا يأخذ الأب لا احتمال موت الولد فكما مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فالظاهر رجوع المال لورثة الأم يوم موتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكماً بأن نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) ومثله العرف وينسبى رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقديم الشرط لانه كالعرف الخاص عند تعارضهما (قوله والجعل الخ) عطف نفسه بـ ير قال اللقائى تعبيره بالنفقة أولى من تعبير من عبر بالجعالة ومن تعبير من عبر بالاجارة لان الاجارة انما تكون على شئ معلوم والنفقة تشمل الجعالة على تحصيله والنفقة عليه بعد تحصيله لاعلى الزوجة لخروجه عن ملكها وضمانها بالمخالعة عليه اذا علمت ما قرناه فلا مانع من حمل النفقة فى كلامه على حقيقةها ومجازها انتهى فتبين قصور كلام شارحنا (قوله لانه جنى) أى أم جنى وقوله لا أى لكن بعد وضعه والاستثناء منقطع لانه لا يسمى جنى بعد وضعه فعليه نفقته أى أجره رضاعه (قوله وأجبر) أى

مالك وقال غير واحد من الموثقين والعمل على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك انه غرور وهو جائز وقيد اللخمى الخلاف بما اذا وقع الخلع غير مقيد وأما الوقيد ذلك بعدة معلومة مات الولد أو عاش لجاز عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الأب ذلك مشاهرة ولا يمكن ظاهر كلامهم ان كلام اللخمى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) التشبيه فى السقوط والمعنى ان الرجل اذا خلع زوجته على ان ترضع ولدها وتنفق عليه مدة حولين من يوم الوضع فمات الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليها بما بقى من المدة ويسقط عنها ذلك (ص) وان مات أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليها (ش) الموضوع بحاله أنه خالعهما على أن تنفق على ولده منها وترضعه مدة حولين فمات قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركتها ما يصرف على الولد فى نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك دين ترتب فى ذمتها فهو كسائر الديون فان مات الولد رجع المال لورثة أمه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئاً فان نفقة الولد وأجره رضاعه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يلزمها ان تستأجر من يرضعه الى تمام المدة وكذلك يلزمها لو ولدت ولدين فأكثر ان ترضعهما وتنفق عليهما الى تمام المدة فقوله فعليها يرجع للسائل الثلاث فان عجزت عن نفقة الولد أو عن نفقة نفسها أنفق الأب وتبعها ان أبسرت (ص) وعليه نفقة الآتى والشارد الا لشرط (ش) يعنى الزوج اذا خلع زوجته على عبدها الآتى أو بغيرها الشارد فان أجره تحصيلهما والجعل على ذلك على الزوج لانهما صارا على ملكه بمجرد عقد الخلع وزال ملك الزوج عنهما الا أن يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لانه نفقة جنين لا بعد خروجه وأجبر على جمعه مع أمه (ش) يعنى ان نفقة أم الجنين تكون على الزوجة حيث خالعه بمافى بطن أمها الى حين خروجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أى أجره رضاعه لانه ملكه بمجرد الوضع وصار فى ملكه ويجب بالزوج والزوجة على جمع الجنين مع أمه بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بجمعهما فى حوزة التفريق هنا بعوض (ص) وفى نفقة ثمرة لم يرد صلاحها قولان (ش) يعنى انه اذا خالعهما على ثمرة لم يرد صلاحها أو لم تظهر بالكعبة هل نفقتها الى بدو اصلاح من سقى وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا حاجة فيها أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ شرعاً قولان لشيوخ عبد الحق ولو عبر بقوله لم تطب بدل لم يرد صلاحها كان أخصر (ص) وكفت المعاطاة (ش) أى كأن تعطيه شيئاً على وجه يفهم منه انه فى نظير العصمة ويقبل فعلا يدل على قبول ذلك كأن تكون عادتهم انها اذا خلعت سوارها من يدها ودفعته له أو خرجت من الدار ولم يمنعها انه طلاق وكأن تدفع له

وأجبر كل من المالكين على جمعه مع أمه (قوله لان التفريق هنا بعوض) أى لان بعده عن أمه بعوض فلذلك جبراً على جمعهما بعد ذلك فى الملك وأما لو كان بغير عوض كهبته فانه لا يجب جمعهما فى الملك بل يكتفى بالجمع فى الحوزة (قوله أو لم تظهر بالكعبة) ظاهره ان هذه الصورة خارجة عن المصنف مع انهما اذا خلع فى كلام المصنف (قوله قولان لشيوخ عبد الحق) الظاهر القول الاول فان بدا ولم يحتاج بعد بدوه لكلفة فعليه أجره أخذها الا لشرط (قوله ويقبل فعلاً) الفعل فى المقام بالنسبة للزوج عدم المنع بمعنى الكف عن ذلك (قوله أو خرجت من الدار) كذا فى نسخته بأو وكأنه يشير الى صورتين صورة الخلع وصورة الطلاق وان كان سياق الكلام فى الخلع فقوله كأن تكون عادتهم هذه صورة الخلع وقوله أو خرجت الخ صورة الطلاق وقوله وكأن تدفع له دراهم هذه صورة خلع وقوله أو ينفق حفرة

صوره للطلاق وقوله ويقبل منها ذلك راجع لقوله وكان تدفع له دراهم وقوله أو يرد الحفرة راجع لقوله أو تحفر حفرة ويكون الفعل الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكف عن المنع ويجوز أن تكون أو في قوله أو خرجت بمعنى الواو وقوله أو تحفر حفرة أو بمعنى الواو وقوله أو يرد الحفرة أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة شب ونصه فإن كانت عاداتهم أنه إذا حصل منه ما يغيظها وأخرجت سوارها من يدها ودفعته له وخرجت من الدار ولم يمنعها منه طلاق وقال في قوله أو تحفر حفرة بالواو لا بأو والرد هو الرد المعروف عندنا (قوله وعرفهما الخ) الأولى أن يقول وعرفهم دلالة ما ذكر ليشمل جميع ما ذكر من الخلع والخروج من الدار وما بعده واعلم كما أفاده بعض شيوخنا أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والواقع به الطلاق فإن صاحبه عوض فهو بائن والاف هو رجعي (قوله وما وراء ذلك الخ) لا يخفى أن تلك الأمثلة المتقدمة يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يتأتى ما ذكره من الالتزام أو الوعد وقوله وإنما مناط الحكم لوجود المعلق عليه مفيد لما قلنا من أنه لا يتأتى الالتزام ولا وعد الالتزام والوعد إنما يأتيان في نحو فارقتك الخ (قوله وإنما مناط الحكم الخ) لا يخفى أن هذا ينكده على قوله وما وراء ذلك (قوله لا بد من القبول ناجزا) مثلا بأن يقول لها إن أقبضتني كذا فانت طالق فتقول أقبضتني وتقبض فعلى هذا إذا لم يقع قبول ناجز بالمجلس ووجد المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك فإنه لا يقع (٣٤) طلاق عنده فالصور ثلاث وجود القبول والمعلق عليه بالمجلس ناجز في خلع

باتفاقهما الثانية عدم وجودهما إلى ما يرى ترك الزوجين للمعلق ولا قرينة فلا خلع باتفاقهما الثالثة وجود المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك ولم يقع قبول ناجز بالمجلس فهو ليس خلعاً لها عند ابن عبد السلام ولهذا عند ابن عرفة فخلاصته أنه لا يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه هذا ما تفيد به عبارة الشارح إلا أنه في شرح شب يخالفه فإنه قال وذكر ابن عبد السلام تفصيلاً وهو أنه في المعلق لا يشترط أن يكون القبول ناجز أي سواء كان التعليق منه مثل متى أعطيتني ألفاً فانت طالق أو منها مثل متى طلقته فلا ألف وأما غير المعلق فيحتاج إلى

دراهم أو تحفر حفرة ويقبل منها ذلك أو يرد الحفرة وعرفه ما دلالة الحفرة والدفن على ما ذكر (ص) وإن علق بالقبض والاداء لم يختص بالمجلس إلا القرينة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته إن أقبضتني كذا فانت طالق أو قال لها إن أديتني كذا فانت طالق أو إذا أديتني فقد طلقته لم يختص أقباضها أو أداؤها بالمجلس أي الذي قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أدت إليه بما طلبه منها فأنما تطلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطبل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه اللهم إلا أن تقوم قرينة تدل على أنه أراد المجلس فإنه يعمل على تلك القرينة والواو في الاداء بمعنى أو وقوله لم يختص بالمجلس وما وراء ذلك هل يلزم الزوج البيئونة أم لا يأتي التفصيل الآتي في قوله إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها فالضمير في قول المؤلف لم يختص لا لا قباض أو الاداء أو ما القبول فلا يعتبر هنا وإنما مناط الحكم بوجود المعلق عليه فإن وجد حصل المعلق والافلا وكلام المؤلف موافق لما لا بن عرفة وذكر ابن عبد السلام أنه لا بد من القبول ناجز في صورة التعليق (ص) ولزم في الالف الغالب (ش) يعني لو وقع الخلع بينهما على ألف دينار أو على ألف درهم فإنه يلزم في ذلك من غالب نقد هذا البلد سواء كانت الدراهم هي الغالبة أي غالب تعامل الناس بها أو الدنانير فلو خالها على ألف رأس من الغنم وكان الغالب في غنم ذلك البلد أضأن أو المعز فان الالف يؤخذ من الغالب ويلزم من لزوم الغالب البيئونة وأما قوله والبيئونة فهو متعلق بما بعده (ص) والبيئونة أن قال إن أعطيتني ألفاً فارقتك أو فأفارقك إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها (ش) عطف على الغالب

والمعنى

القبول ناجز أو كلامه يوهم أو يدل على أن المعلق يحتاج إلى القبول ناجز وليس كذلك فإنه لا يحتاج

إلى القبول أصلاً (قوله فإنه يلزم في ذلك الخ) هذا لا يأتي إلا إذا قال على ألف من النقد فإن كان الغالب الذهب فالألف منها وإن كان الغالب الفضة فالألف منها فإن لم يكن غالب أحد من كل النصف بعد أيمانهم ما على ما استظهره ابن وهبان وهذا إذا كان المأخوذ منه اثنين كما في المثال فإن كان ثلاثة فن كل الثالث ثم إنك خير بأن الذهب أصناف فيؤخذ من الغالب والافن كل على ما تقدم وأما لو لم يعين بأن قال ألف فإن جرت العادة بشئ عمل به والاقبل تفسيره أن وافقته عليه وإن لم توافقه حلفت ولا يقع طلاق تقرير وقال الآقاني لزم ما أتى به من كل شئ بدليل ما سيأتي في قوله أو بما في يدها الخ (قوله والبيئونة) مرصى عيج وابن فجلة أن المراد يقع الطلاق بمجرد الاعطاء ولا يتوقف على إنشاء الطلاق ومرض الناصر أن المعنى ولزم إنشاء البيئونة أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي طالق والحق كلام الناصر ولذلك كتب بعض المحققين فقال ما نصه ظاهره أنه يكون طلاقاً إذا حصل المعلق عليه من غير إنشاء وهو ظاهر توضيحه أيضاً لا بد من إنشاء بعد الاعطاء كما قال الآقاني لأن معناه عندهم أن أعطيتني ألفاً أنشأت عقد الخلع وفائدة حصول الانشاء أن الوعد لا يكون طلاقاً ويجبره الحاكم على أن ينشئ الطلاق إذا أعطته ألفاً انتهى (قوله إن فهم الالتزام) قال الخطاب في كتابه الالتزام المرجع في الفرق بين الالتزام والوعد إلى ما يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال فحيث دل الكلام على أحدهما

عمل عليه ولا يفرق بينهم بالصيغة الماضي والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد انه اذا قال الخ لا يخفى ان هـ ذالا يأتي فيسه التزام ولا لفظ خليل في مسألة الخلع وكلام ابن رشد وغيرهما ولكن صيغة الماضي تدل على الالتزام وانفاذا العطفية والظاهر من صيغة المضارع الوعد الاقرينة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد اهـ (قوله والمعنى انه اذا قال الخ) لا يخفى ان هـ ذالا يأتي فيسه التزام ولا وعد بل الطلاق يقع بمجرد حصول المعلق عليه فالاحسن التمثيل بما مثل به المصنف (قوله كنى شئت الخ) ظاهره ان هـ ذالا لفظ هو نفس القرينة اللغوية الدالة على الالتزام ولا ظهور له بل القرينة شيء آخر (قوله وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلته لا يلزم ويخالف ما أردت طلاقا كذا في حاشية الفيتي قائلا بعد فيحصل أنه ان فهم الالتزام أو الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالمجلس الاقرينة فالدفع لا يختص بالمجلس بل يلزم الزوج البيونة ان حصل (٢٥) منها المدفع متى فهم الالتزام أو الوعد وورطها

ولو بعد المجلس الاقرينة تخصها اهـ (قوله ان فهم الالتزام الخ) وذلك لان الظهور والمشاركة بقوله فظاهر الخ ظهوره أكثر في مسألة الوعد تأمل (قوله بالجزم الخ) ويقرأ بالادغام لانه متقارب لك (قوله ومذهب المدونة الخ) استشكل مذهبها بأن شرط الزوجة الثلاث لا فائدة له لبيونة واحدة وأجاب أبو الحسن بأنه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج اذا ندمت (قوله وتفصيل اللخمى ضعيف) بينه بهرام بقوله وقال اللخمى أرى اذا أعطته على أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا أن ينظر الى سبب ذلك فان كان راغبا في امساكها وهي راغبة في الطلاق فانه لا مقال لها وان كان راغبا في طلاقها فأعطته على أن يطلقها واحدة ان ترجع بما أعطته لانها انما أعطته على أن لا يوقع الا واحدة لتحل له ان يدها من قبل زوج وكذلك أن ينظر اذا أعطته على أن يطلق ثلاثا فطلق واحدة

والمعنى انه اذا قال لها ان أعطيتني ألفا أو ان أديتني ألفا أو ان أتيتني بألف من الغنم مثلا فأنت طالق فأنت له بألف من غالب نفود البلد أو غنمها أو بقرها أو ابليها فانه يلزمه قبولها وتلزمه البيونة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال أو المقال كنى شئت أو الى أجل كذا الالتزام لذلك وهذا الخلاف فيه وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أى أدخلها في ورطة بأن باعت أمتعتها أو دارها وما أشبه ذلك فانه يلزمه البيونة بذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد قوله ان فهم الالتزام راجع للصيغتين أمار جوعه لا فارقك فظاهر وأمار جوعه لفارقك فلا ندوان كان ماضيا الآن إن تخلص الفعل الماضي للاستقبال وقوله أو فارقك بالجزم جواب الشرط (ص) أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة (ش) يعنى انما اذا قالت له طلقني ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف فقد بان منه ويلزمها الألف لان قصدها البيونة ولا يتعلق بالثلاث غرض شرعى وهذا قول ابن الموار ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف الا بالثلاث أى فيلزمه الطلاق وينبغي أن تكون بائنة تنظر الى أنه انما وقعها في مقابلة عوض وان لم يتم راجع خلع المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعنى انه اذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فانه يلزمه الثلاث ويلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة وهو مذهب المدونة وتفصيل اللخمى ضعيف (ص) أو أبني بألف أو طلقني نصف طلاق أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعنى انما اذا قالت لزوجها أبني بألف أو طلقني نصف طلاق أو نصف طلاق أو ربعها وما أشبه ذلك من الاجزاء بألف أو قالت له طلقني في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ما سألته فانها تبين من عصمته ويلزمها أن تدفع له الألف التي عيبتها وسواء أوقع البيونة في أول الشهر أو اليوم أو ثلثائه أو آخره فقوله ففعل جواب للسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا فقبلت في الحال (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الابل مثلا فقبلت المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ويلزمها المسمى ومثله اذا قالت المرأة طلقني غدا ولك ألف فاذا طلق في الغدا وقبله استحق الألف اذا فهم من مقصودها تعجيل الطلاق وان فهم منها تخصيص اليوم لم يلزمها ان تطلقها قبله ولا يلزمها ان تطلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بائنا على كل حال (ص) أو به ذا الهروي فاذا هوى (ش) الهروي بفتح الهاء والراء بعد هاو او

(٤ - خشي رابع) فان كان عازما على واحدة كان لها أن ترجع لانها انما أعطته الثلاث وان كان راغبا في امساكها فأعطته على أن يطلق جرى على قولين فبين شرط شرط لا ينفعه هل يوفي به أم لا وهذا مقابل المنصوص اهـ بهرام (قوله أو في جميع الشهر) فان طلق بعده ووقع بائنا ولم يلزم المرأة شيء (قوله اذا فهم من مقصودها تعجيل الطلاق) أى أو لم يفهم شيء فيما يظهر عب (قوله مطلقا) أى سواء قصد تعجيل الطلاق أم لا واذا فهم من الرجل تخصيص اليوم فالظاهر من النقل أنه يجري فيه مثل ما جرى في المرأة وفي عب وظاهره أنه لا يجري مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بألف وقع عليه الطلاق معلقا من حيث المعنى على ألف وغدا معاً وعلى الألف ووقع غدا طرفه وتعلق الطلاق بعمل هذا الزمن أو جعله طرفه لغو فيجزى الطلاق متى وجدت الألف ولا ينفعه قوله أردت خصوص اليوم

(قوله ثوب أصفر الخ) من رقيق القطن يصفر سدا بالزعفران أو بالكُمون أو نحوه (قوله يقال هربت الثوب اذا صبغته) أراد أن بين ما تنصرف اليه المادة (قوله يلبسه خاصة الناس) مقتضى ما تقدم أن الهروي يلبسه خاصة الناس أيضا (قوله على غير قياس) هكذا في التنبيه بزيادة غير الصواب اسقاطها والصواب ما في عجم فإنه قال مروى بسكون الراء ينسب اليها ما لا يعقل على القياس فيقال ثوب مروى وأما من يعقل فينسب (٣٦) اليها على غير قياس فيقال رجل مروى بزيادة زاي ذكره التلمساني

وغیره فی حاشیة الشفاء (قوله وينسب اليها مروى) لقرب مخرج الزاي من الراء (قوله لم يلزمه طلاق) المناسب يلزم منه (قوله على الاحسن) مقابله ما قاله أشهب لا يلزمه شيء اذا لم يكن متمولا فاذا كان في يدها حجر ظاهر متمول وقالت له طلقني بهذا الحجر فطلقها فبائن واستحقة فان لم يكن متمولا مع اراعتها اياه فرجعي (قوله خالعه بما لا شبهة لهافيه) وهي عالمة دونه فلا يقع طلاق فان خالعه بموصوف لا شبهة لهافيه وعلمت بذلك بانته ورجع عليها بمثله فان جهل معها أيضا فان كان معينا رجع بقيته وان كان موصوفا رجع بمثله وأما ان علم علمت هي أم لا فيقع الطلاق ولا يرجع عليها بشيء معينا أو موصوفا خلافا لما في عب (قوله أو فقد خالعتك) معطوف على قوله أنت طالق (قوله وهو المراد بالتافه) أي فلم يرد التافه لغة وهو لا بال له (قوله ويحلى بينه وبين الخ) أي وان لم يدع أنه أراد خلع المثل (قوله فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصد الخ) فاذا رضى الزوج صح ذلك (قوله لا يتعلق به أمر شرعي) بل يتعلق به غرض فاسد وهو تنفير الأزواج عنها اذا سمعوا بأنهم طلقوا ثلاثا ولم يقع الثلاث

مشددة الباء ثوب أصفر يعمل (٣) به راوة إحدى مدائن خراسان يقال هربت الثوب اذا صبغته وكانت السادة من العرب يتعمون بالعمائم المهرأة والمروى بفتح الميم وسكون الراء وتشديد الباء ثوب يلبسه خاصة الناس منسوب الى مروى وهي بلدة بخراسان والنسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها أيضا مروى بزيادة زاي وهو من شواذ النسب والمعنى ان الرجل اذا قال لزوجته ان أعطيني هذا الثوب الهروي الذي في يدك فأنت طالق فدفعته اليه فاذا هو ثوب مروى فانها تبين منه ويكون الثوب له لانه لما عين الثوب كان المقصود ذاته لانسبته الى تلك البلد وهو مقصر أما ان وقع الخلع على ثوب غير معين هروي فتبين انه مروى لم يلزمه طلاق (ص) أو بما في يدها وفيه متمول أو لا على الاحسن (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته ان دفعت لي ما في يدك وكانت مقبوضة فأنت طالق ففقتها فاذا فيها شيء ناقصه متمول ولو يسيرا كالدرهم أو غير متمول كخرقة مثلاً أو فارغة عند محمد وسحنون فانها تبين منه بذلك لدخوله على العرر لانه طلق لشيء يأخذه أو لا يأخذه قال ابن عبد السلام وهو الاقرب وهو المشار اليه بالاحسن (ص) لان خالعه بما لا شبهة لهافيه (ش) هذا مخرج مما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فمن ذلك اذا قالت المرأة لزوجها خالعي على هذه الدابة مثلاً وأشارت اليها خالعا على ذلك فاذا الدابة ليست لها ولا ملك لها فيها ولا شبهة ملك فانه لا يلزمه الخلع لانه خالعا على شيء لم يتم له وظاهره عدم اللزوم ولو أجاز صاحب (ص) أو بتافه في ان أعطيني ما أخالعك به (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته ان أعطيني ما أخالعك به فأنت طالق أو فقد خالعتك فان أنته بخلع المثل فانه يلزمه الخلع وان أنته بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فانه لا يلزمه الخلع ويحلى بينه وبينها ولم يوجب عليه في الرواية عينا (ص) أو طلقك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بالثلث (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته طلقك ثلاثا بألف من الدراهم مثلا فقبلت طليقة واحدة من الثلاث بثلث الألف فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى وغرضي أن تخلصني من الألف لا بأقل من ذلك فلو قبلت واحدة من الثلاث بالألف لزمه الخلع لان مقصوده حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به أمر شرعي بل وقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يأتي (ص) وان ادعى الخلع أو قدراً أو جنسا حلفت وبانت (ش) يعني لو اتفق الزوجان على وقوع طليقة مثلاً وقال الزوج وقعت بعوض ولم تدفعه لي وهما المراد بالخلع وقالت الزوجة وقعت الطليقة المذكورة بعرض أو قال وقعت على عشرة دنانير مثلاً وقالت بل على أقل منها أو قال على عبد وقالت على غيره فان الخلع يلزم بينهما وتختلف المرأة على نفى ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر فان نكلت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكل فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق بألفا وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (ص) والقول قوله ان اختلاف في العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلفا في عدد الطلاق

فقال

بالنظر للفظه به انظر التعليقها في المعنى على شيئين القبول والالف ولم يحصل الا أحدهما وهو الالف أي

فكانه قال ان أعطيني ألفا وقبلت الطلاق بالثلاث فأنت طالق ثلاثا فالتعلق عليه بمجموع الشيتين فاذا لم يقع القبول للثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع الاما تريده وهو الواحدة البائنة وقال الشيخ سالم ينبغي أن يلزم الثلاث لان الزوج أوقعها والطلاق لا يرتفع بعد وقوعه (قوله فان نكلت حلف الزوج) أي لان الدعوى دعوى تحقيق (قوله أو اتفقا على الطلاق) أو بمعنى الواو

(٣) قول الشارح به راوة إحدى مدائن خراسان هكذا في النسخ ولعله تحريف من النسخ والصواب هراة كما في القاموس اه صححه

(قوله فالتقول قول الزوج بلايين) ووجهه ان ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعيته وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلايين بمجرد ما هو المنة ولونكل حبس فان طال دين ولا يقال تخلف ويثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالنكول مع الخلف وتبين منه في اتفاقهما على الخلع ورجعية في غيره (قوله فان القول قول الزوج) أي بين (قوله أو استحقاق) فيه مسامحة لانه في الاستحقاق يرجع عليها بالقيمة لقول المصنف فيما تقدم وقيمة كعبد استحق ويجاب بأن يقال ان العهدة تنقسم الى الضمان المذكور وعهدة الثلاث ولكن ليس المراد من العهدة هنا عهدة الثلاث ولا السنة بل الضمان المفسر في حد ذاته بما ذكر وان كان المراد هنا عدم ضمان قيمة العبد (قوله وتكون القيمة على غره) أي وتكون بائنة وينافي هذا قوله لان خالعت بها (٣٧) لاشبهه لها فيه وأجيب بان الزوج هنا

دخل على غرير مع كونه مجوزا لموته (فصل طلاق السنة) (قوله طلاق السنة) أي الذي أذنت فيه راجحا كان أو مساويا أو بخلاف الأولى لا راجح الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة ولما كانت أحكامه من كونه راجحا أو مساويا أو مرجوحا وقيوده علمت من السنة دون الكتاب أضافه اليها دون الكتاب وان كان الاذن فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة كقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء واعلم أنه تعثر به الاحكام الخمسة بقى شيء آخر وهو ان الذي أذنت السنة في فعله مالم يحرم ومالم يكره وأما ما يحرم أو يكره فبدي فالذي أذنت السنة في فعله ما كان واجبا أو جائزا مستوى الطرفين أو خلاف الأولى وقوله لان أبغض فيه اشكال بأن المباح ما استوى طرفاه فليس فيه مبعوض ولا أشد مبعوضية والحديث يقتضي ذلك لان أفعول التفضيل بعض ما يضاف اليه ويجاب بأنه يراد بالحلل مالم يكن حراما فيصدق بالمكروه

فقلت الزوجة مثلا طاعتني ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقة واحدة بعشرة فالتقول قول الزوج بلايين ووقعت البينة كما قاله الشيخ كريم الدين والمنقول بيمين (ص) كدعواه موت عبدا وعيبه قبله وان ثبت موته بعده فلا عهدة (ش) تشبيهه فيما قبله من أن القول قول الزوج والمعنى ان الزوج اذا خالع زوجته على عيبتها الغائب وهو غير آبق ثم تبين بعد ذلك انه مات أول ميت لكن ظهر به عيب فقال الزوج كان الموت أو العيب قبل الخلع فأنا أستحق قيمته في الموت أو أرش العيب ان لم يمت وقالت الزوجة بل مات أو تعيب بعد الخلع ليكون ضمانه من الزوج ولا بينة لاحدهما فان القول في ذلك قول الزوج لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهي مدعية لا تنتقله فعلها البيان أما ان ثبت موت العبد المذكور بعد الخلع فانه لا عهدة على الزوجة في ذلك ومصيبته من الزوج بخلاف البيع لان الغائب في باب الخلع ضمانه من الزوج بمجرد العقد والمراد بالعهد هنا الضمان أي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق أي لا عهدة على المرأة وأما عهدة الثلاث أو السنة فهي منتفية هنا كما يأتي في باب الخيار فلا تراد هنا وأما اذا خالعت على عبدا آبق فانه لا عهدة فيه على المرأة سواء مات أو تعيب قبل الخلع أو بعده الا ان تكون عالمة بموت الآبق قبل الخلع فانه يلزمها قيمته لخالعها لانها غترته وتكون القيمة على غره

(فصل طلاق السنة) أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله وليس المراد ان الطلاق سنة لان أبغض الحلال الى الله الطلاق ولو واحدة وانما أراد المقابلة للبدي ومن البدي ما هو حرام ومنه ما هو مكروه كما يأتي والطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى أربعة قيود أشار اليها بقوله (ص) واحدة بطهر لم يمس فيه بلاعة (ش) الاوّل من القيود أن يكون واحدة فأكثر منها في دفعة بدي مكروه الثاني أن يقع الطلقة في حال طهر المرأة فان أوقعها في غير طهرها بل في حيض أو نفاس كان بدعي لانه يطول عليها عدتها الثالث أن يكون ذلك الطهر الموقوع فيه الطلقة لم يمسها فيه فان أوقعه في طهر مسها فيه كان بدعي لانها في هذه الحالة لا تدري هل تعدد بالاقرء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدتها ونحو خوف الندم ان طهر بها حمل ولعدم تيقنه لنفي الحمل ان أتت بولد وأراد نفيه لانها ليست مستبرأة فاذا لم يمسها صار على يقين من نفيه وهو أحسنها الرابع أن لا تكون الواحدة مردفة في العدة فلو طلقها طلقة رجعية ثم أردف عليها في العدة شيئا فبدي مكروه وكذا يكره أن يراجعها ثم يطلقها تطويلا عليها العدة ان كانت نيته عند

وخلاف الأولى بخلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضية فليس المراد بالبغض ما يقتضي الفخر بل المراد به كونه ليس مرغوبا فيه بل ما فيه اللوم إما الخفيف في خلاف الأولى أو الشديد في المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضية وان كان المبعوض هو المحرم قصد التنفير بقى ان الطلاق قد عرفنا أنه أشد مبعوضية ويكون مكروها الا أن التعليل حينئذ لا يظهر لما علمت ان الذي أذنت السنة فيه لا يشمل المكروه والحديث في المكروه فتدبر وبقي قيدان آخران وهما طلقة كاملة ووقوعها على كل المرأة والاوّل مستفاد من قوله واحدة والثاني من قوله وأدب المجزئ وكذا قيدان كونها من تحيض وتاليا لحيض لم يطلق فيه واحترز بالاوّل عن طلاق صغيرة وبائنة فانه لا يتصف بسنة ولا بدعة من حيث الزمن بل من حيث العدد وبالثاني عن الوقوع في العدة واستغنى المصنف عنهما لفهمهما من قوله بطهر الخ (قوله واحدة) أي ولو أوقع بعدها ما يردف عليها كما اذا طلق أخرى في الطهر الثاني من العدة مثلا فان الأولى تستمر على

سنيها وتكون الثانية بدعية وقوله بالعدة كان ينبغي قرنه بالواو لانه ليس صفة لظاهر ولا حال منه وانما هو صفة واحدة (قوله واما ان نوى البقاء الخ) وكذا اذا اطلق (قوله والابان فقد بعض القيود) أي لانه لا يمكن فقد جميع القيود في صورة لان البدعي يكون في الحيض والظهر الذي مس فيه ومحال اجتماع الحيض والظهر في آن واحد فأراد انتفاء بعض القيود وبجسب ما فقه من هذه الشروط في الكثرة والقلة يبعد من السنة أو يقرب منها (٣٨) وظاهر كلام المصنف أن الواقع في العدة بدعي سواء كانت العدة بالاقراء أو

بالاشهر وهو ظاهر كلام ابن الحاجب ومفاد كلام أبي الحسن وابن عبد السلام أنه لا يكون بدعيًا إلا إذا كانت العدة بالاقراء فقط (قوله ومذهب الخ) تعليل لما قبله وهو الراجح فكان ينبغي للشارح أن يحمل المصنف عليه من أول الأمر (قوله أو التيمم) أو بمعنى الواو لأن المراد قبل الجميع قتي وجسد واحد من الغسل أو التيمم فلا منع (قوله يعني ان الطلاق في الحيض الخ) وأما الذي قبل الطهر فحرام ولا يجبر فيه على الرجعة (قوله أو أحنته الزوجة الخ) كان التعليق في الحيض أو قبله والحرمه متعلقة به ان علم أنها تحنته فيه والافيه فقط مع علمها بتعليقه (قوله ولولمعادة الدم) من العادة أي عادته الدم لا من المعاودة له وقوله لما أي في زمن وقوله يضاف أي الدم في ذلك الزمن للدم الأول (قوله لاقيه وفي الحرمه) يصح أن تكون مباغته في الأمرين إلا أنه يقيد بان يعلم حين طلاقها أن الدم يعود اليها في الوقت (قوله والاحسن عدمه) ضعيف والمعتمد الأول وقوله على اعتبار المال راجع للأول الذي هو القول بالجبر وقوله والحال وهو القول بعدم الجبر (قوله ما بقي شيء) لا يخفى

المراجعة الفراق وأما ان نوى البقاء ثم بدله فطلق وهكذا في كل طهر طلق لم تكرمه المراجعة ولا الطلاق عياض ولا خلاف فيه (ص) والافدعي (ش) أي والابان فقد بعض القيود بأن طلق أكثر من واحدة أو واحدة في طهر قدم مسها فيه أو قبل مسها لكن أردفها واحدة أخرى أو طلق واحدة في غير طهر فبدعي والبدعي منسوب للبدعة أي لم تأذن فيه السنة ولما كان من البدعي مكروه وممنوع بينه بقوله (ص) وكروه في غير الحيض ولم يجبر على الرجعة (ش) يعني ان الطلاق البدعي المكروه هو الواقع في غير الحيض ومثله النفاس كما لو طلقها في طهر مسها فيه أو زاد على الواحدة أو أردفه ولا يجبر على الرجعة اذ لم يرد الجبر على الرجعة إلا في حق من طلق في الحيض فيقتصر فيه على محل ورود (ص) كقيل الغسل منه (ش) تشبيه في عدم الجبر والكراهة يعني أنه اذا طلق الرجل زوجته التي رأت الحفوف أو القصصة قبل الغسل فإنه لا يجبر على الرجعة لكنه مكروه وفي عبارة أخرى تشبيه في لم يجبر ومذهب المدونة أنه حرام لافي الكراهة وعدم الجبر وأشار بقوله (أو التيمم الجائز) لمرض أو عدم ماء إلى قول ابن الحاجب أو ما يقوم مقامه أي مقام الغسل لقوله فيها وان كانت مسافرة لا يجد ماء فتيممت فلا بأس أن يطلقها بعد التيمم بأواز الصلاة لها (ص) ومنع فيه ووقع وأجبر (ش) يعني ان الطلاق في الحيض بعد الدخول وهي غير حامل بدليل ما بعده حرام ولا يجوز فعله وقد حكى القاضي عبد الوهاب على ذلك الاجماع فان وقع ذلك فإنه يجبر (على الرجعة) ولا فرق بين أن يكون الزوج هو المطلق في الحيض أو أحنته الزوجة فيه بأن كان علق طلاقها على صفة ووجدت تلك الصفة والزوجة حائض فإنه لا يجوز لها أن توقع الطلاق عليه في الحيض فان فعلت لزم ويجبر الزوج على الرجعة والنفاس مثله (ص) ولولمعادة الدم لما يضاف فيه للأول على الأرجح (ش) مبالغته في الجبر على الرجعة لافيه وفي الحرمه يعني أن المرأة اذا انقطع عنها الدم فطلقت ثم عاودها الدم قبل تمام طهرها فان الزوج يجبر على الرجعة وان كان طلاقه وقع في طهره لكن لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كما لا طهر قاله ابن عبد الرحمن وأبو عمران وصوبه ابن يونس خلافا لبعض شيوخ عبد الحق أنه لا يجبر لانه طلق طاهرا ولم يتعمد واستظهره الباجي والبيه الاشارة بقوله (والاحسن عدمه) أي عدم الجبر والقولان على اعتبار المال أو الحال وقوله (لا غير العدة) متعلق بقوله وأجبر والمعنى أن الزوج اذا طلق زوجته في الحيض فإنه يجبر على رجعتها إلى آخر العدة أي اذا غفل عنها الماطلة لها زوجها في الحيض أي الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم علمنا بذلك فإنه يجبر على رجعتها ما بقي شيء وهذا هو المشهور خلافا لاشبه الفائل بأنه يجبر على الرجعة ما لم تطهر من الحيضة الثانية لانه عليه الصلاة والسلام أباح طلاقها في هذه الحالة فلم يكن للأجبار معنى (ص) وإن أي هددت من حين ثم ضرب بمجلس

والا

ان العدة لا تخرج الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيض الذي وقع فيه الطلاق

(قوله أباح طلاقها في هذه الحالة) أي طلاق تلك المرأة التي طلقها في الحيض (قوله بمجلس) أي فعل ذلك كله بمجلس لا من باب التنازع لانه لا يفيد ذلك بل يفيد تعدد المجلس وقوله ثم ضرب ينبغي تقييده بنظر الافادة كما تقدم في قوله ووعظ من نشرت الخ ويقال ان التهديد يفعل مطلقا بل ذكره الخاطب في التهديد فأولى الضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الأمور صرح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والا لم يصح فيما يظهر وكذا الظاهر وجوب الترتيب فان فعلت بدونه ثم ارتجع مع ابادة المطلق صحبت رجعتها قطعاً

(قوله والا الخ) أي فان حصل الارتجاع فلا كلام والارتجاع الحاكم (تنبه) ظاهر ما ذكرناه ولو شربها وحينئذ فيخص ما سألني من أن التعزير في كل شخص بحسبه بماء هذا الموضع كما قاله بعض شيوخنا (قوله ويرتجعهاله) تفسير لقوله الرجعة والحاصل أن بعضهم فسروا قول المصنف ارتجاع أي أزمه الرجعة وبعضهم بالمراجعة بالفعل فأراد الشارح بذلك الجمع بين القولين بأن قال أزمه الرجعة ويرتجعهاله ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرتجعهاله عطف بنفسه لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد يلزمه أو لا بأن يقول أزمته الرجعة ثم يقول ارتجعهاله فهذا بعيد أيضا (قوله والاحب الخ) الاستحباب منصب على المجموع إذا لم يمسالك حال الحيض واجب وقوله حتى تطهر فان طلقت حينئذ كره ولم يجبر على الرجعة كما في ك (قوله وراجعها الخ) لم يرتضه اللقائي فإنه قال الاحبية المذكورة حيث أجبر على الارتجاع لا أن ارتجاع من قبل نفسه فلا يستحب له (٢٩) ذلك أنه أن يطلق في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لأنه لما راجعها

والارتجاع الحاكم (ش) يعني أن الرجل إذا ارتكب المحظور بأن طلق زوجته اختيارا في حال حيضها أو في حال نفاسها وأمره الحاكم أن يراجعها فأبى من ذلك فإنه يهدده بالسجن فان لم يفعل سجن فان لم يفعل هدد بالضرب فان لم يفعل ضرب ويكون ذلك كله قريبا بوضع واحد لأنه في معصية فان تبادى أزمه الرجعة ويرتجعهاله بأن يقول ارتجعت لك زوجته (ص) و جاز الوطء به والتوارث (ش) أي و جاز الوطء بارتجاع الحاكم له والتوارث وإن كان بالنسبة من الزوج لأن نسبة الحاكم قامت مقام نيته (ص) والاحب أن يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر (ش) يعني أن من طلق زوجته في حال حيضها أو نفاسها وراجعها أو أبى أن يراجعها فاجبره الحاكم على رجعتها وأزمه إياها ثم أراد طلاقها فإنه يستحب له أن يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلقها قبل أن يسكنها وانما أمر أن لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض المطلق فيه لأنه جعل للاصلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكرهه الطلاق فمسكنها حتى تحيض أخرى ثم تطهر (ص) وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع الخلع وعدم الجواز وإن رضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف (ش) تقدم أن الطلاق في الحيض حرام وذكرهنا الخلاف في علة المنع هل هي لتطويل العدة على المطلقة أو علة المنع في ذلك ما هي إلا أنهم متعبد بها فن قال العلة لأجل تطويل العدة أجاز الطلاق في الحيض أو النفاس إذا لم تكن العدة مطولة كما إذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض إذا تطويل عليها كما في المدونة ومن قال إن علة المنع ما هي إلا لتعبد المنع الخلع في الحيض وإن رضيت المرأة لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه مالا ويلزم عليه أن يجبر المطلق على أن يراجعها وإن لم تقم المرأة بذلك ولو قال وهل منعه في الحيض إكراههم للقصد وهو أن الخلاف في تعيين العلة التي لأجلها المنع أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة واستدل به بدليلين أو تعيينها في التعبد واستدل به بثلاثة أدلة خلاف لأن الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لأن المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع علة الحكم بأنه تعبد لا لتعبد لأن التعبد لا يعمل (ص) وصدق أنها حائض ورجح ادخال خرقه ويتطهرها النساء (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها فقالت طلقتني في حال حيضى وقال الزوج طلقتني في حال طهرها فانها تصدق

الذي طلقها فيه لأنه لما راجعها باختياره دل على أنه كان نائبا البقاء ودوام العشرة بخلاف ما إذا أجبر على الارتجاع لأنه دل على أنه لم ينو البقاء فاستحب له الامسالك حتى تطهر (قوله وإن رضيت) الواو للحال أي لعدم الجواز في حال رضاها ولو كان معلا لا جاز وقوله وإن لم تقم الواو للحال (قوله هل هي لتطويل) اللام زائدة أي هل هي لتطويل وقوله أو علة المنع في ذلك ما هي الخ أي علة المنع ما هي شئ من الأشياء إلا كونها أي تلك العلة متعبد بها أي بالعلة أي أمرها الشارع أو نهان عنها الشارع أو جوازها لنا الشارع ولم نعقل لها معنى ولا يخفى ما فيه وقوله فن قال العلة لأجل المناسب أن يقول فن قال العلة تطويل العدة (قوله ما هي إلا لتعبد) اللام زائدة أي ما هي إلا التعبد أي ما هي إلا أنها متعبد بها وقد تقدم الكلام فيه (قوله لأن الحق لها) تعليل لمخدوف فكان قائلا يقول كيف يعقل الرضا فقال

لأن الحق لها أي في غير الصورة لأن الأمر لها في الخلع أي لأن خلعها الرجل من الأمر الذي يجوز لها وإذا كان كذلك فيتأتى الرضا فتدبر وقوله لأنها أعطت عليه مالا أي ولا يعقل ذلك إلا مع الرضا (قوله وهو أن الخلاف في تعيين العلة الخ) لا يخفى أن الذي اشتهر أن الحكم التعبد لا يعمل فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة) من تعيين المطلق في المقيد (قوله واستدل به بدليلين) هذا هو الحق خلافا لما أفاده أول كلامه من أن ذلك ليس بدليل بل متفرع على ما ذكره حيث قال فن قال الخ (قوله كما هو ظاهر) أي كما هو ظاهر فيه شئ بل الظاهر منه أنه هل كون المنع في الحيض لأجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أي كونه من أفراد التعبد التي لا تعلم لها علة (قوله ورجح الخ) المناسب التعبير بالاسم لما حكاه ابن عرفة عن طرر ابن عاتق فهو من الخلاف (قوله ويتطهرها النساء) هن ما فوق الواحدة وينبغي أنه لا خصوصية للنساء بل الرجال كذلك يعرفون دم الحيض وقول ابن يونس ضعيف

كما قاله في لـ (قوله وهل بين أم لا) استظهر بعض الشراح البين لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فتختلف لمخالفتهما الاصل (قوله كما قيل) أي ان بعضهم ادعى أن صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الآن يتراعى (٣) فتصدق المرأة في حال كونهما طاهرا فليس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعامل وعبارة تت وصاحب الحال الضمير المستتر في صدقت فان عبارة الشارح فليس صاحب الحال محذوف ولا يظهر وقال اللقائي كان (٣٠) الواجب أن يقول طاهرة لان طاهرا حال مشتقة والحال المشتقة يجب مطابقتها

لصاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان مجمعا على فساد الخ) طاهره انه اذا كان مختلفا في فساد لا يجعل في الحيض مع أن علة المنع موجودة والموافق لما قال ابن عرفة التعميم كان مختلفا في فساد اوله ولا يفسخ قبل فقط أو مطلقا (قوله ولا وعد بالقيضة) استشكل بأن الطلاق انما يكون عند طلب القیضة وطلبها حال الحيض ممنوع وان وقع لا يعتبر ويجب بحمل هذا على ما اذا وقع طلب القیضة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو أن ما هنا على قول وما يأتي قول آخر ثم لا يخفى أن الجواب الاول لا يتم مع ما قاله الشارح (قوله يطلق عليه بكتاب الله) لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان قلت ليس في الآية أمر بالطلاق قلت نعم ليس فيها أمر صريح الا أن الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان انقضت الاربعه فلا بد من أحد الامرین إما القیضة وهي التي تطلب أولا فان لم يفتى فلا بد من ابقاء الطلاق إما باختباره وإما بتغير اختياره أي حين يمتنع من الطلاق فقوله وان عزموا الطلاق أي ان صهروا على الطلاق وأوقعوه فالأمر طاهر والاطلاق عليه لما قلناه من أن المعنى على الحصر (قوله

وهل بين أم لا ولا ينظرها النساء لانها مؤتمنة على فرجها هذا هو المشهور ويجوز الزوج على الرجعة واختار ابن بونس ادخال خرقه في فرجها وينظر اليها النساء فان رأى بالخرقة أن رد صدقت والا فلا (ص) الا أن يتراعى طاهرا فقوله (ش) أي محمل كون القول قول المرأة أن زوجها طاهره في حال الحيض ما لم تكن الزوجة في حال الرفع طاهرا فان كانت كذلك فان القول قوله وانظر هل بين أم لا فطاهرا حال وصاحبها المرأة التي هي بعض مدلول ألف الضمير من تراعى أي الا أن يتراعى الزوجان في حال طهر المرأة ولا حاجة لدعوى حذف صاحب الحال كما قيل وعين أن صاحب الحال المرأة اختصاص وصف الطهر بها كقولك جاء زيد والفرس متكما (ص) وعجل فسخ الفاسد في الحيض (ش) يعني أن النكاح اذا كان مجمعا على فساد نكاح الخامسة وعثر عليه في الحيض فانه يجعل فسخه ولا يؤثر حتى تطهر لان الاقرار عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من ابقائه في الحيض فارتكب أخف المفسدين حيث تعارضتا (ص) والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة (ش) يعني أن المولى اذا حل أجل الایلاء عليه في حال حيض امرأته ولا وعد بالقيضة فالمشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلقها في الحيض وطلاقه رجعي قال ابن القاسم انه يطلق عليه بكتاب الله ويجبر على الرجعة لسنة النبي عليه الصلاة والسلام بخلاف المعسر بالنفقة فلا يجعل عليه في الحيض لانه لا صنع له في الاعسار (ص) لا لعب وما للولى فسخه (ش) معطوف على المعنى أي عجل للفساد لا لعب اطلع عليه أحد الزوجين في صاحبه كجنون وعنة وعتق أمة تحت عبد فلا يجعل في الحيض بل حتى تطهر وكذلك لا يجعل فسخ نكاح موقوف اجازته على غير الزوج كنكاح المحجور بغير إذن وليه فان الولي لا يجوز له أن يجعل فسخه والمرأة حائض وهذا طاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر من أنه يجوز طلاق غير المدخول به في الحيض (ص) أولعسره بالنفقة (ش) يعني ان من أعسر بنفقة زوجته لا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس اذا حل أجل تأومته فيما ذكر حتى تطهر وأشار بقوله (كاللعان) الى أنه لا تلاعن بين الزوجين في الحيض أو النفاس وطاهره ولولائي الحل (ص) ونحز الثلاث في شر الطلاق ونحوه (ش) يعني أن الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق شر الطلاق أو أقبحه أو أكلمه ونحو ذلك فانه يلزمه الثلاث وسواء كان مدخولا بها أولا (ص) وفي طالق ثلاثا السنة ان دخل بها والافواحدة (ش) يعني أن من قال لزوجته أنت طالق ثلاثا السنة فانه يلزمه الثلاث لانه بمنزلة من قال لزوجته أنت طالق في كل طهر مرة فانه ينجز عليه وسواء كانت المرأة حاملا أم لا مستحاضة أم لا وسواء كانت طاهرا أم لا وسواء قدم ثلاثا على قوله للسنة أو أخره كانت المرأة مدخولا بها أم لا على قول ابن القاسم وهو المشهور فامشي عليه المؤلف قول ابن الماجشون (ص) كخبره أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو كالقصر (ش) التشبيه في لزوم طاعة واحدة والمعنى

لا لعب (معطوف على مقدر بالتأويل أي عجل الفسخ لفساده لا لعب وقوله وما للولى معطوف على قوله لعب (قوله وأما اذا أن كان قبله فيشكل) ذكره في لـ فقال وجد عندى مانعه وهذا حيث اطلع على العيب بعد الدخول وأما لو اطلع عليه قبل البناء حيث كان يظهر قبله كالعنة وأرادت فراقه قبل البناء مكنت من ذلك ولو في الحيض انتهى (أقول) وحينئذ فلا اشكال (قوله أو أخره) ولا يرد حينئذ ان غير المدخول بهاتين بالواحدة مع وصفها بالسنة فبعد قوله بعدها ثلاثا ناعوا لانا نقول لما نسق اللفظين فكانهما اللفظ واحد فلم تبين بالواحدة في تقديم السنة على ثلاثا (قوله أو كالقصر الخ) فلو قال أنت طالق مل السموات والارض فالتطاهر لزوم واحدة وهذا كله قوله فتصدق بهامش الاصل لعل الاولى فلا تصدق اه

ما لم ينوأ كثر (قوله وهو ممتضى ما في النوادر) أي تعجيل ثلاث على مقتضى النوادر ومقابلته تعجيل واحد إلا أن السنة واحدة
إذا حاضت واحدة إذا ظهرت وهذا إذا قاله المدخول بها فإن قاله لغير مدخول بها طلقته مكانها ثلاثاً لأن طلاق السنة فيها واحدة (قوله
الاعم) أي من كونه سنياً أو بدعيًا بعوض وغيره (قوله وأسبابه) أراد بالأسباب والأركان شيئاً واحداً هو ما يتوقف وجود الماهية عليه
وقوله وشر وطه أشار لهما بقوله وانما يصح (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه أهل) مراد المصنف بالاركان ما يتوقف عليه الماهية
فسقط ما قبل ان هذه المذكورات أمور حسية والطلاق معنى من المعاني لانه (٣١) صفة حكمية ترفع حلية الخ فلا يكون شيئاً

من أجزائه حسياً (قوله ولفظ) فلا يطلق بالفعل ولو قصد به الطلاق
الا لعرف كمسئلة الحفر (قوله الواو عاطفة الخ) ولا يكون الفصل
بالفصل مانعاً من ذلك (قوله وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيم) جواب
عما يقال كيف يصح الاخبار عن مفرد متعدّد (قوله كأنه قال وجميع
أركانه) لا يخفى ان هذا من باب الكل فليس حينئذ من باب العموم
كما اقتضاه قوله فيم الآن يجب أن يسمّى
بأنه تسمّى (قوله وأما الفضولي) جواب عما يقال هل أزدت فقلت
زواجاً كان أو وليه أو غيرهما كالفضولي وأيضاً يشترط أن
يكون الأهل مسلماً مكلفاً الخ مع أن الفضولي يقع الطلاق ولا يشترط
فيه ذلك فأجاب بقوله ان الموقع في الحقيقة الزوج (قوله والمراد
بالحمل العصمة) يدخل فيه المجوسى إذا أسلم على مجوسية وطلقها بقرب
اسلامه ثم أسلمت فإنه يلزمه لانه بقرب علمها (قوله كالكتابات) أي
الظاهرة حاصله أن المراد قصد النطق باللفظ الدال عليه في
الصريح والكتابة الظاهرة وان لم يقصد مدلوله وهو حمل العصمة
وقصد حملها في الكناية الخفية

أن من قال لزوجته أنت طالق خير الطلاق أو أحسنه أو أفضله وما أشبه ذلك فهي واحدة حتى
ينوى أكثر ومثله إذا قال أنت طالق طلاقاً عظيماً أو قبيحاً أو كالفصل أو كالجليل وما أشبه ذلك
سجنون ولو قال واحدة للبدعة أو لا للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا إذا قال أنت طالق للبدعة
أو للسنة أو لا للسنة ولا للبدعة لزمه واحدة وكذا لو قال أنت طالق كما قال الله (ص) وثلاث
للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما (ش) ضمير التثنية للزوجة المدخول
بها وغير المدخول بها يعني أن الزوج إذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً للبدعة أو أنت طالق ثلاثاً
بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو مقتضى ما في
النوادر وانما يرجع ضمير التثنية للصورتين إذا لم يعلم منه حكم العموم في المدخول بها وغيرها
ولما انتهى الكلام على أقسام الطلاق من سني وبدعي مصحوب بعوض وغيره مصحوب به شرع
في أركان الطلاق الاعم وأسبابه وشروطه بقوله

(فصل) وركنه أهل وقصد ويحمل ولفظ (ش) الواو عاطفة على جملة جاز الخلع وهو الطلاق
وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيم كأنه قال وجميع أركانه والمراد بالأهل موقع الطلاق زوجاً
كان أو وليه ثم أشار إلى شرط هذا الموقع بقوله وانما يصح الخ وأما الفضولي فالموقع فيه في
الحقيقة انما هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الإجازة لا من يوم الإيقاع فلو كانت حاملاً
فوضعت قبل الإجازة استأنفت العدة والمراد بالقصد قصد النطق باللفظ الدال عليه قصد
مدلوله أو لم يقصد وليس المراد به إيقاع الطلاق بدليل قوله ولزم ولو هزل والمراد بالحمل العصمة
المملوكة تحقيقاً أو تفديراً كما يأتي في قوله ومحملة ما ملأ قلبه وان تعليقاً والمراد باللفظ حقيقة
أو حكماً فيشمل الكلام النفسى على أحد القولين كما يأتي والمراد باللفظ ما دل على فك العصمة
سواء كانت الدلالة وضعية كما في لفظ الطاء واللام والقاف أو عرفية كالكتابات (ص) وانما
يصح طلاق المسلم المكلف (ش) يعني ان شرط موقع الطلاق أن يكون مسلماً مكلفاً فلا
يصح طلاق من كافر أو كافرة إلا أن يتحكما أو الينا فيجري فيه تأويلات تقدمت عند قول المؤلف
وفي لزوم الثلاث لذي طلقها وتراجع الينا الخ ولا لكافرة أسلمت ثم أسلم في عدتها ولو أوقع الثلاث
عليه بعد اسلامها فإذا أسلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كما لو لم يطلق وكذلك لا يصح
طلاق من صبي ولو صراهاً أو مجنون وان جعل المسلم صفة لذكر خرج به الأنثى فلا يصح
طلاقها من حيث هي أنثى لا يقال إذا ارتد الصبي بانت زوجته منه فوقع الطلاق مع عدم
وقوعه من مكلف لا نأقول البينونة انما وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع لها (ص)
ولو سكر حراماً وهل إلا أن لا عيزاً ومطلقاً تردد (ش) هذا ما بالغه في لزوم طلاق المسلم المكلف
أن سكره لا يخرج عنه عن التكليف فيلزمه طلاقه ولو سكر سكر حراماً كالحمر والنبيذ

فكلام الشارح قاصر (قوله وانما يصح طلاق المسلم المكلف) أي زوجته وأما الوكيل عنه والفضولي مع الإجازة فلا يشترط
فيه ما أسلم ولا ذكورة ولا تكليف بل يتميز فيما يظهر لان الموقع حقيقة الزوج الموكل والمجيز (قوله فلا يصح طلاقها من حيث هي
أنثى) وأما من حيث كونها مخيرة أو مملوكة فيصح وكذا من حيث انها فضولية وان كان الامر منوطاً بإجازة الزوج (قوله هذا ما بالغه
الخ) فالعنى هذا ان لم يسكر بل ولو سكر حراماً فلا يدخل فيما قبل المبالغة إذا سكر حلالاً كما يشمله لفظه بحسب الظاهر إذا لا طلاق
عليه لانه كالمجنون (قوله ولو سكر سكر حراماً) فيه إشارة إلى أن حراماً مفعل مطلق ويصح أن يكون حالاً من السكر المفهوم
من سكر أي حال كون السكر حراماً أو من فاعل سكر أي حال كونه حراماً أي آتياً بحرام والمراد استعمل عمداً ما يغيب عقله ولو

مع شكه انه يغيب كالحجر الذي هو المتخذ من ماء العنب وقوله والنبيذ أي كالأخوذ من التمر مثلا (قوله أو المزور) بكسر الميم والزاي وهو البوزة المسكرة (قوله والحشيشة عند من يرى الخ) ظاهره أنه عند من لا يرى أسكارها أنه لا يقع عليه الطلاق ولو علم أنه يغيب عقله وليس كذلك لأنه إذا علم أنها تغيب عقله واستعملها ثم غاب عقله وطلق فإنه يقع عليه الطلاق وأراد بالعلم ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله وهذا إذا تعد المحرم) بقي صورة وهو ما إذا شك في كونه خرا أم لا وحاصله أن شكه في كونه مسكرا كشره به مع تحقيق أنه مسكر كما أفاده عجم (قوله ويصدق في ظنه) أي بين أن لم تقم قرينة تصدقه فلا يمين (قوله إن لم يثبتهم) أي فان اتهم بأن قامت قرينة على كذبه فلا يصدق (قوله مطلقا) ميزام لا (قوله أما اتفاقا) في الذي عنده ميز على طريقة ابن بشير (قوله فهو المعتمد عنده) ونقول وهو المعتمد على الإطلاق وفي بعض النسخ وهل الآن لا يميز وفي بعضها وهل الآن يميز باسقاط لا والكل صحيح (قوله تردد) أي لاهل هذه الطرق (قوله لاهل هذه الطرق) المناسب لاهل (٣٣) هاتين الطريقتين لأن طريقة المازري وابن بشير يعتدان طريقة واحدة

(قوله طريقة الخمي) أي التي هي طريقة المازري فهو يوافق (قوله ولا تلزمه الاقرارات والعقود) بل لا تصح العقود إذا كان غير ميمز (قوله والاحكام) أي المترتبة على الطلاق في أيام العدة من نفقة وعدمها وغير ذلك (قوله كما مر) أي ان العدة والاحكام من يوم الاجازة كما مر بخلاف البيع فالاحكام من يوم الوقوع وبخلاف المسكره على الطلاق إذا أجازها طائفا بعد الاكراه فان العدة من يوم الوقوع والفرق ان ما وقع منه حال الاكراه قد قيل يلزومه وأيضا الموقع والمجيز في مسألة الاكراه واحد وفي مسألة الفضولي الموقع غير المجيز (قوله كما جرى في البيع) فيه خلاف بالحرمه والجواز والاستحباب والمعتمد بالحرمه **تنبيه** لو أوقع ثلاثا أو بائنا وأراد الزوج أن يجيز واحدة أو رجعية فالعقد ما يجيزه لا ما أوقع

أو المزور والحشيشة عند من يرى أسكارها وهذا إذا تعد ذلك المحرم أما إذا لم يتعمد كظنه لبناء أو ما لم يلزمه طلاق ولا حد قذف ومجمله محمل المجنون والمغمى ويصدق في ظنه ان لم يثبتهم في دينه وهل محل صحة طلاق السكران ان كان معه ميز والافلا يلزمه طلاق اتفاقا وهذه طريقة الباجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق ميزام لا على المشهور وطريقة ابن بشير ان كان معه ميز فانه يلزمه طلاقه باتفاق وان لم يكن معه ميز فانه يلزمه طلاقه على المشهور وهذه الطرق ماعد الطريق الباجي وابن رشد متفقان معني في اللزوم للسكران مطلقا أما اتفاقا أو على المشهور واليهما الاشارة بقوله أو مطلقا مطبقا أو مجزا وهو ما عند المازري وابن بشير وعياض وابن شعبان والصقلي وهذا هو الذي صدر به المؤلف كلامه وردمة بابه بلو بقوله ولو سكر حراما فهو المعتمد عند تردد لاهل هذه الطرق فالتطرق ثلاث طريقتة الخمي أن الخلاف مطلق ثانيا طريقتة ابن رشد أن الخلاف في الذي معه بقبية من عقله ثالثها طريقتة ابن بشير أن الخلاف في المغمور لا في الذي معه ميز وكما يلزم السكران الطلاق تلزمه الجنائيات والعقود والحدود ولا تلزمه الاقرارات والعقود (ص) وطلاق الفضولي كبيعته (ش) أي وطلاق الفضولي متوقف على اجازة الزوج كبيعته الآن العدة والاحكام من يوم الاجازة بخلاف البيع كما مر وينبغي أن يتفق هنا على عدم جواز الاقدام على الطلاق ولا يجري الخلاف هنا كما جرى في البيع لان الناس يطلبون في سلعهم الارباح بخلاف النساء (ص) ولزم ولو هزل (ش) أي ولزم الطلاق ان هزل بايقاعه اتفاقا بل ولو هزل باطلاق لفظه عليه على المعروف لخبر الترمذي ثلاث هزلن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي رواية أخرى والعنق وبعبارة هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق من غيرك العصمة هازلا لا بايقاع الطلاق بقصد فك العصمة لاجل اتيانه بلو التي بشير بها الى الخلاف والهزل بايقاعه متفق عليه (ص) لان سبق لسانه في الفتوى (ش) يعني أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا

منه (قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله باطلاق لفظه عليه) أي هزل في اطلاق لفظ الطلاق في الطلاق أي حل شيء العصمة أي هزل في استعمال اللفظ في مدلوله الذي هو حل العصمة هذا معناه (قوله على المعروف) ومقابله ما في السليمانية من قوله بعدم اللزوم (قوله جد) بكسر الجيم قال في المصباح وجد في كلامه جدا من باب ضرب ضد هزل والاسم منه الجد بالكسر أيضا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جد من جد وهزلن جد لان الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق أو ينكح ثم يقول كنت لاعبا ويرجع فأنزل الله ٣ (قوله هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق) أي في حل العصمة (قوله من غيرك العصمة) أي لم يكن قصده فك العصمة أي هزل باستعمال اللفظ في حل العصمة من غير قصد حصولها (قوله هازلا) حال من محذوف أي هزل باستعمال لفظ الطلاق في حال كونه هازلا فهي حال مؤكدة (قوله لا بايقاع الطلاق) عطف على استعمال أي لا باطلاق اللفظ على فك العصمة قاصدا لفك العصمة أو ان الباء في قوله بقصد فك العصمة للتصوير (قوله والهزل بايقاعه) أي لان الهزل بايقاعه أي بايقاعه مع قصد فك العصمة ٣ هكذا في النسخ بأيدينا بدون ذكر المنزل ولعله سقط من النسخ ونص المصباح بعد فأنزل الله قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جد ابطال الامر الجاهلية وتقرير الاحكام الشرعية اه صحيح

على الاحتمال الاول ولا حاجة له على الثاني والحاصل أن الاقسام ثلاثة صورة غير الهزل واثنتان في الهزل فاقبل المبالغة صورتان (قوله ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء) أي خلافا لظاهر المصنف (قوله اعدم) (٣٣) القصد أي اعدم قصدا للفظ (قوله

أوهذى لمرض) بالذال المعجمة أي تكلم بالهذيان وهو الكلام الذي لا معنى له أي تكلم بما لا فائدة فيه فلا يلزمه ولا في القضاء (قوله بشهادة البينة) بل والقريضة الدالة على الصدق تقوم مقام البينة وقوله أما لو قال الخ ولو قامت بينة به ذبانه فان قوله ذلك يكذب بينته وبقى ما ذالم تقوم بشيء ولا بينة فالقول قوله وقوله أما لو قال مقابل لقوله فأنكر لان معناه فأنكر أن يكون صدر منه شيء (قوله فقال لها يا طالق) فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لا ما وادعى التفات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لحصول شيئين الحذف والاتفات والتأخر في تنازعه معها في التفات لسانه أو في سبقه أنه اذا قامت قريضة لاحدهما عمل بها والا فالقول قوله بيمينه (قوله مع البينة) المراد عند القاضي سواء كان بينة أو اقرارا عند القاضي مع مراعاة اليمين واليمين وأما البينة عند المفتي فمكافرة (قوله فائدة) ومن سئل عن شيء فقال حلفت بالطلاق أن لا أفعله فلا شيء عليه ومن أراد أن يحكي كلام رجل فقال امرأتى طالق البتة ونسي أن يقول قال فلان فان كان نسيها فلا شيء عليه ولو في القضاء ومن قال لا مرأته كنت طالقك أو قال لعبدك كنت أعنتك ولم يكن قد فعل فلا شيء عليه في الفتوى وقيل يلزمه ومن قال الطلاق يلزمه من ذراعه فلا شيء عليه لانه لم يقصد الزوجه (قوله

شيء عليه ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى ويلزمه في القضاء (ص) أو اقن بلا فهم (ش) يعني أن من لقن لفظ الطلاق بالعجمية أو بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فانه لا يلزمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لعدم القصد الذي هو ركن في الطلاق فان فهم فانه يلزمه اتفاقا (ص) أو هذى لمرض (ش) يعني أن المريض اذا هذى لمرضه فطلق زوجته في حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا في القضاء الخاقاله بالجنون قال مالك ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه وتقدم اطلاق الباجي وتقييد ابن رشد له بشهادة البينة بذهاب عقله أما لو قال وقع مني شيء ولم أعقله فانه يلزمه اقسام القريضة على كذبه (ص) أو قال لمن اسمها طالق باطالق (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طالق فقال لها يا طالق قاصدا بذلك نداءها فانه لا شيء عليه في الفتوى ولا في القضاء (ص) وقبل منه في طارق التفات لسانه (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طارقا فأراد أن يقول لها يا طالق فالتفت لسانه أي التوى وانصرف عن مقصوده فقال لها يا طالق وقال التفات لسانى فانه يصدق في ذلك لكن في الفتوى لا في القضاء وتغيير الاسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله في الحكم لقال كن قال لمن اسمها طارق يا طالق مدعى التفات لسانه وحذف قوله وقبل منه في طارق الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقتا الخ بناء على أن ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق ولعمرة (ص) أو قال يا حفصة فأجابته عمرة فطلقها فالدعوة وطلقتا مع البينة (ش) يعني أن من له زوجتان احدهما اسمها حفصة والاخرى اسمها عمرة فقال يا حفصة فأجابته عمرة فأوقع الطلاق عليها وقال لها أنت طالق ينظرها حفصة فانه لا يخلو حاله من أن يكون على لفظه بينة أو لا فان لم تكن عليه بينة بل جاء مستفتيا فان حفصة تطلق فقط وهي المدعوة وان كان على لفظه بينة فانهما يطلقان معا حفصة بقصده وعمرة بلفظه فقوله أو قال عطف على سبق لسانه فهي في النبي أي انه لا تطلق المجيبة وهي عمرة في الفتوى بدليل ما بعده وقوله فالدعوة ليس بيانا لمادل عليه العطف بل هو جواب شرط مقدر أي واذا لم تطلق عمرة فطلق المدعوة وهي حفصة في الفتوى وقوله فطلقها أي أوقع الطلاق على عمرة المجيبة لفظا لانية والضمير في طلقا بفتح اللام راجع لمن ادعى فيها التفات لسانه ولعمرة في مسألة أو قال يا حفصة الخ وأما حفصة فتطلق في الفتوى والقضاء ويحتمل ضمير طلقا أن يكون راجعا لحفصة وعمرة ولكن الاول أتم فائدة (ص) أو أكره (ش) معطوف على سبق لسانه أي لان سبق لسانه ولا ان أكره على الطلاق فلا يلزمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونحوه لا طلاق في اغلاق أي اكرهه وما كان الا كراه شرعيا وغيره والمذهب أن الا كراه الشرعي لا ينفع في رفع الحنث خلافا للمغيرة كما لو حلف لا خرجت زوجته من هذا المحل فأخرجها قاض التحلف عند المنسبر وكما لو حلف في نصف عبد لا باعه فأعتق شريكه نصفه فقوم عليه نصيب الخالف وكل به عتق نصيب الشريك فذهب المدونة أنه يحنث الآن ينوي الآن يغاب ومنه لو حلف لا يشتري نصيب شريكه فأعتق الخالف نصيبه فقوم عليه نصيب شريكه وقال المغيرة لا حنث عليه أشار المؤلف لكلام المغيرة فقال (ولو بكتقويم جزء العبد) أي لا يحنث ورد بل على مذهب المدونة

(٥ - خشي رابع) أو أكره الخ أي هذا اذا كان في الايقاع بل ولو في تقويم جزء العبد كما كان الا كراه شرعيا أو في فعل مما كان الا كراه غير شرعي كإتيان من المثال (قوله ولو بكتقويم جزء الخ) الباء بمعنى في أي في حال وأدخلت الكاف كل ما كان الجسبر شرعيا كما اذا حلف لا ينفق على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضى فلان حقه أو نحو ذلك فأكرهه القاضي على ضد ما حلف عليه فان الا كراه

ينفعه على مامشى عليه المصنف ولا ينفعه على المشهور (قوله ولولا ما بعده الخ) أى لان الذى بعده لا يحنث فيه غير أن الشارح يجيب عن ذلك بقوله على التصويب المتقدم (قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفا على قوله بكتقويم جزء العبد (قوله كمالو حلف لا يدخل دار فلان) من كل فعل لم يتعلق به حق مخلوق كشرب خمر وسجود لصنم وزنا باطاعة غير ذات زوج ولا سيد وبقيد بما إذا كانت صيغته صيغة بر كما مثلنا فان كانت صيغة حنث فانه يحنث كما صرح به في اليمين حيث قال ووجبته به ان لم يكره ببر ومقيد أيضا بما اذا لم يكن الا حرا بالاكراه هو (٣٤) الخالف وبما اذا لم يعلم أنه سيكره وبما اذا لم يقل في يمينه لا دخله طائعا ولا مكرها

(قوله ولا يلزمه شيء) أى من مطلق الطلاق وكأنه قال ولا يلزمه الطلاق فهو بمعنى ما قبله (قوله والتورية الخ) والاحسن أن المراد بها هنا المخلص سواء كان بالمعنى المعروف عندهم وهو ارادة المعنى البعيد دون القريب أو غير به يجوزنى طالق يريد جوزة حلقة ليس فيها القمة مثلا بل سالكة والاستثناء من الاكراه القولى لا من الفعلى فلو قدمه على قوله أوفى فعل كان أحسن (قوله وهو الخاض) هو وجع الولادة (قوله والظاهر أن كلام اللخمى تقييد) والمعتمد لا حنث ولو ترك التورية مع معرفتها (قوله مؤلم) صفة لخوف كما يدل على ذلك قول الشارح ثم بين أنواع الخوف المؤلم الا أنت خير بأن القتل وما بعده أنواع للخوف الا أن يكون الشارح أراد بالخوف الخوف وفى شرح شب ما يقتضى قراءته بالاضافة لانه قال لخوف وقوع مؤلم به وهل يكفي غلبة الظن وهو المذهب أولا بد من اليقين الذى لا شك فيه كما في سماع عيسى خلاف والمراد مؤلم حالا أو ما لا فان الخوف حالا والخوف من وقوعه حالا أو ما لا وكلام المؤلف شامل لما اذا هدد

والصواب العكس ولولا ما بعده لكان وجه الكلام لا بكتقويم جزء العبد في صورة حلفه لا باعه فأعنى شريكه نصيبه فقوم عليه أوفى صورة حلفه لا اشتراة فأعنى هو نصيبه فقوم عليه فيحنث (تنبية) الا كراه الشرعى بمنزلة الطوع كانت اليمين على بر أو حنث أما غير الشرعى فهو في صيغة الحنث كالشرعى وأما في صيغة البر فلا يوجب حنثا مع عيسى ابن القاسم من حلف لا خرجت احرأته من هذه الدار الى رأس الحول فأخرجها ما لا بد منه ككرب الدار أو سيل أو هدم أو خوف لا حنث عليه ويضمنه حيث انتقلت باقية ابن رشد اتفقا (ص) أوفى فعل (ش) على التصويب المتقدم يكون معطوفا على مقدر بعده قوله أكره أى أكره في قول أوفى فعل فكما لا يصح طلاق المسكورة في القول كذلك لا يصح طلاقه في الفعل كمالو حلف لا يدخل دار فلان أولا كل الشيء الفلاني فأكره على دخول الدار أو على كل ذلك الشيء المعين فانه لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء منه (ص) الا أن يترك التورية مع معرفتها (ش) هذا يخرج من قوله أو أكره وهو راجع للقول اذا الفعل لا يمكن فيه التورية والمعنى أن ما قدمه من أن المسكورة لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء مشروط بأن لا يكون الخالف قد ترك التورية مع معرفتها لها وعدم دهشته بالاكراه وأما ان ترك الخالف التورية مع معرفتها لها فانه يحنث والتورية أن يأتي الخالف بلفظ فيه ايهام على السامع له معنيين قريب وبعيد ويريد البعيد كقوله هي طالق ويريد من وثاق أو يريد وجهها بالطلق وهو الخاض ومعنى طالق القريب ابانة العصمة وما ذكره المؤلف تبع فيه اللخمى لانه قال في توضيحه والظاهر أن كلام اللخمى تقييد (ص) بخوف مؤلم (ش) متعلق بقوله أكره ولم يقل بتحقيق أو وقوع مؤلم لانه لا يشترط ثم بين أنواع الخوف المؤلم بقوله (ص) من قتل أو ضرب (ش) ولو قل (ص) أو سجن أو قيد (ش) ظاهره فيهما أيضا ولو قل (ص) أو صفع (ش) في القفا (لذى مروعة عملا) أى يجمع فان فعل به في الخلا فليس اكرها لافي ذى المروعة ولا في حق غيره وقيد ابن عرفة بالسيرة وأما كثيره فأكره ولو في الخلاه وبعبارة الملا يطلق على الاشراف خاصة وقد يطلق على الجماعة مطلقا والظاهر أن المراد هنا الثاني كما يدل عليه قول الشارح هنا واحترزه مما لو فعل ذلك معه في الخلاه والصفح هو الضرب بالكف في القفا ابن عرفة يريد سيرة وأما كثيره فأكره مطلقا انتهى والمراد التخويف بذلك لا حصوله والمراد بالكثير ما يحصل من التهديد بالخوف لذى المروعة وغيره في الملا والخلاه واليسير ما يحصل من التهديد بالخوف لذى المروعة في الملا ويظهر من قوة كلامهم أنه لا يشترط في الاكراه كون الخوف به يقع ناجزا وعلى هذا فلو قال له ان لم تطلق زوجتك فعلت كذا بك بعد شهر وحصل الخوف بذلك

أولا وطالب فيهما منه الحلف مع التخويف فان بادر بالخلف قبل الطلب والتهديد فقال اللخمى اكره ان غلب على كان ظنه أنه ان لم يبادر هدد والا فلا وظاهر كلام ابن رشد أنه غيرا كراه مطلقا فان قيد كلامه باللخمى وافقه (قوله أو سجن) على تفصيل كما قال اللخمى انه اكره لذوى الاقدار وليس اكرها لغيرهم الا أن يمد بطول المقام فيه (قوله مروعة) بفتح الميم وهو الافصح وضمها كما في شرح شب (قوله والظاهر أن المراد هنا الثاني) بل هو المعتمد (قوله مطلقا) أى سواء كان في الملا أو الخلاه لذى مروعة وغيره كما في شرح شب (قوله وحصل الخوف بذلك) فانه يكون اكرها والظاهر أنه يجري فيه الخلاف من أنه هل يكفي فيه غلبة الظن أولا بد من التيقن بذلك ولو خوف المدين المعسر في نفس الامر الذى لم يثبت عسره بالسجن فهو اكره كما استظهره عج أى بحسب نفس الامر

(قوله أو قتل ولده) ولو عاقا (قوله أو اتلافه) أي أو بأخذه (قوله وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف) ظاهره سواء كان باراً أو عاقا وفي عب مشبهافي كونه كراها وكذا بعقوبة البار أن تألم بها كما ينسبها أو قر بيا منسبه لان لم يتألم به كذا استظهر ابن عرفة ولا بعقوبة عاق مثاله أن يقول له احلف لي على كذا أو لا عاقبت ولدك فخلف له كاذبا (قوله لانه أشد من خوف الضرب) أي لان القتل أشد من خوف الضرب ويستفاد من ذلك أنه في خوف الضرب لا يكون كراها في ولد البنت دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكره عليه) وهو الحلف وبعبارة أخرى أو أكرهه على الحلف بتخويفه بالاخذ لماله (قوله وهل (٣٥) ان كثر) أي بالنسبة لرب المال كما قال ابن بشير

وفيه اشارة الى أرحمة ذلك القول (قوله لترددهم في النقل) كذا في نسخة (أقول) لا يخفى ان هذا ليس ترددا في النقل عن المتقدمين انما ذلك طريقتان في رجوع الخلاف الى قول واحد أو باقائهما على كونها أقوالا متباينة ويمكن أن يقال ترددا في النقل عنهم كأن واحدا يقول ان المتقدمين على قول واحد وواحد يقول انهم على أقوال والحاصل ان قول المصنف وهل ان كثر اشارة لتأويل الوفاق وحذف تأويل الخلاف وهو أو مطلقا أي كثيرا أو قليلا أي بناء على أحد الأقوال لكونه معتمدا وطرح ماعدا (قوله لأجنبي) وهو ماعدا النفس والولد ولو أخا أو أبا (قوله وأمر ندبا الخ) فان لم يخلف وقتل المطلوب فهل يضمن المأمور بالخلف لقدرة على خلاصه ولم يفعل أم لا وهو الظاهر لان أمر اليمين شديد وحر ج فلا يقاس على مسئلة ترك الشهادة ونحوها نعم ان دل الظالم ضمن وقال اللقاني ينبغي الوجوب عـلا بالقاعدة الاصولية وهي ارتكاب أخف الضررين لان طلاق الزوجة أخف من القتل لانه ليس فيه الاغرم المال

كان كراها (ص) أو قتل ولده أو لماله (ش) يعني ان الظالم اذا خوف شخصاً بقتل ولده أو بتلاف ماله بأن قال له ان لم تطلق زوجتي لك والا قتلت ولدك أو أخذت مالك فان ذلك يكون كراها ولا يلزمه شيء وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف والظاهر أن المراد بالولده هنا وان سفل والظاهر أنه يشمل ولد البنت لانه أشد من خوف الضرب فقوله أو قتل معطوف على خوف وقوله أو لماله متعلق بمقدور معطوف على أكره أي أو فعل المكره عليه لاجل أخذه ماله أي مال المكره نفسه وأما مال غيره فلا على ما يأتي (ص) وهل ان كثر تردد (ش) اعلم أنه جرى في خوف المال ثلاثة أقوال قيل أكره وقيل ليس بأكره وقيل ان كثر أكره والا فلا وهل الثالث تفسير لقولين وعليه فالذهب على قول واحد وهو طريقتان بلغة بعضهم أولا وعليه فالأقوال ثلاثة على ظاهرها وهو طريقتان بلغة بعضهم والى الطريقتين أشار بالتردد لترددهم في النقل (ص) لأجنبي (ش) بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي فاذا قال ظالم لشخص ان لم تأتني بفلان أقتله وهو عندك وتعلم مكانه وأنت قادر على الاتيان به والا قتلت زيدا مثلاً فقال ذلك الشخص فلان ليس عندي ولا أعلم مكانه ولا أنا قادر على الاتيان به فأخلفه الظالم بالطلاق على ذلك والحال أن الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فان الحالف لا يعذر بذلك ويحنت في يمينه وظاهره ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بريد فانه لا يعذر بذلك ويحنت ولكن يثاب الحالف على ذلك واليه أشار بقوله (وأمر بالخلف ليسلم) أي وأمر ندبا بالخلف كاذبا لاجل سلامة الأجنبي أو ماله وفائدة الحلف مع كونه يحنت ويكفر عنها أنه لا يكون غموسا بل يؤثر عليها (ص) وكذا العتق والنكاح والاقرار واليمين ونحوه (ش) أي ومثل الأكره على الطلاق الأكره على عتق رقيقه وانكاح بناته والاقرار بأن في ذمته كذا واليمين بعقوبة أو غيره والبيع والشراء وغير ذلك مما مر من قتل وضرب وصفع لذى مروءة (ص) وأما الكفر وسبه عليه الصلاة والسلام وقذف المسلم فاعيا يجوز للقتل (ش) المسائل المتقدمة يتحقق فيها الأكره بالتخويف بالقتل ومما معه وأما هذه المسائل فانه لا يتحقق فيها الا بالتخويف مع معاناة القتل فان أكره على أن يكفر بالله أو على أن يسب النبي عليه الصلاة والسلام أو على أن يقذف المسلم فانه لا يقدم على ذلك الا مع معاناة القتل فقط وعطف السب على الكفر من عطف الخاص على العام ولما كان أشد من الكفر لما فيه من قدر زائد عليه وهو القتل ولا تقبل توبته أي به ومثل قذف المسلم سب الصحابة بغير القذف بخلاف المسلم غير الصحابي فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز بغير القتل (ص) كالمراة لا تجدر ما يسدر مقهاه الا لمن يزني بها أو صبره أجل (ش) يعني ان المرأة اذا لم تجدر من اقوت ما يسدر مقهاه الا لمن يزني بها

وهو الصداق ويدل على الوجوب قوله فيما تقدم في الذبح أو ترك تخليص مستهلك (قوله أنه لا يكون غموسا) أي غموسا حراما بل هي غموس يؤثر عليها حينئذ يعاينها فيقال لنا غموس يؤثر عليها واذا كان الحالف بالله يقال لنا غموس أجزع عليهم أو كفرت أي فاذا كانت اليمين بالله يندب حلفه أن لا يعلم موضعه ويكفر (قوله واليمين بعقوبة الخ) ومما مر من قوله أو أكره في اليمين بالطلاق أو في تعليقه فلا تكرار (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كل نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته وكذا الخور العين لما يأتي في الردة من قتل سابهم وعدم قبول توبته وأما المختلف في نبوته أو ملكيته فيشدد على سابهم فقط فلا كراهة على سابهم دون الجمع عليه (قوله ما يسدر مقهاه) أي حياتها أي الا ما يقيم حياتها (قوله الا لمن يزني بها) فيباح لها وتناول ما يشبعها لا قدر ما يسدر مقهاه فقط والظاهر ان مثل

ذلك سدر مقصديا ان لم تجده الا ان يزني بها قياسا على قوله أو قتل ولده ومفهوم قوله لا تجدهم جواز اقدامها على ذلك مع وجود مئة تسد رمقه وهو كذلك وأما الذي كره فلا ولأدى الى هلاكه فلا يمكن من نفسه فليس كالمراة في ذلك اشدة أمر اللواط كذا قال اللقاني وأما عجم فنظر فيه وأما الرجل اذا لم يجد ما يسد رمقه الا أن يزني بامرأة تعطيه ما يسد رمقه فليس له ذلك نظرا لانتشاره وهو انما يظهر فيدخل في قول المصنف وأن يزني كذا في عب وفيه قصور بل هو منصوص عن سحنون والشيخ سالم (قوله لا قتل المسلم) ولورقيقا ولا يجوز لخوف القتل ومفهومه ان الذي ليس كذلك وتقدم أنه لا يتعلق الا كراهة فعل متعلق بخلاق وهذا يقتضي ان الذي كالمسلم قال عجم وتروان المعتمد ما هنا لا مامر وقوله وفطعه أي قطع مسلم غيره ولو أتمه فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أعمله الغير وأما الا كراهة على قطع شيء من المكروه فيباح له لخوف قتله ارتكاب (٣٦) أخف الضررين (قوله فيجوز بغير القتل) وفي عب وأما بطاعة ولا زوج لها ولا

بأن وصلت الى حالة لم تفعل ذلك لما تفتنه يسوغ لها حينئذ ان تمكن من نفسها من يزني بها لكن صبر من ذكر على القتل ولا يكفر بالله ولا يسب النبي عليه الصلاة والسلام ولا يقذف المسلم ولا تزني المرأة أجل أي أفضل له وأكثرها (ص) لا قتل المسلم وقطعه وأن يزني (ش) يعني ان من أكره على قتل مسلم فانه لا يجوز له أن يفعل ذلك ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على قطع يد مسلم أو رجله من أكرهه لا يسعه أن يفعله ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على الزنا بذات زوج أو سدا ومكرهه فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو أدى الى قتله لان هذه أفعال تتعلق بهما حق الخلق فهو مخرج من قوله أو في فعل وأما بطاعة ولا زوج لها فيجوز بغير القتل (ص) وفي لزوم طاعة أكره عليها قولان (ش) يعني ان من أكره على الحلف على لزوم طاعة نفي أو اثباتا كمن أكره على الحلف بالطلاق أو بالعق أو نحوه ما انه لا يشرب الخمر أو لا يغش وما أشبه ذلك فهل تلزمه تلك اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون قولان أما لو أكره على يمين متعلقة بمعصية أو بباح لم تلزمه اتفاقا (ص) كإجازته كالطلاق طائعا (ش) تشبيهه في القولين وهما السحنون والمعنى ان من فعل شيئا مكرها من طلاق أو عتق أو بيع ونحوه ثم أجاز به عدول الا كراه كان يقول لا يلزمه لانه ألزم نفسه ما لا يلزمه ثم رجع الى اللزوم لاختلاف الناس في لزوم طلاق المكروه واليه أشار بقوله (والاحسن المضي) فقوله كإجازته مصدرا مضاف لفاءه والكاف في قوله كالطلاق بمعنى مثل أي كإجازة المكروه بالفتح على اليمين بالطلاق ونحوه الطلاق طائعا واعلم انه قد مر أن من أركان الطلاق الاهل وأشار لنوع من القصد بقوله لا يسبق لسانه ويأتي انه أشار لنوع آخر بقوله وان قصده باسقي الماء أو بكل كلام لزم ثم أشار للركن الثالث بقوله (ص) ومحل ما ملك قبيله وان تعليقا كقوله لاجنبية هي طالق عند خطبتها أو ان دخلت ونوى بعد نكاحها (ش) أي وشرط المحل الذي يقع فيه الطلاق أن يكون مملوكا كالزوج قبل نفوذ الطلاق سواء كان مملوكا حين التلفظ به ملكا محققا كزوجته التي في عصمتها أو تعليقا سواء كان التعليق بالنية كقوله لاجنبية أنت طالق ونوى ان تزوجها أو أنت طالق ان دخلت الدار ونوى ان دخلت بعد نكاحها أو بالبساط كقوله عند خطبة امرأته هي طالق ولولم يتوان تزوجها لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة

سيدا فيجوز مع الا كراه لان الحق حينئذ لله والظاهر أنه في هذا بالقتل فقط وهو ظاهر (قوله كمن أكره على الحلف أنه لا يشرب الخمر) هذا نفي (قوله فهل تلزمه تلك اليمين) محل القولين اذا كان متعلقا باليمين مستقبلا فان تعلقت بماض لم تلزم اتفاقا والفرق انهما اذا كان متعلقا مستقبلا فتركه باختباره بخلاف من أكره على الحلف بأنه صلى الظهر مثلا ولم يكن صلى فانه كراهة على اليمين ولا اختياره في الخنث (قوله والاحسن المضي) وعلى هذا القول فأحكام الطلاق والعدة من يوم الوقوع لا من يوم الإجازة بشرط أن لا يكون مرسلات عليها بعد الا كراه أمان كان مرسلات عليها بعد الا كراه ثم أجاز فالعدة من يوم الإجازة لا من يوم الطلاق ذكره المراجع (قوله وأشار لنوع من القصد الخ) فيه أنه انتهى القصد بجميع أوجهه والجواب انه أشار له باعتبار المفهوم وهو انه اذا قصد التلفظ باللفظ الدال على الطلاق

كفي (قوله وان تعليقا) وهو قول مالك المرجوع اليه وفاقا لابي حنيفة وخلافا للشافعي أي اذا تعلّق أو معلقا بساط (قوله عند خطبتها) متعلق بقوله ولو قدمه فقال كقوله لاجنبية عند خطبتها هي طالق كان أحسن وقوله أو ان دخلت الدار أي أو قوله لاجنبية أنت طالق ان دخلت الدار وقد حذفه لدلالة ما قبله عليه وقوله ونوى بعد نكاحها راجع لقوله أو ان دخلت الدار فقط وليس راجعا لقوله هي طالق اذ لو رجع لما احتج لقوله عند خطبتها (قوله قبل نفوذ الطلاق) إشارة الى أن مرجع الضمير وان عاد على الطلاق يكون على حذف مضاف أي نفوذه (قوله التي في عصمتها) مأخوذة من الاعتصام وهو الامتناع ومنه عصمة الانبياء والملائكة والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالطلاق قبل الدخول وبالخلع وبالثلث وبالوفاة والمضي في العدة ليس امتناعا للزوج بل لحق النسب (قوله عند خطبة المرأة) أي انه حين خطبتها شرطوا عليه شروطا فذكرها فقال هي طالق والحاصل ان التعليق اما بالبساط أو بالنية أو باللفظ والمصنف تكلم على الاولين وترك الثالث لظهوره ثم انه استشكل بأنهم عرفوا الملك بأنه استحقاق

التصرف في الشيء بكل وجه جائز والتصرف يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزواج لا يتصرف في الزوجة بذلك والجواب ان المراد هذا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار أو التعليق أو التخيير أو نحو ذلك (قوله ومثل قوله الخ) فيه إشارة الى قصور في عبارة المصنف ويمكن أن يجعل المصنف شاملا لهذه الصورة فتدبر (قوله وتطلق عقبه الخ) معلوم من صحة التعليق فذكره لدفع توهم أنه يحتاج لكونه يختلف فيه وقوله عقبه انظر مع أن المعاق والمعلق عليه يقعان في وقت واحد إلا أن يقال أراد بالعقب المقارنة في الزمن الواحد إلا أنه يريد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فيجاب بأن ما ذكر من أنهما يقعان في زمن واحد أي قد يقعان فليس كليا (قوله على الأصوب) مقابله ما قاله ابن المواز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو قبل زوج (قوله بصيغة تقتضي التكرار) وكذا اذا علق الطلاق بالوصف كأن تزوجت في قبيلة كذا أو بلد كذا أو الى أجل كذا فهي طالق فلا يختص بالعصمة (٣٧) الأولى بخلاف ما اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو ان دخلت الدار فهي طالق ونوى بعد نكاحها فتطلق عقبه وانحلت عنه عيने لان حنث المين يسقطها (قوله وعليه النصف كالمعقد) فان قيل هل يسع أحدا أن يقول في هذه الحالة يلزم النصف مع أنه نكاح فاسد يفسخ قبل الدخول قلت نعم يسعه ذلك لان هذا النكاح غير فاسد عند من يقول ان التعليق غير لازم للقائل بوجوب النصف لاحظ هذا (قوله بخلاف لو كان متزوجا فحلف بأداة التوكيد رار) كما اذا قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فتختص بالعصمة الأولى على المعتمد فهي محلوف لها (قوله قول من قال يلزمه لها صداق ونصف وجهه ان النصف لزم بالعقد مع وقوع الطلاق عقبه وأما الصداق بتمامه فبالدخول ووجه مذهبا مع ظهور تعليل الحنفى أنه لما كان الدخول من ثمرات العقد المعلق طلاقا عليه كان عليه صداق واحد بالبناء ونصفه بالعقد اذ لو لم يلاحظ أن البناء من ثمرات العقد في الجملة وان طلقت عقبه لكان

بساط يدل على التعليق مع فقد النية ومثل قوله عند خطبتها ما اذا قال ذلك حين قيل له تزوج فلانة فقوله ما أي عصمة وذكر الضمير في ملك نظر اللفظ ما ولو راعى معناها لقال ملكت (ص) وتطلق عقبه (ش) عقبه من غير رياء على اللغة الفصيحة أي عقب النكاح في الأولى ودخول الدار في الثانية وقوله (وعليه النصف) مقرر على ما قبله يعني ان الزوجة المعلق طلاقها على تزويجها وعلى دخول الدار ونوى بعد نكاحها النصف من صداقها السكن في الثانية ان دخلت قبل بنائها به أو الا فيجب لها جميعه (ص) الا بعد ثلاث على الأصوب (ش) يعني أنه اذا أتى بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلما تزوجتك فأنت طالق فإنه يتكرر عليه الطلاق كلما تزوجها وعليه النصف كلما عقد إلا أن يتكرر نكاحه ثلاث مرات ثم تزوجها رابعة قبل أن تزوج زوجها فلا يلزمه لها صداق على الأصوب عند التونسي وعبد الحميد لان النكاح فاسد إذا ما تزوجها بعد زوج بعد ثلاث فيلزمه النصف حينئذ اتفاقا وبعبارة الا بعد ثلاث أي وقبل زوج فلا شيء لها أو ما بعد زوج فيعود الحنث والنصف إلا أن تتم العصمة وهكذا لان العصمة لم تكن ملوكة حين المين وانما حلف على كل عصمة مستقبلة بخلاف لو كان متزوجا فحلف بأداة التكرار فيختص بالعصمة التي هي ملوكة فقط وقوله وعليه النصف أي ان كان مسمى والا فلا شيء عليه (ص) ولو دخل فالمسمى (ش) يعني انه اذا تزوج بهذه المرأة الأجنبية التي علق طلاقها على تزويجها ودخل بها فليس عليه الا المسمى ان كان والا فصداق المثل ورد بقوله (فقط) قول من قال يلزمه لها صداق ونصف صداق وبعبارة فالمسمى أي فعليه المسمى وسواء دخل بعد الثلاث وقد تزوجها قبل زوج لانه من الفاسد الذي يفسخ بعد البناء أو دخل قبل الثلاث وهو ظاهر كدخوله بعد الثلاث وقد تزوجها بعد زوج (ص) كواطيء بعد حنثه ولم يعلم (ش) مشبه في انه ليس عليه الا المسمى ولو وطئ مرارا لاستناده الى العقد الاول وفي هذه الحالة لا ينظر لكونها عالة أم لا ولا لكونها طائفة أم لا لانه ليس بزنا محض والشبهة في وطئه منحدرة ولو علم تعدد عليه الصداق إلا أن يكون الطلاق الحائث فيه رجعا فلا صداق عليه سواء كان عالما أم لا وما تقدم من انه اذا علم تعدد عليه الصداق محله حيث كانت غير عالة أو مكرهة والا فلا شيء لها ثم المراد بقوله ولم يعلم أي لم يعلم الحكم وهو حرمة الوطء وقوله ولم يعلم راجع للمشبه والمشبه به (ص) كأن أبقى كثيرا بذكر جنس أو بلدا أو زمان يبلغه عمره ظاهرا (ش) التشبيه

وطؤه لها من غير استنادا لعقد زنا (قوله فعليه المسمى) أي ان كان والا فصداق المثل (قوله لانه من الفاسد الذي الخ) أي والفاسد الذي يفسخ بعد البناء أي وكان لعقد فيه المسمى (قوله وهو ظاهر) أي لانه ليس فاسدا فثبت الصداق فيه ظاهر الذي هو المسمى وقوله كدخوله أي وهو ظاهر أيضا (قوله كواطيء الخ) صورتها أنها زوجة في العصمة علق طلاقها على أمر كدخول الدار مثلا فحنث ووطئ بعد حنثه وكان الطلاق بائنا أو رجعا وانقضت العدة أو المعلق طلاقها الأجنبية على دخول دار ونوى بعد نكاحها فوطئ في صورتين (قوله والشبهة في وطئه منحدرة) لانه بطؤه معةدا أنها زوجة (قوله كأن أبقى كثيرا) بتعليق وبدونه وقوله لا فيمن تحتها ظاهرا أي أبقى شيئا كثيرا من نساء أو زمن وبهذا يتضح قوله أو زمان مع قوله كثيرا وان لم يقل كثيرا لزم أن يفسر كثيرا بما لم يدخل تحتها (قوله ظاهرا) أي غالبًا لم يبق بقاءه مدة بعدما يبلغه عمره ظاهرا تزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج

والالم يلزمه والحاصل انه يرد على قول المصنف كائن ابقى كثيرا من نساء وزمن بأن قوله أو زمن لا يظهر لانه اذا كان لا جل يبلغه عمره ظاهر فلم يبق هناك زمن لا كثير ولا قليل وحاصل الجواب أن يقال قوله يبلغه عمره ظاهرا أي وبقى مدة يمكنه فيها العقد والوطء فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء (٣٨) ولا يشترط الاولاد وفي شرح شب وظاهره أنه يتكرر عليه الطلاق في المسائل

الثلاث دائما وان لم تكن الاداة أداة تكرار (قوله بالنسبة الى ما ابقى قليل) الاحسن أن يفسر الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما لم يبقه فن ابقى الفساط أو المدينة المنورة لزمه طلاق من يتزوجها من غير ما ذكر لانه ابقى كثيرا في نفسه (قوله بالتسعين) بتقديم النساء على السين المعتمد ماسيأتي في المصنف من قوله وهو سبعون الى آخر ما يأتي (قوله ولان التزويج) أي بخلاف الركوب واللبس فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء ركوب وليس بل اتصف بذلك ولا يخفى أن ذلك محكم (قوله فانه ليس كذلك من كل وجه) أي من الوجهين المذكورين المشار لهما بقوله لان أكثر العلماء (قوله وله نكاحها) أي والفرض انه لم يذ كر جنسا ولا بلدا ولا زمنا يبلغه عمره ظاهرا (قوله يقتضى قولهم ان الدوام) أي دوام التزويج بالحررة التي عتقت ليس كابتداء التزويج بالحررة فلا تطلق وهو المعتمد أما ان قلنا ان دوام التزويج بالحررة كابتدائه فتطلق عليه (وقوله ولزم في المصرية) بأن قال عليه الطلاق لا يتزوج مصرية كما أفاده الشارح وكذا اذا قال كل مصرية أتزوجها طالق (قوله ان تخلفت بخلفهن) أي الاخلاق التي تحمل الزوج على تجنب المصريات ومثل التخلق بخلفهن ما اذا طال مقامها ولو كن

في لزوم الطلاق أي فكما يلزمه الطلاق في المسئلة المتقدمة وهي ما اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك فانت طالق كذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها من الجنس الفلاني وذلك الجنس المعلق عليه الطلاق بالنسبة الى ما ابقى قليل كقوله كل امرأة أتزوجها من السودان أو من الروم أو من مصر طالق وكذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها الى سنة أو الى أجل يعيش لـ له طالق فانه يلزمه وذلك يختلف باختلاف الخلف شيئا وشيئا ابن شعبان ويعمر في هذا بالتسعين عاما ويلزمه اذا كان الاجل حياة فلان لاحتمال موت فلان قبله وقيل لا شيء عليه لاحتمال موته قبل فلان (ص) لا فمين تحته (ش) يعني ان من حلف لا يتزوج من الجنس الفلاني أو البلدة الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلدة تحته قبل الحلف فانها لا تدخل وبعبارة أي انما تنصرف اليمن فيلحق الطلاق فمين يتجدد نكاحها لا فمين سبق نكاحها وهي حال اليمن تحته (الاذا) أي بانها أو (تزوجها) فتصير مشمولة باليمن وتطلق كغيرها والفرق بين ما هنا وبين قوله في باب اليمن وبدوام ركوبه وليس في لا أركب وألبس حيث جمع الدوام كالاتداء ان أكثر العلماء لا يرى التعليق ولان التزويج حقيقة انشاء عقد جديد فلم يدخل من تحته في قوله أتزوجها بخلاف أركب وألبس فانه ليس كذلك من كل وجه فان فرض انه ادعى ان نيته أن لا ينشئ ركوبا ولا لبسا عمل بنيته أيضا (ص) وله نكاحها (ش) الضمير يرجع للمرأة التي علق طلاقها على تزويجها بلفظ لا يقتضى التكرار أي يجوز للشخص اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أن يتزوجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها وفائدة جواز تزويجها مع أنه لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء والقاعدة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع نظهر في المستقبل وهي حليته له وتبقى معه على طلقتهين ولذا لو كان الطلاق معلقا بلفظ يقتضى التكرار فانه لا يباح له زواجها حينئذ لانه لا فائدة فيه (ص) ونكاح الاماء في كل حررة (ش) يعني انه اذا قال كل حررة أتزوجها فهي طالق فانه حينئذ يباح له أن يتزوج بالاماء لانه صار بسبب ذلك كعادم الطول وان كان مليا ولا بد أن يخشى العنت هذا ما لم يقدر على التسري والاوجب فان عتقت بعد تزويجها فقتضى قولهم ان الدوام ليس كالاتداء في مسئلة لا فمين تحته انه لا تطلق عليه (ص) ولزم في المصرية فمين أبوها كذلك والطارئة ان تخلفت بخلفهن (ش) يعني ان من حلف بالطلاق أن لا يتزوج مصرية فانه يحث في المصرية الابوين ولزم أيضا فمين أبوها كذلك وأمه اشامية مثلا والام تبع للاب وفي الطارئة المتخلفة بخلفهن نساء المصريين طباعهن وسيرتهن (ص) وفي مصر يلزم في عملها ان نوى والا فلم يلزم لزوم الجمعة (ش) يعني اذا حلف انه لا يتزوج في مصر فانه يحث اذا تزوج بمصر وفي عملها ان نواه والمراد بعد عملها اقامها وسواء تزوج بمصرية أو بمصرية فانه لم ينو وعملها بل نوى البلد خاصة أو لم ينو شيئا فان اليمن تلزمه فمين على مسافة يلزم الاتيان منها الى صلاة الجمعة وذلك ثلاثة أميال من المنار لانه الموضع الذي تلزم منه الجمعة كما عند ابن القاسم وحيث أطلقت مصر تنصرف للقاهرة للعرف والامور العرفية تتغير بتغير العرف

الظاهر أن من طال مكثها ليس كذلك لان الحامل على حلفه التخلق بالاخلاق الرديئة وقد فقدت فيها (قوله والام والظاهر تبع للاب) فن تزوج من أمها مصرية لا حث عليه (قوله وسيرتهن) أي طريقتهن عطف تفسير (قوله اقليمها) سيأتي رده واقليمها من اسكندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم ينو واحدا مما ذكر بعينه فان نوى واحدا بعينه عمل به وكذا لو جرى عرف الخلف بالطلاق مصر على خصوص البلد المعينة كما عند ريف مصر (قوله وحيث أطلق مصر) المناسب أن يؤخذ ذلك ويقول ولكن العرف جرى

باطلاق مصر على القاهرة فلا يعول على ما قاله المصنف لان الايمان مبناها العرف (قوله والظاهر ان المراد بعملها القضاء) أى الذى يحكم فيه قاضى العسكر الذى بمصر وأما الصعيد والبصرة ونحو ذلك فليس من علمها القضاء لان قضاة تلك المواضع من اصطنبول والحق ان المراد بالعمل العمل السلطاني لانه متى أطلق لا ينصرف الا اليه فان نوى العمل انصرف للسلطاني مالم يجز عرف بخلافه فاذا جرى عرف بخلافه عمل عليه وكذا يعمل بالعرف اذا لم ينو (قوله وله المواعدة) (٣٩) انما جازت هنا ومنعت في العدة لانها من

الخطبة والمواعدة ليست من التزوج المحلوف عليه فانه ثبت (قوله لانه غير معروف) ويلزم من كونه غير معروف ان يكون قليلا فقد ابقى قليلا أى لان شأنه عدم المعرفة فعرفته عند قوم لا تعتبر وغيره عبر بقوله لقلة تكاح النفوس (قوله ويختص) أى الحنف بالملك الذى علقها أى بالعصمة المملوكة التى علق عليها أى فاذا قال كل امرأة أتزوجها عليك فهى طالق وقد طلق المحلوف لها ثم تزوجها بعد طلاقها ثلاثا وبعد زوج فتزوج عليها فلا يحث في العصمة الثانية بل انما يحث اذا تزوج في العصمة الاولى وهذا هو المعتمد (قوله وهذا دقيق) وجه الدقة ان قوله ان ذلك فيه اختصاصه بالتي يتزوجها فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذى علق مع انه عام في كل امرأة فالجواب ان ذلك فيه اختصاصه بالتي يتزوجها فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذى علق مع انه عام في كل امرأة فانه دقيق (ص) أو من قرية صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى أو قال من قرية كذا وهى صغيرة اذ ليس صغيرة من جملة مقوله والصغيرة هى التى ليس فيها ما يتزوج أى لا يجز فيها عدا دايخبر منه كما قاله أبو الحسن (ص) أو حتى انظرها فمعى (ش) يعنى اذا قال كل امرأة أتزوجها قبل أن انظر اليها طالق فمعى فانه لا شئ عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فمعى أو مات وقال ابن الموارث لا يتزوج حتى يخشى العنت ولم يجز ما يتسرى به وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه مقدراى اذا قال كل امرأة أتزوجها طالق حتى انظر اليها أى الا أن انظر اليها فالطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وبهذا ظهر أن كلامه ظاهر رحمه الله وبعبارة يصح أن تكون حتى جارة أى الى أن انظرها أى ينسحب عليه الطلاق الى أن ينظرها وأن تكون تعليلية أى لاجل أن انظرها وأن تكون استثنائية (ص) أو الابكار بعد كل ثيب وبالعكس (ش) يعنى انه اذا قال كل ثيب أتزوجها فهى طالق ثم قال وكل بكر أتزوجها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ في الابكار ويلزمه في الثيبات لتقدمهن في عيانه وكذلك اذا قال كل بكر أتزوجها فهى طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ في الثيبات ويلزمه في الابكار لتقدمهن في عيانه فقوله أو الابكار أى ولا يلزم في الابكار بعد كل ثيب كما لا يلزم في الثيبات بعد كل بكر في العكس لدوران الحرج والمشقة مع الثانية دون الاولى

والظاهر أن المراد بعملها القضاء وهو مصر وفواحيها بجزيرة القيل وبولاق وبركة الحج ومصر العتيقة وطراومعاصرة لا السلطاني اذ بعد من قصد الحالف الخروج عن الاقليم بالمرة (ص) وله المواعدة بها (ش) يعنى ان من حلف أن لا يتزوج في مصر فانه يجوز له أن يواعد على التزوج في مصر ويخرج بها عن العمل ان نوى والانحارج المحل الذى تلزم منه الجمعة ويعقد عليها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لان عم النساء أو ابقى قليلا ككل امرأة أتزوجها لا تفويضا (ش) هذا مخرج من قوله كأن ابقى كثيرا ومعنى عموم النساء أن يقول كل امرأة أتزوجها طالق فاذا قال ذلك فانه لا يلزمه شئ للحرج والمشقة ولا فرق بين أن يكون ذلك معلقا أولا كقوله ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها طالق ثم دخل الدار فانه لا شئ عليه وانما يلزمه اليمين وان كان ابقى لنفسه التسرى لان الزوجة أضبط لماله من السرية وكذلك لا يلزمه اليمين اذا ابقى قليلا كقوله كل امرأة أتزوجها طالق الا من القرية الغلانية وهى صغيرة لان تبقىة ذلك القليل تنزل منزلة التعميم وكذلك لا يلزمه شئ اذا قال كل امرأة أتزوجها لا تفويضا فهى طالق لانه غير معروف وأما لو قال كل امرأة أتزوجها تفويضا فهى طالق فانه يلزمه بلا خلاف فان قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذى علق مع انه عام في كل امرأة فالجواب ان ذلك فيه اختصاصه بالتي يتزوجها فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذى علق مع انه عام في كل امرأة فانه دقيق (ص) أو من قرية صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى أو قال من قرية كذا وهى صغيرة اذ ليس صغيرة من جملة مقوله والصغيرة هى التى ليس فيها ما يتزوج أى لا يجز فيها عدا دايخبر منه كما قاله أبو الحسن (ص) أو حتى انظرها فمعى (ش) يعنى اذا قال كل امرأة أتزوجها قبل أن انظر اليها طالق فمعى فانه لا شئ عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فمعى أو مات وقال ابن الموارث لا يتزوج حتى يخشى العنت ولم يجز ما يتسرى به وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه مقدراى اذا قال كل امرأة أتزوجها طالق حتى انظر اليها أى الا أن انظر اليها فالطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وبهذا ظهر أن كلامه ظاهر رحمه الله وبعبارة يصح أن تكون حتى جارة أى الى أن انظرها أى ينسحب عليه الطلاق الى أن ينظرها وأن تكون تعليلية أى لاجل أن انظرها وأن تكون استثنائية (ص) أو الابكار بعد كل ثيب وبالعكس (ش) يعنى انه اذا قال كل ثيب أتزوجها فهى طالق ثم قال وكل بكر أتزوجها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ في الابكار ويلزمه في الثيبات لتقدمهن في عيانه وكذلك اذا قال كل بكر أتزوجها فهى طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها فهى طالق فانه لا يلزمه شئ في الثيبات ويلزمه في الابكار لتقدمهن في عيانه فقوله أو الابكار أى ولا يلزم في الابكار بعد كل ثيب كما لا يلزم في الثيبات بعد كل بكر في العكس لدوران الحرج والمشقة مع الثانية دون الاولى

الطلاق الى أن ينظرها فلا يكون ظاهرا غير ان فيه شيئا آخر وذلك لان كلامه يقتضى أن المستثنى منه كل امرأة وليس كذلك لان المستثنى منه محذوف أيضا في ذلك التقدير لان التقدير كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في حالة النظر (قوله يصح أن تكون حتى جارة الخ) لا يخفى أنه يفيد وقوع الطلاق بالفعل واستمراره الى النظر ولا يخفى ما فيه وكذا جعلها تعليلية وذلك لان النظر ليس علة للطلاق فالمناسب الاخير هو جعلها استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في

حال النظر (قوله وظاهر صنيع المصنف وعطفه) أي عطف جمل لا عطف مفردات لأن الأبيكار اسم جامد ولا يعطف عليه الفعل والتقدير لا أن ذكر الأبيكار بعد كل ثيب (قوله أولاً) يجوز أن يكون معادل هل الأولى فتكون الواو ساكنة ويجوز أن يكون معادل هل محذوفاً ويقرأ أولاً بتشديد الواو (٤٠) والاول أحسن (قوله تأمل) أي تأمل هل يعول على ظاهر كلامهم هذا أو يقال

هذا هو المشهور وظاهر صنيع المؤلف وعطفه على قوله لا أن عم النساء عدم لزوم اليمينين معا وحكاية جماعة واختاره اللخمي لكن مذهب ابن القاسم وابن كنانة وسحنون وغيرهم ما قررناه به كما قرره الشارح أيضاً وقيل يلزم فيهما نظر التخصيص في كل منهما وانظر هل لزوم اليمين في النيبات عند تقديمهن ولولم يقدر على وطء الأبيكار وهو ظاهر كلامهم مع أنه في هذه الحالة بمنزلة ما إذا عم النساء لأن نساءه في هذه الحالة غير الأبيكار وقد حلف عليهن أولاً تأمل (ص) أو خشي في المؤجل العنت وتعد ذر التسري (ش) يعني أنه إذا قال كل امرأة أتزوجها إلى أجل كذا فهي طالق وعين أجل يبلغه عمره في ظاهر الحال فإنه يلزمه إلا إذا خشي العنت أي الزنا وتعد ذر عليه التسري فإنه يجوز له أن يتزوج ولا شيء عليه وأما لو أجل بأجل لا يبلغه عمره ظاهراً فإنه لا شيء عليه ولولم يخش العنت قال في المؤجل للعهد أي الذي تنعقد فيه اليمين بأن يبلغه عمره ظاهراً (ص) أو آخر امرأة (ش) قال ابن القاسم إذا قال آخر امرأة أتزوجها طالق لا شيء عليه اه لان الآخر لا يتحقق إلا بالموت ولا يطلق على ميت فهو مكن حرم جميع النساء إذ لا يستقر ملكه على امرأة أبداً لاحتمال أن تكون التي يتزوجها آخر امرأة له فكلمات تزوج بأمرأة فرق بينهما وبينها وأشار بقوله (ص) وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينسكح ثانية ثم كذلك (ش) لقول ابن المواز وسحنون ونحن نرى أن يوقف عن وطء الأولى حتى ينسكح ثانية فتحل له الأولى ويوقف عن الثانية حتى ينسكح ثالثة وهكذا ولما كان في التي يوقف عنها تعذيب رفعه بقوله (وهو في الموقوفة كالمولى) أي في الموقوف هو عنها كالمولى فإن رفعته فالأجل من يوم رفعته لان اليمين ليست بصريححة في ترك الوطء فإذا انقضى الأجل ولم ترض بالمقام معه من غير وطء طلق عليه فإن تزوج امرأة فمات أوقف ميراثه منها حتى يتزوج ثانية فيأخذها أو يموت قبل أن يتزوج فيرد إلى ورثتها وإذا مات المتزوج عن وقف عنها فانها لا ترثه ولها نصف الصداق لتبين أنها المطلقة لانها آخر امرأة له ولا عدة عليها واختار اللخمي قول سحنون وابن المواز ورجمه على قول ابن القاسم القائل بعدم لزوم لكن قال المرأة الأولى فلا أوافق سحنوناً على إيقافه عنها بل الصواب أن لا شيء عليه فيها لانه لما قال آخر امرأة علمنا أنه جعل لنكاحه أولاً ثم يمينه وآخره علق به يمينه واليه أشار بقوله (واختاره الا الأولى) أي واختار اللخمي قول سحنون الا المرأة الأولى فإنه لا يلزمه شيء فيها ولو قال أول امرأة أتزوجها طالق وآخر امرأة أتزوجها طالق فإنه يلزمه الطلاق في أول من يستزوجها ويجري في آخر امرأة القولان قول ابن القاسم وقول سحنون وابن المواز ولا يجري فيها اختيار اللخمي (ص) وإن قال ان لم أتزوج من المدينة فهي طالق فتزوج من غيرها نجز طلاقها (ش) يعني أن الشخص إذا قال ان لم أتزوج من أهل المدينة فأتى أتزوجها من غير أهل المدينة فأتى فتزوج من غير أهل المدينة نجز طلاق الغير بمجرد العقد وسواء تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها أو بعد أن يتزوج منها بناء على أنها حلية لانه في قوة قولنا لكل امرأة أتزوجها من غير المدينة فهي طالق وهو الذي يؤخذ من الجواهر وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد وكلام اللخمي يدل على أنه انما يلزمه

كلامهم بقيد بما إذا كان يقدر وهو الظاهر بل جعله بعض الشيوخ هو ظاهر كلامهم (قوله أو آخر امرأة) هذا هو المعتمد وهو مبتدأ وخبره ما ذكره الشارح (قوله فهو مكن حرم جميع النساء) الظاهر أن الأفضل أن يجعله تعليلاً ثانياً (قوله إذ لا يستقر الخ) في العبارة حذف والتقدير لانه لو حكم عليه بالطلاق لم يستقر الخ (قوله وأشار بقوله وصوب لقول ابن المواز) أي والمصوب ابن رشد واللخمي وظاهره وقوفه حتى يتزوج ولو قال أنا لا أتزوج أبداً والظاهر أنه يعمل بقوله لانه ضرر عليه (قوله ونحن نرى الخ) هذا كلام ابن المواز ووافقه سحنون في قوله (قوله وهو في الموقوفة) جرى على طريقة السكوفيين في عدم إبراز الضمير لان اللبس هنا مأمون لان من المعلوم أن الذي يوقف انما هو الزوج والاصل الموقوف هو عنها الحذف الجار وهو عن فان فصل الضمير واستتر في اسم المفعول فهو من باب الحذف والابصال والأولى تأخير قوله وهو الخ عما اللخمي لانه راجع لصورتين معا (قوله من يوم الرفع) أي والحكم (قوله فيأخذها) وبكل اهما الصداق (قوله فيرد إلى ورثتها) ولا يكمل لها الصداق وبلغزها من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ميراثها وليس في ورثتها أجل ولا خنثى مشكل ويقال ماتت

امرأة في عصمة رجل ولا يرثها إلا أن يتزوج غيرها (قوله وإذا مات المتزوج الخ) وبلغز بها فيقال شخص الطلاق مات عن حرة مسلمة في نكاح بصداق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة (قوله لنجز طلاقها) هذا هو المعتمد فتجعل حلية وإن اقترنت بان (قوله لانه في قوة قولنا الخ) فان قلت ما وجه ذلك قلت لان المعنى ان اتتني تزويجي من المدينة فهي طالق ففهومه أنه ان ثبت

تزوج من المدينة فلا طلاق هذا وجه ذكر القبلية (قوله وفائده تظهر الخ) بل تظهر بما فرعه عليه بقوله فلو فعلت ولعل الشارح
انما ذكر ما ذكر لانه ربما يتوهم فيه عدم التفریع (قوله حال النفوذ) هذا يؤذن بأن حال النفوذ في المصنف نائب فاعل اعتبر فهو
مرفوع ويصح نصبه على أن نائب الفاعل الزوم ومحل اعتبار حال النفوذ اذا كانت اليمين منعقدة ولو في الجملة ليشمل قوله الا في ولو علق
عبد الثلاث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما اذا علق صبي طلاق (٤١) زوجته على دخول الدار فبلغ فدخلت فلا يلزمه

الطلاق (قوله لزمه ما حلف عليه)
ومن هنا حصل الخلاف بين مالك
والشافعي فمالك يقول بعود الصفة
والشافعي لا يقول بعودها ولذلك
يقول بفائدة الخلع وفائده لو فعلت
المحلف عليه حال اليمينونة سقط
التعليق ولو أعادها ثم فعلت لا شيء
عليه عند الشافعي وعند مالك
يعود التعليق حيث كانت العصمة
باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي
تعلقه (قوله ولو حلف لا يفعل كذا)
هذه المسئلة لا تعلق لها هنا (قوله
ان لم يكن بأداة تكرار) فان كان
بأداة تكرار بأن قال كلما قلت زيدا
أو دخلت الدار فأنت طالق فتي
فعلته ثانيا أو ثالثا لزمه ولو طلق
وعادت لعصمته وبقي منها بقية
والا انقضى التعليق حيث كانت
في عصمته حين التعليق والاعادت
اليمين ولو تعددت العصمة كما تقدم
في قوله الا بعد ثلاث (قوله ولا يخرج
في هذه) أي عن قولنا ولو حلف
فلا يحنث الخ (قوله الامسئلة
ترك الوتر) المسئلة نوعية أي وما
شابهها من كل عبادة ذات تكرار
(قوله ولو كان تعليقه بأداة التكرار)
أي بخلاف كلما تزوجتك فأنت
طالق فتطلق كلما تزوجها ولا
تختص بالعصمة الاولى والفرق
انه في الاولى علق ما يملكه من

الطلاق اذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها بناء على انه شرطية لانه في قوة قولنا
ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق والى هذا أشار بقوله (وتوالت على انه
انما يلزمه الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها) وأما ان تزوج من المدينة أولا ثم تزوج من
غيرها فلا تطلق بناء على الشرطية كما مر (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش)
هذا في الحقيقة شرح لقوله وركنه أهل أي ان المعتبر في ولاية الأهل أي الزوج عليه أي
على المحل وهي العصمة حال النفوذ أي فعل الشيء المحلف عليه لا وقت التعليق وفائده تظهر
في نحو مسئلة العبد الآتية عند قوله ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعتق ودخلت لزمته
أي الثلاث وان لم يملك العبد الثالثة عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلف عليه حال بينونتها
لم يلزم ولو نكحها ففعلته حنث ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ش) هذا مفرع على ما قبله
من أن المعتبر فيما وقع به الزوج على المرأة حال النفوذ فلهذا اذا قال لزوجته ان فعلت كذا
فأنت طالق ثلاثا ثم أبانها بأن خالعها أو طلقها طلاق رجعية وانقضت العدة ثم فعلت ذلك
المحلف عليه فلا شيء عليه لانها الآن أجنبية ومحل الطلاق معدوم فلو تزوجها بعد أن أبانها
ففعلت المحلف عليه لزمه ما حلف به ان بقي له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها الاول
قاصرا على الغاية وسواء تزوجها قبل زواج أو بعده لان ككاح الأجنبية لا يهدم الطلاق
السابق ومحل الزوم اذا لم تكن اليمين مقيدة بزمن وانقضت أمالها وانقضت زمنها فلا تعود كما لو
حلف لا يقضيه حقه في هذا الشهر فأبانها ثم بعد انقضاء الشهر ردها ولم يقضه فلا شيء عليه
ولو حلف لا يفعل كذا ففعله وحنث فلا يحنث بفعله ثانيا ان لم يكن بأداة تكرار أو نوى التكرار
ولا يخرج عن هذا الامسئلة تركه الوتر في تكرار فيها الحنث بتركه الا أن ينوي مرة وهي
مسئلة تحفظ ولا يقاس عليها واحترز بقوله ان بقي الخ عا لوالأبأنها بالطلاق الثلاث ثم تزوجها
بعد زوج ثم انها فعلت المحلف عليه فانه لا يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها قد زالت بالكلمة
ولو كان تعليقه بأداة تكرار ككقوله كلما دخلت الدار فأنت طالق فاذا أبانها فكانت مأمنة
وصارت كغيرها من لم يسبق له عليها يمين (ص) كالظهار (ش) تشبيه تام والمعنى انه اذا قال
لزوجته ان دخلت الدار مثلاً فأنت علي كظهر أمي ثم انها دخلت فانه يلزمه الظهار فلو أبانها
ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لزال العصمة من ملكه فلو نكحها فدخلت الدار فانه
يلزمه الظهار ان بقي من العصمة المعلق عليها شيء فان لم يبق منها شيء ككما لو أبانها بالثلاث ثم
رجعت اليه بعد زوج ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه ظهارا لانها عادت اليه بعصمة جديدة (ص)
لا محلف لها فيها وغيرها (ش) صورتها انه قال لزوجته ان تزوجت عليك فأنت طالق أو قال
كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فزوجته محلف لها فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها عليها
في العصمة الاولى وغيرها فكل من تزوجها عليها أطلق عليه بمجرد العقد فلو طلق زوجته

(٣٦ - خشي رابع) الطلاق حال لانه اذا علق وهو مالك العصمة انصرف الى ما في ملكه وهو انما يملك حالا الثلاث وفي الثانية
علق ما يملكه من الطلاق بتقدير التزوج وهو لا يتقيد بعصمة اذ ليس هنا ما يملكه حتى ينصرف له لان الفرض أنها أجنبية (قوله فانه يلزمه
الظهار الخ) فلو فرض أنه طلقها ثلاثا بعد لزوم الظهار وتزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (قوله صورتها قال لزوجته الخ) هذه محلف
لها وهي أي فهي محلف لها من قوله عليك ومحلف بها من قوله فأنت طالق وهذا لا يناسب المصنف لانه ان نظر لكونه محلفا لها حنث
في العصمة الاولى وغيرها وان نظر لكونه محلفا بها فتقيد بالعصمة الاولى وقد تضارب الحكمان فالاحتياط أن يرجح جانب المحلف لها

وأما ما أشار إليه بقوله أو قال كل امرأه فالتصوير به ظاهر (قوله ومثل المحلوف لها الخ) فلو حلف لزينب بطلاق حفصة إن وطئت عزة فطلق زينب واحدة أو ثلاثا فله وطء عزة فلو عادت زينب إليه ولو بعد زوج فوطئ عزة وحفصة في عصمته حنت في حفصة وكذا لو طلق عزة واحدة أو ثلاثا ثم عادت إليه ولو بعد زوج فوطئها وحفصة في عصمته حنت في حفصة فلو أبان حفصة ثم وطئ عزة لم يحنت في حفصة فلو عادت إليه حفصة فوطئ عزة حنت في حفصة (٤٣) إلا أن بيت حفصة بالثلاث ثم تعود إليه بعد زوج فوطئ عزة لم يحنت في حفصة

لأنها محلوف بطلاقها وقد انقضت عصمتها بخلاف زينب لأنها محلوف لها وعزة لأنها محلوف عليها فاليمين بحفصة باقية لزينب وعلى عزة في عصمتها الأولى وفي غيرها والمذهب أن المحلوف لها كالحلوف بها بالاختصاص بالعصمة الأولى (قوله كما عند ابن عرفة) القائل أن المحلوف لها يختص بالأولى (قوله عند المؤلف) أي المشار لها بقوله لا محلوف لها فغيرها (قوله لأنه يحمل قصده الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف لأن قصده الخ تعديل لقوله ولا حجة له (أقول) مع جريان التأويلين لا حاجة لذلك أي لقوله يحمل قصده وأنه إذا كان يحمل قصده فلا فرق بين مفت وقاض فلا داعي لقوله أو قامت بينة (قوله وقيل لأنه حلف للزوجة الخ) ظاهر هذا التأويل كان ذلك حقا لها بأن اشترطت عليه في العقد أو تطوع لها بعده لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع (قوله وهي إنما نوب الخ) أي فيلزمه الحنت عند المفتي والقاضي (قوله ولومع البينة) أي ولو عند القاضي أي فالتأويل القائل أنها لا تقبل عند القاضي مشكل لأن عدم القبول عند القاضي إذا كانت البينة مخالفة وهما موافقة

ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فإن التي تزوجها عليها تطلق ومثل المحلوف لها المحلوف عليها وهو الذي عليه المحققون كما في كتاب الإيلاء بخلاف المحلوف بطلاقها وهي المتقدمة عند قوله ولو نكحها ففعلته حنت إن بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ص) ولو طلقها ثم تزوج ثم تزوجها طلقت الأجنبية ولا حجة له أنه لم يتزوج عليها وإن ادعى نية لأن قصده أن لا يجمع بينهما وهل لأن اليمين على نية المحلوف لها أو قامت عليه بينة تأويلان (ش) الضمير في طلقها يرجع للمحلوف لها بدليل قوله ولا حجة له الخ والمعنى أنه إذا قال لزوجتي مثلاً كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ثم أنه طلق زوجته المحلوف لها أي طلاقا رجعيًا وانقضت عدتها أو بأحدون الثلاث كما عند ابن عرفة أو بالثلاث كما عند المؤلف ثم تزوجها مرة أخرى الأجنبية ثم أنه تزوج المحلوف لها فإن الأجنبية تطلق عليه بمجرد العقد على المحلوف لها ولا تعتبر رجوعه إذا قال إنما تزوجت المحلوف لها على غيرها ولم أتزوج غيرها عاينها لأنه يحمل على أن قصده أن لا يجمع بينهما وقد جع فقيل انما يتوالت البينة قامت عليه بذلك ولو جاءه مستفتيا لصدق وقيل لأنه حلف للزوجة واليمين على نية المستحلف وهي انما نوبت أن لا يجمع بينهما ما ان قبيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ لا مخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولومع البينة فالجواب أن يمينه محمولة على عدم الجمع فهو بمثابة من حلف لا يجمع معها غيرها في الجملة وحينئذ فادعائه مخالف للفظه باعتبار المحمل فلا يقبل قوله مع البينة أو لأن اليمين وإن وافقت مدلول اللفظ لغة لكن خالفته مدلوله عرفا كمن حلف لا يبطأ أمته وقال نوبت برجلي فإنها مخالفة مع أنها موافقة للمدلول لغة (ص) وفيما عاشت مدة حياتها بالانية كونها تحتها (ش) عطف على قوله ولزم في المصرية والمعنى أنه إذا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلا ينفك طالق ومراعاة بطلان امرأة معينة فإنه يلزمه اليمين مدة حياتها وسواء كانت فلانة تحتها وقت الحلف أو لا لأن تكون فلانة تحتها وينوي بحياتها ما دامت زوجة له فإذا طلقها بدون الثلاث ثم تزوج غيرها فقبل له حنت لأنك (١) نوبت ما عاشت فلانة فقال لا لأنني نوبت بقولي ما عاشت ما دامت تحتني وقد أبنتها فإنه لا حنت عليه وتقبل نيته ولو في القضاء لأنها موافقة للعرف بخلاف المسئلة السابقة (ص) ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعنق ودخلت لزمته (ش) تقدم أنه قال واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لا حال التعليق فلو قال العبد ولو ذاتا شائبة لزوجته إن كلمت زيدا مثلاً فأنت طالق ثلاثا ثم إن العبد عنق ثم أنها كلمت زيدا فإنه يلزمه الطلاق الثلاث لما علمت أن المعتبر في وقوع الطلاق إنما هو حال النفوذ وهو حينئذ لا حال التعليق ولو دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولم يحل له إلا بعد زوج ولو عنق بعد ذلك فلو قال العبد إن دخلت الدار فأنت طالق طلقين ثم أنه عنق ثم إن الدار فانه يقع عليه طلقان وتبقى معه بطلاقة واحدة واليه أشار بقوله

أظاهر لفظه (قوله فالجواب أن يمينه محمولة) أي شرعا فخالفت النية مدلول اللفظ شرعا فخالف الجواب الذي بعدم والحاصل واثنيت أن قوله أن لا أتزوج عليها محمول شرعا وعرفا على أن لا أجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فسلم وأما الأول فلا (قوله أو لأن اليمين) المناسب أن يقول أو لأن النية (قوله وفيما عاشت مدة حياتها الخ) أنه أن يتزوج غيرها إن خشي العنت ونعذر التيسير (قوله بالانية كونها تحتها) مفيد بما إذا لم يطلقها ثلاثا فإن أبته فله تزوج غيرها ولو بعد عودها لعصمته بعد زوج لأنها محلوف لها وقد تقدم أنها كالحلوف بها على المعتد (قوله ولو علق عبد) أي واستمر عبدًا فلو تبين أنه حر فالعبرة بما تبين وخلاصة ما في المقام أنه لو علق وهو عبد ثم تبين أنه حر وبالعكس

أو طلق واحدة أو اثنتين وثنيين خلاف ما عليه من حرية أو رقية فالعبرة بما تيزو به - وهذا كله فنقول لا تظهر ثمرة فيما اذا علق الثلاث
نعم تظهر فيما اذا علق غيرها (قوله ولو علق طلاق زوجته المملوكة لا يبيعه على موته لم ينفذ) وفائدة عدم النفوذ تظهر فيما اذا كان الطلاق
المعلق ثلاثا فيجوز له وطؤها بالملك قبل زوج ولو قبل بالنفوذ لم يجز له وطؤها بالملك (٣٤) (٤) الا بعد زوج (قوله أو ان مات) ومثله اذا قال

شب وعب نبعنا لعج اذا قال اذا
أو إن يقع عليه الطلاق وحاصل
كلامه ان علق على شرط تنجز وعلى
طرف فلا والحق مع شارحنا من
أنه لا يلزمه شيء أصلا ويبدل على
ذلك ما سيأتي من أنه اذا قال أنت
طالق اذا مت أو ان مت أو متي
لا يقع لان الطلاق لم يصادف محلا
(قوله لان المعلق) وهو الطلاق
وقوله والمعلق عليه وهو الموت ثم
ان هذا لا يظهر في قوله أنت طالق
يوم موقى أى لصديق اليوم بالجزء
الاول منه مثلا ويكون موته في
آخر النهار الا أن يقال المراد باليوم
مطلق الزمن فيراد بيومه وقت الموت
فليجز (قوله فلم يجز الطلاق) أى
لان موت الاب انفسخ النكاح فلم
يجز الطلاق له محلا (قوله والمأهية
المرکبة) أى مأهية الطلاق المركبة
من أجزاء التي من جلته الزوجية
تتعدم بانعدام بعض الأجزاء الذي
هو الزوجية وتسميتها بأجزاء تسمح
باعتبار أن الطلاق متوقف عليها
(قوله والمشهور أن النية لا تكفي
الخ) مراده بالنية الكلام النفسى
لأنه الذي فيه الخلاف ولم يرد بها
فصد الطلاق والتصميم عليه فإنه
لا يقع عليه الطلاق باتفاق وظاهر
الشارح أنه أراد به القصد والتصميم
لأنه بعد ذلك وأما الطلاق الخ
فالمناسب للشارح أن لا يسوق
الكلام على هذا المساق لأنه

(واثنتين بقيت واحدة) لانه حروقت النفوذ عليك ثلاثا على زوجته وصار بمنزلة العبد يطلق
زوجته طلاقا واحدة ثم يعتق فانها تبقى معه بطلقة واحدة لذهاب نصف طلاقه وهو طلقة ونصف
طلقة فيكمل عليه وتبقى معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (كما لو طلق واحدة ثم عتق)
قالوا لانه لما عتق ملكا عليها عصمة حروقت طلاق النصف قال مالك لان نصف طلاقه ذهب فصارت حرة
ذهبت له طلاقه ونصف فصارت طلقتان وبقيت واحدة فلو علق العبد واحدة على الدخول ثم
عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولو علق الطلاق غير مقيد بعدد كقوله ان فعلت كذا فانت
طالق ففعلته بعد عتقه بقيت له طلقتان كما قاله أشهب ابن عبد السلام لانه انما يراعى يوم الحنث
كن قال ان فعلت كذا فانت حرة ففعله في مرضه فانت حرة في ثلثه (ص) ولو علق طلاق زوجته
المملوكة لا يبيعه على موته لم ينفذ (ش) يعني أن الحر اذا تزوج بأمة والده وعلق طلاقها على
موت أبيه بأن قال لها أنت طالق عند موت أبي أو ان مات أو يوم موت أبي كما قاله ابن عرفة فان
ذلك لا يلزمه لان المعلق والمعلق عليه يقعان معاني زمن واحد فلم يجز الطلاق عند موت الاب
محلا يقع عليه وقد علمت أن المحل أحد أركان الطلاق والمأهية المركبة من أجزاء تتعدم
بانعدام بعض أجزائها ولا بد أن يكون هذا الاب موروثا فلو مات مرتدا وقع الطلاق اذ لا يرث
المسلم الكافر ابن عرفة (ص) وألفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقة أو الطلاق لي لازم
لا منطلقة وتلزم واحدة الانثى أكثر (ش) الكلام الآن على الركن الرابع وهو الصيغة
والمشهور أن النية لا تكفي في الطلاق بمجرد قولها فلا بد من اللفظ وأما الطلاق بالكلام النفسى
الذى فيه الخلاف الا فى سياق معناه والمراد بقوله وألفظه اللفظ الصريح الذى تنحل به العصمة
دون غيره من سائر اللفاظ وهو ما فيه الطاء واللام والقاف وبأى الكلام على الكتابات
الظاهرة والخفية وأما منطلقة فليس من ألفاظ الطلاق فلا يلزم به طلاق الانثى لان العرف
نقل أنت طالق من الخبر الى الانشاء ولم ينقل أنت منطلقة وألفاظ الطلاق تنقسم الى خمسة
أقسام ما يلزم به طلاقه فقط الانثى أكثر من أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقة أو قد طلقتك
أو الطلاق لي لازم أو قد وقعت عليك الطلاق أو أنا طالق منك وما أشبه ذلك مما ينطق فيه
بالطاء واللام والقاف وما يلزم به ثلاث ولا يتوى سواء كانت مدخولا بها أم لا واليه الإشارة فيما
يأتى بقوله والثلاث في بنة وحملك على غار بك وما يلزم به ثلاث ويتوى في غير المدخول بها فقط
واليه الإشارة بقوله والثلاث في كالمية الى قوله ان دل بساط عليه وما يلزم به ثلاث ويتوى في
مدخول بها وغيرها واليه الإشارة بقوله وثلاث في خليت سبيلك وقسم يتوى فيه وفي عدده
واليه الإشارة بقوله ونوى فيه وفي عدده في اذهبي وانصرفي الى قوله أو لست لي بامرأة وشبهه
بما يلزم فيه واحدة ما هو من الكناية بقوله (كأنى) فتلزم واحدة الانثى أكثر
فلو قال أنت طالق اعتدى لزمه طلقتان الا أن يتوى بقوله اعتدى اعلامها بأن عليها العدة
ولو قال أنت طالق واعتدى لزمه طلقتان ولا يتوى وانما يتوى في الاول لانه مرتب على الطلاق
كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافى ذلك والظاهر أن العطف بثم كالعطف

بوهم خلاف المراد (قوله الكتابات الظاهرة) ليس المراد بالكناية اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد به اللفظ استعمال في غير
ما وضع له (قوله الانثى) أى مع التلفظ بمنطلقة (قوله تنقسم الى خمسة أقسام) وسياق قسم سادس وهو انه يلزمه ثلاث في المدخول بها
واحدة في غيرها (قوله لزمه طلقتان) أى اذا نواها ما أقول ينوشا فى هاتين الصورتين يلزمه طلقتان (قوله لانه مرتب على الطلاق)
أى فكان التنوية وجبه (قوله والظاهر أن العطف بثم) أى لان ثم التراخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ فحينئذ فهم مجرد

العطف والحاصل أنها إذا جعلت بمعنى الواو فتكون خرجت عن الترتيب وعن التراخي وأما إذا جعلناها مثل الفاء فتكون قد خرجت عن التراخي فقط والترتيب ثابت ولا شك أن خروجها عن معنى واحد أقرب من خروجها عن المعنيين فالخلاق ثم بالفاء أقرب فيلزمه طلمة ثمان الآن ينوي أقل (قوله أو كانت موثقة) عطف على دل بساط كما هو المتبادر فيقتضي أنه ليس من أفراد البساط مع أنه من أفرادها فالخلاص أن يكون عطف على العدم حذف (ع) في العبارة والتقدير أن دل بساط إما على العدم أو على الإطلاق من وثاق بأن كانت

موثقة (قوله يعني أنه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب) أي ستطلق والآن كان كذا فيقع عليه الطلاق (قوله فان لم تسأله) أي والموضوع انهم موثقة وأما غير الموثقة فيقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل أن لزوم في الصريح والكناية الظاهرة محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فان كان قبل ذلك منه فها هنا في الصريح وما يأتي في الكناية الظاهرة ويحلف فيها في القضاء والنسبة لا تنفع وذلك لأن نية صرفه منافية لموضوعه والبساط سبب حامل على مجرد النطق بما يناسبه (قوله تأويلان) أي في تصديقه والحلف وعدمه (قوله لان البت هو القطع) فيكأنه قال أنت طالق طلمة قاطعة أو مقطوعا بها (قوله أي كتفك) هو في الأصل كف الدابة أو ما انحدر من أسفل صنم البعير فالجبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج أي عبارة عن العصمة وكذا يقال فيما بعد وكونها على كنفها كناية عن ملكها بالطلاق (قوله وذلك الخ) جواب عما يقال كان الواجب أن يقيده ذلك بما بعد البناء وحينئذ فالواجب أن يقول لان البينة سؤنة التي لا تكون الا بالثلاث انما تكون بعد البناء وفيه أن البينة بعد البناء قد تكون

بالواو بخلاف العطف بالفاء فكعدم العطف (ص) وصدق في نفيه ان دل بساط على العدم (ش) هذا راجع لقوله كاعتدى أي وصدق بين في دعوى نفي إرادة الطلاق بعد قوله اعتدى إذا دل دليل على ذلك كما إذا كان جوابا للعدد دراهم أو غيرها ولا شيء عليه (ص) أو كانت موثقة وقالت أطلقني وان لم تسأله فتأويلان (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته أنت طالق في جواب قولها له وهي موثقة بغيره وأطلقني وقال انما أردت من ذلك الوثاق ولم أرد به الطلاق فانه يصدق في نفي إرادته فان لم تسأله ففي تنويته وعدمها إذا حضرته البينة تأويلان وأما في الفتيا فيصدق قول واحد أو قوله أو كانت الخ راجع لقوله أنت طالق (ص) والثلاث في بنة (ش) هذا شروع منه رحمه الله في القسم الثاني والمعنى أن الزوج إذا قال لزوجته أحد هذه الالفاظ الخمسة فانه يلزمه الطلاق الثلاث لان البت هو القطع فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبين زوجته ولم يبق بيده منها شيء ولا ينوي بني بها أولم ين ومن هنا إلى قوله وتوى فيه وفي عدده كنيات ظاهرة (ص) وحبلك على غاربك أو واحدة بائة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته حبلك على غاربك أي كتفك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون بني بها ولا فهي مثل البتة في عدم التنوية فان الحبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج وكذلك يلزمه الثلاث إذا قال لزوجته بعد البناء كما في المدونة أنت طالق واحدة بائة وهي مثل البتة في لزوم الثلاث وأهل المؤلف ترك كون ذلك بعد البناء لموضوعه وذلك لان البينة بغير عوض بعد الدخول انما هي بالثلاث أما قبل الدخول أو فارت عوضا فواحدة وبعبارة وانما ألزمت الثلاث لانهم قطعوا النظر عن قوله واحدة ونظروا إلى قوله بائة احتياطاً للفروج أو واحدة صفة لمرة أو دفعة لا لطلقة (ص) أو فوها بخليت سبيلك أو ادخلي (ش) يعني أن الرجل إذا قال لزوجته المدخول بها خليت سبيلك أو قال لها ادخلي الدار أو الحق بأهلك أو استتري أو اخرجي ونوى بكل لفظ من تلك الالفاظ الواحدة البائة فانه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وان كانت غير مدخول بها تلزمه واحدة إلا أن ينوي أكثر كما مر في قوله أو واحدة بائة ولو نوى الواحدة البائة بقوله أنت طالق ونحوه من ألفاظ الطلاق الصريحة فانه يلزمه الطلاق الثلاث كما إذا فوها بخليت سبيلك بل أولى لانه إذا ألزمت الثلاث مع كنياته فأولى مع صريحه (ص) والثلاث الآن ينوي أقل ان لم يدخل بها في كالميتة والدم ووهبتك ورددتك لاهلك (ش) هذا هو القسم الثالث يعني أن الزوج إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الطلاق الثلاث إلا أن يقول نويت أقل من الثلاث فانه يلزمه ما نوى ويصدق مع عيئه كما يأتي عند قوله وحلف عند إرادة النكاح فان نكل عن البين فانه يلزمه الثلاث وأما ما زوجته التي دخل بها إذا قال لها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الثلاث فان ادعى أنه نوى أقل من ذلك فانه لا يصدق وقد لزمته الثلاث (ص) أو أنت أو ما أنقلب اليه من أهل حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أولم يقل أو قال لها ما أنقلب اليه من أهل حرام فانه يلزمه

الثلاث

بلفظ الخلع ثم ان من المعلوم أن البينة بغير عوض بعد الدخول قد تكون بغير الثلاث كما إذا كانت

بلفظ الخلع (قوله فانه يلزمه الطلاق الثلاث) كما إذا فوها بخليت سبيلك أي وهي مدخول بها فيما هو الظاهر خلافاً لما في عب من أنه عام في المدخول بها وغيرها (قوله والثلاث الآن ينوي أقل الخ) وان لم ينو بها الطلاق لانها من الكنيات الظاهرة (قوله ووهبتك) أي بنفسك أو طلاقك أولاً بيك أو قال لاهلها ووهبتكم

(قوله يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن) هكذا بدون التام في نسخته بخلافها في لفظ المصنف فانها بالتام في نسخته فلم يأت في الشارح على طبق المصنف (قوله أو أنا خلى منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك) ظاهر عبارة الشارح انه لا بد من قوله منك في اللفظتين ولا بد من عليك في قوله أو أنا حرام وعبارة شب أحسن ونصه أو أنت خلية أو برة أو بائنة قال مني أو لم يقل أو أنا خلى أو بائن أو برى قال منك أو لم يقل فنزوله أو أنا راجع لهما أه (قوله أي اذار وقع) وأما عند المفتي فلا يحتاج ليمين في فائدة في قال القرافي في فروقه ما معناه ان نحو هذه الالفاظ من برة وخلية وجعلك على غاربك وردت كما كان اعرف سابق وأما الآن فلا يحل للمفتي أن يفتي بها الا لمن عرف أي والا كانت من الكليات الخفية فلا نجد أحدا اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برة والحاصل انه لا يحل للمفتي ان يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد (قوله أي ودين في جميع الالفاظ صريحة الخ) لا يخفى ان الصريح تقدم له ان البساط ينفع فيه في قوله ودين في نفسه ان دل بساط على العد (٤٥) فلا حسن قصره على غير الصريح (قوله

أي شيهها) بكسر الشين وسكون الباء (قوله البذاء) بالذال المعجمة والمد وقوله وطول اللسان تفسير (قوله وهو راجع لهذه الالفاظ الخ) ظاهره أنه لا يرجع لجعلك على غاربك وظاهر العبارة الاولى رجوعه وهذا الحل قد حل به أولا شب وقال عج ظاهر كلام المصنف عمومته في جميع هذه الالفاظ المذكورة وانما ذكره في المدونة في لفظ خلية وبرة وبائنة وانظر من ذكره في الباقي قاله بعض المحشين أي الذي هو أجدبا وقوله وكأنه يريد في الدم في الاستقذار فان لم ير دشا من ذلك بانت منه اذا كان كلاما مبتدأ (قوله ولا ينوي في المدخول بها)

الثلاث الا أن ينوي أقل منها فانه يصدق وان قال ذلك لزوجه المدخول بها فانه يلزمه الثلاث ولا يصدق ان ادعى انه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ أهل لكان الحكم كذلك إلا أنهم ما يفترقان فيما اذا قال حاشيت الزوجة فيصدق حيث لم يذكرا لأهل ولا يصدق حيث ذكره (ص) أو خلية أو بائنة أو أنا (ش) يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن وسواء قال مني أو لم يقل أو أنا خلى منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك أو ما أنقلب اليه من أهل حرام فانه يلزمه الثلاث الا أن ينوي أقل من ذلك فان دخل بها فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون الثلاث (ص) وحلف عند ارادة النكاح (ش) هذا راجع لهذه الالفاظ التي ينوي فيها في غير المدخول بها فقط والمعنى انا اذا قلنا ينوي وأراد ان يتزوج بها فانه يحلف حينئذ انه ما أراد الا واحدة أو اثنتين ولا يحلف قبل ارادة النكاح فله لا يتزوجها ومفهومه لو نكل لزمه الثلاث وقوله وحلف أي اذار وقع وعبر بالنكاح دون الارتجاع لان هذا اطلاق بائن (ص) ودين في نفسه ان دل بساط عليه (ش) أي ودين في جميع الالفاظ صريحة أو كناية بيمين ان رفعته اليه وبغيره ان جاء مستفتيا في نفي ارادة الطلاق من أصله ان دل بساط على نفي الطلاق بان تقدم كلام غير الطلاق يكون هذا جوابه والابانت منه اذا كان كلاما مبتدأ المتبني ان قال من طلقها هو أو غيره قبله بامطلة وزعم انه لم يرد طلاقا وانما ذكر ما قد كان أو أكثر في مراجعته على غير شيء فقال لها يا مطلق أي شيهها في البذاء وطول اللسان صدق في ذلك كله وبعبارة ودين أي في المدخول بها وغيرها ان دل بساط عليه وهو راجع لهذه الالفاظ من قوله في كالمية الخ كأن يقول أردت في الرائحة مثلا وكان يقول أردت خلية من الخير وكان يقول أردت ببائنة منفصلة ويقول أنا بائن أي منفصل اذا كان بينهما فرجة أي أنت منفصلة مني أو أنا منفصل منك وكأن يقول أردت بالدم في الاستقذار اذا كانت رائحتها فذرة أو كريهة (ص) وثلاث في لاعصمة لي عليك أو اشتريتها منه الا فداء (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه لاعصمة لي عليك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي في المدخول بها الا أن يكون ذلك بمعنى الفداء فانه يلزمه طلاقة واحدة بمعنى الخلع حتى يريد ثلاثا وكذلك يلزمه الثلاث ولا ينوي مطلقا اذا اشترت العصمة من زوجها مثل أن تقول بعني عصمتك على فيفعل وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على أو طلاقك على لانها اشترت كل ما كان عليك منها بخلاف لو قالت بعني طلاقا فتلزم واحدة تمكك بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لانها أضافت الطلاق الى نفسها وليس لها

أي وينوي في غيرها هذا معناه وهو ظاهر وكان الاولى أن يذكرك ذلك في حيز قوله والثلاث الا أن ينوي أقل ان لم يدخل بها وقوله وكذلك يلزمه الثلاث الخ وكان حقه أن يذكرك هذا في قوله والثلاث في بنة الخ (قوله الا أن يكون ذلك بمعنى الفداء) أي الا أن يكون ذلك مع معنى هو الفداء أي الا أن يكون قوله لاعصمة لي عليك مصاحبا لفداء قال ابن الفرطبي والاباني في القائل لزوجه لاعصمة لي عليك انهم اثلاث الا أن يكون معها فداء فتكون واحدة حتى يريد ثلاثا أو بمحمد وذلك صواب أه والحاصل ان الاستثناء راجع لقوله لاعصمة لي عليك لا لقوله اشترتها منه أيضا والالزم استثناء الشيء من نفسه فلو قدمه عند الاول كان أولى (قوله ولا ينوي مطلقا) أي دخل أم لا (قوله وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على) بكذا فيقول بعنك (قوله بخلاف لو قالت بعني طلاقا) أي فيقول بعنك طلاقك بكذا وعبارة عب فان قالت بعني عصمتك على أو اشتريت منك ملكك على أو طلاقك ففعل لزمه الثلاث وان قالت بعني طلاقا ففعل لزمه واحدة

(قوله فدل على انها انما قصدت الخ) قد يقال حيث كان لا مطلق لها أنه لا يقع شيء أصلاً لا تقع واحدة فقط والجواب ان التفريع منظور فيه لشيء محذوف وهو مع اعمال اللفظ في الجملة وخلاصته ان التفريع على مجموع الامرين معا (قوله وظاهر الاطلاق) أي اطلاقها حيث أضافت اليه جميع الطلقات (قوله وثلاث الا أن ينوي أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله أو نواها بخليت سبيلك لانه نوى بها الواحدة البائنة وما هنا نوى حل العصمة فاختلف الموضوع (قوله مطلقاً) أي دخل بها أم لا وكان حقه أن يذكر قوله وواحدة في فارقتك عند قوله ولفظه طلقت (قوله أنت حرة) ظاهره سواء أطلق أو قيد بنى وجهه بعض على ما اذا أطلق فإن قيل لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قوانين وتقرر المتن على اطلاقه يدل على قوته والذي يقول بعدم اللزوم يقول بالخلف قال بعض الشيوخ وينبغي أن يكون مثله أنت معتقة مني (قوله والحقى بأهلك الخ) يقرأ بوصل الهمزة وفتح الحاء لانه من الحق يلحق لانه ليس المراد أن تلحق الغير بأهلها وانما المراد ان تلحق بأهلها ومثله انتقل الى أهلك أو قال لا مها انتقل اليك ابنتك (قوله فان لم يرد أحد الاحتمالين) أي الاحتمالين ان لم يرد شيئاً (قوله فلا شيء عليه) لانه ينصرف (٤٦) لعدم الطلاق بل ينصرف لمعناه الحقيقي وهو كذب في بعض تلك الصور لا شيء فيه وفي الباقي وان لم يكن كذا لكن ليس بمعناه الطلاق (قوله فانه يحلف على ذلك) فان نكل لزمه وقال عجم اذا نوى بهذه الالفاظ الطلاق الثلاث أو أقل عمل بما نوى وظاهره بلا عين وان نوى عدم الطلاق فالقول قوله يمين أي في جميع ما ذكرنا قاله الشارح (تنبه) انظر اذا لم يرد الطلاق ونكل عن اليمين فهل ينوي في عدده كما يأتي في مسئلة وان قال سائبة مني أو عتيقة الخ وانظر هل يحلف في دعوى العدم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من الشراح وفي بعض التقارير انه يحلف على ما ادعاه من العدد دون الثلاث (قوله وان لم تكن له نية في عدد معين لزمه الثلاث) انظره فان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلاق واحدة الالنية أكثر فوجه كون ذلك فيه الثلاث والجواب ان عدوله عن الصريح أو جبرية عنده في ذلك وما

هي طلاق فدل على انها انما قصدت بقولها طلاق مطلق الطلاق ومطلقه واحدة بخلاف لو أضافته اليه لانه يملك الثلاث وظاهر الاطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الا أن ينوي أقل مطلقاً في خليت سبيلك (ش) هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها خليت سبيلك فان نوى بذلك الثلاث لزمته وان لم تكن له نية فهي ثلاث أيضاً وان قال أردت أقل من الثلاث فانه يصدق ويلزمه ما نواه فقوله مطلقاً أي في المدخول بها وغيرها وهو راجع لهما أي لقوله ثلاث ولقوله الا أن ينوي أقل (ص) وواحدة في فارقتك (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته مطلقاً فارقتك فانه يلزمه طلاقاً واحداً لا أن ينوي أكثر (ص) ونوى فيه وفي عدده في اذهبي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قال له رجل ألك امرأه فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحقى بأهلك أو لست لي بامرأة (ش) الكلام الا أن في الكليات الخفية وهي المحتملة للطلاق وغيره فان لم يرد أحد الاحتمالين فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها الفظان من هذه الالفاظ فانه ينوي في الطلاق وفي نفية فان قال لم أرد بذلك طلاقاً فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلاقاً أو أكثر عمل بها وان لم تكن له نية في عدد لزمه الثلاث وقوله (الا أن يتعلق في الاخير) وهو قوله لست لي بامرأة بأن قال ان دخلت الدار مثلاً لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينو به شيئاً وكذلك ان نوى به الطلاق ولم ينو واحدة ولا أكثر فان نوى به غير الطلاق صدق في القضاء بيمين وفي الفتوى بلا عين على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة (ص) وان قال لانكاح بيني وبينك أو لا مالك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه ان كان عتاياباً ولافتات (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته أحد هذه الالفاظ فان كان عتاياباً فانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن ذلك عتاياباً لابل قال ذلك لها ابتداء فانه يلزمه البتات أي الثلاث قل بعض وينبغي في المدخول

ذ كره من لزوم الثلاث ذكره أصبغ مدخولاً بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى أن مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انه عجم (قوله الا أن يتعلق في الاخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولو قال كلفت لي بامرأة الا أن يتعلق بحري على قاعدته الاغلبية واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر الاطلاق المصنف وظهر ان مغايرة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما اذا لم ينو شيئاً أصلاً فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يفيد انه ان نوى به الطلاق أو لانيه لزمه الثلاث وان نوى به غير صدق في الفتوى بتلايين وفي القضاء بيمين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لانيه وهو ما اذا نوى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً قال عجم وينبغي ما لم ينو عدداً خاصاً فيجعل به وقال بعض الشيوخ الا في محل المصنف عليه ويقول كان علق في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

ذ كره من لزوم الثلاث ذكره أصبغ مدخولاً بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى أن مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انه عجم (قوله الا أن يتعلق في الاخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولو قال كلفت لي بامرأة الا أن يتعلق بحري على قاعدته الاغلبية واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر الاطلاق المصنف وظهر ان مغايرة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما اذا لم ينو شيئاً أصلاً فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يفيد انه ان نوى به الطلاق أو لانيه لزمه الثلاث وان نوى به غير صدق في الفتوى بتلايين وفي القضاء بيمين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لانيه وهو ما اذا نوى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً قال عجم وينبغي ما لم ينو عدداً خاصاً فيجعل به وقال بعض الشيوخ الا في محل المصنف عليه ويقول كان علق في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

(قوله وينوي في غيرها) أي فيلزمه الثلاث إلا أن ينوي أقبل كذا في بعض الشراح ولكن ظاهر ما ذكره الخطاب أنه يلزمه الثلاث في المدخول به أو غيرها وهو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا ينوي في المدخول بها) وأما غيرهما فينوي (قوله وإن جاء مستفتيا على ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل ينوي في العدد إذا جاء مستفتيا وفي عب ما يفيد اعتماده (قوله وقد حكى ابن رشد الاتفاق على لزوم) ولذلك كان هو القول الرابع ولذا قال بعض الشراح كان اللائق بالمصنف أن يجزم بما حكى ابن رشد عليه الاتفاق لأن ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني أن الزوج إذا قال لزوجته (٤٧) على وجهك حرام) ظاهر العبارة أنه قال ذلك بالنظر فقط وليس كذلك بل المراد أنه قال

لها وجهي على وجهك حرام فقول المصنف أو على وجهك حرام معطوف على قوله من وجهك ولا يخفى أن على وجهك متعلق بحرام الذي هو متأخر عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حد سواء (قوله فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج) وهذا هو المعتمد بل اعترض المصنف ابن غازي بأنه ليس فيها قولان وإنما فيها لزوم الطلاق وفي شرح عب وينبغي أن يفصل في النية كالتي قبلها في كلامه (قوله وقيل لاشئ عليه) وإن أدخلها في عيمته هذا بعيد (قوله وأما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فنقاس على الحرام على حرام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف المنصوص في كلامهم في على الحرام أفاده عج (قوله حلف على نفيه) محله في سائبة حيث لا بساط يدل على نفيه كقوله لها عند خروجها بغير ذنب سائبة فهل يحلف أيضا ويصدق بغير عين (قوله والظاهر) انظر كيف لزم

بها وينوي في غيرها (ص) وهل تحرم بوجهي من وجهك حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته وجهي من وجهك حرام فهل تحرم عليه ولا ينوي في المدخول بها وإن جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها ولا تحل له إلا بعد زوج وقيل لاشئ عليه وقد حكى ابن رشد الاتفاق على لزوم (ص) أو على وجهك حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته على وجهك حرام بتخفيف على فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه كما عند اللخمي على نقل التوضيح وأما لو قال على وجهك حرام بتشديد على فأنها تحرم عليه قول واحد لأنه مطلق جزء فيكمل عليه وينوي في غير المدخول بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام أو لاشئ عليه (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته ما أعيش فيه حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ إلا أن ينويها فيلزمه ابن عرفة وقيل لاشئ عليه وإن أدخلها في عيمته (ص) كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها (ش) هذه الفروع الأربع مشبهة في القول الثاني فقط المشار إليه بقوله أو لاشئ عليه والمعنى أن الزوج إذا قال لزوجته لفظا من هذه اللفاظ فلا شئ عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لا مقدمة ولا مؤخرة والافتكون مسألة المحاشاة فتدخل الزوجة إلا أن يحاشيها وكذلك لاشئ عليه إذا قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أكل زيدا مثلا ومثله على حرام وأما على الحرام وحنت فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها وكذلك لاشئ عليه إذا قال جميع ما أملك حرام والحال أنه لم يرد إدخال الزوجة بأن نوى إخراجها أو لم تكن له نية في الإدخال وعدمه بخلاف مسألة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من الإخراج أولا والفرق بين الفرعين أن الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل إلا بدخالها في جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتج إلى إخراجها من أول الأمر فقوله ولم يرد إدخالها خاص بقوله أو جميع ما أملك حرام وقوله (قولان) راجع لما قبل الكاف من الفروع الثلاثة (ص) وإن قال سائبة منى أو عتيقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفيه فإن نكل نوى في عدده (ش) يعني أن من قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أحده هذه اللفاظ المذكورة وقال لم أرد بذلك الطلاق فإنه يحلف أنه ما أراد ولا شئ عليه فإن نكل فإن الطلاق يقع عليه ولكن ينوي في عدده أي فيما أراد ويقبل منه لأن نكوله أثبت عليه أنه أراد الطلاق وأنه كاذب في قوله لم أرد طلاقا فكأنه قال أردت الطلاق فلذلك نوى في عدده وبهذا رد قول البساطي كيف يقبل منه أنه أراد كذا من العدد وهو منكر أصل الطلاق وليس لنا في هذا المحض النقل والظاهر أنه ان لم يدع نية بشئ يلزمه الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم والسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في ذهبي الخ

الثلاث بلفظ من هذه اللفاظ حيث لم ينو عددا مع أنه إذا قال لزوجته طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا وقوله يلزمه واحدة حتى ينوي أكثر منها مع أنه طلاق صريح وسائبة وحرمة معتقة كنايةات اللهم إلا أن يقال أنه هنا لما نكل اتهم على أنه نوى الثلاث بخلاف من قال لزوجته طالق لم يقع منه ما يوجب تهمة كذا أفاده بعض الشيوخ من مشايخ مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلف لأعلى قوله نوى في عدده وذلك لأن عطفه على ما ذكرنا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف أيضا وأما إذا عطف على نوى فلا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف (قوله والسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في ذهبي الخ) أي إذا قصد به الطلاق ففيه تلبيس من حيث الواحدة أو أكثر

(قوله وانظر التفصيل الخ) ونص لك وأما ان لم ينكر قصد الطلاق بل قال قصده وقصدت واحدة أو أكثر فينبغي أن يجري على ما هو فلا ينوي في بنية مطلقا وينوي في غيرها إذا لم ينو في غيرها قاله س زاد الجهورى في شرحه وذكره الشيخ عبد الرحمن أيضا بطرقة الشارح لكن لم يذكر بصيغة ينبغي وكلام المواق فيه دلالة على أن التعبير ينبغي قصورا انتهى فان لم يكن جوابا مع انكاره قصد الطلاق فلا شيء عليه ان تقدم كلام يدل على ما قاله والالزمية الثلاث وهو جار على القاعدة أن الكناية الظاهرة يلزم بها الثلاث اذا قصد بها الطلاق أولم يقصد شيئا أو ما اذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصده عدم الطلاق ذكره شيخنا عبد الله فان لم يكن جوابا مع عدم انكاره قصد الطلاق فكمنه هو الشرط فاذا قال قصده وقصدت واحدة أو اثنتين فلا ينوي في المدخول به مطلقا وينوي في غيرها الا في بنية (قوله) (٤٨) اسقني الماء) خطابا بالاصيغة المذكور لئلا أو على ارادة الشخص أو اسقنيها

أو تعظيما لها وأولى أمرها بقوله اسقني الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق (قوله فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصده) والحاصل أن ما كان صريحا في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نواه الا ما نصوا عليه ككرة وانظر لم يكن من الكناية الخفية (قوله معه) أي الظهار وقوله اذا نواه أي نوى الطلاق وقوله مع البينة أي عند الطلاق أي فالظهار يؤخذ به اتفاقا وهل يؤخذ بالطلاق الذي نواه تأويلان راجع باب الظهار (قوله ليس مدلوله الطلاق) أي مدلوله الاتراعى أي فالطلاق لم يكن لازما للمعنا الحقيقية وهو طلب السقي يحجب بأن المراد بالكناية اللغوية وهي استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازا ولا كناية قال عجم ولو قال المؤلف وان قصده بكل صوت كان أخصر وأشمل لشموله ما اذا قصد بصوت ساذج أي خال من الحروف

لتلبيسه على نفسه وعلى المسلمين لانه لا يعلم ما أراد به هذه الالفاظ ومقتضى التعليل أنه يعاقب حلف أو نكاح (ص) ولا ينوي في العمدان أن ينكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن أو برية أو خلية أو بنة جوابا بالقولها أو دلو فرج الله لي من صحبتك (ش) موضوع هذه المسئلة أهم من أن يكون قبل الدخول أو بعده والمعنى أن الزوجة اذا قالت لزوجها أو دلو فرج الله لي من صحبتك فقال لها جوابا بذلك أنت بائن أو أنت خلية أو أنت برية أو قال لها جواب قولها أنا بائن منك أو أنا برى منك أو خلى أو أنا بائن منك وقال لم أرد بذلك الطلاق فانه يلزمه في كل لفظ من هذه الالفاظ الطلاق الثلاث ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث وانظر التفصيل في مفهوم قول المؤلف ان أنكر قصد الطلاق في الشرح الكبير (ص) وان قصده باسقني الماء أو بكل كلام لزم (ش) يعني أن الانسان اذا قال لزوجته اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي أو كلى أو اشربي أو غير ذلك مما ليس من الالفاظ صريح الظهار وقصد بذلك الطلاق فانه يلزمه على المشهور لان هذه الالفاظ من الكنايات الخفية فيلزمه ما نواه من طلاقة فأكثر فان لم ينو طلاقا فلا وأما لو فعل فعلا كضربها ونحوه وقال أردت به الطلاق فلا يلزمه شيء وقولنا ولا من الالفاظ صريح الظهار احتراز من صريح الظهار فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد على ما يأتي في باب من قوله وصريح الظهار مؤبد ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا نواه مع قيام البينة تأويلان وما تقدم من أن اسقني الماء من الكنايات الخفية صريح به الشارح وفيه نظر لان الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه واسقني الماء ليس مدلوله الطلاق وانما هو من باب الطلاق بالنية واللفظ لامن باب النية المجردة عن اللفظ لانها لا يلزم بها طلاق (ص) لان قصد التلفظ بالطلاق فلفظ بهذا غلطا (ش) يعني أن الرجل اذا قصد أن يتلفظ بطلاق زوجته فسبق لسانه بلفظ لا يحتمل الطلاق بأن قال اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي فانه لا يلزمه شيء لانه لم يوقع الطلاق بنيته وانما أراد ايقاعه بلفظه فوقع في الخارج غير هذا اللفظ فلم يقع طلاق بنية ولا بلفظ أراد به (ص) أراد أن ينجز الثلاث فقال أنت طالق وسكت (ش) يعني أن الرجل اذا أراد أن يطلق زوجته ثلاثا فقال لها أنت طالق وسكت فانه لا يلزمه الثلاث وتلزمه طلاقة واحدة الآن ينوي بها الثلاث فتلزمه (ص) وسفه قائل أي أي وبأختي (ش) يعني أن من قال لزوجته يا أي أو قال لها يا أختي أو باعني ونحو ذلك فانه يسفه أي يعد هذا

من

والظاهر أنه اذا قصد بالصوت الخارج من الانف لزمه وأما ان قصده بالصوت الحاصل من الهواء المنضغ

بين قارع ومقروع فالظاهر أنه كقصده بالفعل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعتيدا استعماله للطلاق والالزم وما لم ينضم اليه من القرائن ما يدل على ارادة الطلاق به على ما يذكر عند قوله ولزم بالاشارة المفهمة (قوله لانه لم يوقع الطلاق بنيته) أي نية اسقني أي لم يوقع الطلاق باسقني المصاحب لنيته أي لنية حصول الطلاق به وهكذا في نسخته بالضمير (قوله بلفظه) أي بلفظ الطلاق (قوله فلم يقع طلاق بنية) نسخته محتملة لوجود ضمير وعدمه والمتبادر منها عدمه الآن المعنى عليه أي فلم يقع طلاق بنية اسقني ولا بلفظ أراد الطلاق به وهو أنت طالق (قوله فانه لا يلزمه الثلاث) أي لاني الفتوى ولا في القضاء (قوله الا أن ينوي بها الثلاث) استثناء منقطع وعكس المصنف ينوي في الفتوى عند يحنون وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر أنه المعتمد

أي أنه إذا خالعهما ثم طلقها فيلزمه طلقان طلقه الخلع والطلاق التي أردفها والجامع أن كلا تبين بالاول وإذا كانت المخالعة تبين بالخلع ولزمها الطلقة فكذلك غير المدخول بها (قوله لا مفهوم له) والجواب أن في المفهوم تفصيلا وهو أن نسقه لزمه والافلا يقال إن اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضي أنه (٥٠) لا يلزمه فيها غير واحدة عند العطف بشم لدلالة التام على التراخي لا نأقول دلالة التام على

التراخي في الاخبار والكلام هنا في الانشاء (قوله على المشهور) متباه ان غير المدخول بها يلزمه طلقة (قول أو نحتها أو فوقها) هكذا نسخة الشارح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه حذف والتقدير أو نحتها طلقان أو فوقها طلقان (قوله والمراد بالنسق الخ) أي وليس المراد به النسق الاصطلاحي وهو توسط أحد الحروف التسعة بين التابع ومتبوعه وإنما المراد به النسق اللغوي وهو التتابع (قوله ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيدي) ظاهره ان نية التأكيدي في المدخول بها وان لم يكن ذلك نسقا قال الشيخ أجدو ينبغي أن يقيد بما إذا كان نسقا والالزيمه لان الفصل يمنع ارادة التأكيدي وأبقاء عجز على ظاهره قال بعض شيوخ شيوخنا ما ذكره عجز كأنه المذهب لانه جزم به والشيخ أحمد لم يجزم به وظاهر المصنف مع عجز انتهى (قوله ان لم ينو التأكيدي) أي بل نوى التأسيس أو لانية له (قوله فانه ينفعه ويقبل منه) لكن يمين في القضاء وبدونها في الفتوى ذكره عجز (قوله وأنت طالق ان دخلت الدار) المناسب حذف الواو لان التأكيدي لا يكون معها (قوله فان لم ينو اخباره) أي ولا انشاء لانه محمل الخلاف (قوله جلا على الاخبار) هذا هو الظاهر كما يفيد بعض شيوخنا وذلك لان المرجح

دخل بها لا مفهوم له على المشهور (ص) كع طلقين مطلقا (ش) يعني الزوج اذا قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أنت طالق مع طلقين أو محكوبة أو مقرونة بهما أو نحتها أو فوقها أو نحو ذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ان نسقه الانية تأكيديا فيها (ش) تقدم أنه قال وان كرر الطلاق بعطف أو أو أو أو ثم وهذا قسمه وهو انه اذا كرر الطلاق بلا عطف بأن قال لزوجته اعتدي اعتدي اعتدي أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قال أنت طالق طالق طالق من غير عادة المبتدأ فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في المدخول بها بشرط النسق في غيرها والمراد بالنسق المتابعة من غير فصل بكلام أو صمات اختياري لا بسعال ونحوه ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيدي فان نوى باللفظ الثاني والثالث التأكيدي فانه ينفعه ويقبل منه ويلزمه واحدة فقط مدخولا بها أم لا (ص) في غير معاني متعد (ش) متعلق بنية تأكيدي بنية التأكيدي فانه ينفع ان لم يكن تعليق أصلا أو تعليق بمحمد كأنك طالق أنت طالق أنت طالق ان دخلت الدار مثلا أو أنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأما في المعلق بمحمد كانت طالق ان كملت فلانا أنت طالق ان كملت فلانا آخر فكلمت كلامهم ما يلزمه طلقان وكذا ان قال ان كملت انسانا فانت طالق ثم قال ان كملت فلانا فانت طالق فكلمته لزمه طلقان لان فلانا واحد المدلول عليه بقوله ان كملت فلانا غيره مع غيره المدلول عليه بقوله ان كملت انسانا فانه شامل لفلان وغيره لان الشئ في نفسه غيره مع غيره (ص) ولو طلق فقبل له ما فعلت فقال هي طالق فان لم ينو اخباره ففي لزوم طلقة أو اثنتين قولان (ش) يعني ان من أوقع على زوجته التي دخل بها طلقة رجعية ولم تنقض عدتها فقال له شخص ما فعلت فأجابته بقوله هي طالق فان أراد اخباره بما فعلت فانه يلزمه طلقة واحدة وهي الاولى وان قوى الانشاء فانه يلزمه طلقة ثانية مردفة على الاولى وان لم ينو اخباره بالانشاء فقبل تلزمه الطلقة الاولى فقط جلا على الاخبار كما عند اللخمي وقيل يلزمه طلقان كما عند غيره جلا على الانشاء قولان للتأخيرين وأما لو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنا بأن كان على وجه الخلع أو رجعي وانقضت العدة وقال مطلقا أو طلقها فلا يلزمها الا الطلقة الاولى اتفاقا فحل القولين مقبولا بقيود أن تكون الزوجة مدخولا بها وأن يكون الطلاق رجعيًا ولم تنقض عدتها وان يأتي بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كتمال المؤلف وأن يكون في القضاء ثم انه يحلف في مسألة المؤلف على القول بلزوم واحدة حيث كان له فيها طلقة وأراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكها ح أي فان لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه يمين لانه يملك الرجعة على الوجهين جميعا ولما كان حكم تجزئة الطلاق أن يكمل وحكم هذا الباب على ثلاثة أقسام ما يلزم فيه واحدة وما يلزم فيه اثنتان وما يلزم فيه ثلاث أشار الى ذلك بقوله (ص) ونصف طلقة أو طلقين أو نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو واحدة في واحدة أو متى ما فعلت وكررا أو طالق أبدا طلقة (ش) يعني ان المكلف اذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلقة فانه تكل عليه طلقة كاملة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف طلقين أو نصف طلقة أو نحو ذلك من الاجزاء كعشر طلقة

لعدم الخفت عند المفتي تقدم على الطلاق (قوله وأن يكون في القضاء) لان من قال بلزوم طلقين انما هو عند القاضي فانه وأما عند المفتي فواحدة قول واحد (قوله حيث كان له طلقة) أي بأن طلقها طلقة قبل هذه الطلقة (قوله وهو الراجح من أقوال الخ) بقية الاقوال يلزمه اليمين مطلقا لا يلزمه اليمين مطلقا أي أراد رجعتها أم لا فالاقوال ثلاثة (قوله واحدة في واحدة) هذا اذا كان

يعرف الحساب وقصده والافانثان لان المعنى واحدة على واحدة (قوله كقوله اذا ما أومتى ما) (هـ) ذاه والمعتد وما باقى من أن متى ما
أواذا ما تنقضيان التكرار ضعيف (قوله اذا ما أومتى ما) مالم يقصد متى ما معنى كلما والافانثان وان لم يلاحظ التعدد كما أفاده بعض
شيوخنا (قوله وهو اذا طلقها الخ) هذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث لجعل
الابدية للفراق في أزمان العصمة المملوكة له وذلك بالثلاث (أقول) وهذا القول (٥١) امامنا والمصنف أو أرجح لذهاب ابن رشد له

لأنه يجوز الدار (قوله ولم يراجعها)
بل ولو راجعها الطلاق مستمر له
لا ينفك عنه وبحاجب بأن مراده
فقد استمر طلاقها أى أثر طلاقها
وهو مفارقتها أبداً (قوله معطوف
على الإشارة الخ) هذا يفيد أن لزوم
المذكور مسلط على نصف أى
ولزم الطلاق فى قوله نصف والاصل
واحدة وقوله بعد وطلقة فاعل
لفعل محذوف أى ويكون تو كيدا
لما فهم من قوله ولزم الطلاق فى
نصف وانما لم يكن معطوفاً على
فاعل لزم لئلا يلزم العطف على
معمول عاملين مختلفين بعاطف
واحد (أقول) ويصح أن تكون
طلقة مبتدأ مؤخر وحذف الجار
من الخبر لتقدم مثله أى طلبة
كأنه فى نصف طلقة (قوله دل
عليه فاعل لزم) المناسب دل عليه
لزم الذى هو العامل (قوله لأنه
مسند الى حقيقى التأنيث) ومثله
مجاز به (قوله وفى تقرير الشارح) أى
حيث قال قوله وكرر رأى اللفظ بأن
قال متى ما دخلت الدار فأنت طالق
متى ما دخلت الدار فأنت طالق
(قوله لان الطلاق المبهم واحدة)
أى فى المستثنى الذى هو قوله
الانصف الطلاق وقوله فاستثناؤه
أى الشخص وقوله منها أى من
الصيغة (قوله على ما استصوب به
شيخ ابن ناجي) الذى هو البرزلى

فانه يلزمه طلبة واحدة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف وثلاث طلقة فانه يلزمه
واحدة لرجوع الجزأين الى طلبة واحدة لذكر الطلقة فى المعطوف دون المعطوف عليه
وكذلك اذا قال لها أنت طالق طلبة فى طلبة فانه يلزمه واحدة ان كان يعرف الحساب والا
فانثان وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا علقه بأداة لاتنقض التكرار كقوله اذا ما أومتى
ما دخلت الدار وكرر الفعل وسواء قرن بما أولاً وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا قال أنت طالق
أبداً الى يوم القيامة لان معنى أنت طالق واستمر طلاقك أبداً وهو اذا طلقها واحدة ولم
يراجعها فقد استمر طلاقها أبداً وقوله ونصف معطوف على الإشارة والبناء بمعنى فى أى ولزم
فى الإشارة وفى نصف طلقة وطلقة فاعل لفعل محذوف دل عليه فاعل لزم وقوله أو طلقتين
معطوف على قوله طلقة وقوله أومتى ما فعلت وكرر ركر مبنى للفاعل ان ضمت تاء فعلت
وفاعله ضمير الخالف وللفعول ان كسرت التاء ونائبه يعود على الفعل المخالف عليه ولو رجع
للرأة قرئ بالبناء للفاعل وتعين الحاق تاء التأنيث له لانه مسند لحقيقى التأنيث وفى تقرير
الشارح لقوله ومتى ما الخ نظر مذكور فى الشرح الكبير (ص) واثنان فى ربع طلقة ونصف
طلقة واحدة فى اثنتين (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجته أنت طالق ربع طلقة ونصف طلقة فانه
يلزمه طلقتان لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلبة غير التى أضيف
اليها الا تحرف كل منهما أخذ بميزه فاستقل ولان النكرة اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ النكرة
فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصفه (ش) يعنى أن من قال لزوجته أنت طالق
الطلاق كله الانصفه فانه يلزمه طلقتان لما مر من أن حكم التجزئة التكميل فلما كان
الحاصل طلقة ونصفا كملنا عليه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثا لانصفها
وأما لو قال لها أنت طالق ثلاثا لانصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق
كاه الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المبهم واحدة
فاستثناؤه منها لا يفيد كانه قال الانصف طلقة فالزمه مع الضمير طلقتين وهو قوله الانصفه
والزمه مع غيره الثلاث وهو قوله الانصف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل
من أتزوجها من هذه القرية فهى طالق (ش) يعنى أنه اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك
فأنت طالق ثم انه قال كل امرأت تزوجها من هذه القرية فهى طالق وأشار الى قرية تلك
المرأة ثم أنه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه طلقتان واحدة بالخصوص وأخرى بالعموم وعكس
كلام المصنف وهو كل امرأت تزوجها من بلد كذا فهى طالق ثم قال لمرأة من تلك البلدان
تزوجتك فأنت طالق يلزمه طلبة واحدة على ما استصوب به شيخ ابن ناجي عكس ما ارتضاه
ابن ناجي من لزوم طلقتين ووجه المستصوب أنه لما علق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأت
أتزوجها من بلد كذا فهى طالق وهى من جملة نساء البلد المذكورة فلا يتعلق بها الطلاق ثانياً
(ص) وثلاث فى الانصف طلقة (ش) يعنى أن من قال لزوجته أنت طالق الطلاق الانصف طلقة

(قوله عكس ما ارتضاه ابن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كان معتمداً بعض شيوخنا ما قاله البرزلى وذلك لانه قد تقدم أن الشئ مع غيره
غيره فى نفسه وقوله ووجه المستصوب هذا التوجيه موجود فى صورة المصنف أيضاً لانه يتعلق بها الطلاق أولاً فقتضاه أنه لا يلزمه الا
واحدة (قوله ووجه المستصوب الخ) أقول هذا التوجيه جارٍ فى العكس وقد عرفت الحكم فيه (قوله أنت طالق الطلاق الانصف طلقة)
أى فالمراد بالطلاق الثلاث وقد أخرج منه نصف طلقة ووجهه أنه لما استثنى نصف طلقة علم أن الغرض بالطلاق الطلاق غير

لشرعي والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك لزمه طلاق واحدة لان الاستثناء مستغرق أشار الى ذلك بهرام وأولى من مثال الشارح
 اذا قال أنت طالق ثلاثا لان نصف طلاقه وأما لو قال أنت طالق الطلاق الانصف الطلاق فهل يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق
 الانصف طلاقه فتدبر (قوله ولا فرق بين من يعرف الحساب وغيره) هذا ظاهر اذا كان من لا يعرف الحساب يريد اثنتين على اثنتين
 ينوي عند المقتى أو عرفهم ذلك أو يعلم من قرأت الاحوال ذلك وأما اذا كان من جهال البوادي الذين يريدون اثنتين فقط فلا يلزم
 الثلاث (قوله كذلك) أي لا تحيض وهو (٥٣) تأكيده لقوله آية (قوله لان فاعل السبب) هو الطلاق الاولى وقوله والمسبب

الطلاق الثانية واذا كان فاعل
 السبب فاعل المسبب قال الامر
 الى أن الطلاق الثانية فعله فتجعل
 سببا للثالثة (قوله فصارت الثانية
 فعله أيضا) أي وقد علق الطلاق
 على فعله فيلزمه الثالثة بالثانية
 تأمل وقوله كأنه طلقها اثنتين أي
 الثانية والثالثة أي كأنهم ما فعله
 حقيقة والحاصل أن الاولى فعله
 حقيقة والثانية والثالثة التزاما
 والحاصل أن الثانية لزمته بالتعليق
 على الاولى والثالثة على التعليق
 بالثانية وقوله فتقع على حذف
 أي فتقع الخ هذا والمعتمدان
 التكرار انما هو بكما وأما اذا ما
 ومتى ما فيلزمه فيهما طلقان وأما
 الثالثة فلا يلزمه كما أن من قال ان
 طلقته فأنت طالق يلزمه طلقان
 لانه لا تكرار ومثله اذا ما ومتى ما
 والمعلق عليه طلاق وما تقدم من
 قوله أو متى ما فعلت وكرر فالمعلق
 عليه غير طلاق فلا ينافي هذا ما قاله
 مع أن المنطقيين على أن ان ولو واذا
 للاهمال ومتى من السور السكلي
 (قوله لان ذكر القبلي لغو) وأما
 لو لم يكن لغو لم يلزمه تمام الثلاث
 المعلقة وكذا لو اعتبرت أمس لم يلزمه
 شيء لانه مضى زمنه (قوله أو ثلاث
 تطبيقات) أي أو أربع (قوله

فهو بمنزلة قوله لها أنت طالق طلقين ونصف طلاقه فيلزمه في الحالتين الثلاث لما علمت
 أن حكم الكسر التكميل (ص) واثنتين في اثنتين (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه أنت طالق
 اثنتين في اثنتين فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ويسقط الزائد عليها وهو طلاقه ولا فرق بين العارف
 بالحساب وغيره (ص) أو كلما حضت (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق كلما حضت أو كلما
 جاء شهر أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث منجزا على المشهور لانه محتمل غالب وقصده
 التكثير كطالق مائة وهذا فمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لان كانت شابة لا تحيض
 أو آيسة كذلك فلا شيء عليه (ص) أو كلما ومتى ما أو اذا ما طلقته أو وقع عليك طلاق فأنت
 طالق وطلاقها واحدة (ش) قد علمت أن كلما ومتى ما أو اذا ما أدوات تكرار فاذا قال لزوجه كلما
 طلقته فأنت طالق أو كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق أو قال متى ما وقع عليك طلاق فأنت
 طالق أو متى ما طلقته فأنت طالق أو قال اذا ما طلقته فأنت طالق أو اذا ما وقع عليك طلاق
 فأنت طالق ثم انه طلقها واحدة في كل واحدة من الصور فإنه يقع عليه الطلاق الثلاث لان فاعل
 السبب هو فاعل المسبب فيلزم من وقوع الاولى وقوع الثانية ومن وقوع الثانية وقوع الطلاق الثانية وقوع
 الطلاق الثالثة لان الثانية لما وقعت مما هو فعله وهي الاولى صارت الثانية فعله أيضا فكأنه
 طلقها اثنتين فتقع الثالثة بمقتضى أداة التكرار (ص) أو ان طلقته فأنت طالق قبله ثلاثا
 (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه ان طلقته فأنت طالق قبل طلاق ثلاثا فاذا طلقها واحدة أو
 اثنتين وقع من المنجز ما يلزمه من تمام الثلاث المعلقة لان ذكر القبلي لغو كقوله أنت طالق
 أمس فان لم يطلقها فلا شيء عليه (ص) وطلاقه في أربع قال لهن ينسكن طلاقه ما لم يزد العدد
 على الرابعة (ش) تقدم أن الكسر في الطلاق حكمه التكميل فاذا قال لزوجه الأربع ينسكن
 طلاقه واحدة أو طلقته أو ثلاث تطبيقات وقع على كل واحدة طلاق واحدة لانه قد ناب كل
 واحدة بربع طلاق أو نصف طلاق أو ثلاثة أرباع طلاق فكملة عليها واذا قال لهن ينسكن
 خمس تطبيقات أو ست تطبيقات أو سبع تطبيقات أو ثمان تطبيقات فإنه يقع على كل واحدة
 منهن طلقان وان قال لهن ينسكن تسع تطبيقات الى أكثر فإنه يقع على كل واحدة منهن ثلاث
 تطبيقات فلا يحل له واحدة منهن حتى تسكن زواج غيره (ص) سخنون وان شرك طلقن ثلاثا
 ثلاثا (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه الأربع ينسكن في طلاقه فان كل واحدة تطلق عليه
 طلاق وان قال شرك ينسكن في تطبيقات طلق كل واحدة منهن طلقين وان قال شرك
 ينسكن في ثلاث تطبيقات طلق كل واحدة منهن ثلاث تطبيقات وقد جعل بعضهم كلام
 سخنون خلافا لاول وبعضهم موافقا وكأنه قال وطلاقه في أربع قال لهن ينسكن ما لم يشرك
 فان شرك طلقن ثلاثا ثلاثا وعلى أنه خلاف يكون المعول عليه الاول ومسئلة التشرية الآتية

سخنون) بفتح السين وضمها وهو منصرف على كل حال وهذا القبه واسمه عبد السلام لقب بسخنون اسم طائر تدل
 حديد النظر لحدده فهمه وقال عج بفتح السين عند الفقهاء هو الكثير وأما اللغة فالضم (قوله وان شرك طلقن الخ) بفتح اللام عج وثلاثا
 حال أو مفعول مطلق صفة أو موصوف محذوف وثلاثا الثاني على تقدير مضاف أي ثلاثا بعد ثلاث والفرق بين ينسكن وبين هذه أنه في
 الاولى ألزم نفسه ما توجه القسمة والقسمية توجب أن هذه الثلاثة تقسم بين النسوة الأربع بحيث ينسب ثلاثة الى أربع فيقال ناب
 كل واحدة ثلاثا أربع طلاقه ولم يلزم نفسه قبل القسمة شيئا وفي الثانية ألزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب لكل

واحدة منهم جزأ من كل طائفة ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه أى فى المرأة الثانية فى المسئلة الآتية (قوله تدل على انه مقابل) أى تدل على ان كلام سحنون خلاف أى ويكون ضعيفا انلو كان معتمدا لكان يلزمه فى الثانية الثلاث بمقتضى الشركة مع الاولى (قوله مرتضيه) أى مرتضى انه مقابل والحاصل أنه اذا جعل كلام سحنون مقابلا نقول الحكم كافى الاول عبر بالبينة أو بالتشريك ولذا قال ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه وقد ارتضاه بعضهم وفى شرح عب وشباعة ما دأنه تقييد وخلاصة ما فى المقام ان كلام سحنون فى هذا الفرع ضعيف ومقتضاه فى الآتية ضعيف (قوله لاحتمال الخ) قد يقال هذا يشعر بالتوقف (قوله ولثالثة) فلو قال وأنت شر يكتها بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فلا احتياط أن تطلق طلقتين يجعل الضمير عائدا على الاولى واقتصر فى فرض المسئلة على الثلاثة لانه لو زاد عليها البتة أو اقتصر على البتة فقال لاحدى نسائه الثلاثة أنت طالق ثلاثا البتة أو أنت طالق البتة ثم لاخرى وأنت شر يكتها لثالثة وأنت شر يكتهم ما طلقن البتة ولم ينفعه قوله ثلاثا لانها القومع البتة قدمت أو أخرت والبتة لا تتبع بعض والحكم كذلك فى هذه ولو قال لثالثة (٥٣) وأنت شر يكتها بالافراد انظر عب (قوله

وهو يقتضى تحريمه) هذا يفيد ان الحرمة ليست منصوصة بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله وكذا يؤدب معلقه على القول بمنعه) قال فى الشامل وهل تعاقبه مكرهه أو مخذوع ويؤدب فاعله خلاف فذهب ابن رشد الى الكراعة والنخعي الى المنع مطرف وعبد الملك لا يحلف به سلطان ولا غيره ويؤدب فاعله اه (قوله وان كيد) أى هذا اذا كان الجزء شائعا كدفع بل وان لم يكن شائعا (قوله لثلاثتهم) وذلك انه يتوهم انه لا يلزم الا اذا كان الجزء شائعا فى كل البدن لعمومه وأما الخاص فلا (قوله المشهور الخ) وقال سحنون لاشئ عليه فيهما (قوله من محاسن المرأة) لانها مما يلتذ بهما والريق مالم يراى والبصاق ما راى والريق يلتذ به ولذا كان عليه الصلاة والسلام يعص لسان عائشة وقوله

تدل على أنه مقابل وكلام المؤلف فى التوضيح يستشعر منه انه مرتضى لانه قال ونسبها ابن الحاحب لسحنون لاحتمال أنه لا يوافق عليه ابن القاسم (ص) وان قال أنت شر يكتة مطلقا ثلاثا وثالثة وأنت شر يكتها طلقت اثنتين والطرفان ثلاثا (ش) صورتها ثلاث زوجات قال لاحداهن أنت طالق ثلاثا أو البتة وقال للثانية وأنت شر يكتها وقال للثالثة وأنت شر يكتها فانه يلزمه فى الاولى الطلاق الثلاث وكذلك الثالثة وهو مراده بالطرفين وبيانه انه التزم الثلاث فى الاولى والثالثة أشركها مع الثانية فثابها من الاولى طلقة ونصف طلقة فكملت طلقتان وثابها من الثانية واحدة ومجموع ذلك ثلاث وأما الثانية فيقع عليه فيها طلقتان لانه أشركها مع الاولى فثابها طلقة ونصف فكملت (ص) وأدب الجزئى (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته جزء طلاق فانه يؤدب على ذلك وهو يقتضى تحريمه وكذا يؤدب معلقه على القول بمنعه ولا فرق بين التجزئة بتشريك أو غيره لايهامه على الناس أن الطلاق يتجزأ (ص) كطلاق جزء وان كيد (ش) التشبيه فى الزوم والادب يعنى أن من طلق جزءا من زوجته فانه يؤدب على ذلك كقوله لها يدك طالق أو عينك طالق أو نصفك أو نحو ذلك اذا لفرق بين التجزئة بالنسبة للطلقات أو للزوجة وانما بالغ على البدل لثلاثتهم ان الجزء المعين ليس كالشائع (ص) ولزم بشعرك طالق أو كلامك على الاحسن (ش) المشهور ان الرجل اذا قال لزوجته شعرك طالق أو كلامك طالق فانه يلزمه ما فواه لان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومثله الريق والعقل بخلاف العلم وكلام المؤلف اذا قصد الشعر المتصل بها أو لا قصد له وأما ان قصد المنفصل فهو كالصاق (ص) لا يسعال وبصاق ودمع (ش) يعنى ان من قال لزوجته سعالك أو بصاقتك أو دمعك طالق فانه لا يلزمه شئ لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وضح استثناءه بالان اتصال ولم يستغرق (ش) يعنى ان الاستثناء فى الطلاق بالان أو بغيرها من الادوات يصح بشرطين الاول أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه فلو انفصل عنه اختيارا لم يصح الشرط

والعقل أى لانه مما يلتذ به المرأة بسببه لانها يعقلها بصدورها مما يوجب للرجل القبول عليها والانداز بخلاف العلم المجرد ويدخل فى المنفصل ما لو قال اسمك طالق فانه لا يلزمه لكونه منفصلا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لانه لا يلتذ به ومثل ذلك شعر غير حاجبها ورأسها وما شاب من شعر رأسها وحاجبها وما غلط من صوتها فلا يلزم بطلاق ما ذكر طلاق الا أن يلتذ به احتياطا للفروج أو ينوى به حل العصمة فكذلك الكناية الخفية (قوله ان اتصال ولم يستغرق) أى وفواه ونطق به وان سراج حركة لسانه أى الا فى وثيقة حق (قوله بالمستثنى منه) وفى عبارة غيره هل المراد اتصاله باليمين أو المحلوف عليه قولان نحو أنت طالق ثلاثا لا اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين والحاصل أن اتصال الاستثناء بالمستثنى منه كما اذا قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ان دخلت الدار ظاهر وأما اذا قال أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا واحدة فيظهر أنه على القول الاول لا يعد ذلك من المتصل وظاهر أنه ليس كذلك بل يعد من المتصل ولا يعد فصلا الا السكوت اختيارا فلو كان لعذر كسعال أو عطاس فلا يضر ولا تغتفر سكتة التفكير كما أخذ ابن عرفة من ظاهر كلامهم وكذا يظهر انه على القول الثانى لو وصله

بالمستثنى منه لا يضر (قوله لفهم المستغرق بالاولى) قد يقال ان المستغرق شامل للمساوى (قوله او ثلاثا) أى الاثنتين الواحدة
ففيه الحذف من الاول دلالة الثانية وحذف اثنتان من الاولين لدلالة الثالث (قوله ان كان من الجميع) أى نوى ذلك وانما كعب
عنهما بلفظ واحد ويقبل منه ولومع من افعة لان الاصل انه من الكل تدبر (قوله وان كان اخر ارجحه من المعطوف عليه فقط الخ) أى
اولا بنية له وفي ابن عرفة ما يفيد قولين لزوم الثلاث وواحدة (قوله واعتباره) هو الراجع فلوقال أنت طالق مائة طلاقه لا تسعة وتسعين
فالقولان والقول بالاعتبار ليس فيه احتياط (٥٤) للفروج لانه يلزمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالالغاء يلزمه

الثلاث الا أن يقال محصل كون
الراجع الثانى وهو الاعتبار اذا كان
فيه احتياط للفروج والا فالاول
فتمدبر كذا فى شرح عب ولكن
المصنف ذكر فى التوضيح ان القولين
لصحون وانه رجع الى القول
باعتبار الزائد قال الشيخ وهو الاول
لموافقة العرف فانت تراه على
بالعرف لا بالاحتياط فالواجب
ابقاء النقل على ظاهره والظاهر
أن يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهل
يلغى ما زاد على الثلاث بالنسبة
لما فى نفس الامر وبالنسبة للفظ فن
طلق واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثا
الاثنتين فعلى ان المراد ما فى نفس
الامر يكون الاستثناء باطلا وكأنه
قال أنت طالق اثنتين الاثنتين
وعلى ان المراد اللفظ فيلزمه
طلقتان وتبقى له فيها واحدة وانظر
هل يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهو
الظاهر أم لا كذا فى بعض الشروح
(قوله ان علق بماض) أى ربطه
بماض يمتنع الخ كما فى قوله على
الطلاق لو حضرت لجمعت بين
وجودك وعدمك وقال الشيخ
مسالم فى شرحه ونجيز ان علق هو فى
الحقيقة تعليق على عدم صدق

الثانى أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الا اثنتين فانه يلزمه واحدة
فان كان قدره أو أكثر لم يصح اجماعا كقوله أنت طالق ثلاثا ثلاثا أو الا اثنتين ورابعاً أو
الا ثلاثا ورابعاً فانه يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق بالذات أو بالتكميل بدليل قول
المؤلف وثلاث فى الانصف طلاقه ولو قال المؤلف ولم يسأل لفهم المستغرق بالاولى (ص) فى
ثلاث الا ثلاث الواحدة أو ثلاثا أو البتة الا اثنتين الواحدة اثنتان (ش) تقدم أن الاستثناء
المستغرق باطل اذا اقتصر عليه فاذا خال لزوجه أنت طالق ثلاثا ثلاثا لا واحدة فانه يلزمه
طلقتان لان استثناء الثلاث من نفسها الغوفسكائه قال لها أنت طالق ثلاثا لا واحدة واذا قال
لها أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الواحدة فانه يلزمه طلقتان لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن
النفي اثبات فان قوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين نفي من الثلاث فقط وقوع عليه
طاقة وقوله الواحدة اثبات من الاثنتين المنفيتين فهى مثبتة فيقع عليه طلاقه أخرى وقبلها
طاقة فيلزمه اثنتان فقوله فى ثلاث الخ مفرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة
واثنتين الا اثنتين ان كان من الجميع فواحدة والا فثلاث (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجه أنت
طالق طلاقه وطلقتين الا طلقتين فان كان قوله الا طلقتين من جميع المعطوف والمعطوف عليه
فهو استثناء صحيح ويلزمه طلاق واحدة وان كان اخر ارجحه من المعطوف عليه فقط أو من
المعطوف فقط فانه يلزمه الطلاق الثلاث لبطان الاستثناء حيث استغرق والعطف به
كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة وينبغى أن يكون العطف بغيرهما من الحروف مما يأتى هنا
كالفاء حتى كذلك (ص) وفى الغاء ما زاد على الثلاث واعتباره قولان (ش) يعنى ان ما زاد
على الثلاث هل يلغى فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعاً وهو معتبر فيصح الاستثناء منه وان كان
معدوماً شرعاً لانه موجود لفظاً فاذا قال لها أنت طالق خمساً الا اثنتين فان اعتبر ما زاد على
الثلاث فيلزمه الطلاق الثلاث لانه أخرجه من الخمس اثنتين وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث
فيلزمه طلاق واحدة فكأنه قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين والقولان لصحون ورجع للقول
بالاعتبار واستظهره ابن رشد وابن عبد السلام وتبعه المؤلف ومنه يعلم أرجحيته (ص) ونجيز
ان علق بماض يمتنع عقلاً أو عادة أو شرعاً (ش) هذا شروع منه فى الكلام على تعليق
الطلاق على أمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى أو فى الزمن المستقبل والكلام الآن فى
الاول وسأبقى الثانى واختلف فى حكم الطلاق المعلق فقال فى المقدمات مكروه قال اللغوى
عنوع ثم اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق فى الزمن الماضى لا يخلو امتناعه امام من جهة
العقل أو العادة أو الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجه أنت طالق لو حضرت فلا
أمس لأجمعين بين حياته وموته أو لأقتلن أباه الميت والثانى اذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت

فلانا

الملازمة والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالمستحيل بأوجهه وفى الواقع

انما هو بنقيضه فاذا كان مرتبطاً بالظاهر بالمستحيل عقلاً فهو فى المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلى وقس (قوله بماض) أى
بأمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى لاجل قوله يمتنع لان الماضى لا يمتنع وقوعه ويشير لهذا محل الشارح (قوله فالاول اذا قال لزوجه
أنت طالق لو حضرت الخ) المناسب أن يقول فالاول اذا قال عليه الطلاق لو حضرت فلانا أمس لأجمعين بين حياته وموته فالطلاق فى
المعنى معلق على عدم الجمع وكأنه قال ان لم أجمع فهو طالق وقس عليه

(قوله الآن يعلم أنه بقدر على ذلك) يظهر هذا في الأخير في الوسط بالنسبة لاولياء الله وقوله أو يقصد المبالغة في الكل وفي ناشية
 القيشي ما يفيد أنه متعلق بالآخرة أيضا وقوله ابن عرفة فيه نظر الخ وعلى ذلك مشى شب في شرحه فقال ونجيز ان علق ولو قصد
 المبالغة أي الكناية عن كونه يفعل به ما فيه مشقة شديدة الآن هذا البحث ربما يدفعه ما يأتي قريبا فلا بد لم (قوله يمكن الوقوع) أي
 عادة أو عقلا (قوله كلفه بطلاق زوجته لشخص الخ) أعلم أن ما مشى عليه المصنف خلاف المذهب فإن المذهب أن من علق بالطلاق
 بماض جائز شرعا كزوجته طالق لو جئتني أمس لا عطيتك كذا الشيء لا يجب اعطاؤه فانه لا ينجز عليه أي ولا يقع عليه وكذا إذا
 علقه بماض واجب شرعا كقوله زوجته طالق لو جئتني أمس لقضيتك (٥٥) حقل حيث وجب قضاءه خلافا لاصبح القاش

بأنه ينجز عليه فيهما (قوله واما
 قرنا) أي من أن المراد بالجائز الجائز
 العقلي سقط الخ (أقول) الحق ان
 اعتراض البساطي متجه اذ لو أريد
 بالجائز الجائز العقلي لدخل فيه
 المستحيل عادة وشرعا فكان يقتضي
 أنه على المعتمد من أن الجائز
 لا حث فيه ان الممتنع شرعا أو عادة
 لا حث فيه مع ان فيه الحث
 (قوله وفيه نظر) لانه لا يخرج عن
 الجائز أي الجائز العقلي أي وقد
 حكم المصنف بالوقوع فيه الآن
 المعتمد تسليمه وانه لا نظر (قوله
 ما طلعت بك السماء الخ) لا يخفى
 ان طلوع السماء ممتنع عادة وكذا
 نزوله به الارض فعدمهما واجب عادة
 لا واجب عقلا والحاصل أن العدم
 واجب عادة لاحظته عدم واحد
 أو عدمهما (قوله لانه جعل حلية
 فرجها الخ) وذلك لانه يمكن أن يموت
 آخر النهار فتطلق من أول النهار
 (أقول) وهذا الكلام مما يقوى
 البحث المتقدم وانه كيف يعقل
 تسلط قول المصنف ويشبه بلوغهما
 على المثال الثاني الذي هو قوله
 أنت طالق يوم موتي هكذا ظهر لي

فلانا أمس لأدخلته الارض والثالث اذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت فلانا أمس لأقتله أو
 لفقت عينه ابن بشير الآن يعلم أنه بقدر على ذلك أو يقصد المبالغة فينبغي أن لا حث ابن
 عرفة فيه نظر لقيام الشك في وقوعه في الماضي ولو علمت القدرة أو قصدت المبالغة لجواز مانع
 انتهى وانما ينجز في الممتنع عقلا وعادة وشرعا والجائز لا قطع بالكذب في الاوالم والشك في
 الصدق والكذب في الأخيرين (ص) أو جائز كزوجتي قضيتك (ش) يعني وكذلك ينجز عليه
 الطلاق اذا علقه على ماض يمكن الوقوع وهو المراد بالجائز وان وجب شرعا كلفه بطلاق
 زوجته لشخص لو جئتني أمس لقضيتك حقل وانما ينجز عليه للشك ولا يقدم على فرج مشكوك
 فيه علله ابن القاسم بأنه يحتمل لوجاه أن يقضيه أولا يقضيه فصل الشك وبما قرنا سقط
 اعتراض البساطي بقوله كيف يمثل المؤلف للجائز بوفاء الدين مع ان قضاءه واجب ولو علقه
 على ماض واجب عادة كقوله زوجته طالق لو قمتني أمس لأقتله أو لفقت عينه قطاها كلام ابن
 عرفة لاشي عليه وفيه نظر لانه لا يخرج عن الجائز وأما الواجب عقلا لاشي عليه كما لو قال
 على الطلاق لو قمتني ما جعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا نزلت بك الارض
 (ص) أو مستقبل محقق ويشبه بلوغها عادة كبعد سنة أو يوم موتي (ش) عطف على بماض
 أي وكذلك ينجز عليه الطلاق وقت التعليق اذا علقه على أمر مستقبل محقق وقوعه كقوله
 أنت طالق بعد سنة وما أشبه ذلك مما يبلغه عمره في ظاهر الحال أو قال لها أنت طالق يوم موتي
 أو قبل موتي بيوم فانه ينجز عليه في وقت التعليق لانه حينئذ يشبهه كالحال لانه جعل حلية
 فرجها الى وقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فلاجل ذلك ينجز عليه ولا فرق بين أن يقول
 قبل موتي بشهر أو قبل موتك وأما ان قال أنت طالق بعد موتي أو بعد موتك أو أنت طالق اذا
 مت أو اذا متي فانه لاشي عليه في ذلك كله قال ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبهه ما كان
 مدة التعمير فأقل وبما لا يشبهه ما كان فوق مدة التعمير وأعلم أنه لا ينجز عليه الا اذا بلغه عمر كل
 منهما عادة وأما اذا لم يبلغه عمر كل واحد منهما أو يبلغه عمر أحدهما فلا شئ عليه وكلام ح يفيد
 أنه ينجز فيهما اذا كان يبلغه عمر أحدهما وفيه نظر (ص) أو ان لم أمس السماء (ش) معطوف
 على قوله بعد سنة فهو من أمثلة المستقبل المحقق أي محقق بحسب العادة لانه علق الطلاق على
 عدم المس وهو مستقبل محقق لا ممتنع وكذا ان لم أشرب البحر أو ان لم ألج في سم الحياط أو ان لم
 أجد الجبل فأنت طالق لان عدم هذه الاشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه
 (ص) أو ان لم يكن هذا الحجر حجرا (ش) أي وكذا ينجز عليه الطلاق اذا قال أنت طالق ان لم يكن

ثم بعد ذلك وجدت بعض شيوخنا أفاده قائلا فلا حسن كما قال البدر أن يجعله مثالا لمقدر في الكلام والمعنى ويشبه بلوغهما أو يتحقق
 لا بقيد التمنية بل المعنى ويتحقق البلوغ ولو من أحدهما (قوله بشهر) لا مفهوم له وروح عدم الفرقية التعميم في موته وموتها فانه لاشي
 عليه في ذلك كله لان الزوجية انتفت بالموت فلم يجد الطلاق محسلا وأما أنت طالق اذا مات أو ان مات فلان فينجز عليه لانه مستقبل
 محقق يشبه البلوغ اليه وفي شرح عب وشب ويوم موت فلان أو بعده لاشي فيه ويوافق قوله فيما مر ولو علق طلاق زوجته المملوكة
 لايه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته جارية لفلان وكان فلان أباه مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أي ان قوله أو ان لم
 أمس السماء من جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا

(قوله سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره) الذي يقع فيه الطلاق انما هو اذا قدمه فقال أنت طالق ان لم يكن هذا الجرح جرحاً وأما لو أخره عن الشرط لم يقع عليه طلاق كان لم يكن هذا الجرح جرحاً أنت طالق وقوله جار فيهما غير ظاهر بل هو جار في تأخير الشرط فقط أي انه لما وقع عليه الطلاق ندم فأحب أن يرفع ذلك بالشرط وأما ان قال ان كان هذا الجرح جرحاً أنت طالق فيمنجز عليه مطلقاً إلا أن يقتصر بالكلام ما يدل على ان المراد الجرح وهو تمام الاوصاف الجرحية لكونها اصلها لا يتأثر بالحديد فينظر له فان كان كذلك فينجز عليه والا فلا ويجري أيضاً في ان لم يكن هذا الجرح جرحاً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي لا صبر على عدمه لان الانسان لا يصبر على عدم القيام (قوله لغیر وقت معين) أي أو لو وقت معين يعسر فيه ترك القيام (٥٦) ولودون ساعة لان ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع فان عين مدة لا يعسر ترك فعلها

لم ينجز عليه الا ان قامت قبل فواتها فان كان المحلوف على انه لا يقوم كسبحا حال اليمين فلا ينجز الا ان زال بعده فيقع كالأبسة اذا حاضت (قوله أو قال ان لم تحيض الخ) لا يصح هذا الا اذا كانت ممن لم تحض أو تحيض وقيد بأجل قريب يمكن أن تحيض فيه وان لا تحيض لان عم الزمن أو قيد بأجل بعيد فلا حنت (قوله والا فلا يلزمه طلاق) بأن كانت أبسة أو بغلة الا ان حاضت فيقع الطلاق حيث قال النساء انه يحض ذكره الخطاب وهو يخالف ما يأتي فيما اذا علق الطلاق بما لا يشبه بلوغها مما معا البتة وبلغها من انه لا يقع عليه كما ذكره بعضهم بحثاً ولم أره منقولا قاله عجم واعلم أن كلام الخطاب هنا مشكل في الأبسة (قوله ان لم يكن الخ) أي فيمنجز عليه حال اليمين للشك حينها ولو وجد المعلق عليه عقب اليمين بأن ولدت ذكراً عقبها فان قلت المعلق على دخول الدار مشكوك في دخوله فلم ينجز عليه فيه بل ينتظر دخوله والحواب انه لما كان معلقاً على فعل المحلوف ظاهراً كان أسهل من تعليقه على ما خلق الله من الغلام والانثى (قوله أو مسها فيه وعزل عنها فلا حنت

هذا الجرح جرحاً أو ان لم يكن هذا الانسان انساناً أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره والتعليل بأنه بعدد ما جار فيهما (ص) أوله زله كطالق أمس (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق أمس فانه ينجز عليه الطلاق الا أن وهذا متردد كما في التوضيح بين الهزل وعدمه لان ما يقع الا أن يستحيل أمس فيكون به هذا الاعتبار هزلاً ولا يحتمل أن يريد به الاخبار أي أخبر أنه طلق أمس فيلزمه أيضاً الطلاق وعلى تعليل ابن الحاجب المسئلة السابقة وهي قوله أو ان لم يكن هذا الجرح جرحاً بالهزل فالصواب حينئذ اسقاط أو من قوله أوله زله فيكون الهزل علة له لا على التصويب يكون قوله كطالق أمس مشبهاً بما قبله في التمييز والهزل لانه قاصد الانشاء فهو هازل وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الاولى (ص) أو بما لا صبر عنه كان قت (ش) معطوف على بماض أي وينجز ان علق بما لا صبر عنه كأن يقول أنت طالق ان قت أو قعدت لغیر وقت معين أو لبست لغیر شيء معين ويصح ضبط تاء الفاعل بكل من الحر كان الثلاث فيشمل فعله وفعلها وفعل الغير لان ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع (ص) أو غالب كان حضت (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه التي تحيض ان حضت أو اذا حضت فأنت طالق أو قال لها ان لم تحيض فأنت طالق فالشهور انما تطلق عليه بمجرد قوله لها ذلك لانه علق الطلاق على أمر الغالب وقوعه تنزيلاً للغالب منزلة المحقق وكلام المؤلف حيث كانت ممن تحيض أو بتوقع حبضها والا فلا يلزمه طلاق (ص) أو محتمل واجب كان صليت (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق ان صليت أنا أو ان صليت أنت أو ان صلي زيد فان الطلاق ينجز عليه من الا أن الصلاة لا بد منها وهو ممنوع من تركها فصار كالحقق الذي لا يدمنه فلذا ينجز عليه وظاهره ولو كانت تاركة للصلاة أو غير مسلمة تنزيلاً لوجوبها منزلة وقوعها (ص) أو بما لا يعلم حالا كان كان في بطنك غلام أو ان لم يكن (ش) يعني ان من قال لزوجه ان كان في بطنك غلام فأنت طالق فانه ينجز عليه الطلاق لانه علقه على أمر لا يمكن اطلاعاً عليه في الحال ويمكن اطلاعاً عليه في المال وهذا اذا كانت في طهر مسها فيه ولم يعزل وأما ان قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه وعزل عنها فانه لا حنت عليه ان كانت يمينه على بر وأما ان كانت على حنت مثل ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق فينبغي الحنت فتأمل مع عموم ظاهر كلام المؤلف (ص) أو في هذه اللوزة قلبان (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لها ان كان في هذه اللوزة قلبان أو ان لم يكن في هذه اللوزة قلبان فأنت طالق فانه ينجز عليه ولو وجد المعلق عليه (ص) أو فلان من أهل الجنة (ش) يعني أنه ينجز عليه الطلاق اذا قال ان كان فلان أو أنا أو أنت من أهل الجنة فأنت طالق أو قال ان لم يكن من ذكر من أهل الجنة

عليه) سيأتي ما يفيد ان المعتمد الحنت لان الماء قد يسبق (قوله ان كان في هذه اللوزة قلبان الخ) فيمنجز عليه فيهما ولو كانت فيها قلب في الاولى وقلبان في الثانية وظاهر المصنف الحكم بتمجيذه في هذين ولو غلب على ظنه ما حلف عليه كتحريمها قرب اذنه ومعرفة ان فيها قلباً أو قلبيين وكسرهما عقب يمينه فرأى فيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو مخالف لقول المصنف الا في أوحاف اعادة فينتظر وقد يفرق بأن العادة هناك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من أهل الجنة فأنت طالق) الا أن يكون مقطوعاً بالنار كأي لهب وقس على هذه الصيغة ما يوافقها في المعنى وقوله أو ان لم يكن من ذكر من أهل الجنة فأنت طالق هذه وما

بوافقهافي المعنى هي التي يأتي فيها تقييد التوضيح (قوله ابن سلام) بتخفيف اللام (قوله من شهد له الاجماع الخ) أي والاجماع معصوم (قوله على من حلف أنه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله وتوقف فيه مالك) أي في عمر بن عبد العزيز وقال رجل صالح ولم يزد على ذلك (قوله ويحنت في غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر انه لا خصوصية له بل كذلك كتب الصحيح كالبخاري ومسلم أي لو حلف أن ما فيه الصحيح الا ما استثناء العلماء وحكمه وابطعته والمراد بالصحيح ما كان صحيحا في انظار (٥٧) وأن لم يقطع بصحته في نفس الامر وأما ما في

الموطأ فانه صحيح لان ما نكح لم يجعل فيها الا ما هو صحيح عنده ولا عبرة بتضعيف غيره لو ضعف (قوله ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث) أي بخلاف ابن وهب يقول بعدم الحنث موافقا للثابت لقوله تعالى وإن خاف مقام ربه جنتان (قوله واستظهر ابن رشد الخ) بعيدا ولا يظهر ابقاء قول ابن القاسم على اطلاقه (قوله فيحنت فيه ما) أي في الصورتين المتعلقتين بالاولى وهما اذا أراد أن لا يدخل النار أو لانية له (قوله ولا يظهر الخ) هذا كلام الشيخ سالم وقوله انتهى أي كلام الشيخ سالم وإن لم يكن نسبه له أولا (قوله ان قوله) أي الخالف (قوله في هذا نظر) أي في عدم الحنث فيما اذا كان في طهر ولم يمسه فيه أو لم ينزل نظر اذا ذهبنا للشهور من أن الحامل تحيض أي لجواز أن تكون حاملا ولو حاضت وطهرت ولم يمسه فيه أو لم ينزل

فأنت طالق أو قال ان كان أو ان لم يكن من ذكر من أهل النار فأنت طالق قال في التوضيح وهذا في غير من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر عنه عليه السلام انه من أهل الجنة كعبد الله ابن سلام ومثل ذلك من شهد له الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم لا حنث على من حلف انه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك ورجح ابن يونس قول ابن القاسم ولا حنث على من حلف على صحة جميع ما في الموطأ ويحنت في غيره ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث بين حلقه انه من أهل الجنة أو لا يدخل الجنة واستظهر ابن رشد الحنث في الاول ان أراد انه لا يدخل النار وعدمه ان أراد انه لا يدخل فيها وان لم تكن له نية جل على الوجه الاول فيحنت فيهما والظاهر ان قوله ان لم يكن من أهل الجنة محمول على الاول فيحنت وان لم يدخل الجنة على الثاني فلا يحنت انتهى (ص) أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني (ش) معطوف على قوله كان كان في بطنك غلام أي من الفروع التي لا تعلم حالا وتعلم ما لا والمعنى انه ينجز الطلاق على من قال لزوجه ان كنت حاملا فأنت طالق أو ان لم تكوني حاملا فأنت طالق هذا ان مسما في ذلك الطهر وأنزل ولا فرق بين البر والحنث قال مالك فان كان في طهر لم يمسه فيه أو لم ينزل ولم ينزل كان محملا على البراءة من الحمل واليه أشار بقوله (ص) وحلت على البراءة منه في طهر لم يمسه فيه واختاره مع العزل (ش) أي وحلت المرأة على البراءة من الحمل في طهر لم يمسه فيه أو لم ينزل فاذا قال لها أنت طالق ان كنت حاملا لم تطلق وان قال ان لم تكوني حاملا طلقت ابن عرفة في هذا على المشهور ان الحامل تحيض نظر اللغوي وكذلك أرى ان تحمل على البراءة أيضا ان كان ينزل ويعزل لان الحمل على ذلك نادر فلا تطلق في ان كنت حاملا فأنت طالق وتطلق في ان لم تكوني حاملا فأنت طالق لكن ما اختاره اللغوي ضعيف لان الماء قد يسبق (ص) أو لم يكن اطلاقا عليه كان شاء الله (ش) يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله أو الا أن يشاء الله فانه ينجز عليه الطلاق اذ لا فرق بين الصبيغتين لان المشيئة لا تنفع في غير الله (ص) أو الملائكة أو الجن (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا علق على مشيئة مغيبة عنا كان شاءت الملائكة أو الجن للجهل لنا بذلك فالعصمة مشكوك فيها (ص) أو صرف المشيئة على معلق عليه (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا وجد المعلق عليه اذا صرف المشيئة للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله أو أنت طالق ان دخلت أنا الدار ان شاء الله أو ان دخل فلان الدار ان شاء الله فاذا وجد المعلق عليه وهو الدخول من المحلوف على عدم دخوله فنجز عليه ولا يفيد صرف المشيئة على دخول الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق (ص) بخلاف الآن بيدولي في المعلق عليه فقط (ش) أي بخلاف ما اذا علق الطلاق على أمر نحو أنت طالق ان دخلت الدار أو ان لم أدخلها أو تدخلها الآن بيدولي فيه يديه ولا شيء عليه اذا صرف الارادة الى الفعل المعلق عليه فقط وهو الدخول لانه جعل الامر موقوفا على ارادته في المستقبل فان شاء جعل دخوله الدار

(٨ - خشي رابع) (قوله لان الماء يسبق) فيه أن هذه العلة يقول بها اللغوي لان السبق نادر وهو معنى قول اللغوي لان الحمل نادر ويجب بانه أراد أن الماء يسبق كثيرا والعبرة بذلك لانه المظنة وهي المعبرة وان ندر الحمل وتأمل (قوله أو صرف المشيئة) أي لله أو الملائكة أو الجن قال للعهد المذكور وقوله على معلق متعلق بقوله صرف اتضمنه معنى حمل ونص على المتوهم اذا التخصيص فيما اذا صرفها للمعلق وهو الطلاق أو لى لعدم افادته في غير الله كما قدم وكذا ان لم يكن له نية يصرفها لشيء اذا وجد المعلق عليه فيهما (قوله بخلاف الآن بيدولي الخ) أي الآن بيدولي أن لا يجعله سببا في المستقبل فكأنه حل ما عقده نت أو الا ان أشاء أو الا ان أرى خيرا منه أو الا أن يغفر الله ما في خاطري فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه شيء ولا عبرة بآرادته (قوله فان شاء جعل دخول الخ) ظاهر العبارة ان هذا حكم مستأنف وأنه يقع عليه الطلاق اذا نوى جعله سببا ولا يظهر والظاهر أنه لا يقع ولو أراد جعله سببا ويمكن أن يكون تصويرا لقوله لانه جعل الامر

موقوف الخ وبعد كتبني هذا رأيت الفيشي ذكر ما يفيد (قوله فانه اذا صرف الارادة اليه) وكذا ان لم يكن له نية تصرفه لواحد منهما فينجز (قوله أو ان لم تكن مطرت بالشام) لا يخفى أنه في هذا علق الطلاق على عدم الوقوع فيما مضى فالظاهر أنه ينتظر ان كانت مطرت بالشام فلا يقع عليه طلاق وان لم تطر طلقت وقوله ولا ينتظر أي سواء صيغة البر وصيغة الحنث وقوله ولو لم تطرت في صيغة الحنث ويدل عليه التعليل والاولى حذف قوله أو ان مطرت غدا لانه سيأتي في قوله وهل ينتظر في البر الخ (قوله وسواء عم) أي جميع الامكنة أو سمي بلدا (قوله وكذا لو ضرب أجلا) ظاهره سواء عم جميع الامكنة أو سمي بلدا ويخالفه ما في عب ونصه ومثل ما اذا عم الزمن اذا قيد بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بكان فلا ينجز عليه ولا ينتظر والاحسن ما في شارحنا كما يفيد عج وفي شرح شب قال بعضهم وينبغي أن يكون خمس سنين لا مفهوم له والمراد زمن لا يتأخر المطر فيه عادة (قوله أو يحلف لعادة لينتظر) والفرض أنه قيد بزمن قريب والمراد عادة شرعية احترازا عن غير الشرعية فينجز عليه سواء اطلع عليه أو لم يطلع عليه حتى حصل ما حلف عليه ويمنع منها في صيغة البر والحنث لان في ارساله عليها الراسا على (٥٨) عصمة مشكوك فيها والظاهر ولو طال الزمن (قوله يقتضي أنه ينجز عليه ولا

ينتظر) سياق كلامه في العادة الشرعية (قوله فان غفل عنه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام المقدمات الحاكم بالتخيير وكأنه قال فينجز عليه حالا اذا اطلع عليه فان غفل عنه فاقوال ثلاثة ومفاد بهرام أنها أقوال في أصل المسئلة ثم تبين بعد ذلك أن ظاهر بهرام لا يسلم وانه من كلام ابن رشد وحيث أن فالحاصل أن ابن رشد يقول ينجز عليه عند الاطلاع فان غفل ولم يطلع فاقوال ثلاثة فالاولى أن الشارح بذكر انتهى آخر اليبين أنه من كلام ابن رشد ولذا قال الفيشي

سبب الوقوع الطلاق وان شاء لم يجعله سببا لوقوعه لان كل سبب موكول الى ارادة المكلف لا يكون سببا الا بتصميمه وجزئه على جعله سببا واحترز بالمعلق عليه من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف الارادة اليه فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز (ص) أو كان لم تطر السماء غدا الا أن يعم الزمن (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق ان لم تطر السماء غدا أو الى رأس الشهر الفلاني أو ان مطرت غدا أو ان لم تكن مطرت بالشام فانه ينجز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينتظر أي يكون المطر أم لا ولو لم تطر في ذلك الوقت لم ترد إليه لانه على حنث وعمله في المدونة بأنه من الغيب أي فهو دائريين الشك والهزل وكلاهما موجب للحنث وهذا ما لم يعم الزمن فان عمه كانت طالق ان لم تطر من غير تقييد فانه لا شيء عليه اللهم وسواء عم أو سمي بلدا لانه لا بد أن تطر في زمن ما وكذا لو ضرب أجلا كخمس سنين أي فلا شيء عليه من غير انتظار (ص) أو يحلف لعادة فينتظر (ش) أي وكذا لا ينجز عليه الطلاق في هذه الحالة وهي ما اذا حلف لعادة اعتادها كما اذا رأى سحابة والعادة في مثلها ان تطر السماء فقال لزوجه ان لم تطر السماء فأنت طالق فتنظر السحابة هل تطر أم لا لانه حلف على غالب ظنه وتبع المؤلف ما قاله في توضيحه عن عياض في التنبيهات والذي لا ينشأ في المقدمات يقتضي أنه ينجز عليه ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا وقيل ان حلف لغالب ظنه لا حرم توبته مما يجوز له في الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له بكهانة أو على الشك طلق عليه (ص) وهل ينتظر في البر وعليه الاكثر أو ينجز كالحنث أو بلان (ش) يعني انه وقع خلاف فيما اذا كانت عيته على بر مؤجل بأجل قريب لا لعادة كقوله ان مطرت السماء غدا فأنت طالق هل ينتظر وعليه أكثر الشيوخ من المدونة أو ينجز كالحنث وعليه الاقل تأويلان أما لو حلف لعادة وقرب الزمن كشهرا مثلا كأنك طالق ان

بعد نقله كلام ابن رشد المذكور مانصه قال بعض فاذ كره ابن رشد فيمن غفل عنه جعله المصنف ابتداء وفاقا لمعياض والله أعلم * واعلم أن قوله كان لم تطر حقيقة أن يقدمه عند قوله أو بما لا يعلم حالا لانه من افراد ما لا يعلم حالا ويعلم ما لا ولو قال المصنف أو كان لم تطر السماء وقيد بزمن قريب كشهرا الا أن يحلف لعادة شرعية فينتظر فان أطلق في الزمن فلا حنث وان خصه ببلد كأن قيد بخمس سنين أو كان مطرت وقيد بالبعد وان خصه بمكان فان قيد بالقرب وحلف لعادة انتظرت والا فهل كذلك وعليه الاكثر أو ينجز تأويلان لوفي المراد وقوله كأن قيد بخمس سنين تشبيه تام كذا قال عج ويظهر من كلام عج اعتماد كلام عياض لا كلام التنبيهات والعادة الشرعية ما أشار اليه بقوله في الحديث اذا نشأت بحرية ثم تشأمت فتلك عين غديقة قال الخطاب قوله بحرية كذا رأيت مضبوطا بالفتح والظاهر أنه على الحال من الضمير في نشأت العائد للسحابة المفهومة من السياق وغديقة بغين معجمة مضمومة ودال مهملة مفتوحة ثم ياء منناة تحتية ساكنة ثم قاف مفتوحة أي كثيرة الماء وهو توصيف تعظيم والغدق بفتح الدال المطر الكبير وغدق اسم بئر بالمدينة فيه وروى برفع بحرية وبتكبير غديقة أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله تشأمت أي اذا طلعت السحابة من جهة المغرب ومالت الى جهة الشام فتلك السحابة غزيرة المطر (قوله توسمه) أي تفرسه أي أدركه لعادة بعدم وقوع المطر (قوله بكهانة) هي الاخبار المستقبلة معتمدة على اخبار الجن الذين يسترقون السمع وأراد بها ما يشمل قول المنجم

(قوله أوفيد بزمن بعيد) ولا فرق في ذلك بين أن يكون لعادة أو لا أن لو قدر أن هناك عادة (ثم أقول) ذكر وأن البعيد خمس سنين والقريب مادونها الشهر ولم يتعرضوا لما بينهما والظاهر أن السنة من حيز البعيد في صيغة البر والحنث فيمنجز عليه أن قيد في صيغة البر ولا ينجز عليه أن قيد بها في صيغة الحنث لأنه يندرج بل يستحيل ببلدنا ونحوه عادة أن تعنى سنة ولا يحصل فيها مطر بل ينبغي أن يكون الأشهر التي لا يتخلف المطر فيها عادة كالنقيض بزمن بعيد فيفترق فيها صيغة البر والحنث (٥٩) (قوله أو يحرم) أي ينجز عليه بتخيير الحاكم

لا يجرد الحلف للثلاث ناقض
قوله إلا أن يتحقق الخ (قوله
كان لم أزن) ومثله كان لم
يزن زيد فلا فرق بين
الحلف على فعله وفعل غيره
(قوله وانما أعاده الخ) قال
البساطي بينهما فرق وهو
أن ما لا يمكن اطلاعه عليه
ليس له حالة يمكن تعلق علمنا
به كان شاء الله أو الملائكة
أو الجن وما لا يعلم حاله ولا
ما لا له خارج يمكن أن يعلم
من غير خبر كزيد من أهل
الجنة وحاصل جواب
البساطي أن مشيئة الله
لا تعلم في الدنيا ولا في الآخرة
وكونه من أهل الجنة يعلم
في الآخرة وهو جواب بعيد
(قوله على النقيض) أي
جنس النقيض إذ حلف
اثنتين على النقيضين أو
التقدير كل على النقيض
(قوله ولا حنث على واحد
منهما) إلا أن يتبين خلاف
ما جزم به أحدهما أو هما
فيحنت أيضا من بان خلاف
ما جزم به منهما (قوله بان
شك أو ظن) وأولى إذا توهم
تبيين شي بصدق أحدهما
أو لم يتبين لكونه حال اليقين

مطرت بعد شهر لعادة توهمها انتظر قطعها وان أطلق أوفيد بزمن بعيد كخمس سنين بنجز اتفاقا والدليل
على أن محل الخلاف حيث قيد بزمن قريب ولم يحلف لعادة قوله كالحنث فانه جعل محل التخيير في صيغة
الحنث حيث قيد بزمن قريب ولم يحلف لعادة (ص) أو يحرم كان لم أزن إلا أن يتحقق قبل التخيير
(ش) يعني أن الشخص إذا حلف على فعل محرم فانه ينجز عليه الطلاق إلا أن يتجر أو يفعله فلا ينجز
عليه قال فيها ومن حلف بطلاق أو عتق أو مشى أو بالله ليضربن فلانا أو ليقطنه الخ فليكفر ولم يشأ أو
ليطلق عليه الحاكم أو يعتق عليه أن رفع ذلك إليه بالقضاء فإن اجتراً ففعل ذلك قبل النظر فيه زالت
أيمانه فيه فقوله أو يحرم أي أو علق الطلاق على عدم فعل محرم (ص) أو بما لا يعلم حاله وما لا (ش) أي
وكذا ينجز عليه الطلاق إذا علقه على أمر لا تعلم حاله ولا ما لا كما إذا قال لها أنت طالق إن شاء الله أو أن
كان فلان من أهل الجنة أو النار كما مر في قوله أو لم يمكن اطلاعه عليه وانما أعاده ليرتب عليه قوله (ودين
أن أمكن حاله وادعاء) كخلفه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ليلة ثلاثين ليلة تسع وعشرين
كما سبق إليه فلم بعض إذا يكون الشهر ثمانية وعشرين يوما (ص) فلو حلف اثنتان على النقيض
كان كان هذا غرابا أو أن لم يكن فان لم يدع يقينا طلقت (ش) هذا تقرير على قوله ودين أن أمكن
حالا وادعاء وصورة المسئلة كما قال المؤلف رأى رجلا ن طائر الخلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر
على النقيض وهو أن الطائر المذكور ليس بغراب وتعد التحقيق فان ادعى يقينا أي حلف كل منهما على
يقين منه فانه ما يدين أي يوكلان إلى دينهما ويقبل قولهما ولا حنث على واحد منهما وان لم يدع يقينا
أي اعتقادا جازما بأن ظن أو شك كل منهما ولو في ثاني حال فانه ينجز عليه الطلاق وان ادعى أحدهما
يقينا على ما حلف عليه دون الآخر فلا حنث على من ادعى اليقين ويحنت الآخر وقوله فان لم يدع
يقينا طلقت أي طلقت امرأته من لم يدع اليقين سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فان لم
يدعيا أي معاً وعلى البديل ومعلوم أنه لا تطلق الأزوجة من لم يدع اليقين وقد تسامح في إطلاق اليقين
على الاعتقاد الجازم تبعاً للفظ المدونة لأن اليقين العلم بالشيء وعدم الشك ولا يقبل التشكيك إلا الاعتقاد
ولو كان لرجل امرأتان فرأى طائراً فقال إن كان هذا غراباً فزنب طالق وإن لم يكن غراباً فزنب طالق
والتبس عليه الأمر طلقاً لأنه لا يمكنه دعوى التحقيق في الحالتين * ولما فرغ من الكلام على ما ينجز
فيه شرع فيما لا ينجز فيه أعم مما لا شيء فيه حالاً ولا ما لا شيء في الأول قوله (ص) ولا حنث
أن علقه مستقبل تمتنع كان لمست السماء أو أن شاء هذا الخ (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت
طالق إن لمست السماء أو أنت طالق إن شاء هذا الخ فأنت طالق فانه لا شيء عليه
على المشهور لأنه علق الطلاق على شرط تمتنع وجوده والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط وقوله تمتنع
عقلاً كان جعلت بين الضدين فأنت طالق أو عادة كان لمست السماء أو أن جلت الجبل أو شربا كان
شربت الخ (ص) أولم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته (ش) صورتها قال لزوجه أنت طالق إن شاء
فلان ففلان ولم يعلم هل شاء الطلاق أو لا فانه لا شيء عليه فان قلت تقدم مسألة التعليق على مشيئة
الله تعالى والملائكة والجن فانه ينجز أذ لم تعلم المشيئة في ذلك كله فهذا يرد على ظاهر كلام المؤلف هنا

غير جازم على ما حلف (قوله ولو في ثاني حال) بأن كان جازماً حين اليقين ثم شك بعد ذلك (قوله والتبس الحال) يفهم منه أنه لو ظهر له
شيء عمل عليه وهو كذلك كما أفاده بعض (قوله تمتنع الخ) أي في صيغة بر لا في صيغة حنث فيمنجز كان لم أزن أو أن لم أمس السماء أو أن
لم أجمع بين الضدين (قوله لا شيء عليه على المشهور) ومقابله ما السجئون من الحنث ثم انه عورضت هذه بلزوم طلاق الهزل كانت
طالق إن لم يكن هذا الخ رجراً وأجيب بأن المسئلة ذات قولين فشي في كل موضع على قول وأجيب بجواب آخر أنها كان الخ

يمنع عادة وعقلا كونه غير محررا لا يلزم قلب الحقائق كان هازلا فيمنجز عليه بخلاف مشيئة الجرفانها بمنع عادة لا عقلا ولهذا لم يحث
(قوله من جنس من تعلم مشيئته) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علق الطلاق بمشيئته مع العلم بموته أدخل في
الوجود من علم مشيئة الله ومأمعها (قوله على ظاهر المدونة) راجع لقوله أو علم بموته ومقابله ما للخمي من انه يلزم به الطلاق وأما اذا
لم يعلم بموته فلا شيء عليه باتفاق هذا ما يفاد من بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المعتبر العمر الشرعي الا في الفقد (قوله
بخلاف ما اذا علمه الخ) انظر الفرق بينهما والظاهر وقوعه عند بلوغ ما علق عليه لقول ابن رشد الحد الذي فيه التعمير من سبعين
الى مائة وعشرين كفا في المواق والشيخ سالم وغيرهما وانظر لوعلقه وهو ابن سبعين والزوجة كذلك على زمن آت هل لا ينجز عليه لانه
بمنزلة ما اذا علمه على مدة لا يشبه أن (٦٠) يبلغها واحد منهما أو يفصل بين قصر المدة وطولها واعلم أن كون الآية

اذا حاضت يقع الطلاق
هذا نقوله الخطاب عن
الواضحة عن ابن الماجشون
(أقول) لعل الظاهر انه
ضعيف وليحذر (قوله
المعطوف أيضا) الاولى
حذف أيضا (قوله ومن
الثاني أنه تقدم له الجنون)
أي وكانت زوجته في
حال الجنون (قوله الآن
يريد نفية) أي بان أو اذا
تغليب الشرطية على
الظرفية والظاهر ان
مثلها متى تغليب الشرطية
أي أي يريد انه لا يموت
وكانه قال عليه الطلاق
لا يموت أي مطلقا أو من
ذلك المرض (قوله أو اذا
جئت) ولا يحث الاجمحل
ينسب اليه شرعا وان لم يرد
الحمل منه فانه يحث بحصول
الحمل وان لم ينسب اليه
شرعا (قوله لم يسم فاقه) أي
أو مس فيه ولم ينزل أو أنزل
وعزل أو كانت ممن لا تحمل

ويجيب بأن مراده هنا بقوله أول تعلم مشيئة المعلق بمشيئته من جنس من تعلم مشيئته وهو لا آدمي كان
حيًا أو ميتًا حين التعليق ولم يعلم بموته أو علم بموته على ظاهر المدونة (فرع) لو علقه على مشيئة
صغير فلا شيء عليه أي الآن وينتظر وهذا في الصغير الذي لا يعقل انظر الشارح عند قوله أي المؤلف في
باب التفويض واعتبر التحيز قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه اذا علق طلاقها
على أجل يبلغه عمرهما في ظاهر الحال انه ينجز عليه وأشارنا الى انه اذا علق طلاقها الى أجل لا يبلغه
عمرهما أو عمرًا حدهما في ظاهر الحال فانه لا شيء عليه وظاهر كلامهم ولو انخرمت العادة وعاشا اليه
بخلاف ما اذا علمه على حيض يائسة وحاضت وشهدت البينة انه دم حيض فانها تطلق عليه (ص) أو
طلقتك وأناصي (ش) المعطوف أيضا محذوف أي أو قال طلقك وأناصي أو مجنون وهذا اذا علم من
القائل الاول انه تزوج في حالة الصبا ومن الثاني انه تقدم له جنون ومحل كونه لا شيء عليه اذا أتى باللفظ
نسقا (ص) أو اذ امت أو متى أو ان الآن يريد نفية (ش) تقدم انه ينجز عليه الطلاق اذا قال لها أنت طالق
يوم موقى لانه يشبه بنكاح المتعة وأشارنا الى انه لا يلزم شيء اذا قال لها أنت طالق اذا امت أو ان مت أو
متى مت أو أنت طالق اذا امت أنت أو ان مت أنت أو متى مت أنت فانه لا يقع عليه الطلاق بشيء من ذلك
اذا يطلق على ميت ولا تطلق ميتة اللهم الا أن ينفي الموت عما دام منه فانه يقع عليه الطلاق لانه بمثابة من
قال أنت طالق لا أموت (ص) أو ان ولدت جارية أو اذا جلت الآن يطأها مرة وان قبل عينه (ش) صورتها
انه قال لزوجه المحقق براءتها من الحمل بأن قال لها في طهر لم يسم فاقه ان ولدت جارية أو غلاما أو اذا جلت
فأنت طالق فانه لا شيء عليه الا أن يطأها مرة وينزل سواء كان الوطء بعد عينه أو قبله ولم يستبرئ فينجز عليه
لحصول الشك في العصمة خلافا لابن الماجشون في ان له وطأها في كل طهر مرة كقوله لامته ان جلت
فأنت حرة أي فله وطؤها في كل طهر مرة ويعسك الى ان تحمل ورفق ابن يونس بمنع النكاح لاجل وجواز
العتق له (ص) كانت جلت ووضع (ش) أي ولا شيء على من قال لزوجه أنت طالق اذا جلت ووضع
الآن يطأها مرة بعد عينه أو قبله ولم يستبرئ وهي ممن تحمل فهو تشبيه تام وهذا في غير من تحقق حملها
وأما من تحقق حملها فينجز عليه نظر للغاية الثانية (ص) أو محتمل غير غالب وانتظر ان أثبت كيوم قدوم
زيد وتبين الوقوع أو انه ان قدم في نصفه (ش) هذه المسئلة أيضا مما لا ينجز فيها الطلاق وهي ما اذا
علق الطلاق على أمر محتمل غير غالب الوقوع وكان مثبتا كقوله أنت طالق يوم قدوم
زيد فانه ينتظر قدومه فاذا قدم زيد نهارا فانه يتبين وقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه لو

كانت

(قوله الا أن يطأها مرة) راجع للصورتين (قوله وينزل) أي وكانت

ممن تحمل احترازا من الصغيرة واليائسة (قوله الى أن تحمل) أي أو تحيض (قوله غير غالب) شامل لما استوى وجوده وعدمه ولما
اذا كان الغالب عدمه ويدل له الامثلة (قوله كيوم قدوم زيد) وفصد التعليق على نفس قدومه وان الزمن تبع له فيحث بالقدوم
ولو لبالا فان قصد التعليق على الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم وان الفعل تبع له أولا فصد له بنجز والحاصل ان الذي يجب المصير اليه انه اذا
علق الطلاق بيوم القدوم ولم يكن له نية فانه ينجز عليه كما اذا قصد بدلوله وأما ان قصد به نفس القدوم فلا يحث الاب ولا يتبين
الوقوع أو انه ان قدم أثناء النهار (قوله ان قدم في نصفه) أي مثلا (قوله وعليه الخ) وثمرته أيضا التوارث وزجوعها عليه بما خالعه به
أول ذلك الوقت

كانت عند طلوع الفجر طاهر او حاضت وقت مجيئه لم يكن مطلقا في الحيض وعليه ايضا
فتعسب هذا اليوم من عدتها اذ لم يقع الطلاق في أثناء اليوم المقتضى للدفع وانظر هل هذه
الاحكام مسئلة كما يقتضيه هذا أم لا وسيا في قسم قوله وانتظر ان أثبت في قوله وان نفي ولم
يؤجل انتظار ومنع منها وقوله ان قدم أي حيا وأما ان قدم به ميتا فلا شيء عليه (ص) والآن
يشاء زيد مثل ان شاء (ش) مبتدأ وخبر أي هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في الحكم أو هذا كهذا
في انه يتوقف وقوع الطلاق على مشيئته فان شاء طلقها طلق وان شاء عدمه لم تطلق وانما
اختلف في الآن يشاء زيد واتفق في ان شاء زيد أن الاول يقتضي وقوع الطلاق الا ان يشاء
زيد رفعه بعد وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع الا
بعد وجودها وأما مشيئته هو فان قال أنت طالق ان شئت نفعه بخلاف الآن أشاء والفرق ان
الاول معلق على صفة والثاني رفع بعد الوقوع ويرد عليه حينئذ الآن يشاء زيد فانه رافع أيضا
ويفرق بان الرفع في قوله الآن يشاء هو الموقع وفي قوله الآن يشاء زيد غير مضعفتم
رفع ما هو واقع (ص) بخلاف الا ان يبدو لي (ش) أي فلا ينفعه حيث رده للميت أو احتمال رده
لها والمعلق عليه فينجز عليه وما مر من أنه ينفعه حيث رده للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان
دخلت الدار الآن يبدو لي أي أن أجعل دخول الدار ليس سببا للطلاق لان كل سبب وكل إلى
ارادته لا يكون سببا لا بتصميمه على جعله سببا (ص) كالنذر والعق (ش) يعني انه اذا قال
على نذر كذا للفقراء أو على عتق عبيدي فلان ان شاء أو الا ان يشاء زيد فيتوقف على مشيئته
وان قال ان شئت توقف أيضا وأما ان قال الآن أشاء لزمه وان قال الا ان يبدو لي ففيه تفصيل
بين أن يرد إلى المعلق عليه أو لا فهو تشبيه في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله ان أثبت بقوله (ص)
وان نفي ولم يؤجل كان لم أقدم منع منها (ش) أي وان نفي بان أتى بصيغة الحنث ولم يؤجل
بأجل معين كانت طالق ان لم أقدم من كذا فانه يمنع من زوجته حتى يفعل فان رفعته ضرب
له أجل الا يلاؤه وابتدأه من يوم الرفع والحكم لان عينه ليست صريحة في ترك الوطء كما يأتي في
الا يلاء في قوله والاجل من الميعين ان كانت عينه صريحة في ترك الوطء والافن الرفع والحكم
وقوله كان لم أقدم كذا في بعض النسخ وهي أولى من نسخة كان لم يقدم لشكره مع قوله الا في
وان حلف على فعل غيره ففي البر كنهه وهل كذلك في الحنث الخ منع ما فيه من افادة الجزم
بأحد القولين الاكثين ويجب على ما وقع في بعض النسخ كان لم يقدم بان الضمير في يقدم عائد
على الخالف فكأنه قال كان لم أقدم غاية الامر انه حكا بصيغة الغيبة (ص) الا ان لم أجعلها أو
ان لم أطأها (ش) مستثنى من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفي ولم يؤجل الا في هذا
اللفظ فانه لا يمنع منها ويسرسل عليها لان بره في وطئها فان وقف عن وطئها كان مولىا عند
مالك والليث لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وكلام المؤلف فيما اذا كان ممن يتوقع منها الحنث
والانجيز عليه (ص) وهل يمنع مطلقا أو الا في كان لم أحج في هذا العام وليس وقت سفرنا وبلان
(ش) تقدم ان من نفي ولم يؤجل يمنع من وطء زوجته لكن هل المنع سواء كان للفعل المعلق
عليه وقت معلوم يتمكن من فعله قبله أم لا قال في التوضيح وهو المشهور وقول ابن القاسم في
كتاب الا يلاء أو لا بد من التفصيل وهو أن ما ليس له زمن معين لا يقع فيه عادة فانه يمنع منها
من وقت حلفه وما له زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها الا ان جاء وقته ولم يفعله لانه
كالمؤجل بأجل معين وهو قول الغير في المدونة واختلف شراحها في كونه تقييدا أو خلافا

الاحكام هل هي مسئلة) كلام
الشيخ أجد يقتضي التسليم (قوله
وأما ان قدم به ميتا) أي لانه
لا يصدق عليه قدم وانما يقال قدم
به (قوله أو هذا كهذا) تنويع في
العبارة والمعنى واحد (قوله أو على
عتق عبيدي الخ) هذه في صيغ
النذر فالاحسن عبارة شب
ونصه اذا قال على نذر أو عبيدي
حر ان شاء زيد أو الا ان يشاء زيد
فيتوقف على مشيئته الخ وشارحنا
فهم ان المراد بالنذر ما صرح فيه
بلفظ النذر (قوله وان نفي) أي
أتى بصيغة حنث صريحاً أو معنى
كطالق ليقدم من زيد وقوله منع
منها أي ويتنظر حذف من قوله
ان أثبت لم يمنع منها ومن هذا ينتظر
فهو شبه الاحتبالة (قوله ولم يؤجل
بأجل معين) وأما لو أجل بأجل معين
كقوله ان لم يقدم قبل شهر فلا
يمنع منها لانه على باليسه (قوله
كان لم يقدم زيد) كذا المصنف
في نسخة الشارح الا ان ظاهر
الشارح خلافه (قوله بان أتى
بصيغة الحنث) والفرض ان
الفعل غير محرم وأما المحرم فينجز
كان تقدم في قوله أو عجزم كان لم
أزن ولا فرق بين فعله وفعله غيره
كان لم يزن زيد على ما استظهره
المصنف خلاف تفسرقة ابن
الحاجب (قوله وهو الاقرب) أي
قول ابن القاسم هو الاقرب وقال
تت فيه هو الصواب لانه لم يحلف
على ترك الوطء (قوله والانجيز عليه)
أي وان لم يتوقع جعلها ولو من جهته
نجز عليه (قوله وهل يمنع مطلقا)

هو الراجح (قوله يتمكن من فعله) كذا في نسخته والاولى لا يتمكن (قوله لا يقع فيه) كذا في نسخته والمناسب قبله ثم هو صفة معين ثم
اراد لا يمكن قبله عادة كما يدل عليه عبارة غيره والأفهانك أمور لها وقت معين تفعل فيه عادة ويمكن فعله في غير وقته

مسألة ذكروها هنا وهو أنه إذا جاء الرقت المعتاد ولم يتخرج فلما قدم الحاج أقام بينة شرعية أنه فعل مع الحج أفعال الحج وادعى أن بعض أهل الخطوة بلغه ذلك فلا يبرئ ذلك وإن كان الفرض سقط عنه وأما لم يبرئ لان الأيمان مبناها العرف وأجاب بعض الاشياخ بأنه لا يثبت هذا محصل ما في شرح عب وقوله وكذلك ان حلف على فعل شيء أي عماله وقت (قوله تحمل له بعض) أي تكلف (قوله أي في قوله في هذا العام) لا يقال انه حينئذ لا فائدة فيه لان من المعلوم أن قول كل حالف واقع في عامه لانا نقول هذا جواب بعد الوقوع والنزول ذكره الفيشي وكان الاحسن حذفها (قوله أدخلت الكاف أمورا كثيرة) على التقدير مثلا (قوله بكسر اللام) أي في حالة كونه مطلقا في ذلك أي غير مقيد بأجل (قوله لاستقلال كل منهما) لان الاول الذي هو قوله الان لم أحبلها الخ وقوله الان لم أطلقك الخ مستثنى من قوله ولم ينجز (قوله اما بإيقاعه) توضيح لقوله على كل تقدير (قوله على كل تقدير) هو عين قوله اما الآن أو عند رأس الشهر (قوله وهو المشهور الخ) لانه حكى اللخمي فيها الخلاف فقد قال واختلف اذا قال أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فقبل لا شيء عليه الآن وتبقى حتى يبر فعل الطلاق الذي حلف أن يفعله وقبل يجعل عليه الطلاق الآن (قوله لان الغد مضى وهي زوجة) الاولى لان اليوم مضى وهي زوجة (قوله لتعليق الطلاق بالايام) أي لا ارتباط الطلاق بالايام أي في قوله أنت طالق اليوم (قوله ولو مضى زمنها) أي زمن أحد فريدها الذي هو أول الشهر

وأويلان ابن عبد السلام والاظهر عندي أنه تقييد للشهور لان الأيمان انما تحمّل على المقاصد ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد وكذلك ان حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد ولا يمكنه حينئذ ويفهم مما ذكرنا أن المراد بقول المؤلف وقت سفر الوقت المعتاد لا سفر فيه من محل الخالف وذلك يختلف باختلاف الامكنة كما هو ظاهر ويوجد في بعض النسخ في هذا العام ولم يقع ذلك في المدونة ولا في ابن الحاجب ولا في ابن عرفة فالصواب اسقاطه لان ثبوته يقتضي جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع أنه في تعيينه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الفعل ولذلك تحمل له بعض بقوله قوله في هذا العام متعلق بالقول المدخول الحرف الجر لا بأحج أي في قوله في هذا العام ان لم أحج مثلا لان الكاف أدخلت أمورا كثيرة فصار القول مقيدا والفعل وهو الحج مثلا مطلقا * ولما ذكر المؤلف أن الخالف على حنث مطلق يمنع وعلى مؤجل لا ينجز عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوطء خشى النقض عليه بمسائل من ذلك يتنجز الطلاق في مطلقة أو مؤجلا فأنجزها بقوله (ص) الان لم أطلقك مطلقا أو الى أجل (ش) يعني ان من قال لزوجه ان لم أطلقك فأنت طالق وأطلق في يمينه ولم يقيد بأجل فانه ينجز عليه الطلاق ومثله اذا قال لها أنت طالق ان لم أطلقك بعد شهر مثلا لانه محمول على الفور وكأنه قال أنت طالق ان لم أطلقك الساعة فقوله الى أجل هو قسم قوله مطلقا بكسر اللام أي غير مقيد بأجل ويصح فتحها أي قال ذلك قولاً مطلقاً ومقيداً بمن وهو مستثنى من مقدر بعد قوله منع منها أي منع ولم ينجز الا في كذا وقوله فينجز قرينة على هذا المقدور ولعله انما لم يأت بالعاطف مع الاستثناء الثاني لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز (ش) يعني وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة لان احدي البتين واقعة رأس الشهر على كل تقدير اما بإيقاعه ذلك عليها أو بقتضى التعليق فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن البتة فالبتة واقعة إما الآن أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فينجز راجع الى قوله الان لم أطلقك مطلقا وما بعده وبحث ابن عبد السلام في الاخرة فقال لا يلزم فيها الخالف شيء بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوع البتة الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كالسك حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لانعدام زمان البتة المحلوف بها لانه انما التزمها في زمان الحال الذي عاد ما ضا عند رأس الشهر قال في توضيحه وما قاله من عدم وقوع الطلاق لمضى زمنه يأتي على ما قاله ابن عبد الحكم فيمن قال لزوجه أنت طالق اليوم اذا كلمت فلانا غدا انه اذا كلمه غدا فلا شيء عليه لان الغد مضى وهي زوجة وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لان القاسم في الموازية وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف أصل مالك والطلاق يلزمه اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق بالايام وجه وأشار المؤلف الى هذا بقوله (ويقع) أي يحكم بوقوع طلاق البتة ناجزا في ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن البتة (ولو مضى زمنه) وليس لتعليقه بالايام وجه وليس له أن يقول أطلب ببتة رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ببتة وطلب ببتة أوله فلا تقع لانعدام زمنها ولا يفيد ذلك واذا كان وقوع البتة رأس الشهر لا بد منه ولو مضى زمنها الذي هو رأس الشهر صارت

(قوله كافي العتبية) الاولى أن يقول لما في العتبية أي الذي هو قوله كطالق اليوم هذا هو الواقع ويجب أن في العبارة تقديمها وأخيرا والاصل واستظهر على ذلك بقوله كطالق كافي العتبية بالمعنى أي أن المصنف نفعه بالمعنى ورد اللفظ كونه استظهارا فقال جعله تنظيرا أولى من جعله قياسا لأن شرط القياس أن يكون المقيس عليه متفقا عليه بين الخصمين والخصمان هنا ليسا متفقين فإن ابن عبد السلام وابن رشد خالفوا في ذلك انتهى إلا أنك خبر بأن الواقع من المصنف أنه استظهر فكيف الجواب بذلك إلا أن يقال الجواب عنه بالنظر لظاهر لفظه هنا بقطع النظر عن كلامه في التوضيح فإن لم يكلمه أصلا أو كلمه بعد غلظ بطلان عليه (قوله وكشف الغيب) معطوف على كان عليها أي لما كشف فهو فعل ماض وقوله كلاهما باطل أي كلا الأمرين الاول الذي هو قوله ما كان عليها عدة هنا باطل بل عليها عدة والثاني لما كشف أي أن عدم كشف الغيب باطل بل كشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وحاصلا أن عليها عدة والطلاق تعلق بمطلقة أي بمطلقة بهذا الطلاق ولو قلنا أن العدة من يوم الحلف ومضى الزمن الذي تنقضي

(٦٣)

فيه العدة لا تنقضي عنها العدة في المستقبل وتبين أن هذا الطلاق لم يتعلق بمطلقة به بل تعلق بأمرأة أجنبية فتأمل والثاني مترتب على الاول (قوله أن لم أطلقك رأس الشهر الخ) فيه إشارة إلى أنه أراد بالعدة رأس الشهر وهو الواقع في النص (قوله قال ابن القاسم) إشارة إلى أن المسئلة ذات خلاف ووضح ذلك عبارة البيان ونصها واختلف في قول القائل امرأتى طالق ثلاثا أن لم أطلقها عند رأس الهلال على ثلاثة أقوال أولها لابن القاسم أن جعل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وأن أبي وقف فقيل له إما جعلت النطليقة الآن والابانت منك بالثلاث وهذا باق

محققة الوقوع على كلا التقديرين فجعلت خلافا لمختار ابن عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كافي العتبية في المعنى بقوله (ص) كطالق اليوم أن كلمت فلانا غدا (ش) وكلمه غدا ثم انه يقع عليه الطلاق مقارنا لفجر اليوم الذي وقع فيه الحنث كذا كره الشيخ كريم الدين فانه قال ويبقى الكلام فيما إذا كلمه في غد ووقع عليه الطلاق فإن العدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلمه لا من يوم الحلف اذ لو كان كذلك لكان اذا تأخر من الحنث عن يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العدة لما كان عليها عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وكلاهما باطل وهل يحسب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا انتهى واستظهر بعض الاول (ص) وان قال ان لم أطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فان عملها أجزأت والافيل له إما جعلتها والابانت (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق الآن ثلاثا ان لم أطلقك رأس الشهر طلقة قال ابن القاسم ان يجعل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يقع عليه شيء أي لا يقع عليه شيء بعد الشهر لوقوع المعلق عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علمت ان المخبر قد يكون قبل أجله كقوله أنت طالق بعد شهر فيخرج عليه الآن وان أبي أن يجعلها وقف وقيل له إما جعلت التطليقة الآن والابانت منك بالثلاث وانما لم يقل والابانت لانها لاتبين بمجرد عدم التعجيل فان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجيئه طلقت البتة (ص) وان حلف على فعل غير في البر كنفسه وهل كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الا بلاءا ويتلوم له قولان (ش) يعني ان من حلف على فعل غير بطلاق أو غيره وسواء كان ذلك الغير حاضرا أو غائبا كان ذلك الغير الزوجة أو أجنبية فان كان بصيغة البرأي المطلق فهو كلفه هو من كل وجه فلا فرق بين ان دخلت أنا الدار فانت طالق وبين ان دخلت أنت أو فلان الدار فانت طالق فينتظر ان أثبت ولا يمنع من بيع ولا وطء أما البر المؤقت كان لم يدخل فلان الدار قبل شهر فانت طالق أو حرة فيمنع في الرقيق من البيع ولا يمنع فيه ولا في الزوجة من وطء وان كان بصيغة الحنث المطلق كقوله ان لم يدخل فلان الدار فانت طالق أو أنت حرة فاختلف فيه هل يمنع من البيع والوطء ويدخل عليه أجل الا بلاءا كلفه هو أو لا يكون كلفه هو فلا يدخل عليه أجل الا بلاءا وانما يكون له بقدر ما يرى انه أراد بيمينه ثم يقع عليه الحنث ولا يحتاج في وقوعه الى حكم ما كم قولان لابن القاسم لكن الثاني مذهب المدونة في كتاب العتق وما كان ينبغي للمؤلف التسوية بينهما ولو

على مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأتى طالق ان لم أطلقها انه يجعل عليه الطلاق والثاني انه ان جعل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وان أبي أن يجعلها ترك ولم يوقف على الطلاق فان لم يطلق حتى هل الشهر باتت منه بالثلاث وهو قول أصبغ ومخنون والثالث انه لا يوقف حتى يأتي الشهر فيبر بالطلاق عنده أو يحنث وان جعل التطليقة قبل أن يأتي الشهر لم يخرج ذلك عن يمينه ولم يكن له بد من أن يطلق عند رأس الهلال والاحنث وهو قول المغيرة انتهى (قوله والابانت منك بالثلاث) المتبادر انها باتت الآن وقوله حتى جاوز الاجل أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل مجيئه الاولى قبل المجاوزة لاجل أن يشمل الفعل في الاجل الذي هو رأس الشهر فانه لا حنث الا أن عبارة الشيخ أجده تخالفه ونصه وانظر لولم يطلع عليه الا عند الاجل وأوقع اذ ذلك واحدة هل تكفيه أو لا يلزمه البتة وهذا الثاني هو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو يفيد ان المراد باتت منه الآن فتدبر (قوله البر المؤقت) هو الحنث المفيد (قوله وانما يكون له بقدر ما يرى) ولا يمنع من وطئها من التلوم على الراجح

(قوله لشميل القول) كمن حلف أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو دينه من مدينه فأظهر خطه أنه أخذ فلاحنت عليه لأن خطه بمنزلة اقراره قبل عيینه لا بعده لسبقية وجود الخط على الحلف وان لم يظهر إلا بعد الحلف كما أفتى به عجم ولا مطالبة له حينئذ واعلم ان مثل الاقرار شهادة البينة كما لو قامت عليه بينة انه قد ففلا نامثلا لخلاف بالطلاق ما قد ففلا حنت عليه لانه بمنزلة طعنه في البينة وهو جائز ولكن يحد (قوله بخلاف اقراره بعد اليمين) أي أو ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة تلك البينة لانهم بمنزلة اقراره بعد اليمين (قوله ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره) أي ولم تعلم صدقه من كذبه والاعلمت بعقضى علمها (قوله الا كرها) راجع للامرين التمكن والتزير (قوله ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى) قد تقدم انه يقبل عند المفتى وهذا عناية به ويوجب بحمل ذلك عند القاضى وقوله فان شهدت أي عند القاضى وهو عين الذى قبله (٦٤) وسمعت ذلك زوجته أي فقط أي ولم تعلم صدقه من كذبه والظاهر ولو قال كنت

كاذبا في اقرارى (قوله الا كرها) أي عند الاكراه (قوله فلا اعتراض الخ) أي عليه بأن ابن عبد السلام اعترض قول التهذيب الا كراهية بأنه لا ينفعها كراهتها لا تبانه لها وانما ينفعها كونها مكرهة فن عبر بمكرهة أحسن من التهذيب (قوله ان كان بائنا) بان كان الطلاق ثلاثا (قوله عند محاورتها) أي مرادوتها للجماع (قوله هل يجوز لها أن تقتله) وان قتلت الا ان تثبت مادعته فلا تقتل اذ هو بيان للحكم فيما بينها وبين الله تعالى وهذا لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها في دعواها انهم سمعت منه ما بينها (قوله هل يجوز لها أن تقتله) أي اذا علمت أو ظنت انه لا يندفع الا بالقتل قال ابن عرفة

قال أولا ويتلوم له كفاء العلم بنفى ضرب الاجل من قوله أولا (ص) وان أقرب فعل ثم حلف ما فعلت صدق بيمين (ش) يعني انه لو أقرب لزوجه مشلا انه تزوج أو تسرى عليها فاحصته في ذلك حلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا في قولى فانه يصدق في القضاء بيمين بالله انه كاذب في اقراره ولا شيء عليه لان كلامه أولا أو جب التهمة وان كان مستفتيا لم يحلف ولو نكل عن اليمين ينجز عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان أقرب بأمر اشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد اليمين فينجز (ش) يعني لو حلف بالطلاق لزوجه انه لا يتزوج أو لا يتسرى ثم يقر انه تزوج أو تسرى جارية فانه ينجز عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه أقرب بانه عقد اليمين ويقضى عليه فقوله فينجز أي بالقضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيا (ص) ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره وبانت ولا تتزى الا كرها (ش) يعني لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا يتزوج عليها أو لا يتسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عيني أو تسرىت ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى فانه لا يصدق وينجز عليه الطلاق حين اقراره لانه أقرب بانه عقد اليمين فان شهدت عليه البينة باقراره فلا كلام في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه البينة باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فانه لا تمكنه ولا تتزى له الا وهى مكرهة وكرها اسم مصدر أكره ومصدرا كراه فأطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كرها فساوى مكرهة فلا اعتراض وواو وبانت واو الحال أي والحال انها بانت أي ان كان الطلاق بائنا وأمالو كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله (ص) ولتقدم منه وفي جواز قتلها له عند محاورتها قولان (ش) يعني انه يجب على المرأة حين سمعت اقراره ولا بينة لها ان تقتدى منه بما قدرت عليه ولو يشعر رأسها بالخلص نفسها منه فان لم يطلقها وطلب منها الجماع فانه يجب عليها أن لا تطيعه ولا تمكنه وهل يجوز لها أن تقتله عند طلبه ذلك منها أو لا يجوز لها ذلك فيه خلاف وظاهر القول بجواز قتله سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لشبهه بالصائل حيث علم أنه لا يندفع الا بالقتل (ص) وأمر بالفراق في ان كنت تحببني أو تبغضيني وهل مطلقا أو الا أن تحبب بما يقتضى الحنت فيجبر تأويلان وفيها ما يدل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا علق الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذبه فانه يؤمر بالفراق قيل ندبا وقيل وجوبا من غير جبر من جهة الشارع كقوله أنت طالق ان كنت تحببني أو تحببني فراقى أو تبغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فقلت لا أحبك أو لا أبغضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها

الصواب انها ان أمنت من قتل نفسها ان قتله

أو حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليها قتله لا باحته وان لم تأمن من قتل نفسها في مدافعتها بالقتل أو بعد قتله فهي في سعة وكذا من رأى قاتلا يحاول فعل ذلك بغيره (قوله أولا ويجوز الخ) ظاهره ولو علمت انه لا يندفع الا بالقتل وظاهره ولو أمنت على نفسها القتل لو قتله لكن لا تمكنه الا اذا خافت القتل (قوله تحببني أو تبغضيني) من باب نصر و فرح وأبغض لغة رديئة انظر القاموس ٣ (قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) يمكن الجمع بأن من قال ندبا اذا أجابت بما لا يقتضى الحنت وجوبا اذا أجابت بما يقتضيه (قوله أو ان دخلت هذه الدار) رد بان الحكم مختلف بل يقال انه ان صدقها في قولها دخلت جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بالفراق من غير قضاء

٣ قول المحشى وأبغض لغة رديئة بفتح همزة المتكلم وضم الغين مع كون الفعل متعديا فاللغة الجيدة أبغضه بضم الهمزة وكسر الغين مضارع أبغض الرباعي وعبارة القاموس وأبغضه ويغضني بالضم لغة رديئة اه معجم

وسواء فيهما رجعت لتصديقه أو تكذيبه أو لم ترجع والفرق بين هذه ومسئلة المصنف أن المحبة لما كانت قلبية وكذا بغضها ولا يتوصل فيهما إلا بتكذيبها افترق حكمهما من مسألة الدخول لاحتمال التوصل فيها إلى الواقع من غيرها قاله أبو الحسن على المدونة (قوله بأن قالت لأحبك) أي أو قالت لأحبك ولا أبغضك أو سكنت (قوله وهو يحتمل) أي وهو الاحتمال (قوله أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها) ذكر الخطاب في هذه المسئلة قولين بالنسبة والوجوب واختار كونه واجبا (قوله يخالف للنقل) لأنه قال تحلفه بطلاقها لا كام زيدا ثم شك هل كله أم لا انتهى واعترض بان هذا هو الالقي في قوله وان شك (٦٥) هل طلق أم لا لان وقوع الطلاق إما

أن يكون بالتعليق أو غيره والمراد بالشك ما استوى طرفاه لا مطلق التردد فالوجه لا يؤثر وصحح كلام الشارح وهو أنه إذا حلف على فعل نفسه وشك هل حنث أم لا فيطلق عليه على المشهور وقيل يستحب له الفراق ويظهر به - فإنه فرق في الحكم بين حلفه على فعل نفسه مع شك في الحنث في أنه يقع وبين حلفه على فعل غيره مع شك في فعله في أنه لا يقع وانظر الفرق هذا ما في شرح عب واكنه خلاف المستفاد من بهرام فان مفاد بهرام أن التصوير واحد والمخالفة من جهة أنه حكم بالتنجز ونصه يعني وكذلك ينجز عليه الطلاق بالايان المشكوك فيها ولذلك قال ابن غازي أي أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها كما في المدونة وكلام الشارح ليس بواضح ونص المدونة ومن لم يدبر بم حلف بطلاق أو عتق أو بشي أو نذرا أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاثة الخ (قوله هل صدر منه طلاق أولا) بأن شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحنث أو لم يفعل ولم يحنث وشكه في حلفه على فعل غيره هل فعل أم لا إلا أن يستند وهو سالم الخاطر الخ (قوله راجع إلى استيفاء حكم الاصل)

ولا يعلم صدقها من كذبها وهل محل الامر مع عدم الجبر سواء أجابت بما يقتضي الحنث كما إذا قالت له في جواب قوله أنت طالق ان كنت تحبيني نعم أحبك أم لا بأن قالت لأحبك نظرا إلى ما في نفس الامر وهو محتمل أن يكون مطابقا أو غير مطابق أو محل عدم الجبر إذا أجابته بما لا يقتضي الحنث وأما أن أجابته بما يقتضي الحنث فإنه يجبر على الطلاق أي ينجز عليه جبرا تأويلان وفي المدونة ما يدل له - وما والذهب الأول وهو الذي جزم به أولا (ص) وبالايان المشكوك فيها (ش) هذا متعلق بأمر على حذف مضاف أي أمر بانفاذ الايمان المشكوك فيها من غير قضاء فمن لم يدبر بم حلف بطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويشي إلى مكة وتقرير الشارح هنا يخالف للنقل (ص) ولا يؤمر ان شك هل طلق أم لا (ش) يعني أن من شك هل صدر منه طلاق أم لا فإنه لا يجبر على الطلاق بل ولا يؤمر به فضلا عن جبره بخلاف لو شك هل أعتق أم لا فان العتق يقع لتسوف الشارع للحرية وفهم من قوله ان شك أن الظن ليس كذلك فمن ظن أنه طلق فهو كمن يظن ذلك والفرق بين الشك في الحدث والشك في الطلاق حيث ألغى في الثاني دون الأول هو أن الشك في الحدث راجع إلى استيفاء حكم الاصل فان الأصل شغل الذمة بالصلاة فلا يبرأ منها الا بيقين وفي الطلاق راجع إلى رفع حكم الاصل فان الأصل في الزوجة النكاح المبيح للوطء وهو لا يرتفع بالشك (ص) إلا أن يستند وهو سالم الخاطر كروية شخص داخل الشك في كونه المحلوف عابه وهل يجبر تأويلان (ش) صورتها شخص حلف وشك هل حنث أم لا كمن حلف مثلا أن لا يدخل عمر ودار زيد ثم رأى شخصا داخل الدار وأخارجا منها وشك الخالف وهو سالم الخاطر من الوسوسة هل هو عمر والمحلوف عليه أو غيره وخفي عليه الامر وتعدرا لتحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه إذا أبي وينجز عليه أو يؤمر من غير جبر تأويلان واحترز بقوله وهو سالم الخاطر من غيره كالوسوسة فإنه لا شيء عليه وهل المراد بالوسوسة من استنكحه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحدث وشكوه أو ما هو أعم من ذلك (ص) وان شك أهذه أم غيرها (ش) أي وان أوقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فأكثر ثم شك في الموقع عليها أهذه أم غيرها أو حلف بطلاق واحدة فحنث ولم يدبر من هي منه - ما أو ممن لزمه طلاق من شك في طلاقها ناجزا وإذا ذكر في العدة ينبغي أن يصدق قياسا على المسئلة الآتية (ص) أو قال احدا كما طالق (ش) أي أو قال لزوجتيه احدا كما طالق أو امر أنه طالق وله امر أنان أو لزوجاته احدا كن طالق ولم ينو معينة في الجميع أو نوى واحدة ونسبها طلقا أو طلقن على المشهور ولا يختار عند المصريين بخلاف العتق فإنه يختار حيث لانية وسوى المدينون في الاختيار والفرق للمشهور خفة العتق لجواز

(٩ - خشي رابع) أي حكم هو الاصل أي تحصيل الاصل وهو شغل الذمة وكأنه يقول هو ان الشك راجع إلى تحقيق شغل الذمة بالطلاق لان الحدث يشغل الذمة بالصلاة فالشك فيه كذلك لان من العلوم أن الصلاة لا يبرأ منها الا بيقين إلا أنه لما عجز عن ذلك ويقول لا نسلم أنه راجع لتحقيق شغل الذمة بان يقال هذا شك في المانع وهو لا يضر والحاصل أن بعضهم فرق بان الطلاق لم يؤخذ به لكونه شكافي المانع بخلاف الوضوء فانما هو شك في الشرط وردبانه شك حقيقة في المانع والاحسن الجواب بعظم المشقة في الطلاق لو أمر به فهو حرج وبسالة الوضوء (قوله ونسبها) وأما لو نوى معينة ولم ينسبها فإنه يصدق في الفتوى بغير عيبين مطلقا وكذا في

القضاء ان نوى بطلاقه الشابة أو الجميلة أو من بعلم ميلها والافمين انظر عب (قوله وعدم تحيزه اذا علق بمحقق) كما لو قال ان جاء المحرم فهي حرة وقوله ويعتق منه بالقرعة كما لو كان عنده عبدان وأراد ان يعتق أحدهما بالقرعة خشية كسر خاطر الذي لم يعتق اذا لم يضرب القرعة وكتب في ورقة حروفي ورقة رق ثم يخلط الورقتان ثم يعطى كل واحدة ورقة فن خرج لها حرة عتقت ومن خرج لها رق لم تعتق هذا ما ظهر لي في تصويره وانظر لو فعل ذلك في الطلاق فهل تطلق المرأة أو لا تطلق الا التي جاءت لها الورقة التي فيها طالق وذلك لو فعل ذلك في الزوجتين مثلا لكتب في ورقة طالق وفي الاخرى لا وخلطهما معا ثم أعطى كل واحدة ورقة وقضية التفرقة وقوع الطلاق في المرأتين معا وليجرد (قوله فروق ضعيفة) وجه ضعف الاول أن قوله لجواز تبعية قد يضاعف تشوف الشارع للعربية فقياسه عتقهما عليه لا يعتق أحدهما فقط كما هو الواقع وقوله وعدم تحيزه قد يضاعف بان علة تحيز الطلاق لو بقي عليها في فرض المصنف شبهة بنسكاح المتعة وهذا لا يقضى بعق أحدهما (٦٦) فقط بل لا مانع مع هذا أن يعتق معا وقوله وكونه يعتق بالقرعة قد يضاعف

بان عتقه هنا واحدة باختياره فيه كسر لمن لم تعتق فكان القياس عتقهما بخلاف عتق القرعة في غير هذه فانها وان كسرت من لم يعتق لكن دون كسرها باختياره عتق غيرها لان علم الدخول في القرعة يوجب رضا كل بما يظهره الله دون اختيار الشخص نفسه كذا في عب الا أنك خير بان قوله لجواز الخ علة لخفة العتق وما كان يصح ذلك الا لو قال والفرق للشهود وجواز التبعيض الخ ثم بعد هذا كله فنقول لا يخفى أنه فرق واحد لا فروق وقوله لجواز الخ علة للخفة فلم يتم ما ذكر (قوله أو أنت خير) والفرض لانية له والاطلاق من نوى طلاقها وهذا اذا كان نسقا والاطلاق الاول قطعاً والثانية بارادته (قوله الا أن يحدث نية) أي نية التحيز (قوله وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاول) أي مع نيته ابتداء التحيز

تبعية وعدم تحيزه اذا علق بمحقق ويعتق منه بالقرعة قال البساطي وهي فروق ضعيفة والذي يظهر لي أن الطلاق لا يؤمن معه من العود للعصمة بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي فانهما يطلقان لان اضرابه عن الاولى لا يرفع عنها طلاقا فقوله (طلقتا) جواب عن المسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق ثم قال للاخرى أو أنت طالق فهو بالخيار فيهما ان شاء طلق الاولى أو الثانية اللخمى الا أن يحدث نية بعد تمام قوله أنت طالق فان الاولى تطلق عليه خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها الا الاولى (ص) ولأنت طلقت الاولى الا أن يريد الاضراب (ش) يعني لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق وقال للاخرى لأنت طلقت الاولى فقط الا أن يكون أراد بقوله لأنت الاضراب عن الاولى ثم التفت الى الثانية وقال أنت فان الثانية تطلق أيضا وبعبارة قوله الا أن يريد الاضراب راجع للمسئلتين أعني أو أنت ولا أنت أي فيخبر في قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية الا أن يريد الاضراب فيطلقان معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لأنت الا أن يريد الاضراب فتطلقان معا وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاول في عصمتي فهل يعمل بنيته مطلقا أو في الفتوى (ص) وان شك أطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل له الا بعد زوج وصدق ان ذكر في العدة ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الا ان يثبت (ش) يعني انه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجته ولا يدري هل هو طلاق أو اثنتان أو ثلاث فانها لا تحل له الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثا فان ذكر أن طلاقه كان قاصرا عن الثلاث فانه يصدق بلا عين لكن ان ذكر في العدة فله رجعتها وان ذكر بعد العدة كان خاطبا من خطبها وان بقي على شكه حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين ثم ان تزوجها وطلقها اثنتين فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها ثلاثا فلا تحل له

وخلاصته أنه قال أردت بالاضراب بقاء الاول لكوني نويت التحيز ابتداء (قوله أو في الفتوى) أي واسأني القضاء الا فلا يعمل بنيته لانه لما قال قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقهما معا (قوله أطلق) بدل من قوله شك أو عطف بيان (قوله ان ذكر في العدة) وأخرى بعدها لان في العدة مراجعتها وليس له ذلك بعدها (قوله الا أن يثبت الخ) أي حقيقة أو حكما كما اذا قال اذا لم يكن طلاق عليك ثلاثا فقد وقعت عليك تكملة الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقها اثنتين) أي ثانی مرة فلا ينافي أن تلك الطلقة واحدة وقوله وطلقها ثلاثا أي ثالث مرة وهكذا وأما غير هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحل الا بعد زوج وتارة فلا يأتى فيها قوله ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنتين تحل قبل زوج فان طلقها جاء الشك في الثلاث فلا تحل الا بعد زوج فان طلقها ثانيا فكذلك فان طلقها ثالثا تحل قبل زوج ثم اعلم على ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثا لا تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة تحل وكذا ان طلقها ثالثة فان طلقها رابعة تحل قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثا لم تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها ثانيا تحل وان طلقها ثالثة لم تحل واعلم

على هذا انتهى من محشى نت (قوله خلف الآخر) الاولى الراولى صدق بخلاف (٦٧) الآخر قبل حلف صانع الطعام وبعده

ولعله نبيه على المتوهم (فسوله من صنع طعاما مثلا) اشارة الى أن قول المصنف صانع طعام فرض مسئلة وكذلك لو حلف شخص على آخر أنه يركب أو يلبس أو يقرأ أو يسافر وتجاوز ذلك وحلف الآخر لأفعل ذلك حنت الاول (قوله والا فلا حنت على واحد منهما) الا أن تكون يمينه لا تدخل طائعا ولا مكرها فيحنت بالا كراه (قوله هذا يسمى تعليق التعليق) ذكر ابن شامس أن مسئلة المصنف هي تعليق التعليق وتبعه ابن غازى وبازعه نت بان تعليق التعليق ما قاله ابن عرفة تعليق التعليق تعليق على مجموع الامرين كان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كانت لزيد لا يحنت الا بدخولها او كونها لزيد ولو على التحنيت بالاقبل اعتبارا بالتعليقين اه (قوله ولا فرق الخ) أى خلافا للشافعى فى أن الحنت اذا فعلها على عكس الترتيب لان الثالث معلق على الثانى والثانى معلق على الاول لكن حيث كان من قبيل تعليق التعليق فالوجه مع الشافعى وقضية المذهب أن الجواب يحتمل أن يكون الاول أو الثانى فلا يبرأ الا بالاثنتين تقادم هذا على هذا أو بالعكس (قوله لان المراد بالحنيت بالبعض الخ) هكذا نسخته وقوله بان يكون الفعل صادقا الخ أى أن الفعل كالا كل صادق بالكل أى صادق بأكل الكل والبعض فالمصدق عليه أكل الكل وأكل البعض فالفعل هو الاكل وما صدقانه أكل الكل وأكل البعض (قوله صادق

الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها ثلاثا وهذه عصمة جديدة ثم ان تزوجها وطلقها أربعين فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها خمساً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها ستاً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وطلقها سبعاً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكملة للعصمة الاولى والباقي عصمتان ثم ان تزوجها وطلقها ثمانية فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها تسعاً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وطلقها عشراً فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من العشرة تكملة للعصمة الاولى وتبقى ثلاث عصمات وهكذا فلا يخلص من ذلك الا بالبنية وعلم مما قررنا أن تصديقه لا يتقيد بدعواه ذلك فى العدة فقوله فى العدة ليس معمولاً لذكر وانما هو معمول لعامل مقدر أى وارفع فى العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيره لا بد أن تدخل خلف الآخر لا دخلت حنت الاول (ش) يعنى أن من صنع طعاما مثلاً ودعا اليه الناس وحلف على شخص معين لا بد أن تدخل دارى مع الناس خلف الآخر أنه لا يدخل دار صانع الطعام وتنازعاً فإنه يقضى على صانع الطعام بالحنيت لانه حلف على شئ لا يملكه والاخر لا حنت عليه لانه حلف على امر يملكه أما لو طاع المخلوق عليه بالدخول وحنث نفسه فلا حنت على صانع الطعام فقوله حنت بضم الحاء وكسر النون المشددة مبنياً للمجهول أى قضى بتحنيته عند التنازع لا بفتحها وتخفيف النون لانه بوجه أنه يحنت ولو طاع الثانى بالدخول كما لوهمه كلام الشارح وليس كذلك ومحل كلام المؤلف ما لم يدخل الثانى مكرهاً والا فلا حنت على واحد منهما أما الاول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثانى فلان دخوله مكرهاً (ص) وان قال ان كملت ان دخلت لم تطلق الابهما (ش) هذا يسمى تعليق التعليق وهو صحيح لازم يعنى أنه اذا قال لزوجته ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كملت زيدا أو أنت طالق ان دخلت الدار ان كملت زيدا أو ان دخلت هذه الدار ان كملت زيدا فانت طالق فانه لا تطلق الابهما معاً لانها ان دخلت الدار أو لا تعلق الطلاق على تكليم زيد وان كملت زيدا أو لا تعلق على دخول الدار فلا يحصل الا بمجموعهما ولا فرق بين أن تفعل الشرطين على ترتيبهما فى اللفظ أو على عكسه ولا يخالف هذا ما مر فى باب اليمين من التحنيت بالبعض لان المراد بالحنيت بالبعض ان يكون الفعل صادقا على الكل وعلى البعض كقوله ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فان الاكل صادق بكل الرغيف وبعضه وأما الشرطان فكل منهما غير الآخر وغير صادق عليه وهذا يشكل على قوله لها ان دخلت هذين الدارين فانت طالق قد دخلت احدهما فانه يحنت بذلك مع أن كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها ولك أن تقول لا اشكال لان قوله ان دخلت هذين الدارين فانت طالق مثل قوله لها ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فكما أن الاكل فى الرغيف صادق بالكل والبعض كما مر كذلك الدخول فى الدارين صادق بالكل والبعض ولا ينحصر التعليق على شيئين بل ولو تعدد ولما انتهى الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما لا تعلق من تعليق أو انشاء ومحصل كلامه أن التلقيق يكون فى الاقوال

بكل الرغيف) أى بأكل كل الرغيف وأكل بعضه (قوله كذلك الدخول فى الدارين) أى الدخول المتعلق به ما يصدق به ما جيعا وبأحدهما أى صادق بدخولهما أو بدخول أحدهما (قوله بل ولو تعدد) الاولى بل ولو كان أكثر (قوله من تعليق) اما من حيث

ذاته أو من حيث حصول المعلق عليه الأول هو ما أشار إليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة والثاني ما أشار له بقوله أو بدخوله فيه ما أو بكلامه الخ وقوله أو أنشاء هو ما أشار له الشارح في حل قول المصنف وابن شهاب بن جبرام الخ (قوله ولو اختلفت) أى فى اللفظ أى والحال أنهم امتنعوا فى المعنى فى الجملة كما يتبين (قوله بجبرام) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وكذا فيما بعد كما يشير له تمثيل الشارح بقوله أنه قال لزوجه أنت على حرام (٦٨) الخ (قوله يعنى أنه إذا شهد عليه شاهد) لا يخفى أنه كما يتأتى ذلك فى

الإنشاء يتأتى ذلك فى التعليق كان يقول أن دخلت الدار فأنت حرام أن دخلت الدار فأنت بئس (قوله لا اتفاق القولين فى المعنى على البيئونة) فيه أن البتة لا يتوى فيها وأنت حرام يتوى فيها قبل الدخول وأجيب بأنه هنا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله والآخر بالحلل الخ) هذا أخص من الأول فهما متفقان معنى فى الجملة (قوله أو بتعليقه الخ) معطوف على بجبرام ولا يخفى ما فى المتن حيث نذكر من التكلف لأن المعنى حينئذ أو شهد شاهد بتعليقه على دخول دار فى رمضان وشهد شاهد آخر بتعليقه عليه فى ذى الحجة (قول المصنف أو بدخوله فيهما) هذه شهادة ملفقة فى فعل متقدم معلق عليه من حيث حصوله لا من حيث التعليق به وقوله أو بكلامه الخ هذه الإشارة إلى شهادة ملفقة فى قول معلق عليه من حيث حصوله لا من حيث التعليق به (قوله لأن الطلاق انما يقع من يوم الحكم) هذا إذا كان عند القاضي وأما عند المفتى فما تعتقه الزوجة من تاريخ الطلاق فإن لم تعتقد شيئا فينبغي من يوم الحكم كذا فى عب وانظره فإنه لا حكم حينئذ والظاهر أن يقال انما تعتد من يوم ثبوت ذلك بالبينة (قوله وحلف على الزائد) أى على

ولو اختلفت وفى الفعل المتحد لافى المختلف منه ولا فى القول والفعل كما أشار إلى ذلك بقوله (ص) وان شهد شاهد بجبرام وآخر بئس (ش) يعنى أنه ان شهد عليه شاهد أنه قال لزوجه أنت على حرام وشهد الشاهد الآخر عليه أنه قال لها أنت طالق البتة أو بالثلاث فان الشهادة تلتقى ويلزمه الطلاق الثلاث لاتفاق القولين فى المعنى على البيئونة وان اختلفا فى اللفظ ومثله لو شهد أحدهما بالايان اللازمة والآخر بالحلل على حرام (ص) أو بتعليقه على دخول دار فى رمضان وذى الحجة (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه قال فى رمضان ان دخلت دار زيد فامرأتى طالق وشهد عليه آخر أنه قال فى ذى الحجة ان دخلت دار زيد فامرأتى طالق فان الشهادة تلتقى ويلزم ما شهد به لانهم ما شهدا به قول واحد وهو التعليق وان اختلفا فى زمنه والموضوع أن الدخول للدار بعد ذى الحجة ورمضان ثابت بهذين الشاهدين أو غيرهما (ص) أو بدخوله فيهما (ش) صورتها أنه قال ان دخلت دار فلان فامرأتى طالق وشهدت البينة عليه بذلك ثم بعد ذلك شهد عليه شاهد أنه دخل الدار فى شهر رمضان وشهد عليه الشاهد الآخر أنه دخلها فى ذى الحجة فان الشهادة تلتقى لان الدخول فعل واحد وان اختلف زمنه ويلزمه الطلاق (ص) أو بكلامه فى السوق والمسجد (ش) موضوع المسئلة أن تعليق الطلاق على حصول الكلام لزيد مثلا ثابت لكن شهد شاهد أنه كلف فى السوق وآخر أنه كلف فى المسجد فان الشهادة تلتقى لان الكلام قول واحد وان اختلف زمنه ويلزمه الطلاق أو العتق أن حلف به (ص) أو بأنه طلقها يوم أعصروا بمكة لفقت (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه طلق امرأته بمكة وشهد عليه آخر أنه طلقها بمصر فان الشهادة تلتقى إذا كان بينهما زمن يمكن فيه أن ينتقل من مصر إلى مكة والابطال بشهادتهما وإذا وجد الشرط المذكور لفقت سواء كان الزمن تنقضى فيه العدة أم لا لان الطلاق انما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (ص) كشاهد بواحدة وآخر بأزيد وحلف على الزائد والاسجن حتى يحلف (ش) التشبيه فى التلقيق والمعنى أنه إذا شهد عليه شاهد أنه طلقها طلاقا واحدة وشهد عليه الآخر أنه طلقها طلاقين فإنه يلزمه طلاق واحدة لا تساقهما عليها وحلف على نفي الزائد فان حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر خلى سبيله وان نكل سجن حتى يحلف فان طال حبسه دين أى وكل دينه ولا يلزمه غير الواحد (ص) لا بفعلين أو بفعل وقول (ش) قد علمت أن الشهادة فى الطلاق لا تلتقى فى الفعلين ولا فى الفعل والقول وانما تلتقى فى القولين فقط فقوله لا بفعلين أى مختلني الجنس كشهادة أحدهما بمخافه أنه لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها أو ما يفعله من متحدى الجنس فقد مر أن الشهادتين يلتقى فيهما فى قوله أو بدخوله فيهما فان قلت الشهادة فيما ذكر بفعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط قلت غلب جانب الفعل لانه المقصود وكذلك لا تلتقى الشهادة إذا شهد أحدهما بفعل والآخر بقول (ك) شهادة (واحدة بتعليقه بالدخول) لدار زيد (و) شهادة (آخر بالدخول) ولا يلزم المشهود عليه عين كما قاله أبو الحسن عن ابن المواز

نفي الزائد أى حلف لا جمل نفي الزائد (قوله فان حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر) لعله انما طلب بذلك لكونه منكر أصل الطلاق والافقضية الحال أنه يقول ما طلق أكثر والظاهر أنه ان حلف ما طلق أزيد يتكفى وحرر (قوله خلى سبيله) أى من حيث أنه لا يسجن ولا يضرب فلا ينافى لزوم الواحد (قوله أى وكل دينه) أى من حيث لا يلزمه الزائد على الواحد (قوله لا تلتقى فى الفعلين) أى المختلني الجنس (قوله لا بفعلين الخ) محل قوله لا بفعلين ما لم يستلزم أحدهما الآخر واللفقت كشاهد بريح خروا آخر

بشر به أفصح والحاصل أن شارحنا ذكر في مسألة القول والفعل عدم اليقين وذكر عن الشيخ عبد الرحمن في الفعلين اليقين (قوله على المشهور الخ) مقابله بالخمي فانه قال أرى أن يحال بينهما حتى يقرأ أو تقطع البيضة بالشهادة عليه (تبيينه) هذا حكم انكاره وأما لو صدقهما وادعى النسيان أيضا المطلق كهن وان عينها الصدق (قوله فانه يحلف لرده شهادة كل واحد منهم) أي يحلف عينا واحدة على تكذيب الجميع كما صرح به البدر في شرحه (قوله عند ربعة) بل وعند غيره كما تقدم في قوله ولا بفعلين وحاصله أن الحكم في التعاليق المختلفة لا يلزمه شيء ويحلف فان نكل فيتنفق ربعة مع مالك في قوله المرجوع عنه أنه يلزمه الثلاث ويحلف في الرجوع اليه (قوله من انه) أي عنده أي مالك يحبس فان طال دين فاذا علمت ذلك فقوله وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها لا يظهر لان ذلك انما هو في التعاليق المتحدة وفيما اذا لم يكن تعليق وشهد ثلاثة كل واحد بطلقة واعلم أنه ليس بينهما اختلاف عند القابسي في انه يلزمه طلبة لاجتماع اثنين عليها ويحلف لرده شهادة الثالث فان نكل لزمه طلبة ثانية وعليه فهم متفقان لكن على قول مالك المرجوع عنه فيما اذا نكل هكذا يفيد كلام الخطاب وغيره (٦٩) ولم أرفي كلامهم ما يفيد أن ربعة قولاً فيما اذا

نكل أن يحبس فان طال دين كما هو قول مالك المرجوع اليه وأما عند غير القابسي فالخلاف بين ربعة ومالك جار فيهما وهو أن ربعة يقول ان حلف لا يلزمه شيء فيهما وان نكل لزمه الثلاث وأما مالك فيقول يلزمه واحدة لشهادة اثنين ويحلف لرده شهادة الثالث فان نكل لزمه ثانية على قوله المرجوع عنه وأما على ما رجح اليه فانه يحبس وان طال دين فالخلاف بين ربعة ومالك فيهما في حالتي الحلف والنكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو انما يجري في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعيف من أنه اذا نكل لزمه الثلاث وأما على القول المرجوع اليه وهو المعتمد فانه اذا نكل سجن فان طال دين (قوله توكيل) أي

وذكر الشيخ عبد الرحمن في مسألة الفعلين أنه يحلف على كذب ما شهد به وظاهره ولو في الفتوى وأنه ان نكل يحبس وان طال دين وهذا على القول المرجوع اليه وهو الموافق لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث نكل طلقاً كما ذكره ح (ص) وان شهدا بطلاق واحدة ونسيها لم تقبل وحلف ما طلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسي اسمها والزواج يكذب ما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين المشهود بطلاقها لكنه يلزم الزوج اليقين أنه ما طلق واحدة من نسائه فان حلف برئ وان نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين ولا شيء عليه وانما لزم الزوج اليقين لان اليقينة أوجببت التهمة وان بطلت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة يمين ونكل فالثلاث (ش) يعني انه اذا شهد عليه ثلاثة كل يمين كما اذا شهد عليه واحد أنه لا يكلم زيد وأنه كلف وشهد عليه آخر أنه حلف أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها وشهد ثالث أنه حلف أن لا يدخل دار زيد وأنه دخلها فانه يحلف لرده شهادة كل واحد منهم ولا يلزمه طلاق عند ربعة وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها وهو قول أصبغ ومطرف وعبد الملك فان نكل طلقت عليه ثلاثاً على أحد قول مالك في التطبيق عليه بالنكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما مر من أنه اذا نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين * ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة توكيل ورسالة وتعليك وتخيير فقال

فصل في ذكر هذه الأنواع وأحكامها وقد عرفت ابن عرفة كلاماً من هذه الأربعة انظره في الشرح الكبير (ص) ان فوضه لها توكيلاً فله العزل (ش) يعني أن الزوج اذا فوض الطلاق الى زوجته على سبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل ايقاعه كالمكمل موكل بذلك والضمير ذو توكيل (قوله وقد عرفت الخ) عبارة كذا ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة على ما قال ابن عرفة النيابة فيه توكيل ورسالة وتعليك وتخيير التوكيل جعل انشاءه بدا غير باقيا منع الزوج منه فله العزل قبله اتفاقاً والضمير المضاف الى الانشاء يعود على الطلاق لدلالة السياق والجنس وهو جعل مناسب للمحدود وذلك بيم التامليك والتخيير وقوله باقيا منع الزوج منه يخرجهم لان له العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو جلي والرسالة جعل اعلام الزوجة بثبوتها لغيره ان كان اثنين كفي أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الوكالة والتامليك والتخيير وقوله بثبوت أي ثبوت الطلاق أي حصوله من الزوج ثم قال والتامليك جعل انشاءه حقاً لغيره راجحاً في الثلاث يخص بما دونها بنية أحدهما فقوله جعل انشاءه يدخل فيه التوكيل فان خرج به بقوله حقاً لغيره ثم أخرج التخيير بقوله راجحاً في الثلاث وأشار بقوله يخص بما دونها الخ الى ان له منها كرتها فيما زاد على الواحدة بخلاف التخيير فلا بد من النية في التامليك والافلامنا كرتها والضمير في دونها يعود على الثلاث وضمير أحدهما يعود على الزوجين ثم قال والتخيير جعل الزوج انشاء الطلاق ثلاثاً حكماً أو نصاً عليها حقاً لغيره فقوله حكماً أو نصاً أخرج به التامليك والحكم بقوله خبرتك وما شابهه والنص مذكرك ثلاثاً قال بعض وفي جعل الرسالة داخله في النيابة في الطلاق نظر انما هو نيابة في التبليغ لا في الايقاع الا أن يريد بقوله النيابة ما هو أعم منها في الايقاع والتبليغ انتهى (قوله على سبيل التوكيل) هذا

يقتضى أن الخافض المزروع على (قوله وغيره) أي وهو المستتر في فوض (قوله أي فوض الزوج) أي المكلف ولو سكر حراما وهل الآن
 عيز الخ (قوله وتو كيلا يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض الخ) يقتضى أن الخافض في فخالف ما تقدم (قوله أي بسبب التوكيل) فيه
 أن التوكيل تفويض فيكون الشيء سببا في نفسه فالوجع الباء للتصوير ولم يجعلها للسببية لكان أحسن ويصح أن يجعل قوله تو كيلا
 مفعولا مطلقا أي تفويض تو كيلا (قوله أي فوض التوكيل الخ) لا يظهر ذلك لأنه لم يفوض التوكيل انما فوض الطلاق على سبيل
 التوكيل فالتوكيل تفويض خاص (قوله ان تزوج عليها) أي قالت له مثلا إني أخاف أن تضارني بنزوحك على فقال لها ان تزوجت عليك
 فأمرتك بذلك أو أمر الداخلة بذلك والاولى للشارح أن يزيد فيقول فأمرها أو أمر الداخلة بيدها تو كيلا كما هو ظاهر وليس المراد أنه
 وكها على الطلاق ابتداء ثم قال بعد أمر (٧٠) الداخلة بذلك كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وكيلا على التخيير والتملك) أي

لا وكيلا في الطلاق أي وكله على
 أن يخيرها أو يملكها إلا أنه سياتي
 للشارح بخطي المصنف وسياتي
 (قوله لا تخيرا أو تملكيا) والاستثناء
 بأن شاء الله لغو في الثلاثة والهزل
 ليس جدا انظر عب (قوله وهو في
 الحقيقة يخرج من قوله فله العزل)
 وذلك لأن عطفه على تو كيلا
 لا يفيد ذلك وفي تسمية ذلك مخرجا
 تسامح لأن الإخراج فرع الإدخال
 والمزيل للعلق أن يقول ان تخيرا
 وتلك كما معمول المحذوف والتقدير
 لأن فوضه تخيرا أو تملكيا فليس
 له العزل (قوله ولهذا) أي ولكونه
 معطوفا على تو كيلا وفي الحقيقة
 مخرج الخ (قوله دون التخيير)
 أي فليس بمباح قطعاً سياتي الخلاف
 بالكراهة والجواز (قوله أمرتك
 بذلك) صيغة وكذا اطلق نفسك
 وكذا وأنت طالق وكذا وطلاقك
 بك و قوله وفي الموازية الخ
 ظاهر العبارة خصوص هذه اللفظة
 وكذا قوله وفي العتية الخ ولعله أراد
 بالغير غير مخصوصا والدخل
 فيه العتية وقوله دون تخير أي

في قوله فوضه البارز للطلاق وغيره الزوج أي فوض الزوج ايقاع الطلاق وتو كيلا يحتمل
 أنه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل أنه منصوب على التخيير أي
 فوض التوكيل لها فيكون تخيرا محمولا عن المفعول كقوله هم غرست الأرض شجرة إلا أن هذا
 النوع من التمييز فيه خلاف بينهم فالاولى أنه منصوب بنزع الخافض (ص) الالتهق حق
 (ش) أي زائد على التوكيل كما إذا شرط لها مثلاً إذا تزوج عليها فأمرها أو أمر الداخلة بيدها
 فإنه حينئذ ليس له أن يعزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها تعلق لها وماذا كره هنا من أنه
 عزلها حيث وكلها بخالف لقوله فيما يأتي وهل له عزل وكيلا قوله لا وأجاب بعضهم بأن المراد
 بوكيله فيما يأتي وكيلا على التخيير والتملك (ص) لا تخيرا أو تملكيا (ش) معطوف على تو كيلا
 وهو في الحقيقة يخرج من قوله فله العزل أي فله العزل لافي التخيير والتملك وله إذا كان
 في العبارة قلق وصيغة التخيير اختارني أو اختارني نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثاً أو
 اختارني أمرك والتملك مباح كما يأتي دون التخيير وصيغة التملك كل لفظ دل على جعل
 الطلاق بيدها أو بيد غيرها دون تخيير كقوله أمرتك بذلك وطلق نفسك وأنت طالق ان شئت
 وطلاقك بك وفي الموازية وغيرها مكنك وفي العتية وليتك أمرك (ص) وحيل بينهما
 حتى تجيب (ش) يعني أن الزوج إذا ملك زوجته أو خيرها طلاقاً فأنها لا تعمل بل يحال بينه
 وبينها حتى تجيب بما يقتضي رداً أو أخذ المأبى بخلاف الموكة فإن الأمر بيده لم يخرج عنه
 إليها فله عزلها والتمكن منها وينبغي إذا تعلق بالتوكيل حق أن يصير حكمه حكم التملك
 والتخيير (ص) ووقفت وان قال إلى سنة متى علم فتقضى والاسقطه الحاكم (ش) يعني أن
 الزوج إذا قال لزوجته أمرك بذلك إلى سنة ووقفت متى علم ذلك ولا تترك تحتها وأمرها بيدها
 حتى توقف فتقضى برداً أو طلاقاً لأن يطأ وهي طائفة فيزول ما بيدها ولا قضاء لها بعد الأجل
 عملاً باللفظ فإن أوقفها الحاكم وأمرها بايقاع الطلاق أو رد ما بيدها من التملك فلم تفعل فإنه
 يسقط ما بيدها ولا يعملها وإن رضى الزوج لحق الله تعالى لأن فيه التمادي على عصمة مشكوك
 فيها والواو في قوله وان قال إلى سنة وأوالحال وان وصلياً لا وأوالنكابة والانتكسر ما قبل
 المبالغة مع قوله وحيل بينهما حتى تجيب وعبارة لا شك أن مفاد قوله وحيل بينهما غير مفاد
 قوله ووقفت الخ إذ مفاد الاول منع الزوج منها ومنعها منه ومفاد الثاني طلبها بان تقضى
 بايقاع الطلاق أو رد ما بيدها وبهذا تضع جعل الواو في قوله وان قال الخ للمبالغة خلافاً لمن

بلفظه أو بلفظ ثلاثاً (قوله لما يأتي) أي من كونها تطلق نفسها ثلاثاً أو واحدة (قوله بخلاف الموكة)
 أي فإنه لا يحال بينه وبينها وقوله فان الخ للتعديل (تنبه) لانفقة المرأة من الحيولة لأن المانع من قبلها وأذامات أحدهما فانهما
 يتوارثان (قوله أن يصير حكمه الخ) أي فيحال بينهما حتى تجيب وقوله والتمكن منها أي من وطئها وخلاصته أن وطئ الموكة عزل لها
 ولو مكره ولو أراد الاستمتاع بهامع بقاء تو كيلا هل يعمل بذلك أو استمتاع بهامع عزل لها وهو الظاهر (قوله يعني أن الزوج إذا قال
 لزوجته أمرك بذلك إلى سنة الخ) أي أو خيرتك (قوله إلى سنة) أو إلى زمن يبلغه عمرها ظاهراً (قوله متى علم) أي متى علم السلطان
 أو من يقوم مقامه بأنه خيرها إلى سنة (قوله وأوالحال) أي بناء على أن المراد بالحيولة الإيقاف وسياً في رده في العبارة الثانية (قوله
 وان وصلياً) أي زائدة (قوله لا وأوالنكابة) أي الانكابة

(قوله بناء على أن الحيولة والوقف بمعنى واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشمل الكناية الطاهرة وأما الخفية فتسقط ما يبدها ولو فوت به الطلاق ومعناه أن ما هو صريح في الطلاق يعمل به في جوابها فلا ينافي أنها تحجب بغيره مما سينص عليه من قوله اخترت نفسي مع أنه ليس من صريح الطلاق ولا من كنياته الطاهرة وليس المراد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في الطلاق لما يأتي (قوله ورده) أي الطلاق وقوله كتمكينها طائعة أي من قوض لها تخيرا أو عليك (قوله عمل بمقتضاء) أي من وقوع الطلاق أي وما يتبعه من عدة ونحو ذلك (قوله كما إذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كطلاقه من إضافة المصدر لفاعله ويصح أن يكون مضافا لمفعوله أي بان تطلقه بان تقول طلقت نفسي وأخترت نفسي والحاصل أن الكاف امال للتشبيه وعليه فيكون المصدر مضافا للفاعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه واما التتميل فيكون المصدر (٧١) مضافا للمفعول حذف فاعله أي كأن تطلقه

فيدخل فيه جوابها باختار نفسي أو طلقت نفسي ولها نصف الصداق أن طلقت قبل البناء بخلاف المعتقة تحت العبد تختار نفسها قبله فلا نصف لها والفرق أن النفويض من جهته فكانه هو الموقع للطلاق والمعتقة تحت العبد هي المختارة للفراق قهرا عليه (قوله ولو جهلت الحكم) أي جهلت أن التمكين بسقط خيارها (قوله فخل بينه وبينها) ولو لم ترض فيما يظهر فلمكنت دون رضاه فلا يسقط ما يبده (قوله وقوله في الاصابة أن علمت الخلو) أي ولو بأمر أتين حاصله أن الخلو علمت وهي تقول ما أصابني وهو يقول أصبتها فالقول قوله وفي عجم خلافة فانه استظهر أن القول قولها وظاهره خلو زيارته أو خلو بناء مع أنه سيأتي في الرجعة التفصيل لكن سمي أي أن المعتمد أنه لا بد من اقرارهما معا في خلو الزيارة وخلو البناء فإذا اتقى اقرارهما أثبت اقرار واحد فلا تصح الرجعة فهذا ما يقوى كلام عجم (قوله

توهم أنها الحال بناء على أن الحيولة والوقف بمعنى واحد (ص) وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه ورده كتمكينها طائعة (ش) أي وعمل بمقتضى جوابها الصريح فإن أجابت بالطلاق عمل بمقتضاء كقولها أنا طالق منك أو طلقت نفسي أو أنا بائة أو أنت بائن مني وإن أجابت برده عمل بمقتضاء كقولها رددت ما ملكتني أولا قبله منك ونحو ذلك كما إذا طلق هو بلفظ صريح فانه يعمل بمقتضاء ومثل ردها بالقول كما مر ردها بفعل صريح كما إذا مكنته من نفسها ولو من المقدمات وهي طائعة عالة بالتملك ولو جهلت الحكم ولو لم يفعل فانه يبطل ما يبدها وكذا لو ملك أجنبيا أمرها فخل بينه وبينها ومكنه منها زال ما يبدها فلممكنه غير عالة لم يبطل ما يبدها والقول قولها في عدم العلم وقوله في الاصابة أن علمت الخلو وفي الطوع في الوطء بينهما بخلاف القبلة فقوله لا يمينها أي أن قالت أكرهني أو غلبني عليها بخلاف الوطء لأن الوطء يكون على هيئة وصفة قاله أصبغ بخلاف القبلة (ص) ومضى يوم تخييرها (ش) يعني أنه إذا قال اختاري اليوم كله فمضى اليوم ولم تختري فلا خيار لها ويبطل ما يبدها والمراد باليوم الزمن قل أو أكثر وتبع في التعبير باليوم المدونة وكلام المؤلف شامل لما إذا علمت أم لا وهو واضح وشامل أيضا لما إذا حصل لها جنون أو انغماء في جميع زمن التفويض وانظر هل الحكم كذلك أو ينظرها لها كم في الجنون والانغماء أم لا (ص) وردها بعد بينونتها (ش) أي ويسقط ما يبدها بردها للعصمة بعد بينونتها بخلع أو بئنات لاستلزامه رضاها واحتراز بالبينونة مما لو طلقها طلاقا رجعيا ثم راجعها فإن خيارها لا يسقط لما علمت أن الرجعية كالزوجة (ص) وهل نقل قماشها ونحوه طلاقا أو لا تردد (ش) يعني أنه إذا خيرها أو ملكها ففعلت فعلا محققا بأن نقلت قماشها وانتقلت عن زوجها وبعدت أو خرت وجهها واستترت ونحو ذلك من الأفعال فهل يكون ذلك طلاقا بمجرد وان لم ترده الطلاق أو لا يكون ذلك طلاقا إذا أرادت به الطلاق تردد لنا أثرين في النقل فحل الخلاف مع عدم نية الطلاق والافهوط طلاقا كما يفيد كلام الشامل ولا يقال الفحل لا يلزم به طلاق ولو فاه لا نأقول انضم إليه عليها الطلاق ونحوه وكلام المؤلف في نقل قماشها الذي لم تجر العادة بنقله عند ارادة الطلاق والافهوط طلاق قطعاً ونقل بعضه ككله وحيث قلنا بأن النقل طلاق فانه يكون ثلاثا في التخيير وواحدة في

وفي الطوع الخ حاصله أنها وافقت على الوطء إلا أنه ادعى الطوع وادعت هي الا كراه فالقول قوله وقوله بيمينه الظاهر رجوعه للاول أيضا وهو قوله في الاصابة (قوله ومضى يوم تخييرها) أي أو عليكها (قوله سواء علمت) أي علمت بمضى اليوم أم لا والظاهر أن مثله علمت بالتخيير أم لا ويمكن أن يكون هذا مراده أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا يخفى أن هذا التنظير انما هو إذا كان الزمن موجودا لأن مقتضى كقولهمه العبارة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله أم لا) أي بان يفصل بين الانغماء والجنون فينظر في الجنون دون الانغماء لأن زمنه قريب (قوله بخلع أو بئنات) أي منه كما يفيد به رام ثم إن الموجب لذلك في الحقيقة البينونة (قوله أو انتقلت عن زوجها الخ) هذا يفيد أن قول المصنف ونحوه بالرفع عطف على نقل قماشها ويصح الجراي نقل غير القماش من الامتعة وخص القماش لانه الواقع في الرواية

(قوله نحو قبلت امرى) أى كاخترت أو اخترت أمرى أو شئت وفرغت (قوله أو قبلت نفسى) هذا أحد قولين وذكر الخطأ بانها مثل اخترت نفسى فطلاق ثلاث (قوله وانما قبل الخ) حاصله أن تفسير القبول بالطلاق أو البقاء ظاهر والاشكال انما يحىء اذا فسر القبول بالرد وعبارة بهرام وانما قبل تفسيرها لان كل واحد من قبلت أو قبلت امرى أو ما ملكتنى صالح لان يفسر بالامور الثلاثة الا انه لا اشكال فى تفسيرها بالطلاق والبقاء (٧٣) وأما بالرد فبعد لانه ليس من مقتضيات القبول بل دافع له (قوله ولا من مقتضياته)

بكسر الضاد أى أن القبول ليس موضوعا للرد ولا مستلزما له فيكون من باب تفسير الشئ بلازمه (قوله من اطلاق السبب) أى اسم السبب أى فى الجملة والائتنافى قوله من مقتضياته (ثم أقول) وظاهر هذا انه حقيقة فى قبول النظر فى الامر فلا خصوصية للرد بل ومثله الطلاق والبقاء (قوله فأطلق السبب) أى فى الجملة والالكان مقتضيا للرد فينا فى ما تقدم له (قوله حتى حاضت) أى جميع الحيض أو الحيضة الثالثة (قوله ونا كرمخيرة) وكذا أجنبي جعلها له فيما يظهر (قوله على الواحدة) الاولى أن يقول على ما نوى لانه قد ينوى اثنتين فننا كرم في الثالثة (قوله هى) انما أبرز الضمير لئلا يتوههم أن الضمير عائد على الطلقات المفهومة من قوله ولم يكررها فانه حينئذ لا يدري منه عين التناسق أى أنه أصرح وان كان سياق المصنف فى الضمائر المؤنثة العائدة عليها (قوله فان لم ينوشيا) أى أو نوى بعده (قوله وهو المراد بالارتجاع) على استعماله فى حقيقة ومجازه بأن يقدر فى المتن فيقال ان دخل وأراد الارتجاع وقوله والاراجع للصورتين ولوعبر بالمراجعة كان أولى لان المراجعة انما تكون فى طلاق بائن (قوله كما اذا قالت المرأة

التمليك (ص) وقبل تفسير قبلت أو قبلت امرى أو ما ملكتنى برد أو طلاق أو بقاء (ش) يعنى ان الزوج اذا خير زوجته أو ملكها ما كان يملك من الطلاق فقالت قولاً محتملاً نحو قبلت امرى أى شأنى أو قبلت نفسى أو ما ملكتنى فانها تؤمر بتفسير ذلك و يقبل منها ما أرادت بذلك فان قالت أردت به الرد أى رد ما جعله لى وأبقى على العصمة فان ذلك يقبل منها وان قالت أردت الطلاق فانه يقبل وتبين وان قالت أردت البقاء على التروى فان ذلك يقبل منها وانما قبل منها تفسير القبول بالرد مع أنه ليس موضوعا ولا من مقتضياته لانه لما كان الرد من آثار قبول النظر فى الامر صرح بتفسيره به على سبيل المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلاق السبب وهو القبول وأراد به المسبب وهو الرد ولو قالت بعد أن وطئها أردت بذلك الطلاق فقال ابن القاسم لا تصدق لامكانها من نفسها وقد زال ما بيدها اهـ ولولم تفسر حتى حاضت أو وضعت حملها فقالت أردت طلبة واحدة قبل منها بلا عين ولا رجعة له لتفريط الزوج له كونه لم يوقفها ولم يستفسرها قبل انقضاء العدة ولما كان فى المناكرة وهى عدم رضا الزوج بما أوفعت المرأة تفصيل بين المخيرة والمملوكة والمداخل بها وغيرها أشار الى ذلك بقوله (ص) ونا كرمخيرة لم تدخل ومملوكة مطلقا (ش) يعنى أن الزوج اذا قوض الطلاق لزوجه على سبيل التخيير قبل الدخول بها فأوفعت أكثر من طلبة فان له أن يناكرها فيما زاد عليها بأن يقول لها ما أردت الا طلبة واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير اليه بقوله الا تى ولا نكرته ان دخل فى تخيير مطلق وأما المملوكة فله أن يناكرها قبل الدخول وبعد ما اذا زادت على طلبة (ص) ان زادت على الواحدة ونواها وبادر وحلف ان دخل والا فعند الارتجاع ولم يكررها مرها بسد ما لان ينوى التنا كيد كنسقها هى ولم يشترط فى العقد (ش) أشار بهذا الى شروط صحة المناكرة الاولى أن يزيد الموضع من المخيرة قبل البناء والمملوكة مطلقا على الواحدة فلا تفيد مناكرته فى الواحدة بان يقول ما أردت طلاقا الثانى أن يكون نوى الطلقة التى يناكر فيها عند تقويض الطلاق فان لم ينو عنده شيئا فلا مناكرة ولو نوى بعده ويلزم ما أوفعت الثالث أن يبادر على الفور للمناكرة عند سماعه الزائد على الواحدة فلو لم يبادر وأراد المناكرة وادعى الجهل فى ذلك لم يعذر ويسقط حقه ولا يعذر بالجهل الرابع أن يحلف انه ما أراد الا طلبة واحدة فان لم يحلف وقع ما أوفعته ولا ترد عليها البين ومحل عينه وقت المناكرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الا بالرجعة وثبت أحكام الزوجية من نفقة وغيرها وان لم يكن دخل بها فانه يحلف عند ارادة تزويجها وهو المراد بالارتجاع لا قبله اذ لعله لا يتزوجها الخامس أن لا يكررها مرها بيدها ما ان كرر ما بان قال لها أمر بك ببدك أمر بك ببدك فلا مناكرة له فيما زاد ويقع ما أوفعت الا أن ينوى التنا كيد باللفظ الثانى والثالث كما اذا قالت المرأة طلقت نفسى وكررته فهو على التأسيس الا أن تنوى التنا كيد فقبل قبل الافتراق السادس أن لا يكون التملك أو التخيير مشروطا لها فى عقد نكاحها فان كان مشروطا لها فى عقد

نكاحها

طلقت نفسى وكرره) الا أنه يشترط النسق اذا كانت غير مدخول بها أو ما المدخول بها فلا يشترط النسق بل الشرط وقوع ما بعد الاولى قبل انقضاء العدة (قوله الا أن ينوى التنا كيد فقبل قبل الافتراق) عبارة حسنة لانها عامة فيشمل ما اذا نوى بالثانية التنا كيد أو الثانية التنا كيد وبقى من الشروط أن لا يأتى بأداة التكرار نحو كلما شئت فامر بك ببدك فان أتى بذلك فلا مناكرة حيث لم ينو التنا كيد قاله ابن الحاجب

(قوله هل وقع ذلك الشرط) المكتتب وتسميته شرطا تسمع ولو قال هل وقع ذلك المكتتب وأما ان وقع في العقد فلا منا كرهه سواء كانت بشرط أم لا خلافا لظاهر المصنف والحاصل أن محل الخلاف إذا كتب الموثق أمرها بیده ان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده أي فالمراد بالطلاق عدم العزل يكون ذلك وقع في عقد (٧٣) النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع لخبرها

وأما التملك فطلق (قوله والاصح خلافه) ضعيف (قوله عي المشهور الخ) مقابلة ما لابن الجهم من أن له المنة كره في الثلاث والطلاق بآئنة وظاهر قول سحنون أن له المنة كره والطلاق رجعية وقال مالك أن اختيارها واحدة بآئنة (قوله بخلاف المقيد لفظا بطلقة أو اثنتين الخ) مرتبطة بـ قوله وليس له منا كره في التخيير المطلق أي بان يقول أردت أقل من الثلاث بخلاف التخيير المقيد فإنه بتقيد ذلك ولا يتأق في فيه قولنا وأنه ليس له منا كره الخ (قوله وبعدة) أي أو بعده (قوله بطلت في التخيير) في نسخته بطل بدون التاء ظاهر العبارة يقتضي أنها تعود وتختار الثلاث وليس كذلك بل التخيير يبطل من أصله (قوله تأويلان) الأول مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته (قوله والظاهر عند ابن رشد) فكان المناسب التفسير بالفعل (قوله قد يراد به الجنس) أي في جميع أفراده فان قالت أردت واحدة أو اثنتين فواضح وان لم ترد شيئا يخرج التأويلان المتقدمان كما في التوضيح (قوله وفي جواز التخيير قولان) الراجح الإباحة وذلك لأن الشأن أن النساء لا يرين الفراق (قوله نظر المقصود الخ) برده عليه أن هذا المقصود إنما يتأق بالثلاث فالأحسن ما قلناه من التعليل والجواب أن قصده البينة التي قد تكون

نكاحها وطلقت نفسها ثلاثا فإنه لا منا كرهه بنى بها أم لا لكن له الرجعة ان دخل ان أدت شيئا من العصمة خلافا لصحون في أنه لا رجعة له في المدخول بها الرجوعه الى الطلع لأنها أسقطت من صداقها الشرط قاله ابن عتاب (ص) وفي جملة على الشرط ان أطلق قولان (ش) يعني اذا كتب الموثق أمرها بیده ان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحتمل على الشرط فلا منا كره أو على الطوع فالمنة كره قولان (ص) وقبل ارادة واحدة بعد قوله لم أرد طلاقا (ش) موضوع المسئلة أنه ملكها أو خيرها قبل البناء فوقع أكثر من واحدة فقال الزوج لم أرد بالتخيير والتملك طلاقا أصلا فقبل له ان لم ترده فإنه يلزمك ما أوقعت من الطلاق فرجع بعد ذلك وقال أردت بما جعلت لها طلاقة واحدة فإنه يصدق في ذلك ويلزمه العيين وإنما قبل منه لاحتمال سهوه ثم ذكر أنه كان قصد طلاقة واحدة وقال أصبح لا يقبل منه ذلك ويعتد بما واليه أشار بقوله (ص) والاصح خلافه (ش) أي خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا نكره له ان دخل في تخيير مطلق (ش) تقدم أن الخيرة قبل البناء بناكرها اذا قضت بأكثر من طلاقة وأشار هنا الى حكمها بعد الدخول وأنه ليس له منا كره في التخيير المطلق العاري عن التقييد بطلقة أو بطلقتين وان اختيارها فيه يكون ثلاثا سواء فوت هي ذلك أم لا على المشهور فان قضت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان اختيارها يبطل كما يأتي بخلاف المقيد لفظا بطلقة أو اثنتين فإنه يتقيد بذلك (ص) وان قالت طلقت نفسي سئلت في المجلس وبعدة فان أرادت الثلاث لزم في التخيير وناكر في التملك وان قالت واحدة بطل في التخيير (ش) يعني أن الزوج اذا خير زوجته بعد الدخول بها بتخيير مطلقا أي عاريا عن التقييد بعدد أو ملكها أمرها بعد الدخول بها أو قبله فقالت اخترت نفسي فالبينات وان قالت طلقت نفسي أو زوجي أو أنا مطلقا أو هو مطلق فانه ان سئل في المجلس وبعدة بالقرب عما أرادت بقولها فان قالت أردت الطلاق الثلاث فإنه يلزمه في التخيير أي بعد الدخول ويناكرها في التملك قبل الدخول أو بعده بشرطه وان قالت أردت بذلك طلاقة واحدة فانهم انلزم في التملك ويبطل جميع ما يدها في التخيير بعد الدخول (ص) وهل يحتمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم النية تأويلان (ش) أي وهل يحتمل قول المرأة طلقت نفسي ولانية لها في عدد على الثلاث فيلزم في التخيير بعد البناء ويناكر في التملك مطلقا وفي التخيير قبل البناء أو يحتمل على الواحدة لأنها الأصل فيبطل في الخيرة المدخول بها ويناكر في المملكة مطلقا وفي الخيرة التي لم يدخل بها تأويلان (ص) والظاهر سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا (ش) صوابه اخترت الطلاق فتسئل في التملك والتخيير لان هذه الالف واللام قد يراد بها الجنس فيكون ثلاثا أو يراد بها العهد وهو الطلاق السني وهو واحدة (ص) وفي جواز التخيير قولان (ش) أي وكراهته وهذا يجري في المدخول بها وغيرها لان موضوعه الثلاث وأما كونه بناكر غير المدخول بها فهو مذاشئ آخر فان قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم ينفقوا على كراهته قلت نظر المقصود اذ هو البينة وينبغي جري الخلاف في التملك اذا قيد بالثلاث والاف هو مباح وانظر التوكيد اذا قيد بالثلاث والظاهر الكراهة قطعاً (ص)

(١٠ - خشي رابع) بواحدة كما في الطلع أو الطلاق قبل الدخول وان كانت بحسب ما هنا إنما تكون بالثلاث قد بر (قوله والظاهر الكراهة قطعاً) وجهه أن الموكل داخل على الثلاث بخلاف الخيرة فلا يلزم من تخييرها أو تملكها كونها توقع الطلاق لما تقدم ويكره في حقها قطعاً وقوع الثلاث كما أفاده بعض الشيوخ وبعبارة أخرى لانه لما كان له العزل في التوكيد صار كأنه الموقع للثلاث

فلذا كره قطعاً بخلاف التملك فانها الواقعة لها (قوله اختارى في مرة) أى وليس لك الخيار في مرة بعد أخرى الا أنك خير بأنه لا يلزم من المرة البتة فكيف هذا التفريع والحاصل أن المعنى ليس لك الخيار الا في مرة واحدة وهذا صادق بوقوعها ثلاثاً أو بأقل (قوله فتكون البتة) هذا التفريع لا يلزم انما يحتمل البتة (قوله فهي للسببية) وكأنه قال اختارى المقارنة بسبب مرة واحدة (قوله قلت فان قال) أى قال سجنون أى لابن القاسم وقوله فقال أى ابن القاسم (قوله سئل عنها مالك الخ) ظهر من ذلك أن السؤال في الحقيقة ليس في هذه انما هو في الاول وابن القاسم الثانية على الاولى (قوله أحلف بالله ما أردت الخ) فان نكل لم ما قضت به وهو الثلاث ولا عين عليها وحيث حلف وقتنا يلزمه طلاق في المستثنين (٧٤) فهي رجعية ان كانت مدخولاً بها (قوله ويكون أملاكها) أى ويكون أقوى

ملكاً رجعتها (قوله في مرة واحدة) أى فيكون أراد بالتطليقة مرة واحدة الواحدة (قوله الدرك) أى المواحدة (قوله لا اختارى طلاقاً) أى واختارت أكثر كما في شرح شب خلافاً لما في شارحنا (قوله يعنى اذا قال لها اختارى في طلاقاً) إشارة الى أن أصل المسئلة المنصوصة في المذهب انه قال لها اختارى في طلاقاً فهذا هو اللفظ الصادر منه وقوله ونصب طلاقاً على نزع الخافض إشارة الى أنه على تقدير أن يكون هذا اللفظ صادراً من الزوج فيكون طلاقاً منصوباً على نزع الخافض (قوله كما في الشرح الصغير) وأما الكبير فيوافق ما في نت (قوله ولا يبطل على الأصح) أى ما قضت به ومن إعادة الكاف يفهم أن قوله على الأصح راجع لما بعدها (قوله وبطل في المطلق) أى ما جعله لها من الخير (قوله المشهور) وقال أشهب لا يبطل اختيارها وله بعد ذلك أن تقضى بالثلاث (قوله أى عارياً عن التقيد بعدد) وان قيد بغيره كان دخلاً الدار فاختارى نفسك وفيما يأتي غير المقيّد بزمان أو مكان (قوله فاقعت طلاقاً واحدة) أى ولم يكن

وحلف في اختارى في واحدة (ش) يعنى انه اذا قال لها اختارى في واحدة فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا طلاقاً واحدة فانه يلزمه اليمين ويقع عليه طلاقاً واحدة وله الرجعة وانما استخلفه مالك خوفاً من أن يكون انما قال لها اختارى في واحدة أى في مرة واحدة فتكون البتة ففي ان أريد مرة واحدة فهي للظرفية وان أريد طلاقاً واحدة فهي للسببية فان نكل فalcضاء ما قضت به (ص) أو في أن تطلق نفسك طلاقاً واحدة (ش) قال في المدونة قلت فان قال لها اختارى في أن تطلق نفسك طلاقاً واحدة أو في أن تقيمي فقالت اخترت نفسي فقال سئل عنها مالك فقال يقال لزوجه الحلف بالله ما أردت بقولك اختارى في واحدة الا واحدة ويكون أملاكها وانما يلزمه اليمين لان المراد محتمل عند هم لامضاء الفراق في مرة واحدة ويدل عليه قوله أو تقيمي عبد الحق يحلف لزيادة قوله أو تقيمي أمالو أسقط قوله أو تقيمي وقال اختارى في تطليقة فلا إشكال أن اليمين ساقطة ومشهورة لابن أبي زمنين ابن محرزلان ضد الاقامة بينونة فعلى المؤلف في إسقاط قوله أو تقيمي الدرك (ص) لا اختارى طلاقاً (ش) يعنى اذا قال اختارى في طلاقاً فقالت قد اخترتها أو اخترت نفسي لم يلزم الا واحدة وله الرجعة ولا عين على الزوج ونصب طلاقاً على نزع الخافض (ص) وبطل ان قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين (ش) يعنى أن الزوج اذا قال لها اختارى تطليقتين أو قال لها اختارى في تطليقتين فاختارت طلاقاً واحدة فانه يبطل ما قضت به ويستمر ما جعله لها بهيئتها كما في الشرح الصغير وهو المطابق للنقل وما في نت من أنه يبطل ما بهيئته نظراً لما وقع اللفظ الاول في المدونة والثاني في اختصاراً كثرهم جمع بينهم المؤلف ومفهوم اختارى أن التملك ليس كذلك قال في الشامل ولها القضاء واحدة في ملكتك طليقتين وكذا ثلاثاً ولا يبطل على الأصح (ص) ومن تطليقتين فلا تقضى الا بواحدة (ش) أى وليس لها أن توقع أكثر من واحدة فان قضت بأكثر فيلزمه واحدة (ص) وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث (ش) المشهور انه اذا خيرها بعد الدخول تخيراً مطلقاً أى عارياً عن التقييد بعدد فأوقعت طلاقاً واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وسبب ذلك أنها عدلت عما جعله الشارع لها وهو الثلاث في التخيير المطلق (ص) كطلق نفسك ثلاثاً (ش) أى كما يبطل ما بهيئتها ولا يلزمه شئ حيث قال لها اطلق نفسك ثلاثاً فاقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولاً بها أم لا وهو ظاهر لتعيين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بمثابة التخيير (ص) ووقفت ان اختارت بدخوله على ضررتها (ش) يعنى انه اذا خيرها فقالت اخترت نفسي

تقدم لها تمام الثلاث والالزمت أى ولم يرض الزوج بما أوقعت والالزم وان كانت العلة التي هي قوله وسبب ذلك غير ناهضة هنا (قوله لانها عدلت عما جعله الشارع) الانسب عرف الشارع كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كطلق نفسك) أى ولم يقيد بمشيتها في المستثنين ولكن المقادير العقل أن تطلق نفسك ثلاثاً مثل تطليقتين سواء أى وليس مثل ما اذا قضت بدون الثلاث والنقل في التوضيح وغيره (قوله يعنى أنه اذا خيرها) أى أو ملكها وأمالو كلها فطلقت نفسها ان دخل على ضررتها فلهذا ذلك ولا توقف لعدم البقاء على عصمة مشكوك فيها رضى الزوج أولاً قال عج فان قلت من علق طلاقاً زواجه على دخوله على ضررتها أو على دخول الدار فانه لا توقف عنها فليس فيه البقاء على عصمة مشكوك فيها فلم يكن هنا كذلك قلت لان من جهة الزوج أن يقول انما جعلت لها أن توقع

الطلاق ناجزا (قوله على المشهور) أي خلافا لشيخون فإنه أسقط حقه في هذه أيضا وهذا كله ما لم يرض الزوج بتأخير ذلك للدخول على
ضرتها أو الأمهلت (قوله كعاف عن بعض الدم) كما يأتي في قوله وسقط أن عفارجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي فلم تسقط من
حقها شيئا أي فهو جواب بالمنع (قوله أي عاريا عن التقييد بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس
قبلت أم لا) أي قبلت التي يطلب منها تفسيره (قوله وان وثب) أي قام (قوله ٧٥) يريد قطع ذلك عنها) أي يريد أنها تقطع خيارها

ولا تنقض بشي وقوله وحذ ذلك أي

و- - - - - الزمن الذي لا نقض بعده

(قوله وان ذهب عامة النهار) المدار

على الخروج من ذلك إلى غيره قوله

وفي جعل ان شئت أو اذا كنى أو

كالمطلق تردد) الرابع الاول وهو

انه كنى شئت لانه نص المدونة انظر

عج (قوله بجوهرها) فيه انه ليس

فيها نون أي فلم يكن فيها مادة

زمن وقوله وتضمنها الاولى الاقتصار

عليه وذلك لانها موضوعة

للتعليق وبإلزام منه الزمان

(قوله فهي دالة على الامتداد

وضعا) أي على الاستقبال وضعا

تقدم ما فيه واذا تأملت في الحقيقة

تجد هذا الكلام انما هو رد لقول

أصبغ كما قلنا (قوله وكلام البساطي

غفلة الخ) اعلم أن أصبغ قد قال

ان قال ان شئت كان الامر بيدها

في المجلس ويقطعه الوطاء وان قال

اذا شئت كان الامر بيدها حتي

توقف ولا يقطعه الوطاء اه قال

البساطي بعد أن حكى قول ابن

القاسم ومالك وأصبغ وهذا

الخلاف ليس جاريا على اللغة ولا

على اصطلاحنا اليوم ولعله على

اصطلاحهم اه والحاصل أن

ظاهر شارحنا ان البساطي يقول

بالتردد في اذا فقط لان لانها

لا تعطى حكما والجواب عنه انها

مثله لان اذا وان دلت الخ وظهر

ان دخلت أنت على ضرتي أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانها توقف وتنتار
الطلاق أو البقاء ولا تعهل ولا يلتفت لشرطها على المشهور وعورضت بما قبلها بجامع أن كلا
منهما خالف وأخذت بعض حقها وهو الواحد مدة في الادلة وفي وقت دون وقت في هذه
وأجيب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضاؤها بطلان ما بقي لها من الثلاث كن أبطل
ما لا يتبع بعض فوجب بطلان كعاف عن بعض الدم والثانية اختارت نفسها على وصف فان لم يتم
لها فهي على حقها ولما اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط التخيير والتملك
بانقضاء المجلس و- - - - - ما بعده أشار المؤلف الى القولين بقوله (ص) ورجع مالك الى بقائهما
بيدها في المطلق ما لم توقف أو توطأ كنى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا
ملكها عليا مطلقا أو خيرها تخييرا مطلقا أي عاريا عن التقييد بالزمان والمكان فالذي يرجع
اليه مالك أنهما بيدها ما لم توقف عندكما أو توطأ أو تمكن من ذلك طائفة قالت في المجلس
قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولا يبقى ذلك بيدها في المجلس فقط وان تفرقا بعد ما كان القضاء
فلا شيء لهما وان وثب حين ملكها ير يد قطع ذلك عنها لم ينفعه وحذ ذلك اذا قصد معها قدر ما يرى
الناس أنها تختار في مثله ولم يقررا وان ذهب عامة النهار وعلم أنها ما قدر كذلك ونرجا الى
غيره فلا خيار لهما وأخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع منه المنيطى وبه العمل وعليه جهود
أصحابنا وقد رجع مالك آخر الى هذا القول المرجوع عنه واستمر عليه الى أن مات وكلام
المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الاول ويقتضي أن الرابع هو القول الثاني لانه المرجوع
اليه وليس كذلك فكان الواجب الاقتصار على ذلك الرابع ولو قال بدل توطأ تمكنه طائفة من
التمتع عامة لكان أحسن ليفهم منه أحروية الوطاء بالفعل وقوله كنى شئت تشبيهه في القول
المرجوع اليه بخلاف وهو أنهما بيدها ما لم توقف أو توطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو اذا
كنى أو كالمطلق تردد (ش) يعني أنه اذا قال لهما أمرك بيدها ان شئت أو اذا شئت هل يكون
الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توقف أو توطأ باتفاق كنى شئت أو يكون الامر بيدها كالتملك
والتخيير المطلق المتقدم ذكرهما وأي الخلاف بين الشيخين مالك وابن القاسم في ذلك
طريقان حكاهما ابن بشير للآخرين فالتردد في ان واذا معا لان اذا وان دلت على الزمان
بجوهرها فقد دلت ان عليه بوضعها وتضمنها لانها وان دخلت على ماض صرفته للاستقبال
اذ معني قوله ان دخلت الدار فأمرك بيدها أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي
فهي دالة على الامتداد وضعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كما اذا كانت غائبة وبلغها (ش)
تشبيهه في مطلق التردد ومراده انه اذا خيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخبر فهل
يبقى ما جعل لها بيدها بعد بلوغها ما لم توقف أو توطأ وهي طريقة ابن رشد وحكي عليها الاتفاق
أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي طريقة اللخمي (ص)
وان عين امرأتين (ش) أي وان عين الزوج أمرا كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الجمعة

لك مما قلنا ان البساطي لم يقل ذلك والظاهر ان البساطي انما أراد أن مجموع الخلاف لا يأتي على اصطلاح اللغة ولا على اصطلاحنا وهو
تفرقة أصبغ بين ان واذا فتدبر (قوله تشبيهه في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الاول تردد
في الحكم وهما اختلاف طرق (قوله أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد بالمجلس هنا مجلس عليها

(قوله أو هذا المكان أو المجلس) ومثله التقييد بالوصف كقوله ما كنتك مادمت طاهرة أو قاتمة مثلا (قوله ما لم يوقفها الحاكم) أي في التقييد بالزمان أو المكان فإذا انقضى ما عينه سقط حقها ولا فرق بين أن تكون الصيغة لا تقتضي امتداد الزمان أو المكان أو تقتضيه كما مر أنه يبدل متى شئت في هذا اليوم أو المجلس وعبارة شب لئلا يكون في التقييد بالزمان أنها توقف وكذا في التقييد بالمكان وينقطع حقها بالوطء (قوله مرجع الضمير) (٧٦) أما أن يكون متقدما صريحاً أو معنى أما الصريح فظاهر وأما المعنى كما لو قال

لها اختاري نفسك واقصر على ذلك لأنه في معنى أو اختاري بيني (قوله وكذا أن تحققت النطق بأحدهما وشكت الخ) أي فلا يؤمر بالطلاق هذا معناه تحقيقاً (قوله لتعليقه - ما) وفي نسخة بالكاف وهي بمعنى لام التعليل (قوله بمنجز بكسر الجيم أي موجب للتنجيز) (قوله معطوف على التنجيز) أي أو أنه معطوف على بمنجز ويكون حذف وغيره بعد قوله التنجيز ويكون في العبارة لف ونشر والتقدير وهو ما في التنجيز وغيره لتعليقه ما بمنجز وغيره (تنبه) يستثنى من قوله كالتطلاق ما إذا قال كل امرأة أتزوجها فأمرها بدها أو أن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فأمرها بدها فإنه يلزمه التعليق المذكور وعمله التخييم بأن المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يختارن الفراق بحضرة العقد وتشبيهما بالطلاق يقتضي عدم لزوم فيهما (قوله فقدم) في كلامه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير فقدم فاختارت نفسها أو أتت بالواو في قوله وتزوجت للإشارة إلى العلم بتأخير التزوج عن الاختيار فلا يقال كان الأولى للمصنف أن يأتي بنم (قوله ولم تعلم) وأما لو علمت بقدمه قبل مضي الشهر

أو العام أو هذا المكان أو المجلس تعين ذلك ولا يتعداه وبعبارة تعين أي يعتد إلى ذلك الأمر ومعناه ما لم يوقفها الحاكم وليس معناه أنه بقي بيدها وان وقفت فيعارض قوله ووقفت وان قال إلى سنة وحينئذ فقوله تعين أي لا يسقط ما لم يوقف ولما انتهى الكلام على ما إذا أجابت المرأة بمنجز أو محتمل ذكر ما إذا أجابت بمتنافين بقوله (ص) وان قالت اخترت نفسي وزوجي أو بالعكس فالحكم للتقدم (ش) يعني أن من قال لزوجه اختاري نفسك فقالت اخترت نفسي وزوجي فإن الطلاق يقع عليه لأن الحكم لأول اللفظين والثاني يعتد بما وان قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاق لما تقدم فلو قالت اخترت ما فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع من الزوج تغليباً بجانب التحريم فلا وشك في أيهما المتقدم فإنه لا يؤمر بالطلاق بمن شك هل طلق أم لا وليس كمن يتيقن الخلاف بالطلاق أن دخل فلان وشك هل دخل أم لا وكذا أن تحققت النطق بأحدهما وشكت في عينه (ص) وهما في التنجيز لتعليقهما بمنجز وغيره كالطلاق (ش) ضمير التثنية يرجع للتخيير والتعليق والمعنى أن الزوج إذا علقها بما بمنجز فيه الطلاق فانه ما ينجزان إلا أن فان علقها بما لا ينجز فيه الطلاق فانه ما لا ينجزان إلا أن فإذا قال لها أنت محيرة أو مملكة بعد شهر مثلاً أو يوم موتي أو أن قت أو أن حضت فانه ما ينجزان إلا أن كافي الطلاق المشار إليه بقوله فيما مر ونجوز أن علق بمعاوض أو مستقبل محقق أو بما لا صبر عنه الخ وان قال لها أمرك بيدك أن دخلت الدار فتمتوقف على ذلك كالطلاق فقوله وغيره معطوف على التنجيز أي غير التنجيز لتعليقهما بمنجز فحذف تعليل الثاني لدلالة تعليل الأول عليه فكما لا ينجز الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل ممنوع كان لمست السماء فأنت طالق كذلك لا شيء عليه في قوله أمرك بيدك أن لمست السماء وكما ينتظر في أنت طالق أن قدم زيد كذلك ينتظر في أمرك بيدك أن قدم زيد (ص) ولو علقها بمنجزه شمرافق قدم ولم تعلم وتزوجت فكالولي (ش) المشهور أنه إذا خيرها أو ملكها أمر نفسها وقال لها ان غبت عنك شهر أم لا فأمرك بيدك فغاب عنها ثم قدم قبل مضي المدة المذكورة ولم تعلم زوجته بقدمه ثم إنهما طلقا نفسيهما بعد أن أثبتت غيبته وحلفت اليمين الشرعية أنه لم يقدم إليها المدة المذكورة لا سرا ولا جهراً أو أن اختارت نفسها ثم لما انقضت عدتها وتزوجت فكالولي فإن دخل بها الزوج الثاني أو تلذذها غير عالم بقدم أي الأول وغير عالمة هي بقدم الأول قبل دخول الثاني فتفوت على الأول والأول لا يكون عليها بقدم الأول قبل الشهر معتبراً إذا حصلت الشهادة على إقرارها بالعالم قبل عقد الثاني أو قبل تلذذه والام يثبت إليه (ص) وبحضوره ولم تعلم فهي على خيارها (ش) يعني أن الزوج إذا خير زوجته أو ملكها وعلق ذلك على حضور شخص غائب بأن قال لها ان حضر فلان فأمرك بيدك فحضر ولم تعلم بحضوره ووطئها زوجها فان ما جعله لها باق بيدها ولا يسقط حتى تمكنه عالمة بقدمه فقوله وبحضوره أي ولو علقها بحضور شخص كزيد مثلاً ولو أسقط المؤلف الضمير كان أولى لي مطابق ما فيها كما قاله

فطالقت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثاني وهو كذلك اتفاقاً والظاهر حدها ولا تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن ابن طالق زوجته ثلاثاً وتزوج بها قبل زوج ودخل بها فإنه يحدون به بدورهم بالعقد الفاسد والأولى حذف قوله ولم تعلم لعلمه من قوله فكالولي ولا جل شموله لحالة العلم أيضاً ولا فادته أن علم وليها كعلمها ولو لكونه أخصر (قوله قبل دخول الثاني) متعلق بعالمه ومتعلق بالقدم محذوف والتقدير وغير عالمة قبل دخول الثاني بقدم الأول قبل مضي الشهر (قوله ولو أسقط المؤلف الضمير) أي لان ظاهره أن

النمير عائد على الزوج مع انه ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي وهذا المعنى هو المتعين وانما كان هذا معينا لانه في قولهم يبقى يسدها مالم يوطأ في هذا دلالة على ان المراد حضور الاجنبي (قوله وهل ان ميزت) هو فهم الخطاب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فيها ليس بشئ بدل قوله وهي قاصرة والاولى اعجم والثانية للشيخ سالم واعترض صاحب تلك العبارة على المصنف بمقتضى العبارة على ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي وانما القولان في الذي تقضى به تلك الخيرة في حال صغرهما فقبل يعتبر مجرد تمييزها وقبل لا بد من اطاقتهما الوطء أيضا والحاصل ان لنا مقامين الاول أن وقوع التخيير والتعليك لا يتوقف على تمييز ولا على وطء وانما المتوقف على ذلك التمييز (قوله أي ويجوز للزوج التفويض الخ) لا يخالف ما سبق من أن في اباحتها وكرامتها قولان لان الجواز لا ينافي الكراهة فهو محتمل وان كان ظاهرا في الاباحة كما هو قاعدة أو انه مرهنا على أحد القولين (قوله وهو المشهور) مقابله ليس له ذلك وان كان الاجنبي حاضرا وهو لا يصح (قوله لانه لا يوجد في المذهب نقل بواقفه) أي وذلك لان حاصل كلام ابن غازي أن التخيير في وكيله لا ينافي والمصنف يقتضي جريان قواين مع ان له العزل باتفاق مالم يقع الطلاق وان تجوزنا بالوكيل عن المملك أي انه دام لك رجلا أمرها فلهذا الخلاف انه ليس له العزل وان صوبنا وقتنا وهل له عزل وكيله أي (٧٧) الطلاق أي عزل وكيله الذي وكله على الطلاق

ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر التخيير قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى نوطأ قولان (ش) يعني أنه اذا خيرها أو ملكها أو واكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو لازم وهل اعتبار ما ذكر من تمييز ما جعل لها ان ميزت وان لم تطق الوطء أو لا بد من تمييزها واطاقتها الوطء قولان فقوله واعتبر التخيير أعم من التملك والتخيير والتوكيل وفي بعض النسخ التخيير وهي على حذف مضاف أي تخيير التخيير المقابل للتمليك وهي قاصرة وبعبارة وليس بشئ لان التخيير والتمليك معتبران ميزت أم لا ووطئت أم لا فيضيع مفهوم قوله وهل ان ميزت الخ (ص) وله التفويض غيرها (ش) أي ويجوز للزوج التفويض بأنواعه الثلاثة غير الزوجة الأجنبية منها أو قرىبا أو امرأة أو صبيا يعقل أو ذميا ولو لم يكن من شرع طلاق النساء وسواء شركها مع ذلك الغير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور وقوله غيرها مجتمعا معها أو منفردا عنها فاشتمل كلامه على مسألتين الأولى العبرة بما قضى به في حالة الانفراد والعبرة بما في حالة الاجتماع ولو قال الاب أنا أدري عاصيها (ص) وهل له عزل وكيله قولان (ش) ملخص كلام ابن غازي ان ما قاله المؤلف خطأ لانه لا يوجد في المذهب نقل بواقفه سواء رجعنا للتخيير في وكيله للتفويض أو للتمليك سواء قلنا له أولها وهو كذلك وكلام ح لا يغترب به لان القولين اللذين ذكرهما في التوضيح عزاهما للخمى وأصلهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد عرفت منه انه لا يصح حمل كلام المؤلف عليها (ص) وله النظر (ش) أي وللغير النظر في أمر الزوجة فلا يفعله الا ما فيه مصلحة فلا يرد الا اذا كان في الرد مصلحة والا فام الحاكم مقامه وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التخيير والتمليك ومناكرة الخيرة قبل الدخول

فيعتني جريان قواين ولم يثبت الخ (أقول) فاذا علمت كلامه فاقول فيه نظرا أي لان المصنف صرح في التوضيح بأنه اذا وكله على الطلاق في عزله قولان سنة كرمك وقوله سواء رجعنا للتخيير في وكيله للتفويض أي وكيل التفويض أي وكاه في أن يفوض الأمر للزوجة اما تخييرا أو تملكيا وقوله والتمليك أي وكيل التملك أي وكله على أن يملك زوجته وقوله سواء قلنا له أي كما قال المصنف أولها كما اذا عدلنا عن كلام المصنف (ثم أقول) وابن غازي لم يقل ذلك أي لم يقل سواء رجعنا الخ (قوله وكلام الخطاب لا يغترب به) أخبرك بنص الخطاب وهو واختلف اذا وكله على أن يملك زوجته أمرها هل

للموكل أن يعزله أولا قولان وهو عين ما في التوضيح ونص التوضيح واختلف اذا وكله على أن يملك زوجته أمرها هل للموكل أن يعزله فرأى للخمى وعبد الحميد وغيرهما انه ليس له ذلك قالوا بخلاف ان يملكه على أن يطلق زوجته فان فيه قولين ورأي غيرهم انه يختلف في عزله كالطلاق اه فاذا علمت ذلك تعلم عدم صحة قوله عزاهما للخمى لانه لم يعزله للخمى الا الاول فقط الذي هو الراجح وقوله وأصلهما أي وأصل مسألتها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن اللخمى هذا معناه (أقول) فيه نظر لان مسئلة التوضيح قد عرفت والمسئلة المذكورة في ابن غازي عن اللخمى غيرها وذلك لان الذي في ابن غازي اذا قال له طلق امرأتى هل هو تملك أو وكالة حكى اللخمى فيه الخلاف قال ابن غازي يستبعد حمل المصنف عليها كما هو الظاهر وحل عجب كلام المصنف بحمل آخر فقال معنى المصنف اذا وكل الزوج شخصاً على أن يفوض لها تخييراً أو تملكياً فهل له عزله أولا قولان ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم عزله كذا قاله عجب (أقول) وهو ظاهر فقد بر قال عجب وأما اذا وكله على طلاقها فله العزل بالاولى منها اذا وكلها على طلاقها وأما اذا خيره في عصمتها أو ملكها اياها فليس له عزله على الراجح كما اذا خيرها أو ملكها والحاصل انه يحل كلام المصنف بكلام التوضيح وقد علمته ومقتضاه أن الراجح عدم العزل فشدك على هذا والحمد لله (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وان كان كلام التوضيح انما هو فيما اذا وكله على أن يملكها أمرها (قوله فلا يرد الا اذا كان في الرد مصلحة) أي ولا يحض الا اذا كان في الانضاء مصلحة والا فام الحاكم

مقامه أي وحيدته فاللام بمعنى على كما أفاده اللقائي (قوله كاليومين) أي مسافتهم ما ذهابا فمما يظهر (قوله قال في الشامل على الأصح) قال محشي إئت وهو صواب وقول الباجي فيه نظر فإن كلام ابن عرفة والمدونة وشرحها يفيد أنه انما يسقط ما بيده إذا علم أنهم أمكنته ورتب بذلك واستدل به بقوله إن ملك أمرها لاجنبي فان نخل هذا لاجنبي بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها اه فيه نظرا لأنه نظرا لهذا ولم يتطرق لقولها قبله فان قاما من المجلس قبل أن يقضى لاجنبي فلا شيء لهما به بذلك في قول مالك الأول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله لا تحرم الم بوقفا أو توطأ الزوجة اه وقد قال في توضيحه فلم تكن الزوجة ولم يعلم لاجنبي في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي ولم يذكر ابن عرفة ما يدل لما قاله اه (قوله أو يغيب حاضر الخ) أي لأنه ظالم بغيبته بعد توكيله بحضوره (قوله فان أشهد في بقائه بيده) (٧٨) أي وضربه أجل الإيلاء عند قيامها بحقوقها ان رجي قدومه واستعلام

ما عنده وطلعت بعد الاجل وليس للزوج من اجعتها لأنه ممنوع من وطئها اذ هو بيد غائب فان لم يرج قدومه فهل كذلك يضرب له أجل الإيلاء أو يطلق عليه بلا أجل إيلاء لكن بعد التسليم والاجتهاد على نحو ما يأتي في الإيلاء (قوله فتقدم أنه يكتب اليه) لم يتقدم (قوله يكتب اليه باسقاط ما بيده) هذا التقرير يفيد بهرام والذي في ابن شاس على ما في المسواق انه ليس في القرية الا البقاء بيده مع الكتابة اليه (قوله الا أن يكونا رسولين) لا يخفى كما أفاده بعض الشراح ان جعل الرسالة على ما ذكره رجلها على خلاف حقيقتها فان حقيقتها جعل الزوج اعلام الزوجة بثبوت طلاقها لغيره ان كانا اثنين كفي أحدهما أي في اعلامها لا في حصول الطلاق اذ يحصل بمجرد قوله أعلمها بأني قد طلقتها اه (قوله وبعبارة الا أن يكونا رسولين) لا يخفى أن هذا الكلام الذي فيه خلاف الشيخين قوله له ما طلقا

والمملكة مطلقة في الجواز والباحة والكرهه ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (ان حضرا أو كان غائبا غيبة قريبة كاليومين) شرط في قوله وله التفويض لغيرها أي انما يكون التفويض لمن هو حاضر أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة كما في سماع عيسى وقوله (لا أكثر فلها) قسم قوله كاليومين أي لان بعدت غيبة المفوض له أمر زوجته أكثر من كاليومين فينتقل لها النظر في أمرها اذ في انتظار بعيد الغيبة ضرورة رعايتها ولا موجب لنقله عنها ولا إلى إبطاله وقوله (الا ان تمكن من نفسها) يرجع لقوله وله النظر أي فان مكنت من نفسها سقط ما بيدها ان كان جعله بيدها وان كان النظر لغيرها سقط ما بيده ولو مكنته من غير علمه اه قال في الشامل على الأصح (ص) أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه (ش) معطوف على تمكن والمعنى انه يسقط حق المجعول له أمر زوجته اذا كان حاضرا حين الجعل ثم غاب بعد ذلك غيبة بعيدة أو قريبة كما عند ابن رشد وغيره ولم يشهد أنه باق على حقه فيما جعله الزوج له من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه بيده دليل بقرينة الحال على أنه أسقط حقه من ذلك ولا ينتقل اليها (ص) فان أشهد في بقاءه بيده أو ينتقل للزوجة قولان (ش) أي فان أشهد في بقاءه بيده طال الغيبة أو قصرت أو ينتقل للزوجة في البعيدة وأما القريبة فتقدم انه يكتب اليه باسقاط ما بيده أو امضاء ما جعل اليه قولان في ابقائه بيده وانتقاله للزوجة على ما مر واذا كتب اليه باسقاط ما بيده فأسقطه فانه لا ينتقل للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما ان أوصى به لاحد فانه ينتقل اليه (ص) وان ملك رجلين فليس لاحدهما القضاء الا أن يكونا رسولين (ش) يعني انه اذا ملك أمر امرأتين لرجلين وأمرهما بطلاقها فليس لاحدهما أن يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول لهما مطلقا ان شئكما كالأكيلين في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما بيدهما فان مات أحدهما فليس للثاني عليك الا أن يكونا رسولين فليس لهما القضاء وذلك بأن يقول لهما مطلقا امرأتين ولم يقل ان شئكما وبعبارة الا أن يكونا رسولين أي ان تحقق رسالتكما فهما محجولان على التملك حتى يريد الرسالة فيكون ما شئنا على مذهب أصبغ تارك لمذهب ابن القاسم فكان المناسب

أمر أني ولم يقل ان شئكما كما هو مفاد الشيخ سالم (قوله أي ان تحقق رسالتكما) أي بالقرائن الدالة على ذلك (قوله حتى يريد لمذهب الرسالة) أي فان أرادها وقع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به أي وقال ابن القاسم هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها خلاف ما في عب (قوله فكان المناسب الخ) ان قلت يمكن الحمل على خلافه قلت ان الأصل أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه والحاصل أن ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها وقال أصبغ هو على وجه التملك حتى يريد الرسالة فان أراد وقوع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به قال في الشامل وجعل طلقا أمرأتين على الرسالة حتى يريد التملك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغها الرسول على الأصح الا أن يقول أبلغها اني طلقها فانها تطلق وان لم يبلغها اه ابن القاسم ان قال طلقا أمرأتين فأيها مطلق جاز لانهم رسولا وان طلقا بالثبوت وقال الزوج لم أرد الا واحدة صدق اه وما ذكره عن ابن القاسم هو في غير المدونة فقد قال محشي نت مانصه جمع عيسى ابن القاسم ان قال طلقا أمرأتين فأيها مطلق جاز طلاقه وان طلق كل واحد فيهما

واحدة جاز ابن رشد اذا قال طلقا امرأتى فهـذا اللفظ يحتمل الرسالة والتعليك فقبل محمول على الرسالة حتى يريد التعليك وهو قول ابن القاسم هنا وفي المدونة الا أنه في المدونة حل الرسالة على الاجماع فرأى الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلغاها الطلاق أولا بمنزلة قوله لهما أعلما امرأتى بطلاقها وحل ههنا الرسالة على غير الاجماع فرأى أن الطلاق لا يقع عليه الا بتبليغ من بلغها الطلاق منهما كما هو وكل كل واحد منهما على أن يطلق عليه فان طلق عليه جاز وما لم يطلق لم يلزمه شيء وله أن يمنع من أن يطلق عليه ان شاء بخلاف المملك الطلاق وقيل انه محمول على التعليك حتى يريد الرسالة وهو قول أصبغ واية اختار ابن حبيب اهـ ومعنى الاجماع العزم وبه تعلم أن اقتصار س على هذا السماع في قوله اذا حل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى يبلغها وتبليغها للطالب وقول الشامل وحل طلقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التعليك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الاصح اهـ خلاف قول ابن القاسم في المدونة اهـ وقول الشارح وكان المناسب لمذهب ابن القاسم الخ يشير الى ترجمته (٧٩) (فصل الرجعة) (قوله على الطلاق) أي مسائله وقوله

وما يتعلق به أي من المسائل كقوله وسفه قائل يا أمي ويا أختي ونحو ذلك (قوله ومن مفوض اليه) وهـ المملكة والخميرة والموكلة (قونه الرجعة) فتح رأيها أفصح عند الجوهري وأنكر غيره الكسري وكسرها أكثر عند الأزهرى (قوله فتخرج المراجعة) أي التي هي العقد على البائن والحاصل أن كثيرا من الفقهاء والمؤلفين يستعملون راجع في البائن لتوقف ذلك على رضا الزوجين معافيه مفاعلة ويستعملون لفظ الرجعة في غير البائن لانهم يبيد الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر مره فليراجعها فانه وارد بحسب اللغة وهذا اصطلاح الفقهاء كذا في شرح شب (قوله متعلق بالحرمة) أي مرتبط ارتباطا معنويا فلا يتأني انه متعلق بمحذوف أي الحرمة الكائنة لاجل طلاقها (قوله أوجه) الاولى بأربعة أشياء (قوله أي يجوز أو يصح) أي أن

لمذهب ابن القاسم أن يقول وان ملك رسولين فلا حدهما الا قضاء الا أن يكونا وكيلين * ولما أنهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه الى واقع من الزوج ومن مفوض اليه ذكر ما قد يكون بعد ثبوته وهي الرجعة وهي لغة المرة من الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو الحاكم حرمة المنعة بالزوجة اطلاقا فتخرج المراجعة وأشار بقوله أو الحاكم لادخال ما اذا طلق في الحيض وامتنع الزوج من الرجعة فان الحاكم يرجع له جبرا عليه كما هو وقوله حرمة المنعة هـ ذاهو المرفوع وقوله اطلاقا متعلق بالحرمة واحترز به من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق كما اذا رفع حرمة الظهار بالكفارة وانما خرجت المراجعة لانها مفاعلة من الجانبين لتوقفها على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فتخرجت بقوله رفع الزوج ولما كان البحث في الرجعة يتعلق بأربعة أوجه المرتجع والمرتجعة وسبب الرجعة وأحكام المرتجعة قبل الارتجاع أشار المؤلف الى الاول بقوله

(فصل) يرتجع من ينكح (ش) أي يجوز أو يصح لان كلامه أعظم من ذلك أي من فيه أهلية النكاح فلا يصح ارتجاع مجنون ولا سكران وظاهره ولو سكر محلال ولا يخرج الصبي خلافا للشارح ومن تبعه لان الصبي فيه أهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح متوقف على اجازة وليه وانما يخرج بقوله طالقا غير بائن لان طلاقه اما بائن بأن يطلق عليه وليه بعوض أو غير لازم بأن يطلق هو والظاهر أن حكم الرجعة حكم النكاح من جريان الاحكام الخمسة كما اوجده بخط بعض الفضلاء ولما أخرج المريض والمحرم والعبد بقوله من ينكح نص على دخولهم بقوله (ص) وان بكاحرام وعدم اذن سيد (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يراجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعا وان كانت زوجته محرمة أيضا وكذلك العبد يجوز له أن يراجع زوجته من غير اذن سيده لان اذنه في النكاح اذني توابعه وكذلك يجوز للمريض مرضا مخوفا أن يراجع زوجته وان منع النكاح ابتداء كما مر لان في نكاحه ادخال وارث والرجعة ترث على كل حال فليس في رجعتها ادخال وارث وكذلك يجوز للسفيه أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز للفلس أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وتصح

المصنف محتمل لذلك فحينئذ يخرج المريض والمحرم والعبد كما قال الشارح ولما أخرج المريض الخ واذا علمت ذلك فلا تصح المبالغة لان شرط ما بعد المبالغة دخوله فيما قبلها فان قلت يمكن أن يقال ان هذه الاشياء يصح نكاحها في حد ذاته لولا المانع أعنى المرض والاحرام والخج قلت يقال ان المجنون كذلك يصح نكاحه لولا المانع الا أن يقال مانع المجنون أشد وحينئذ يقول الشارح أخرج أي يتوهم اخراجه لانه خارج بالفعل (قوله فلا يصح ارتجاع مجنون) أي طرأ عليه الجنون به بطلان رجعة له أي بسبب ان مراده بقوله من ينكح من شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شك أن شأن كل من المحرم والمريض والعبد جواز النكاح لكن قام به مانع وقال به بعض الشراح ثم انه ان أراد بقوله من ينكح من يصح نكاحه لم تصح المبالغة في قوله وان بكاحرام اذ لا بد أن يكون ما قبلها صادقا عليها وان أراد بقوله من يلزم نكاحه لم يصح قوله وعدم اذن سيد أيضا ونحوه مما يتوقف على اجازة غيره الا الصبي فانه يخرج بقوله طالقا غير بائن (قوله وكذلك يجوز للمريض الخ) لا يخفى أن كلاما من المريض والسفيه والفلس داخل تحت الكاف

(قوله وكل هذا داخل في كلامه) الاولى تأخير بعد قوله طالق غير بائن لان الدخول انما هو في ذلك (قوله واحترز بقوله طالق الخ) ليس قصده الاحتراز فلا حسن قول الفيشي قوله طالق الاحتراز لانه لا يرجع الا طالق وانما ذكره موطئة لقوله غير بائن ولو أسقطه لمكان أخصر وقوله طالق أي طلاقه والمعتبر تحقق الطلاق ٣ في نفس الامر لا في اعتقاد المرتجع فن ارجع زوجته معتقدا انه وقع عليه الطلاق لانه شك هل طلق أم لا فان رجعت غير معتد بها واذا تبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التي وقعت منه لانها مستندة لاعتقاده انه لم يملك الطلاق بالشك وهو غير لازم له وليست مستندة للطلاق الذي يتبين انه وقع منه هكذا ينبغي كما في شرح شب (قوله وبقوله غير بائن) أي واحترز بقوله غير بائن من الطلاق الخ أي فانه لا يرجع البائن (قوله وقوله طالق فمفعول يرجع) أي يرجع امرأته مطلقه (قوله ولا بد أن يكون لازما) كما يدل عليه حل وطئه لا يخفى أن هذا يقتضي ان العبد أو السفينة اذا تزوج كل منهما بغير إذن السيد وطلق كل منهما امرأته وراجعها فان الرجعة لا تصح والظاهر صحتها نعم هي متوقفة (قوله وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها) قال الشيخ أجد لا ينبغي عنه طالق غير بائن لان من طلقت طلاقا رجعيا وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقه طلاقا بائنا بل غير بائن (٨٠) فلذا ذكر هذا القيد وقوله صحيح الخ يقتضي أن الخامسة اذا طلقت يكون

الطلاق رجعيا مع أن الطلاق بائن فيخرج بقوله غير بائن فلا يتم ما قاله الشارح إلا أن يراد بالرجعة في جانب الخامسة أنه طلاق واحدة ليست في خلع أي صورته صورة طلاق رجعي في حد ذاته بقطع النظر عن المحل والافهو فسيخبدون طلاقا فاذا وقع منه طلاق فليس بطلاق حقيقة (قوله لانا نقول ليس كذلك) أي ألا ترى أن المرأة التي مات زوجها تعندوان لم يدخل بها (قوله من طلقت قبل الوطء) يعني عن هذه قوله طالق غير بائن (قوله كفي صوم ونحوه الخ) سواء كان يجب فيه الامساك كرمضان والنذر المعين أو لا يجب فيه الامساك كقضاء رمضان والنذر المضمون وقوله ونحوه كأن كان في احرام أو حيض (قوله كما لا يقع به

الرجعة اذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر وتصح الرجعة اذا خرج بعض الولد قبل خروج بعضه الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالق غير بائن (ش) هذا هو الوجه الثاني وهو الرجعة واحترز بقوله طالق من الزواج ابتداء فلا يقال فيه رجعة وبقوله غير بائن من الطلاق البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية وقوله طالق فمفعول يرجع و (في عدة صحيح) متعلق بمرجع أي ولا بد أن يكون لازما كما يدل عليه حل وطؤه وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه إلا بعد جديد وقوله صحيح صفة لمحذوف أي نكاح صحيح واحترزه من القاسم يد الذي لا يقر بالدخول وسواء فسخ أو طلق فيه بعد الدخول كخامسة فانه لا رجعة له (ص) حل وطؤه (ش) المراد أنه لا بد أن تكون العدة من وطء وأن يكون حلالا لا يقال العدة تسعة لمزم الوطء لانا نقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطؤه من طلقت قبل الوطء أو بعد وطء فاسد كفي صوم ونحوه فلا رجعة له كما لا يقع به احلال ولا احصان على المشهور لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وأشار الى البحث الثالث وهو سبب الرجعة بقوله (ص) بقول مع نية كرجعت وأمسكتها (ش) هذا متعلق بقوله يرجع والمعنى أن الرجعة تكون مع النية المقارنة للقول المحتمل نحو أمسكتها ورجعتها لانه يحتمل رجعت عن محبتها وأمسكتها تعذبا لها فقوله بقول مع نية أي بقول محتمل كما مثل له وأما القول الصريح فلا يحتاج الى نية كما رجعت وراجعها وردت النكاحي ابن عرفة الاظهر عدم افتقار الصريح لنية وأشار بقوله (أونية على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح أن الرجعة تصح بمجرد النية لان اللفظ عبارة عما في النفس فاذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره صحت رجعته فيما بينه وبين الله تعالى ابن عبد السلام ويعز وجود هذا القول منصوصا عليه في

احلال ولا احصان على المشهور) مقابله ما قاله ابن الساجشون ان الوطء الحرام يحل ويحصن الخمي فعلى هذا المذهب فيه الرجعة وفي الفيشي انظر هل الطلاق بعد الوطء الحرام بائن أو رجعي لا رجعة فيه ففيه النفقة والارث (قوله مع نية) أي قصد وقوله أونية أي الكلام النفسي فالنية الثانية غير الاولى (قوله كرجعت وأمسكتها الخ) قال اللقاني ومثل بقوله كرجعت وأمسكتها لانهما صيغتان غير صريحتين خلافا للثاني لان الصريح ارجعت كما قال ابن عرفة ورجعت ليس صريحا لانه يحتمل رجعت لمحبتها أو مودتها لا لعصمتها والاولى حل كلام المصنف على كلام ابن عرفة اه (قوله كرجعت الخ) هذه ثلاث صيغ (قوله الاظهر عدم افتقار الصريح لنية) قال بهرام واختلف هل يكون القول بمجرد كافي في حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كاف في ذلك خلافا للشبه لانه يدل عليه بالوضع (قوله بمجرد النية) قال عجم والمراد بالنية الكلام النفسي كما يدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبد السلام الخ) العبارة فيها تغيير وعبارة بهرام مصرحة بالمقصود ونصه وأشار بعض الشيوخ الى أن هذا القول يخرج ابن عبد السلام وهو الاقرب لصعوبة وجوده منصوصا عليه في المذهب

٣ قول المحشي في نفس الامر بهامش الاصل أي في ظاهر الشرع هذا مراده اه شيخنا يوافق

(قوله ابن الموازي الخ) أقول ولم يبين المخرج عليه ولعله لزوم الطلاق به أجاب البدر بأن قول ابن رشد في المقدمات الأصح يدل على أنه منصوص أي فيكون قويا فينبغي اعتياده خصوصا وقد قدمه المصنف وعبر بقوله وصحح خلافه وعادة المصنف إذا قدم قولاً ثم قال وصحح خلافه يكون الأول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتماده وتضعيف كلام ابن عبد السلام (قوله أو نظرفرج) والظاهر بشهوة (قوله وما قاربها) عبارة ابن الموازي ولو فوى الرجعة بقلبه لم ينفعه الامع فعل مثل جسة لشهوة أو نعمة أو نظرفرجي فربها وما قاربها فإذا علمت ذلك فالأولى لشارحنا أن يزيد أو نعمة لأجل أن يظهر أن الضمير في قاربها اللامور الثلاثة المذكورة (قوله وصحح خلافه) المعتمد الأول كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فلو فوى) أي قصد وقوله وإن تقدمت النية يسير أي القصد وإن كان الكلام أولاً في النية بمعنى الكلام النفسي فلم يأت الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليس برجعة) أي لا باطنا ولا ظاهراً (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار إليه بقوله أو نية على الظاهر وكان الأولى تقديمه (قوله فإن القاتني بمنعها) أي لما قلنا إنها رجعة في الباطن (قوله وإذا ماتت بعد انقضاء العدة) أي وحكم القاضي (٨١) بالفراق (قوله وإذا ماتت بعد انقضاء

العدة وأقام بينة برجعتة فيها بالبينه فإنه يحل له الخ) وذلك لما تقدم من أنها انما هي رجعة في الباطن لا الظاهر بل نقول يحل ارثها بينه وبين الله وإن لم تقم بينة (قوله فإنه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله) أي أن أمن فتنة وريبة كما ذكرنا نظيره فيما سياتي وهذا وإن لم أره فهو وإن شاء الله ظاهر أي وأما إذا لم يرفع للقاضي بسبب ذلك واستمر معها ثم ماتت فذلك ارث ظاهرها وباطنها (قوله ولو هزلا) المراد بالهزل العاري عن نية الرجعة (قوله في الظاهر) راجع للبالغ عليه وقوله لا الباطن وفائدة كون الهزل رجعة في الظاهر لا الباطن لزوم الكسوة وغيرها بعد العدة ولا تحلل له فيما بينه وبين الله بخلاف النكاح فيحل باطنا وظاهراً مع الهزل لأنه لم يقل أحد

المذهب انما هو تخريج ابن الموازي نية الرجعة بالقلب لا تنفع الامع فعل مثل جسة لشهوة أو نظرفرج وما قاربها فإن لم يفعل ذلك لم تنفعه النية واليه أشار بقوله (وصحح خلافه) وعلمه فلو فوى ثم أصاب فإن بعد ما بينهما فليس برجعة وإن تقدمت النية يسير فقولان وتظهر فائدة كون الرجعة فيما بينه وبين الله فيما إذا انقضت العدة وعاشرها معاشرة الأزواج ورفع للقاضي بسبب ذلك فأقام بينة على إقراره أنه راجعها قبل انقضاء العدة بالنية فإن القاضي بمنعها منها وإذا ماتت بعد انقضاء العدة وأقام بينة برجعتة فيها بالنية فإنه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله تعالى فإذا رفع للقاضي فإنه بمنعها منه (ص) أو بقول ولو هزلا في الظاهر لا الباطن (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن القول الصريح المجرد عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة ولو كان هازلاً فيه لأن هزله جسدوية تنفعه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرها من الأحكام لا فيما بينه وبين الله فقوله أو بقول أي صريح بدليل قوله لا بقول محتمل كما يجب عنها والواو في قوله ولو هزلا ينبغي أن تكون للحال لا للبالغه والانتكراه ما قبلها مع قوله بقول مع نية (ص) لا بقول محتمل بل بالنية كأعدت الحل أو رفعت التحريم (ش) تقدم أن القول الصريح العاري عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة وأشار هنا إلى أن القول المحتمل العاري عن النية وعن الدلالة الظاهرة لا يكون كافياً في صحة الرجعة كقوله أعدت الحل أو رفعت التحريم فإنه محتمل للرجعة ولغيرها ولما أنهى الكلام على عمل اللسان والقلب شرع في فعل الجوارح فقال (ص) ولا يفعل دونها كوطء (ش) يعني أن الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو بأقوى الأفعال كوطء أخرى قبله ولمس والدخول عليهما من الفعل فإذا فوى به الرجعة كفي قاله بعض الشراح ويستبرئ من الوطء ولا يرجعها في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وانما لم يكن الوطء رجعة حتى ينوبها به وكان ووطء

(١١ - خشي رابع) باشتراط النية بخلاف الرجعة فقد قيل بها في الجملة ملخص ما في عب (قوله والانتكراه الخ) فيسه نظر لأن المراد بالقول في قوله بقول مع نية القول المحتمل (قوله لا بقول محتمل) عطف على مقدر أي بقول هزلاً لا غير محتمل لا بقول محتمل وأما بقول غير محتمل مع نية كاستقنى الماءناو يابه الرجعة فهو حل يحصل به وهو ظاهر ابن رشد بالأولى من قوله النية وحدها كافية أو لا وربما يفيد ما بين عرفة وهو الظاهرة بخلاف الطلاق لأن الطلاق يحرم والرجعة تحل (قوله العاري عن النية) وصف مخصوص وأما قوله وعن الدلالة الظاهر وصف كاشف (قوله فإنه محتمل للرجعة ولغيرها) إذا أعدت الحل يحتمل لي وللناس وقوله ورفعت التحريم عن الناس فلا يحصل به رجعة حيث لا نية ولا دالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها أو رفعت تحريمها فرجعة لأن فيه دالة ظاهرة على الرجعة وإن كان محتمل أن المعنى أعدت حلها للناس بسبب الطلاق ورفعت تحريمها عن الناس لكن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فإنه محتمل للوجهين المتقدمين على السواء (قوله كوطء) ظاهره ولو صحبه قول بلانية محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرئها الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الوطء حرام (قوله بل بغيره) لكنه ليس له رجعة إلا في بقية الأولى فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينسكحها وأو غيره حتى ينقض الاستبراء فإذا عقد عليها قبل انقضائه ففسخ ولا تحرم عليه تأييداً فليس الاستبراء من هذه كالعدة

اذن قد على المعتمدة منه لا يفسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله وتم به ملكه) الظاهر فتم به ملكه فروح الفرق قوله فعل به
مباحا (قوله ان النية موضوعة الخ) فيه انه لو كانت موضوعة لما وقع الخلاف فيها والجواب أن المراد ان مدلولها ذلك لغة والحاصل
أنها موضوعة لغة لا شرعا (قوله على المشهور) أي وقيل عليه الصداق (قوله وانقضت) أي والحال أنها انقضت لحقها طلاقه (قوله
حنت فيها بالثلاث) بأن علق الطلاق على دخول الدار مثلا ودخلت وقوله أو طلقها أي بدون تعليق (قوله ولم تعلم الخلو) فيه إشارة إلى
أن المراد بالدخول الخلو ويكفي علمها بشهادة امرأتين لأن صحة الرجعة تتوقف على صيغتها وعلى شهادة امرأتين بالخلو سواء كانت
خلوة زيارة أو خلوة اهتداء أو تقار رهما

(٨٣)

المبيعة بخيار اختيار أو لولم ينو له المبتاع جعل له البائع الخيار وأباح له الوطء به ففعل مباحا وتم
به ملكه والفرق بين النية فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعة للرجعة
بخلاف الفعل (ص) ولا صداق (ش) يعني أنه اذا وطئها في العدة وطأ عاريا عن نية الرجعة
وقلنا لا تحصل له به الرجعة فإنه لا صداق عليه لها بذلك الوطء على المشهور (ص) وان استمر
وانقضت لحقها طلاقه على الاصح (ش) يعني أنه اذا طلقها طلاقا رجعيًا واستمر على وطئها ولم
يرد ذلك الرجعة إلى ان انقضت العدة ثم حنت فيها بالثلاث أو طلقها فإنه يلزمه الثلاث مراعاة
لقول ابن وهب بصحة رجعته فهو يطلق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح واليه
الإشارة بقوله على الاصح وقال أبو محمد لا يلحقها ذلك بدانت منه قال في توضيحه والاول أظهر
وانظر التلذذ به من غير وطء اذا حصل بلانية وطلق هل يلحقه الطلاق كما اذا وطئ بلانية
أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن وافقه ثم ان الخلاف اذا جاء مستقيا وأما ان أسرته البينة
فإنه يلحقه باتفاق (ص) ولان لم يعلم دخول وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان
الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم الخلو بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها ولا تصح لان من شرط
صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء لوجه فاذ لم يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من
الزوجين قبل الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعد الوطء على الوطء لاداء الرجعة إلى ابتداء
نكاح بلا عقد ولا ولي ولا صداق الا أن يظهر به اجل ولم ينفع فتصح حينئذ رجعته لان الحمل
ينفي التهمة وبعبارة ولا ان لم يعلم دخول بأن علم عدم الدخول أو ظن أو شك أو توهم وليس
المراد علم عدم الدخول فقط لانه لم يقل ولا ان علم عدم الدخول وتعقب البساطي لكلام
الشارح فاسد اذا لا يتردد عاقل في أن علم الدخول غير علم عدم الدخول (ص) وأخذا
بأقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان
كل واحد منهما يؤخذ بأقراره فيعمل به مادامت العدة باقية فيلزم الزوج النفقة والسكنى
وكامل الصداق ولا يتزوج باختها مادامت في العدة ولا بخاتمة ويحرم عليه أصولها
وفصولها ويلزم الزوج العدة وعدم تزويج الغير مادامت في العدة (ص) كدعواه
لها بعدها ان تماديا على التصديق على الاصول (ش) تشبيهه في الحكمين وهما عدم صحة
الرجعة والاخذ بأقرارهما والمعنى أن الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته

في خلوة البناء يكفي في صحة الرجعة
(قوله فاذ لم يعلم دخول فلا رجعة)
في العبارة حذف والاصل فلا وطء
فلا رجعة (قوله وتعقب البساطي
الخ) عبارة تت وادخال الشارح
علم عدم الدخول تحت قوله ان لم
يعلم دخول تعقبه البساطي بأن علم
الدخول غير علم عدمه وهو ظاهر
انتهى كلام تت وحاصل كلام اللقائي
ان كل عاقل يجزم بأن علم الدخول
غير علم عدم الدخول فبهرام لم يكن
كلامه مفيدا ان علم الدخول هو
العلم بعدم الدخول بل كلامه مفيد
أن علم الدخول داخل تحت عدم
علم الدخول وهو ظاهر لا غبار عليه
فكلام البساطي فاسد وقول تت
وهو ظاهر فاسد أيضا (قوله قبل
الطلاق الخ) متعلق بحذف
والثقة برسوء كان تصادقهما على
الوطء قبل الطلاق أو بعده (قوله
فيعمل به مادامت في العدة)
حاصله أنه لا يعمل بأقرارهما الا
في العدة فقط وهو تابع للتأني
والزرقاني وبعض الشارحين والذي
ذهب اليه الشيخ عبد الرحمن

والشيخ خضر وغيرهما انهما يؤخذان بأقرارهما في العدة وبعدها فمرة تزويجها بالغير ليس مقيدا بالعدة
بل قد يكون فيها وبعدها أي مع ادعاء الرجعة واعتمد محشي تت كلام تت وبعض الشارحين وجعل ما ذهب اليه الشيخ خضر ومن
وافقه غير مساعد له النقل فتدبر (قوله ان تماديا على التصديق) قال محشي تت فن رجع لا يؤخذ بأقراره كما يفهم من تت وصرح
به س وزعم ج أنه غير ظاهر قائلا اذا رجع أحدهما سقطت مؤاخذه كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة مقتضى منع تزويج أختها
أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتها ومقتضى قولهم بجبرها له اذا أعطاهار بغ دينار قبول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض
القرويين قبول رجوعها عن قولها ما كن ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا فأكذبها ثم خالها ثم أراد أن يرجعها وأكذبت نفسها أنه
يقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها فقامه

(قوله والحال أن الخلوة قد علمت الخ) فيه نظر لانه لا تنكفي الخلوة في المراجعة وان كفت في العدة بل لابد من الاقرار بالوطء وسبأني الكلام قريبا على خلوة الزيادة وغيرها (قوله فيجب لها عليه ما يجب للزوجة) يقتضى وجوب النفقة ولو لم تصدقه ويرد قول المصنف وللصدقة النفقة (قوله متعلق بدعواه) أى ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة (قوله لا بالها من لها) أى اذلو كان متعلقا بالهاء من لها كان المعنى للرجعة بعد البناء أى ادعى بعد العدة انه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت مؤاخذه الرجوع) مفاده أنه في الاولى اذا رجعت لعدة عليها ولا نفقة (قوله وان كذبت فلا تنكحها) أى من النفقة والكسوة وقوله ولا عليها أى فلا عدة عليها في الاولى (قوله شبه تكرار الخ) انما قال شبه ولم يقل تكرار لانه قال اذا التمادى على التصديق مستلزم ولم يقل هو تصديقها أى ولما كان مستلزما لذلك لم يكن عينه فلا تكرار (قوله ولا هي زوجة في الحكم) أى حكم الشرع (قوله وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة) هذا لا يناسب الحل المتقدم له الذى مشى فيه على كلام تت من أن قوله وأخذ (٨٣) باقرارهما مادامت العدة باقية فاذا انقضت

العدة فلا مؤاخذه بالاقرار وتزوج بالغير وتلك الرجعة كالعدم فهذا الكلام يناسب كلام الشيخ عبد الرحمن والشيخ خضر وقد علمت رده والحاصل ان شارحنا ذهب أولا الى أن قول المصنف ان تماديا الخ راجع للمستلتمين فيكون حاصله ان المرأة في المسئلة الاولى اذا شرعت في العدة يقتضى اقرارها ثم انهار رجعت فلا يلزمها اتمامها وأما عجب فرجعه الثانية فقط قائلا وأما الاولى فلا فرق بين أن تماديا على التصديق أم لا ان استمرت العدة فان انقضت فلا بد أن تماديا والاعمل برجوعها أو أحدهما كمسئلة دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشئ فقولها ان تماديا شرط فيها بعد الكافي وكذا فيما قبلها ان انقضت عدتها فان لم تنقض أخذها باقرارها تماديا على التصديق أم لا فلها النفقة ولو رجعت وتمنع من نكاح غيره فيها ولو رجعت أيضا

في العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتى فانه لا يصدق في ذلك أى وقد بان منه والحال أن الخلوة قد علمت بينهما في هذه المكن يؤاخذة يقتضى دعواه وهى أنهار زوجته على الدوام فيجب عليه لها ما يجب للزوجة وكذا هي ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه أما ان كانت له بينة بذلك أو بأنه بيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجعته وان كذبت كما يأتى فقوله بعدها أى العدة متعلق بدعواه لا بالها من لها وقوله ان تماديا يرجع للمستلتمين وهما التصديق على الوطء من غير علم دخول ودعوى الرجعة بعد العدة أما لو رجعا أو أحدهما وكذب نفسه سقطت مؤاخذه الرجوع راجع منهما فانه بعض القرويين وانظر بسط المسئلة في الشرح الكبير (ص) وللصدقة النفقة (ش) أى وللصدقة في المسئلتين النفقة والكسوة وعليها العدة في الاولى وتمنع من نكاح غيره أبدا في الثانية وان كذبت فلا تنكحها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبه تكرار مع قوله ان تماديا على التصديق اذا التمادى على التصديق مستلزم لتصديقها وانما ارتكبه ليرتب عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية ان قامت (لحقها في الوطء) لانه لم يقصد ضررها ولا هي زوجة في الحكم ولان بيدها أن ترجع فيسقط عنها ما كان لازما لها باقرارها وهذا يقتضى ان قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة (ص) وله جبرها على تجديد عقد بربع دينار (ش) أى وللزوج أن يجبر المصدقة على تجديد عقد عليها بربع دينار بأن يحضر وليها ويدفع لها ذلك وتجبر على أخذه ويعيدها له وليها بعد تجديد لانها في عصمتها وانما كان ممنوعا منها الحق الله في ابتداء نكاح بغير شرط وطء وذلك يزول بوجود العقد الجديد فان أبى الولي فان السلطان يعقده عليها وان أبت هي (ص) ولان أقرب به فقط في زيارة بخلاف البناء (ش) يعنى أن الزوج اذا خلا بزوجه في خلوة زيارة فادعى انه أصابها فانه لا يصدق اذا كذبت فليس له رجعتها ولها كل الصداق لاقراره وعليها العدة للخلوة وان خلاها خلوة البناء وأقر بالوطء فقط فانه يعمل باقراره فله الرجعة وعليها العدة ولها جميع الصداق فقوله ولان أقر الخ معطوف على قوله ولان لم يعلم دخول أى ولا تثبت له رجعة عليها

والى كلام عجب هذا مال شارحنا آخر حيث يقول وفي الاولى أيضا الخ والحاصل ان شارحنا حيث يقول ان قوله تماديا راجع للمستلتمين وكذا قوله وللصدقة النفقة في المسئلتين فهو ماش على كلام الشيخ سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضى الخ فهو ماش على كلام عجب (قوله وله جبرها الخ) هذا حيث لم ترجع قبل جبره حيث كان يعمل برجوعها وذلك في الثانية أبدا وفي الاولى بعد انقضاء العدة وأما في الاولى فيجبرها ولو رجعت لان رجوعها لا يعمل به هذا على كلام عجب الذى مشى عليه شارحنا آخر (قوله فان أبى الولي فان السلطان يعقده) أى ان كانت حرة وان كانت أمة فله جبر سيدها حيث اعترف السيد بارتجاع الزوج فان أبى عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما أفاده ابن عرفة أنه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وأنه لا بد في صحة الرجعة من اقرارها معا على الوطء وينزل منزلة اقرارها اذا أنت بولد ولم ينقه بلعان لكن ذكر صاحب الشامل أن المشهور يكتفى باقراره فقط في خلوة البناء كما ذكره المصنف قطهر ترجيح كل من القولين والنفس أميل لما قاله ابن عرفة

(قوله سوا زارته أوزارها) كذا قاله أبو الحسن وقوله وبعبارة الخ هذه العبارة مخالفة لأبي الحسن واقتصر بعضهم عليها فيفيد ترجيح
(قوله إلى اجتماع الشئتين) أي ملاحظة الشئتين كونه حقاً للزوج وكونه فيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية فأحد القولين يلاحظ
أحد الشئتين والثاني يلاحظ الآخر (قوله أو الآن (٨٤) فقط الخ) ينبغي أن يكون هذا هو الراجح كما عند ابن حجر وغير واحد لأنها

حق للزوج فله تعليقه وتخييره
وهو أنهم يقولون يبطل الآن أنها
لا تثبت إلا أن لانها حاصلة الآن
ولا تصح فليس المراد بالبطلان فرع
الحصول الآن (قوله وعلى الأول)
وكذا على الثاني لو وطئ قبل غدا
وهو يرى أن رجعة صحيحة (قوله
وفي كلام الشارح بهرام نظر) وذلك
أنه صور المصنف بقوله لمطلقته
الرجعة أن دخلت الدار فقد
ارتفعت فان ذلك لا ينفعه ويستغنى
عن ذلك بقوله وفي إبطال الخ لان
التعليق على الفعل المستقبل
كالتعليق على الزمن المستقبل
ولا يخفى أن المصنف قال من يغيب
أي من يريد الغيبة ويخاف وقوع
الطلاق (قوله لأجل مشكوك فيه)
أي وهو زمان تمام العتق وفيه أن
ذلك موجود في أن دخلت الدار
فأنت طالق (قوله فقالت في مجلس
العقد) لا مفهوم لذلك إذ لا فرق بين
أن يكون ذلك في العقد أو بعده
(قوله وادعى أنه وطئ بنية الرجعة)
هذه زيارة ملحقه وإيست في نسخته
والذي في نسخته ويصدق الخ
بعد قوله في العدة الخ وينبغي أن
قامت على إقراره بالتدليز فيها
كذلك وحينئذ لو دخل على مطلقته
وبات عندها ثم مات بعد العدة ولم
يذكر أنه ارتجعها فلا تثبت بذلك
الرجعة ولا ترثه ولا عدة وفاة (قوله
احتمالاً الخ) أولهما وصحت
رجعته أن قامت بنية على إقراره

أن أقرب بالوطء فقط وكذبتة هي في خلو زيارة سوا زارته أوزارها وبعبارة وكلام المؤلف فيما
إذا كان هو الزائر وأمالو كانت هي الزائرة صدق في دعواه الوطء وصحت رجعته ولما كانت
الرجعة حقاً للزوج وفيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية مقارنة أشار إلى اجتماع الشئتين
فيها بقوله (ص) وفي إبطالها أن لم تجز كغداً والآن فقط تأويلان (ش) يعني أنه اختلف في
الرجعة إذا كانت معلقة غير منجزة كقوله إذا كان في غداً فقد راجعتك هل تبطل حالاً وما لا
ولا تصح رأساً لان الرجعة ضرب من النكاح وهو لا يصح مؤجلاً ولا احتياجها لنية مقارنة
أو تبطل الآن فقط وتكون صحيحة غداً لانها حق للزوج فله تعليقها وعليه فلا يوطئها ولا
يستمتع بها قبل مجيء غداً أي أنها قبل مجيئه حكمها حكم من لم تراجع فان انقضت عدتها قبل
مجيء غداً لوضع أو حيض أو تم زمانها أن كانت بالاشهر فلا تصح رجعتها بمجيء غداً وعلى الأول لو
وطئ وهو يرى أن رجعته صحيحة كان وطؤه رجعة أي لانه فعل قارنته النية (ص) ولأن قال
من يغيب أن دخلت فقد ارتفعت (ش) هو إشارة لقول سحنون فيمن قال لزوجه إن دخلت
الدار فأنت طالق فأراد أن يسافر وخاف أن تحبسه فقال بحضرة بينة أن دخلت الدار فقد
ارتفعت فان ذلك لا ينفع بذلك ولا يتم له رجعة وعلى هذا فكلام المؤلف محمول على أنه خاف وقوع
الطلاق عليه فعلق الرجعة على تقدير وقوعه وفي كلام الشارح بهرام نظر انظر الشرح الكبير
(ص) كاختيار الأمة نفسها أو زوجها بتقدير عتقها (ش) التشبيه في البطلان والمعنى أن
الأمة المتزوجة بعد إذا أشهدت على نفسها أنها انتمت عتقها وهي تحت زوجها المذكور فقد
اختارت فراقه أو اختارته فلا يلزمها أخذ ولا إسقاط ولها إذا عتقت أي تخارخلاف
ما أشهدت به أولاً لان ذلك لم يكن وجب لها ولانه طلاق لأجل مشكوك فيه وخلاف عمل
الماضين (ص) بخلاف ذات الشرط تقول إن فعلت زوجي فقد فارقته (ش) يعني أن الزوجة
تخالف الأمة في الشرط والمعنى أن الزوجة حرة وأمة إذا شرط لها زوجها أنها إذا تزوج
أو تسرى عليها مثلاً فأمرها يدها فقالت في مجلس العقد أشهدوا على أنني أن فعلت زوجي
شيء من ذلك فقد فارقته أو اختارته فانه يلزمها الأخذ أو الإسقاط والفرق أن خيسار الأمة إنما
يجب بعته فاختيارها إسقاط كالشفعة في إسقاطها قبل الشراء والمملكة جعل لها زوجها
ما كان له إبقاؤه معلقاً على أمر فكذلك الزوجة ولما ذكر الاما كن التي لا تصح فيها الرجعة
شرح فيما تصح فيه فقال (ص) وصحت رجعته أن قامت بنية على إقراره (ش) موضوع هذه
المسئلة أن الدخول قد علم بين الزوجين فيها ومعناها أن الزوج أقام بينة بعد العدة تشهد على
إقراره بالوطء في العدة وادعى أنه وطئ بنية الرجعة فانه يصدق أنه أراد به الرجعة وفي الشارح
احتمالاً لان غير هذا فمما نظر (ص) أو تصرفه ومبيته فيها (ش) ضمير فيها للعدة وهو راجع لمسئلتين
الأقرار والتصرف والمبيت والمعنى أن الزوج إذا أقام بينة بعد العدة تشهد أنه كان يتصرف في
مصالحتها وأنه كان يبيت عندها في العدة وادعى مع ذلك أنه راجعها في العدة فانه يصدق
ولو كذبت المرأة فالبينة شهدت على معانيتها التصرف والمبيت معها لا على إقراره به مما فيها

بوطئها قبل الطلاق فانه قال لماذا كرا أن الرجعة لا تكون إلا مع الدخول وانه إذا لم يعلم دخول لا تصح ولو تصادقا والمراد

على الوطء قبل الطلاق نية على أن هذه المسئلة بخلاف ذلك وان الزوج إذا أقام بينة على إقراره بالوطء قبل الطلاق أن له الرجعة هكذا
قال أشهب الثاني أقام بينة بعد العدة أنه راجعها قبل انقضاء العدة والحكم في الأولى لا شهب والثانية نسبها بعضهم للبدونة وليس
كذلك بل الذي فيها ما صور به الشارح (قوله فالبينة شهدت على معانيتها الخ) وأما الشهود على الأقرار بذلك من غير معانيتها فلا يعمل به

(قوله فالواو على حالها) لا يخفى أنه على هذه النسخة تنقضي عدم الاكتفاء بالبدن وحده إلا أن يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف على نسخة الواو وتبين أن نسخة أو أحسن لأنه لا تكاف فيها (قوله ٨٥) فأقام بينة الرجال فيما يظهر لا النساء لأن الشهادة

على إقرارها بعد عدم الحيض لا على رؤيتها أثر الحيض فإن لم يقمها لم تصح رجعة ولو رجعت لتصدق قوله أنه لم يقمها (قوله لم يقمها) صادق بصورتين بوجود بينة لم يقمها وعدم بينة أصلاً وهو غير مراد بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) اتيانه بتم يشعر بأنها تراخت بعد صحتها كما يفيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ احتتر بذلك عمالوقاوت ذلك نسفاً فإنها تصدق من غير شبهة (قوله أو ولدت الخ) المعطوف على صحت محذوف أي أوقات انقضت ثم تزوجت وولدت وحذف المعطوف لقربة جائز والتقدير أو أنه بدبر رجعت فأقالت انقضت ثم تزوجت وولدت الخ (قوله ووضع عند ولده كاملاً) أي وتبين أنها حاضت مع الحمل لأن الحمل تحيض أو كانت تعدت الكذب في قولها انقضت عدتي بالحيض (قوله لدون ستة أشهر) أي بأن كانت ستة أشهر الاستة أيام وأما الخمسة والأربعة فكالسنة (قوله بوطه أو ولد الزوج الثاني) أي أو السيد الخ) فإن لم يحصل الاعقد الثاني لم تفت على الأول لأن يكون الأول عالماً بتزوج الثاني فإنها تفوت بتزوج الثاني ولو كان عالماً وإن لم يدخل (قوله لا في تحريم الاستمتاع) الأولى أي بقول لا في الاستمتاع لأنه المناسبت للاستثناء (قوله بنظرة الخ) أي ولول للوجه والكفين بلذة (قوله واختلاها) تفسير (قوله ولا يبقا للضد) أي لا أثر للضد (قوله

والمراد بالتصرف التصرف في حوائجها ومصالحها لا الدخول عليها لأنه لازم للبيت وعلى هذا فالواو على حالها وهو الموافق لما في المدونة وعلى ما لابن الحاجب وابن بشير من عطف البيت على التصرف باو يحمل التصرف على تصرف لا يحصل إلا من الزوج عتقت في العادة كدخوله عليها وغلق الباب عليهما ونحو ذلك (ص) أوقات حضرت ثالثة فأقام بينة على قولها قبلها بما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما تصح فيه الرجعة والمعنى أن الرجل إذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحيضة الثالثة وبذلك انقضت عدتي فلا رجع لك على فأقام بينة تشهد على قولها أنها قالت قبل ذلك لم أحض أو قد حضرت حيضة ولم يحضر زمن من حين قولها يحتمل أن تحيض فيه بقية الثلاث حيض فإن الرجعة صحيحة ولا يعتبر قولها بقوله بما يكذبها من عطف بقولها وأفهم قوله أقام بينة أنه لو لم يقمها لم يصدق ولا تصح رجعته (ص) أو أنه بدبر رجعت فأقصمت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم راجعها فأقصمت عند ذلك فلما انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عدتي كانت انقضت قبل المراجعة فإن ذلك لا يقبل منها وبعد ما وصحت رجعتها لأن سكوتها مع الاشهاد يدل على صحة الرجعة ومفهوم صحت أنها لو أنكرت لا تصح رجعتها بشرط أن تعضي مدة يمكن فيها الانقضاء (ص) أو ولدت لدون ستة أشهر وردت برجعته ولم تحرم على الثاني (ش) يعني أن الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان قد راجع زوجته في العدة وكذبه وعلم بينهما دخول ووطء فإنه لا يصدق في ذلك وقد بان منه فكنت من التزويج فتزوجت بغيره ووضعته ولداً كاملاً لدون ستة أشهر من يوم وطء الثاني فإن الولد يلحق بالاول وبفسخ نكاح الثاني وتردد الاول برجعته التي ادعاه لأنه تبين أنهما حين الطلاق كانت حاملاً وقد علمت أن عدة الحامل وضع حملها كله فإذا مات عنها هذا الاول أو طلعها وانقضت عدتها منه فإنه يجوز له هذا الثاني أن يتزوجها ولا تحرم عليه لأنه تبين أنه تزوج ذات زوج لا معتدة وفي هذا التعامل نظر لأنه بوجه أن تزويج المعتدة من طلاق رجعي يؤيد وليس كذلك كما مر وبعبارة وأخل الموافق بأمرين أحدهما تنقيح قوله أو ولدت لدون ستة أشهر بأن يكون الولد على طور لا يكون إلا بعد هذه المدة فإن كان على طور يكون في هذه المدة عليه فإن رجعة الاول لا تصح ثانيهما تنقيح قوله وردت الخ بما إذا كان الولد يلحق بالاول فإن كان بين طلاق الاول وولادته الولد أكثر من أقصى أمد الحمل فلا ترد برجعته (ص) وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكالولين (ش) الضمير في بها للرجعة وفي تعلم للزوجة أي وإن لم تعلم الزوجة برجعة الزوج لها حتى انقضت عدتها وتزوجت أو وطئها سيدها إن كانت أمة فتفوت على المراجع لها بوطه أو ولد الزوج الثاني أو السيد غير العالين كفوات ذات الولين على الزوج الاول بتلذذ الثاني (ص) والرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع به والدخول عليها إلا كل معها (ش) الكلام الآن على أحكام المرتجعة والمعنى أن الرجعية حكمها حكم الزوجة في وجوب النفقة والكسوة والموارثة بينهما وغير ذلك إلا في تحريم الاستمتاع به قبل المراجعة بنظرة أو غيرهما من رؤية شعر واحتلاهما لأن الطلاق مضاد للنكاح الذي هو سبب للإباحة ولا بقاء للضد مع وجود ضده ولا يكملها ولا يدخل عليها ولو كان معها من يحفظها ولاياً كل معها ولو كانت نيته رجعتها حتى يراجعها وهذا أشد عليه لثلاثاً كراماً كان فلا يردان إلا جني

للدخول أي فالمراد بالدخول الخلوة لكن سيقول ولا يدخل عليها ولو كان معه من يحفظها ولاياً كل معها) ولو كان معه من يحفظها

(قوله والوضع) سواء كان الوضع سقطاً ولا (قوله ما أمكن) أي مدة دوام إمكان تصديقها أي غالباً أو مساوياً وقوله وسئل النساء وهل يحلفن مع تصديقهن أو لا قولان والراجح الأول كما هو مفاد بعضهم (قوله كالشهر ونحوه) فإن قلت كيف يتصور حيضها ثلاثاً في شهر حتى يسئل النساء مع أن أقل الطهر نصف شهر قلت يتصور بأن يطلقها أول ليلة من شهر قبل طلوع فجره وهي طاهرة فحيض وينقطع عنها قبل الفجر أيضاً فتسكت خمسة عشر يوماً طاهر ثم يأتيها في الليلة السادسة عشر وينقطع عنها قبل الفجر ويستمر كذلك ثم يأتيها الحيض عقب غروب آخر يوم من الشهر لأن العبرة في الطهر بالأيام فلا ينضرا تيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل فجرها وكذا في سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه (٨٦) قبل فجرها هذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على

القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهر وأجيب أيضاً بأن ما هنا مشهور مبنى على ضعيف (قوله أو أشكل الأمر) بأن لم تعلم المدة لكن إذا لم تعلم المدة كيف تعلم النسوة الطريق فالأولى استصحاب ذلك والحاصل أن لنا حالتين حالة إمكان وحالة وقوع فأما حالة الامكان فهي معلومة لأنها تأتيها في الشهر وأما حالة الوقوع فتعلم من النساء عند سؤالهن فإين الأشكال الذي يرجع عنده لسؤال النساء لتحقيق الأمر الواقع (قوله ولا رؤية النساء الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها أن هذه صرح بتكذيب نفسها ولم تنسب لتعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكره عقب قوله ولا يفيد تكذيبها نفسها بقوله وإن رأته النساء كان أحسن لأن هذه كالتهمة لها (قوله والمذهب كله) أي فلها النفقة والكسوة وكذا الرجعة وقال الشيخ أحمد لا تثبت له الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عده (أقول) وهو بعيد من كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) يخالف للنقل والصواب بعد سنة

يباح له ذلك مع الاجنبية ولا بأس أن يرى وجهها وكفيها الغيرة لئلا تنافا إذا لا جنبي ذلك وله السكنى معها في دار جامعة لها والناس ولو أعزب وقوله كالزوجة أي التي لا خلل ولا ثلم في عصمتها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ومن أحكام الرجعية أنه يصح منها الإيلاء والطهار واللعان والطلاق وأن مطلقها لا يجوز له أن يجمع بينها وبين من يحرم جمعه معها مادامت في العدة (ص) وصدقت في انقضاء عدة القرع والوضع بلا عين ما أمكن وسئل النساء (ش) يعني إن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها فقالت عقب ذلك عدي قد انقضت بثلاثة أقرأ أو بوضع الحمل فأنهم صدقة في ذلك ولو خالفها الزوج إذا كان هناك زمن يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت ولا يمين عليها وإن خالفت عادت لالنساء ما مونات على فروجهن وإذا ادعت انقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها نادرا كالشهر ونحوه أو أشكل الأمر فإن النساء يستلن عن ذلك فإن شهدن لها بذلك أي شهدن أن النساء يحضن لمثل هذا فأنها تصدق فليس قوله وسئل النساء من تباطب قوله ما أمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة إلى سؤال النساء بل هو مقتضب راجع لما إذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء نادرا أو أشكل الأمر وفهم منه أن ادعاءها في مدة لا تنقضي فيها بحال لا تصدق فالأقسام ثلاثة (ص) ولا يفيد تكذيبها نفسها ولا أنها رأت أول الدم وانقطع ولا رؤية النساء لها (ش) يعني إن المرأة إذا قالت أولاً قد انقضت عدي فيما يمكن من أقرأ أو وضع حمل وقتلم هي مصدقة في ذلك وقد بان منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدي لم تنقض فأنه بعد ذلك منها تدم ولا يحل لمطلقها رجعتها إلا بعد جديد لأنها ادعية لنكاح بلا ولي وصداق وشهود وكذلك لا يفيد ما بعد قولها دخلت في الحيضة الثالثة أني رأيت أول الدم وانقطع وكنت أظن دوامه الدوام المعتبر في العدة وهو يوم أو بعضه وقد بان بقولها الأول وتبع المؤلف في هذا ابن الحاجب وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وكذلك لا يفيد ما بعد قولها حضت نالته رؤية النساء لها فصدقها وقلن ليس بها أثر حيض ولا يلتفت إلى قولهن وبانت حين قالت ذلك أن كان في مقدار حيضه النساء وظاهره كان الحاجب عموم ذلك في القرع والوضع بأن تقول وضعت ثم تقول كذبت ورأيتها فلم يجردن أثر وضع وقال في توضيحه الظاهر لافرق بينهما اه (ص) ولومات زوجها بعد كسنة فقالت لم أحض إلا واحدة فإن كانت غير مرضع ولا مريضة لم تصدق إلا أن كانت تظهره وحلفت في كالسنة لافي كالاربعة وعشر (ش) يعني أنه إذا طلقها طلاقاً رجعيًا ثم مات بعد سنة ونحوها من يوم الطلاق فقالت زوجها

(قوله فإن كانت غير مرضع ولا مريضة) وأما المرضع والمريضة فيصديقان بلا عين مدة الرضاع والمرض وتصدق لم المرضع والمريضة مرضاً شأنه منع الحيض في عدم انقضائها بعد الفطام بالفعل ولو تأخر عن مدته الشرعية وبعد المرض بيمين أي قبل العام ولا تصدق بعد عام ولو حلفت حيث لم يظهر عدم الانقضاء والصدق بيمين (قوله إلا أن كانت تظهره) فتصدق بيمين ولو في أكثر من عامين (قوله وحلفت في كالسنة) أي إلى تمام العام (قوله وعشر) أي ليال عشر الأولى حذفها لأنه مما دخل تحت الكاف ولا فرق في ذلك كله بين أن تخالف عادت أم لا وقال بعض الشيوخ محمل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الاظهار ما لم توافق عادت أو هو معقول المعنى

(قوله ولا تكون بذلك عاصية) أي ولا تسقط نفقتها (قوله ويؤخذ كراهة الخ) (٨٧) وجهه ان خلاف الاولى من قبيل الجائز

فكثيرا ما يعبرون بالجواز مراد به خلاف الاولى فان قيل هذا صواب يكون المعنى أن عدمه خلاف الصواب ولا يقال في خلاف الاولى انه خلاف الصواب لما تقدم انه من قبيل الجائز بل يقال في المكروه ذلك فتدبر (قوله أي وشهادة الولي) أي فلا مفهوم للسيد ولا فرق في الولي بين أن يكون مجبرا أم لا (قوله فلا يكون آتيا بالمستحب) أي ولا نصح الرجعة كما صور أولا فخلاصته ان قول المصنف وشهادة السيد كالعدم في جميع مسائل الباب (قوله على قدر حاله) لو كان وعلى قدر حاله لكان أحسن لفادته انه مندوب آخر ولا فرق في الزوج بين أن يكون مريضا مرضا مخوفا أم لا لانه لما أمر به في مقابلة كسر المصلحة لم يكن تبرعا ولمراعاة القول بوجوبها (قوله وانما روعي قدر حاله فقط) فلو كان غنيا متزوجا بفقيرة فلوروعي حالها يناسبها عشرة انصاف وان روعي حاله عشرون دينار وان روعي حالها معا عشرة مثلا في راعي حاله فتعطي عشرين (قوله والاصل في الامر الوجوب) أي المأخوذ من حقا وعلى ويدل عليه العبارة الثانية وعدم ذكره قوله ومتعوهن والا كان المناسب ذكره في الاستدلال (قوله لان الواجبات لا تنقيد بهما) ورد أيضا بأن الاحسان والتقوى من باب التمهيد لا من باب تنقيده الحكم بالوصف أي لا يأتي أن يكون من المحسنين والمتقين الا رجل سوء وقد يقال والمندوبات لا تنقيد

لم أحض من يوم طلقني الى الآن أصلا ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فلا يخسرها لها من أمرين تارة تطهر واحتباس دمها وتكرار ذلك حتى يظهر من قولها في حياة مطلقها فانه يقبل قولها في ذلك وترثه اضعف التهمة حينئذ ولو بدأ أكثر من العام والعامين وتارة لم تكن تطهره في حياة مطلقها فانها لاتصدق في ذلك ولا ترث منه شيئا لدعواها أمران ادرا فالتهمة حينئذ قوية وهذا كله اذا كانت غير مرضعة ولا مريضة فان كانت مريضة أو مرضعة فانها تصدق في ذلك وترثه لان المرض والرضاع يمنعان الحيض غالبا فلا تهمه حينئذ وان مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلا ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فانها تصدق في ذلك يمين وترثه وان مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق صدقت من غير يمين ومفهوم مات انما الوادعت طول عدتها وهو حي لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انما ان كانت بائنا صدقت لانها معترفة على نفسها وان كانت رجعية لم يمكن من رجعتها مطلقا لكن ان صدقها فلها عليه النفقة وغيرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء لها (ص) ونسب الاشهاد (ش) المشهور ان الاشهاد على الرجعة مستحب لا واجب كما قيل (ص) وأصاب من منعت له (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم راجعها وأراد أن يجامعها فمنعته من ذلك الابعدا الاشهاد فان ذلك من حقها وهو دليل على رشدها ولا تكون بذلك عاصية لزوجها بل تؤجر على المنع وكما ينسب للطلاق الانهاده على الرجعة كذلك ينسب له اعلامها أيضا ويؤخذ كراهة عدم الاشهاد من قوله وأصاب (ص) وشهادة السيد كالعدم (ش) يعني انه اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيا ثم ادعى بعد انقضاء العدة انه كان راجعها في العدة فانه لا يصدق في ذلك ولا تصح رجعته ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد سيدها ان زوجها كان راجعها في العدة فان شهادته كالعدم لانه يتهم على ذلك وللزوج جبرها على تجديد عقد دبر بع دينار فان أبي سيدها أن يعيدها فان السلطان يعقده عليها لان السيد معترف بأنها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد أي وشهادة الولي مع غيره كالعدم فلا يكون آتيا بالمستحب الا اذا شهد رجلين غيره (ص) والمتعة على قدر حاله (ش) المشهور من المذهب ان المتعة وهي ما يعطيه الزوج لمطلقته ليحبر بذلك الام الذي حصل لها بسبب الفراق مستحبة وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبدا لان الاذن له في النكاح اذن في توابعه لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وانما روعي قدر حاله فقط لان كسر حاجه من قبله فقط في راعي جبرها منه وبه يظهر الفرق بينها وبين النفقة المراعى فيها وسعه وحالها فقوله والمتعة عطف على الاشهاد من قوله ونسب الاشهاد هو ذاهوا المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين وقال أيضا على المتقين والاصل في الامر الوجوب قلنا صرفه عنه هنا قوله على المحسنين والمتقين لان الواجبات لا تنقيد بهما وبعبارة وما قيل من ان حقا وعلى من ألفاظ الوجوب أجيب عن الاول بأن المراد بالحق الثابت المقابل للباطل والمندوب ثابت وعن الثاني بأن الامر هنا للنسب لا تنقيده بالمحسنين والمتقين لكن المتعة تكون للمصلحة طلاقا بائنا ان شرط لاقها الحصول الوحشية بآلم الفراق وللمصلحة طلاقا رجعيا بعد العدة لانها ما دامت في العدة ترجو الرجعة فلا كسر عندها ولانه لو دفعها لاقبل الرجعة ثم ارجعها لم يرجع بها لانها كهبة مقبوضة فان مات قبل أن تمتع فان المتعة تدفع الى ورثتها بائنا أو رجعية والى ذلك أشار بقوله (بعد العدة للرجعية أو ورثتها)

بهما واعلم انه سكت عن قوله ومتعوهن مع انه أمر صريحا (قوله بعد العدة للرجعية الخ) محل كون المتعة تدفع للورثة في الرجعي اذا مات بعد انقضاء العدة من الطلاق الرجعي وأما اذا مات قبل انقضاء العدة الرجعي فلا متعة لورثتها

(قوله ككل مطلقة) أي حرة أو أمة مسلمة أو كاتبة طلقها عن مشاورة أم لا أي بائن لأن ما قبله مفروض في الرجعية أي طلقها زوجها خربت من ارتدت فلا تمتع لها وانظر لو ارتد هو ولو أريد من حكم الشرع بطلاقها فيستثنى المرتدة (قوله ممن فسخ نكاحها) أي إلا رضاع فيندب فيه المنعة كان لها نصف الصداق كما إذا ادعاهما فأنكرت أولا (قوله قلها أن تنزع ما في يده) وأيضا حصل لها الخبر بملكه على أنها تقدر على عتقه فينزع زوجها (قوله ٨٨ استثناء متصل) أي في الغالب لأن المختارة للعيب لا طلاق معها (قوله كان الطلاق

منه) أي في المختلعة والتي فرض لها وقوله أو منها أي كالمفوضة والمملكة وقوله أو من سببه كالخيرة والمملكة وقوله أو من سببها كذات العيب والمختلعة (قوله برضاها) تقييد في الغير وأما من غيرها بغير رضاها فمتنع كما إذا طلقها بلفظ الخلع وأفاد المصنف ذلك بقوله اختلعت دون خولعت مبنيا للمجهول (قوله لمن زوجت تفويضا) قاصر بل كلام المصنف شامل لمن فرض لها ابتداء أو بعد العقد (قوله كمن نكحت الخ) أي والفرض أنه بعد البناء وإن كان يتوهم أنه قبل البناء وحينئذ فن طلقت قبل البناء في نكاح التسمية لا تمتع لها (قوله لأجل عيب به) وأما إذا كان العيب به ما فذلك إذا اختارت هي الفراق وأما لو اختار هو الفراق فبمتعها وأولى في عدم التمتع لو فارقها لأجل عيب بها فالصور أربع (قوله اللخمى وهو الصحيح) والمصنف لم يعتمد فلا يعول الأعلى كلام المصنف

فلومات الزوج قبل أن يمتعها أو ردها إلى عصمتها قبل دفعها لها سقطت بائنا أو رجعية (ص) ككل مطلقة في نكاح لازم (ش) التشبيه تام وهو أن المتعة تدفع لها إن كانت حية أو لورثتها إن كانت ميتة واحترز بالمطلقة ممن فسخ نكاحها فإنه لا تمتع لها واليه أشار بقوله (لا في فسخ كلعان) لأن الملاعة قد حصل لها غاية الضرر مما لا تجبره المتعة وقوله في نكاح لا غ ل أن المطلقة لا تكون إلا في نكاح لكنه صرح به لأجل قوله لازم والزوج في كل شيء بحسبه فما يقوت بالدخول أو الطول أو ولادة الأولاد لازم واحد تزويجه من غير اللازم كنكاح ذات العيب فانها إذا ردت به لا تمتع لها لأنها غارة بعيبها أو مختارة لفراقه لعيبه (ص) وملك أحد الزوجين (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا ملك جميع الآخر فإنه لا يمتعه لأن المالك إن كان هو الزوج وجبة فإن الزوج وما يملكه ملك لها قلها أن تنزع ما في يده وإن كان المالك هو الزوج فإن الزوج لم يحصل عندها وحشة لأنه يطؤها ملك المين أما لو ملك أحدهما بعض الآخر فالمتعة لحصول الم لا لأن ملك البعض يمنع الوطء (ص) الأمن اختلعت أو فرض لها أو طلقت قبل البناء ومختارة لعنتها أو لعيبه وخيرة ومملكة (ش) هذا مستثنى من قوله ككل مطلقة وهو استثناء متصل لأن المختارة لعنتها الخ يصح أنهما مطلقة لأن قوله مطلقة يشمل ما ذكر أي سواء كان الطلاق منه أو منها أو من سببه أو من سببها والمعنى أن من خالعت زوجها بعوض منها أو من غيرها برضاها فإنه لا تمتع لها إذا وحشة لها ولذلك قال اختلعت للإشارة إلى أنها هي المختلعة وإنها مختارة ولم يقل خالعت وكذلك لا تمتع لمن زوجت تفويضا وقد فرض الزوج لها صداقا وطلقت قبل البناء لبقاء سلعتها وأخذها نصفه أما لو طلقت قبل البناء وقبل الفرض فانها تمتع ومفهوم قبل البناء أن المطلقة بعد له المتعة وهو كذلك كمن نكحت بصداق مسمى ابتداء وكذلك لا تمتع لمن عتقت واختارت فراق زوجها العبد أو اختارت فراقه لأجل عيب به لأن الفراق انما جاء من قبلها وهاتان صورتان مفهومان قوله فيما مر لازم وأحرى لو فارقها لأجل عيب بها لأنها غارة وأما المختارة تزويج أمة عليها أو ثابته أو عليها واحدة فألفت أكثر فإن لها المتعة لأن الطلاق سببه الزوج كما قاله ابن يونس وليست كالمتعة تحت العبد فتختار نفسها لأن هذا أمر لا يدخل الزوج فيه وكذلك لا تمتع لخيرة ومملكة لأن عام الطلاق منها وإن كان مبدؤه من الزوج وقيل لكل منهما المتعة اللخمى وهو الصحيح * ولما انتهى الكلام على الرجعة أعقبه بالكلام على الإيلاء لتسبب الطلاق الرجعي عنه فقال

باب الإيلاء

كذا قيل وفيه بحث إذ تسبب الطلاق الرجعي عنه يقتضى تقديمه على الرجعة وقد يقال في توجيهه ما ذكره المؤلف أن كلام الإيلاء والظهار في الجاهلية كان طلاقا بائنا واختلف هل كان كذلك أول الإسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جعلا معا وأتى بهما عقب الطلاق ومن المعلوم أن الرجعة من توابع الطلاق والإيلاء لغة الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وشرعا عرفه ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطء

باب الإيلاء

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقا أصلا لا بائنا ولا رجعي (قوله فلهذا جعلا معا) المؤلف أي لأجل الخلاف في كونهما طلاقا جعلا معا المؤلف أي أتى بهما عقب الطلاق الشامل للبائن وغيره فحينئذ لم يكن ذلك

مفيدا لتوجيه ما ذكره المصنف من جعل الإيلاء عقب ما تقدم انما غايته إفادة جمع الأمرين والأتان بهما عقب زوجته الطلاق وقد يقال محط الفائدة على قوله ومن المعلوم أن الرجعة الخ (قوله ومن المعلوم أن الرجعة) جواب عما يقال ولا شيء قدم الرجعة فأجاب بقوله لأنها من توابع الطلاق قد يقال قضية ذلك أن تؤثر عن الإيلاء والظهار لأن يقال إن المعنى من توابع الطلاق المتفق على أنه طلاق (قوله ثم استعمل) الظاهر أنه استعمال في عرف اللغة وعبارة الخطاب واختلف في مدلول الإيلاء لغة فقال

عياض أصل الإيلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه بين وقال الباغي الإيلاء في اللغة اليمين وقوله يوجب خيارها الخ صفة لحلف الزوج فان قلت كيف أوجب خيارها والموجب للخيار انما هو تلوم القاضي في الوطء فاذا امتنع خسرت قلت لما كان التلوم مسببا عن الحلف صح ذلك لان سبب السبب سبب قاله عجم وانظر قوله ثم استعمل فيما كان الامتناع ظاهرا أنه استعمل في نفس الوطء وليس كذلك بل المراد ثم استعمل في الامتناع من الوطء باليمين (قوله يوجب خيارها في طلاقه) بأن يكون الحلف على أكثر من أربعة أشهر الى آخر ما سيأتي مما اعتبر في حقيقة الإيلاء (قوله أو صفة من صفاته النفسية) فيه أنه لم يكن عندنا من الصفات النفسية الا الوجود وقوله أو المعنوية أراد بها ما يشمل المعاني (قوله أو ما فيه التزام عتق) كأن يقول ان وطئت زوجتي فسعيد حر أو فعلى عتق رقبة وقوله أو طلاق كأن يقول ان وطئت زوجتي فهي طالق أو فعمرة اشارة لزوجة أخرى طالق وهو معطوف على قوله اسم الله (قوله أو غير ذلك) كأن يقول على نذر ان وطئتك أو لا أطوك (قوله غير الصلاة) انظر عندهم ما وجه استثناء الصلاة (قوله ولا يجنون) أي الى حال جنونه فان آلى عاقلا ثم جن وكل الامام من (٨٩) ينظر له فان رأى أن لا ينيء طلق عليه

وان رأى أن ينيء كفر عنه أو اعتق ان كانت يمينه بعتق قاله أصبغ وان وطئها حال جنونه فهل هو فيئة ويحنث ويكفر عنه تنظر الحال اليمين وهو قول أصبغ أولا يحنث ويسقط حقها في الوقف ويستأنف له أجل الإيلاء اذا عقل وهو قول اللخمي نظرا لحال الحنث ولولم يطلم يكن لها وقفه لان ذلك عذر كالمرض والمعتد كلام اللخمي (قوله لعدم حصولهما للكافر بالقيشة) قد يقال ان الكافر يعذب عذاب الكفر وعذاب المعصية والممتنع غفراته عذاب الكفر لا عذاب المعصية (قوله بتصوير وقاعه) أي من جهته فيشمل ما اذا كانت الزوجة غير مطيعة أو غير مدخول بها كما يأتي (قوله أي يمكن) الاولى ان يقول أو بالبناء للفاعل أي يمكن والحاصل

زوجته يوجب خيارها في طلاقه ورسمه المؤلف بقرب من رسم ابن الحاجب فقال (ص) يمين مسلم مكاف (ش) يعني ان الإيلاء حلف المسلم المكاف ولو عبد باسم الله أو صفة من صفاته النفسية أو المعنوية أو ما فيه التزام عتق أو طلاق أو صوم أو صدقة أو غير ذلك وخصه أجدا باليمين بالله وينعقد عند أبي حنيفة بكل ما فيه التزام غير الصلاة فلا ينعقد من صبي ولا مجنون بخلاف السقيفة والسكران بجرام والآخرس اذا فهم منه باشارة ونحوها ولا يعصى بلسانه ولا ينعقد من كافر خلافا للشافعي لعموم الآية وجوابه ان قوله فان فاء وان الله غفور رحيم يمنعه لعدم حصوله ما للكافر بالقيشة (ص) بتصوير وقاعه (ش) بتصوير بضم المثناة التحتية أي يتعقل أي يمكن أن العقل بتصوير وقاعه أي جماعه يحترز به عن المحبوب والخصي والشيخ الفاني والعنبن والشاب اذا قطع ذكره فلا ينعقد منهم إيلاء وقوله بتصوير وقاعه ولوفي المستقبل يشمل قوله (وان مريضا) أي وان كان الزوج الموصوف بما ذكر مريضا فهو كالصحيح على ظاهر المذهب عند ابن عبد السلام وهذا اذا أطلق أما لو قيد بمرضه فلا إيلاء عليه ولو طال المرض الآن يقصد الضرر فيطلق عليه لاجل الضرر (ص) يمنع وطء زوجته (ش) يعني ان حقيقة الإيلاء هي اليمين بمنع وطء الزوجة إما صريحا كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر أو تضمننا كلفه ان لا يلتقي معها أولا يغتسل من جنابة منها كما يأتي في كلام المؤلف وقوله بمنع جار ومجرور متعلق بيمين لا تضمنه معنى الحلف والبناء بمعنى على أي الحلف على ترك وطء زوجته وانما جعلت البناء بمعنى على لان منع الوطء محالوف عليه لا محالوف به ونسخة يمنع بالفعل والمثناة التحتية أو الفوقية بناء على أن اليمين مؤنثة أو مذكرة لانها بمعنى الحلف أحسن يحترز به عما اذا كانت اليمين لا تمنع مثل والله لا طأنم الان به في الوطء ومفهوم الوطء انه لو حلف على هجرانها مثلا وهو مع ذلك يصيبها فإنه لا يلزمه إيلاء بذلك ومفهوم الزوجية انه لو حلف على ترك وطء سريته أو أم ولده أكثر من أربعة أشهر فإنه

(١٢ - خروشي رابع) أنه ان قرئ بالبناء للمفعول يفسر بقوله يعقل وان فسر بالبناء للفاعل يفسر بقوله يمكن وأما من جهتها فيقع الإيلاء ولو كانت رتقاء أو عفلاء ولا يشترط امكان وطئها كما يأتي (قوله يحترز به الخ) فيه أن العقل بتصوير وقاع الشيخ الفاني الا أن يقال المراد بالامكان العقلي منظوره فيه للعادي فاذا كان الافضل ان يقول يمكن عادة (قوله المحبوب) أي بأن كان أو لا غير محبوب ثم يجب أثناء المدة أو محبوبا ابتداء (قوله والشاب اذا قطع ذكره الخ) يشير الى أن المراد بقوله بتصوير وقاعه حاله لا ما لا يمكن تصور منه الوطء محال لا يمكن حلف على ترك الوطء ثم قطع ذكره وهو ما أشار اليه بقوله والشاب اذا قطع ذكره الخ (قوله اذا أطلق) أي والفرض انه لا يمكن منه الوطء خلافا لعب (قوله لاجل الضرر) أي لاجل قصد الضرر (قوله أو تضمننا) أي استلزاما وقوله كلفه الخ أي والفرض انه استعمل الالتقاء في معناه الحقيقي وكذا الاغتسال وأما لو استعمله ما في الوطء لكان من الصريح (قوله والبناء بمعنى على) يقال لا حاجة لذلك بل البناء للابسة (قوله أحسن) أي لان نسخة يمنع بالبناء لمسا علمت مما تقدم من التكاف أولا لان يمنع صفة فلها مفهوم بخلاف منع فإنه مفهوم لقب

(قوله إلا أنه يمنع من الضرر الخ) مفاده أن أم الولد والسرية إذا حصل لهما الضرر من ترك الوطء أنه يجب عليه الوطء وعبارة بهرام قالوا
 إلا أنه يمنع عن ذلك الضرر لاسيما أم الولد وقوله وحلفه يضربها زاد بهرام فيمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد فهذا
 ضعيف والمعتمد أنه لا يجب عليه الوطء كما يعلم مما تقدم من قوله وجبر المالك الخ (قوله قد علمت أن التعاليق) أي في حل قول المصنف
 عمن مسلم مكلف (قوله لا من باب الالتزام) الذي لا يلزم به إيلاء كما إذا قال التزمت عدم وطئك ولكن في بعض الشروح وعمراده باليمين
 ما يشمل الالتزام والنذر والخراج أكثر مسائل الباب كان وطئها فعمدى حرأوعلى نذرا أطوئك اه ولا تنافي لان الالتزامات
 الداخلة التزامات مخصوصة لا مطلقا (قوله أو معلقا الخ) فيه نظير بل اليمين منجزة أيضا (قوله كوالله لا أطوئك الخ)

لا يخفى أن المراد بكون اليمين معلقة
 أن لزومها لا يكون إلا عند دخول
 الدار (قوله كوالله لا أطوئك حتى
 تسألني) لا يخفى أن عدم الوطء
 ليس معلقا بل المعلق على السؤال
 الوطء (قوله أو وان كانت الزوجة
 تعليقا الخ) فيه شيء لأن الزوجية
 ليست معلقة بل معلقا عليها (قوله
 لا أطوها حتى تظطم ولدها) أي أو
 مادامت ترضعه أو مدة الرضاع أو
 حولين (قوله ان كانت نيته
 استصلاح الولد) أي ولم ينو الحولين
 فيما عدا الأخيرة من الصور وقوله
 وان نوى بيمينه الخ مقابل ما قدرناه
 أي وان نوى بيمينه الحولين أي فيما
 عدا الأخيرة أي أوقيد بالحولين
 وهي الأخيرة وهو قوله ان بقي الخ
 ومثل قصده استصلاح الولد اذا لم
 يقصد شيئا وأما اذا قصد بالامتناع
 من وطئها المضاربة فانه يكون
 موليا بمجرد الخلاف في الصور كلها
 واعلم انه اذا رضع الولد على غيرها
 أثناء المدة فانه يجري فيه التفصيل
 الذي جرى في مونه أثناء المدة (قوله
 لاحتمال أن يكون ارتجاع وكنتم)

لا يلزمه بذلك إيلاء إلا أنه يمنع من الضرر لاسيما أم الولد إذ ليس له فيها منفعة إلا الوطء وحلفه
 يضربها وشمل كلامه الزوجة الصغيرة التي تطيق الوطء ولا يضرب الاجل فيمن لا تطيقه حتى
 تطيق وفيمن لم يدخل بها من يوم الدعاء ومضى مدة التجهيز وقوله زوجته أي الكاتنة حين الحلف
 أو المتجدة بعد الحلف على عدم وطئها (ص) وان تعليقا (ش) قد علمت أن التعاليق من باب
 الأيمان على الصحيح لا من باب الالتزام فهو مبالغ في صحة الإيلاء والمعنى أنه لا فرق في لزوم الإيلاء
 بين أن يكون منجزا كقوله والله لا أطوئك لمضي خمسة أشهر مثلا أو معلقا كقوله والله لا أطوئك
 حتى أدخل الدار مثلا وبعبارة يصح أن يكون مبالغ في عين وفي منع الوطء وفي زوجته لان اليمين
 تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك يكون في الحال ويكون معلقا وكذلك الزوجة أي وان
 كانت اليمين بمنع الوطء تعليقا أي ذات تعليق كوالله لا أطوئك ان دخلت الدار أو وان كان عدم
 الوطء تعليقا أي معلقا كوالله لا أطوئك حتى تسألني أو تأتيني أو وان كانت الزوجة أي
 الزوجية تعليقا أي معلقة كان تزوجت فلانة فوالله لا أطوها ثم وصف الزوجة المولى منها
 بقوله (غير المرضعة ولدها بنفسها) فلا إيلاء في الحلف على عدم الوطء للرضع كوالله لا أطوها حتى
 تظطم ولدها فلا يكون موليا قاله مالك في الموطأ والمدونة فان مات الولد حل له وطؤها ان كانت
 نيته استصلاح الولد وان كان نوى بيمينه حولين فهو مولى ان بقي أكثر من أربعة أشهر (ص)
 وان رجعية (ش) يعني أنه لا فرق في لزوم الإيلاء من الزوجة بين من هي في العصمة ومن
 طلقت طلاقا رجعيا فن حلف على ترك وطء الرجعية فهو مولى يضرب له الاجل ويؤمر بعد
 انقضائه بالقيئة فيرجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى لاحتمال أن يكون ارتجاع وكنتم وهذا ان
 لم تنقض العدة والافلاشي عليه (ص) أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد (ش) المشهور ان
 أجل الإيلاء لا يلزم إلا أن يكون أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد فلا حلف
 على ترك الوطء في مسدة أقل من ذلك فلا يكون موليا فقوله أكثر ظرف للنع أو لليمين وظاهره
 ان الكثرة معتبرة ولو قلت كيوم وهو ظاهر المدونة مع نص أبي عمران وصرح به في الموازية
 وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب لا يكون موليا إلا بزيادة مؤثرة وروى عبد
 الملك انه مولى في الأربعة أو بالأربعة وهو مذهب أبي حنيفة ومنشأ القولين الاختلاف
 في فهم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تر بص أربعة أشهر فان فاء فان الله غفور رحيم
 وهم ما بينان على ان القيئة هل هي مطلوبة خارج الأربعة أشهر أو فيها وهل يقع الطلاق

تعليل لقوله فانه يكون موليا في الرجعية وهو جواب عما يقال الرجعية لاحق لها في الوطء والوقف
 انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعة حق له لا عليه فكيف يجبر عليها ليصيب أو تطلق عليه طلاق أخرى ونوقش هذا
 الجواب بأنه كان يلزمه قبل تزوجها غيره بعد انقضاء العدة ان يحلف أنه لم يراجعها ولو لم تدع ذلك عليه المرأة وهو باطل وأجيب أيضا
 بأن هذا مبني على ان الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها هذا ما يدل عليه بعض الشراح ويصح أن يكون تعليل لقوله أو تطلق عليه أخرى جوابا
 لما يقال لا يحتاج لطلقة أخرى وقوله وهذا ان لم تنقض العدة أي محل كون الرجعية فيها الإيلاء اذا لم تنقض العدة (قوله ظرف للنع أو
 لليمين) المتعين هو الأول وأما قوله أو لليمين فلا يظهر (قوله بزيادة مؤثرة) أي معتبرة لم يبين قدرها والظاهر ما فوق العشرة وكلام عبد
 الوهاب ضعيف (قوله أو بالأربعة) هو عين ما قبله فهو اختلاف عبارة

بعضي

(قوله فعلى المشهور الخ) المناسب فالمشهور مبنى على ان الفية بعد اربعة أشهر ولا يطالب بها الا بعد اربعة والحاصل ان من يقول لا يطالب بالفية الا بعد اربعة يقول لا يكون موليا الا اذا حلف ازيد من اربعة ومن يقول يطالب بالفية في اربعة يقول يكون موليا بخلافه على أن لا يطأها أربعة أشهر (قوله على ما كان عليه بعد دخولها) كذا في نسخة والمناصب قبل دخولها (قوله بل الغالب عليه المقارنة) كحركة الاصبع فانها سبب في حركة الخاتم مع المقارنة (قوله ورأى أيضا أنه حذف كالخ) أى الدالة على تحقق المضى (قوله كما نؤول مثله) مراده لم يقتصر على قلته في نحو قوله تعالى ان كنت قلته بل زيد كنت للدلالة على تحقق القول وايس المراد انه قدر شئ في الآية وبعضهم فهم أن التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (٩١) (أقول) لا حاجة عليه لتقدير كان وذلك لانه لا يؤتى بكان الا للدلالة على معنى

المضى ومعنى المضى متحقق من ترتيبه على كنت قلته فتدبر (قوله والقرينة المعينة لذلك) أى الحذف كان (قوله فالتربص اذن الخ) وجه الدلالة أن التربص اذا كان أربعة أشهر فيكون الحلف عليها لا يزيد والجواب أن مدة التربص غير مدة الحلف وهو ما جعل مدة التربص اربعة فلا تكون الفية في اربعة بل خارج اربعة فاذن الحلف لا يكون الاعلى أكثر من اربعة وبعد هذا كله فيقال المستفاد من الآية ان تربص اربعة مقصور على الذين لأن التربص مقصور على الأربعة (قوله فهو مول ان مضى الخ) لم يقل ان بقى أكثر من اربعة أشهر لان ذلك لا يعلم (قوله حتى تسألني الخ) منصوبان بأن مضمرة ونصبهما بحذف فون الرفع لانهما من الافعال الخمسة والنون الموجودة فون الوقاية وأخطأ من نصبهما بفتح الباء لان ما قاله انما يتجه في الغائبة نحو لا أطؤها حتى تأتيني والغائبة ليست من الافعال الخمسة التي تنصب بحذف النون ثم نقول انه يكون موليا

بعضى اربعة أشهر أم لا فعلى المشهور لا يطالب بالفية الا بعد اربعة أشهر ولا يقع عليه الطلاق بمجرد ما روى أشهب عن مالك وقوع الطلاق بمجرد مرورها وتساك من قال بالمشهور بما تعطيه الفاء من قوله تعالى فان فاؤا فائها تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها فتكون الفية مطلوبة بعد اربعة ولان إن الشرطية تصير الماضي بعدها مستقبلا فلو كانت مطلوبة في اربعة لبقى معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الآخر أن الفاء ليست الا مجرد السبب ولا يلزم تأخير المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا أنه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فاؤا كما نؤول مثله في قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه اللام من قوله للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فالتربص اذن مقصور على ما لا يبرأ منه (ص) ولا ينتقل بعينه بعده (ش) أى اذا حلف العبد على أكثر من شهرين ثم عتق بعد تقرر أجل الايلاء وهو في الصريح بتقرر الحلف وفي غيره بالحكم فانه لا ينتقل لأجل الحر وهو أكثر من اربعة أشهر وأما لو عتق بعد الايلاء وقبل الحكم في المحتمل فانه ينتقل لأجل الحر فقوله بعده أى بعد الايلاء أى بعد تقرر أجل الايلاء (ص) كوالله لا أراجعه لك أولا أطولك حتى تسألني أو تأتيني (ش) هذا شروع منه في بيان المثل التي لا يلزم فيها الايلاء والتي يلزم فيها بدأ من ابغاضها وهو ما اذا طلق زوجته طلاقا رجعا ثم حلف انه لا يرجعها فهو مول ان مضى اربعة أشهر من يوم حلفه وهى في العدة فان لم يرجع طلق عليه أخرى وثبتت على عدتها وحلت بتمامها ولو قبل ما بقى منها كساعة وكذلك يكون موليا اذا قال والله لا أطولك حتى تسألني الوطء أو حتى تأتيني اذا دعوتك لمشقة ذلك على النساء ولعمرة تأنيها اليه عناده من معرة عظيمة ولا يكون رفعها للسلطان سؤالا يبره وليس عليها أن تأنيه وعليه أن يأتيتها لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أولا ألتقي معها أولا اغتسل من جنبه (ش) يعنى أنه اذا حلف على ما يلزم منه نقي الوطء عقلا أو شرعا فانه يكون موليا فالاول كوالله لا ألتقي معها سواء أطلق في عيونه أو قيد بأجل زائد على اربعة أشهر والثاني كوالله لا أغتسل منها من جنبه لانه لا يقدر على الجماع الا بالكفارة (ص) أولا أطولك حتى أخرج من البلد اذا تكلفه (ش) يعنى انه اذا حلف أنه لا يطؤها حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فانه يكون موليا بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحلف لان عيونه صريحة في ترك الوطء والضحية في تكلفه عائد على الخروج فان

على كل حال سواء سأله أو أتته في الاجل ولم يفئ أو بعد الاجل أو لم تسأله أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأتيني اذا دعوتك) يحمل ذلك على دعاء محضرة من يستحي منه والافلا ايلاء (قوله لمشقة ذلك على النساء) أى الشأن ذلك ولو فرض ان السؤال أو الايتان لا يزرى بها ولا تكلف ذلك (قوله أولا ألتقي الخ) ان قصد بالالتقاء الوطء أو قصد الالتقاء المطلق أو هما فلا شك انه مول اذا لا يقدر على الوطء حينئذ الا أن قول الشارح يعنى اذا حلف على ما يلزم منه الخ يقتضى إبقاء ما ذكر على معناه الحقيقي (قوله سواء أطلق في عيونه أو قيد) أى ولم يقصد نفيه بمكان معين والإفليس بمول ودين في الفتيا لا في القضاء (قوله أولا أغتسل منها من جنبه) ظاهرة ولو كان فاسقا بترك الصلاة وبجث فيه ابن عرفة بأنه حيث لم يكن فاسقا بتركها والافلا يلزمه الايلاء وهل حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فهنت

بالوطء واجله من يوم اليمين أو على ظاهره ويكون مراده نفي الغسل إلا أنه لما استلزم شرعاً في الجماع لزمه الإيلاء فيحنت بالغسل وأجله من الرفع وهو ظاهر شارحنا ومحل ذلك إذا لم ينوش شيئاً بعينه فانوى به لا أطأ وأستعمله في مدلوله عمل بذلك (قوله يقال له طأ أن كنت صادقاً) أى كفر وأخرج وطأ أن كنت صادقاً (قوله ان كنت صادقاً) أى طأ بعد خروجه ان كنت صادقاً فى أنك لست بمول أى لم تكن قاصداً الامتناع من وطئها كما هو شأن المولى فان لم يعتل ذلك فهل يضرب له أجل الإيلاء وهو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكاف ذلك) أى انه مول ولو خرج بالفعل وتكاف (٩٣) الخروج كما في شرح شب وظاهر ما ذكره رضاه هذا الظاهر (قوله اذا لم يحسن

خروجها) أى الخروج منه وقوله له للتعليل أى لاجله (قوله بالنسبة لحاله وحالها) الواو بمعنى أو فيمكنى أحدهما وأولى معاً (قوله وظاهره) أى ولو خرج بالفعل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لما تقدم أن يقول إلا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجه ان كنت صادقاً أنك لست بمول وبعبارة عب وشب مثل شارحنا فؤادهم واحد (قوله أو ان لم أطأ الخ) وانظر اذا انقضى الاجل ما الذى يفعل اذا مضى الاجل فان مطالبها بالقيضة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تتأني نعم تطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله أو ان وطأ أنك فأنت طالق) والظاهر أنه أراد بالوطء مغيب كل الحشفة وحينئذ فهو مبني على أن الحنث لا يحصل إلا بمغيب الحشفة بتمامها فهو مشهور مبني على ضعف فما زاد على مغيب الحشفة ينوي به الرجعة ولا يختص ذلك بالنزع فقط فقوله فالنزع حرام أى وكذا الاستمرار لانه بمغيب الحشفة يصير مظاهراً وما زاد عليها ووطء في مظاهرها قبل الكفارة وهو حرام (قوله أن ينوي ببقية وطئه الرجعة) أى أو النزع (قوله فان

كان لامؤنة عليه فيه فليس بمول إلا أنه لا يترك ويقال له طأ أن كنت صادقاً فى أنك لست بمول وظاهر قوله اذا تكلفه أنه يكون مولى ولو حصل رضاه بتكاف ذلك (ص) أو في هذه الدار اذا لم يحسن خروجها (ش) يعنى أنه اذا حلف لا يوطئها في هذه الدار فانه يكون مولى بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحلف وهذا اذا لم يحسن الخروج من الدار لاجل الوطء بالنسبة لحاله وحالها المعروفة ذلك فضمير له راجع للوطء وظاهره ولو قال من تلحقه المعرفة به منى ما أنا أخرجه ولا أبالي بالمعرة ومفهومة انه لو حسن خروج كل له بأن كان لا معرفة للخروج للوطء على واحد منهما انه لا يكون مولى وظاهره ولو امتنع من الخروج له لانه بمنزلة من لم يحلف على ترك الوطء (ص) أو ان لم أطأ فأنت طالق (ش) أى وكذا يكون مولى اذا قال لزوجه ان لم أطأ فأنت طالق ووقف عن وطئها والا فلا يمنع منها لان بره في وطئها كما مر في قوله الا ان لم أجعلها أو ان لم أطأ فلا بد من تقييده بأن يقف عن وطئها على ما حكى ابن بونس عن مالك وابن القاسم ثم رجع ابن القاسم وقال لا يكون مولى لانه ليس عليه عین يمنعه الجماع وصوب وبعبارة وما رجع اليه ابن القاسم رحمه الله تعالى هو المذهب انه لا إيلاء عليه وهو الذى يوافق قول المؤلف في باب الطلاق أو ان لم أطأها و قول مالك مقيداً بما اذا امتنع من الوطء ومع القيد هو ضعيف لان الطلاق عليه ليس للإيلاء بل للضرر لان يمينه ليست مانعة له من الوطء وانما الامتناع من نفسه (ص) أو ان وطئت وفوى ببقية وطئه الرجعة وان غير مدخول بها (ش) يعنى أنه اذا حلف الزوج لزوجه ان وطئت فأنت طالق واحدة أو اثنتين فانه يكون مولى ويمكن من وطئها فاذا وطئها وقع عليه الطلاق بأول الملاقاة فالنزع حرام فالخاص من الحرمة أن ينوي ببقية وطئه الرجعة فان امتنع أن يطأ على هذا الوجه طلق عليه ولا فرق في هذا بين المدخول بها وغيرها لان غير المدخول بها بأول الملاقاة صارت مدخولاً بها وكلام المؤلف محله اذا لم يكن بإداة تكرار والا فلا يمكن من الوطء (ص) وفي تعجيل الطلاق اذا حلف بالثلاث وهو الاحسن أو ضرب الاجل قولان فيها ولا يمكن منه (ش) اختلف المذهب على قولين اذا قال الرجل لزوجه ان وطئت فأنت طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم يعجل عليه الحنث من يوم حلفه وان لم تقم وهو الاحسن عند سحنون وغيره اذا فائدة في ضرب الاجل لانه يحنت بأول الملاقاة وباقي الوطء وهو النزع حرام لان اخراج الفرج من الفرج ووطء فلا يمكن من وطئها وهذا مبني على انه غير مول قاله ابن رشد وحكى اللخمي وابن رشد انه لا يعجل عليه الحنث ويضرب له أجل الإيلاء لانه مول ولا يطلق عليه الا بعد الاجل من يوم حلف لعلها أن ترضى بالاقامة معه من غير ووطء وقد نص في المدونة على القولين فضمير المؤنث عائد على المدونة وضمير منه عائد على الوطء أى لا يمكن من الوطء على كلا القولين عند أكثر الرواة (ص) كالظاهر (ش) تشبيهه في

امتنع الخ) صادق بصورتين أن لا يطأ أصلاً أو يطاق لكن لا ينوي ببقية وطئه الرجعة (قوله بأول الملاقاة) أى مغيب قوله الحشفة كلها (قوله والا فلا يمكن من الوطء) لانه لا فائدة فيه حينئذ (قوله فيها) أى به دفعا لما يتوهم انه لا يقع فيها قولان مختلفان في مسألة واحدة وحينئذ نقوله فيها متعلق بما قبله وهو المتبادر من كلامه (قوله يعجل عليه الحنث) أى الثلاثة لا طلاق الإيلاء كالشيخ خضر وقوله من يوم حلفه فيه نظر لان القول بالاستحسان هو التعجيل للثلاث لكن بعد الرفع واستشكل هذا القول فانه علقه على شرط ولم يحصل وأجيب بأنه كالمعلق على أمر محتمل غالب لان رضاه بترك الوطء نادراً فينجز (قوله وهو النزع) أى أو الاستمرار وانما عدا والنزع

هناوط لأن الرجعة باب تمتع فلذا جعل بالنزع متمعا وأما في الصوم فلا نه لما أدركه الفجر صار فأزالا نقطاع شهوته فلم يعدوا التزعم وطاً
(قوله فانه لا يقربها حتى يكفر) أي كفارة الظهار وفيه ان كفارة الظهار لا تصح الا بعد العزم فأولى لا تصح قبل لزوم الظهار والظهار لم
يلزم والعمل في العبارة سقطا والنقد يرفان تجزأ ووطئ سقطا بلاؤه ولزمه الظهار ولم يقربها حتى يكفر (قوله تشبيهه في أنه لا يمكن منها
ويضرب الخ) فان تجزأ ووطئ سقطا بلاؤه ولزمه الظهار ولم يقربها حتى يكفر فان لم يطأ لم تطالبه بالفية وهي من المظاهر الكفارة لان
الكفارة انما تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الامساك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينعقد قبل الوطء
فليس لها مطالبة بشئ لا يجزئ وانما الهال الطلب بالطلاق أو بغيره فلا ووطء قال المصنف بعد ما ذكر أنه لا يمكن منها وانظر لو كان نه
عبد حاضر وقال أنا طأ وأعنته عن ظهاري اذا أولجت هل يتفق على تمكينه من الوطء حينئذ وهو الظاهر أم لا انتهى (قوله اذ هو
عطف على مسلم) ومسلم لم يجز ورافظا مرفوع محال لانه فاعل عين لانه يعني حلف أي ان يحلف مسلم ثم انه يرد أنه لا يلزم من كون عين
يعني حلف أن يعطى حكمه في المصدرة (قوله لما فيه من التفصيل) أي بين التحاكم وغيره وفيه انه لم يلزم الا مفهوم الشرط فقط
(قوله هل يمكنهم تستلزم منع الوطء) أي أو صريحة في منع الوطء (قوله ولما كانت الزوجة هي المطالبة) الحصر ليس مراداً ولو قال ولما
كانت الزوجة تطالبه وهو قد حلف عبر بالجمع بناء على انه ما فوق الواحد (٩٣) (قوله لا هجرنا) هو عدم الكلام (قوله

قوله ولا يمكن منه والمعنى انه اذا قال لزوجه ان وطئت كنت علي كظهر أمي فانه لا يقربها
حتى يكفر وبعبارة تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه الابلاء فان قيل ما فائدة ضرب
الاجل مع انه ممنوع منها فالجواب أن فائدته لاحتمال أن ترضى بالمقام معه بلا ووطء كما قيل
في المسئلة السابقة (ص) لا كافر وان أسلم الا أن يتحاكموا اليها (ش) لا كافر بالرفع والجر
اذ هو عطف على مسلم وانما صرح بمفهومه لاجل ما فيه من التفصيل والمعنى أن شرط صحة
الابلاء أن يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف الا أن يترافعوا اليها
فانما يحكم بينهم بحكم الاسلام فننظر هل يمكنهم تستلزم منع الوطء فيلزمه الابلاء أم لا فلا يلزمه
ولما كانت الزوجة هي المطالبة عبر المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا هجرنا أو لا كلمتها (ش)
أي ولا يلزمه ابلاء في حلفه بما ذكر زاد في المدونة وهو مع ذلك عساه اللخمى لكنه من الضرر
الذي لها القيام به ويطلق عليه بلا أجل فيجب أن يقيد كلام المؤلف بذلك كما قيدها به اللخمى
وغيره وأما أن وقف عن مسها فهو ممول (ص) أو لا وطئت ابلا أو غيرها (ش) يعني أن
من حلف انه لا يطأ زوجته ليه لا أو حلف انه لا يطؤها نهها را فانه لا يكون مولى بذلك لانه لم يعم
بيمينه الا زمناً (ص) واجتمعت وطلق في لا عزان أو لا يستن أو ترك الوطء ضرراً وان غائبا
أو سرمد العباد بلا أجل على الاصح (ش) المشهور انه اذا حلف لي عزل عن زوجته زماناً
يحصّل منه ضرر الزوجة أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطأها ضرراً أو أدام العباد
انه يطلق عليه بلا ضرب أجل الابلاء وسواء كان التارك للوطء ضرراً حاضراً أو غائباً

وهو مع ذلك عساه) ووجهه انه اذا
كان عساه كان ذلك دليلاً على انه
أراد بيمينه غير الوطء (قوله كما قيدها
به اللخمى الخ) لا يخفى ان هذا
ينافي قوله أو لا زاد في المدونة فانه
يقتضي ان الزيادة من أصل
المدونة لأن المقيد اللخمى كما هو
مفاد كلامه بعد وشارحنا تابع
في ذلك الكلام بهر اما وكلام الشيخ
سالم وعبارة عجب يخالف ذلك فان
مفادها أن القيد للمدونة وانه في
الثانية واللخمى أجراه في الاولى
أيضاً وكوننا نقول زاد في المدونة
أي فيما كتب عليها لاجل بقية
العبارة بعيد من اللفظ مبين لما
يقتضيه كلام عجب (قوله واجتهد)
بالبناء للفعول أو الفاعل أي الامام

أونائبه (قوله أو لا يبتن) فيطلق عليه بلا أجل لما عليها من الوحشة ومخالفة العادة من كون غيرها من صواباتها بأوى اليهن
أزواجهن هكذا قالوا فظاهره انه ليس في هذا اجتهد بل يحزم بهذا الحكم ابتداء والظاهر امكن الاجتهاد لان كثيراً من النسوة القوة
على البيات وحدها قال ابن غازي الصواب لا يبتن مجردا عن التوكيد لانه جواب قسم منفي وجواب القسم اذا كان فعلاً مضارعاً منقياً
لا يؤكّد وبقول التسهيل في باب القسم وقديراً كذا المنقّى بلا كقوله

نالله لا يحمّدن المره مجتبياً * فعل الكرام ولو فاق الوري حسباً والاكثر لا يؤكّد نحو لا يبعث الله من يموت أفاده
محشى نت (قوله المشهور الخ) هو ما أشار اليه بالأصح فقوله على الاصح راجع للسائل الرابع كما في بهرام فقول المصنف بلا أجل المنقّى
أجل الابلاء فقط فلا ينافي اجتهد في ضرب قدره أو أقل أو أكثر هذا في حق الحاضر وأما الغائب فالسنتين والثلاث ليست بطول عند
الغرياني وابن عرفة بل لا بد من زيادة وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول (قوله ضرراً) حل شارحنا فيسده انه علة
لترك الوطء وريانه مفعول لاجله اطلق المتقدم أي اجتهد وطلق على من ترك وطء زوجته ويطلق عليه لاجل ضررها بذلك الترك لا الترك
لاقتضائه أنها لا تطلق عليه الا اذا كان تركه لاجل ضررها فان كان تركه لغيره لم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجتهد
ويطلق عليه لاجل ضررها كن أراد استبعاداً اقتراعت به الموسى حتى قطعت ذكره كما في توضيحه وأجيب بأن هذا الإيهام يدفعه قوله

أوسرمد الخ ويدل على أنه ليس الضرر علة للترك قضية عمر بن عبد العزيز كذا أفاده عب ويرده ما قاله اللقاني فإنه قال قوله أو ترك الوطء ضرراً أي لا بكاء عراض ما لم يكن من سببه كشره ما يطل شهوته فإنها أن تطلق بذلك وما قاله ابن خلة فإنه قال أما لو تركه غير مضار فلا شيء عليه ويصدق في ذلك أن ظهر وجهه والالم يصدق قاله بعض شيوخنا انتهى والحق ما أفاده شارحنا وغيره كما يفيد التوضيح وما ذكره عب لا يفيد التوضيح (٩٤) كما يعلم بالمراجعة والحكم يؤخذ صريحاً من قول المصنف لا بكاء عراض بقى شيء وهو

أن قوله فقد كتب عمر الخ لا يفيد المسدعي من أن المراد ترك الوطء ضرراً ويمكن الجواب أن غيبته تلك المدة والارسال لهم مع عدم القدوم والترحيل والطلاق نزل منزله ترك الوطء ضرراً وتأمل (قوله فقد كتب عمر الخ) طلاق امرأة الغائب عليه المعلوم موضعه ليس بمجرد شهوتها الجاع بل حتى تطول غيبته حداً أي سنة فأكثر على ما لابي الحسن أو أكثر من ثلاث سنين على ما للغيراني وابن عرفة فيكتب له أن كانت تبلغه المكاتبه أما قدم أو ترحل امرأته إليه أو يطلق عليه ولا يجوز أن يطلق على أحد قبل الكتب إليه فإذا امتنع من القدوم والتطليق تلوم الحاكم له بحسب اجتهاده ثم إن شاء طلق عليه حينئذ واعتدت فإن لم تبلغه المكاتبه طلق عليه لضررها بترك الوطء وهي مصدقة في هذه وفي بلوغ المكاتبه إليه وفي دعواها التضرر بترك الوطء وفي خوف الزنا لأنه أمر لا يعلم إلا بها وهذا كله إذا دامت نفقتها والاطلاق عليه لعدم النفقة وسيدكر المصنف حكم امرأة المفقود (قوله أن يتعمد قطعه) أي ولولم يقصد ضرر المرأة (قوله قبل ملكه منها) متعلق بمحذوف أي فلا شيء عليه قبل ملكه منها ومفهوم بعدم ملكه فإن لم يتقدم له

فقد كتب عمر بن عبد العزيز لقوم غابوا بخراسان ما أن يقدموا أو يرحلوا نساءهم إليهم أو يطلقوا أصبغ فإن لم يطلقوا طلق عليهم إلا أن ترضى بذلك فقوله واجتهد وطلق مستأنف ومعطوف عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه فوراً أو بعد التلوم بلا أجل ابلاء فإن علم لذهه وضراره طلق عليه فوزاً والأهم له باجتهاده فله أن يترك ما هو عليه ومن ترك الوطء ضرراً قطع الذي كره ضرراً لأنه يستلزم ترك الوطء والمراد بقطعه ضرراً أن يتعمد قطعه كما في ابن عرفة ومن شرب دواء قطع لذته النساء كان لها الفراق وكذلك أن شره لعلاج علة وهو عالم أنه يذهب ذلك أو شاك (ص) ولأن لم يلزمه بيمينه حكم كمل مملوك أم ملكه حر (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته أن وطئتك فكل مملوك أم ملكه حر فإنه لا يكون مولى بذلك لأنه عم في يمينه فهي عين حرج ومشقة لا يلزمه بها حكم (ص) أو خص ببلد قبل ملكه منها (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته أن وطئتك فكل مملوك أم ملكه من البلد الفلانية حر أو كل مال أم ملكه منها صدقة فإنه لا يكون بذلك مولى فإن ملك من تلك البلد عبداً أو مالا فإنه يكون مولى إلا أن يكون وطئها قبل ذلك فيعتق ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (ص) أو لا وطئت في هذه السنة الأمرتين (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته والله لا أطوك في هذه السنة إلا امرأتين فإنه لا يكون مولى بذلك لأنه يترك وطأها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يترك أربعة ثم يطأ فلا يبقى من السنة إلا أربعة وهي دون أجل الإبلاء (ص) أو مرة حتى يطأ وتبقى المدة (ش) يعني أنه إذا حلف لا يطأ في هذه السنة إلا مرة فالشهرة أنه لا يكون مولى لأنه ليس ممنوعاً من الوطء بيمين فيطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في الأولى أو المرة في الثانية نظر فيما بقي من المدة فإن كان أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبده فهو مول وان بقي أقل فلا وإن لم يطلق طلق عليه إن كان مضاراً (ص) ولأن حلف على أربعة أشهر أو أن وطئتك فعلى صوم هذه الأربعة (ش) يعني أن الحر إذا حلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر ومثله العبد إذا حلف أن لا يطأ زوجته شهرين فإنه لا يكون مولى بذلك على المشهور حتى يزید على ذلك وكذلك لا إبلاء على من التزم صوم زمن معين بينه وبين منتهاه أربعة أشهر فأقل فحوان وطئتك فعلى صوم هذه الأربعة الأشهر أو هذا الشهر أو الشهرين أو هذه الثلاثة فإن كان بينه وبين منتهاه أكثر من أربعة أشهر أو سمي شهراً باقى بعد الأربعة كقوله وهو في رمضان أن وطئتك فعلى صوم صفر فإنه يكون مولى وكأنه قال لا أطوك حتى يتسلخ صفر فإن عين شهر بينه وبين آخره أربعة فأقل كقول هذا فعلى صوم المحرم أو ما قبله فلا إبلاء عليه وأما أن حلف بصوم ولم يعين زمنه فإنه يكون مولى بذلك ولو كان صوم يوم فحوان وطئتك فعلى صوم يوم ثم أجاب سائلاً أنه هل عليه صوم ما عينه من الشهور الأربعة فأقل المعينة بقوله (نعم إن وطئ) في أثناءها (ضام بيمينها) أو قبل مجيء الشهر المعين صامه إذا جاء وإن لم يطأ حتى مضت الأشهر المعينة أو الشهر المعين فلا شيء عليه ومفهوم التعيين أنه لو لم يعين

كان

وطئ بعد اليمين قبل الملك ضرب له أجل الإبلاء وإن تقدم له وطئ عتق عليه كل من يملكه وأما ما كان

ماله حال التعليق فلا يلزمه شيء فيه (قوله لأنه يترك وطأها الخ) لا حاجة لاعتبار ذلك حيث رجعنا حتى يطأ وتبقى المدة للمشتتين (قوله وإن لم يطلق) كذا في نسخته والمناسب وإن لم يطأ (قوله المعينة) صفة للأربعة ولا يستغنى عن ذلك بقوله صام ما عينه لاحتمال التبعض في قوله من الشهور الأربعة

(قوله ان كانت عينة صريحة الخ) الصراحة في المدة لا في ترك الوطء فتقدير المصنف ان كانت صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة
 أي صريحة ولو حكى كواله لا أطوك وأطلق فان هذه ملحقة بالصريح في المدخول في مطيعة وأما غير المطيعة فالاجل فيها من يوم
 الاطاعة قال محشي نت مراد المؤلف ان الاجل من يوم اليمين بشرطين أن تكون عينة على ترك الوطء أما صريحاً والتزاماً وأن تكون
 صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير واضحة بهذا الاعتبار (قوله لا ان احتملت مدة عينة أقل)
 فالصراحة ليست منصفة لترك الوطء كما قلناه وانما هي منصفة للمدة المذكورة بدليل قوله لا ان احتملت مدة عينة أقل وان كانت على
 غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حنث والمراد به الحلف على غير الوطء كان لم أدخل دار فلان فأنت طالق وهذا الذي
 تقدم له في الطلاق وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وهو المطابق (٩٥) لنقل وذكروه فاذا علمت ذلك فكلام شارحنا

موافق له فقوله صريحة في ترك
 الوطء المدة المذكورة الصراحة
 منصفة على المدة وترك الوطء أما
 صريحاً والتزاماً وقوله بل احتملت
 محترز الصراحة المدة المذكورة
 وقوله أو كانت على حنث محترز ترك
 الوطء وبعد هذا كله فالشرط الثاني
 غير صحيح فالاجل في قوله كواله
 لا أطوك حتى بقية دم زيد من يوم
 اليمين فقد قال محشي نت بعد كلام
 فقد بان لك أن الحلف متى كان على
 ترك الوطء فالاجل من حين اليمين
 ولو احتملت عينة أقل فالشرط الثاني
 في كلام المصنف غير صحيح تبع
 فيه ابن الحاجب وحاصل ما في
 المقام ان اليمين متى كانت على ترك
 الوطء ولو احتملت مدة عينة أقل
 فن يوم اليمين وان لم تكن على ترك
 الوطء فن يوم الرفع ثم ان ذلك اليمين
 التي قلنا ان الاجل فيها من يوم اليمين
 تارة يظهر بحسب الحال وتارة
 يظهر بحسب المال فلو قال والله
 لا أطوك حتى يقدم زيد وعلم
 تأخير قدمه أكثر من أربعة
 أشهر فان الاجل من يوم اليمين

كان وطمئتك فعلى صوم شهر مثلاً كان مولياً كما مر (ص) والاجل من اليمين ان كانت عينة
 صريحة في ترك الوطء لا ان احتملت مدة عينة أقل أو حلف على حنث فن الرفع والحكم (ش)
 أي والاجل الذي لها القيام بعدم مضيه وهو أربعة أشهر للحر أو شهران للعبد مبدؤه للحر
 والعبد من اليمين ولو لم يحصل رفع ولا حكم ان كانت عينة صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة
 كواله لا أطوك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطوك وأطلق أو حتى أموت أو حتى لان عينة تناولت
 بقية عمره أو عمرها فكانه قال لا أطوك وأطلق وان كانت عينة ليست صريحة في ترك الوطء
 المدة المذكورة بل احتملت القسلة والكثرة فن الحكم كواله لا أطوك حتى يقدم زيد أو كانت
 على حنث كان لم أدخل الدار فأنت طالق وفائدة كون الاجل في الصريح من اليمين انها اذا
 رفعته بعدم مضى أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل مضى
 ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطء والا فاختبر مرة بعد مرة فقوله والاجل
 أي المعتبر في الإبلاء الذي يكون بعده الطلاق فأجل الإبلاء أي الاجل الذي يكون به مولياً
 غير أجل الضرب أي غير الاجل الذي يضرب له فكلام المؤلف هنا في الاجل الذي يضرب له
 وفيما مر في الاجل الذي يكون فيه مولياً (ص) وهل المظاهر ان قدر على التكفير وامتنع
 كالاول وعليه اختصرت أو كالثاني وهو الأرجح أو من بين الضرر وعليه تؤقات أقوال (ش)
 يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهر أرى فانه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن طهاره
 فاذا كان قادراً على اخراج كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها فانه يلزمه الإبلاء حينئذ واذا قلتم
 يلزم الإبلاء فهل يكون ابتداء الاجل في حقه من يوم الظهار كن عينة صريحة في ترك الوطء
 المدة المذكورة وعليه اختصر المدونة البرادعي وغيره واستحسنه اللخمي أو يكون ابتداءه
 في حقه من يوم الرفع والحكم كما اذا كانت عينة محبة لاجل الإبلاء ولا أقل منه وهو ما لا
 أيضاً والأرجح عند ابن يونس لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحاً وانما هو لازم شرعاً أو يكون
 ابتداء الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه تؤقات المدونة
 أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يعتبر ما رجح منها ولا قول الباجي الاول والثالث في
 المدونة لكن ظاهر كلامهم ترجيح الاول ومفهوم الشرط أن المظاهر اذا كان عاجزاً عن كفارة
 الظهار انه لا يدخل عليه أجل الإبلاء وهو كذلك لقيام عذره وقبلة اللخمي بما اذا طرأ عليه

بحسب الحال واذا قال والله لا أطوك حتى يدخل زيد الدار ويموت زيد ومضى أكثر من أربعة أشهر وهو تارك للوطء فانه يقام عليه
 بالإبلاء ويعتبر الاجل من يوم الحلف فالاجل من يوم اليمين لكن بحسب المال (قوله يعني أن من قال لزوجه أنت على كظهر أرى)
 أي فعل الأقوال اذا كان الظهار غير معلق على الوطء كقوله أنت على كظهر أرى وأما اذا كان معلقاً عليه كقوله ان وطمئت فأنت
 على كظهر أرى لم يطالب بالقيشة لان وطأها لها ممنوع بل إما أن يطالب بالطلاق أو تمكث معه من غير وطء فان ارتكب الحرمة ففعل
 عنه الإبلاء وصار مظاهراً انتهى (قوله لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحاً) لا يخفى ان هذا التعديل ناظر للفظ المصنف المتقدم وقد
 علمت أنه ممول (قوله ولم يعتبر ما رجح منها) وهو ما أشار به بقوله وهو الأرجح وقوله ولا قول منسوب معطوف على ما قبله وقوله الاول
 والثالث مقول قول الباجي كما يعلم من بهرام

(قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهره أن هذا مرتب على دخول الإيلاء وإذا كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه الآن (قوله رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام) أي أو يحدث له مال لم يكن في علمه ذلك فيؤمر بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى عجم تقرير الشارح ورد تقرير ابن غازي أي (٩٦) فهو بمنزلة المظاهر العاجز فائلا ونحوه لابن الحاجب والموطأ والمرآة القيام

بالضرر حينئذ فترفعه للحاكم ما شاء
أو طلق واعترض محشي تت كلام
عجم قائلا وأما تقرير الشارح فبعيد
من كلام المؤلف جدا وإن كان
تابع لابن الحاجب التابع لما في
الموطأ من عدم لزوم الإيلاء للعبد
المظاهر مطلقا فقد قال الباجي في
المنتقى ظاهره وإن أذن له السيد
في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك
ولا لاحد من أصحابه على هذا
التفسير ثم أول عبارة الموطأ
انتهى (قوله وعدم اللزوم في
الوجهين) أي المشار له بقوله كالعبد
لا يريد الفتيحة أو يمنع الصوم بوجه
جائز (قوله الآن يعود بغير ارت) ليس
المراد الآن يعود فلا ينحل
وانما المراد يعود عليه والعود غير
الانحلال وأجله حينئذ من يوم
الرد سواء كانت عينته صريحة أو
محملة على المذهب وأما على كلام
المصنف السابق فمن العود في
الصريحة ومن الحكم في غيرها
وبهذا يعلم أن الاستثناء منقطع
ومثل العود بارت ما إذا عاد بشراء
بعد ان عتقه ورده الغرماء أو قتل دار
الحرب وانظر لو قتل دار الحرب قبل
عتقه ثم اشتراه بعد لحوقه بدارهم
هل يعود عليه أم لا ولعل وجهه
أنه بمجرد العتق انحل عنه الإيلاء
وما طرأ بعد ذلك لا يضر ثم إذا عاد
بشراء لم يعتق عليه بالعتق السابق
كما في سنده ابن رشد خلافا للشيخ

العسر والعجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حمله فإنه
يدخل عليه لانه قصد الضرر بالظهار ثم يختلف هل يطلق عليه الآن أو يؤخر إلى انقضاء أجل
الإيلاء رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام (ص) كالعبد لا يريد الفتيحة أو يمنع الصوم بوجه
جائز (ش) الفتيحة الرجوع والمراد بها في باب الإيلاء رجوعه إلى ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين
وهو الجماع والتشبيه في جريان الأقوال الثلاثة في ابتداء الاجل في حق العبد كما في مسألة
الحرام المتقدمة وحينئذ فهو تشبيه في المنطوق فإذا قال العبد لزوجته أنت على كظهر أبي
وهو لا يريد الفتيحة بالكفارة بالصوم مع قدرته فإنه يدخل عليه الإيلاء أو أراد الفتيحة بالتكفير
بالصوم فنعته منه سيده بوجه جائز لا ضرر به بخدمة سيده أو خراجها فيدخل عليه الإيلاء
وهل يكون ابتداء أجله من يوم حلفه أو من يوم رفعه للحاكم وحكمه عليه أو من يوم تبين منه
الضرر أقوال ثلاثة هكذا قرر ابن غازي لكن يحتاج في جريان الأقوال لنقل فعل المؤلف
اطلع عليه وقرره الشارح بأنه تشبيه في مفهوم قوله إن قدر على التكفير وتقدر به فإن لم يقدر
على التكفير لم يلزمه إيلاء كالعبد الخ وعدم اللزوم في الوجهين هو قول مالك في الموطأ وعليه
درج ابن الحاجب ودرج عليه المواق كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الإيلاء للعبد إذا
منع الصوم بوجه جائز أنه مضار باعتبار أنه أدخله على نفسه فهو داخل على ذلك ومفهوم
بوجه جائز أنه لو منع الصوم لا بوجه جائز فلا يمكن من ذلك ويمنعه الحاكم عنه ولما أنهى
الكلام على ما ينعقد به الإيلاء وما لا ينعقد به شرع في بيان ما ينحل به بعد انعقاده فقال (ص)
وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعتقه الآن يعود بغير ارت (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته
إن وطئتك فعبدني هذا فإنه يدخل عليه الإيلاء من يوم حلفه فإذا مات العبد أو باع سيده
أو أعتقه أو خرج عن مملكته بوجه من وجوه الملك فإن الإيلاء ينحل عنه حينئذ فإن ترك وطء
زوجته بعد زوال ملك العبد فإنه يصير مضارا لها فيطلق عليه بلا أجل وسواء خرج العبد عن
ملك سيده باختباره أو بغيره كبيع السلطان له في فارس فلو عاد العبد كلاً أو بعضاً ثانياً إلى ملك
الحالف بوجه من وجوه الملك غير الارت فإن الإيلاء يعود عليه بربا إذا كانت عينته مطلقة
أو مقيدة بزمن وقديق من الزمن أكثر من أربعة أشهر أما أن عاد إليه العبد كله بسبب
الارت فإنه لا يعود عليه الإيلاء لأن الارت جبري يدخل في ملك الإنسان فهر اعليه وعود
بعض العبد بارت وبعضه بشراء ونحوه كعوده كله بغير ارت وإذا عاد بعضه بغير ارت وطول
بالفتيحة فوطئ عتق عليه مملكته منه وقوم باقيه (ص) كاطلاق القاصر عن الغاية في
المخوف بها إلاها (ش) اللام في إهاب معني على أي لا عليها إذا المخوف لها لا يتصور تعلق الإيلاء
بها ثم إن التشبيه في أنه يعود الإيلاء يعود المخوف بها إلى أن يبلغ الطلاق غايته وأما المخوف
عليها فيعود فيها ولو طلقت ما شاء الله مادام طلاق المخوف بها لم يبلغ غايته فإذا قال زينب طالق
واحدة مثلاً ووطئت عزة فطلق زينب واحدة وانقضت عدتها فله وطء عزة ثم إن تزوجها عاد
موليا في عزة حيث لم يؤجل أو أجل وبقي من أجل أو أجل الإيلاء فإن وطئ عزة بعد ذلك أو في

عدة

أجد فإنه قال يعتق عليه بالعتق السابق (قوله في المخوف بها) في شرح شب ومأقاله المصنف خلاف ما في

المدونة والذي فيها أن المخوف لها كالمخوف بها وهو المتمد (قوله اللام في إهاب معني على) على حد قوله تعالى يخرون للأذن أي عليها
(قوله إذا المخوف لها) أي كقوله لا مرأته التي في عصمته كل امرأة تزوجها عليك طالق فلا يتصور تعلق الإيلاء بها (قوله ثم إن تزوجها
عاد موليا في عزة) أشار بذلك إلى أنه لا يلزمه الإيلاء إلا عند الزواج وأما في حالة البينونة فلا يلزمه شيء كان الطلاق الذي بان قاصرا عن

الغاية أو مكملاتها (قوله طلاقا ثلاثا) كذا في نسخته بدون فطلقها والمدار على كونه باثنا (قوله أو صام الشهر) فيه نظر وذلك لأنه إذا كان غير معين لم ينفعه الصوم وإذا كان معيناً فقد فات بفوات زمنه (قوله الذي علق وطعز وجته عليه) في العبارة قلب (قوله وعبارة وبتججيل الحنث الخ) وعلى كل حال هو عين قوله وانجحل الإيلاء الخ والاحسن إبقاء المصنف على ظاهره والمراد بتججيل نفس الحنث بأن يأتها بعد الوقوف أو قبله (قوله والنذر الذي لا يخرج له) بأن يقول (٩٧) ان وطئت كفعلى نذر (قوله صغيرة) ولا كلام

لولى الصغيرة وينبغي أن يجري فيها ما جرى في النفوس بض وعوانه هل يكفي تمييزها أو لا بد من كونها توطأ وهذا الثاني يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله أو مجنونة) والمراد طلب المجنونة بعد عقلها إذا حال جنونها لا يثبت لها طلب والمغنى عليها مثلها وليس لوليها كلام حال الجنون والاعفاء فيما يظهر بل ينتظر افاقتها (قوله وليس سبدها) أي الذي له حق في الولد لان عتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم (قوله وأنكر ذلك ابن عرفة الخ) والجواب بأن قول المصنف المطالبة أي بالوطء أو ما إذا امتنع الوطء فالمطالبة بالوعد (قوله في القبل) يصدق بتغيبها في محل البول وهذا كتغيبها في الدبر فلا ينحل به الإيلاء كما في شرح شب (قوله واقتضاض البكر) فلا يكفي تغيبها مع عدمه في كالغوراء لصغير الحشفة (قوله ولغيره من أهل الأعدار الوعد) وكذا الممتنع وطؤها شرعاً كحيز (قوله تغيب الحشفة) ولا يشترط انتشار وقال بعض شيوخ عجب ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وإزالة الضرر بدونه والظاهر حينئذ لا كتنفعا بانتشاره ولو داخل الفرج وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع اللغة أو كمالها وقد ر الحشفة كهي (قوله

عدة زنب حنث ووقع الطلاق عليه في زنب ولو طلق زنب ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج لم يعد عليه في عزاء الإيلاء بل لو غ الطلاق في الخلف بها الغاية ولو طلق عزاء ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج وزنب عنده عادم لولا ما بقي من طلاق زنب شيء (س) وبتججيل الحنث (ش) أي وكذلك ينحل ويحول حكم الإيلاء عن المولى إذا عجل الحنث فيما يمكن فيه ذلك كما إذا قال ان وطئت ك فزوجتي فلانة طالق طلاقاً ثلاثاً أو آخر طليقة أو اعتق العبد المحلوف بعته أو صام الشهر الذي علق وطعز وجته عليه كما مثل به الشارح وتنت فيه نظر إذ ليس فيما ذكر حنث لان الحنث فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله وما قاله انما هو مثال لقوله وانجحل الإيلاء والملك من حلف بعته الخ وعبارة وبتججيل الحنث أي وبتججيل مقتضى الحنث كعتق العبد المحلوف بعته أن لا يطلأ ان الحنث في باب اليمين مخالفة المحلوف عليه والمراد به هنا ما وجب به الحنث وهو العتق في مثالي أو ما الحنث فهو وطؤها بالفعل (ص) وبتكفير ما يكفر (ش) أي ومن الأمور التي ينحل بها الإيلاء ويحول حكمه ما إذا قال لزوجتي والله لا أطولك لمضي ستة أشهر ثم كفر عن يمينه فان الإيلاء ينحل فقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحنث وهو اليمين بالله والنذر الذي لا يخرج له (ص) والافلها والسبدها ان لم يمتنع وطؤها المطالبة بعد الاجل بالقيضة (ش) أي وان لم يحصل انحلال الإيلاء بوجه من الوجوه السابقة بأن لم يحصل عتق العبد المعين المحلوف بعته ولا تججيل الحنث ولا تكفير ما يكفر فالزوج حنة حينئذ الحرة دون وليها صغيرة مطيقة أو كبيرة ولو سقيها أو مجنونة وليس سبدها ان كانت أمة ولو رضيت هي لحقة في الولد حيث يرجي منها الولد المطالبة بعد الاجل بالقيضة الا في تفسيرها هذا ان لم يمتنع وطؤها لوجه عقلا كرتقاء أو عادة كرىضة أو شرعاً كحائض ومحرمه والأفلا مطالبة لها ولا لسبدها وتبع المؤلف في هذا القيسدان الحاجب وابن شاس وأنكر ذلك ابن عرفة وأن المطالبة المذكورة ثابتة مطلقاً وهو المعقول عليه (ص) وهي تغيب الحشفة في القبل (ش) يعني أن الفيسة في اصطلاح الشرع لغير المظاهر والمريض والتجوس والغائب ومن يمتنع وطؤها شرعاً مغيب الحشفة في القبل فلو غيبها في دبرها فلا ينحل الإيلاء عنه ولما يلزم من تغيبها اقتضاض البكر وكان الوطء المعترف فيها اقتضاضها قال (واقتضاض البكر) فلا ينحل فيها بدونه وان حنث وأما الفيسة للمظاهر فهي تكفيره كما هو ولغيره من أهل الأعدار الوعد كما يأتي ثم شرط في تغيب الحشفة الإباحة بقوله (ان حل) لا في حيض ونحوه فان قيل لاشك ان الوطء الحرام يحنث به وحيث انجحل اليمين انححل الإيلاء لانها سببه فالجواب أنا لاناسلم ان انحلال اليمين مستلزم لانحلال الإيلاء مطلقاً كما في الوطء بين الفخذين حيث لم ينو الفرج وعبارة لاناسلم ان انحلال اليمين مستلزم لعدم المطالبة بالقيضة (ص) ولو مع جنون (ش) هو مبالغة في انحلال الإيلاء والمعنى أنه اذا وطأ في حال جنونه فإنه ينحل الإيلاء بذلك الوطء لنسائها بوطئه ما تنال في صحته فلو طأها عاقلاً ثم جن وطلبت الفيسة وفاء حال جنونه سقطت مطالبته

١٣ - خشي رابع (انحل الإيلاء) أي المطالبة بالقيضة (قوله لانها سببه) أي لان اليمين سبب انحلال الإيلاء (قوله فالجواب لاناسلم الخ) فيه انه اذا انتفى السبب ينتفى المسبب والجواب أن المنتفى بانتفاء السبب أصل وجوده لاستمراره فتدبر (قوله مستلزم لانحلال الإيلاء مطلقاً) أي في كل الصور (قوله مستلزم لعدم المطالبة بالقيضة) أي فالمراد بالإيلاء المطالبة بالقيضة (قوله فلو طأها عاقلاً) الحاصل أنه قال أنت على كظهر أمي ثم جن أي فإنه يضرب له أجل الإيلاء فاذا طلبت المرأة الفيسة وفاء حال جنونه سقطت مطالبته

الآن قوله واليمين باقية رجايدل على أن الأولى أن يقول الشارح فلولا إلى حال جنونه فظاهر ولذا قال بعض شيوخنا لا نسب أن يقول
فلولا إلى أي لأن المقام مقام الإيلاء وكذا صوب العبارة سيدي محمد الزرقاني ويمكن صحة كلام الشارح بما قلنا ونقول قوله واليمين باقية
أي كما بحيث لو أفاق من جنونه وامتنع من التكفير فالإيلاء يلحقه (قوله وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل) وهو الظاهر (قوله ووطء
المكره لغو) أي فلا يتحمل به الإيلاء لأنه لا يتحمل به اليمين مفاده أنه لو كانت تتحمل به اليمين لا يتحمل به الإيلاء وليس كذلك والحاصل أن عدم
الاحلال اليمين مستلزم لعدم انحلال الإيلاء أي ولا يلزم من انحلال اليمين انحلال الإيلاء (قوله وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف) لأنه قال
وقياس قول أهل المذهب في الجنون بأن وطء المكره فيئة بل أولى لأنه اختلف في حده ولم يختلف في سقوط حد الجنون وقد قيل إن
الأكراه انما يقع في الأقوال لا الأفعال اه (قوله إلا أن ينوي الفرج) فلا حث عليه فيما بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولو مع قيام
البينة أي فلا يلزمه كفارة والإيلاء باق عليه (٩٨) على كل حال إلا أن تفهم البينة أنه أراد الاجتناب فلا تقبل نيته حينئذ قاله

تت (قوله والاختبار الخ) أي وإن
لم يمتنع من الوطء ولكن وعده
وكلام المصنف شامل لما إذا سكت
والأول هو المنصوص (قوله مرة
ومرة) هذه الواو زائدة على بعض
الشرح على المتن زائدة في المزج اما
معنى وقتنا فوقنا فيكون ظرفا أو
اختبارا مرة ومرة فيكون مفعولا
مطلقا أو حالة كون الاختبار مرة
مرة فيكون حالا كذا في عب
والتظاهر أنه مفعول مطلق كقارة
وطورا ولا بد من مرة ثالثة كما أفاده
شارحنا ولو أسقط واو مرة الثانية
وصار على حد صفا صفا ودكا
لتوهم شموله بما زاد على الثلاث مع
انها هي النقل (قوله فان الحاك
يوقع الخ) أي فقول المصنف وطلق
أي وطلق الحاك أو صالحا للبلد
إن لم يكن حاك وهذا بعد أن يؤمر
بالطلاق فيمتنع والتظاهر أن القولين
المتقدمين يجريان أيضا هنا فيقال
هل يطلق الحاك أو يأمرها به ثم

بها واليمين باقية عليه فإذا صح يستأنف له أجل وحله بعض الشراح على جنون الرجل والمرأة
وذكري في التعليل ما تقدم وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل ابن عرفة وطء المكره لغو لأنه
لا يتحمل به اليمين وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف (ص) لا بوطء بين الفخذين وحث الآن
ينوي الفرج (ش) يعني أن المولى إذا وطئ زوجته بين فخذيهما مثلاً فإن الإيلاء لا يتحمل عنه
بذلك أي المطالبة ويحث أي تلزمه الكفارة إلا أن يكون نوى عند حلفه أنه لا يطؤها في
فرجها فإنه حينئذ لا يحث بالوطء دون الفرج ولا تلزمه به كفارة والإيلاء باق على كل
حال (ص) وطلق إن قال لأطأ بلا تلوم والاختبار مرة ومرة (ش) يعني أن المولى إذا طلبت
منه زوجته الحرة المطبعة للوطء الفيسة وهي الوطء أو طلب ذلك منه السيد بعد أجل الإيلاء
فقال عند ذلك لا أفى أي امتنع من الوطء ومن الطلاق فإن الحاك كم يقع عليه طلاقه على المولى
فيها الرجعة من غير تلوم وإن لم يمتنع من الوطء بل قال عند ذلك أنا أفى ولم يفعل فإن الحاك كم
يختبره المرة بعد المرة إلى ثلاث مرار فإن لم يفعل طلق عليه (ص) وصدق إن ادعاه (ش) يعني
أن المولى إذا ادعى أنه جامع المولى منها في أجل الإيلاء وكذبته فإنه يصدق في ذلك مع يمينه ولا
فرق بين البكر والثيب وظاهر كلام المؤلف أنه لا يخلف وإليه ولو صغيرة أو سفية أي حيث نكل
الزوج وتوجهت اليمين على الزوجة فليس هذا كما مر في العيوب في قوله وحلفت هي أو أبوها
إن كانت سفية لأن هذا لا يعلم إلا منها فينبغي إذا كانت صغيرة أي أو مجنونة أن يسقط عنها
اليمين (ص) والأمر بالطلاق والاطلاق عليه (ش) يعني وأن لم يدع الزوج الوطء وهو الفيسة
ولا وعدها ومضى زمن الاختبار فإن الحاك كم حينئذ يأمره بالطلاق لزوجه إذا طلبته الزوجة
أو سفيتها فان طلقها فلا كلام وإن امتنع طلق عليه الحاك بلا تلوم فإن لم يكن حاك فصالحو
البلد يقومون مقام الحاك كم ويجري هنا ما في امرأة المعترض من قول المؤلف فهل يطلق الحاك كم
أو يأمرها به ثم يحكم به قولان ولورضيت باسقاط حقها قلها القيام متى شاعت وقيل تخلف
ما أسقطته للأبد (ص) وفيئة المريض والمحجوس عما يتحمل به (ش) يعني أن المريض والمحجوس

يحكم عب والحاصل أن مفاد شارحنا أن يقرأ قول المصنف وطلق مبنيًا للمفعول والمراد طلق الحاك كم
الذي
أوصالحو البلدان لم يوجد حاك كم إذا امتنع الزوج من الوطء ومن الطلاق كما أفاده شرح شب وفي عب ما يفيد قراءته بالبناء للفاعل لأنه
قال ومن طواب بالقية بعد الأجل وأمرها طلق إن قال لأطأ بعد تلوم فإن لم يطلق طلق عليه الحاك كم أو صالحو البلدان لم يكن حاك كم
قاله في الشامل (قوله إلى ثلاث مرار) والمتبادر أن الثلاث في يوم واحد (قوله وصدق) بيمينه فإن نكل حلفت وبقيت على حقها والا
بقيت (قوله وظاهر كلام المصنف) فيه أنه ليس بظاهر المصنف أنه يخلف هو أيضا ويحجب بأن القاعدة متى عبر المصنف بصدق مراده
مع اليمين بخلاف التعبير بقبل (قوله أن يسقط عنها اليمين) أي ويطلق عليها إلا أن وأما البالغ فتحلف ولو سفية (قوله يعني وأن لم يدع
الزوج الوطء) أي أو ادعاه أو أي الحلف وحلفت ولا يدخل هنا إذا قال لأطأ لأنه قدمه في قوله وطلق إن قال لأطأ بلا تلوم (قوله ولا وعد
بها) بل سكت وقوله ومضى زمن أي أو وعد ومضى زمن الاختبار فهذا الحل استقام الكلام إلا أنه خلاف ظاهر المصنف فالركة في كلام
المصنف (قوله يعني أن المريض) أي الذي لا يقدر على الوطء وأما المريض القادر على الوطء والمحجوس القادر على

الخلاص بما لا يجحف بماله (قوله والغائب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا ينافيه لانه اذا بعث له في بيته
به (قوله وان لم تكن عيته مما تكفر) أي لا ينفع فيها التكفير ولا يمكن تكفيرها قبل الحنث (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصله انه
اذا قال ان وطئت عمرة فزني طالق فطلق عمرة طلاق رجعية وهي المشار لها بقوله فيها أو طلق زني طلاق رجعية وهي المشار لها
بقوله أو في غيرها وهذا أحسن مما قاله شب ونصه فيها نحو ان وطئت فأنث طالق واحدة أو اثنتين أو غيرها كان يقول لاحدى زوجتيه
ان وطئت ففلانة طالق كذلك (قوله يعني ان المولى الخ) ليس المراد (٩٩) مطلق مولى بل المراد يمين المريض والمحبوس وأفرد

الضمير مع رجوعه له سألان الواو
بمعنى أو أو بتأويله بمن ذكر (قوله
فعلى صدقة معينة) الاولى غير
معينة (قوله أي والحكم في الاول
لا يصوم حتى يطأ) هذا في قوله
وظاهر قوله وصوم لم يأت أنه لو قال
فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك
لان ظاهره تسليم هذا الظاهر
والحاصل انه لو قال ان وطئت فعلى
صوم شهر فهو مما الكلام فيه من
انه لم تكن اليمين فيه مما تكفر
(قوله وبعث للغائب الخ) أي المولى
في غيبته أو كان حاضرا فغاب ولم
يعلم به وحل أجله في غيبته وحينئذ
فالبعث بعد الاجل لان قبله ليس
لها كلام (قوله وان شهرين) أي
وان كان الغائب ملتبساً بشهرين
أي مع الامن أو بمسافة شهرين
أي مع الامن فيما يظهر واثناعشر
يوماً مع الخوف لان كل يومين معه
يقاوم عشرة مع الامن وأجرة
الرسول عليها لانها المطالبة (قوله
غيبة بعيدة) حاصله انه اذا كان على
مسافة شهرين فأقل فانه يبعث
اليه هذا مع الامن وأما مع الخوف
فاثناعشر يوماً فأقل فان كان أكثر
طلق عليه (أقول) اذا كان الحال
ما ذكر فالاولى أن يجعل الشهرين
مع الامن غيبة قريبة ومثله الاثنا

الذي لا يقدر على الخلاص بما لا يجحف بماله والغائب الغيبة البعيدة ومن في معناهم من كل
ذي عذر منه أو منها كالحائض اذا حل أجل الايلاء وهم بتلك الصفة فان الفيئة في حقهم
بما ينحل الايلاء به من عتق عبد معين حلف بعتقه أو بتعجيل حنث أو بتكفير ما يكفر قبل
الحنث كالحلف بالله أو طلاق بائن في غير المولى منها أو فيها ولا تكون الفيئة في حق هؤلاء
بالوطء لعدم قدرتهم عليه في هذه الحالة (ص) وان لم تكن عيته مما تكفر قبله كطلاق فيه
رجعة فيها أو في غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد (ش) يعني ان المولى اذا كانت عيته
مما لا يمكن تكفيرها قبل الحنث كقوله ان وطئت فزوجة فلانة طالق أو فأنث طالق أو فعلى
عتق رقبة غير معينة أو فعلى صدقة معينة أو على مشي أو على صيام أيام لم يأت زمناً فان ما ذكر
لا يمكن تكفير شيء منه قبل الحنث لانه اذا طلقها طلاق رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تحل
فاذا وطئها وقع عليه طلاق ثانية فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث وكذلك ان طلق نسرتها
وكذلك ان أعتق عبداً فانه اذا وطئها لم يزل عتق عبداً آخر وكذلك لو تصدق بصدقة فانه يلزمه
عند الحنث أن يتصدق أيضاً باليمين منعقدة عليه في ذلك كله فالنية في ذلك تكون
بالوعد بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعذرهم بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم
وما ذكر معه ان لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة في فعله كما هو مفهوم قوله فيه رجعة انه ان لم
تكن فيه رجعة بأن كان قبل البناء أو بالغالغاية فان الايلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم
لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا أنى لا يكون الحكم كذلك
أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يطأ وفي الثاني اذا انقضى قبل وطئه لاشي عليه لانه معين
فات (ص) وبعث للغائب وان شهرين (ش) يعني أنه اذا ضرب للشخص الحالف أجل
الايلاء ثم انقضى فوجد حينئذ غائباً بغيبة بعيدة مسافتها شهران فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده
فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعدمضي الاجل رجاء أن يقدم في الاجل
وفهم من قوله بعث أنه معاً في الموضوع والافهوه مفقود فيطلق عليه لغير الايلاء لعدم نفقة
ونحوه لان الايلاء مع الفقد ساقط وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم ترفعه لالحاكم لتمنعه من
السفر حيث أراد قبل الاجل والا فانه يمنع من السفر فان أبي أخبره أنه يطلق عليه
اذا حل الاجل ففائدة اخبار الحاكم أنه لا يبعث له اذا جاء الاجل وطلبت الفيئة (ص)
ولها العود ان رضيت (ش) يعني ان المرأة المولى منها اذا حل أجل الايلاء فرضيت بالمقام
معه بلا وطء وأسقطت حقها من الفيئة ثم ان رجعت عن ذلك الرضا وطلبت الفراق فلها
أن توقفه من غير ضرب أجل فاما أفاءه والاطلاق عليه لانه امر لاصبر للنساء عليه اشدة
الضرر ودوامه فيكأنها أسقطت ما لم تعلم قدره ومز نظيره هذا في امر أم المعترض عند قوله

عشرة مع الخوف غيبة قريبة ويكون التبعيد ما كان أزيد من ذلك مما يطلق عليه فيه (قول لكن بعدمضي الاجل) الاولى حذفه لان
الفرض انه بعد الاجل (قوله ونحوه) أي كضرب الوطء (قوله لان الايلاء مع الفقد ساقط) فلا يضرب أجل الايلاء أصلاً (قوله ولها العود
الخ) أي ان لم يقيد الاسقاط بمدة والالزمها الصبر لها ثم تقوم بلا أجل ولا رفع لحاكم ومن غير تلوم كأم المعترض كما تقدم في قوله ولها
فراقه بعد الرضا بلا أجل (قوله لانه امر الخ) وهذا يدل على ان الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى انه اذا أسقطت
نفقتها ألزمها اسقاطها وأما ان أسقطت حقها في الفيئة لم يلزمها

(قوله ويأتى مثله في امرأة المعسر) عبارة التوضيح يعني اذا رضيت باسقاط حقها في الفية ثم ارادت الايقاف فلها ذلك من غير استئناف أجل كالتى ترضى بالمعسر لانها تقول رجوت فيئته وزوال اعتراضه وعسره بخلاف ما اذا رضيت بالعنين أى ذى الذكرا الصغير انتهى المراد منه نعم يتلوم في امرأة المعسر بالنفقة أى فلوقالت عند انقضاء التلوم له في نفقتها لا تطلقوني عسى الله أن يرزقه ثم تقول بعد أيام طلقوني عليه ليس ذلك لها وتلوم له ثانية ابن رشد النرق بين هذه وبين امرأة المعسر والمولى ان الاجل فيهما سنة متبعة لا اجتهد فيها اذا حكم الحاكم لها فيمالم ينتقض حكمه لها بتأخيرها له والتلوم للعاجز عن النفقة انما هو بالاجتهاد فاذا رضيت بالقيام معه بعد تلومه له بطل ذلك التلوم ويجب أن لا يطلق عليه التلوم آخر انتهى قال عجم ان قلت ماذا كره من ان لها الرجوع اذا رضيت بالمعسر مخالف لما (١٠٠) يأتى من ان اسقاط النفقة قبل وجوبها لازم قلت فرق بين الاسقاط وبين الرضا

بالمعسر رجاء أن يوسر وعلم من هذا أن الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى أنها اذا أسقطت نفقتها لم يمسها اسقاطها وانما أسقطت حقها في الفية لم يلزمها (قوله خلافا للسحنون) فانه يقول ان رجعت باطالة مع الرضا والحاصل ان سحنون يقول لا تصح الرجعة الا بالاحلال المين ولو رضيت المرأة بالبقاء في غير الوطء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بعد انقضاء أجل الابلاء) فيه اشارة الى أن قول المصنف وان أبى الفية أى بعدمضى الاجل المضروب (قوله يحبىره على طلاق واحدة) أى والزوج باختياره في التى يطلقها وقوله أو يطلق أى الحاكم (قوله لا يمكن) أى للحاكم (قوله في نظير هذه المسئلة) هو أى ذلك النظر مانص عليه ابن محرز بقوله من قال لا امرأتين والله لا أطأ أحدا كما سنة ولا تسله في واحدة منهما بعينها فقد قيل لا يلا عليه حتى يطأ أحدهما وان وطئها كان موليا

ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل ويأتى مثله في امرأة المعسر بالنفقة بخلاف امرأة العنين أى ذى الذكرا الصغير (ص) وتتم رجعتنه ان المحل والالغت (ش) يعني ان المولى اذا طلق الحاكم عليه زوجته التى دخل بها فله أن يراجعها مادامت العدة باقية بشرط انحلال المين عنه في العدة وانحلالها يكون اما بالوطء في العدة واما بتكفير ما يكفر في العدة كما اذا كانت عيने بالله واما بتجمل الحنث في العدة كعتق وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل انحلال الابلاء رضا الزوجية المولى منها كما هو قول ابن القاسم والاخيرين خلافا للسحنون فان لم ينحل عنه الابلاء بوجه من هذه الوجوه حتى انقضت عدتها بدخولها في الحيضة الثالثة فان رجعتنه تكون ملغاة أى باطلة لا أثر لها وحلت للزوج وله مراجعتها بعد جسد بشروطه وكذا تلغى رجعة من طلق عليه لعسره بالنفقة حيث لم يجد يسارا يقوم بواجب مثلها ما لم ترض بذلك وهذا يخص عموم قوله في باب الرجعة بقول مع نية الخ (ص) وان أبى الفية في ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق طلق الحاكم احدهما (ش) يعني ان من له زوجتان قال لهما ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق ففى وطئ أحدهما طأقت الأخرى فان أبى أن يطأ أحدهما بعد انقضاء أجل الابلاء فان الحاكم يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم على ان القاضى يحبىره على طلاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة والافطلاق واحدة غير معينة لا يمكن اذا الحكم يستدعى تعيين محله وفي تطبيق واحدة معينة منهما ترجيح بلا مرجع ومن قامت بحقه من هاتين المرأتين كان الحكم ماذا كره المؤلف ولا يشترط قيامهما معا ابن عبد السلام وذكر بعضهم في نظير هذه المسئلة قولين هل يكون موليا منهما أولا يكون موليا الا من احدهما اه لتظ التوضيح ومراد ابن عبد السلام ببعض الشيوخ ابن محرز كما قاله ابن عرفة وكلام المؤلف يفيد انه مول منهما ما اذا قوله وان أبى الفية ظاهرة في انها متعلقة بكل منهما اذ هي انما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن شاس والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مول منهما فان رفعته واحدة منهما ما ضرب له أجل الابلاء من يوم الرفع وان رفعته جميعا ضرب له فيهما أجل الابلاء من يوم الرفع ثم وقف عند انقضاء الاجل فان فاء في واحدة منهما حنث في الأخرى وان لم يفئ في واحدة منهما طأقتا عليه جميعا (ص) وفيها فمين حلف بالله

من الأخرى ويجبى على القول الآخر انه مول منهما جميعا من الآن (قوله ظاهر الخ) أى لان مرادهم ان لا يطأ أبى الفية أى امتنع من وطئه هذه وهذه وهذا جواب عما أفادته العبارة التى بعد المشار لها بقوله وبعبارة الخ (قوله وبعبارة الخ) عبارة شب ما ذكره المصنف من انه ليس بمول منهما ولا من احدهما تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس تبعنا لما في وجيز الغزالي ظنا منهم جريانه على قواعد أهل المذهب من عدم الابلاء منهما وما من احدهما ما ليس كذلك والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مول منهما والذي أفاده بعض شيوخنا خلافا ونصه وبعبارة المؤلف تبع ابن الحاجب وابن شاس من انه ليس بمول منهما بل من احدهما وهما تابعان لوجيز الغزالي وقال بعض شيوخنا لعل المراد انه تبعه في توضيحه فلا ينافى أن كلامه في مختصره ظاهر في انه مول منهما اه (قوله وان لم يفئ في واحدة) ولا يتصور شرعا أن يني منهما اذ بوطء احدهما ينتج طلاق الأخرى فلا يجوز وطؤها (قوله طأقتا عليه جميعا) أى حيث رفعناه وأما لو لم ترفع الا واحدة فلا تطلق عليه بعد الاجل الا لى لا التى لم ترفع كما ذكره بعض الشيوخ

والحاصل أن قوله طلقنا أي يطلق الحاكم (قوله واستشكلت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون موليا ويطأ من غير كفارة (قوله على ما أنا رفعت) فيه أن الذي يخالف فيه القاذي المقتضى إذا أتى على خلاف الطاهر وهنالم يأت ويحجب بأن امتناعه من وطئها جعل تلك النسبة مخالفة للطاهر (قوله وانما أراد التبرك والتأكيد) لأن امتناعه من الوطئ يدل على أنه لم يقصد حل اليمين (قوله فلاي شيء صدق) فكان الواجب التسوية بينهما إما بحكم هذه أو بحكم هذه وهذه التفرقة من غير فارق (قوله ولفرق الخ) هو بتشديد الراء في الأجسام وتخفيفها في المعاني كافي قوله تعالى وإن يتفرقا ونقض بقوله تعالى إن الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمال كون الكفارة الخ) أي لأن الأصل عدم صرف الكفارة عن عين الإيلاء لأن الأصل عدم عيني نائية (قوله وفي الفرق الأول نظر الخ) فيه أنه قال لا كفارة فلا شدة تلحقه ويبحث أيضا بأنه إذا حمل الكلام على الرفع كان قضيته (١٠١) الكفارة تنظر في الظاهر مع أنه قال لا كفارة (قوله وكما

طلافا في صدر الإسلام) معطوف على عين والتقدير في أن كلامهم ما عيني وفي أن كلامهم ما كان طلاقا في صدر الإسلام أي والجاهلية وعبرة الخطاب وكان الإيلاء والظهار طلاقا بائنا في الجاهلية وغير الشارع حكمهما واختلف العلماء هل عمل بهما في أول الإسلام أولا وصح بعضهم أنه لم يعمل بهما والله أعلم (قوله وإن تفرقا في بعض الأحكام) فقضية ما قبله وإن تفرقا فيماعد ذلك (قوله أعقبه بالإيلاء) أي بالإيلاء

باب الطهار

(قوله رسم الطهار) أقول لم يذكر المصنف للطهار رسماصريحابل ضمنا (قوله لأن الوطء ركوب الخ) وعادة كثير من العرب وغيرهم اتيمان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استبقاء للحياء وطلبا للستر وكرهه اجتماع الوجوه والاطلاع على العورات وأعمالها جرون فكانوا يأتون من قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية

لا يطاق واستثنى أنه مول وجأت على ما إذا رجع ولم تصدقه وأوردوا كفر عنها ولم تصدقه وفرق بشدة المال وبأن الاستثناء يحتمل غير الحل (ثن) يعني أن من قال لزوجه والله لا أطوك إلا أن يشاء الله قال مالك أنه مول وله الوطء ولا كفارة عليه واستشكلت المسئلة بأنه كيف يكون موليا وقد استثنى والاستثناء حل لليمين أو رافع للكفارة وحل قول الامام فيها لزول اشكالها على ما إذا رفعت زوجه إلى الحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء حل اليمين وانما أراد التبرك والتأكيد وأورد على هذا الجواب لو حلف أن لا يوطئ كفر عن يمين الإيلاء ولم يوطأ بعد الكفارة ولم تصدقه زوجه أنه كفر عن يمين الإيلاء وانما كفر عن يمين أخرى إن اليمين ترتفع عنه وهو مصدق في أن الكفارة عن يمين الإيلاء فلاي شيء صدق في الكفارة ولم يهتم كما اتهم في الأولى وفرق بأن المكفر أتى بأشدد الأمور على النفس وهو أخرج المال فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما الاستثناء فليس بشديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه وفرق أيضا بأن الاستثناء يحتمل حل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيد فلذا لم يصدق في إرادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي إخراج المال لا تحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد فالتهمة في الكفارة بعيدة وفي الفرق الأول نظر لأنه يلزم من عدم تصديقها له في إرادة الحل لزوم الكفارة فسير جمع لشدة المال فيبطل أن الاستثناء مجرد لفظ لا كلفة فيه لا يقال المرافعة خاصة بالطلاق والاعتق لأننا نقول اليمين هنا وإن كانت بالله لكنها آيلة إلى الطلاق ولما كان الطهار شبيها بالإيلاء في أن كلامهما عيني تمنع الوطء ويرفع ذلك الكفارة وكانا طلاقا في صدر الإسلام وإن تفرقا في بعض الأحكام أعقبه بالإيلاء فقال

باب يذ كرفيه رسم الطهار وأركانه وكفارته وما يتعلق بذلك

والطهار مأخوذ من الظهر لأن الوطء ركوب والر كوب غالبا انما يكون على الظهر وكانوا في الجاهلية إذا كرم أحداهم امرأته ولم يرد أن تزوج بغيره آلى منها أو ظاهر فتصير لآلات زوج ولا خلية تشكخ غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الإسلام حتى طاهر أوس بن الصامت من امرأته خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه الصلاة والسلام واختلفت

ورأودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عاداتها فأمر الله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو أن في العبارة حذفاً وسمى هذا الامتناع من الوطء طهارا لأن الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهر فتصير لآلات زوج) لا يخفى أن هذا يفيد أن كلامهم لم يكن طلاقا بائنا في الجاهلية فينأى ما تقدم للخطاب وهو تابع في هذه العبارة تت ونص تت وكانوا في الجاهلية إذا كرم أحداهم امرأة ولم يرد أن تزوج بغيره آلى منها أو ظاهر فتصير لآلات زوج ولا خلية تشكخ غيره وكان طلاقا في الجاهلية فأنت ترى ما في عبارة تت من التنافي وقد تبعه شارحنا (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) هذا هو الذي يناسب الدخول فقوله فيه وكان طلاقا في صدر الإسلام أي مع ما قبله من زمن الجاهلية ويمكن الجواب بأن المراد بقوله وكانوا في الجاهلية أي الأولى فلا ينافي أنه تغير الحال في صدر الإسلام وما قبله في الجاهلية الأخرى (قوله حتى طاهر) أي واستمر ذلك إلى أن طاهر الخ

(قوله انه كل شياى) كناية عن ذهاب قوتها عنده (قوله وفرشت له بطنى) كناية عن حسن عشرتها معه (قوله فلما كبر سننى) فى المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبروا زان غيب ومكبرام مثل مسجد ثم قال وكبر الشئ كبر من باب قرب عظم فهو كبير اه (قوله يقول لها اتقى الله) أى الاولى لك أن لا تشكبه فان التقوى تقتضى ذلك (قوله فابرحت) أى فازالت (قوله ما به من صيام) من زائدة لأن كيدوكذا قوله ما عنده من شئ (قوله فانى سأعينه) هذاية تقتضى ان عنده شيا يكمل به الكفارة فقوله ما عنده من شئ يتصدق به أى يجزئ عن الكفارة (قوله بفرق) (١٠٣) بفتح الراء كما هو الراء (قوله اياها) تنازع فيه تشبيهه ووطء (قوله فى تمتعه

بهما) مدخول فى راجع للتشبيه كما ذكره بعضهم وان كانت العبارة تحتل رجوعه للتشبيه (قوله والجزء كالكل) كأن يقول يدك كظهر أى وقوله والمعلق كالحاصل أى ان دخلت الدار فأنت على كظهر أى (قوله كالحاصل) أى كقوله أنت على كظهر أى (قوله بأدمية) متعلق بتمتعه وقوله اياها معمول تشبيهه ولم يقل بدله كلها وان كان أخصر لأنها لا تبين العواميل اللفظية وقوله بمن حرم أبدا أشمل من قوله فى التعريف الاول بحرم منه لصدقه على الموطوعة فى العدة والملاعنة وتجوها (قوله بظهر) متعلق بتشبيهه (قوله فى الحرمة) متعلق بتشبيهه (قوله لانه تصديق) أى ادراكه تصديق لانه قضية من مبتدأ وخبر (قوله والتعريف تصور) أى ادراكه تصور (قوله فهى البتات) أى الطلاق الثلاث ولم يكن ذلك ظهارة لانه لم يأت بالظهر (قوله وعكسه) أى ويبطل عكسه أى كونه جامعا والطرد كونه مانعا (قوله بتشبيه الجزء) أى بالتشبيه به فان الجزء كما يقع مشبها يقع مشبها به (قوله مدخول) أى معترض (قوله الى ما يشتمل) أى

الاحاديث فى نص مجادتها فى بعضها انه كل شياى وفرشت له بطنى فلما كبر سننى ظاهر منى ولى صبية صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم الى جاعوا وهو عليه الصلاة والسلام يقول لها اتقى الله فانه ابن عمك فابرحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما أى تراجعكما فقال عليه الصلاة والسلام ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه لشيخ كبير ما به من صيام قال فيطعمهم ستين مسكينا قالت ما عنده من شئ يتصدق به قال فانى سأعينه بفرق من عمر قالت يا رسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهبى وأطعمى ستين مسكينا وارجمى ابن عمك والفرق بالنحر بك ستة عشر رطلا وبالتسكين سبعمائة وعشر ون رطلا وحده ابن عرفة بقوله الظهار تشبيهه زوج زوجته أودى أمة حل وطؤها باها بمجرم منه أو بظهر أجنبية فى تمتعه به بما والجزء كالكل والمعلق كالحاصل وأصوب منه تشبيهه ذى حل متعة حاصلة أو مقبلة بأدمية اياها أو جزئها بظهر أجنبية أو عن حرم أبدا أو جزئها فى الحرمة وقوله بمجرم بفتح الميم وسكون الحاء والراء المفتوحة كما يدل عليه قوله منه اذلو كان بضم الميم وشدة الراء المفتوحة لقال عليه وحديثه يقتضى أن التشبيه بالملاعنة مثلا لا يكون ظهارة مع أنه ظهار ولا شك أن هذا التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزأين وبين الجزء والكل ولا يقال هذا داخل فى قوله والجزء كالكل لانا نقول ليس هذا من تمام التعريف لانه تصديق والتعريف تصور وقوله وأصوب منه الخ كلامه يقتضى أن الاول صواب وليس كذلك اذ هو غير جامع لعدم شموله لما اذا شبه من تحل بالملاعنة مثلا ولما اذا شبه جزئ من تحل عن تحريم أو مجزئها إلا أن يقال مراده بأصوب انه صواب ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب تشبيهه من يجوز وطؤها عن يحرم يبطل طرده بقوله لها قال مالك ان قال لها أنت على كفلانة الأجنبية فهى البتات وعكسه بتشبيه الجزء اه ولما رأى المؤلف ان حد ابن الحاجب مدخول عدل عنه الى ما يشتمل على أركانه الاربعة وهى المشبه والمشبّه بها وأداة التشبيه مع الجمع والمنع فقال (ص) تشبيه المسلم (ش) أى زوج أو سيد لا الكافر فلا يلزمه ولو لمحا كوا الينا لا يحكم بينهم بخلاف الابلاء فانما يحكم بينهم لان الحق لها فى الابلاء فربما تسقطه عند الترافع فيسقط فقوله تشبيه المسلم من اضافة المصدر لفاعله أى مالك العصمة المسلم كان زوا أو سيدا أو الر جل المسلم ولا يقدر الشخص المسلم لانه يشمل الزوجة اذا طاهرته من زوجها مع أنه ليس بظهار ولا يلزمها كفارة طهار ولا كفارة عين خلا فالزهري فى الاول ولا يخفى فى الثانى (ص) المكاف (ش) أى وان عبدا أو سكران فلا يصح الظهار من غير المكاف كاصبى والمجنون وأتيمانه بالوصف مذكرا مخرجا للنساء فلا يصح ظهار المرأة كما هو ولا بد من الطوع فلا يلزم ظهار المكره وشمل السفه

تعريف هذا ظاهره وليس كذلك بل مستلزم للتعريف (قوله تشبيه الخ) كقول ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه ولوليه كمثل والكاف فان حذفها خرج عن الظهار ورجع الى كنايةات الطلاق (قوله ولا يقدر الشخص الخ) ولذا جعل أمرها بيدها فان قلت انها عليك كظهر أمك لم يلزمه ظهار كما فى سماع أبى زيد لانه انما جعل الفراق أو البقاء بلا عزم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها كما فى الشيخ سالم ولا تطلق لان صريح باب لا ينصرف لا يخرج ويبطل ما بيدها كما ذكره عجب عند قوله وعمل بجوابها (قوله وأتى بالوصف مذكرا الخ) هذا يعارض قوله سابقا ولا يقدر الشخص المسلم

(قوله لم يجز الصوم عند ابن القاسم) أى لانه موسر ومنع الوطء لمصلحة والله يقول فن لم يجد الخ أى ويجزئه عند غيره (قوله فان أبى) أى امتنع السفيه كما أفاده بعض شيوخنا وقوله كان مضاررا أى فتطلق عليه لاجل الضرر ويحتمل فان أبى أى الولي فترفعه للحاكم يمنع من ذلك فتدبر والظاهر امضاءظهار الفضولي بامضاء الزوج كما قاله الخطاب (قوله من تحل) زوجة أو أمة حلالا أصليا فيصح في حائض ونفساء ومحرمه وقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم خرج مخرج الغالب فلا يقال انه لا يشمل الامه (قوله أوجرها) حسيا كالبد أو عرفيا كالشعر والريق والكلام والاحسن أو حكميا وقوله بظهر أى به ليكون صريحا لا لافلا المراد الجاهل لا يخفى دخوله في جرته وقيل كان الاولى أن يقول بحرم أو جرته ليكون شاملا للاقسام الاربعة (١٠٣) تشبيه كل بكل وتشبيهه بجزء بجزء وبكل بكل وكل

بجزء (قوله ومحرم ان ضبط بضم الميم) لا يخفى انه اذا ضبط بضم الميم يكون شاملا لما اذا قال لزوجته أنت على كظهر أمي المبعضة أو المكاتبه أو المعتقة لاجل أو المشتركة أو المتزوجة (قوله لم ألغى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه) أى قلت ان المطلقة طلاقا رجعيا يصح الظهار منها اذا شبه بها بحرم ومقتضاه انه لو شبه بها لا يصح الظهار مع انه لو شبه من كانت في العصية عن طلقها رجعا يلزمه الظهار والحاصل ان مقتضى كل بنيان مقتضى الآخر يئس أيضا بما اذا شبه المطلقة رجعة بامرأة رجعية وقوله ومن جملة المحرم عليه الدابة هذا أى على نسخة بحرم بالتشديد فهي المناسبة بخلاف نسخة محرم بفتح الميم فقاصرة (قوله تأمل) لعلة أمر بالتأمل دفعا لما يقال المراد بالمحرم عليه المشبه به ما كان من الجنس فأفاد ان هذا لا يصح لشمول العبارة لذلك ولا مانع منه (قوله وتوقف) أى وقوع الظهار (قوله ان شئت) أى أو اذا شاء زيد ليظهر قوله فانه يتوقف وقوعه الخ (قوله كما دلت عليه)

ولوليه التكفير عنه بالعتق ان كان موسرا فان لم يعتق عنه لاجحافه بما له أولانه لا بأمن من عوده الظهار أو لمصلحة يراها لم يجز الصوم عند ابن القاسم وللزوجة الطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له مال صام من غير منع لوليه فان أبى فهو مضارر قاله اللخمي وسبأني حكم العبد (ص) من تحل أو جزأها بظهر محرم أو جرته (ش) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبه والمشبه به كأنك على أو رأسك أو ريقك أو كلامك على كظهر أمي أو كالأجنبية ومحرم ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة لا بد من تقييده بالأصالة فلا يلزم الظهار بقوله لأحدى زوجتيه أنت على كظهر زوجتي الحائض ونحوه لعروض تحريم المشبه به أو مثله ما اذا شبه زوجته التي في عصمته عن طلقها طلاقا رجعيا كما يفيد قول ابن عرفة في التعريف الثاني بظهر أجنبية أو بمن حرم أبدا وجعله ابن عبد السلام محل تردد وعلى انه ظهار فيقال لم ألغى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في جانب المشبه به ولعله احتياط للعصية وان ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة لا يحتاج الى التقييد بالأصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحه على التأبيد لحرمته أى لشرفه ومن جملة المحرم عليه الدابة فاذا قال ان يحل له وطؤها أنت على كظهر الدابة كان مظاهرا تأمل وقوله (ظهار) خبر المبتدأ الذي هو تشبيه المسلم (ص) وتوقف ان تعلق بكشيئتها (ش) يعنى ان الظهار اذا وقع معلقا من الزوج بأداة تعلق من ان أو اذا أو مهما أو متى كأنك على كظهر أمي ان شئت أو اذا أو متى شئت فانه يتوقف وقوعه على مشيئتها أو مشيئة غيرها كزيد كما دلت عليه الكاف فلا يقع حتى يشاء من علق بكشيئته فان رده أو لم تعلم له مشيئة لم يلزم فقوله وتوقف حذف متعلقه أى على مشيئتها (ص) وهو بيدها (ش) أى ان شاء أو وقعته وان شاءت أبطلت ما جعل لها فقوله بيدها أى قدرتها وحوزها بالمجلس وبعدها لم توقف كذا في المدة وقوة وظاهره ان الوطء غير معتبر وهو ما يفيد النقل وقوله (ما لم توقف) أى وتقضى أو يبطله الحاكم خلافا لظاهره من انها بمجرد الايقاف يبطل ما بيدها (ص) وبحق تجزؤ بوقت تأبد (ش) يعنى انه اذا علق الظهار على أمر محقق الوقوع فانه يتجزئ عليه الآن كقوله أنت على كظهر أمي بعد سنة كأنك طالق بعد سنة وان حذره بوقت كأنك على كظهر أمي في هذا الشهر أو شهرا تأبد لو جود سبب الكفارة فلا ينحل بها كالطلاق في ذلك كله (ص) أو بعدم زواج فعند اليأس أو العزيمة (ش) يعنى انه اذا قال لها ان لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أمي فانه لا يكون مظاهرا الا عند اليأس من التزوج عليها واليأس يحصل بموت المخوف عليها ان كانت معينة والافبالعزم على الضد

الكاف) وتدخل الكاف أيضا رضاها أو إرادتها واختيارها والمدار على التمييز وان لم تطق الوطء فيما يظهر (قوله وهو ما يفيد النقل) لا يخفى انه الرابع والمسئلة ذات قولين فابن القاسم يقول ما لم توقف أو توطأ طائفة وأصابع يقول ولو طئت (قوله أى وتقضى) بقاء أو رد (قوله أو يبطله الحاكم) أى اذا لم تقض وخلاصته ان المعنى ان الأمر بيدها ما لم يحصل شيء من ذلك فيتعين فلا يكون حينئذ الأمر بيدها فيما تريد (قوله وبحق تجزؤ) والظاهر انه يجري هنا قوله أو بما لا صبر عنه كان وقت أو غالب كان حضت أو محتمل واجب كان صليت وكذا أو محرم كان لم أذن الى غير ذلك (قوله واليأس يحصل الخ) الاولى أن يقول بموت المخوف بها اذا قال ان لم أتزوج عليك فلانة فأنت طالق فاليأس يحصل بموت فلانة لا بتزوجها ولا بغيتها (قوله والافبالعزم على الضد) لا يخفى ان العزم

على الضد يتحقق فيما اذا كانت معينة وفيما اذا لم تكن معينة ولا يحصل اليأس بتزوجها بغيره ولا بغيتها أي بمكان لا يعلم خبرها فيما يظهر بناء على انه لا بد في اليأس من التحقق (١٠٤) ولا يكفي فيه الظن وكما يحصل اليأس بموت المخالف عليها يحصل بانقضاء المدة

التي عيها الزوج وبهرمه المانع للوطء لا ما لم يمنع ما لم يكن الزوج لاجل الخدمة فقط بأن نوى ذلك أو وجد بساط عليه فلا يكون الهرم موجبا للظهار (قوله) يمنع منها أي من وقت الظهار أي من قوله ان لم أتزوج فأنت على كظهر أمي والحاصل ان قول الشارح وينع منها الخ راجع لاصل المصنف لأنه راجع لقوله ويقع الحنث هذا هو الصواب كما يعلم من التوضيح وعب (قوله) وليس كذلك) هذا مسأله مع ظاهر العبارة وان المعلق يكون غير لازم وبعدها يلزم وقوله مع ان هذا المفهوم الخ لا يخفى أن المفهوم انما يدل على ان الذي ليس بمعلق يكون غير لازم ثم يلزم ولا يخفى ان غير المعلق لا يكون الا لازما (قوله) وبعبارة الخ) فيه نظر لانه يقتضي انه اذا أخرج بعد العزم وقبل الوطء لا يجزئ وليس كذلك بل يجزئ تحقيقا (قوله) وبقي مفهوم المعلق لا يفيد الجواب عن قوله مع ان هذا المفهوم يدل الخ (قوله) كما مر في القوله) لم تقدم له انما تقدم لغيره (قوله) ومجوسى أسلم) وكذا يصح من أئمة كتابية عتقت أو أمة مجوسية أسلمت وهي ان عقل أو مطلقا أو ببلان أي فلا يلزم عندهما ظهار في هؤلاء (قوله) ورتقاء) وأولى قرناء وعفلاء وبخسراء وباقي العيوب (قوله) وكلامه هنا يرد أي ثبتت وتبين ان كلامه هنا يرد كلامه السابق غير انه يرد أن الابلاء لا يصح الا من يصح وقاعه

فيلزمه الظهار حيث دللناه على حنث وبالعزم على الضد يقع الحنث وينع منها ويدخل عليه الابلاء ويضرب له الاجل من يوم الحكم كما قال الباجي (ص) ولم يصح في المعلق تقديم كفارته قبل لزومه (ش) يعني ان الظهار المعلق على صبغة بر لا يصح أنه يخرج كفارته قبل لزومه كقوله ان دخلت الدار أو ان كملت فلا ناما فلا فأتت على كظهر أمي أو كرس أمي لان الظهار لا يلزمه قبل دخول الدار أو الكلام لفلان الذي هو سبب في لزوم الظهار بل لو أخرج الكفارة بعد لزومه وقبل العود الا أن بيانه لا تصح أيضا فكلام المؤلف فيه نظر من وجهين أحدهما انه يقتضي صحة الاجراء بعد اللزوم وقبل العود الثاني يقتضي أن غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك مع ان هذا المفهوم يدل على ان غير المعلق يكون لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد باللزوم هنا اللزوم التحتي وذلك بأن يعود ثم يأتى هذا المؤلف في قوله وتجب بالعود وتحتي بالوطء وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وبهذا يدفع الاعتراض هنا وبقي مفهوم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله وتجب بالعود الخ فها هنا في المعلق وما يأتي في المطلق فأفادها حكيمين واحد بالنص وهو المعلق وواحد بالمفهوم وهو المطلق فيقيد بما يأتي من قوله وتجب الخ فهذا المفهوم يقيده بالمنطوق الآتي فلم يبق عليه اعتراض وكلام المؤلف في عي البر كما مر وأما عي الحنث فيصح تقديم كفارته قبل لزومه كما مر في القوله التي قبل هذه (ص) وصح من رجعية (ش) أي ان الظهار يصح من الرجعية كما يصح من هي في العصمة لانهم عدوا وتحريمها كانه لعارض لما كان زوال استمتاعه بيده ابن عبد السلام ولوقيل ان ظهاره منها قرينة ارجاعها لما بعد (ص) ومدبرة ومحرمه (ش) يعني ان الظهار من المدبرة يصح لانه يحل له وطؤها ولا يصح من المعلق بعضها ولا من المعتقة لاجل ولا من الامة المشتركة اذ لا يحل له وطؤها وكذلك يصح من كل محرمة لعارض كحرمه بحج أو عسرة أو حائض وما أشبه ذلك لان وطأهن جائز وانما حرمن لعارض ما لم يقيد بمدة الحيض أو الاحرام فان قيد فلا (ص) ومجوسى أسلم ثم أسلمت (ش) يعني ان الزوج المجوسى اذا أسلم ثم ظاهر من زوجته المجوسية أو طلقها ثم أسلمت بعد اسلام زوجها ولم يبعد ما بين اسلامها من اسلامه كالشهر فانه يقر عليها من غير تجديد عقد وهي بعد اسلامه وقبل اسلامها في حكم الزوجية فيلزم الظهار والطلاق وكان الاولى أن يقول وعن أسلم لان ظاهر كلامه بوجه انه ظاهر وهو مجوسى لكن هذا الايهام يردده قوله سابقا تشبيه المسلم والمراد بالستر الخ المدلول عليه بمدة التي يقر فيها عليها ان أسلم وهو الشهر لا مطلق التراخي ولو بعد (ص) ورتقاء (ش) يعني ان الرتقاء يصح الظهار منها لانهم اوان تعذرا استمتاعه منها بوضع خاص لا يتعذر استمتاعه منها بسائر جسدها فدل على ان الظهار يتعلق بسائر أنواع المسيس وعليه لزوم ظهار الشيخ الفاني والمجبوب والمعترض وهو قول ابن القاسم خلافا لاصبح ومحنون وبعبارة قوله ورتقاء هذا يرد قوله في الابلاء ان لم يمنع وطؤها لانه لو لم يكن لها المطالبة لم ينعقد فيها ظهار وقد قال لها المطالبة ان لم يمنع وطؤها أي عقد الا أوعاده أو شرعا وردوا عليه بهذه فان وطأها ممنوع عادة والظهار ينعقد فيها فلها المطالبة بالفيئة والا لم ينعقد فيها ظهار وكلامه هنا يرد كلامه السابق (ص) لا مكتوبة ولو عجزت على الاصح (ش) قد علمت ان المكتوبة أحرزت نفسها وما لها فاذا قال لها السيد أنت على كظهر أمي فان أدت وعتقت فلا كلام انه لا يلزمه الظهار وان عجزت ورجعت الى الرق

(قوله وهو خلاف ما في المواق) ونصه الجلاب لا يلزم الظهار في المكاتبه اللغمية الا ان ينوي ولو عجزت فيلزمه كقوله لاجنبية أنت على كظهر رأي ان تزوجتك انتهى فظاهر المواق اعتماده وهو المعتمد كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة الخ) يفيد اعتماده فتكون المحبسة أولى (قوله وفي صحة الخ) الاول هو المذهب وقوله تأويلان مبنيان على ما يحرم على المظاهر هل هو الوطء والاستمتاع معا وهو المذهب أو الوطء (١٠٥) فقط كذا ذكرنا الا ان محشي نت أفاد أن الثاني

هو والنصوص فكان الانسب
الاقتصار عليه (قوله أقوى الخ)
أي حالة كون الاستمتاع المذكور
أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه
الخ (قوله من قصره) أي من أجل
قصره أي عندهم (قوله على المشهور
الخ) أي لا ينصرف للطلاق على
المشهور ومقابله ما لعيسى من أنه
ينصرف للطلاق اذا نواه ولو دون
الثلاث وهو قول سحنون وقيل
ينصرف ان نوى الطلاق الثلاث
لادونها وهو قول ابن القاسم (قوله
بخلاف الكناية) أي ظاهرة أو
خفية (قوله ولو أبدل الخ) أقول اذا
كان كذلك فيكون حاصل المسألة
أنه عند المفتي لا يؤخذ بالطلاق
وعند القاضي فيه الخلاف المذكور
منكر او معترفان الذي يختلف
فيه المفتي والقاضي ان يدعى شياً
مخالفًا لظاهر لفظه فيؤخذ القاضي
نظراً للظاهر ولا يؤخذ المفتي إلا
بما نواه كما هو معلوم وبعد التوقف
المذكور رأيت محشي نت أفاد
ان الخلاف ليس على الصورة التي
ذكرها المصنف وحاصله ان أحد
التأويلين وهو المشهور يقول
لا ينصرف عند القاضي ولا عند
المفتي والتأويل الثاني يقول
ينصرف للطلاق عند المفتي وأما
عند القاضي فيؤخذ به مامعاً وهو
الظاهر (قوله فالتشبيه الخ) فيه

ففيها قولان مشهورهما أنه لا يلزمه فيها ظهار لانها عادت اليه بعد العجز عاك جديد عند ابن
القاسم واليه أشار بالأصح ومقابله الزوم اذا عجزت استصحاباً بالحال ملكها الذي كشفه عجزها
وقوله لا مكاتبه عطف على رجعية وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحينئذ يطلب
الفرق بينها وبين المحبوسة تسليماً بالقرب والفرق ان المحبوسة حيث أسلت بالقرب لم تخرج عن
عصمتها بخلاف المكاتبه فانها كلاجنبية منه فلا يلزم فيها الظهار المتقدم على عجزها وظاهر
كلام المؤلف ولو نوى ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما المحبوسة والخدمة فعلى حرمة
وطئها لا يظاهر منها وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطؤها (ص) وفي صحته
من كعجوب تأويلان (ش) أي وفي صحة الظهار من عاجز عن الوطء قادر على مقدماته كعجوب
وخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته وهو قول أصبغ وسحنون وابن
زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب ونحوه والرتقاء حيث جرى في الاول خلاف وصحة
الظهار في الثاني ان الرتقاء ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين شفريرها أقوى من استمتاع
المحبوب بزوجه وأما ان أنزل ولما كانت ألفاظ الظهار صريحة وكتابة أشار الى ذلك
بقوله (ص) وصريحه بظهر مؤبد تحريرها (ش) يعني أن صريح الظهار ما فيه ظهر مؤبد
التحرير ينسب أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر رأي أو أم زوجتي أو مـلاعتي لأخت زوجتي
وعتـها (ص) أو عضوها أو ظهر ذكر (ش) كون هـذا من الصريح مشكك من قصره على
ذكر ظهر مؤبد التحريم كما مر ولذا قيل صوابه لا عضوها أو كظهر ذكر بالنفي فلا يكون من
الصريح فنحو أنت على كيد أي أو كظهر رأي أو ابني أو غلامي أو فلان الاجنبي ثم بين ثمرته معرفة
الصريح من الكناية بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظهار
للطلاق بحيث يكون طلاقاً فقط فاذا قال لها أنت على كظهر رأي وأراد به الطلاق وجاء مستفتياً
فانه لا ينصرف اليه ويلزمه الظهار على المشهور لان كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية
في غيره بخلاف الكناية فانه اذا نوى بها الطلاق لزمه الطلاق في الفتيا والقضاء (ص) وهل
يؤخذ بالطلاق معه اذا نواه مع قيام البينة تأويلان (ش) الضمير في معه للظهار وفي نواه
للطلاق والمعنى أنه اذا قال نويت بصريح الظهار الطلاق وشهدت البينة على اقراره بذلك فهل
يؤخذ بالطلاق لبينه ولا ينوي فيما دون الثلاث وبالظهار للفظه فلا سبيل له عليها اذا تزوجها
بعد زوج حتى يكفر وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه أو انما
يؤخذ بالظهار فقط رواه أشهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولو أبدل قوله
مع قيام البينة في القضاء لكان أخصراً وأشمل لاقراره (ص) كأنك حرام كظهر رأي أو كأي
(ش) أي فلا يلزمه الظهار والطلاق حيث نواههما معاً فان قوى أحدهما لزمه ما نواه فقط وان
لم تكن له نية لزمه الظهار وظاهر كلامه انه اذا نواههما لزمه في الفتيا والقضاء ونحوه لابن
الحاجب وابن شامس وعليه فالتشبيه في التأويل الاول لا يقيّد القيام وهناك تقرير آخر انظره

(١٤ - خري رابع) شيء وذلك انه اذا نوى الطلاق فقط يلزمه الظهار والطلاق معاً على التأويل الاول في المسئلة
الاولى وقد قال هنا يلزمه الطلاق فقط (قوله وهناك تقرير آخر) ذكره عب هو ما أشار اليه بقوله وذكر في توضيحه ما يفيد ان التشبيه
في التأويلين أي لا يقيّد قيام أيضاً ورجحه محشي نت ونصه وقد صرح ابن رشد بجرى ان التأويلين فيهما وان كان في المدونة لم يذكر أنت
بحرام كظهر رأي لانها كما قال الخطاب تؤخذ بالاحرى وكلام المؤلف في التوضيح يدل على جريان التأويلين فيما ذكرنا انتهى

(قوله لانه جعل للحرام مخزجا الخ) أى صرف الحرام عن أصله من الطلاق وجعل مراد منه الطهارة فان قلت قضيته انه لا يؤخذ بالطلاق لان الكلام المقيد بقيد مصب الاثبات والنفي على ذلك القديم مع انه أخذ به لانيته وقوله كالحال الخ فيفسد انه ليس بحال وذلك لان المعنى أنت حرام أنت كظهر أى فهو كالحال بحسب الظاهر (قوله وكنايته) مبتدأ مخبره محذوف وكأى خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول القول والتقدير (١٠٦) وكنايته ثابتة بقوله أنت أى والحاصل ان الكناية ماسقط منه أحد اللفظين

الظهر أو الام (قوله ومثل الكرامة الاهانة) أى اذا كان بين أمه فقال لها أنت كأمى أى فى الاهانة (قوله بخلاف ما حكاه) أى فالمعتمد ما سحنون وقوله بناء الخ الف ونشر مراتب وقوله وهو ظاهر أى والتحريم ظاهر أى التحريم الحقيقى وأما الرجعية فهي وان كانت يحرم وطؤها الا انه لما كان ينتفى بالرجعة كان كالتحريم (قوله وقوله فى الطلاق بدل اشتمل) لا يخفى ان قوله فى الطلاق سابق فى المصنف على قوله فالبينات (قوله تشبيه الخ) الحاصل ان قوله كفلانة الاجنبية مخالف للكتابة الطاهرة فان الكتابة الطاهرة يلزمه فيها الطهارة الا أن ينوى بها الطلاق فيلزمه الثلاث على ما مر وأما أنت كفلانة الاجنبية فيلزمه البينات الا أن ينوى الطهارة فيلزمه فقط فى الفتوى ومع الطلاق فى القضاء فتدبر (قوله فانه يلزمه البينات ولا ينوى الخ) هذا الحل موافق لما فى شب وهو خلاف ما فى عب وما فى عب بعيد من ظاهر المصنف (قوله أو كائى) ظاهر المصنف لزوم البينات فيما ذكره ولو نوى الطهارة وهو مستفتى مفهومه انه لو قال كظهر ابى أو غلامى فظاهر وهو الصواب

فى الكبير فان قلت ما وجه لزوم الطهارة مع انه قد مر أنت حرام وسبق قول المؤلف وسقط أى الظاهر ان تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث أو تأخر كأن طلاق نسلا وأنت على كظهر أى اه الشاهد فى قوله أو تأخر قلت الفرق بينهما فيما يأتى لما عطف الطهارة على الطلاق لم يعتبر لينوتها بالاول وأما ما هنا فانه جعل قوله كظهر أى أو كأمى كالحال بما قبله فهو قيد فيه كما يدل عليه قول المدونة لانه جعل للحرام مخزجا حيث قال مثل أى (ص) وكنايته كأمى أو أنت أى الا قصد الكرامة أو كظهر اجنبية (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجته أنت على كظهر فلانة الاجنبية كان كناية لانه لم يذكرفيه من يتأبد تحريمها وكذلك اذا قال أنت كأمى كان هذا كناية لانه لم يذكرفيه لفظ الظهر ويلزمه الطهارة الا أن يكون قصد ذلك الكرامة لزوجته من انها مثل أمه فى الشفقة والكرامة فانه لا يلزمه بذلك طهارة ومثل الكرامة الاهانة ولو وقع الطهارة مع مقالم بفعل حتى تزوجها فقال سحنون من قال لزوجته ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة الاجنبية ثم تزوج فلانة ثم فعل المحلوف عليه فلا شئ عليه خلاف ما حكاه اللخمي بناء على اعتبار يوم الحنف أو يوم اليمين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة لزوجته ثم طلقها ثم فعل (ص) ونوى فيها فى الطلاق فالبينات (ش) الضمير فى فيها يرجع للكتابة الطاهرة والمعنى انه اذا نوى بالكتابة الطاهرة الطلاق فانه يصدق فيما ادعاه فى الفتوى والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله لزوجته أنت على كأمى أو كظهر فلانة الاجنبية وما أشبه ذلك صدق واذا ادعى انه نوى الطلاق فاللازم له البينات فى المدخول بها ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث خلافا للسحنون اذا جامع بين الطلاق والظهار التحريم وهو ظاهر فى البينات وينوى فى غير المدخول بها فقول فالبينات جواب شرط مقدر كما قررنا وقوله فى الطلاق بدل اشتمال من الضمير فى فيها الا ان الضمير يشمل الطلاق وغيره (ص) كانت كفلانة الاجنبية الا أن ينويه مستفتى (ش) تشبيه فى قوله فالبينات والمعنى ان من قال لزوجته أنت كفلانة الاجنبية أو أنت فلانة الاجنبية من غير ذكر طهر ولا مؤبد التحريم فانه يلزمه البينات ولا ينوى فيما دونها فى المدخول بها الا أن ينوى به الطهارة فانه يؤخذ به فقط فى الفتوى وأما فى القضاء فيلزمه الطلاق على ما مر والظهار معا فاذا تزوجها بعد زوج لا يقربها حتى يكفر (ص) أو كائى أو غلامى أو ككل شئ حرمه الكتاب (ش) معطوف على ما يلزمه فيه البينات فاذا قال لها أنت على كائى أو غلامى أو أنت على كل شئ حرمه الكتاب فانه يلزمه البينات وينوى فى غير المدخول بها (ص) ولزم بأى كلام نواهيه (ش) قد علمت أن كتيات الطهارة منها ما هو ظاهر وقد مر ومنها ما هو خفى والكلام الا أن فيه فاذا قال لزوجته كلى أو شرى أو اخرجى أو اسقىنى الماء وما أشبه ذلك وقال أردت به الطهارة فانه يلزمه والمراد بالكلام الصوت فيشمل كنعق الغراب ونهيق الجمار والفعل الذى يدل عرفا على الطهارة كالقول الدال عليه كفى الطلاق وأما الفعل الذى لا يدل عليه فلا يحصل به الطهارة ولو نواهيه (ص) لا بان وطئت

(قوله ككل شئ حرمه الكتاب) لان الكتاب حرم الميتة والدم والخنزير فهو بمنزلة قوله أنت كالمتة قاله الشيخ سالم (قوله ولزم بأى كلام نواهيه) شامل لما اذا أراد بصريح الطلاق أو كنيته الطهارة وقال بعض من تكلم على المدونة انه لا يلزمه بالكتابة المذكورة انتهى واذا لم يلزمه بها فالصريح أولى كما انه لا يلزمه الطلاق بصريح الطهارة (قوله والفعل الذى يدل عرفا الخ) كما اذا جرى عرفهم باستعمال الحفر فى الطهارة

(قوله انه لم يجده الخ) حاصله ان ابن عبد السلام ذكره ولم يعزله لاحد (١٠٧) وابن يونس الذي هو الصقلي نقله عن سمعون فيرد

ان كون الشيخ لم يذكره في نوادره لا يقتضي الاعتراض على ابن يونس بلالاته وعظم قدره من انه ينقل شيئا لا أصل له وكون الشيخ لم يذكره ليس فيه حجة لان من حفظ حجة على من لم يحفظ على ابن الشيخ لم ينفع وجوده هذا ما أفاده الخطاب ويمكن الجواب عن ابن عرفة بأن نسخة النوادر التي بيده لم يكن فيها هذا كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وكونه طهارة الخ) من كلام ابن عرفة (قوله فهو لغو) أي لا يلزم فيه شيء فهو كالعبث وذلك لانه في المعنى قد علق وطء زوجته على وطء أمه فكانه قال لا أطؤها أبدا ومن المعلوم انه لا يلزمه فيه شيء (قوله وكذا لاشي عليه اذا قال الخ) ينبغي كما قال عجم اجزاء التفصيل الذي قاله ابن عرفة في الاولى في هذه (قوله مخرج من قوله وكنايته) أي من محذوف مرتبط بذلك والتقدير وكنايته ثابتة بقوله أنت كأي لابان وطئتكم (قوله فهو) ذاليس بكنايته أي ظاهرة فلا ينافي انه كناية خفية يلزمه بها الظهار اذا نواه (قوله فلاشي عليه) أي لا طلاق عليه لا يخفى ان هذا خلاف المتبادر لان المتبادر انه لاشي عليه من الظهار (قوله لا من قوله ولزم الخ) لانه يلزم به الظهار اذا نواه ولا يخفى ما في ذلك من التكلف (قوله فيجب التأسيس) مفاد هذا ان التأسيس يوجب الكفارة الاخرى وسيأتي ما يخالفه (قوله ثم انه تزوجهن) أي سواء كان في عقد واحد أو عقود (قوله أوطاه من نسائه) فان صام عن احدها من جهل منه حيث كانت كفارته بالصوم أجزاء عن جميعهن اتفاقا (قوله مخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة

وطئت أي أولا أو دلتك حتى أمس أي أولا أراجعك حتى أراجع أي (ش) يعني انه اذا قال لزوجه ان وطئتكم وطئتكم أي ولم ينوبه طهارا ولا طلاقا فلاشي عليه كما قاله ابن عبد السلام التابع لابن أبي زيد في النوادر وبهذا يسقط قول ابن عرفة انه لم يجده لغير ابن عبد السلام وفي النفس من نقل الصقلي شيء لعدم نقله الشيخ في نوادره وكونه طهارة أقرب من لغوه لانه ان كان معنى قوله ان وطئتكم وطئتكم أي لا أطؤكم حتى أطأ أي فهو لغو وان كان معناه وطئ ابالك كوطء أي فهو طهارا وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى ان يسرق ففسد سرق أخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والامساك أنكر عليهم يوسف عليه السلام بل معناه سرقته كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم وكذلك لاشي عليه اذا قال لزوجه لا أعود لمسك حتى أمس أي لانه كن قال لا أمس امرأتى أبدا أولا أراجعك حتى أراجع أي قاله ابن يونس عن مالك وحذف فلاشي عليه من الاولين لدلالة الثالث وهذا مع عدم النية والالزمية ما نواه من طلاق أو طهارا وليس شيء من هذه الالفاظ في المدونة خلافا لبعضهم فقوله لابان وطئتكم الخ مخرج من قوله وكنايته أي فهو ذاليس بكنايته فلا يلزمه طهارا ولا يلزم من نفي الظهار نفي الطلاق فلذلك قال (فلاشي عليه) لا من قوله ولزم بأي كلام نواه به (ص) وتعددت الكفارة ان عاد ثم ظاهر (ش) يعني ان الكفارة تتعدد على المظاهر اذا ظاهر بعد ان وطئ أو كفر في طهارا أولا كما اذا قال أنت علي كظهر أمي ان دخلت الدار فدخلت ولزمه الظهار ووطئ أو كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر أمي فدخلت الدار فدخلت ولزمه الكفارة أيضا لان الاولى لما تقررت بالوطء صار الظهار الثاني محال فالاول وامتنع التاكيد فيجب التأسيس فقوله ان عاد صوابه ان وطئ أو كفر ومجرد العود لا يكفي في التعدد فلو قال ان كفر أو بقي يسير منها أو وطئ ثم ظاهر لو في المقصود وسلم من الاعتراض بأن كلامه يقتضي انه اذا عاد ولم يكفر ولم يوطئ ثم ظاهر انها تعدد عليه وليس كذلك على المعتمد ومحمل كلام المؤلف فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتعلق الظهار بتعدد اذ مع تعدد المظاهر منها أو تعدد المعلق عليه المختلف بتعدد الكفارة وان لم يحصل بين اليمينين موجب تعدد (ص) أو قال لاربعة من دخلت أو كل من دخلت أو أيتسكن (ش) أي وكذلك تعدد الكفارة اذا قال لاربعة زوجات له من دخلت منسكن الدار فهي على كظهر أمي أو كل من دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو أيتسكن دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو وحصل منهن دخول الدار المعلق الظهار على دخولها المعلق الحكم بكل فرد من الافراد لانه حكم على عام والحكم على العام كناية أي محكوم فيها على كل فرد فرد فكانه قال ان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وهكذا (ص) لان تزوجتسكن (ش) يعني ان من قال لاربعة نسوة ان تزوجتسكن فانتن علي كظهر أمي ثم انه تزوجهن فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولى حتى يكفر فان تزوج واحدة لزمته ولا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلاشي عليه بخلاف ما لو قال من تزوجتسكن فانتن علي كظهر أمي فانه يلزمه لكل من تزوجها منهن كفارة لانه عيینه وخطاب كل واحدة ومثله المؤلف أوقع فيها الظهار على جميع النساء فأجزأه كفارة واحدة (ص) أو كل امرأة أوطاه من نسائه أو كرده (ش) أي اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي فلا تعدد عليه الكفارة وانما يلزمه كفارة واحدة في أول من تزوجها ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لاشي عليه والفرق ان الظهار له فيه مخرج بالكفارة بخلاف الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظهار كاليمين

(قوله مخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة

(قوله عن الجميع) أي جميع الأيمان هذا ما يتبادر أي الأيمان المتعددة ضمناً فلا تعطى حكم الصريحة وانما قلنا متعددة ضمناً لانه في قوة فلانة كظهر رأي وفلانة كظهر رأي وهكذا أو أراد جميع النساء (قوله في كلمة واحدة) أي ولا بد من هذا القيد (قوله أو التأسيس) أي نظاراً مستقلاً قد علمت ان هذا يناق ما تقدم له ومقتضى التأسيس انه متعدد عليه الكفارة الا ان يقال انهم اناطوا التعدد بنية الكفارة لا التأسيس فينبع وان كان مقتضاه التعدد (قوله ولم يفرد كل واحدة بخطاب) وأمالو كره بنسوة سواء كان في مجلس أو مجلس واحد ولكنه أفرد كل واحدة بخطاب تعددت (٨٠) كذا في المدونة (قوله أو علقه بمتحد) جعل هذا قسم الذي قبله باعتبار أن

هذا فيه تعليق دون ما قبله فلا ينافي انه في كل منهما كره فان جمع في صيغته المذكورة بين التعليق وغيره ويسمى بسيطاً كأنت على كظهر أي وان لبست الثوب فأنت على كظهر أي ثم لبسته تعددت عليه قدم البسيط على المعلق أو آخره (قوله وكذا قبل اخراجها) والحال انه لم يبطأ خلافاً لما قبله بعض الشيوخ بقوله والحال أنه وطئ ويدل على ما قلناه قوله سابقاً وتعدد المعلق عليه المختلف الخ (قوله على ظاهرها) ومقابلها ما للخزومي من انه تجزئه واحدة (قوله فتلزمه) هذه الجملة لم تغد زيادة على ما أفاده الاستثناء والفرق بين من نوى ظهاريين لا تعدد كفارته ومن نوى كفارات تعدد أن لزوم الكفارة في الظهار مشروط بالعود دون نأوى الكفارات (قوله قبل اكمال الكفارة) وأولى قبل الشروع فيها (قوله ولو بمقدمات الوطء) ولو من محبوب على القول بصحته منه (قوله وعليه الاكثر) ومقابلها ما قاله بعضهم من أنها محمولة على الوطء فله أن يقبل ويباشر ويطأ في غير الفرج انتهى (قوله ويجوز النظر لها) هو ما أفاده بعد بقوله وله النظر الخ أي فقولهم ويجوز النظر لها أي

بالله فكفارة يمين واحدة كفارة عن الجميع وكذلك لا تعدد الكفارة على من قال لنسائه المتعددت في كلمة واحدة أنتن على كظهر أي وكذلك لا تعدد الكفارة على من قال لامرأة واحدة أنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي ولم ينو كفارات سواء نوى التأكيدياً والتأسيس وظاهره ولو غاب في لفظه كأنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي أنت على كظهر رأي وظاهره ولو كرره لواحده في مجلس وكذلك لو كرره لا كره من واحدة ولم يفرد كل واحدة بخطاب (ص) أو علقه بمتحد (ش) كقوله ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي فانه لا يلزمه الا كفارة واحدة ان دخلت الدار فلو علقه بتعدد فان الكفارة تعدد عليه بحسب ذلك المعلق عليه كقوله ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ان كملت زيدا فأنت على كظهر رأي ان أكلت هذا الرغيف فأنت على كظهر رأي ثم انما فعلت المحلوف عليه فان الكفارة تعددت ان حنت ثانياً بعد اخراج الاولى ولا ينوى وكذا قبل اخراجها على ظاهرها (ص) الا أن ينوى كفارات فتلزمه (ش) يعني ان جميع المسائل المتقدمة التي فيها كفارة واحدة محل حيث لم ينو كفارات ولا تعددت عليه الكفارة (ص) وله المس بعد واحدة (ش) أي ان من تكررت عليه الكفارة في امرأة واحدة فان له اذا أخرج كفارة واحدة ان يبطأها لانها هي اللازمة بالاصالة والرائد عليها كأنه نذر قاله القاسبي وأبو عمران ابن بونس وهو الصواب واليه أشار بقوله (على الأرجح) وينبني على ذلك انه لا يشترط العود فيما زاد على الواحدة وانه لو أوصى بم هذه الكفارات وضاق الثلث ان تقدم واحدة على كفارة اليمين بالله وتقدم كفارته على الباقي (ص) وحرم قبلها الاستمتاع (ش) أي وحرم على المظاهر قبل اكمال الكفارة الاستمتاع بالمظاهر منها ولو بمقدمات الوطء حلالاً لقوله تعالى من قبل أن يتماسا على عوميه وعليه الا كثرة ظاهره حرمة الاستمتاع قبلها ولو عجز عن كل أنواع الكفارة ويجوز النظر لها (ص) وعليه امنعه (ش) أي وجوباً لانه اعانة على معصية (ص) ووجب ان خافته رفعها للحاكم (ش) قال فيها ويجب عليها أن تمنعه من نفسها فان خشيت منه على نفسها رفعت أمرها للحاكم فمنعه من وطئها ويؤتبه ان أراد ذلك ويلزمها اخذ منه قبل ان يكفر بشرط الاستتار وأما كونه معها في بيت فخاف ان أمن عليها وله النظر لوجهها ورأسها وأطرافها بغير لذة واليه أشار بقوله (وجاز كونه معها ان أمن) ومفهوم ان أمن عدم جواز البكينة معها في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور وأما الرجعية فانه لا يكون معها في بيت واحد وان أمن والفرق ان الرجعية منحلّة النكاح والمظاهر منها ثابتة العصمة صحيحة النكاح (ص) وسقط ان تعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث (ش) يعني ان الرجل اذا علق ظهار زوجته على دخول الدار مثلاً بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت على كظهر رأي ثم انه طلقها

ثلاثاً

بغير قصد لذة (قوله ووجب عليها امنعه) انما نص عليه لئلا يتوهم ان التحريم لما جاء من سببه لا يلزمها ذلك

فدفعه بهذا (قوله لانه اعانة) أي عدم المنع اعانة (قوله ان خافته) تحقيقاً أو ظناً وانظر في الشك والوهم ولا يجري هنا قوله في الطلاق وفي جواز قتلها عند محاورتها لانها زوجته غير مطلقة (قوله ويجب عليها ان تمنعه) أي من الاستمتاع ولو بغير وطء خلافاً لتت فقوله فمنعه من وطئها لا مفهوم له لان مثله الاستمتاع (قوله بغير لذة) أي بغير قصد لذة وان لم توجد (قوله ورأسها وأطرافها) أي لا لصدرها أي ولو بغير قصد لذة قال في الشامل وله النظر لوجهها ورأسها وأطرافها ولا يشعرها وقيل يجوز ان انتهى ويفهم

منه ان النظر للصدر والشعر حرام مطلقا وأما الوجه والرأس والاطراف فيجوز بغير إرادة لاله الا أنك خير بأن النظر للرأس تطر لشعرها ففيه تناف فالاحسن أن يقال ان المصلحة ذات خلاف فمن يعبر بالنظر للرأس أي بجواز النظر لها يحكم بجواز النظر للشعر ومن يحكم بعدم جواز النظر للشعر يحكم بعدم جواز النظر للرأس فان قلت النظر للرأس أي اذا كانت خالية من شعر وشعرها اذا كانت فيها شعر فروية الشعر أشد من رؤية الجلد لانه يلتذ به فهو داعية للوطء فلا تنافي قلت هو قريب فليحصر (قوله انها لو عادت اليه بعد زوج) أي ودخلت الدار حينئذ (قوله واعتباره) عطف تفسير والمراد من حيث التعليق (١٠٩) فرجع في المعنى لقوله أو وسقط تعليقظهار

(قوله أو تأخر) عطف على تعليق لا على لم يتجزأ لانه ليس هنا تعليق (قوله كانت طالق ثلاثا) أو متبها أو واحدة بائنة (قوله لسقوط تعليقه) أي لعدم تعليقه (قوله لم أعلم أن المعلق والمعلق عليه) الاول أن يقول لم أعلم أن المعلقين على شيء يقعان معا عند وجود سببهما الذي هو ذلك الشيء (قوله وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس) هو قوله ان تزوجته أنت فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي وأولى لو قدم وأنت على كظهر أي على أنت طالق ثلاثا وقوله أو مجلسين أي بأن قال ان تزوجته أنت فأنت طالق ثلاثا ثم قال في مجلس آخر ان تزوجته أنت على كظهر أي كما يدل عليه التوضيح وان كان خلاف المتبادر من العبارة (قوله المراد بالتقدم اللفظي) أي والزمن واحد كقوله أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا (قوله لا الزماني) أي بأن يقول في يوم الخميس مثلا أنت على كظهر أي ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق ثلاثا وقوله ولا المكاني بأن يكون

ثلاثا وطلقة مكملة للعصمة قبل دخول الدار فان الظهار ينحل عنه وفائدته أنها لو عادت اليه بعد زوج لم يلزمه طهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة فلو طلقها طلاقا صراعا عن الغيبة فإنه اذا أعادها الى عصمته بعد زوج أو قبله فان الظهار يعود عليه ما بقي من العصمة الاولى شيء واحد ترز بقوله ولم يتجزأ مما اذا تنجز بأن دخلت الدار ثم طلقها فاليمين باقية عليه فيلزمه كفارة الظهار اذا تزوجها بعد زوج ثم ان اطلاق السقوط فيه تجوز لان الظهار لم يلزم حتى يقال سقط الا أن يقال وسقط حكمه واعتباره أو وسقط تعليق الظهار (ص) أو تأخر كأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه ما بتداء أنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فان الظهار لا يلزمه لسقوط تعليقه ولعدم وجود محله وهي العصمة لان الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث وصارت أجنبية وكذلك لا يلزمه الظهار اذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغير المدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي لان الزوجة الغير المدخول بها بابت بأول وقوع الطلاق عليها وصارت أجنبية اذا لعدة عليها فلا يلزمه طهار لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف ما اذا أوردف على الخلع طلاقا فيلزمه حيث كان نسقا لانه جنس واحد ولا مفهوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة البائنة كذلك (ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الظهار اذا تقدم على الطلاق فإنه لا يسقط كقوله لها أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فإنه لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل أن يتمسا وكذلك لا يسقط الظهار اذا صاحبه الطلاق كقوله لامرأة أجنبية ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فإنه اذا تزوجها يلزمه الظهار لم أعلم ان المعلق والمعلق عليه يقعان في آن واحد عند وجود سببهما لا انتفاء الترتيب فمما وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس أو مجلسين فأنه ما يقعان بالعقد فتطلق بمجرد العقد ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فإنه لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار وبعبارة المراد بالتقدم اللفظي لا الزماني ولا المكاني ولا الرتبي وقوله أو صاحب أي في الوقوع لافي اللفظ اما بناء على ان المعلق والمعلق عليه يقعان معا والمعلق مجموعهما يشتر كان في الوقوع واذا وقع معا وجد الظهار له محلا أو الواو لا ترتب أو ان وقوع أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح وقول نت بأن لم يسبق أحدهما الاخر أي في الوقوع كان بعطف أولا كان العطف بتم أو غيرها بقرينة التعليق كأنت طالق ثلاثا ثم أنت

الطلاق متقدما في مكان على مكان الظهار وقوله ولا الرتبي أي لانقول ان الظهار متقدم على الطلاق من حيث الرتبة كتقدم العلة على المعلول وان كانت مقارنته في الزمان والمكان كحركة الاصبع فانها علة في حركة المفتاح كتقدم المبتدأ على الخبر وقولك في الدار زيد وان كان مؤخرا (قوله واذا وقع معا) أي المعلق والمعلق عليه وقوله وجد الظهار له محلا أي لان المعلق مجموع الاخرين فيقعان معا عند وجود المعلق عليه وقوله أو الواو الخ أي بانين على ذلك أو بانين على أن الواو لا ترتب (قوله أو الواو لا ترتب) ينتقض ذلك بأنت طالق وأنت على كظهر أي وكذا قوله أو ان وقوع أحدهما الخ (قوله بقرينة التعليق) أي ان التعليق قرينة دالة على انه لا فرق في العطف بتم أو غيرها رداعلى ابن حجر فإنه فرق فقال ولولاه قال ان تزوجته فأنت طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أي أو قال لزوجه أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة بما وقع مرتباً على الطلاق اهـ

(قوله وفي كلام المتيطي نظر) كان المتيطي يقول بقول ابن محرز (قوله وان عرض عليه نكاح امرأة الخ) حاصل ما أفاده عج انه لا منهوم لقوله عرض بل الاجنبية يصح الظهار منها وان لم يعرض عليه نكاحها وما سبأ في عن التبصرة من عدم لزوم الظهار في الاجنبية اذا تقدمه ايلاء فان لم يتقدم عليه ايلاء فان الظهار يصح (أقول) وهذا لا يتم بل لا يصح الظهار منها مطلقا لان وطأها حرام فهي عليه كظهر أمه فلم يؤثر ظهاره شيئا وقول ابن عرفة بمنعة حاصلة أو مقدرة أي كصورة التعليق والفرض لا غير (قوله لانه حق لله) أي لان تحتم الكفارة حق لله أي لان (١١٠) الكفارة المنعومة حق لله (قوله توجه الخطاب) الاولى أن يقول أراد بالوجوب

الوجوب الخيري والتحتم الوجوب المضيبي (قوله وفائده) أي فائدة كون المراد بالوجوب مطلق توجه الخطاب لا التحتم (قوله فلم يكن الخ) لا يخفى ان هذا لا يتفرع على ما قبله (قوله الخير) أي الموسع ولو عبر به كان أحسن (قوله أغنى عنه بلا شك) أي لان التعبير بالتحتم يفيد سبق توجه خطاب الا انك خير بأنه لا يعلم توجه ذلك الخطاب هل بالعود أو بالظهار فقوله يغنى عنه لا يظهر (قوله أغنى عنه الخ) وذلك لان قوله وتحتم الخ معناه يجب وجوباً مضيبياً فيقتضي سبق وجوب موسع وذلك قوله ويجب بالعود (قوله لكنه الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ يفيد ان المقام في غنية عنها لانه ما قالها الا قسوله ويجب بالعود مع انه بصدد أن المستغنى عنه ويجب بالعود ولحشى تت هنا كلام لم أفهمه (قوله أومع الامسالك) لانه اذا لم يسأل الامسالك لفائدة في العزم على العود اذا كان يعقبه الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يخفى ان صريح هذا جار على أحد القولين فما معنى كون المدونة أولت عليهم ما والجواب ان المراد قال في المدونة

على كظهر أي وفي كلام المتيطي نظر (ص) وان عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أي فظهار (ش) يعني ان الانسان اذا عرض عليه نكاح امرأة ليتزوجها فقال عند ذلك هي أي فانه يلزمه الظهار اذا تزوجها لان قوله ذلك خرج مخرج الجواب يعني أن قوله هي أي قرينة على ارادة التعليق فكأنه قال ان فعلت فهي أي فاذا تزوجها كان مظاهراً منها الا أن يقصد وصفها بالكبر أو الكرامة أو الالهة فلا يلزمه شيء وان قال لامرأة لم يعرض عليه نكاحها أنت على كظهر أي مع قوله والله لا أطوك ثم تزوجها فانه لا يلزمه الظهار ويلزمه الايلاء كما في التبصرة (ص) ويجب بالعود وتحتم بالوطء ويجب بالعود ولا تجزئ قبله (ش) يعني ان كفارة الظهار يجب بالعود الا في تفسيره فلو كفر قبل العود لم تجزه لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله مادامت المرأة في عصمته فان طلقها أو ماتت عنده سقطت الكفارة عنه وتحتم الكفارة على المظاهر بوطئه للمظاهر منها ولو كان ناسياً وسواء بقيت في عصمته أو طلقها وسواء قامت بحقوقها في الوطء أم لا لانه حق لله تعالى وانما أعاد قوله ويجب بالعود ليرتب عليه قوله ولا تجزئ قبله اذ لو حذفه لآوهم عود الضمير الى الوطء وليس كذلك لكن لو قدم قوله ولا تجزئ قبله على قوله وتحتم بالوطء لا غناء عن التكرار قال بعض وهو فيما رأينا من النسخ كذلك ونصها ويجب بالعود ولا تجزئ قبله وتحتم بالوطء وعليها فلا لبس والمراد بالوجوب توجه الخطاب عليه وفائده سقوط الكفارة اذا طلقها أو ماتت بعد العود وقبل الوطء فلم يكن بين قوله ويجب وتحتم لزوم ولا أن أحدهما يغني عن الآخر ولا ان الثاني تأكيدي الاول بل الاول من قبيل الواجب الخير فلو سكنت عن قوله وتحتم لفهم منه انها لا تسقط عنه متى عاد وليس كذلك ولو اقتصر على قوله وتحتم أغنى عنه بلا شك وكان أحسن وأخصر لكنه لما قال ويجب بالعود احتاج الى قوله وتحتم (ص) وهل هو العزم على الوطء أومع الامسالك تأويلان وخلاف (ش) الضمير في قوله وهل هو يعود الى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه وروى عن مالك أيضاً ان العود هو العزم على الوطء مع ارادة امسالك العصمة معافهم ما رواه اثنان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك فاللخمى فهم المدونة على أن معنى العود هو ارادة الوطء فقط وفهمها القاضي عياض وابن رشد على ان معنى العود هو ارادة الوطء مع ارادة العصمة معافهم ما رواه اثنان على المدونة وخلاف في التشهير وبعبارة العود عند مالك في الآية على حقيقته أي ثم يعودون لنقيض ما قالوا أي قولهم وقولهم التحريم ونقيضه التحليل أي بالعزم على الوطء أومع الامسالك ومعناه أن لا يفارقها على الفور أي بمسكها مدة تنافي الفور (ص) وسقطت ان لم يطلأ بطلاقها وموتها (ش) الواو يعني أو كما هو في بعض النسخ كذلك أي وسقطت الكفارة

أي باعتبار فهم اللخمى وهذا الجواب يفيد كلامه في توضيحه وبعد كتي هذا رأيت محشى تت ذكر المترية ما يرد فانه قال وهو فهم اللخمى لقول المدونة العود هنا ارادة الوطء والاجماع عليه (قوله والاجماع عليه) أي والتصميم والعزم عليه وهو يرجع لقوله ارادة (قوله ولوسنة) كذا عن الباقي وانظر هل هو مثال فسادونها كذلك أو هو أقل ما يمكن في الامسالك قاله تت في صغيره وقال عج ولو قل زمن امسالك ولم يعمه بنقل والحاصل ان المبالغة على السنة تقتضي ان مادونه ليس كذلك وهو الظاهر وقوله ان مسكها مدة تنافي الفور طريقة أخرى غير ما أشار له أو لا بقوله ولوسنة (قوله عند مالك) وعند الشافعي ترك الفراق بآثار الظهار

(قوله اذا عزم عليه) أى على العود هذا مفاده وهو غير ظاهر فالأولى أن يقول اذا عزم على الوطء (قوله وليس المراد الخ) بهذا تعلم ان لا مخالفة بين ما هنا وبين قوله لان تقدم المفيد أنه مطالب بم ا بعد الطلاق الثلاث لتفسيده ما اذا أعادها لعصمته وتقسيد ما هنا ما اذا لم يعدها (قوله فان فائدة القول بالاجزاء الخ) وفائدة القول بعدم الاجزاء انه اذا أعادها لعصمته لا بد من التكفير فالدلالة في كلا القولين لافى أحدهما فقط كما هو ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة ففعل بعضها ثم طلق قبل المس في المدونة لم يلزمه انعامها ابن نافع ان أعدها أجزاء واختلاف هل هو خلاف لمذهبها وانه على مذهبه ان أعدها لم يجزئه واليه ذهب صاحب تهذيب الطالب والبيان أو وفاق لانه انما نفي في المدونة الزوم واليه ذهب اللخمي وأشار المصنف للوفاق بقوله ٣ الخ والمعتد من التأويلين عدم الاجزاء ان أعدها وهل التأويلان ولو أعدها بعد من اجعتها بعد انقضاء عدتها بعد (١١١) جديداً ومحلها ما قبل العقد عليها

وهو ظاهر كلامهم (قوله وانقضت العدة) أى أول تنقض ولم ينوال رجعة وأما اذا نوى الرجعة وأعدها فانها تجزئ باتفاق (قوله سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها) أى وقيل بالتفصيل (قوله والخلاف جار في الصيام والاطعام) رده ع وارتضى ان التأويلين في الاطعام لافيه وفي الصيام خلافاً لهرام أى وأما الصيام فيتنفق فيه على عدم الاجزاء ولعل وجهه ان الطلاق لما كان مسقطاً للكفارة أوجب خلافاً في الصوم (قوله وعلم مما قررنا الخ) بخالفه ما في التوضيح ونصه قال في البيان وأما ان لم يتم ككفارته حتى تزوجها فانفق على أنه لا يبنى على الصيام واختلاف هل يبنى على الاطعام على أربعة أقوال أحدها انه لا يبنى بعد انقضاء العدة وان تزوجها وهو قول أشهب والثاني أنه يبنى وان لم يتزوجها وهو قول

الترتبة على العود اذا عزم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقاً بائناً أو ماتت أو مات الرجعي فانه لا يسقطها فيستمر الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان عادت لعصمته وانما المراد لا يجتنب بها قبل عودها لعصمته وأما بعده فلا يقر بها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان أعدها وتأويلان فان فائدة القول بالاجزاء أنه اذا أعادها لعصمته فانه يقر بها من غير تكفير (ص) وهل تجزئ ان أعدها وتأويلان (ش) صورة المسئلة ان المظاهر عزم على العود ولم يطأ وشرع في الكفارة فأخرج بعضها ثم أنه في أثناء الكفارة طلقها طلاقاً بائناً أو طلاقاً رجعياً وانقضت العدة ثم أكمل الكفارة بعد الطلاق أو العدة فهل تجزئه هذه الكفارة أو لا تجزئه وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا عقد عليها عقلاً جديداً هل تسقط عنه الكفارة لانه أعدها أولاً يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار وظاهر كلام المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام أما لو أتم في عدة الرجعي لأجزأه اتفاقاً أى اذا نوى رجعتها وعزم على الوطء لان الكفارة لا تصح الا بعد العود وان لم ينوها كان كالبائن وعلم مما قررنا ان محل التأويلين اذا فعل بعضها وهي في العصة أما لو استأنفها بعد الطلاق فلا تجزئ باتفاق عند المؤلف وهو قول من أقوال أربعة (ص) وهي إعتاق رقبة (ش) قد علمت أن كفارة الظهار على الترتيب وهي اعتاق ثم صيام ثم اطعام والمؤلف أتى بها على هذا الترتيب وذلك أمر مجمع عليه لنص الترتيب ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب فلهذا بدأ المؤلف بالعتق فالضمير في وهي يرجع للكفارة أى أحد أنواعها اعتاق رقبة فاعتاق خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر للمبتدأ وهو هي أو أن هي على حذف مضاف فأصله أحد أنواعها اعتاق رقبة فحذف المضاف فانفصل المضاف اليه فجاء به ضمير المنفصل وانما قلنا ذلك لان الكفارة ليست نفس الاعتاق لانها جنس تحتها ثلاثة أنواع وعبر باعتاق الذي هو مصدر الرابعي للإشارة الى انه لا بد من ايقاع العتق عليها فلا تجزئ بدونه كما اذا علق عتقه على دخول دار مثلاً ولو عبر بعتق الذي هو مصدر الثلاثي لفهم منه الاجزاء حيث عتق كان بايقاع أم لا وهو من اضافة المصدر لمفعوله أى اعتاق المظاهر حقيقة أو حكماً رقبة وانما قلنا أو حكماً لمدخل عتق الغير عنه كما سيأتى (ض) لاجنين وعتق بعد وضعه (ش) عطف على مقدراً أى فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة لاجنين اذا لا يصدق عليه وان وقع عتق بعد وضعه أى ولا يجزئ وبعبارة المراد بالرقبة المحققة والجنين ومنقطع الخبر ليست رقبة مما محققة وجلة وعتق بعد وضعه مستأنفة استثناءً لبيان الحكم وهي جواب عن سؤال مقدر وكان قائلاً قال له ما حكم الجنين اذا عتق عن الظهار ولم يجز فقال وعتق بعد وضعه أى حكمه انه يعتق بعد وضعه أى نفذه فيه العتق السابق لانه يحتاج الى استثناء عتق الآن (ص) ومنقطع خبره (ش)

ابن عبد الحكم وابن نافع والثالث انه لا يبنى إلا أن يتزوجها وهو قول أصبغ والرابع الفرق بين أن يمضي منه أقله أو أكثره وهو قول ابن الماجشون اه والظاهر بل المتعين ان هذه الاقوال فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يبنى على ما مضى منها قبل الطلاق الا اذا أعدها بعد أن تزوجها ثانياً لا قبل في حال البينونة وحرر (قوله ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مر تبثها (قوله فلهذا) أى فلاحل أن المؤلف أتى بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله فحذف المضاف) القصد الجنس الصادق باثنين (قوله لانها جنس تحتها) فيه أن الخبر ليس نفس اعتاق بل اعتاق وما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا أنه مقتزناً بالواو (قوله أى حكمه انه يعتق بعد وضعه) أى لتشوق الشارع للحرية

(قوله فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء) لانه كشف الغيب انه حين العتق كان ممن يجزئ ويسمى رقبة (قوله كما مر) أي في العبارة الاولى أي في قوله أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة والحاصل أن البنين لا يجزئ ولو علم أنهم اوضعته بعد العتق بصفة من يجزئ لانه حين العتق لا يسمى رقبة وينبغي على هذا أنه لو أعتق رجل أمته عن ظهاره طائعا عدم وضعها ثم تبين أنها اوضعته قبل العتق أن يجزئه ولم أرفه نصابه بهرام وينبغي على هذا أيضا أنه لو أعتقه معتقدا أنها اوضعته ثم تبين أنها حين العتق لم تضعه لا يجزئ (قوله مؤمنة) لا يصح أن تكون صفة لرقبة لان فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو لا يجوز فالاولى اعرابه بدلا من رقبة والبديل يجوز الفصل بينه وبين المبدل منه (قوله والايان متفق عليه) أي الايمان حقيقة أو حكما لدخول الاعمى على أحد القولين فحاصله ان من يقول بكون الاعمى يجزئ يقول المراد بالايمان حقيقة أو حكما ومن يقول لا يجزئ يقول ان المراد بالايمان حقيقة (قوله ومقتضى كلام الخطاب أن الخلاف جار في الاعمى مطلقا) أي لانه قال قوله وفي الاعمى أي الكافر اذا كان يجزئ بر على

(١١٢)

صورة المسئلة لك عبد غائب في تجارة أو باق أو غير ذلك وانقطع خبره عنك فأعتقه عن ظهارك فانه لا يجزئك عن ذلك اذا تعلم حياته وعلى تقدير حياته لا تعلم سلامته فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء وهذا بخلاف البنين فانه حين العتق لا يسمى رقبة كما مر (ص) مؤمنة وفي الاعمى تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان (ش) يعني أنه يشترط في كفارة الظهار ان تكون رقبة مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقة في كفارة القتل بالايمان وأطلقها في كفارة الظهار والمطلق يحمل على المقيد لان المقصود القرية بها والكفر يناهيا والايمان متفق عليه في رقبة الظهار وفي كل رقبة واجبة لكن لو أعتق كافر أو هو المراد بالاعمى فهل يجزئ عتقه عن الظهار أو لا فيه تأويلان ومقتضى كلام ح أن الخلاف جار في الاعمى مطلقا ومقتضى تقرير ز أن التأويلين في المجوسى الكبير وأما الصغير فيجزئ اتفاقا ويجزئ عتق الصغير الكتابي على الاصح والمراد بالصغير الذي لا يعقل دينه وعلى القول بالاجزاء فهل يمنع المظاهر من وطء المظاهر منها حتى يسلم الاعمى بالفعل احتياطا للفروج وان مات قبل الاسلام لم يجزه حكاه ابن يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم انه يوقف عن امر أنه حتى يسلم ابن يونس وقلت أنا بل له وطء زوجته ولو مات قبل أن يسلم أجزاء لانه على هذا القول على دين من اشتراه ولما كان يجزئ على الاسلام ولا يباه في غالب أمره حمل على الغالب فيه فكأنه مسلم وهذا ما أراد بقوله قولان وظاهر كلام المؤلف ان الوقف واجب وكأنه فهم وينبغي على الوجوب وعبرة المؤلف تعطى أن الظهار يسقط مطلقا وانما الخلاف في الوقف وعدمه وعبرة الشامل بخلافها وهو انه هل يسقط الظهار أولا فهي محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سليمة عن قطع اصبع (ش) يعني أن الرقة التي تجزئ في عتق الظهار شرطها أن تكون سالمة عن العيوب الآتية التي منها قطع اصبع واحدة ولو انحصر والمراد بالقطع الذهاب ولو خالفة والمراد بالاصبع التي هي من الاصلية ثم ان كلامه يقتضي ان قطع مادون الاصبع لا يمنع الاجزاء ولو أغلقتين وبعض أعماله لا يضر وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأعماله يقتضي ان قطع أعماله وبعض أعماله يضر وانظر المعول عليه مفهوم أي ما لكن

الاسلام كالمجوسى صغيرا أو كبيرا ومن لا يعقل دينه من أهل الكتاب ففي اجزائه خلاف انظر للخمى اه فاذا علمت ذلك فقوله مطلقا أي مجوسيا مطلقا أو كتابيا صغيرا فظهر منه أن المراد بالاعمى المجوسى مطلقا والصغير الكتابي (قوله ان التأويلين في المجوسى) أي فالمراد بالاعمى خصوص المجوسى الكبير (قوله ويجزئ عتق الصغير الكتابي الخ) أي وأما الكتابي الكبير فلا يجزئ اتفاقا كما صرحوا به (قوله ينبغي على قول ابن القاسم) أي الذي يقول بالاجزاء الاعمى (قوله لانه على هذا القول) أي القول بعتق الاعمى (قوله ولما كان الخ) في قوة التعليل لما قبله (وأقول)

وكلام ابن يونس هو الوجه فينبغي أن يكون هو المعول عليه (قوله ولما كان يجزئ الخ) أي وخصوصا كونه يغسل ويصلى كلام عليه (قوله سقط مطلقا) أي وقف أولا (قوله فهي محررة عن هذه وأحسن) كذا قيل وفيه تأمل عب ولعل وجهه أنه لا يسلم أنها محررة وذلك لان المعنى وعلى القول بالاجزاء هل يسقط الظهار أم لا مع انه اذا لم يسقط الظهار فلا اجزاء فلا يعقل أن يفرع على القول بالاجزاء عدم سقوط الظهار فان قلت وعلى كلام المؤلف فمعنى الاجزاء مع كونه يشترط الوقف حتى يسلم وانه لو مات قبل الاسلام لا يجزئ على أحد القولين قلت معناه انه لا يشترط صبغة اعتاق بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الاجزاء رأسا فانه يحتاج الى صبغة اعتاق بعد اسلامه (قوله سليمة عن قطع اصبع) ومثله الشلل والاقعاد وذهاب الاسنان كلها ويجزئ ذهاب بعض الاسنان (قوله والمراد بالقطع الذهاب ولو خالفة) كذا اللقائي ونظر فيه البساطي لكون المصنف عبر بقطع الظاهر في حقيقته (قوله التي هي من الاصلية) كذا قال اللقائي وفي عب ولو زائد ان أحس وسوى غيره في الاحساس كذا ينبغي انتهى والظاهر ما ذهب اليه اللقائي

(قوله وانظر ما اذا ذهب أظلمات) ومثلها أظلمات وبعض أظلمات قوله بعد لان الخلاف في الاصبع (قوله مشرف) أي صاحبه فندف المضاف فانه فصل الضمير المضاف اليه (قوله والاعشى) هو الذي لا يبصر ليلًا وقوله والاجر هو الذي لا يبصر في الشمس (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كما عبر به شب كان معه صمم أم لا (قوله خلافا لاشهب) أي فانه يقول ان كان يأتي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وستأتي الواحدة الخ) حاصله أنه لا يعتق قطع الاذن الواحد مرة ووقع في كلام عب اضطراب لانه قال هنا وقطع أشرف الاذنين ثم قال وكذا الاذن الواحد ظاهرة (١١٣) وكذا قطع أشرف الاذن الواحد مرة ثم قال فيما

سيأتي ان قطع الاذن الواحد مرة لا يضر وصريح المدونة ان قطع الاذن الواحد يضر (قوله وليس الشق ليس شرطاً) أي وان كانت فسرته المدونة به والمراد باليس عدم القدرة على تحر كنه والتصرف (قوله والدين الخ) أي الدين منع سعي العبد لنفسه بل يسعى لاجل أن يصرف في قضاء دينه وشأن الرقبة التي تعتق في الظهار ونحوه ان لا تباع عليها احد وفي هذه الصورة فتمت مشغولة بالدين الذي عليه والحاصل أن المعنى أن يعتقه السيد عن ظهاره ثم يتبين أن عليه ديناً لم يسقطه سيده عنه قبل فان ذلك يكون عيباً في العبد يمنع اجزاء عتقه عن الظهار كظهور عيب نبيذ به بعد عتقه كعبي أو عجز وسواء كان سيده علم به قبل عتقه ولم يسقطه أو لم يعلم به حتى أعتقه (قوله بلاشوب عوض) اسم بمعنى غير ظهار عرابها فيما بعد ها والشوب الخلط أي بالخالطة عوض وان قل ولو أسقط شوب لتوهم أنه لا يضر الا العوض الكامل مع ان المراد السلامة من مخالط أي عوض وان قل (قوله بشرط أن يكون للسيد الخ)

كلام ح يفيد أن المعول عليه مفهوم اصبع فانه قال وانظر ما اذا ذهب أظلمات والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (ص) وعي وبكم وجنون وان قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديد وجذام وبرص وفالج (ش) أي وبشرط في الرقبة ان تكون سليمة من هذه الامور منها العي وكذا الغشاوة التي لا يبصر معها الا بعسر وأما الخفيف والاعشى والاجر فانه يجزئ وسيأتي ان الاعور يجزئ ومنها البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنها الجنون ولو قليلاً كمر في الشهر عند مالك وابن القاسم خلافا لاشهب ومنها المرض المشرف وهو الذي بلغ صاحبه النزع وغيره يجزئ ومنها قطع أشرف الاذنين وقوله وقطع أذنين أي أشرفهما لأن المراد قطعهما من أصلهما كما هو ظاهر كلامه وستأتي الواحدة في قوله وجدع في أذن ومفهوم في أذنه انه لو عمها الجدع لا تجزئ كما يأتي بيانه ومنها الصمم ان فسرناه بعدم السمع لم يأت التقييد بالثقل وان فسرناه بثقل السمع يأتي تقييده بأن لا يكون خفيفاً ومنها الهرم الشديد بأن لا يمكن معه الكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما منع الهرم بخلاف الصغير لان منافع الصغير مستقبلة ومنها العرج الشديد فقوله الشديدين وصف للهرم والعرج ويأتي مفهوماً ما في كلامه ومنها الجدام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الفالج والمراد به هنا ليس بعض الاعضاء وليس الشق ليس شرطاً ولو اطلع المشتري على عيب بعد عتقه لا يجزئ به رجوع بالارش واستعان به في رقبة وأرش عيب لا يمنع الاجزاء يفعل به ما شاء والدين المانع سعيه لنفسه لصرفه في قضاء دينه يمنع الاجزاء لانه عيب (ص) بلاشوب عوض (ش) يعني أنه يشترط في رقبة الظهار أن تكون سالمة عن شوائب العوضية فلو أعتقه عن ظهاره بشرط أن يكون للسيد في ذمة العبد مال قليل أو كثير فان ذلك لا يصح ولا يجزئه عن ظهاره (ص) لا يشتري للعتق (ش) عطف على مقدر أي فيجزئ عتق مالاشوب عوض فيه لا يعتق مشتري بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة لان البائع قد وضع من قيمتها لاجل العتق (ص) محررة لانه لا من يعتق عليه (ش) الضمير في له يرجع للظهار والمعنى أنه يشترط في الرقبة المذكورة أن تكون محررة لاجل الظهار يحترز به عما لو اشترى من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله ان اشتريته فهو حر فانه لا يجزئه لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم استقرار الملك عليه (ص) وفي ان اشتريته فهو حر عن ظهاره تأويلان (ش) التأويلان وقع في قول المدونة وان قال ان اشتريته فهو حر فاشترائه وأعتقه عن ظهاره لم يجزئه وفي قول الموازية عن ابن القاسم الاجزاء فيمن قال ان اشتريت فلانا فهو حر عن ظهاره هل ما في الكتابين خلاف بحمل قول المدونة بعدم الاجزاء فيها اذا قال ان اشتريته فهو

(١٥ - خشي رابع) وأما ما في يده فيجزئ لانه انتزاعه (قوله لا يعتق مشتري الخ) أي فان فيه شائبة العوضية وقوله بشرط العتق أي ان البائع يشترط على المشتري أن يعتقه (قوله لا من يعتق عليه) فان أعتقه عن ظهاره غير عالم به حين العتق فلا يجزئ (قوله يحترز به عما لو اشترى الخ) أي ما لم يكن للغرماء منعه من شراء من يعتق عليه أو رده فاذا نواله في الشراء أو في العتق بعد الشراء فيجزئ عن ظهاره في هاتين الصورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي بناء على أن العتق لا يكون بنفس الملك وهو خلاف المشهور وقوله أو لا بناء على انه يعتق بنفس الملك وهو المشهور وهل الخلاف المذكور جار في التعليق (قوله وفي ان اشتريته الخ) بتقرير الشارح يعلم أن الاولى

للمصنف أن يقول وإن علق محرر ما اشتراه لم يجزئه وعن ظهاره يجزئ وهل وفاق تأويلان (قوله ووجه عدم الاجزاء) أي ووجه الاجزاء أنه لما كان قائماً به الظهار وحاصلاً به بالفعل صرف ذلك الشراء إلى الظهار فقوله عن ظهاري لا يضر (قوله إن تعليق عتق الظهار) أي إن التعليق لا يفيد في عتق الظهار وهذا متفق عليه لأنه تقدم أنه إذا قال إن اشتريته فهو حر فلا يجزئه اتفاقاً فنقول بعدم الاجزاء يقول القائل بالاجزاء أنت (١١٤) نوافقني على ذلك القاعدة فاذن قوله بعدم ذلك عن ظهاري بعد ندما

وقوله فذلك أي لأن ملكه (قوله لا جزأه اتفاقاً) في عب ووجه الاجزاء تعليق الحر به المعلقة على الشراء على شرط وهو ظهاره إن وجد منه والشرط تأثير في المشروط أقوى من القيد في مقيد (قوله كالمكاتب) هذا من كلام المصنف الآتي (قوله فقيـ لـ يجزئه الخ) وهو الاظهر (قوله فقومه عليه الخ) هذا تصوير للاول وقال الشيخ أحمد فمكل عليه أي سواء كان النصف الذي كمل له أو لغيره انتهى (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله ابن القاسم من الاجزاء ومفادهم إجماع ان الخلاف في الصورتين (قوله ولو أعتق واحدة معينة من اثنتين) هذه عبارة الفيشي بالحرف وليس فيها عن امرأة وكذا بخطه ليس فيه عن امرأة فاذا علمت ذلك فقوله واحدة منصوب على نزاع الخافض أي واذا أعتق عن واحدة معينة من امرأتين حاصله أنه أعتق رقتين عن ظهاره فأعتق واحدة عن امرأة معينة وسكت عن الاخرى فقوله وأبهم الاخرى معناه وأبهم المرأة الاخرى التي أعتق عنها الرقيق الثاني (قوله كالاخرى ان تعينت) أي بأن لم يكن عنده الا امرأتان قد ظاهر منهما ثم أعتق رقيقتين عن ظهاره

حر على ظاهره أي من شموله لما إذا قال عن ظهاري أو اقتصر على قوله فهو حر أو وفاق بحمل ما في المدونة على ما إذا اقتصر على قوله إن اشتريته فهو حر ولم يذكر مع ذلك قوله عن ظهاري فان ذكر معه فالاجزاء فيكون موافقاً لما في الموازية ووجه عدم الاجزاء على القول بالخلاف فيما إذا قال إن اشتريته فهو حر عن ظهاري أن قوله عن ظهاري يعد ندماً بعد قوله إن اشتريته فهو حر لان القاعدة ان تعليق عتق الظهار لا يفيد فتيقيد به بالظهار بعد قوله لا يفيد فذلك لم يستقر عليه أي لم يستمر لأنه عتق بمجرد الشراء وحمل التأويلين فيما إذا تقدم الظهار على قوله إن اشتريته فهو حر أو فهو حر عن ظهاري وأما ان لم يكن ظاهراً قبل ذلك لا جزأه اتفاقاً وكأنه قال إن اشتريته فأنت حر عن ظهاري إن وقع مني ونويت العود وإن لم ينو لم يعتق عليه (ص) والعتق لا مكاتب ومدير ونحوهما (ش) عطف على عوض أي وبلاشوب العتق ووقع في نسخة بعضهم وعتق بنكيره وبره عطف على قوله بلاشوب عوض أي وبلاشوب عتق أي خالية عن شائبة عوض وعتق وهو غير متعين لصحة عطف المعرفة على النكرة فعلى هذا لا يجزئ عتق مكاتب ومدير ونحوهما كأم ولد ومعتق لاجل ومبعض ولولم يؤد المسكاتب شيئاً من نجومه وهذا إذا أعتق المكاتب والمدير سيدهما وأما ان اشتري واحداً منهما وأعتقه عن ظهاره وقلنا بامضاء البيهقي كما صرح به المؤلف في باب التدبير حيث قال وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب فقيـ لـ يجزئه عن ظهاره وقيل لا يجزئه (ص) أو أعتق نصفاً فمكل عليه أو أعتقه (ش) يعني أنه إذا أعتق نصف عبده والعبد شركة بينه وبين آخر فقومه عليه الخ كما فان ذلك لا يجزئه عن ظهاره على المشهور وكذلك لو كان العبد كله فأعتق نصفه أولاً ثم أعتق نصفه الآخر فانه لا يجزئه عن ظهاره لان شرط الرقبة في كفارة الظهار أن يخرج دفعة واحدة وهذا بعضها ولان الحكم لما كان يوجب عليه التميم في الباقي صار ملكه غير تام (ص) أو أعتق ثلاثاً عن أربع (ش) أي وكذلك لا يجزئه شيء إذا أعتق ثلاثاً عن أربع نسوة ظاهراً منهن وشركهن في الثلاثة لانه ناب كل واحدة ثلاثاً عن أربع رقبته والعتق لا يتبع كالأعتق أربعاً عن أربع شركهن في كل رقبته وإن عين لكل واحدة رقبته حلان أو أطلق حلان أيضاً عند ابن القاسم لا عند أشهب ولو أعتق واحدة معينة من اثنتين وأبهم الاخرى حلت معينة مطلقاً كالاخرى ان تعينت والا فلا ولونسي التي أعتق عنها ككفر عن الاخرى وأجزأه ومنع حتى يكفر عن الاخرى ولو أعتق ثلاثاً عن ثلاث من أربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة (ص) ويجزئ أعور (ش) يعني ان من أعتق عن ظهاره عبداً أعور فانه يجزئه على المشهور ولان العين الواحدة تقوم مقام اثنتين ويرى بها ما يرى بها ما وديتها دية العينين جميعاً ألف دينار والخلاف في الانقر الذي خرجت عينه وأما غيره فيجزي باتفاق والظهار اجزاء عتق من فقد من كل عين بعض نظرها (ص) ومغصوب ومهرهون وجان ان افتديا (ش) يعني انه إذا أعتق عن ظهاره عبداً المغصوب منه فانه يجزئه ويجوز وسواء قدر على تخليصه أو لا لانه باق على ملكه وكذلك

وعين أحد الرقيقتين لواحدة من المرأتين فمكل الاخرى (قوله والا فلا) بأن كان عنده ثلاث نسوة وأربع يجزئ فأعتق رقيقتين عن ظهاره وعين واحدة من الرقيقتين لواحدة من النساء وسكت عن الرقيق الاخر فانه لا يطأ غير المعينة الا اذا أخرج كفارة ثالثة أو كفارتين (قوله ولونسي التي أعتق عنها) هذا يتحقق فيمن عنده امرأتان وأكثر وأعتق عن واحدة معينة ونسبها بأن يراد من قوله كفر عن الاخرى أي جنس الاخرى المتحقق في واحدة وأكثر (قوله الذي خرجت عينه) أي قلعت لانه حينئذ بمنزلة الاقطع

(قوله لكن يشترط في جواز الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ان افتد بيا ليس شرطا في الاجزاء بل انما هو شرط في الجواز أي وأما الاجزاء فيحصل وان لم يخلصا وقد تبين غيره وهو ع ج واعترضه محشي نت بقوله قال ج ومن تبعه هذا شرط في الجواز أما الاجزاء فيحصل وان لم يفتد بيا فائلا كما يدل عليه صنيع المواق ومافاه غير صحيح لان (١١٥) مراد الائمة بالافتداء نفاذا العتق بخلاصه من

الرهن والجنابة فان لم يفتد بأن أخذه ذو الجنابة أو الدين وبطل العتق فكيف يصح انما أن يقول بالاجزاء فظهر ان الشرط في الاجزاء كافي الجواهر وابن الحاجب وغيرهما ولم يجز في كلام المواق ما يدل لمافاه وصورة المسئلة ان المرهون والجنابي عتقا عن الظهار قبل افتدائهما فيجزئ ان افتد بيا بعد ذلك والافلا فان أراد غير هذا فهو خروج عن فرضهم فتأمل (قوله ومرض وعرج) الواو بمعنى أو وانظر لواجتماعيه خفيفين هل يجزئ أم لا وهو ٣ معطوف على عرج (قوله وأغلة) قال اللقاني بتثنية الميم واقتصر في الصحاح على الفتح وهي رأس الاصبع العليا (قوله ونص المدونة) أي لانه قد نص الخ (قوله ولولم يأذن) أي بخلاف ابن الماجشون (قوله لزيادة منفعة) كذا قال نت قال عب وانظر زيادته فيما اذا وليد كروا ذلك الا في خصي الضحية قال بهرام وانظر هل حكم المجبوب والعين كذلك أو لا وقوله أولا انظر هل معناه أولا بالمره بل يجزئ من غير كراهة ويؤوقف فيه حينئذ بأنه كيف يكره فاقد احدي الاثنين ولا يكره فاقا هـ ما معا أو معناه لا يجرى انتهى شرح عب (وأقول) الظاهر أن المجبوب كالخصي بل المتعين والظاهر ان

يجزئ عتق عبده المرهون أو الجنابي عن ظهاره لبقاء كل على ملك صاحبه لكن يشترط في جواز العتق ابتداء أن يفتد الرهن بدفع الدين أو اسقاط من له الحق وأن يدفع أرش الجنابة أو يسقط المجنى عليه حقه من ذلك وما ذكرناه من أن المغصوب يجوز مطلقا أو المرهون والجنابي لا يجوز عتق كل ابتداء الا ان افتد بيا هو ظاهر صنيع المواق (ص) ومرض وعرج خفيفين (ش) فيه حذف مضاف أي ذو مرض وذلك لان الكلام في صاحب العيب دون العيب نفسه ثم ان خفيفين اما حال أو نعت مقطوع وذلك على أن مرض وعرج بالرفع وان كانا بالجر فهو صفة لهما ويلزم على الوجه الاول مجيء الحال من النكرة أو قطع نعت النكرة وكلاهما قليل وعلى الثاني حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جر من غير شرط وهو قليل أيضا والشرط المفقود هو المشار اليه بقوله ابن مالك

وربما جروا الذي أبقيوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم
لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

(ص) وأغلة وجدع أذن (ش) يعني انه اذا أعتق عن ظهاره عبدا مقطوع الأغلة فانه يجزئ ولو كانت الأغلة من الابهام والأغلة ان غزالة الأغلة فالعبرة بفهوم اصبع فيما مر وكذا يجزئ عتق العبد المجدوع أي المقطوع الاتف أو الاذن حيث لم يوعبها ونص المدونة على أن مقطوع الاذن لا يجزئ انتهى والجدع بالبدال المهملة (ص) وعتق الغيرة ولو لم يأذن ان عاد ورضيه (ش) يعني ان من أعتق عبده عن ظهار لازم لرجل فانه يجزئه وسواء أذن المظاهر لهذا الرجل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر قد لزمته الكفارة بأن حصل منه العود أي فوى وطء المظاهر منها أو وطئها بالفعل وبشرط أن يرضى المظاهر بالعتق المذ كور فان لم يحصل منه عود أو لم يرض بالعتق فان ذلك لا يجزئه الا أن يكون عن ميت فالعود كاف لتعذر الرضا منه وقوله ان عاد أي ان كان عاد قبل العتق ورضى ولو بعد العتق وقوله ان عاد شرط فيما قبل المبالغة وما بعده وقوله ورضيه شرط فيما بعده لا فيما قبلها (ص) وكرم الخصى ونذب أن يصلى ويصوم (ش) أي وكرم عتق الخصى مع الاجزاء واعتقره نكصه لزيادة منفعة وهذا جار في باقي الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار ويستحب في الرقبة أن تكون ممن عرف الاسلام وعقل الصلاة والصوم أي عقل أن ذلك من القرب بأن بلغ حد التمييز وان لم يبلغ حد الاحتمال لانه حينئذ يفكر على الكسب والعمل وقيل لانه يكون حينئذ مسلما حقيقة وذلك أنه انما هو مسلم قبل التمييز باسلام أبيه (ص) ثم لم يصر عنه وقت الاداء (ش) هذا شروع منه في الكلام على الثاني من أنواع كفارة الظهار وهو الصيام والضمير في قوله عنه يرجع للعتق المتقدم ذكره والمعنى أن المظاهر اذا عجز عن الكفارة بالعتق وقت اداء الكفارة أي وقت اخراجها فانه يصوم حينئذ شهرين متتابعين لقوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا وانما أتى بقوله (لا قادر) وان فهم من قوله لم يصر لاجل قوله (وان بملك محتاج اليه لكرمض أو منصب) والمعنى أن المظاهر اذا كان قادرا وقت الاداء على عتق رقبة بأن

منفعة الخصى من الانسان ليست شرعية (قوله ويستحب الخ) يفهم منه ان عتق من لم يبلغ هذا السن يجزئ وان رضيه كما في جميع الكفارات فان أعتقه كذلك فكبر آخرس أو أصم أو مقعدا أو مطبقا فعن أصبح ليس عليه بدله وكذا الوابنائه فكبر على مثل هذا لا يرد لاحتمال حدوثه (قوله وقت اداء الكفارة) أي اخراجها لا وقت الوجوب وهو العود ولا وقت الظهار (قوله لكرمض) واقع أو متوقع

٣ قول المحشي معطوف على عرج الصواب على أعور اه مصححه

(أولاً لمنصب) كما إذا كان مثله لا يخدم نفسه (قوله أو سكنى مسكن) وكذا كتب فقهاء يحتاج لها ولا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لا يسيانها من القول (قوله فان قلت الخ) وأورد أن اثبات الحلية بالعتق المذكور مؤد إلى رفعها وما أدى اثباته إلى رفعه فهو باطل والجواب أن الممتنع حلية خاصة وهي حلية الملك والمطلوب مطلق حلية الصادقة بالنكاح (قوله ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع) أي والعزم على الوطء قبل الكفارة تمتنع أي ولومع نية التكفير بخلاف غيرها فإن العزم على الوطء قبل الكفارة مع نية التكفير فإنه غير تمتنع وإنما كان العزم (١١٦) هنا تمتنعاً ولومع قصد التكفير لأنها بعده تصير حرة فلا يجوز وطؤها (قوله قلت

يجاب بأن العزم على الوطء الخ) أي ولومع نية التكفير (قوله وهو محرم عليه ووطؤها) ربما أن هذا الكلام يفيد أن الأولى أن يقال ووطء هذه بعد الكفارة تمتنع أي فالعزم تمتنع وقوله نية عودته الوطء أي وإن كان حراماً ٣ وقوله وبه يجب أن أخذ البساطي الخ أي فالمتعمد أن العود شرط وهذا لا يخدم دود (قوله مبتدأ الخ) فيه أن قوله صوم معطوف على اعتاق الذي هو خبر هي الواقعة مبتدأ أي فيتعين أن يكون خبراً لأن المعطوف على الخبر خبر الأن هذا الذي قاله مبني على ما قدره في قوله وهي اعتاق والظاهر عدم التقدير والمعنى والكفارة أنواع مرتبة فيكون قوله ثم صوم معطوف على اعتاق وقوله لمعسر مرتبط به وعلى كلام شارحنا فيكون من عطف الجمل (قوله منوى التابع) حال من الضمير في الخبر على كلامه والتقدير ثم صوم شهرين كائن لمعسر في حال كونه منوى التابع الخ (قوله وكذا لو مرض الخ) أي بأن صام الأول بتمامه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا الإشارة إلى أن قول المصنف وتعم الأول أن

كان عنده عنها أو ما يساوي ثمن رقبة فقط من دابة أو داراً أو غير ذلك وهو محتاج إلى ذلك لأجل مرض أو لأجل منصب أو سكنى مسكن لا فضل فيه فإنه يلزمه العتق ولا يجزئه الصوم حينئذ وضمن معسر معنى عاجز فقابله بقوله لا قادر (ص) أو بملك رقبة فقط ظاهر منها (ش) يعني أن من ظاهر من أتمه وهو لا يملك غيرها وقد لزمته كفارة الظهار فإنه لا يجزئه الصوم ويلزمه أن يعتقهها عن ظهاره لها فإذا تزوجها بعد الحرية حلت من غير كفارة فإن قلت قد تقدم أن الكفارة لا تجزئ قبل العود والعود العزم على الوطء أو مع الامسك ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع لأنها صارت حرة قلت يجب بأن العزم على الوطء وإن كان حراماً عود ونحوه لا يبرئ من الكفارة كيف أجزأه عتقها وهو محرم عليه ووطؤها فالنية عودته الوطء وجب كفارته وإنما يضعف هذا من لا يعلم ما للسلف اه وبه يجب أن يأخذ النخعي منها أن العود ليس بشرط في وجوب الكفارة (ص) صوم شهرين بالهلال (ش) مبتدأ خبر لمعسر يعني أنه إذا أعسر عن عتق الرقبة وقت أدائها فإنه يلزمه أن يصوم شهرين بالهلال إذا بدأ من أول الشهر وسواء كان ناقصاً أو كاملاً (ص) منوى التابع والكفارة (ش) يعني أنه إذا كفر عن ظهاره بصوم شهرين فلا بد أن ينوى تتابع الشهرين ولا بد أن ينوى أيضاً بالصوم الكفارة عن ظهاره ويكفيه أن ينوى ذلك في أول ليلة من الشهرين وكذلك كل كفارة واجبة فإنه لا بد أن ينوى بصومه التكفير عن تلك الكفارة (ص) وتعم الأول أن انكسر من الثالث (ش) تقدم أنه إذا ابتدأ الصوم من أول يوم في الشهر فإنه يصوم الشهرين بالهلال سواء كانا كاملين أو ناقصين وأما إذا ابتدأ الصوم في أثناء الشهر فإنه يصوم بقية ذلك الشهر الذي ابتدأ فيه الصوم ويصوم الشهر الذي بعده بالهلال ثم يكمل الأول المنكسر من الشهر الثالث فلو صام من المحرم عشرة أيام مثلاً فإنه يصوم صفراً بالهلال سواء كان كاملاً أو ناقصاً ثم يكمل من ربيع الأول ما بقي من المحرم وكذا لو مرض في صفر ثم عتقه ثلاثين ولو مرض في الأول ثم صح ثم مرض في الثاني ثم صح كملهما ثلاثين ثلاثين وسواء في ذلك الحر والعبد (ص) والسيد المنع أن أضرب بخدمة ولم يؤد خواجه (ش) يعني أن العبد المظاهر إذا أراد أن يكفر عن ظهاره بالصوم فليس عليه أن يمنعه من ذلك إذا كان العبد يضرب بخدمة سيده بسبب صومه أن كان من عبيد الخدمة أو لم يؤد خواجه أن كان من عبيد الخراج قالوا ويعني أو خلافاً لتت فإن جعل عليه كلاهما وحصل بالصوم ضرر في أحدهما فله المنع (ص) وتعين لذى الرق (ش) أي وتعين التكفير بالصوم لذى الرق سواء كان عن ظهار أو غيره وسأني في المكاتب وكفر بالصوم وإنما يتعين الصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له في الأ طعام فإنه يتعين عليه في هذه الحالة إذا قدر عليه وأما إذا أذن

انكسر لافهومه والحاصل أنه لا فرق في الكسر بين أن يكون في الأول أو في الثاني أو فيهما فإن قلت أنه في رمضان إذا أفطر له بقضى بالعدد مع أن في كل من آتى الظهار ورمضان لفظ شهر وهو كما في الخبر تسع وعشرون أو ثلاثون قلنا إن الشهرين في الظهار لم يقيد بزمان معين فملا على الشهرين الكاملين حيث لم يبدأ بالهلال وإن رمضان شهر مقيد بزمان معين فاقصر على ما يظهره الله في العدد (قوله وتعين لذى الرق) الأولى تقدمه على قوله والسيد المنع لأنه إذا حكم بالتعيين يتشوف إلى كون السيد المنع أم لا فهو كالتفرع عليه ٣ قول النخعي وقوله وبه يجب أن يأخذ البساطي الخ كذا في النسخ بأيدينا وليس في نسخ الشرح بأيدينا هذا ذكر البساطي بل النخعي اه معجسه

(قوله أي بالنظر للعتق وان أذن) أي فالرفيق لا يصح منه العتق ولو أذن إذ لا ولا له ولازم العتق الولاء وإذا انتفى اللازم انتفى ما زومه إذ لا ولا لهم في الحال فلا يرد أن المكاتب وأم الولد والمدير إذا مرض السيد والمعتق لأجل إذا قرب لأجل لهم ولا عما اعتقوه لأن الولاء لهم إنما هو إذا اعتقوا (قوله ان أذن له السيد) أي مع العجز عن (١١٧) الصيام وتنبه به السفيف المظاهر العاجز عن غير

الصوم كالعبد وكذا القادر على غيره ويضربه في ماله لأن لم يضرب (قوله وقد التزم) أي والحال أنه قد التزم أي قبل الظهار وأما بعد الظهار فيعتق لأنه حينئذ الظهار مستثنى وفي الشيخ أحمد سواء كان الالتزام قبل الظهار أم لا (قوله كالثلثات) حاصل ما في عب أنه إذا أيسر في أثناء اليوم الرابع تمادى وجوبا ويندب التمادى إذا أيسر بعد أن شرع في اليوم الثاني ما لم يدخل في الرابع والأوجب التمادى ويجب الرجوع إذا أيسر في اليوم الأول أو بعده وقبل دخول الثاني ونقول إن قولهم رام لا يلزمه الرجوع صادق بجواز التمادى وجوبه الذي هو المراد عج فاذا جعل عبارة الشارح عليه تكون الكاف أدخلت الرابع وأقل منه لما علمت (قوله أي جاز) التمادى هذه العبارة تخالف ما في عب وتوافق ظاهر العبارة الأولى (قوله الآن يفسده) الأولى إلا أن يفسد لا يهام كلامه قصره على المتعمد (قوله وفي اليوم باتفاق) أي يندب له الرجوع يخالف ما في عب وشب وقوله بخلاف المين أي فلا يستحب له الرجوع وقوله لغلط أمرهما أي فذلك قلنا يندب الرجوع في الظهار والقتل دون المين (قوله أو واحدة

له فيه فلا يتعين في حقه الصوم وبعبارة وتعين أي الصوم لذى الرق أي بالنظر للعتق وان أذن بخلاف الإطعام يصح منه أن أذن له السيد فيه فهو يشبه الحصر الإضافي (ص) ولن طوبى بالفيئة وقد التزم عتق من يملكه لعشر سنين (ش) يعني وكذلك يتعين الصوم في حق من ظاهر من زوجته وقد التزم عتق من يملكه لمدة يبلغه عمره ظاهرا وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبة بالفيئة وهي هنا الكفارة فإنه يتعين في حقه الصوم إذا يقع العتق عن الظهار في العسر بل عن المين وقد علمت أن من شروط الرقبة أن تكون محررة للظهار (ص) وان أيسر فيه تمادى (ش) يعني أن من فرضه الصيام لعجزه عن عتق الرقبة إذا شرع في الصوم ثم أيسر بعد ذلك وقد رعى العتق فإنه يتمادى على الصوم ولا يرجع للعتق أي لا يلزمه الرجوع حيث صام ماله بال كالثلاث وأما أن كان صام كالْيَوْمَيْن فإنه يستحب له الرجوع كما يأتي وبعبارة تمادى أي جازله وليس المراد تمادى وجوبا وهذا إن لم يفسد صومه والاتعين في حقه اعتناق رقبة ولو لم يبق من صومه اليوم واحد لما تقدم أن المعتبر حال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لما أبطل صومه خوطب بأدائها وهو الآن موسر فلا يجزئه الصوم والى هذا أشار بقوله (الآن يفسده) (ص) وندب العتق في كالْيَوْمَيْن (ش) يعني أن ما قدمه من أنه إذا أيسر في أثناء الصوم يتمادى مشروط بأن يكون قد صام ماله بال فإن كان قد صام اليومين ونحوهما فإنه يستحب له الرجوع إلى العتق كما في المدونة وهو الصحيح وفي اليوم يستحب باتفاق ومثله كفارة القتل بخلاف المين لغلط أمرهما (ص) ولو تكلفه المعسر جاز (ش) يعني أن المظاهر المعسر إذا تكلف العتق بأن تداين واشترى رقبة فإنه يجزئه عن ظهاره وتطهيره من فرضه التيمم فتكلف الغسل أو من فرضه الجالس في الصلاة فتكلف القيام فيها ومعنى جازمضى لأنه قد يكون حراما كما إذا كان لا يقدر على وفاء الدين أو لا يعلم أربابه بالعجز عنه وقد يكون مكروها كما إذا كان بسؤال لأن السؤال مكروه كان من عاداته السؤال أم لا كان إذا سأل يعطى أم لا (ص) وانقطع تتابعه بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة وان ليلنا ناسيا (ش) تقدم أن الصوم يجب تتابعه وذكر هنا أمور انقطع تتابع الصوم والمعنى أن المظاهر إذا وطئ المظاهر منها فإن ذلك يقطع تتابع صومه ويتبدل منه من أوله وسواء وطئها ليلا أو نهارا علما أو ناسيا جاهلا أو غالطا أو ما إذا وطئ غير المظاهر منها فإنه لا يبطل صومه ليلا ولو علما أو نهارا ناسيا أو يأتي بيانه عند قوله وفيها ونسيان ومثل وطئ المظاهر منها في قطع الصوم وجوب ابتداءه ما إذا كان له أربع زوجات مثلا ظاهرا منهن في كلمة واحدة وقد مر أنه يجزئه كفارة واحدة لانهن في حكم المرأة الواحدة فإذا وطئ واحدة منهن ليلا أو نهارا أو غلطاً ونسياناً فإن ذلك يقطع تتابع صومه ومثل الوطء مقدماته على المشهور (ص) كبطلان الإطعام (ش) التشبيه في قطع تتابع الصوم يعني أنه إذا وطئ المظاهر منها أو وطئ واحدة ممن فيهن كفارة في

الح) فإن قلت الواحد من الجماعة مظاهر منها فلا حاجة لذكره والجواب أنه لما كان فيه غموض قد لا يهتدى إليه أو منازع فيه ذكره (قوله كبطلان الإطعام) لا يخفى أنه إذا وطئ قبل الكفارة ثم أخرجها لا يبطل فكان أولى أن لو أخرج بعضها ثم وطئ أن لا يبطل وأجيب بأن الوطء قبل الإخراج محض عداء وبعد الإخراج البعض محض عدا مع المناقاة كالعمل المبطل للصلاة فيها وإخراجها عن وقتها (قوله ممن فيهن كفارة) احتراز به عن وطء واحدة ممن فيهن كفارات متعددة ليلا في الصوم لغير الصائم عنها فلا ينقطع أذ وطئ ليلا لغير الصائم عنها ووطئ غير المظاهر منها

(قوله المناسبة وجوب تنابعه) لان الانقطاع يقابله التتابع (قوله أو برض حاجه) الصفة جرت على غير من هو له فغير على مذهب الكوفيين لان اللبس مأمون (قوله حركه السفر) (١١٨) أي ولو هو ما فقول له لان لم يهجه أي تفتقا (قوله على المشهور) الافضل

أن يقدم قوله على المشهور على قوله وأما الخ لانه الذي فيه الخلاف ومقابله ما قاله سجنون من انه يجزئه البناء وان حاجه السفر لان السفر مباح (قوله بأن حاج بنفسه) أي بأن تحرك المرض بنفسه وقوله أو لم يحصل هيجان أصلا أي بأن يكون مريضا قبل السفر مرضا يجوز الفطر (قوله وفيها ونسيان) أي بغير جماع أو بهنار في غير المظاهر منها وأما منها فينقطع به تنابعه وان ليلانا ناسيا (قوله فهذا يسمى بالعطف التلقيني) كأن الخطاب لقن المتكلم ذلك المعطوف (قوله وهل ان صام العيد) هذا ضعيف (قوله أو يفطرهن) ظاهره انه مطلوب بالفطر وليس كذلك بل مأمور بصومه ما على طريق النسيب فيما يظهر ثم على القول الاول وهو صوم الجميع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد الاول فقط على الراجح (قوله جاهلا الخ) الفرق بينه وبين قوله أو غافلان الاول ليس عنده غفلة عن العد بل عذرا لانه جهل بأن اعتقد أنه في أول شوال وأما الثاني فهو عالم بأن الذي شرع فيه القعدة الا أنه غفل عن كون العيد يأتي في الصيام (قوله وأنه قضاها متصلة) قد علمت ان الراجح انه لا يقضى الا الاول فقط (قوله بل يني قضاءهن) أي بل يني في حال كونه قد قضاها متصلا (قوله لاجهلا حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع

أثناء الاطعام فان ذلك يبطل اطعامه ولو لم يبق منه الا اطعام مسكين واحد أو طعم غير المظاهر منها فانه لا يبطل اطعامه سواء كان الوطء ليل أو نهارا وعبر بالانقطاع في الصوم المناسبة وجوب تنابعه وفي الاطعام بالبطلان لعدم وجوبه فيه لا تفننا (ص) وبفطر السفر (ش) يعني ان المظاهر اذا كفر بالصوم ثم انه سافر في أثناء صومه سفر اتقصر فيه الصلاة فأفطر فيه فان ذلك يقطع تنابعه لانه فعل ذلك باختياره فيستأنف الصوم من أوله والاضافة بمعنى في لان المضاف اليه ظرف للمضاف (ص) أو برض حاجه لان لم يهجه (ش) يعني ان تنابع الصوم ينقطع بسبب المرض الذي حركه السفر وأفطر فيه لانه فعل ذلك باختياره وأما ان حصل له المرض بغير سبب السفر فان ذلك لا يقطع تنابعه ويبنى على صومه اذا صبح على المشهور فقوله أو برض أي أو يفطر مرض حاجه أي حركه السفر لان تحقق انه لم يهجه بان حاج بنفسه أو لم يحصل هيجان أصلا بأن قال الاطباء ان هذا الهياج ليس من السفر ويهجه بفتح حرف المضارعة وضمه لانه يقال حاجه يهيجه وأهاجه يهيجه (ص) كحيز (ش) يعني أن المرأة اذا الزمها صوم يجب تنابعه ككفارة القتل ثم حصل لها حيض أو نفاس في أثناء الصوم فان ذلك لا يبطل تنابع الصوم بل تفطر وتبني (ص) واكره وطن غروب (ش) يعني ان الفطر بكل منهما لا يقطع التتابع وأخرى الفطر لظن بقاء الليل ومثله من صام تسعة وخمسين ثم أصبح مفطر الظنه الكمال وأما لو أفطر شا كافي الغروب فانه كمن أفطر متعمدا (ص) وفيها ونسيان (ش) أي وفي المدونة لا ينقطع بسبب فطر نسيان بأكل أو شرب أو وطء غير المظاهر منها وأما وطء المظاهر منها فقد مر انه يبطل ولو ناسيا ليل أو نهارا وقوله ونسيان أي وضم لما لا ينقطع به تنابع النسيان فالعطف يسمى بالعطف التلقيني (ص) وبالعبدان تعمده لاجله وهل ان صام العيد وأيام التشريق والاستأنف أو يفطرهن ويبنى تأويلان (ش) يعني لو صام ذات القعدة وذات الحجة لظاهر عليه متعمدا الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك يبطل صومه لعدم تنابعه وقد أمر الله بتتابع الصوم وأما لو صادف العيد في شهرى ظهاره جاهلا للعدد أو غافلا عن أن في زمن صوم كفارة ظهاره يوم عيد فان ذلك لا يقطع تنابعه ويجزئه وإذا قلتم بالاجزاء مع الجهل هل معناه انه صام العيد واليومين بعده وأنه قضاها متصلة بصيامه وعليه ان لم يصم ذلك فانه لا يجزئه وليستأنف شهرى ظهاره وهذا فهم ابن القاسم أو الاجزاء المذكورة لا بتعقيد بصوم أيام النحر الثلاثة بل يني قضاءهن متصلا أمسك عن المفطرات أم لا وهذا فهم أبي محمد بن أبي زيد والى هذا أشار بالتأويلين والمراد بالجهل جهل كون العيد يأتي في الكفارة لاجهلا حكمه فانه يبطل التتابع ومشي أبو الحسن على أن المراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر قاله الشيخ عبد الرحمن وعلى ما ذكره أبو الحسن يكون جهل العين أولى به هذا الحكم والمراد بالصوم اللغوي وهو الإمساك بظاهر الان صوم هذه الايام حرام والمحرّم لا ينعقد والمراد بأيام التشريق اليومان اللذان بعد يوم النحر لانهم ساء محل الخلاف وأما اليوم الرابع فلا خلاف أنه يصوم ويجزئه فان فطره يقطع التتابع اتفاقا (ص) وجهل رمضان كالعيد على الارجح (ش) أي وحكم جهل رمضان كما اذا ظن ان شعبان رجب ورمضان شعبان كاجهلا بالعبد في انه يجزئه شعبان ورمضان على فرضهما ويصوم شوالا متصلا ويلغى يوم

(قوله والمراد بأيام التشريق الخ) اشارة الى أنه تفسير مرادوا لا بأيام التشريق تشمل الرابع (قوله وجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد انه جهل ذات الشهر كما لو اعتقد ان شعبان رجب أو جهل الحكم (قوله على الارجح) ومقابله ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئه لانه تفرق كثير

(قوله فيمن صلى الخ) وهو انه لو صلى الخس كلا بوضوء ثم نسي مسح رأسه من واحد فذهب بمسح الرأس فنتى وصلى الخس ثانيا ثم تذكر فانه مسح الرأس فقط ويصلى العشاء وذلك انه اذا كان الخلل في واحد من وضوآت غير العشاء ووضوء العشاء صحيح فقد صلاها ثانيا بوضوء العشاء الصحيح وان كان الخلل في وضوء العشاء فقد مسح الرأس فيه وصلاه قطهر اغتفر النسيان الثاني بالنظر للعشاء ولولم يغتفر لما سأل أن يذهب لمسح رأسه فقط ويصلى العشاء بل يتوضأ ويصلى الجميع (قوله تقدم الخ) أجيب بأن قول المصنف وشهر أيضا متصل بما قبله من قوله وبفصل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله تقديره وبفصل القضاء غير نسيان وشهر أيضا القطع بالنسيان ويكون أيضا متعلقا بالقطع لا بفصل لاقتضائه (١١٩) ان هنا قول شهر بأن فصل القضاء ناسيا

لا يقطع وليس كذلك (قوله وليس هذا الخ) بل مثله في أن التشهير الاول هو المعتمد والتشهير الثاني ضعيف (قوله صامهما وقضى شهرين) لعل هذا فيما ينوي بل ليلة والاصام الاربعة الاشهر لان تتابعه انقطع على هذا القول وقد ذكر جدي عجب عند قوله لان انقطع تتابعه بكمريض ان نسيانه أي المتابع كذلك (قوله هذا تفريع على القول الخ) المناسب هذا تفريع على القول بأن النسيان لا يقطع المتابع لا على أنه يقطع المتابع وذلك لان صيام اليومين انما هو لتتميم الثانية قطعاً وظاهراً بأي وجه كان احتمال كون اليومين من اولها وآخرها أو أثناءها وهذا انما يتأتى على القول بأنه لا يقطع المتابع فحينئذ لا يكون قضاء الشهرين الا عن الاول على احتمال أن لا يكون النقص من الثانية بل من الاولى والخاص بل أنه متى كان اليومان لتتميم الثانية على الاطلاق لا يكون صوم الشهرين انما هو عن الاولى لا غير وانما قلنا انما يتأتى على أن لا يقطع المتابع

العبد لان صومه لا يكفي وبقيضه ويبنى لان الجهل عذر على ما رجحه ابن يونس ولا يتأتى فيه وهل ان صامه والا استأنف لانه هنا يصومه عن فرضه قطعاً أما لو علمه لم يجزه سواء صامه عن ظهارة أو شرك فيه فرضه وظهارة (ص) وبفصل القضاء (ش) يعني أنه اذا لم يصل ما وجب عليه قضاءه بصيامه فان ذلك يكون قاطعاً للتتابع وسواء فصله عامداً أو ناسياً ويتبدى الصوم من أوله قال أبو الحسن ولم يعد ذروهما بالنسيان الثاني كما مر فيمن نسي شيئاً من فروض الوضوء أو الغسل ثم تذكره فلم يغسله حين ذكره فانه يتبدى الطهارة نسي ذلك أو تعمده بخلاف ناسي النجاسة ثم رآها قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها فلم يذكرها حتى صلى أجزأه صلاته لخفة ازالة النجاسة اذ قيل باستصحاب ازالها بخلاف الموالاة وتقدم ما يؤخذ منه اغتفر النسيان الثاني في الموالاة أيضا فيمن صلى الخس كلا بوضوء ثم ذكر من وضوءه ناسياً وقوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره عمداً فانه يقطع المتابع وأما اذا فصل بما لا يجوز الاداء فيه وأفطره عمداً فانه لا يقطع المتابع كيوم العيد (ص) وشهر أيضا القطع بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة ان النسيان لا يقطع المتابع عند قوله وفيها ونسيان وهو الذي اعتمد المؤلف هناك وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضا في الموازية وقد علمت ان قول مالك في المدونة مقدم على قوله في غيرها فاشهره ابن رشد هو قول مقابل للشهور وليس هذا مثل قوله فيما مر في الذابح وشهر أيضا لا كتفاء بنصف الحلقوم والودجين (ص) فان لم يدر بعد صوم أربعة عن ظهارين موضع يومين صامهما وقضى شهرين (ش) هذا تفريع على القول بأن النسيان يقطع المتابع فقط والمعنى أنه اذا صام أربعة أشهر عن كفارتها ظهارة ثم تذكر قبل فراغه من ذلك أنه أفطر في أثناء ذلك يومين ناسياً ولم يدر موضعهما هل هما من الاولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الاولى والاخر من أول الثانية مع علمه باجتماعهما فانه يصومهما الا ان احتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز له أن ينتقل عنهما مع قدرته على كمالها ويلزمه أيضا قضاء شهرين لاحتمال كون اليومين المذكورين من الاولى أو مفترقين (ص) وان لم يدر اجتماعهما صامهما ما والا أربعة (ش) أي وان لم يدر بعد صوم الاربعة أشهر اجتماع اليومين الذين أفطرهما في أثناء صومه المذكورين افتراقهما فانه يلزمه صومهما الا ان احتمال أن يكونا من الكفارة الثانية ولا ينتقل عنهما حتى يكملها لانه قادر على ذلك ويلزمه أيضا صوم أربعة أشهر لاحتمال افتراق اليومين

لا على غيره لانه على تقدير أن يكون اليومان من أثناء الثانية أو آخرها لا يكفي اليومان ان يكونا متممين للثانية (قوله لاحتمال كونهما من أول الثانية) أي أو من أثناءها أو آخرها لما قلنا من انه مفرع على الاول وهو عدم القطع بالفطر ناسياً ثم بعد كتي هذا وجدت عيب يدل على ما قلنا حيث قال وهذه المسئلة فرعها المصنف على قوله وفيها ونسيان أي الفطر فيه ناسياً لا يبطله فلذا صام اليومين وعلى قوله وبفصل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله ٣ ويصوم شهرين) أي وذلك لانه لا يبطل بفصل القضاء ولو ناسياً (قوله لاحتمال ان يكونا من الكفارة الثانية) أي من أولها (قوله لاحتمال افتراق اليومين) أي ان يكون أحدهما من أثناء الاولى وآخرها والثاني من أثناء الثانية أو آخرها فظهر ان صيام الاربعة انما يظهر على القول بأن الفطر ناسياً يقطع المتابع الا انه ضعيف مع انه لا حاجة لصوم اليومين مع كونه يصوم الاربعة فظهرت الركة في كلام المصنف من حيث ان قوله فان لم يدر الخ انما يتفرع

على أن الفطر ناسيا لا يقطع التتابع كما بينا وقوله وإن لم يدراجتماعهما صامهما والاربعة انما يفرع على القول بأن الفطر ناسيا يقطع التتابع وهو ضعيف والراجح أنه يصوم يومين في جميع الصوم ويقضى شهرين فقط فتأمل (قوله بعدم قطع النسيان) أي بعدم قطع الفطر نسيانا للتتابع (قوله عليك) عبر به إشارة إلى أن الاطعام في الآيات غير مقصود بل الواجب التملك قياسا على الكسوة فلا أعارهم الثياب لم يجزه (قوله مسكينا) أراد به ما يعم الفقير لانهم ما اذا افترقا اجتماعا واذا اجتمعوا افترقا (قوله لان المقصود سد الخلة الخ) بفتح الخاء أي الحاجة لا يسلم بل المقصود كما يفهم من الآية سد خلة ستمين انسا نامسكينا (قوله ان كانوا أكثر من ستمين) أي لاحتمال أن يتساووا في الاخذ فلا يكمل لواحد مددا كاملا (قوله والابني على واحد وكل) لانه يتحقق أن مع واحد مددا كاملا (قوله على الانفاق) الظاهر أن هذا عام وقوله أو البيع أي فمن ليس فيه شائبة حربة وقوله أو تبئيل أي تجيز (قوله أحرارا) بالجر صفة ستمين وبالنصب صفة مسكينا لانه بمعنى مساكين (١٢٠) (قوله وان اقتاتوا تاترا الخ) أي أهل بلاد المكفر أو جلهم أفرد التردد دفع توهم أنه

لما كان هو الأصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عدل البر وقوله أو مخرجا الخ من عطف العام على الخاص وهو جائز كعكسه على ما في الدماميني ويمتنع على ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال أو مخرجا في الفطر غير التمر (قوله وما أشبه ذلك) وهو البر والتمر ثم لا يخفى أنه حيث أردناه التمر والبر فيكون هذا تفسيرا للخارج في الفطر مطلقا بدون تقرر لقول الشارح أو غير ذلك فلو اقتبست غير هذه كالحشم والقطن أي جزأ الخارج منه قاله تظاهر أنه لا يراجع في المخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتيانه وظاهره أيضا أنه اذا اقتبست من غيرها يخرج منه ولو مع وجود شيء من التسعة وهو خلاف زكاة الفطر في هذين الأمرين (قوله أي بعدل سبع) أي لا كيلا خلافا للباقي (قوله مد هشام) هو هشام بن اسمعيل

المذكورين والتفريق يقطع التتابع وترك المؤلف التفريع على القول بعدم قطع النسيان وهو أنه يصوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونهما من الثانية مفترقين أو مجتمعين ويقضى شهرين لاحتمال كونهما من الأولى وقد بطلت بالدخول في الثانية للفصل (ص) ثم عليك ستمين مسكينا (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الاطعام بشرطه العجز عن الصيام بئس أو شك على ما يأتي لقوله تعالى فن لم يستطع فاطعام ستمين مسكينا يدفع المظاهر لكل مسكين مدا وثلاثي مد بعد النبي عليه الصلاة والسلام فلو دفع الكفارة لأقل من هذا العدد فلا تجزئ هذا مذهبا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فانه يقول اذا أطعم مسكينا واحدا ستمين يوما أجزأه ذلك عن كفارة الظهار لان المقصود سد الخلة وقد سد خلة ستمين وقد يمنع بأن حاجة ستمين محققة عند الخارج ولا كذلك الواحد في ستمين يوما ولما يتوقع في الجمع الكثير من اجابة الدعاء ومصادفة ولي ولوتناهبها المساكين ابتداءها ان كانوا أكثر من ستمين والابني على واحد وكل ويشترط في المساكين ان يكونوا أحرارا لا عبيدا لانهم هم أغنياء بساداتهم لجبرهم على الانفاق أو البيع أو تبئيل عتق من فيه شائبة حربة ليصير من أهلها مسلمين جلا على الزكاة والى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مد وثلاثين برا وان اقتاتوا تمر أو مخرجا في الفطر فعده (ش) البر هو المخرج منه بالاصالة فان كان قوتهم غيره تمر أو غيره مما يخرج في زكاة الفطر وهو الشعير والسمك والزبيب والاقط والذرة والارز والدخن وما أشبه ذلك فانه يخرج منه بعدل مد هشام أي بعدل سبع مد هشام قال عياض معناه أن يقال اذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك ابن عبد السلام وابن عرفة عن بعض الاشياخ المعتبر الشبع زاد على مد هشام أو نقص نقله عنهم ما حوالو في شرحه لهذا الكتاب وقال الباقي الاظهر عندى مشله مكيلة القمح كزكاة الفطر ولا يجزئ عرض ولا ثمن فيه وفاء القيمة وخبرجه بعضهم على اجزاء القيمة في الزكاة ابن عرفة ويرد بظهور التعبد في الكفارة بقدر المعطى وعددا خذيه انتهى وان أعطى الدقيق بر يعبه أجزأه كما قاله

ابن

الخزومي كان أميراً على المدينة من قبل هشام بن عبد الملك قاله في معين الحكام نقله محشي تن

وفي عب هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك نقله عن الغريابي على المدونة وفي شرح شب هو ابن يزيد بن عبد الملك ومد هشام مد وثلاثين مد بعدد صلى الله عليه وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والعبرة في ذلك بحمل الخارج فاذا ظاهر شخص بالمدينة وكفر بمصر مثلا بغير بر وكان ما بعدل البر مما أخرجه بصرى يزيد على ما بعدله لو أخرجه بالمدينة فانه يعتبر بحمل الخارج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباقي) مقابل لاعتبار الشبع وهو ضعيف (قوله ثمن فيه وفاء القيمة) الأولى ولا القيمة وذلك لان ظاهره ان هناك قيمة وثمننا خالطها فيه وفاؤها وليس كذلك (قوله على اجزاء القيمة في الزكاة) وهي لا تجزئ فيها القيمة على المعتمد على ما تقدم من التفصيل (قوله ويرد) أي التخرج (قوله بقدر المعطى) أي باعتبار تحديد المعطى بكونه مدا وثلاثين لا يزيد وكون الآخذين ستمين أي مجموع الأمرين والافقار المعطى محدد في الزكاة (قوله بر يعبه) الر يعب هو الزائد بعد طعنه أي بر يعب أصله

(قوله ان شاء الله) اشارة لعدم الجزم بالحكم المذكور (قوله كفدية الاذى) أى كمالاً أحب الغداء والعشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف
اليمين) أى فيجزئ الغداء والعشاء (قوله كقوله فيها ولا يجزئ غداء وعشاء) أى في فدية الاذى (قوله لا أظنه يبلغ مدا الخ) ابن ناجي
فيه مسامحة لانه لا ينبني على غلبة الظن وانما ينبني على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغهما المدون ثلثيه لم يجزى بافريقين بل لا أحب على
التحريم وعدم الاجزاء حيث تحقق عدم بلوغهما المدين كذا في عب والظاهر أن هذا ليس مراد ابن ناجي لان ظاهر عبارة عب
أنه عند الشك يجزئ واطاهر أنه لا يجزئ وأن مراد ابن ناجي أن ظاهر (١٣١) اللفظ ان ظن بلوغ المدين يكفي وليس كذلك

بل لا بد من تحقق المدين وقوله
بالهاشمي صوابه الهاشمي لانه
منسوب لهشام لا لهاشم (قوله الا
ان أيس) المراد به غلبة الظن وهو
الظاهر (قوله أو ان شك) لان
توهم وأولى من الشك اذا ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنها (قوله
وتوالت أيضا) أى كما توالت
بالخلاف توالت بالوفاق وأن الاول
قد دخل في الصوم ولو عبر به لكان
أحسن والتأويل بالوفاق ضعيف
والمعتمد الاول (قوله أو ينتقل ان
شك) أى ويكفي في انتقاله عنه ان
شك في القدرة في المستقبل وهو
عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنها (قوله
فهو عطف على لا ينتقل) ولا يصح
عطف قوله أو ان شك على قوله ان
أيس لفساد المعنى (تنبية)
ظاهر المصنف أن العتق لا يشترط
فيه الاياس في المستقبل (قوله وان
أطعم مائة وعشرين) والظاهر أنه
لا يجرى هنا ونبد بغير المدينة
زيادة ثلثه الخ أى ثلث الهاشمي
أو نصفه (قوله ولا يشترط أن يعين
نوع الكفارة) الظاهر أن هذا
مرتبط بقوله ان بين وكأنه يقول
ولا يشترط في البيان الخ ويحتمل
أن يكون حكماً مستأنفاً بالحكم

ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ابن القاسم ان شاء الله (ص) ولا أحب الغداء والعشاء
(ش) يعنى أنه اذا أطمع السنتين في كفارة الظهار غداء وعشاء فان ذلك لا يجزئه الا أن يبلغ
مدا بالهاشمي وأفاد بقوله (كفدية الاذى) بخلاف اليمين أن لا أحب معناه لا يجزئ كقوله
فيها ولا يجزئ غداء وعشاء ان لم يبلغ مدين فعنى لا أحب لا يجزئ بدليل قول الامام لاني
لا أظنه يبلغ مدا بالهاشمي (ص) وهل لا ينتقل الا ان أيس من قدرته على الصيام أو ان شك
قولان فيها وتوالت أيضا على أن الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى أن أشياخ المذهب
اختلفوا في حكم المظاهر اذا أراد أن يكفر عن ظهاره بالا طعام هل من شرط ذلك أن لا يطعم
حتى يأس من قدرته على الصوم حين العودة التي توجب الكفارة بان كان المظاهر حينئذ
مريضاً مشلولاً وغلب على ظنه أنه لا يقدر على الصيام الآن ولا في المستقبل ولا يكفي في ذلك
مجرد الشك وهذا قول ابن القاسم أو يكفي في الانتقال من الصوم الى الاطعام مجرد الشك ولا
يشترط الاياس وهذا القول في المدونة أيضا وذهب ابن شبلون الى بقاء كل من القولين على
ظاهره من غير رد ولا توفيق بينهما وذهب القرويون الى رد أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما
وهو أن الذي أيس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وتلبس بالعمل وأن الثاني وهو الذي
يكفي بالشك لم يدخل في الكفارة بالصوم ولا تلبس به او حينئذ فلا خلاف بين القولين وقوله
أو ان شك أى أو ينتقل ان شك فهو عطف على لا ينتقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أطمع مائة
وعشرين فكاليمن (ش) قد علمت أن العدد في كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو ستون
مسكينا لكل مدين وثلثان كما مر فاذا أطمع طعام السنتين مائة وعشرين مسكينا بان أعطى لكل
واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئه الا أن يكمل لسنتين منهم ويستزعم من الباقي بالقرعة
ان بين لهم أن المدفوع كفارة وبقي كما مر في اليمين بالله أنه اذا أطمع طعام العشرة المساكين
لعشرين مسكينا أن ذلك لا يجزئه حيث قال ومكررا مسكين وناقص كعشرين لكل نصف الا
أن يكمل وهل ان بقي تأويلان وله نزعة ان بين بالقرعة ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة من
ظهار أو عين بل يكفي أن يقول هذا من كفارتى (ص) وللعبد اخراجه ان أذن له سيده (ش) أى
له وله أى وللعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا أذن له سيده فيه وله تركه حتى يتمكن
من الصوم في المستقبل إما بفراغ عمل سيده أو بتأدية خراجه أو باذن سيده فيه والضمير في
اخراجيه المقدرا السابق من الاطعام وبهذا التقرير لا يحتاج الى جعل اللام بمعنى على (ص)
وفيها أحب الى أن يصوم وان أذن له في الاطعام وهل هو وهم لانه الواجب أو أحب للوجوب
أو أحب للسيد عدم المنع أو لمنع السيد الصوم أو على العاجز حينئذ فقط تأويلات (ش)
قال مالك في المدونة واذا ظاهر العبد من امرأته فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذن له

(١٦ — خشي رابع) آخر يتعلق بطلاق الكفارة (قوله بل يكفي) ظاهره أنه لو لم يقل له ذلك لا يكفي ان أعطاه ساكناً وقد تقدم
في الزكاة القولان فيمكن جريتهما هنا (قوله أى له وله) بمعنى لا يتعين واحد فلا ينافي أن الاولى له الصبر كما يأتي (قوله أو باذن)
الاولى حذفه (قوله وبهذا التقرير لا يحتاج الخ) أى حيث كان المعنى أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل
وأما اذا كان عاجزاً في الحال والاستقبال فيتعين الاخراج وعليه فاللام بمعنى على فالشارح بقول بحمله على ما فررت لك تكون للتخير
(قوله وان أذن له) الأوائل

(قوله وقال الخ) الظاهر - رَأَى قوله فاجاب بينبغى حكاية بالمعنى لا باللفظ والذي تقدم حكاية باللفظ (قوله أى لكون الامام ظن أن السائل سأله الخ) هذا يفيد قراءتهم بالسكون وأما بالفتح فهو الغلط اللساني وهو اللاتق بالادب لان الغلط اللساني أخف من الغلط القلبي (قوله على ما اذا منعه من الصيام) حاصله أنه يقول ان ابن الحاجب ذكر هذه عقب التي قبلها كالدليل على صحة تأويل القاضي عياض أن الاحبية ترجع للعبد أى أنه يندب له أن يصبر ليصوم وبفيدة قول الشيخ سالم في حل التأويل الرابع مانصه أو كما قال القاضي عياض ان الاحبية ترجع للعبد فالاحب له أن لا يطعم ان أذن له سيده فيه بل يصبر لمنع السيد له الصوم الآن لعله يأذن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمدان أذن له سيده في الاطعام (١٢٣) ومنعه من الصوم أجزاءه والاصوب أن يكفر بالصوم وهو نحو

قوله في المين اذا أذن له في الاطعام أو الكسوة أجزاءه وفي قلبي منه شيء والصيام أي عندي فلم يملكه للاطعام والكسوة ملكا متفرا انتهى وهذه العبارة أى التي ذكرها شارحنا وفيها ان أذن عبارة الشيخ سالم بالحرف وفيها من حل الاولى وهي أوضح من أن حل الاول (قوله لانه لا شك الخ) أى وهو موجود في مسألة الظهار وحاصله أنه يقال حل الاحبية على ما اذا منعه من الصوم لا يظهر لانه اذا منعه من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلا فكيف تصح الاحبية حينئذ وحاصل الجواب أن الصوم انما استحب في تلك الحالة لان العبد لا يملك أو يشك في ملكه ٢ وقوله على حقه أى على كونه في نفسه صحيحا الآن المراد وفساد غيره من التأويلات (أقول) بل ويدل على صحة الثالث والخامس قوله انما هو عدم صحة ملك العبد أى اما للجزم بعدم صحة ملك العبد أو للشك لا يخفى أنه كيف يتأني جزم وشك في ذلك في أن واحدا الآن يقال أو لحكاية

سيده والصوم أحب الى قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر انتهى وقال ابن عبد السلام وظاهره هذا أن ابن القاسم حل جواب مالك على الوهم لقوله ما أدري ما هذا ولا أرى جواب مالك فيها الا وهما أى لكون الامام ظن أن السائل سأله عن كفارة المين بالله فاجاب بينبغى لا يجب والضمير في قوله لانه للصوم أى لان الصوم هو الواجب على العبد المظاهر وان أذن له في الاطعام أو ان أحب محمول على الوجوب وللقاضي اسمعيل أن الاحبية ترجع للسيد أى أن اذن السيد له في الصوم أحب الى من اذنه له في الاطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بان أضربه في خدمته أو خراجه وهو واضح والافصح على السيد عدم المنع وللقاضي عياض أن الاحبية ترجع للعبد أى يندب للعبد اذا أذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر لعله أن يأذن له في الصوم بعد ذلك وهذا أيضا حيث كان للسيد كلام والافصح على العبد الصوم وللإبهري أن الاحبية على بابها وهي محمولة على العبد العاجز عن الصوم الآن لكرض يرجو القدرة عليه في المستقبل واعترضه ابن محرز بانه ان كان مستطيعا للصوم في المستقبل لزمه التأخير والا فلا يؤخر ابن بشير وبني ابن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم ان القادر على الصوم في المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك والى الافهام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولان عرفة فيها بحث وتحرير في عزوها (ص) وفيها ان أذن له أن يطعم في المين أجزاء وفي قلبي منه شيء (ش) أى نقل والصوم أي عندي ابن عبد السلام ذكره في المدونة وكذا ابن الحاجب اثر التي قبلها كالدليل على صحة تأويل من حل الاول على ما اذا منعه من الصيام لانه لا شك أن الشيء الذي في قلب الامام من جهة الاطعام انما هو عدم صحة ملك العبد أو الشك في ذلك (ص) ولا يجزئ تشريك كفارتين في مسكين (ش) بان يطعم مائة وعشرين ناولا تشريك الكفارتين فيما يدفعه لكل مسكين الآن يعرف أعيان المساكين فيكمل لكل من وجدته مداهل يشترط بقاء ذلك بيده أم لا على ما صرح فقوله تشريك أى بان يجعل حظ كل مسكين مأخوذا عن كفارتين وظاهر كلامه أن التشريك وقع في الاطعام والصيام أولى بهذا الحكم لان التتابع فيه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهره أيضا أن التشريك وقع في جميع أمداد الكفارة لانه نكرة في سياق النفي وكذا حله الشيخ عبد الرحمن وأما لو وقع التشريك في بعض أمداد الكفارتين

الخلاف أى للجزم على قول أو الشك على قول بمعنى أن بعض الأئمة جزم وبعضهم تردد

كما

ولم يجزم بشيء وظاهره هذا أنه ليس هناك قول بانه يملك مع أنه المذهب وقد يقال هذا التردد ربما ينتج وجوب الصوم لأحبيته فتدبر وبعد كتبى هذا رأيت محمدي تت نقل كلام ابن عبد السلام وعمل بقوله انما استحسن الصوم وان كان الاطعام باذنه لعدم تقرير ملك العبد حقيقة وعبارة عب ولا يخالف قوله هنا أجزاء قوله في التي قبلها أحب الى أن يصوم بناء على أحد التأويلين أنه في كفارة المين بالله تعالى لان اجزاء الاطعام مع اذنه له فيه لا ينافي أن يكون الصوم أحب اليه (قوله فيكمل لكل واحد مدا) أى يكمل للستين كل واحد مدا ويتزعم من الباقي بالقرعة فيعطى نصف مستتمام كفارة والنصف الثاني تمام الكفارة الثانية (قوله لان التتابع فيه شرط معتبر) فيه أن التتابع موجود

(قوله فانه لا يجزئ ما وقع فيه التشرية) أى فيحمل المصنف على الصورتين وان كان المتبادر منه صورة واحدة (قوله وليس تصوير نت) فان تت صوراً ثلاثة بان يعطى كل مسكين مدين مدين وانما كان كلامه غير ظاهر لاجزاء هذه وعبارة بهرام يريد أن من عليه كفارتين من ظهارين فلا يجزئ أن يطعم منهما مسكيناً واحداً طعام مسكينين انتهى (قوله ويبنى الخ) ظاهره هذا أن قول المصنف ويبنى مفرع على الاول وليس كذلك بل مفرع على الامرين معا واعلم أن هاتين الصورتين خاصتان بالاطعام وأما الصوم فلا يتأتى فيه ذلك لانه يشترط فيه نية التتابع فشروعه في الثانية مبطل لما صامه عن الاولى فلا يكمل لما قبل الاخيرة التي هو فيها وأما العتق فذكره بعد فلو نسي من عينت له في الصورة الثانية فانه يكمل قياساً (١٣٣) على قوله أو عن الجميع كمل (قوله فانت واحدة

منهن) حاصله أن عنده نسوة أربعاً ظاهر من كل منها ولزمه عن كل واحدة كفارة (قوله سقط) أى الباقي الذي لم يخرج منه والذي أخرجه لا يحسب به عن بقى حياً (قوله سقط مناب الميتة) بمعنى أنه لا ينتقل حظه لمن بقى حياً ولا يأتي أن يقال وسقط عنه الباقي لانه لا باقى ومثل الموت من طلقها طلاقاً ثنائياً وحل السقوط ان لم يطلها قبل موتها أو طلقها والا لم يسقط حظه فكميل لها حظه ولو عين قدر الواحدة ونسبها وماتت واحدة قبل وطئه لها جعل مانسبه لها حيث كان أكثر مما غيرها (قوله ولو أعتق الخ) لا مفهوم له (قوله فانه لا يجوز الخ) لا يعارض هذا قوله قبل وسقطت ان لم يطل بطلاقها أو موتها الان ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجهما عن طلقت أو ماتت والحية التي يريد وطأها لم يستكمل كفارتها (قوله حتى يكفر الخ) ربما أفاد هذا ما قلنا انه لا مفهوم لقوله أعتق ذكر نت عن ابن عرفة أن من عجز عن كفارة الظهار ليس له الوطء وان طال أمده عجزه ويدخل

كلوا أعطى مائة وعشرين مديناً كل مد مسكين الا انه نوى في مدين منها أن كل واحد منهما عن كفارتين فانه لا يجزئ ما وقع فيه التشرية فقط وليس تصوير نت التابع للشارح بحسن (ص) ولا تركيب صنفين (ش) يعنى أنه اذا أعتق نصف رقبة لا يكمل غيرها أو صام ثلاثين يوماً أو صام ثلاثين وأطعم ثلاثين مسكيناً عن كفارة الظهار فان ذلك لا يجزئ وليس من التلقيق اطعام ثلاثين مسكيناً برأثم ثلاثين تمراً أو شعيراً اضيق أو لخروجه لبلد ذلك عيشهم وليس منه أيضاً أن يعشى ويغدى ثلاثين مسكيناً ويعطى ثلاثين مسكيناً مداً كما يظهر (ص) ولو نوى لكل عدد أو عن الجميع كمل (ش) يعنى أنه لو أطعم عن كفارتين فأكثر ونوى لكل كفارة عدد دون الواجب كلوا أطعم ثمانين ونوى لكل أربعين أو الواحدة خمسين والاخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد وأخرج الجملة عن الجميع من غير تشرية فيهما في كل مسكين فانه يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى منها فيكمل لصاحبة الاربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شروعه في أخرى قبل كمال ما قبلها الان الاطعام لا يشترط فيه المتابعة بخلاف الصيام (ص) وسقط حظ من مات (ش) يعنى أنه اذا نوى عن كل عدد امتنعاً أو مختلفاً فانت واحدة منهن أو أكثر فان حظ من ماتت منهن يسقط وليس له نقل حظه لمن بقى حياً فلو نوى لكل من ثلاثة خمسين وللمتة ثلاثين سقط حظه او كل الثلاث عشرة عشرة ولو نوى للميتة ستين واللبواقي أربعين أربعين سقط مناب الميتة وكل الثلاث عشرين عشرين وهكذا (ص) ولو أعتق ثلاثاً عن ثلاث من أربع لم يطل واحدة حتى يخرج الرابعة وان ماتت واحدة أو طلقت (ش) يعنى أن المظاهر اذا الزمه أربع كفارات لكل امرأة كفارة ثم انه أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث منهن ولم يشرك فيهن ولم ينو عن كل واحدة شيئاً معيناً فانه لا يجوز له حينئذ أن يطل واحدة منهن حتى يكفر عن الرابعة بما يجوز أن يكفر به اما بعتق أو بصيام شهرين ان عجز عن العتق أو باطعام ان عجز عن الصوم ولو عين العتق أو غيره عن واحدة حل له وطء من عين عنها * ولما كان ينشأ عن اللعان تحريم الملاعة مؤبداً كما ينشأ عن الظهار معلقاً ناسب تعقيبه به فقال

(باب ذكر فيه اللعان وما يتعلق به) وهو لغة البعد يقال لعنه الله أى أبعد من رحته وكانت العرب تطرد الشري المتمردين ثلاثاً ثم أخذوا يجرأوه وتسميه لعيناً واشتق منه اللعنة في خامسة الرجل ولم يسم غضباً بخامسة المرأة تغليباً لذكره وليس بلى لعانه واكونه سبباً في لعانها ومن جانبه أقوى من جانبها لانه قادر على الاتلاف دونها واصطلاحاً عرفه ابن عرفة بقوله

عليه أجل الايلاء (باب اللعان) (قوله معلقاً) أى على عدم اخراج الكفارة والتنظير في مطلق التحريم (قوله تعقيبه) أى الظهار باللعان أى ناسب ملاصقته المتحققة في التعقيب والافالعة لا تنتج التعقيب (قوله وما يتعلق به) أى كقوله وورث المستحق الخ (قوله لغة البعد) المناسب لقوله أى أبعد أن يقول الأبعاد لان البعد ناشئ عن الأبعاد (قوله وكانت العرب الخ) الشاهد في قوله وتسميه لعيناً الخ (قوله الشري) أى الذي تكرر منه الشر وقوله المتمردين أى الذي اشتد شره (قوله وتسميه لعيناً) أى ملعوناً أى مبعداً (قوله واشتق منه اللعنة) الاولى واشتق من اللعنة كافي لك (قوله ولم يسم غضباً) المناسب لما قبله ولم يسم غضباً باشتقاقاً من خامسة المرأة (قوله لانه قادر) تعليل لقوله ومن جانبه أقوى الخ وذلك لان بيده فعله وتركه

(قوله حلف الزوج) أي أربعا وأطلق في ذلك اتسكالاً على ما هو معلوم ثم يرد على التعريف أنه غير جامع لخروج حلفه فقط إذا كانت صغيرة أو كبيرة وماتت أو كان كافراً وهي مسلمة وأيضاً يخرج اللعان في العدة فإنه غير زوج لكن اختلاف في الجواز المشهور هل يسوغ وقوعه في التعاريف ولا يخفى أن الوصف حقيقة في الحال قطعاً مجاز في الاستقبال قطعاً وأما في الماضي فهو حقيقة عند الأكثر كما في السعد في المطول واقتصر في التوضيح والابى على أنه مجاز فيه (قوله كما إذا غصبت) لا يخفى أنها إذا غصبت فلا لعان عليها أصلاً فلا يظهر قوله ونسكت لان معناه المتبادر منه أنها طلبت بالحلف فلم تحلف مع أنها لا تطالب بذلك فالذي يظهر حذف قوله وخروج الخ ويقول بدله وقول ابن عرفة أن وجب شرط في حلفها أي أنما تطالب بالحلف إذا كان نكولها أو وجب حدها أو أما إذا كان نكولها لا يوجب حدها فلا تطالب بلعان (قوله بحكم) أي بسبب حكم الخ أي أن اللعان لا يكون إلا إذا حكم به قاض أو ما قام مقامه فلو وقع من غير حكم فليس بلعان وقضيته أنهم ما لو تراعى القاض وصدر منه ما اللعان بدون أن يحكم به لا يكون لعاناً فقام أصل (قوله واعتنى المؤلف بأركانه) أي ولم يعتن بتمريضه (قوله انما يبلع عن زوج) لا سيد (١٣٤) فالخبر بالنسبة له والافالزوجة كالزوج (قوله ان اللعان يكون من شبهة

حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي جلهما اللازم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها أحدها بحكم قاض وخروج بقوله اللازم الحمل غير اللازم له فإنه لا لعان فيه كما إذا أنت به لاقل من ستة أشهر من يوم العقد وكذا إذا كان الزوج خصياً وخروج بقوله وحلفها الخ ما إذا حلف ونسكت ولم يوجب النكول حدها كما إذا غصبت فأنكروا ولها وثبت الغصب فلا لعان عليها واللعان عليه وحده وخروج بقوله بحكم قاض لعان الزوجة والزوج من غير حكم فإنه ليس بلعان شرعي واعتنى المؤلف بأركانه أي الزوج فقال (ص) انما يبلع عن زوج (ش) أي لا سيد وسواء كان الزوج حراً أو عبداً دخل بالزوجة أم لا ويشكل على الخبر ما وقع لابي عمران أن اللعان يكون من شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية إلا أن يقال لما كان الولد لاحقاً به ودرأ الحد عنه كان في حكم الزوج وأغناه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل ويدخل في كلامه العنين والهرم والآخرس والمحبوب والخصي بقسميه وهو كذلك في الجميع في الرؤية والقذف وأما في الحمل فلا لعان في المحبوب كما في الجلاب ويأتي في كلام المؤلف ذلك وأما الخصي ففي المدونة حالته على أهل المعرفة كما يأتي في العدة وللقرافي يلعن المحبوب والخصي إذا أنزلا كغيرهما فيحتمل أن المؤلف أراد (ص) وان فسد نكاحه أو فسقا أو قالا كفراً (ش) يعني أن اللعان يكون في النكاح الفاسد الذي لا يقر الزوجان عليه بحال كالصحيح لثبوت النسب فيه ويكون أيضاً بين الزوجين الفاسقين أو الرقيقين وأما الزوجان الكافران فإنه لا يصح منهما اللعان نعم إن جاءوا اليانورضوا باحكامنا حكمنا بينهما بحكم المسلمين ومفهوم كفراً أن المسلم يلعن اليهودية والنصرانية قال في الجلاب لكن لعانه لنفي الحمل أو الولد للارمي ولما كان للعان أسباب أو شروط ثلاثة أشار إلى أولها بقوله (ص) ان قذفها بترنا (ش) صريح لا تعريض هي طائفة فيه في قبل أو دبر ورفعته لأنه من حقها والافاللعان ولعل المؤلف ولم يقيد بالصريح

النكاح) أي بالنظر لنفي الحمل والولد (قوله وأما في الحمل) سيأتي ان هاتين الطريقتين من جملة طرق (قوله وان فسد) أي كما إذا عقد على أخته مثلاً غير عالم بأنها أخته وقوله أو فسد أخلاقاً لابي حنيفة وأصحابه من أنه لا يلعن العبد ولا المحدود في القذف لان المراد بالآية من تجوز شهادته من الازواج لان الله استثناهم من الشهداء بقوله ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم فسماهم شهداء بذلك اذ المستثنى من جملة المستثنى منه وقال فشهادة أحدهم أربع شهادات فسد على أن اللعان شهادة والعبد والمحدود ليسا من أهلها وأجيب بأن الاستثناء منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهادة غير قولهم كما قالوا الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من

لأزاده (قوله الذي لا يقر الزوجان عليه بحال) كالجمع على فساده (قوله حكمنا بينهما الخ) أي في وجوب والطوع اللعان وبعد فان نسكت رجعت على قول عيسى وهو ضعيف وانما قال عيسى بالرجم لوجود الاحسان لان أنكحتهم صحبة عنده والحاصل أن كون نكاحهم صحيحاً ضعيف وقوله بالرجم ضعيف وحديث عند البغداديين لفساد أنكحتهم (قوله لا لارمي) أي ان لعان المسلم للنصرانية واليهودية لا يكون الا لنفي الحمل أو الولد دون الرمي أي فلا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب إلا أن يريد بها اسقاط الحمل فيلزم لعانه ولو كان كافراً وهي مسلمة كما إذا أسلمت تحتها أو غيرها أو تزوجها على القول بأنه غير زنا كما قال اللخمي في تلاعنان فان نكل هو حد وان حلف الايمان ونسكت فلا حد عليها لانها أيمان كافرو هي فائقة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر على مسلم (قوله أسباب أو شروط ثلاثة) الاول ما أشار به بقوله ان قذفها بترنا الثاني ما أشار به بقوله وبني حمل الثالث المشار به بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ على أحد القولين وعربياً ولتردد في كونه بأسباباً أو شرطاً والظاهر الاول وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لان السبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الادب على الراجح لا الحد وعلى هذا فتستثنى هذه من قاعدة ان التعريض بالقذف كالتصريح في وجوب الحد (قوله لانه من حقها) أي قذفه لها من حقها

(قوله لذكركمهما) أي حكم ضدهما أي الحكم المرتبط بضمهما وهو التعريض والغضب أي فلما ذكر الحكم المتعلق بضمهما فيما سياتي دل على أن الكلام هنا ليس في ضدهما بل فيهما وهو الصريح والطوع فتأمل ترشد (قوله أي يجب أن يكون قذفه لها في نكاحه) يريد وتوابع النكاح ولو كانت المرأة ما قامت إلا بعد أن بان من تزوجت غيره (قوله فلم يحد حتى تزوجها فقدفها) أي والفرض أنه مثل الأول فإن لم يلاعثن الثاني حدثا واحدا لهما وان لم يكن (١٣٥) مثل الأول حد الأول ولا عن الثاني وان نكل

فحد واحد (قوله أو حس بكسر الحاء) خلافا لابن القصار القائل بان الاعي انما يلاعن اذا وضع يده على الفرج مقابلا (قوله لانه معنى من المعاني) لانه ادخال الذكركر في الفرج وأراد بالفعل الهيئة الظاهرة عند سلوكه الذكركر في الفرج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الابن في شرح مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالبينة فيقول كآرود في المسكحلة أو يقول رأيتها تزني والاول المشهور وانتهى ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وانما قال في شرط الرؤية بكشفه كالبينة والاكتفاء برأيتها تزني سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عادة ابن عرفة ترجيح ما تقدم فيكون الرابع خلافا لما ذكره شارحنا فتدبر (قوله ولو بصيرا) أي خلافا لمن يقول ان البصير يشترط فيه الرؤية (قوله لقوله عن مالك) أي لما نقل عن مالك أي أنه اذا لاعن للرؤية وادعى الوطع قبلها وعدم الاستبراء فنقل ابن القاسم عن مالك أقوالا ثلاثة هل الولد لازم له أو أمره موقوف أو ينفي عنه فقيه ذلك ابن القاسم بقوله ما لم يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم الستة كلام

وطوع لذكركمهما بعد بقوله وتلاعنا ان رماها بنصب الخ وبقوله كقوله وجدتها مع رجل في لحاف (قوله في نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قذفه لها في نكاحه يريد وتوابع النكاح من العدة كالنكاح كما يأتي وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك تزني قبل أن أتزوجك أو قذفها قبل نكاحه فلم يحد حتى تزوجها فقدفها يحترز عما لو خرجت من العدة فقدفها أو قذفها ثم تزوجها ولم يقذفها بعد أن تزوجها فقوله (والاحد) أي بان قذفها قبل نكاحه أو بعد خروجهما من العدة حد (ص) تيقنه أعني ورآه غيره (ش) صفة لزنا أي زنا متيقن لا عمنى بطريق من الطرق من جس أو حس بكسر الحاء أو اخبار يفيد ذلك ولو من غير مقبول الشهادة مرئي لغير الاعي وهو البصير فلا يعتمد على شك ولا ظن والمراد بالتيقن الجزم وقوله رآه أي الفعل الدال على الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بان يرى فرجه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهود أي بان يقول رأيت فرجه في فرجها كالمرود في المسكحلة بل يكفي أن يقول رأيتها تزني وبعبارة المشهور كما في التوضيح أنه اذا تحقق البصير زناها لاعن وان لم يرها وهو مذهب المدونة وعليه لو قال تيقنه ولو بصيرا الحسن (ص) وانتفى به ما ولد ستة أشهر والالحق به (ش) الضمير في به يرجع للعان الرؤية وقوله ما أي ولد والمعنى أنه اذا لاعنها بسبب رؤية الزنا وما في معناه من العلم فانه ينتفى عنه بذلك ما ولدته من ولد كمال ستة أشهر فصاعدا من يوم الرؤية وتعدت كنهها غير برؤية الرحم يوم اللعان وان أنت بولد غير سقط لدون ستة أشهر لحق به لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لانقي الولد وهذا هو قول ابن القاسم فيما يأتي ويلحق ان ظهر يومها لان المراد بظهوره وضعه لدون ستة أشهر وهو تفسير لقوله عن مالك وفي حكم الستة مانقص عنها يسير كاربعة أو خمسة أيام (ص) الا أن يدعى الاستبراء (ش) أي أن ما ذكره من أنه يلحق من لاعن للرؤية ما ولدته لاقل من ستة أشهر من الرؤية مقيد بما اذا لم يدع استبراء قبل الرؤية فان ادعى ذلك فانه لا يلحق به وينتفى باللعان الاول عند أشهب وهذا اذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر أو ما في حكمها فاكثرا ما ان كان أقل من ستة أشهر فانه يحمل على أنه موجود في بطنها حال استبرائها (ص) وينتفى جل (ش) يعني أنه يلاعن اذا رمى زوجته بنتي حمل ظاهر بشهادة امرأتين من غير تأخير للوضع كما سياتي عند قوله بلعان مجمل ولو قال المؤلف وبقطع نسب الحامل أشمل للحمل وغيره ولكن ما قاله هو الغالب (ص) وان مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) أي لا بد من لعان الزوج وان نكل حد قذفه وان مات الولد الذي رماها به أو الحمل الذي رماها به وفائدة اللعان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد الوضع كما لو وضعت أكثر من واحد في بطون وكان الاب غائبا فلما قدم وعلم بذلك نفى الجميع لانه حينئذ بمنزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا متعددة فانه يكفي في ذلك لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كما اذا

مستأنف وانما كان حكم الستة مانقص عنها لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن تتوالى ثلاثة نافصة والشهران الباقيان بعد الرابع انتام ناقصان أيضا وأما ان كان النقص ستة أيام فالذي عليه الاكثر وهو الصحيح أنه لا يكون حكمه حكم الستة (قوله وينتفى باللعان الاول) أي فلا يحتاج في نفيه للعان ثان عند أشهب ويفهم منه أنه يحتاج للعان ثان عند غيره (قوله أو ما في حكمها) هي ستة أشهر الا خمسة وقوله أمان كان أقل من ستة أشهر أي وما في حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا ان أمكن إتيانه لها سرا كدعواها قبل البناء وهذا مباغلة في كونه بلعان واحد

(قوله بلعان مجمل متعلق بمحذوف أي وينتفي الحل بلعان مجمل) ولا يصح تعلقه بنفي الذي للمصنف لان المعنى عليه انما يبلا عن زوج في نفي حل بلعان مجمل لا مؤخر أي فلا يصح اللعان حيث تأخر وظاهره الاطلاق مع أنه لا بد فيه من التفصيل الا في الا أنه اذا كان في المفهوم تفصيل فلا يعترض به (قوله أو ليس الخ) اشارة لصورة ثانية وتعمامها قوله وزنت وقوله قبل الخ مستأنف أي سواء وقع منه ذلك (قوله فهو معطوف على المنقي) الاولى على المنقي (قوله فان كان بينهما ماسة) هكذا في بعض النسخ أي فان كان بين الوطء الحاصل بعد الوضع والوضع الثاني ستة أشهر (١٣٦) فانه يعتمد ويلا عن مع أنه لا يبلا عن ويلحق الولد به فالاحسن ما في بعض النسخ

ولدت توأمين في بطن لانهم ما في حكم الولد الواحد وما قبله يغني عنه وقوله (بلعان مجمل) متعلق بمحذوف أي ينتفي الحل في جميع الصور بلعان مجمل بلا تأخير ولو هي يضمن أو أحدهما الا الحائض والنفساء فيؤخران (ص) كالزنا والولد (ش) تشبيهه في الانتفاء بلعان واحد كقوله أشهد بالله رأيتها تزني وما هذا الولد مني أو ليس هذا الولد مني وزنت قبل الولادة أو بعدها (ص) ان لم يبطأها بعد وضع (ش) يعني أن ما حرر من أن الرجل يبلا عن لنفي الولد أو الحل مقيد بان يعتمد في لعانه على أحدهما الامور الاول أن يقول أنا ما وطئتها من حين وضعت الحل الاول الذي قبل هذا الحل المنقي وبين الوضعين ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة أشهر فاكثر فانه حينئذ يبلا عن فامالو كان بينهما أقل من ستة أشهر لمكان الثاني من تمة الاول الثاني أشار اليه بقوله (أولادة) فهو معطوف على المنقي تقديره أو وطئها بعد وضع الاول لشهر مثلاً وأمسك عنها لکن وضعت الثاني لمدة (لا يلحق الولد فيها) بالزوج اما (لقلة) بان أنت به نجسة أشهر من يوم الاصابة فانه يعتمد في ذلك على نفيه ويلا عن فيه لان الولد ليس هو للوطء الثاني لنقصه عن ستة ولا من بقية الاول لقطع الستة عنه فان كان بينهما ماسة (أو) وطئها بعد وضع الاول وأمسك عنها ثم أتت بولد لمدة لا يلحق فيها الولد (لكثرة) خمس سنين فاكثر فانه يعتمد في ذلك على نفيه ويلا عن فيه الثالث أشار اليه بقوله (أو استبراء بمحضة) فهو معطوف على قوله وضع ومعناه أنه استبراءها بمحضة بعد وطئها باها ولم يبطأها بعد استبراء ثم رأها تزني ثم ولدت ولدا وبين الاستبراء ووضع الحل المنقي ستة أشهر فاكثر فانه يعتمد في نفيه على ذلك ويلا عن والحيض في ذلك تجزئ وأشار بقوله (ولو تصادقا على نفيه) الى أن الحل لا ينتفي عنه بالتصادق من الزوجين على نفيه فهو مبالغة في مقدرا أي ولا ينتفي الحل الا بلعان أي منه فقط ولو تصادقا أي لا ينتفي الولد الا بلعان ولو تصادقا على نفيه الا أن تأتي به لدون ستة أشهر من يوم العقد بشئ له بال خمسة أيام فينتفي حينئذ بغير لعان لقيام المانع الشرعي على نفيه (ص) أو وهو صبي حين الحل أو محبوب أو ادعته مغربة على مشرق (ش) أي وكذلك ينتفي الولد بغير لعان اذا كان الزوج حين الحل صبياً أو محبوباً لقيام المانع العقلي على نفيه وظاهره سواء وطئ المحبوب أم لا أنزل أم لا وهو ما في كلام عبد الحميد وكذلك ينتفي عنه بغير لعان اذا عقد مشرقى على مغربة وتولى العقد بينهما في ذلك وليهما أو علم بقاء كل منهما في محله الى أن ظهر الحل لقيام المانع العادي على نفيه ولا مفهوم لقوله على مشرقى بل المراد أن تدعيه على من هو على مدة لا يمكن مجيئه اليها مع خفائه وانظر الحكم في مفهوم محبوب وهو الخصى ومقطوع

فان بينهما ماسة وهي ظاهرة (قوله ثم رأها تزني) في شب وان لم يدع رؤية وهو ظاهر بل الاولى فرضه في عدم الرؤية لان موضوع الكلام أن اللعان لنفي الحل ومقتضى كلام المصنف كغيره أنه لا يعتمد على عقه (قوله ولو تصادقا على نفيه) أي فلا بد من لعان الزوج والالحق به ولا حد عليه به لانه قد فذ غير عفيفة لانها اعترفت بالزنا ونحو ذلك الزوجة على كل حال لا قرارها على نفسها بالزنا وسواء تصادقا قبل البناء أو بعده ولو رجعت عن تصادقها فوراً كما عليه ابن السكاتب (قوله هـ ذام مستثنى من قسوله ولو تصادقا) الاولى أنه مستثنى مما قبله والمعنى لا ينتفي الولد الا بلعان في كل حالة من الحالات الا أن تأتي به لدون ستة أشهر (قوله كخمسة أيام) صوابه ستة أيام أي والفرض الاتفاق على تاريخ العقد فان اختلفا في تاريخ العقد لم ينتف الا بلعان ويقول في عينه وما تزوجتها الا من خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً وتقول هي ولقد تزوجني من أكثر من ستة أشهر والولد منه (قوله أو هو صبي الخ) معطوف على قوله لدون الخ

(قوله وهو ما في كلام عبد الحميد) سيأتي تمة الكلام قريباً (قوله وانظر الحكم) ملخصه ما في عجم أن قضية المصنف البيضة أن الخصى بقسميه ومقطوع البيضة اليسرى لا ينتفي الا بلعان وهو خلاف ما لابن القاسم وابن حبيب من أنه اذا أنت زوجة الخصى بقسميه بولد فلا لعان عليه اذ لا يلحق به ومشى عليه في الجلاب وخلاف ما للقرافي من أن الخصى والمحبوب اذا كانا لا ينزلان لم يلحق بهما الولد وان أنزلا عنهما كغيرهما وأن مفاد الشامل أنه ينتفي بغير لعان اذا كان محبوباً أو مقطوع الاثنين فقط أو مقطوع البيضة اليسرى كان الذكراً قائماً أم لا وان أنزل لا مقطوع الذكراً قائماً الاثنين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم الذكراً واليسرى حيث أنزل وحاصله أنه متى وجدت البيضة اليسرى وأنزل لا بد من اللعان مطلقاً وما اذا فقدت فينتفي بللعان مطلقاً والمصنف في العدة أنه يرجع للنساء

في المقتوع ذكره أو أنماه هل يولد له ولكن اعترض بأنه انما يرجع فيه لاهل المعرفة كما في المدونة فان قالوا انه يولد له لاعتن والافسلا
ومشى على كلام الشامل (قوله وفي حده بمجرد القذف) هذا قول أكثر الرواة انه يحد ولا يلعن (أقول) فلذلك قدمه المصنف
فتبر (قوله بمجرد القذف) أي القذف المجرد عن دعوى رؤية ونفى ولد (١٣٧) (قوله ويبقى الامر في الولد موقوفاً) هكذا في

التوضيح واعترضه غيره وقال
الصواب انه على القول الثاني
يكون لاحقا بالادان ينفيه بلعان
ثان ووجه ظاهر لان الاصل
الحق الا أن ينفيه (قوله ونفى
الولد عن الزوج الخ) قال بعض
الاشياخ ينبغي أن يكون هذا هو
الراجح بدليل ما تقدم من قوله
وانتفى به ما ولد لسته فان موضوع
المسئلة أنها وادت لسته أشهر
فأكثر من يوم الرؤية والحق به
قولا واحدا وقوله وبعبارة اقتصر
عليها بعض فيفيد ترجحه بل وفي
كلام محشي ت ما يفيد أنه الراجح
(قوله تغليب الجانب التحريم) أي
الوطء الحرام حتى جعل هذا الولد
منه (قوله وليس المراد الخ) فيه
تطويل مفاد النقل أن المراد
حقيقته قال في المدونة وان
قال رأيت امرأتى تزني اليوم ولم
أجامعها بعد بذلك الا اني كنت
وطئتها قبل الرؤية في اليوم أو قبله
ولم أستبرئ فانه يلعن قال مالك
ولا يلزمه ما أتت به من ولد قال ابن
القاسم الا أن تأتي به لقل من ستة
أشهر من يوم الرؤية فيلزمه وقد
اختلف في ذلك قول مالك فخره أئمه
الولد وحرمة لم يلزمه الولد وحرمة قال
بنفيه وان كانت حاملا قال ابن
القاسم وأحب ما فيه الى أنه اذا
كان بها يوم الرؤية جعل ظاهرا لا شك
فيه أن الولد يلحق به اذا نسى على

البينة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حده بمجرد القذف أو لعانه خلاف (ش) يعني أنه
اذا قال لزوجته أنت زنت فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يقيد ذلك برؤية زنا ولا بنفي حمل هل
يحد ولا يمكن من اللعان أو يلعن ولا حد عليه للقذف لعدم آية اللعان وهي قوله تعالى
والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فلم يذكرونها برؤية زنا ولا بنفي حمل
ولا ولد قال ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لاعتن لرؤية وادعى
الوطء قبلها وعدم الاستبراء فلما لك في الزامه به وعدمه ونفيه أقوال (ش) الضمير في قبلها
يرجع لرؤية الزنا والمعنى أن الزوج اذا لاعتن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئتها قبل هذه الرؤية في
يوم الرؤية أو قبله ولم أستبرها بعد ذلك ثم انما أتت بولد يمكن أن يكون من زنا الرؤية فلما لك
في الزام الزوج بالولد فيتموارثان لكن ان نفاه بلعان ثان انتفى لان اللعان الاول ما كان الالرفع
الحد لانني الولد وسواء أتت به لسته أشهر من يوم الرؤية أو أتت به لاكثر من ذلك وعدم الزامه به
أي فلا يتموارثان للشك ويبقى الامر في الولد موقوفاً ولا ينتفى عنه باللعان الاول بل ان نفاه
بلعان ثان انتفى وان استلحقه لحق به ونفى الولد عن الزوج باللعان الاول تغليب الجانب التحريم
لان اللعان الاول موضوع لنفي الحد والولد معافان ادعاء بعد ذلك لحق به وحد وبعبارة والذي
لاي الحسن أن القول الاول يقول ان الولد لازم له أي لا ينتفى عنه أصل لابناء على ان اللعان
موضوع لنفي الحد فقط وعدمه عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاق الولد اذا استلحقه
فليس له أن ينفيه بعد ذلك ومحل الاقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية واليه أشار
بقوله (ابن القاسم ويلحق ان ظهر يومها) لكن كلامه يوهم أنه لابن القاسم لا لمالك وليس
كذلك بل هو لمالك أيضا وانما لابن القاسم فيه الاختيار قال واختار ابن القاسم انه يلحق
ان ظهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره اتصاحه بل تحقيقه وثبوت وجوده بأن تأتي به
لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أقلية بينة (ص) ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشابهة لغيره
وان بسواد (ش) يعني انه اذا كان يطار زوجته ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يوطئها
ولا يعزل الا انها وادت ولد الا يشبه أباء فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل مني معتمدا في نفيه
ولعانه على العزل لان الماء قد يسبقه أو يخرج منه وهو لا يشعر أو يقول ما هذا ولدي معتمدا
في نفيه على عدم المشابهة لان الشارح لم يعول عليها في هذا الباب ولو كان الولد أبيض وأبوه
أسود أو بالعكس بخلاف باب القافة (ص) ولا وطء بين الفخذين ان أنزل ولا وطء بغير انزال ان
أنزل قبله ولم يبل (ش) يعني أن الزوج اذا كان يطار زوجته بين فخذيه أو ينزل مع ذلك ثم انما أتت
بولد فليس له ان ينفيه و يلعن فيه معتمدا في ذلك على الوطء بين الفخذين لان الماء قد يسبق
فيدخل الفرج فتحمل منه ومنه له الوطء في الدبر وكذلك اذا وطئ زوجته أولا عاب
أو أمته وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الانزال
والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له أن يقول ما هذا الحمل
أو ما هذا الولد مني معتمدا في ذلك على عدم الانزال في الزوجة الثانية لاحتمال أن يبقى شيء من

الرؤية (قوله بخلاف باب القافة) خولف باب القافة لان باهما فيه اثبات أصل مشبهة به وهنالا يعتمد فيه على عدم شبهة لاحتمال
شبهه باجداده والحديد رأ بالشبهة وفيه انه يقتضي أن البياض والسواد يعتمد عليهما في باب القافة وليس كذلك تنبيه يلحق
الولديه في المسائل الاربع ولا حد عليه اعذر وظاهره ولو علم بالابتلاء المسائل (قوله ومثله الوطء في الدبر) أي لان الماء قد يسبق
فيدخل الفرج الا أن الساجي استبعد ذلك بأنه لو صح ما حدثت امرأتها ولا زوج لها لحواز كونه من وطئه في غير الفرج

(قوله كانت حية أو ميتة) لا يخفى أن لعان الميتة لا يكون إلا لنفي الولد لا لنفي الحمل (قوله وهنا ليست في العصمة) هذا يعارض قوله في العصمة أو مطلقة والجواب أن قوله وهنا ليست في العصمة إشارة إلى أن الجواب باعتبار بعض الإطلاق وهي ما إذا كانت مطلقة (قوله انه رأى فيها) وأولى انه رأى قبل الطلاق (قوله كاستحقاق الولد) أي المنقى بلعانه أو الرؤية فانه يحد ولو استلحق واحدا بعد واحد فحد واحد للجميع إلا ان يستلحق واحدا (١٣٨) بعد ما حد من استلحقه قبله فميتة عدد فيما يظهر (قوله يعني الخ) مفاده أنه مستثنى مما

قبل الكاف وما بعدها والجاري على القاعدة أنه مستثنى عما بعد الكاف (قوله إلا أن تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق (قوله بعد أن لا عن فيه كقاذف عفيف) هذا مما يعين رجوعه لقوله كاستلحاق الولد فقط فلا يظهر قوله قبل بعد العدة أو استلحق المفيد أنه راجع لما قبل الكاف وما بعدها (قوله وأعلم بحده) أي بموجب حده (قوله أما لو حد أولا الخ) أي إذا حد فلان أولا وكذا لو حد للزوجة فانه يسقط عنه حده للرجل قام أو لم يقم (قوله يدخل فيه) أي في حده وقوله ثبت قبله أي موجه قبل الحد وقوله من قام ومن لم يقم الذي قام كالرجل المذوف والذي لم يقم كالمرأة إذا لم تقيم بذلك (قوله ولو بلغ الإمام على المشهور) بمعنى أن للشخص أن يعفو أن أراد الستر ولو بلغ الإمام على المشهور خلافا لمن يقول أن أراد الستر فلا عفو بعد بلوغ الإمام وبهذا الحل لا ينافي قوله أي يجب على الحاكم (قوله وحكم الاعلام الوجوب) كذا في عب فانه قال وظاهر نقل أن اعلامه واجب وأن الوجوب متعلق بالحاكم وهو ظاهر أن علم بذلك ويجري فيه قوله وبعد ان أراد ستر فان علم

مائه في قناة ذكره فيخرج مع الوطء أما ان كان حصل منه بول بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحدت زوجته من الوطء الثاني فان له أن ينفي الولد ويلاعن فيه معتمدا في ذلك على عدم الانزال لان البول لا يبقى معه شيء من الماء (ص) ولا عن في الحمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في بيان الزمن الذي يمكن فيه اللعان لنفي أو رؤية والمعنى ان اللعان لنفي الحمل لا يتقيد بزمنه بكون المرأة في العصمة أو مطلقة كان الطلاق بائنا أو رجعا خرجت من العدة أولا كانت حية أو ميتة اللهم إلا أن تجاوز أقصى أمد الحمل فان الولد لا يلحق به حينئذ ولا يعارض قوله فيما مر أو لمدة لا يلحق فيها الولد لقلة أو كثرة من انه يلاعن لانها هناك زوجة وهنا ليست في العصمة (ص) وفي الرؤية في العدة وان من يائن (ش) يعني أن من طلق زوجته ثم ادعى انه رآها تزني فان كانت الرؤية ودعواها في العدة سواء كانت من طلاق بائن أو رجعي فانه يلاعن ولو انتقضت العدة لان عدة الطلاق البائن من توابع العصمة وأخرى لورعي من في العصمة وان كانت الدعوى بعدها انه رأى فيها فانه لا يلاعن فقوله وفي الرؤية أي ولا عن بسبب أو لاجل دعوى الرؤية للزنا وقوله في العدة صفة للرؤية متعلقة بكون خاص أي الرؤية المدعاة في العدة أي انما يلاعن اذا ادعى في العدة انه رأى فالمسائل ثلاث احداها أن يدعى في زمن العدة انه رأى فيها وهذه يلاعن فيها وبعد ما الثانية أن يدعى بعدها انه رأى بعدها يلاعن فيها الثالثة أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذه لا يلاعن لها أيضا (ص) وحد بعدها كاستلحاق الولد (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا بائنا أو رجعا وانقضت عدتها ثم قال رآها تزني فانه يحد وكذلك يحد اذا استلحق من نفاه بلعانه لانه كذب نفسه فيما رماها به ويلحق به وقوله (الا ان تزني بعد اللعان) يخرج مما قبله يعني ان المرأة اذا زالت عفتها بان زنت بعد اللعان فلا حد على الزوج اذا رماها بزنا بعد العدة أو استلحق الولد بعد أن لا عن فيه كقاذف عفيف فلم يحد له حتى زنى المذوف (ص) وتسمية الزاني به أو أعلم بحده (ش) أي وحد للاجنبي مع اللعان للزوجة في تسمية الزاني بها كقوله رأيت فلانا يزني بك ولا يخلصه من الحد فلان لعانه اذا تقدم أمالو حد أولا سقط عنه اللعان لان من حد لم يحد في حد يحد فيه كل حد ثبت قبله من قام ومن لم يقم ولم يسمه لا حد وكفاه اللعان كقوله رأيت رجلا يزني به أو أعلم من سماه بحده بان يقال فلان قد فلك بامرأته لانه قد يعترف أو يعفو لارادة الستر ولو بلغ الإمام على المشهور وحكم الاعلام الوجوب أي يجب على الحاكم أن يعلم من سماه على القول بانه حق لا دعي وهو المشهور وقيل ندبا (ص) لا ان كرر قذفها به (ش) يعني أن من لاعن زوجته ثم بعد ما رماها بما رماها به أولا فانه لا يحد له فان قيل ما الفرق على هذا بين ما قالوه في حد القذف اذا قذف شخص شخصا فحده ثم قذفه ثانية فانه يحد له على الأصح قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب ان أحد المتلاعنين كاذب إلا أن لا ندري من هو منهما فإذا قال الزوج ما كنت الا صادقا فانا لا نحد اذ لعنه كان صادقا والقاذف انما حد تكذيبا له

به عدلان فالظاهر وجوب اعلامهما المذوف أيضا انتهى (قوله لان كرر قذفها به) انظر هل تحصل فإذا المغيرة بالاضافة لشخص غير من أضيف له الزنا به قبل الحد كزنية يزيد ثم قال بعمر وهو الظاهر بدليل انه لو قذفها بما هو أعلم بعد الخاص فانه يحد وكذا اختلاف المكان كزنية بفرجك بعد لعانه في كزنية بدبرك أو عكسه (قوله قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب الخ) في هذا الفرق شيء لأنه كما أن أحد المتلاعنين كاذب كذا واحد من القاذف والمذوف له فإذا قال بعد الحد ما كنت الا صادقا فلا يحد اذ لعنه كان صادقا (قوله والقاذف انما حد تكذيبا له) قد يقال والملاعن انما يطلب منه اللعان لكونه قد كذبه ولو صدقناه لما طلبنا منه

اللعان والاحد (أقول) الاولى في الفرق أن يقال لما كان بين الزوجين من الاختلاط الموجب لعلم كل منهما حال صاحبه اكتفى الشرع في قذف الزوج لزوجته باللعان ولم يوجب الحد ومن أثرد ذلك عدم الحد بقذفها ثانياً بما قذفها به أولاً (قوله كأربعة شهود) قدح في ذلك بأنه يقتضي عدم حد قذفها ولو أجنبياً وعدم حد زوجها اذا قذفها بغير ما قذفها به أولاً (قوله لان كلامه يصدق الخ) بعيد من ظاهر اللفظ (قوله الميت) وأما ان استلحقه في صحته ورثه مطلقاً واستلحقه له في مرضه كاستلحقه له بعد موته (قوله في سدس المال) كذا في نسخته والمعنى ولو أثنى بشاركتها بالاب يأخذ سدس المال فرضاً (قوله ومن يده أخذه) أي سلمه له ابن عرفة واعتمده (قوله قال المؤلف والذي ينبغي الخ) لا يخفى أن اعتماد الاطلاق بقوى أن لا يلتفت (١٣٩) للثمة (قوله وانظر نصه وما زيد عليه

في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غاري أن النقول مصرحة بالنعميم قال الشيخ سالم يمكن أن تكون تلك الانتقال في الحاق لافي الارث الذي كلامنا فيه انتهى قال عجم وفيه بحث والحاصل أن الخطاب ارتضى تعقب ابن غازي ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل مخنون ما يشهد له لكن قد يقال وجود ما ذكر كانه عدم لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الموت لا يوجب له ميراثاً (قوله خوف انقشاشه) تعليل للنفي أي ان القول بالتأخير لا احتمال لا نقول به ولذلك لا يعد من العذر تأخير لا احتمال كونه رجلاً فينفش ولا يؤخر أي لانه لو أخر للوضع لرعا نفس الجل (قوله وان وطئ الخ) لا يخفى أن المصنف احتوى على ربع صور وطئ بعد علمه بوضع أو حمل وهاتان صورتان أخر بعد علمه بوضع أو حمل وهاتان صورتان والأربع ليست في اللعان للرؤية لما ساقى آخر العبارة وزاد الشارح واحدة وهي الخامسة المشار إليها بقوله اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أي ويكون اللعان في ذلك للرؤية فقول الشارح في الصور الخمس

فإذا قال كنت صادقاً فهو كالقذف المبتدأ فوجب أن يحد تارة أخرى وقيل ان الملاعن أيماناً كأربعة شهود أقامها على قذفه بخلاف الاجنبي واحتز بقوله به عما اذا قذفها بأمر آخر أو بما هو أعم فانه يحد فالاول كأن يقذفها ثانياً بالنسب بعد أن قذفها بالزنا والثاني كقوله أنت تزني مع كل الناس بعد أن قال لها زنت مع فلان أو شخص ولا بد أن نتجوز في قول المؤلف به فنقول بعينه كما قال ابن الحاجب لان كلامه يصدق بما اذا قذفها به مع غيره لانه يصدق عليه انه قذفها بما قذفها به أولاً اذا لخص داخل في الاعم فلذلك تورك ابن غازي عليه (ص) وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حرم مسلم أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني أن الاب اذا نفي ولده ولا عن فيه ثم مات الولد عن مال ثم استلحقه أبوه فان الاب يحسد ويلحق به الولد ويرثه بشرط أن يكون للولد الميت ولد حرم مسلم ولو أثنى بشاركتها بالاب في سدس المال أو لم يكن له ولد كذلك بان عدم رأساً أو وجد لا على الصفة بل عبد أو نصراني ولكن قل المال الذي يحوزه المستلحق أو الباقي بالتعصيب فيرث أيضاً الضعف التهمة كما ذكره أبو ابراهيم الاعرج ومن يده أخذه ابن عرفة قال المؤلف والذي ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيراً فينبغي أن لا يرثه ولو كان للميت ولد وقد يكون المال كله يسيراً فينبغي أن يرثه وان لم يكن له ولد انتهى فقوله وورث المستلحق بكسر الحاء المستلحق بفتح الحاء الميت ان كان له أي للمستلحق بالفتح ولد أو ولد ولو لم يولد على ظاهرها وقد توزع المؤلف في التقييد بالحريه والاسلام فانظره في ابن غازي وانظر نصه وما زيد عليه في الشرح الكبير * ولما قدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفي الحمل ولا يؤخر للوضع خوف انقشاشه بقوله بلعان مجمل تسكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفي الحمل فقال (ص) وان وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع (ش) يعني أن الزوج اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حمل أو أخر لعانه بعد علمه بوضع أو حمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعانه في الصور الخمس ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كاتبة وحذ للمسلمة وليس من العذر تأخيرها لا احتمال كونه رجلاً فينفش خلافاً لابن القصار والمانع في الرؤية الوطء لا التأخير * ولما انتهى الكلام على حكم الملاعن والملاعنة وعلى ما يعتمد عليه الملاعن في لعانه شرع تسكلم على صفة اللعان فقال (ص) وشهد بالله أربعاً لرأيتنا تني (ش) اعلم أنه تارة بلاعن لرؤية الزنا وتارة بلاعن لنفي الحمل والكلام الآن للاول والمعنى أن الزوج اذا لعن لرؤية الزنا بأن قال رأيتنا تني فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو لرأيتنا تني ويقول ذلك في كل عيّن قاله ابن المـواز أي يزيد هذا

(١٧ - خشي رابع) الآن أربعة متعلقة باللعان لنفي الحمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في اللعان للرؤية والحاصل أنه يفهم من قوله بوضع أو حمل انه في نفي الولد أو ما في الرؤية فان وطئ بعد دعواه امتنع لعانه وان لم يوطأ فلا يضره وله القيام وان طال ولو قال المصنف وان أخر مع علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع كوطئه وان برؤيته لكان أحسن فتدبر قوله والمانع في الرؤية الوطء (قوله اليوم واليومين) كذا في المدونة وقال بهرام يريداً أكثر (قوله في الصور الخمس) هي قوله اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حمل هذه ثلاثة وقوله أو أخر لعانه الخ صورتان (قوله حكم الملاعن الخ) أي الاحكام المتعلقة بالملاعن والملاعنة (قوله أربعاً) الاولى تأخره بعد قوله لرأيتنا تني ليكون التكرار أربعاً للصيغة بتمامها لا لشهد بالله فقط (قوله أي يزيد هذا الخ) المشار له بقوله الذي لا اله

الاهو وكلام ابن المواز ضعيف والمعتمد عدم الزيادة (قوله وصدر بعض الشراح) وهو المعتمد (تنبيه) يقول الاعى لعلمتها وتيقنتها وكما لا يشترط على المعتمد الذي لا اله الا هو ولا يشترط زيادة عالم الغيب والشهادة ولا زيادة البصير كالمسروود في المسحلة ولا بد من موالة الخمسة قبل بدايتها وظاهره انه لا يزيد وانى لمن الصادقين وفي الارشاد يزيد في كل مرة وهو قول ابن القاسم وهو اقعده بنظاها والآية (قوله وهو المشهور) انظر على المشهور لوقال ما هذا الجمل منى هل يعيد الايمان أو يكتفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره) أى وقصده كون

ان دعواه انما هي كون الجمل من غيره (قوله انا تشدد) الحاصل أن غرضه نفي الجمل الجامع كونه من وطء شبهة فلا تحذفه نفسه الا كونه يحلف على نفي الجمل لاعلى الزنا فلا تحذفه به نفسه لكونه بكره ذلك فتطلب منه اليمين بانها زنت فيشكل فيثبت النسب لان الشارع متشوق له وهذا ظاهر في الطرف الثاني الذي هو قوله ولا يلزم من كونه من غيره زناها أو ما في الطرف الاول الذي هو قوله ولا يلزم من قوله زنت الخ أى لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أى مع أن قصده انما هو كون الجمل من غيره ولا يلزم من الزنا ذلك فلا وجه لكونه يقول لزنت وحاصل الجواب أنه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تجذب الى كونه يقول ما هذا الجمل منى الجامع لوطء الشبهة ولا تجذب لكونه يقول لزنت فطاب منه أن يحلف لزنت لاجل أن يشكل فيثبت النسب وظهر أن قوله وجه ما فهم ما راجع للامرين (قوله من اعتقل لسانه) أى بعد الرمي وقبل اللعان (قوله متعلقه محذوف) كذا في نسخة أى المتعلق به محذوف فيقرأ متعلق بفتح اللام ٣ (قوله وهي

في كل مرة على قوله أشهد بالله وحكام ابن شاس والمتيطى وصدر بعض الشراح بانه يقتصر على لفظ أشهد بالله فقط وحكى قول ابن المواز بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ما هذا الجمل منى (ش) يعنى أن اللعان اذا كان لاجل نفي الجمل فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذى لا اله الا هو ما هذا الجمل منى عند ابن المواز وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول لزنت وهو المشهور قال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غيره زناها لانه يحتمل أنه من وطء شبهة أو غصب لكن وجه ما فهم ما انا تشدد عليه بان يحلف لزنت لاحتمال أن يشكل فيتقرر النسب والشارع متشوق له (ص) ووصل خامسة تملعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا (ش) يعنى أن الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا أى كذبت عليها يعنى أنه مخير والاحب لفظ القرآن ومن اعتقل لسانه قبل اللعان ورجى زواجه عن قرب انتظر ثم ان قوله ووصل الخ متعلقه محذوف أى بشهادته الاربع وقوله بلعنة الله عليه صفة لخامسة وهي صفة كاشفة أى يمينه الخامسة التي هي لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لامتعلق بوصل أو حال منها أى خامسة كائنة بلعنة الله عليه الخ وهذا يوافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من أنه لا يأتي بالشهادة في الخامسة وهو المذهب (ص) وأشار الاخرى أو كتب (ش) فيها بلا عن الاخرى بما يفهم منه من اشارة أو كتابة وكذلك يعلم قد فقه انتهى وكذا يقال في باقي أيمانها وما يتعلق بها من نكول أو غيره وتكرر الاشارة أو الكتابة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق لسانه فقال لم أرد ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت ما رأيت أنى أو ما زنت (ش) تقدم الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل ابطال لعان الرجل وتقدم أن الرجل اذا لعن لرؤية الزنا يقول أشهد بالله رأيتها زنتى فتردهى ذلك بان تقول أشهد بالله الذى لا اله الا هو على ما مر ما رأيت أنى تقول ذلك كل مرة أو تقول ما زنت فى ردها الايمان فى نفي الجمل وما هنا مطابق لمذهب المدونة من أنه يقول فى اللعان ان نفي الجمل لزنت وهو خلاف ما مشى عليه المؤلف من أنه يقول فيه ما هذا الجمل منى كما هو المطابق له أن تقول هذا الجمل منى (ص) أو لقد كذب فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع الى قوله لرأيتها زنتى أول زنت فتردهى ذلك بقولها فى كل مرة أشهد بالله الذى لا اله الا هو لقد كذب وتصل خامستها بغضب الله عليها ان كان من الصادقين ويصح فى ضمير التثنية أن يرجع الى لعان رؤية الزنا وإلى لعان نفي الجمل (ص) وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين (ش) يعنى أن المرأة اذا

صفة كاشفة) أى والباقى قوله بلعنة الله زائدة أى صفة كاشفة للخامسة أى يمينه لها أى الخامسة الموصوفة بانها لعنة التعتت الله والمراد المينة (قوله لا متعلق بوصل) لانه لو كان متعلقا بوصل لا وهم أن يزيد ذلك مع ذكر الصيغة المتقدمة فى خامسته أيضا مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف على قوله صفة (قوله أى خامسة كائنة بلعنة الله) أى ثابتة بلعنة الله أى خامسة فى حال كونها ثابتة فى هذا اللفظ من ثبوت العام فى الخاص والمنظورة لذلك الخاص والاقرب من هذا كله جعل الباء للتصوير (تنبيه) انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين يمينان لان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أول زنت) لا يخفى أن المصنف لم يقل لزنت فلا يناسب هذا الجمل بل المناسب ما سياتى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامستها بغضب الله) أى المصورة بغضب الله الخ ٣ قول المحشى بفتح اللام هم امش الاصل اعله بكسر اللام اه

لا يخفى أن أن بالتشديد تدخل على الاسم الذي هو المصدر وأما الفعل فلا تكون أن فيه إلا مخففة من الثقل وظاهر هذا أني بان
 يأتي بها مفتوحة حكاية لما في الآية (قوله بغير لفظ أن كافي الجلاب) أي ليس شرطاً بل أولى كذا يفيد شرح عب (قوله ويصح الخ)
 هذا هو المناسب كما تقدم وقول المصنف فيها ما متعلق بمحذوف جزاء على هذا المعنى الأخير والتقدير يقول فيهما أو ما على الوجه المتقدم
 فظاهر شارحنا أنه كذلك لأنه اقتصر أي الشارح على قوله أنه كذب ولم يقل في قوله رأيته أتزني الخ ولا مانع من تعلقه عليه بكذب تأمل
 (ثم أقول) أن الأقرب الأول أي أقرب مرجع الضمير والتصريح بدعي ما تقدم من البحث (تنبية) هل الصيغة الأولى التي هي قوله
 ما رأيته أوزني أو ما زنت أفضل كما يشعر به الجلاب أو الثانية التي هي قوله لقد كذب أو وافقة القرآن (قوله إنما يحلف أولاً المدعى عليه)
 أي ثم يحلف المدعى أن نكل المدعى عليه كما هو في دعوى التحقيق (قوله فانه مدع) وتكون المرأة مدعى عليها وقوله ومدعى عليه
 وتكون المرأة مدعية فالخامس أن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه (قوله ولذلك يحلف هو الخ) لف ونشر مشوش فقوله يحلف هو
 ناظر لقوله ومدعى عليه وقوله المرأة ناظر لقوله ومدع أي وذلك (١٣١) الحلف من حيث أنه مدعى عليه للماتنين أن كل واحد
 مدع ومدعى عليه وقوله وبدي

باليمين جواب عما يقال إذا كان
 كل منهما مدعى عليه يطالب بالحلف
 فلم يبدئ باليمين وهذا التوجيه
 لا يظهر لأنه لا يفيد الاتوجه اليمين
 عليه لا تبدئتها مع أن كلامه في
 علة التبدئة فتدبر (قوله فهم مدعى
 عليهم حكماً) الأولى أن يقول حقيقة
 (قوله بعهود) كدعوى شخص
 على آخر ودعوة أو عارية فيدعى
 ردها له فدعى الردها والمدعى عليه
 لما عهد في الشرع أن الراد لا يحتاج
 إلى إقامة بينة وقوله أو أصل أي
 يذكره من أفراد اللوث الذي
 ذكره الشارح بقوله ترجح قولهم
 باللوث وسأني أن من جملة أمثلة
 اللوث أن يشهد شاهد واحد على
 القتل (قوله ووجب أشهاد الخ)
 كل من أشهد والعن والغضب
 واجب شرط (قوله لا ندب بعد لاهله)
 أي الذي هو الزوجة (قوله ونولده)

التعنت تقول في خامستها غضب الله عليها أن كان زوجها من الصادقين فيمارها به بغير لفظ أن
 كافي الجلاب وفي المدونة أن ويصح قراءة غضب بالفعل وبالمصدر فإن قيل لم خولفت القاعدة
 في اليمين هنا وفي القسامة لأن الزوج وأولياء المقتول مدعون والقاعدة أنه إنما يحلف أولاً
 المدعى عليه قيل أما الملتعن فانه مدع ومدعى عليه ولذلك يحلف هو والمرأة وبدي باليمين لأنه لما
 قد فهاط اليمنه بحجة فاحتاج لذلك أن يحلف إذ صار مدعى عليه الحد أو أَوْلِيَاءُ المقتول فهم
 مدعى عليهم حكماً وإن كانوا مدعين في الصورة فإن المدعى عليه من ترجح قوله بعهود أو أصل
 وهم كذلك إذ ترجح قولهم باللوث (ص) ووجب أشهد والعن والغضب (ش) يعني أنه يجب على
 كل واحد من المتلاعنين أن يقول في كل عين أشهد بالله فلا يؤبدله بالحلف أو أقسم ونحوه لم يجزه
 وكذلك يتعين لفظ اللعن في خامسة الرجل لأنه مبعد لاهله ولولده فناس به ذلك لأن اللعن معناه
 البعد ويتعين لفظ الغضب في خامسة المرأة لأنها مغضبة لزوجها ولا هله ولربها فناس به ذلك
 ولا يجزئ لو أبدل الرجل اللعنة بالغضب أو المرأة الغضب باللعنة (ص) وبأشرف البلد (ش)
 يعني وبما يجب أن يكون لعانهم ما في أشرف البلد لأن ذلك مقتطع للحق ولأن المقصود من
 اللعان التخويف والتغليظ على المسلاعن وللموضع حظ ولذا كان لعان الذميمة في كنيسة
 واليهودية في بيعة فالمراد بالأشرف بالنظر للعالم (ص) وبحضور جماعة أقلها أربعة (ش)
 يعني وكذلك يجب أن يكون لعانهم بحضور جماعة أقلها أربعة لنظر شعيرة الإسلام لأن هذه
 شعيرة من شعائر الإسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لا احتمال نسكول أو إقرار لأن
 ذلك يثبت باثنين (ص) ونذب أثر صلاة (ش) أي إيقاع اللعان أثر صلاة وروى ابن وهب وبعد
 العصر أحب إلى (ص) وتخويفهم ما وخصوصاً عند الخامة والقول بأنهم أوجب العذاب
 (ش) يعني وبما يندب للإمام أن يخوف المتلاعنين بأن يقول لكل منهما ما تب إلى الله تعالى
 وبذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن أحدهما كاذب بلا شك وخصوصاً

أي الذي نفاه (قوله وبأشرف البلد) وهو الجامع فلا يعتبر رضاها أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقتطع للحق) أي مثبت له
 أي على أنه من أقطع أو محمل قطع الحق أي إثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أنه من قطع (قوله ولأن المقصود من اللعان) هذا
 التعليل في المعنى تبين للتعليل الذي قبله فتدبر (قوله وللموضع حظ) أي نصيب من ذلك أي له دخل في ذلك (قوله أقلها أربعة) أي
 من أشرف الناس (قوله شعيرة) أي خصلة من خصال الإسلام (قوله لأن ذلك) أي النسكول والإقرار هذا ما رجحه اللقاني ومقابله
 أن النسكول والإقرار لا يثبت إلا بأربعة كالرؤية (قوله وبعد العصر أحب إلى) سحنون وبعد هاسنة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة
 الليل وملائكة النهار لأنه عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر موجود في صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت
 نوم وليس وقت تصرف (قوله وتخويفهم) ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة
 وعند الشروع في الرابعة والمراد وعظاً (قوله أن عذاب الدنيا) وهو حد القذف بالنسبة للرجل وحد الزنا بالنسبة للمرأة (قوله
 وخصوصاً) أي وأخص الوعظ عند الخامسة خصوصاً كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه

عياض الشافعي (قوله بمعنى ان الله الخ) أي لا بمعنى أنها الموجبة لان الموجب هو الله تعالى (قوله وبمعنى أنها متممة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان بتمام الايمان يحصل العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي فتكون خامسة الرجل موجبة ذلك العذاب على المرأة ثم لا يخفى أن الرجم في المحصنة والجلد في غيرها (قوله وعلى الرجل الخ) لا يخفى أن الذي يكون على الرجل انما هو الجلد فقط الذي هو حد القذف ومن المعلوم أن حد القذف انما يكون عند نكوله (قوله على القول) وأما على القول بالعادة فالموجب للحد عليه نكوله لانها لا تخالف ببقية شيء وهو أن مقتضى قوله وتخويفهما على ما فسر به أن يكون ذلك العذاب عذاب الآخرة لا عذاب الدنيا وكان المعنى الملحوظ هما على ما قاله الشارح في أن المراد بالعذاب عذاب الدنيا انه اذا كانت الخامسة توجب عذاب الدنيا فالاولى تركها لما فيها من المشقة على صاحب فيعقبا العقاب الاعظم على تقدير عدم صدقها (قوله سواء حلفت المرأة كما يخلف الرجل) أي من كونه لم يخلف على التكذيب أو حلفت كما تخلف هي أي من كونها تخلف على تكذيبه ألا ترى الى قول الشارح أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين فقد صرحت بتكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استلزمه وعبارة التوضيح تدل على ذلك ونصه قال في البيان والخلاف انما هو (١٣٣) اذا حلفت المرأة أولاً كما يخلف الرجل لا على تكذيب أيمانها فقالت أشهد

بالله اني لمن الصادقين ما زنت وان حلفت هذا منه وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين بهذا قال ابن القاسم يلتمس الرجل فيقول أشهد بالله انها لمن الكاذبين ولقد زنت وما حلفت هذا مني ويقول في الخامسة لعنة الله على ان كانت من الصادقين وأما ان حلفت المرأة أولاً فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فلا اختلاف بين ابن القاسم وأشهب في إعادة المرأة (قوله وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين) الذي في تن وغيره لعنة الله على ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت ولا يخفى أن الذي

عند الخامسة ونذب القول لكل منهما بأن الخامسة موجبة للعذاب أي هي محل نزوله بمعنى ان الله تعالى بمقتضى اختياره رتب العذاب عليها أو بمعنى أنها متممة للايمان والمراد بالعذاب الرجم أو الجلد على المرأة ان لم تخلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم أعادتها (ص) وفي أعادتها ان بدأت خلاف (ش) أي وفي وجوب إعادة المرأة ان بدأت بأيمان اللعان لتقع بعد أيمان الرجل وهو المذهب وهو قول أشهب كما لو حلف الطالب قبل نكول المطالب فلا تجزئ واختير وصحح وعدم أعادتها وهو قول ابن القاسم بخلاف وظاهره ان الخلاف سواء حلفت المرأة أولاً كما يخلف الرجل فقالت أشهد بالله اني لمن الصادقين ما زنت أو ان حلفت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين خلافاً لتقييد ابن رشد بحل الخلاف بالاولى وأما الثانية فلا خلاف في أعادتها لانها حلفت على تكذيبه وهو لم يتقدم له يمين ثم انه على القول بالعادة يتوقف تأييد حرمتها على إعادة وعلى القول بعدمها يتأيد تحريرها بلعان الرجل بعدها (ص) ولا غنت الذميمة بكنيسة (ش) أي ولا غنت الذميمة بالمكان الذي تعظمه ولو قال بموضع تعظمه كان أولى فتلا عن النصرانية بكنيسة واليهودية ببيعتها والمجوسية ببيت نارهم وللزواج الحضور معهم ولا تدخل هي معه المسجد (ص) ولم تجبر (ش) أي الذميمة على الاتعان بكنيسة هكذا فقرر بعضه وقرره بعض على أنها لا تجبر على الاتعان لكن فيه نوع تكرار مع قوله (ص) وان أبت أدبت وردت للثنا (ش) أي وان أبت الذميمة من

يخالف فيه الرجل أو تخالفه انما هو الخامسة فقط وأما ما قبلها فهي موافقة فيه للرجل قطعاً سواء بدأت قبله أم لا لكن تقدم أنه لا يلزم الرجل أن يقول اني لمن الصادقين كما يفيد كلام المدونة وكذا لا يلزمها أيضاً بل ظاهر المدونة أنه لا يطلب منها ذلك (قوله خلافاً الخ) عبارة عب بعد هذه العبارة كذا العجم والشيخ سالم وانظر كيف يقال خلافاً ويقدم ظاهر المصنف على تقييد امام المذهب ابن رشد (قوله أي ولا غنت الذميمة) زوجة المسلم أو الكافر وترافعا اليها وكذا المجوسية زوجة المجوسي ترافعا اليها وبعبارة أخرى وصورة ملاعنة المجوسية أن يكون أسلم زوجها وظهرت حاملاً فله ملاعنتها ولو بعد المفارقة لان الملاعنة لنفي الحمل لا تنقيد بكون المرأة في العصمة ولا في العدة (قوله لكان أولى) أي لكونه أشمل كما هو ظاهر لان الكنيسة ليست لكل ذميمة (قوله وللزواج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويجبر الزوج المسلم في الحضور مع الذميمة وبلعانها ينقطع نكاحها (قوله أي الذميمة على الاتعان بكنيسة) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب شرط فلعل هذا ضعيف (قوله هكذا فقرر بعض) فيه انه قد تقدم أن اللعان في أشرف البلد واجب فقضيته أنها لا تجبر إلا أن يقال هذا يحمل الاشرف على خصوص الجامع أو وجوباً لا يقتضي الجبر وحرر (قوله وقرره بعض على أنها لا تجبر على الاتعان) أي لانها لو أقرت بالزنا لم تجسد (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار لان مدلوله ظاهر الادب مع آياتها لكن يتضمن عدم الجبر

(قوله لاحتمال الخ) فلا يمنعون من رجحان كذا ويرونه (قوله والملة الخ) حاصله أن الأحكام من حيث أنها شرعها الله تعالى يقال لها شريعة ومن حيث أنها تعبد بها يقال لها دين ومن حيث أنها على وتكتب يقال لها ملة (قوله ولعله ثلاثية وهم أنها تجبر لحق الزوج) لا معنى لتلك الحقيقة (فان قلت) إنما إذا لا عنت تفيد أنه ليس ابن زنا فيكون تهيدا للاستحقاق وصحة نسبه (نقول) استحقاقه وصحة نسبه باستحقاقه لا عنت أم لا وحرر (قوله وسياق في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هنالك هو الرأى جميع لأنه نص المدونة ولا بن عرفة أنه خلاف المعروف وعلى هذا ففي المدونة قولان باللعان في التعريض وهو الموافق لما ذكره الشارح عند قوله أن قذفها ابن زنا الخ أن في اللعان بالتعريض قولين في المدونة وغيرهما انتهى وتقدم عن الشيخ أحمد الزرقاني أن التعريض منه ما فيه اللعان وهو القريب من الصريح ومنه ما لا لعان فيه وهو البعيد منه وإن في كلام عياض ما يدل على ذلك وعليه فليس في المدونة خلاف في التعريض انتهى عجم (قوله وتلاعنا الخ) ويخالف الزوج في الغضب لقد غصبت وفي الاشتباه (١٣٣) لقد غابت أو وطئت بشبهة ولا يخالف لقد

زنت لأنه يدعى أنها غصبت أو وطئت بشبهة ولم يثبت وثمرة لعانه نفي الولد عنه وثمره لعانها نفي الحد عنها (قوله ولم يظهر) هو أعظم لأن الثبوت بالبينة والظهور ولو بالأشاعة أو القرينة فالأولى الاقتصار على الثاني (قوله ما زنت ولقد غلبت) هذا وتقول في لعانها إذا صدقته في دعوى وطء الشبهة ما زنت ولقد غلبت وأما في دعوى الغضب فتقول ما زنت بحال وأما إن كذبت فتقول ما زنت بحال فيهما فإن نكلت عن اللعان رجحت فيما إذا صدقته انتهى (قلت) ولا يظهر فرق بين دعوى الغضب والشبهة فعبارة عب أحسن ونصه أو صدقته على أنها وطئت غصبا أو شبهة ولم تثبت ما ذكر من غصبها أو شبهتها ببينة ولم يظهر للجيران فأنهما يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما زنت ولا أطعت ولكن غلبت وإني لمن الصادقين وتقول في خامسها غضب الله عليها إن كانت من الكاذبين قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (فرع) إذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت الغضب بالبينة أو تصادقا عليه لم يحسد وكذلك إذا ادعاه وأنكرته لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض قاله محمد وغيره (ص) والا لتعن فقط (ش) أي وإن ثبت غصبها أو ظهر بأمر من الأمور فإنه يلزم فقط دونها لأنها تقول يمكن أن يكون من الغاصب وإن نكل الزوج لم يحسد (ص) كصغيرة نوطاً (ش) التشبيه في أنه يلزم وحده ولا تلزم زوجته

اللعان أدبت لأذا بها الزوجها وأدخلها التلبيس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين الصغيرة التي نوطاً فإنها لا تلعن بل يلعن الزوج فقط ولا تؤدب إن أبت والجامع بينهما أن كلا لا يحسد لأقراره وقوله وردت للمتها أي ردت بعد تأديبها لحكام ملتها لاحتمال تعاقب حدها عندهم بنكولها أو أقرارها والملة الدين والشريعة فان قيل على الاحتمال الثاني لك أن تقول اللعان لا يجبر أحد عليه فافائدة التعريض له في الذممة ولعله ثلاثية وهم أن الذممة تجبر لحق الزوج (ص) كقوله وجدته مع رجل في لحاف (ش) يعني أن الرجل إذا قال في حق زوجته وجدتها مع رجل مضاجعة له أو متجردة معه في لحاف ولا يبينه لأنه فانه يؤدب ولا حد عليه ولا يلعن فالتشبيه في الأدب ولو قاله لأجنبية لحده فيه وعليه فيعابا بها ويقال قذف لأجنبية لا يحسد فيه الزوج ولا لعان وبعبارة ما ذكره المؤلف هنا يفيد أن تعريض الزوج بالقذف ليس كتصريح به وسياق في أول القذف ما يفيد خلافه (ص) وتلاعنا إن رماها بغضب أو وطء شبهة وأنه كثرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول ما زنت ولقد غلبت (ش) يعني إن الزوج إذا قال لزوجه أنت زنت غصبا أو قال لها وطئت بشبهة مع زيد وسكنتي له لظنك أنه أياي ولم تصدقه زوجته على ذلك وأنكرت الوطء فجعله في صورتين أو صدقته على أنها وطئت غصبا أو وطئت بشبهة ولم يثبت الغضب بالبينة ولم يظهر للجيران فأنهما يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما زنت ولا أطعت ولكن غلبت وإني لمن الصادقين وتقول في خامسها غضب الله عليها إن كانت من الكاذبين قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (فرع) إذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت الغضب بالبينة أو تصادقا عليه لم يحسد وكذلك إذا ادعاه وأنكرته لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض قاله محمد وغيره (ص) والا لتعن فقط (ش) أي وإن ثبت غصبها أو ظهر بأمر من الأمور فإنه يلزم فقط دونها لأنها تقول يمكن أن يكون من الغاصب وإن نكل الزوج لم يحسد (ص) كصغيرة نوطاً (ش) التشبيه في أنه يلزم وحده ولا تلزم زوجته

ويفرق بينهما ما وإن نكلت رجحت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما إذا صدقته في دعوى الغضب أو الشبهة وأما إن أنكرت الوطء فأنها تقول ما زنت ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت (قوله قال محمد ويفرق بينهما وإن نكلت رجحت) عبارة عجم فإن نكلت عن اللعان رجحت فيما إذا صدقته فإحدى إذا كذبت به اللعنة الصواب أن لا لعان عليها إذا لتعن لأنه إنما أثبت عليها بإيمانها غصبا أو وطء شبهة ووجه البساطي رجحانها حيث لم تلعن بأنها اعترفت بالوطء غصبا أو شبهة فتركها اللعان بوجوب عليها الحد لأن من اعترف بالزنا على وجه الغضب أو الغلط لا يرتفع عنه الحد (قوله محمل الشهادة) وكأنه يقول أنا أشهد بأنك معذورة في وطئت غصبا (قوله والا لتعن فقط) أي وإن لم يكن جل خوف ظهوره ولا يفرق بينهما لأنه إنما يفرق بينهما بتمام لعانها (قوله لأنها تقول الخ) فيه أن هذا موجود فيما إذا صدقته ولم يثبت فالأولى أن يقول دونها الآن غصبا ثابت فعدم حلفها لا يوجب شيئا بخلاف ما إذا لم يثبت فعدم لعانها لا يوجب رجحانها (قوله فإن نكل الزوج الخ) الحاصل أنه إذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما إذا أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد لأن قوله وطئت غصبا أو شبهة مراده الشهادة لها بالعدول لأنه قد ذف لأنه يتسامح فيما بين الزوجين ما لا يتسامح في الأجانب

(قوله فان جلت فلا يلحق به) حاصله ان الموضوع انه ليست في سنن من تحمل والحاصل انها اذا كانت في سنن من لا تحمل فالحكم ما قاله من أنه يلتعن وحده فان جلت فلا يلحق به وتبقى له زوجة وأما اذا كانت في سنن من تحمل فله الملاءمة اتفاقا فان ادعى رؤية وهل يجب قولان ووقف فان ظهر حمل لم يلحق به ولا عنت هي أيضا فان نسكت حديث حذالبكر ولو لم تقم بحقه حتى ظهر حملها وجب لعانها اتفاقا فان نكل حده ولحق به وان نسكت حديث كالبكر والظاهر أنه يكفي بالاول فيما لو لعنت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انهما حين الملاءمة كانت بالغوا ولا يحتاجان للعان آخر انفي الحمل أفاد ذلك عجم الا أن ذلك مشكل بانها اذا لم تكن في سنن من تحمل كيف يعقل حملها (قوله على ما في التوضيح) (١٣٤) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم تلتعن المرأة بعده) هذا على تقدير

أن يكون بعد اقامة الخد فانه لا يكون الا بالجلد فقط (قوله بنكولها) أي بسبب نكولها وقوله والجلد عليها معطوف على قوله بنكولها وهذا لا يكون الا فيما اذا كان حدها بالجلد (قوله وان كان حدها الزجم) أي وبلا عن وحده (قوله على ما في) أي قريبا (قوله وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط) فان قلت قد تقدم انه اذا كان حدها بالجلد ولا عنت بعد لعانه انه يحسد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والجواب أن ما تقدم وان كان بعد الحكم الا أن المرأة لا عنت بعد لعانه فليس فيما رجوع ولا تكون (قوله ولادية على الامام) أي في رجسه تلك المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كان بعض الائمة يكتفي في شهود الزنا بأربعة ولو كان أحدهم الزوج (قوله ويجري مثل هذا التوجيه حيث نسكت) أي مع نكوله أي في صورة الجلد وأما اذا حلف ونسكت فعدم حده لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها والحاصل انه بدون ذلك يشكل كلامه فيقال

والمعنى انه اذا رعى زوجته الصغيرة بالزنا بأن قال رأيتها ترني والحال أن مثلها بوطأ فانه يلتعن وحده فان جلت فلا يلحق به سجنون وتبقى له زوجة لانه لا عنت لتقي الحد عن نفسه واحترز بقوله توطأ بما اذا كانت لا توطأ فان زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المعرة لها (ص) وان شهد مع ثلاثة التعن ثم التعت وحدها الثلاثة لان نسكت أولم يعلم بزوجيته حتى رجعت (ش) يعني لو شهد على امرأة بالزنا أربعة رجال أحدهم زوجها وعلمنا بالزوجية بينهما قبل اقامة الحد على المرأة أو بعده على ما في التوضيح فان زوجها يلتعن أولا ثم تلتعن المرأة بعده ثم يحسد الشهود للذف وان نسكت فانه يسقط الحد عن الثلاثة لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها وتبقى زوجة ان كان حدها بالجلد وان كان حدها الزجم بقيت على الزوجية ويرثها الا أن يعلم انه تعمد الزور ليقولها أو يقر بذلك فلا يرثها وكذلك لا حد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بأن أحدهم زوج الابعاد أن رجها الامام وبلا عن الزوج فان نكل حد فقط ويرثها على ما مر وانما لم يحسد الثلاثة في حالة نكوله لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط ولادية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا صريح ويجري مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نسكت فان قلت فافائدة لعانها بعد جلدها قلت تأييد حرمتها واجاب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان اشترى زوجته ثم ولدت لستة فكالامة ولا قل فكالزوجة (ش) لما ذكر أن ولد الحرة ينتفي بلعان وان ولدا لامة ينتفي بغير لعان ذكر هذه المسئلة مركبة من الحرية والامة والمعنى أن الشخص المتزوج بامسة اذا اشتراها ولم يست بظاهرة الحمل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ وولدت لستة أشهر فأكثر من الوطء الحاصل من الشراء فلا ينتفي ولا لعان وهو ما أشار به بقوله فكالامة ولو استبرأها من وطيئه بعد الشراء وولدت لستة من يوم الاستبراء انتفي بلعان ولا عنت وان ولدت لاقل أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يظأها بعد الشراء فلا ينتفي عنه الا بلعان وهو ما أشار اليه بقوله فكالزوجة ان اعتمد على شيء مما مر اعتماده عليه ويمنع منه ما مر من تأخير أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد والادب في الامة والذمية وإيجابه على المرأة المسلمة ان لم تلعن وقطع نسبه وبلعانها تأييد حرمتها (ش) اعلم أن ثمره اللعان ستة أشياء ثلاثة مترتبة على لعان الزوج أولها رفع الحد عنه في الزوجة الحرة المسلمة أو الادب في الزوجة الامة أو الذمية ثانيها إيجاب الحد على المرأة المسلمة ولو أمة أو الادب على الذمية ان لم تلعن لانها حينئذ كالصدقة

لا جريان أصلا ثم رد أن يقال اذا حلفت وحلف بعد جلدها قد أفاد أنه يحسد الثلاثة مع أنه بعد الحكم ففضية كونه ثالثها بعد الحكم أنهم لا يحسدون فحرم المقام (قوله بعد جلدها) لا يخفى انه يتصور أن يكون حدها بالجلد كالوقوف في الفاسد (قوله ولو استبرأها الخ) ظاهر الشارح أنم ليست داخلية في منطوق المصنف وايس كذلك بل يمكن دخولها في منطوقه وحاصل ذلك أنك تقول قوله فكالامة في كونه لا ينتفي ولا لعان عند اجتماع القيود الاربعة وينتفي بغير لعان اذا وطيئه بعد الشراء واستبرأها بعد وقول الشارح وان ولدا لامة ينتفي بغير لعان انما يأتي على هذه الثانية المشار لها بقوله انتفي الخ ولذلك اقتصر بعضهم في حمل المتن عليها (قوله أو كانت ظاهرة الحمل الخ) أي ولو ولدت لا أقصى أمدا الحمل (قوله وإيجابه على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما وأما لو كان كافرا والمرأة مسلمة ولا عنت ولم تلعن فلا يجب عليها الحد اذا لا يجب بإيمان الكافر ويجب بإيمان العبد والفاسق (قوله وبلعانها) أي وبنها لعانها

أى وفسخ نكاحها بخلاف قبل البناء أو بعده لكن لها نصف الصداق إن حصل قبل لاتهامه باللعان على إسقاطه وهذا مستثنى من وقوله وسقط بالفسخ قبله (قوله وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عبارة الفقيه وهى غير ظاهرة بل المفاد أنه لا روية جائزوا للسترأولى الآن يخشى الحد فيجب كما يجب لنفى الحمل حيث تحرك أو ظهر (قوله اذلعها أسقطته وكنتمه) كذا عمل في المدونة وظاهر ما أنه لو تحقق انفشاشه بحيث لا يشك فيه كأن تلازمها بينة ولا تفارقها لانقضاء أمد الحمل لوجب أن ترد إليه لان الغيب كشف عن صدقهما جميعا وكذا نص عليه ابن عبد الحكم وليس هذا من المحال العادى مطلقا بل في بعض أحواله ودعوى أن تحقق الانفشاش انما يكون بعد أقصى مدة الحمل ممنوعة خلافا لابن عرفة (قوله ولو عاد الزوج إليه) (١٣٥) أى الى اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده لا بعده

فما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله وهل يقبل رجوعه إليه قولان) الاولى أن يقول يقبل منه رجوعه اتفاقا بخلاف المرأة فلا يقبل منها بعد نكولها واعلم أن المسئلة ذات طرق الاولى لصاحب الجواهر وابن الحاجب وتبعهما المصنف أن رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة الثانية لانه لا يونس الخلاف فيهما الثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه (قوله التوأمين) تنبيه توأم في المذكر وتوامة في المؤنث وهو مما استغنى فيه بتنبيه المذكر عن تنبيه المؤنث (قوله إلا أنه قال) أى الامام أى لانه قال ما يخالف ذلك ويشكل عليه أن أقرب بالثانى أى والفرض انه استلحق الاول وأما لو نفي الاول وأقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول فالظاهر أنه يحد ولا يستل النساء لان الولد الثانى قد أقرب به بعد أن نفاء فيجد على كل حال كذا فى شرح شب ونقل عب عن عج خلافة فقال أى والفرض أنه استلحق الاول وأما أن نفاء وأقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فيسئل

ثالثها قطع نسبه من حمل حاصل أو سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة أو لها رفع الحد عنها ثانيا ففسخ نكاحها للآزم ثالثا نأبيد حرمتها بقوله وحكمه أى فائده وتفسيره وأما حكمه في نفسه فاما الجواز واما الوجوب وأما الكراهة فليس المراد بالحكم الذى هو وصف له فقوله وبلغنا أى وبتسام لعانها وبفهم من التأبيد الفسخ وبفهم رفع الحد عنها من قوله وإيجابه على المرأة أن لم تلعن فذكر الاحكام الثلاثة المترتبة على لعانها بعضها تصر يحاوب بعضها تلو يحا (ص) وان ملكت أو انفس حملها (ش) هو وبالغة فى نأبيد حرمتها والمعنى أن الزوج اذا لعن زوجته الامه ووقعت الفرقة بينهما ثم اشتراها زوجها من سيدها فانها تحرم عليه الى الابد وكذلك اذا انفس حملها بعد اللعان وتبين أن لا حمل اذلعها أسقطته وكنتمه (ص) ولو عاد إليه قبل كالمراة على الاظهر (ش) يعنى أن الزوج اذا نكل عن اللعان ثم عاد إليه فإنه يقبل منه اتفاقا على طريقة غير ابن رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة اذا عادت إليه بعد نكولها فيقبل منها عند ابن رشد فالملوف افاق كلامه من طريقتين فشى في الرجل على طريقة غير ابن رشد وهى الحاكبة للاتفاق وعلى طريقة ابن رشد فى المرأة ولو مشى على طريقة ابن رشد لقال ولو عاد إليه لم يقبل بخلاف المرأة على الاظهر ولو مشى على الاخرى لقال وهل يقبل منه رجوعه إليه قولان والمذهب طريقة ابن رشد والفرق عنده أن نكولها كالاقرار منها على نفسها بالزنا ولها أن ترجع عنه ونكول الرجل عن اللعان كالاقرار على نفسه منه بالقذف وليس له الرجوع عن الاقرار به ووجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعلق حق الزوج بنكولها فليس لها أن ترجع (ص) وان استلحق أحد التوأمين لحقها وان كان بينهما ستة فبطنان (ش) يعنى ان الشخص اذا استلحق أحد التوأمين وهما من وضعهما أو ليس بينهما ستة أشهر فان التوأم الآخر يلحق به لانهم ما فى حكم الولد الواحد فلا يمكن لحاق أحدهما دون الآخر ولهم هذا اذا لعن فى أحدهما فإنه ينتفى الآخر بذلك لان كما مر عند قوله وان تعدد الوضع أو التوأم ويتوارثان على أنهم ما أشقاء كما فى توأى المسيبية والمستأمنة بخلاف توأى الزانية والمغتصبة فان المشهور فيهما أنهم ما أخوان لام فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرهما ما بطنان فله أن يستلحقهما وأن ينقيهما أو يستلحق أحدهما وينفى الآخر فقوله وان كان بينهما أى بين التوأمين يعنى الولدين لا بقيد كون بين ولادتهما أقل من ستة أشهر ففيه استخدام (ص) إلا أنه قال أن أقرب بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول سئل النساء فان قلن انه قد بتأخر هكذا لم يحسد (ش) هذا كالا استدراك على ما تضمنه قوله فبطنان من

النساء أيضا فان قلن بتأخر هكذا أحد لان اقراره بالثانى استلحاق الاول بعد أن نفاء فيجد للقذف وان قلن لا يتأخر لا يحد لان الاول استمر منقيما عنه واقراره بالثانى باق لانه بمنزلة حمل مستقل ولا يبطل بمجرد قوله لم أطأ بعد الاول وانما يبطل لعان بشروطه قاله عج ومفهوم قول المصنف أقرب بالثانى انه ان أقرب بالاول وقال لم أطأ بعد الاول وأنت بالثانى لسنة فأكثر فانه ينتفى الثانى بلعان لانهم ما بطنان ولا ينظر لقول النساء فى هذه الصورة وانظر لو شكك النساء عن تأخره وعدمه والظاهر أنه لا يحد (قوله لم يحسد) لانه بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نفيا للثانى صريحا لجواز كونه بالوطء الذى كان عنه الاول عملا بقولهن بتأخر قاله ابن عرفة وان قلن لا يتأخر حدد لانهما أقرب بالثانى ولحق به وقلن لا يتأخر صار قوله لم أطأ بعد وضع الاول قد قالها (قوله هذا كالا استدراك) هذا الجمل دفع به الاشكال

من أصله (قوله وهو قد قال في الأول أنها قاطعة) أي قال بالمعنى لأن حاصل قوله فبطنان أن الستة قاطعة ويحد (باب العدة) (قوله وعلى محلاته) أي لأن الطلاق يحلل النكاح أي يزيله (قوله وأصنافها) المناسب على العدة وأصحابها (قوله مدة منع من طلاق رابعة نكاح غيرها) كذا في نسخته وقوله نكاح غيرها منصوب بنزع الخافض أي من نكاح غيرها ثم إن اقتضاه على دخول هذه فيه قصور إذ تدخل بقية المسائل التي قيل إن الرجل يعتد فيها كأختها وعمتها وأختها فلو قال ونحوه لكان أولى قال الخطاب ويظهر أن في حده للمدة دور لأن معرفة مدة منع النكاح (١٣٦) يتوقف على معرفة العدة فإنه قد تقدم أن من موانع النكاح كون المرأة معتدة

فالأولى تعريفها بأنها المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وأما تسمية مدة منع الزوج من النكاح إذا طلق الرابعة أو أخت زوجته أو من يحرم الجمع بينهما عدة فلا شك أنه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله إن قيل هو عدة) والراجح أن اطلاق العدة على ذلك مجاز (قوله بالسبب الأول) المناسب الثاني (قوله تعتد حرة) أي تقيض بقربنة ما سيأتي أي تعتد من طلاق محقق أو مقدر كما يأتي في باب المفقود (قوله ولكن لا يطلق على تربص الكافرة) أي الذي هو أحد الفردين الداخلين تحت قوله وإن كانت كتابية (قوله على المشهور) ومقابلته أنه لا عدة على من لا يمكن جملها ولا على الكبيرة التي لا يخشى منها الحمل (قوله بخلوته بالغ) أي خلوة زيارة أو خلوة أهله أو مريضاً مطبقاً أو حائضاً ونفساً أو صائمة (قوله وإن كان يقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على المطيقة دون وطء الصغيرة البالغة هو القطع بعدم الحمل من وطئه دون وطئها فقد ذكر بعض أهل العلم أنه رأى جدة بنت

أن كل واحد سجل مستقل فيتموهم أنه لا يلتفت لقول النساء وبعبارة وتقرر الاشكال أن الستة إن كانت قاطعة فلا يرجع للنساء ويحدوان لم تكن قاطعة فيرجع لهن ولا يحد وهو قد قال في الأول أنها قاطعة ويحد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل الفرع الثاني على الأول والجواب بأن الستة قاطعة ما لم يعارضها أصل وهناك قد عارضها أدواء الحدود بالشبهات وسؤالهن شبهة * ولما أنهى الكلام على النكاح وعلى محلاته من طلاق وفسخ شرع في الكلام على توابعه من عدة واستبراء ونفقة وسكنى وغيرها وبدأ بالكلام على العدة المأخوذة من العدد بفتح العين لأنها آكد توابع النكاح وأسبابها موت أو طلاق وأنواعها قرء وشهر ورجل وأصنافها معتادة وآيسة وصغيرة ومرة تابة بغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استحاضة فقال

(باب) في بيان ما ذكر وما يتعلق به من احداث وغيره

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدة منع النكاح لفسخته أو موت الزوج أو طلاقه فيدخل مدة منع من طلق رابعة نكاح غيرها إن قيل هو عدة وإن أريد إخراج الرجل قبل مدة منع المرأة وبدأ المؤلف بالسبب الأول وهو الطلاق وبالنوع الأول وهو القرء فقال (ص) تعتد حرة وإن كتابية (ش) انما ذكر الحرة لقوله بعد بثلاثة أقراء ولا فرق على المذهب بين المسلمة والكافرة أي إذا طلقها مسلم أو أراد المسلم أن يتزوجها من طلاق ذمي وأما لو أراد أن يتزوجها كافر فلا تعرض لهم إلا أن يتحاكموا اليه ولكن لا يطلق على تربص الكافرة إلا الاستبراء إذا كان طلاق ذمي لأن أنكحتم فاسدة وانما أقر عليها إذا أسلم ترغيباً في الإسلام (ص) أطاقت الوطء (ش) يعني أن الحرة المطيقة للوطء إذا دخل بها زوجها ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة وإن كان لا يمكن جملها على المشهور حيث أطاقت الوطء لأنه لا يقطع بعدم براءة رجها إلا أن لم تطقه فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها لقطع بعدم جملها لأن وطأها كالجرح (ص) بخلوته بالغ غير محبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعتد حرة والمعنى أن البالغ غير المحبوب إذا دخل بزوجه خلوة يمكن فيها الجماع ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة تنزيلاً للخلوة منزلة الدخول بها لأنها من طنته فإن اختلى البالغ بزوجه خلوة لا يمكن وطؤها فيه فإنه لا عدة عليها كما يأتي واحترز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وليه فإن وطأه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع واحترز بقوله غير محبوب من المحبوب البالغ المقطوع ذكره وأنثياه فإن طلقه لا يوجب على زوجته عدة تنزيلاً له منزلة الصغير الذي لا يولد له له وأما الخصى القائم الذكر المقطوع الاثنيتين فالمشهور أن وطأه يوجب العدة على زوجته إذا طلقها قاله ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وإن نفياه (ش) يعني أن الزوجة إذا خلت مع زوجها خلوة يمكن أن

أحد عشرين سنة وذكر ذلك عن أهل مكة واليمن والحاصل أن الصبي الذي لم يبلغ غير يمكن عقلاً وعادة الحمل منه بخلاف الصغيرة المطيقة للوطء لعدم جملها عادي لا عقلي وهذا الفرق مع التنزل والافالعدة فيها شائبة تعبد كما هو مصرح به (قوله وأما الخصى القائم الذكر الخ) وسكت عن مقطوع الذكر قائم الاثنيتين ومفهوم قوله محبوب مع مفهوم قوله وأما الخصى متعارض وسيأتي بيانه عند قول المصنف وفي أن المقطوع ذكره وأنثياه بولده الخ (قوله أمكن شغلها منه) بضم الشين وفتحها مع اتباع ثابته وتسكينه أفاده في الصحاح وهو صفة حرة أو خلوة مع تقدير العائد أي أمكن شغلها فيها وهو ما مصدر مضاف للفاعل أي يصيبها

تشتغل منه أو المفعول أو أنه مصدر المبني للفعل على القول ببناء المصدر منه ومنه نائب الفاعل أي يمكن كونها مشغولة منه (قوله بمحض نساء) أي متصفات بالعفة (قوله وأخذ باقرارهما) المعية ليست شرطاً أي كل من أقرباً أمر أخذه أي باقرارهما اجتماعاً وانفراداً (قوله مفرع الخ) الأولى أن يقول استدراك (قوله أحسن من تقرير الشارح) عبارة الشارح يعني فإن لم يعلم دخول ولا خلوة أخذ كل من الزوجين باقراره فإن أقرت المرأة بالدخول وجب عليها العدة لأنه أقرار منها على نفسها فلزمها كسائر الاقرارات بخلاف ما لو أقر به هو فقط فإنه دعوى عليها بغير دليل فلا تقبل كغيره من الدعاوى نعم يؤخذ باقرارهما من تكميل الصداق والنفقة والسكنى وغير ذلك وهذا معنى قوله وأخذ باقرارهما وقال نت وإن ادعى أحدهما الوطء وأنكره الآخر وإنما كان أحسن أي للاستغناء عنه بما بعده ومفاد نت أن المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله إلا أن تقر الزوجة بالوطء) وهذا غير قوله وأخذ باقرارهما فإنه أقرار بعدم الوطء (قوله ولا خلوة) عطف مرادف أو مغاير بأن يراد بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفيه) (١٣٧) وأما مع عدم نفيه فيترتب عليها أحكام المعتدة من التوارث والرجعة

بصبيها فيها سواء كانت خلوة أهتداء أو خلوة زيارة فإنه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادقا على نفي الوطء في تلك الخلوة لحق الله تعالى أي يمكن شغل المرأة من الزوج فلما قبل وانصرف بمحض نساء أو امرأة واحدة عدلة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العفة لا من شرار النساء والواجبت العدة (ص) وأخذ باقرارهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلوة التي يمكن شغلها منه فيها ثم طلقها فإن العدة لا تسقط بذلك لحق الله كما لم يكن يؤخذان باقرارهما في نفي الوطء فيسقط حق المرأة من النفقة وتكميل الصداق لأنها مقرة بنفي الوطء عوي يؤخذ الرجل باقراره فيسقط حقه من رجعتها لأنه مقرب بنفي الوطء وقد بان منه فقوله وأخذ الخ مفرع على قوله وإن نفيه والفرض بحاله أن الخلوة علمت بينهما ما وجه هذا قرره ابن غازي وهو أحسن من تقرير الشارح وت (ص) لا بغيرها إلا أن تقر به أو يظهر حمل ولم ينقه (ش) أي ولا عدة بغير الخلوة الموصوفة بما ذكر بأن عدمت وطلقت قبل البناء أو عدمت أو صافها بأن يكون الزوج صبياً أو مجبواً أو لم يمكن شغلها منه فيها إلا أن تقر الزوجة بالوطء فإنه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطء البالغ الذي لم يعلم له دخول ولا خلوة وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خلوة بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينقه أبوه بلعان وتصير كالدخول بها إذا طلقها زوجها أما لو نفاه لاعتن واستبرأت بوضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم ينقه فلا بد من وضع الحمل لكن مع نفيه يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعددية يعني أن عدة الحرة المسلمة أو الكفاية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها بثلاثة أقراء أطهار ولو كانت مملوكة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل دليل فأنظره إن شئت والقراء بمعنى الطهر يجمع على قروء كثيراً وعلى أقراء قليلاً وقوله أطهار بدل من أقراء لاعتنا بالاصل في النعت التخصيص فيوهم أن لنا أقراء أطهار وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالاضافة لثلاث لا يلزم اضافة الشيء إلى نفسه (ص) وذى الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الامة إذا

(١٨ - خشي رابع) يفيد أنه بكل معنى يجمع على قروء وعلى أقراء وأما كلام القاموس فيفيد أنه بمعنى الطهر يجمع على قروء ويعني الحيض على أقراء وظاهره لا غير فيتناهي مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل على الأصل أي أن الأصل أن القراء بمعنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي يوقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء إنما تكون أطهاراً لا غير هذا يقتضي أن التخصيص لا يكون إلا كلياً أي لا مشترك كما وأنه لا يصح أن يكون المشترك مخصوصاً ولو قال لأن النعت لا يكون الامتثالا كان أوضح فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار عدم حملها بقرآن وبعض قروء مع أن طلق في أثناء طهر فإنها تعتد به ولو لحظة فالجواب أن الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن المراد شهران وعشرة أيام ذكره بعض شراح الرسالة (قوله لثلاث لا يلزم اضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد أنه يجوز اضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذى الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذى الرق قرآن

(١٨ - خشي رابع) يفيد أنه بكل معنى يجمع على قروء وعلى أقراء وأما كلام القاموس فيفيد أنه بمعنى الطهر يجمع على قروء ويعني الحيض على أقراء وظاهره لا غير فيتناهي مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل على الأصل أي أن الأصل أن القراء بمعنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي يوقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء إنما تكون أطهاراً لا غير هذا يقتضي أن التخصيص لا يكون إلا كلياً أي لا مشترك كما وأنه لا يصح أن يكون المشترك مخصوصاً ولو قال لأن النعت لا يكون الامتثالا كان أوضح فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار عدم حملها بقرآن وبعض قروء مع أن طلق في أثناء طهر فإنها تعتد به ولو لحظة فالجواب أن الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن المراد شهران وعشرة أيام ذكره بعض شراح الرسالة (قوله لثلاث لا يلزم اضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد أنه يجوز اضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذى الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذى الرق قرآن

والا كان الواجب وذات الرق مع مراعاة ما تقدم في قوله بخلوه بالغ الخ (قوله بدليل سقوط الخ) انذلو كان تعبد الوجب في غير المدخول بها قرآن (قوله لان الكفار الخ) الاولى أن يقول لان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة متعبدان بها أو معللة والمعتمد أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة معللة أو متعبدان (١٣٨) بها وقوله شبه استخدام لانه لم يكن ضمير ابل اسما ظاهرا (قوله ورد بلا على

خلاف طاوس) فيه أن طاوسا مجتهد ولو يرد به على خلاف مذهبه ويجاب بأن ذلك اغلبي (قوله ومثل السنة العشر) كذا قال الشيخ أحمد والذي نقله الشيخ كريم الدين والناصر القسافي وأبو الحسن على المدونة عن أبي عمران التميمي بخمس سنين فقط وأما من عاداتها أن يأتيها الحيض في كل عشر سنين مثلا مرة فانظر هل تعتد بسنة بضاء قياسا على من يأتيها في عرها مرة أو بثلاثة أشهر لان التي تعتد بسنة بضاء محصورة في مسائل تأتي ليست هذه منها قاله عجم واستظهر عجم على ما نقل عنه أنه لو كانت عاداتها أكثر من خمسة على ما قاله أبو الحسن أو أكثر من عشرة على ما قاله الشيخ أحمد فمآلاتها والظاهر أنها تعتد بسنة بضاء لا بثلاثة أشهر اهـ والظاهر من عز وهم اعتماد كلام أبي الحسن بل أفاد بعض شيوخي عن بعض شيوخي أنه المعتد بجزء (فان قلت) تعتد بالاقراء من يتأخر حيضها فوق العشرة مع القطع ببراءة رجها بعد حيضه لان الحمل لا يتأخر فوق الخمس سنين فضلا عن العشرة فضلا عن العشرين فضلا عن الثلاثين الا أن يقال أوجب ذلك مع ما في العدة من التعبد (قوله لدفع التوهم) أي لالرد خلاف لانه متفق على ذلك الحكم (قوله المشهور الخ) ومقابلها ما لابن

طلقها زوجها قرآن لتعذر التنصيف كالطلاق وسواء كانت قنأ وفيها شائبة حرية مكانية ومدبرة وما أشبه ذلك وسواء كان الزوج حرا أو قنأ (ص) والجميع للاستبراء لا الاول فقط على الأرجح (ش) يعني أن الاقراء الثلاثة في حق الحرية والقرآن في حق الامة للاستبراء لا الاول منها فقط والباقي تعبد بدليل سقوط العدة عن غير المدخول به النيقن البراءة وفائدة الخلاف تظهر في الذميمة فيلزمها الثلاث على الاول وعلى الثاني يكفى بقراء الطلاق فقط لان الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر أيضا في المتوفى عنها التي تعتد عدة الطلاق لفساد نكاحها فعليها الحداد فيما زاد على الاول على القول الاول ولا يلزمها الحداد الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الأرجح راجع لما قبل لا وقوله والجميع أي جميع الاقراء بمعنى الحيض لا بمعنى الاطهار لان الذي للاستبراء انما هو الحيض ففيه شبه استخدام (ص) ولو اعتادته في كالسنة (ش) يعني أن المرأة اذا كانت عاداتها أن القرء لا يأتيها الا في كل سنة أو أكثر منها مرة واحدة فانها لا تعتد الا بالاقراء ولا تخرج بذلك عن كونها من أهل الاقراء فتنتظر العادة على عاداتها قضاء عمر رضى الله عنه بذلك ورد بلا على خلاف طاوس القائل باكتفائها بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيض والضمير في اعتادته للحيض ومثل السنة العشر في عاداتها أن يأتيها الحيض في كل عشر سنين مرة فانها تنتظره فان جاء وقت حيضه وهو العشر سنين ولم يحيئ حلت وان جاء انتظرت وقت حيئ الثانية فان جاء وقت الحيئ ولم يحيئ حلت وان جاء انتظرت وقت حيئ الثالثة فان لم يحيئ أو جاءت حلت (ص) أو أرضعت (ش) يعني أن المرضعة تعتد بالاقراء فان آتاها الحيض في زمن الرضاع فلا كلام والاقراء تستقبل ثلثة اقراء بعد ذهاب زمن الرضاع فان الرضاع يرفع عنها الحيض فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم تحض فيها فقد حلت للزوج لاننا عرفنا أن الرضاع هو الذي رفع حيضها فلم تدخل تحت الآيات فقوله أو أرضعت معطوف على ما في حيز لو ولولودفع التوهم والامة كالحرية نقله ح عن ابن عبد السلام (ص) أو استحيضت وميزت (ش) المشهور أن الاستحاضة اذا ميزت بين الدمين أي دم الحيض ودم الاستحاضة بالرائحة أو اللون أو الكثرة فانها لا تعتد الا بالاقراء لا بالسنة فان لم تميز بين الدمين فان عدتها سنة كما يأتي ولا فرق في ذلك بين الحرية والامة وقوله أو استحيضت الخ عطف على مدخول لو ووجه ميزت جملة حالبة فتقدر قد (ص) وللزوج انتزاع ولد المرضع فرار من أن تزني أو ليتزوج أختها أو رابعة اذا لم يضر بالولد (ش) يعني أن من طلق زوجته المرضع طلاقا رجعيًا فكثت سنة لم تحض لاجل الرضاع فانه يجوز له أن يتزوج منها ولده خوف أن يموت فتزني ان لم يضر بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن يتزوجه منها وكذلك يجوز له أن يتزوجه منها لاجل أن يتزوج أختها أو من لا يحمل جمعه معها أو خامسة بالنسبة لها وانما لم يقيد المؤلف كون الطلاق رجعيًا لعل لم يكون الارث انما يكون من رجعية ولكون الاخت انما تحرم حيث طلق أختها طلاقا رجعيًا أو مالاو كان بائنا فحصل ولولم تخرج من العدة كما مر في قوله وجعلت الاخت بينونة السابقة وإذا كان له الانتزاع رجعيًا لحق غيره من الورثة فأخرى لحق نفسه بأن يتزوجه ليتجمل حيضها لاجل سقوط نفقتها مثلا وقوله وللزوج وكذا للزوجة طرحة لتحيض

وهب من أنها تعتد بالسنة وقول ابن القاسم هو المشهور الذي ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام قدم الحيض وقوله كثير والاستحاضة قليل (قوله وللزوج انتزاع الخ) أي حيث تبين صدق قوله وان لم يكن مريضًا لان الموت قد يأتي بغتة (قوله وكذلك للزوجة طرحة لتحيض) أي ان قبل غيرها وكان للاب مال وهذا يحمل على عليه القدر لان غيرها يلزم الارضاع (فان قلت) عليه القدر

لهارده وان لم يكن لها مصلحة في رده فلا يتم هذا الحمل (قلت) لم يقع في النفل تقييده بحصولها فليست كالزوج وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها أما الكسر فظاهر وأما الفتح فيصح بجعل الاضافة للبيان أو بقرأه بالتشوين (فان قلت) يلزم وصف النكرة بالمعرفة (قلت) ليس المراد بالمرضع الوصف الحقيقي حتى تكون أُل موصولة بل حرف تعريف ويراد الجنس فهو في المعنى نكرة (قوله وأخرى ولد غيرها) أي التي ترضعه ما لم يكن علم باجارتها وأقرها قبل الطلاق (تنبية) عورضت مسألة المصنف بما سيأتي من قوله ولو وجد من ترضعه عندها حائنا وأجيب بأن هذه خرجت عن المشهور من أن الحضانة حق للأم بل مبنية على خلافه وهو أن الحضانة حق للولد ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف أو أن هذا من الاعذار المسقط للحضانة وعليه فلا يعود إليها بعد حيضها (قوله أو تأخر بلا سبب) أي من رضاع أو مرض يكن حاضت مرة في عمرها ثم انقطع عنها سنين كثيرة ولدت أولم تلدهم طلق ولم ترضعها وقوله أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو بلا سبب فانه قطع حيضها (قوله تسعة أشهر استبراء الخ) وقيل ان التسعة عدة أيضا وانظر هل فائدة الخلاف ان تزوجها في التسعة بمنزلة الزواج في العدة فيتأبد على الثاني فحرى عليها ان تدخل ويجب لها النفقة أي على المطلق ونحو ذلك أو لا يحصل شيء من ذلك بتزوجهابناء على أنها ليست عدة كذا في (١٣٩) عب والمناسب ولا يحصل بالواو ولا

يخالف قوله سابقا كاستبراء من زنا لان ما تقدم استبراء لم تعقبه عدة بخلاف ما هنا أي ما تقدم استبراء محض بخلاف ما هنا أفاده بعض الشيوخ (تنبية) قال في الذخيرة الحيض غسالة الجسد تنبعث من العروق للفرج اذا كثرت الجسد فاذا حصل الحمل انغلق عليه الرحم فلا يخرج منه شيء غالبا وينقسم ثلاثة أقسام فيتولد من أعده لحم الجنين لان الاعضاء تتولد من المني بخلاف اللحم وما يليه من الاعتدال يتولد منه لبن يغذي الرضيع ويجمع أكدره فيخرج

وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها وصف للولد أو المطلقة وقوله ولد الموضع وأخرى ولد غيرها (ص) وان لم يميز أو تأخر بلا سبب أو مرضت تربصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة اذا استحيضت ولم يميز دم الحيض من دم الاستحاضة أو تأخر حيضها بلا سبب بأن كانت غير مريضة ولا مرضعة بل تأخر حيضها من غير علة أو تأخر لاجل مرض فانما تمكث تسعة أشهر استبراء لاجل زوال الرية وثلاثة أشهر للعدة ولا فرق بين الحرة والامة فقوله تربصت تسعة الخ راجع للسائل الثلاث وهل تعتبر التسعة من يوم الطلاق أو من يوم ارتفعت حيضتها فولان (ص) كعدة من لم تر الحيض واليايسة (ش) التشبيه في أن العدة بثلاثة أشهر يعني ان عدة الحرة الصغيرة التي لم تر الحيض والشابة التي لم تحض في عمرها ثلاثة أشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد لها من الاقراء أو سنة بيضاء ولا تكفي بالثلاثة الاشهر الا من لم تر الحيض في عمرها واليايسة التي قعدت عن الحيض فعدتها التي يحلان بها ثلاثة أشهر والحرة والامة في انتظار الاقراء والسنة والاشهر مستويان فقوله (ولو برق) راجع للباب كله بتغليب ما فيه من الخلاف على غيره (ص) ونعم من الرابع في الكسر (ش) يعني أن المطلقة التي تعتد بالاشهر ان وقع طلاقها في أول شهر فانها تعتد بالاشهر بالاهلة سواء كانت الاشهر كاملة أو ناقصة وان وقع طلاقها في اثنا عشر شهرا فانها تعتد أيضا بالاهلة في الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الذي وقع فيه الطلاق فانها تكمله ثلاثين يوما من الشهر الرابع ولغاوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة اذا طلقت في أثناء اليوم فانها تلغي بعض ذلك اليوم ولا تحتسب به نعم ان طلقها قبل فجره فانها تحتسب به وكذلك المعتدة من وفاة فانها تلغي يوم الموت نعم ان مات قبل فجره اعتدت به لان الليلة الماضية قد أدركتها بادراك جزئها وتطير ذلك في الاعتداد باليوم بادراك ما قبل الفجر نية المسافر إقامة أربعة أيام والاعتداد بيوم الولادة قبل الفجر ودخول المعتكف قبل الفجر ونحو ذلك وقوله ولغا أي عده وأما حكمه فيعتبر فلا تحطب ولا يعقد فيه عليها (ص) وان حاضت في السنة

بعد الولادة فالصغرة واليايسة يقل دمهما للضعف حرارتها فلا توجد لهما غسالة تنسفع واعتبر بالشرع فيها الاشهر وانما كانت العدة ثلاثة أشهر لان الولد يتحرك لمثل ما يتحرك ويوضع لمثل ما يتحرك ومدة الخلق ثلاثون يوما أو خمسة وثلاثون أو خمسة وأربعون فالأول يتحرك في شهرين ويوضع لسته والثاني يتحرك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة والثالث يتحرك لثلاثة أشهر ويوضع لتسعة فلذلك عاش ابن سبعة دون ابن ثمانية لان تأخره عن السبعة لعلة وتقدمه على التسعة لعلة فيولد معاولا وابن السنة يعيش لمحيثه من غير علة قاله في الذخيرة (قوله التشبيه في ان العدة بثلاثة أشهر) أي ولا تطالب باز يد من ثلاثة ولعل هذا حكم قول المصنف كعدة ولم يقل كمن لم ترمع كونه أخصر لثلاثتهم أنه تشبيه تام في التسعة والثلاثة مع أن المراد بالثلاثة فقط لازادة (قوله واليايسة) أي التي تحقق بأسها وسيأتي محترز (قوله ولو برق) راجع للباب كله أي قوله والجميع للاستبراء الى هنا (قوله بتغليب ما فيه من الخلاف) أي كقوله كعدة من لم تر الخ فان بعضهم ذهب الى أن الامة لها شهر ونصف والذي ليس فيها الخلاف المستحاضة التي ميزت فان الحرة مساوية للامة في الخلاف المذكور فيها كما هو كلام بهرام (قوله نعم ان طلقها قبل فجره) ومثله مع الفجر (قوله نعم ان مات قبل فجره) أي ومثله ما اذا مات مع طلوع فجره والحاصل أن مع الفجر كالذي قبل الفجر في جميع الصور

(قوله والثالثة) الحاصل ان قوله في السنة متحقق في الاولى وفي الثانية فقوله انتظرت الثانية واجمع للاولى وقوله والثالثة راجع
لثانية أو في العبارة حذف والتقدير وان حاضت في السنة الاولى انتظرت الحيضة الثانية أو تمام سنة بيضاء وان حاضت في السنة
الثانية أي كما حاضت في الاولى انتظرت الحيضة الثالثة أي أو تمام سنة بيضاء لا يخفى ان هذا في الحرية وأما الامة فتنتظر الثانية أو تمام
سنة بيضاء (قوله أقصى الاجلين) الصواب أقرب الاجلين (قوله ولم يأتها الدم) أي في السنة البيضاء الاولى (قوله الا ان يعاودها
الحيض مرة) أي بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر زيادة على الاستبراء كما أفاده بعض (قوله وقولنا ولم يأتها في هادم) أي في السنة البيضاء الاولى
وقوله احترازاً عما اذا أتاهافي هادم الخ لا حاجة لذلك هنا لان هذا المعنى هو محصل قوله سابقاً وان حاضت في السنة الخ (قوله ثم ان
احتاجت لعدة بعد ذلك) يحمل هذا على ما اذا كان حملها في العدة الاولى بالحيض لا بسنة بيضاء والا فتحل بثلاثة أشهر والحاصل ان
هذا كله حل لقول المصنف سابقاً (١٤٠) وان حاضت في السنة الخ فذكر في هذا الموضوع تشييت (قوله فان أتاه

الدم فيها) أي السنة
لا يقيد كونها بيضاء قوله
ولا يبطأ الزوج) أي يحرم
حيث لم تكن ظاهرة الحمل
منه والافقيل يكره وقيل
يجوز وقيل يندب تركه
والظاهر أن بينة الحمل
من سيدها كبينه الحمل
من زوجها والحاصل
ان الزوجة والامة اذا
غصبتا أو زني بهما أو وطئا
وطء شبهة وكانتا ظاهرتي
الحمل من زوجها وسيدها
فهل يجوز للزوج والسيد
الوطء في زمن الاستبراء
من ذلك أو يكرهه أو
يستحب تركه أقوال ثلاثة
(قوله قدرها) فاعل وجب
وفائدة الاستبراء في الحرية
المتزوجة مع ان الولد
للفراش عدم حدم من رمي
ما ولدته بعد ستة أشهر بانه

انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا تميم لحكم المرتبة المتقدمة فأفاد هنا ان شرط حلقتها بالسنة أن
لا تحيض فيها فان حاضت في تلك السنة ولو في آخر يوم منها فأنها تصير من أصحاب الاقراء فتنتظر الحيضة
الثانية أو تمام سنة بيضاء لادم فيها فان مضت لها السنة البيضاء حلت وان حاضت فيها الغنم واعتدت
بقراين وانتظرت الحيضة الثالثة كما فعلت فيما قبلها أو تمام سنة بيضاء فالحاصل انها تنتظر أقصى
الاجلين من الحيض وتمام السنة ولا يريد المؤلف أنها تنتظر الحيضة ولو مضت لها سنة بيضاء لا تحل كما
توهمه الشارح (ص) ثم ان احتاجت لعدة فالثالثة (ش) الضمير في احتاجت راجع لمن تتربص تسعة
أشهر وتعتد بثلاثة ولم يأتها الدم فاذا تزوجت ثم طلقت فعدتها ثلاثة أشهر في الطلاق ولو كانت أمة لأنها
لما اعتدت بالشهور صارت كيايسة الا أن يعاودها الحيض مرة فترجع لحكمه وقولنا ولم يأتها في هادم
احترازاً عما اذا أتاهافي هادم فانتظرت الثانية أو تمام سنة بيضاء والثالثة كذلك ثم اذا احتاجت لعدة بعد
ذلك فلا تعتد بثلاثة أشهر وانما تعتد بسنة بيضاء فان أتاهالدم فيها انتظرت الثانية أو تمام سنة بيضاء
وكذا يقال في الثالثة (ص) ووجب ان وطئت برتاً أو شبهة ولا يبطأ الزوج ولا يعقد أو غاب غاصب أو سآب أو
مشترو ولا يرجع لها قدرها (ش) الضمير في وطئت عائدة على الحرية المتقدمة أول الباب عند قوله تعتد حرة
والمعنى ان الحرية اذا وطئت برتاً أو وطئت بشبهة إما غلطاً أو بشكاح فاسد مجمع عليه كحرم نسب أو رضاع أو لا
أو غاب عليها غاصب ثم خلصت منه أو غاب عليها الساب لها أو غاب عليها المشتري لها جهلاً أو نسياناً فانه
يجب عليها في هذه الامور أن تمكث قدر عدتها على تفصيلها السابق فان كانت من ذوات الحيض فأنها تمكث
ثلاثة اقراء استبراء لعدة أو ثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو يائسة أو سنة ان تأخر حيضها بلا سبب أو كانت
مستحاضة ولم تميز أو هي بيضة ولا يعتبر قول المرأة ان الغاصب ومن معه لم يطنني ولا تصدق في شيء من ذلك ولو
وافقها على ذلك الغاصب ومن معه لان الاستبراء لحق الله وأما الزوجة الامة فأنها تستبرأ بحيضة واحدة
كاسيأتي في فصل الاستبراء ففاعل وجب هو قوله قدرها ولا يجوز للزوج أن يبطأ زوجته في مدة استبرائها
بما ذكر ومثله الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم ولا يجوز لاحد أن يعقد على تلك المرأة في زمن استبرائها
بما ذكر سواء كان العاقد زوجها الذي فسخ نكاحه منها أو كان العاقد أجنبياً فاستعمل الزوج في حقيقته

ابن شبهة وحدا رمي من ولدته لاقول من ستة أشهر وقد استثنوا من ذلك
استبراء أي الحرية المتزوجة لاقامة الحد عليها في الزنا والرذة واستبراء الذي يعتمد عليه الملاعن فانه بحيضة في هذه الثلاثة وتطمها
عج بقوله والحرية استبرأؤها كالعده * لافي اعان وزنا ورده
فانها في كل ذات استبرا * بحيضة فقط وقيت الضرا فان حاضت وأقيم عليها غير الرجم لفقد شرطه لم يحل لزوج وطؤها حتى
تمضي حيضتان (قوله أولاً) أي أول يكن مجمعا على فساده بل مختلف فيه كحرم وفي عب الاقتصار على المجمع عليه ويأتي ما يدل عليه
في قول المصنف والافسك المطلقة انفسد ويمكن ان يرجع كلام شارحنا له بأن يقال قوله أولاً أي أول يكن نسباً ولا رضاعاً بل صهاراً (قوله
المشتري لها جهلاً) أي جهل انها حرة وقوله أو نسيها أي كأن يعلم انها حرة ثم نسي ذلك (قوله وأما الزوجة الامة الخ) حاصل ما عند عج
ان كلام المصنف في الحرية وأما الامة فيجب عليها في ذلك كله الاستبراء بحيضة ولو متزوجة ويأتي للمصنف في باب الاستبراء وتقدم
انها تعتد بقراين في الطلاق وقال اللقاني ان وطئت أي المرأة حرة أو أمة وهونص المدونة (قوله الذي فسخ نكاحها منه) يتصور ذلك

ومجازه

في المنكوحة النكاح الفاسد المجمع على فساد وقوله وسواء كان العاقد زواجا كما في هذه الصورة (قوله يعني أن المحجور عليه) وهو السفية والعبد ومثل ذلك الشريعة إذا تزوجت بالولاية العامة مع خاص لم يجبر ودخل بها الزوج ولم يطل وفسخ الولي النكاح أو أمضاه انظر عتب والراجح وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب أولى اذا (١٤١) حصل فسخ وعقد عليها بعد ذلك

كذا في عتب ولكن الراجح عدم الوجوب لانه لما لاك وابن القاسم والوجوب لعبد الملك ومضنون كما أفاده بعض المحققين (قوله فصل بأول الحيضة الخ) أي للحصول الاقراء الثلاثة بذلك (قوله أو نفاسها) فيه إشارة إلى أن المصنف أدخل تحت الكاف النفاس فتكون الحيضة الرابعة بالنسبة للنفاس فيكون النفاس بمنزلة الحيضة وأيام الاستتهار من أيام الحيض (قوله وذلك) لأن محل ذلك حيث انقطع (وهنا حيث استمر) لا يخفى أن الاستمرار استقبالي لا اطلاع لنساعليه وهو قد حكم بانها تحل بأول الحيضة فالمناسب أن يقول فها هنا منظور فيه لما هو الاصل من الاستبراء وما سياتي منظور فيه لما وقع وحينئذ فاذا حكمنا بالحيضة وتزوجت ولم يمض يوم أو بعضه فيكون كمن نكح في العدة (قوله وهو طريقة أكثر الشيوخ) وينبغي التعويل عليها (قوله وأحب الخ) حكاية بالمعنى (قوله تعليل أشهب بقوله اذ

ومجازة لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف (ص) وفي أمضاء الولي أو فسخه تردد (ش) يعني أن المحجور عليه اذا عقد نكاحه بغير إذن وليه وتوقفت اجازة النكاح على رضا الولي ولم يعثر على ذلك الا بعد الدخول فأجازة الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد الحاصل قبل الأمضاء أو لا يحتاج الزوج الى الاستبراء من ذلك الماء بل يطأ فيه تردد أو فسخه هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد الحاصل قبل الفسخ اذا أراد زوجه أن يعقد عليها بعد فسخ الولي أو لا يحتاج الى استبراء من ذلك الماء بل يعقد عليها فيه تردد وأما بالنسبة الى الاجنبي اذا أراد أن يتزوجها بعد فسخ الولي فان العدة واجبة قولاً واحداً فجعل التردد اذا حصل أمضاء أو فسخ بعد الدخول بالنسبة للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو أمضاء وأما ان حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعاً ولو بالنسبة لغير الزوج (ص) واعتدت بطهر الطلاق وان لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة ان طلقت بكحيض (ش) يعني أن المرأة اذا طلقت في حال طهرها فانها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه ويكون قرأ ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة يسيرة ثم اذا حاضت ثانية فقرأن وثالثة فقرأن اقراء فلاجل ذلك قال فتحل بأول الحيضة الثالثة وذلك لأن كل حيضة أتت بعد طهر وأما ان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بأول الحيضة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة وأما الزوجة الامة فان طلقها حال طهرها فانها تحل بأول الحيضة الثانية وان طلقها في حال حيضها أو نفاسها فانها لا تحل الا بالدخول في الحيضة الثالثة وذلك لأن كل حيضة وليت طهرها وتقدم انه قال وذى الرق قرآن فان قيل كونها تحل بأول رؤية الدم يعارض ما سياتي من ان أقل الحيض هنا يوم أو بعضه فالجواب لامعارضة وذلك لأن محل ذلك حيث انقطع الدم وهناك حيث استمر فجرد الرؤية كاف نظر الى أن الاصل الاستمرار ولو انقطع لكان حكمه ما ياتي (ص) وهل ينبغي أن لا تعجل برؤيته تأويلان (ش) أي وهل قول أشهب فيها بعد قول ابن القاسم فيها تحل بأول الحيضة الثالثة ينبغي أن لا تعجل التزويج برؤيته أي برؤية الدم الثالث لا احتمال انقطاعه قبل استمرار حيضه فلا تعتد به وفاق لقول ابن القاسم وهو طريق أكثر الشيوخ جلا قوله ينبغي على الاستحباب ودرج عليه ابن الحاجب أو خلاف واليه ذهب غير واحد وهو مذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انها لا تحل للزواج ولا تبين من زوجه حتى يتبين أنها حيضة مستقلة وهو مذهب ابن المواز وابن حبيب وعلى هذا فيكون قول أشهب وأحب محمول على الوجوب وبين ذلك تعليل أشهب بقوله اذ قد ينقطع عاجلاً فانها علة تقتضي الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان لا أكثر وغيرهم ولو قال بدل قوله وهل ينبغي الخ مانعه أشهب ينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل خلاف تأويلان لكان أظهر في افادة المراد أي وهل قول أشهب ينبغي الخ خلاف قول ابن القاسم انها تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب أو وفاق بناء على حمل قوله ينبغي على الاستحباب فان عجلت برؤيته وانقطع قبل يوم أو بعضه فمكّن تزوج في العدة عند الجمهور كما في ح (ص) ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه (ش) يعني انه يرجع للنساء العارفات في قدر الحيض في باب العدة والاستبراء هل هو يوم أي هل لا بد أن يتأدى به الدم يوماً أو يكتفى ببعض يوم ولعل المراد بعضه بالظاهر كلامه أنه اليومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة أن اليومين كالיום ففيها اذا رأت الدم يوماً أو بعض يوم أو يومين ثم انقطع فان قال النساء ان مثل

قد ينقطع) هذا حكاية أيضاً بالمعنى وذلك أنه قد تقدم التمسك بقوله لا احتمال انقطاعه الخ (قوله فانها علة تقتضي الوجوب) لا يسلم (قوله عند الجمهور) ومقابلته أنها تزوج من غير عدة بعبارة قال ابن رشد وأبو عمران وغيرهما (قوله بعضه بال) هو ما زاد على الساعة الفلكية

(قوله لا اختلاف الحيض الخ) أي فقد تعد العارفات اليوم حيضا باعتبار بلد هن وقد تعد عارفات آخر أقل منه حيضا باعتبار بلد هن أيضا (قوله وفي ان المقطوع ذكره الخ) أي أو بعضه ثم ان هذين ضعيفان والراجح في الاول سؤال أهل المعرفة لا النساء الا أن يحمل ذلك على النساء العارفات والراجح في الثاني انها تعتمد من غير سؤال أحد وأولى مقطوع أحدهما كذا في شب وهو المتعين كما يعلم من النقل خلافا لما في عب وما ذكره من الراجح يخالف ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح كلام الشامل المعول على وجود البيضة اليسرى غير أن محشى نت أفاد ان المعتمد كلام المصنف وان حاصله انه يرجع في المسئلتين لأهل المعرفة من النساء فانه قال وعبر المؤلف بسؤال النساء دون أهل المعرفة لان أهل المعرفة (١٤٣) ترجع لهم لان هذا شأنهم اه والمصنف في هذا تبع ابن الحاجب ومثله

لعباض خلاف ما قاله صاحب النسك فانه قال اذا كان محسوبا الذكر والخصى هذا لا يلزمه ولد ولا تعد امرأته وان كان محبوبا لخصى فعلى المرأة العدة لانه يطأ بذكره وان كان محسوبا الذكر قائم الخصى فهذا ان كان يولد له فعلى العدة والا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه وقوله فيكتفى بالواحدة قديقال لا مانع من كونه من باب الشهادة وهذا مما قبل فيه شهادة المرأة الواحدة (قوله فيعتبر بالواحدة) لكن بشرط أن تكون سالمة من جرحه الكذب (قوله لا يثبت سبعين) أي الموقفة لها لا الداخلية فيها قياسا على ما قبل في قوله في القيمة وبلغت عشران فان شككت فهو حيض (قوله مع اليائسة الخ) في العبارة تنافي وان قلت ان معناه مع الشك في

ذلك حيضة أجزأتها اه وانما يرجع في قدر الحيض للنساء لا اختلاف الحيض فيهن بالنظر الى البلدان واحترز بقوله هنا عن باب العادة فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو أنثى يولد له فتعتمد زوجته أولا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارفات في حكم الشخص المقطوع ذكره أو بعضه أو المقطوع أنثى فقط هل يولد له فتعتمد زوجته أولا يولد له فلا تعتمد زوجته وظاهره انه يرجع في هذا للنساء والمنصوص انه يرجع فيه لأهل المعرفة وأهل المؤلف جعل أهل المعرفة على النساء بدليل الاحالة عليهن في السابقة واللاحقة والمذهب أنه من باب الخبر لا من باب الشهادة فيكتفى بالواحدة فالجمع في كلام المؤلف غير مقصود (ص) وما تراه الآية هل هو حيض للنساء (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء في حكم الدم الذي تراه المرأة الآية هل هو حيض أم لا والمراد بالآيسة من شك في يائسها كنت خسين لا بنت سبعين ودم من لم تبلغ خسين حيض قطعا (ص) بخلاف الصغيرة ان أمكن حيضها وانتقلت للأقراء (ش) تقدم أن عدة الصغيرة ثلاثة أشهر فاذا طلقها زوجها وأخذت تعد بالاشهر فترأت الدم ولو في آخر يوم من أشهرها فانتقلت الى العدة بالأقراء وتلغى ما تقدم لها من الاشهر لان الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمها للنساء هذا اذا كان مثلها بحيض أما من لا يمكن حيضها كبت سبع سنين فما تراه دم علة وفساد فلا يعتبر فان قلت ما الفرق بين الصغيرة واليائسة وقد جمع الله في القرآن بينهما في الاشهر بل قدم اليائسة والجواب أن ما مع اليائس نشك في كونها يائسة أم لا على حد سواء فتناسب ان يرجع فيه لسؤال النساء ليعتبر جمع أحد المتساويين فنعمل به ومع الصغيرة عندنا غلبة ظن من حيضها فنعمل على غلبة الظن ونحكم به فلا نرجع للنساء لان الفرض ان حيضها ممكن كما هو قول المؤلف ان أمكن حيضها وسماها صغيرة مع امكان الحيض تجوزا باعتبار ما كان لان الحيض علامة للبلوغ ولما لم تفرق العادة والعدة الا في قدر الحيض نبه على استوائهما في الظاهر بقوله (والطهر هنا كالعبادة) فأقله خمسة عشر يوما على المشهور فلو عاودها دم قبل ان تمام لم تحتسب به وضمتها الى ما قبل الطهر من الدم (ص) وان أنت بعدها فولدتون أقصى أمد الحمل لحق الا أن ينقبه بلعان (ش) يعني أن المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة اذا انقضت عدتها بالأقراء أو بالاشهر ثم أنت يولدون أقصى أمد الحمل من يوم انقطاع وطئها ولم تكن تزوجت بغير صاحب الحمل أو تزوجت قبل حيضة أو بعدها وأنت يولدون ستة أشهر وما في حكمها من عقد الثاني فان الولد يلحق بصاحب العدة حيا أو ميتا الا أن ينقبه الحي بلعان ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة الاقرار على البراءة أكثرية والحامل ينجس ويفسخ نكاح الثاني ويحكم له به حكم النكاح في العدة وأما لو أنت به لست ستة أشهر وما في حكمها فأكثر من عقد الثاني لحق به ولان ستة أشهر وأقصى أمد الحمل لم يلحق بواحد منهما

وحدث

الاياس قلت يرد ما بعد فالاولي أن يقول والجواب ان المراد من شك في أن بها الخ (قوله)

غلبة ظن) الاحسن ان يقول توقع من حملها (قوله فأقله خمسة عشر يوما على المشهور) وقيل عشرة وقيل خمسة (قوله لدون أقصى أمد الحمل) مثله وضعها عقب تمام الاقصى خلاف ظاهر مفهوم المصنف وانما مفهومه وضعه بعدة لا عقبه (قوله قبل حيضة) لا يكون ذلك الا في المعتدة من وفاة وذلك بان كانت الاربعة أشهر وعشرت قبل زمن حيضها فانها تحل للزواج (قوله أو بعدها) أي تعد حيضة المراد بالجنس الصادق بأكثر من حيضة (قوله وما في حكمها) تقدم انه خمسة أيام

(قوله وزادت الزينة) مفهومه اذا لم تزددت أي مع وجود الحمل لانه يحتمل أن تكون حركة ريج اما ان تحقق أنها لم تحل لم تحل أبدا
 أفاده شرح شب (قوله لا أقصى أمد الحمل) فضبطه انه لو أنت به لدون أقصى أمد الحمل لا يلحق بواحد مع انه يلحق بالاول (قوله استعظم
 بعض الشيوخ) الذي في عبد الحق عن بعض الشيوخ استعظم أبو الحسن فبعض الشيوخ ناقل عن أبي الحسن ثم هو أبو الحسن
 القاسبي كما صرح به محشي نت (قوله وضع حملها كله) فان طلقت ومات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالتة على
 براءة الرحم بخلاف خروج ثلثيه في مسألة المصنف أي فلا يكون دالا على براءة الرحم وأما خروج البعض الباقي ولو قل يكون دالا على
 براءة الرحم فان شك هل وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقيته أو بعده فالظاهر الاستئناف للاحتياط (قوله أو كافر) تصوره بالنسبة
 للكفاية ظاهر وأما الحرمة المسلمة والامة المسلمة كيف يتصور ذلك قلت يتصور (١٤٣) اذا أسلمت الكفاية تحت زوجها الكافر

وأسلمت أمته أو على القول
 بأن نكاح الكفاية للمسلمة
 ليس بربا وحلت منه أعاده
 بعض شيوخ شيوخن (قوله
 قبل خروج باقيه أو الآخر
 على المشهور) ومقابله
 ما نقل عن ابن وهب من أنه
 ان خرج من المتحد ثلثاه
 خرجت من العدة (قوله
 ولو احتمل أي ككان
 الملاعنة ولو لم يستلحقه كما
 اذا لاعنها ولم تلاعنه ومات
 أو أطلقها (قوله كما اذا
 أنت به) حاصله ان رجلا
 تزوج امرأة فمات أو طلقها
 فأنبت بولد لدون ستة
 أشهر أو كان زوجها صبيا أو
 ادعته مغربية على مشرق
 فانها لا تحل للزواج بوضع
 الحمل وبعد فان كانت العدة
 عدة وفاة فتحل بأقصى
 الاجلين وضع الحمل أو
 الاربعة الاشهر وان كانت

وحدث كما يأتي بعد كما في شرح س (ص) وزبصت ان ارتأيت به وهل خسا أو أربعا خلاف (ش) يعني
 أن المتوفى عنها أو المطلقة اذا ارتأيت في الحمل بحس في بطنها فانها لا تحل للزواج الا بعد مضي أقصى
 أمد الحمل وهل خسا من السنين فهو أقصاه أو أربعا خلاف في التشهير فان مضت المدة وزادت الزينة
 مكثت حتى ترتفع الزينة من أصلها كالومات الولد في بطنها (ص) وفيها لو تزوجت قبل الحمل بأربعة
 أشهر فولدت نجسة لم يلحق بواحد منهما وحدث واستشككت (ش) يعني لو تزوجت المعتدة من طلاق
 أو من وفاة قبل مضي خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة بأربعة أشهر فولدت نجسة أشهر من يوم
 النكاح الثاني فان هذا الولد لا يلحق بواحد منهما وينسخ نكاح الثاني لانه نكح حاملا ما عدم لحوقه
 بالاول فلمجاوزته لا أقصى أمد الحمل وهو خمس سنين بشهر وأما عدم لحوقه بالثاني فلنقصانه عن أقل أمد
 الحمل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يلحق بواحد منهما فان المرأة تحدد عبد الحق استعظم بعض الشيوخ
 ان ينفي الولد عن الزوج الاول ويحدد المرأة لزيادة ما على الحمل سنيين بشهر كأن الحمل سنيين فرض
 من الله ورسوله انظر ابن يونس فانه عز الاستعظام ذلك لابن القاسم والاشكال مفرع على القول
 بأن أقصى أمد الحمل خمس سنين اما على القول الآخر ان أقصاه أربع فلا اشكال (ص) وعدة الحامل
 في طلاق أو وفاة وضع حملها كله (ش) يعني أن الحامل من مسلم أو كافر حرة أو أمة مسلمة أو كفاية
 معتدة من طلاق أو وفاة تنقضي عدتها بوضع حملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو لم يخطه لا بعضه
 واحدا كان أو متعددا والزواج رجعتا قبل خروج باقيه أو الآخر على المشهور بشرط كون وضع الحمل
 تنقضي به العدة أن يكون لاحقا بصاحب العدة ولو احتملا والا فلا تنقضي به العدة ولا بد من أربعة
 أشهر وعشرين في الوفاة والاقرء في الطلاق كما اذا أنت به لدون ستة أشهر أو كان صبيا حين الحمل أو ادعته
 مغربية على مشرق ونحو ذلك (ص) وان دما اجتمع (ش) المراد بالدم المجتمع الذي لا يذوب
 بصب الماء الحار عليه (ص) والافسك المطلقة ان فسد (ش) هذا مستثنى مما قبله أي وان لم تكن
 المتوفى عنها حاملا والاحال أن زوجها قد مات عنها ونكاحها فاسد بجمع عليه حكمها حكم المطلقة
 فعدها ثلاثة اقرء ان كانت حرة أو قرآن ان كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها
 وان كانت صغيرة أو يائسة استبرئت بالاشهر وان كان مختلفا في فساد كالمريض اعتدت عدة

العدة عدة طلاق فلا بد من ثلاثة اقرء وتعد النفاس قرأ قال ابن عرفة الحامل عدتها وضع حملها بالاول أو أم وعليه قولها ترجع بعده قبل
 آخر أو أم ان لزم حملها مطلقا أو صح استلحاقه والافلغو ونفاسها حيضة (قوله هذا مستثنى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وتقدم
 انه اذا مات في بطنها لا يخرج من العدة وقبل تنقضي بومته ولو بقي في بطنها عضو من أعضاء الحمل كالومات بعد ان خرج بعضه وقطع هل
 عدتها باقية حتى يخرج ما بقي أم لا قال بعض الشيوخ لا عبرة بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالمريض) في شرح شب خلافة
 ونصه ان فسد نكاحها أي فسادا مجمعا عليه أو مختلفا فيه حيث لا ارث كنكاح المريض فان لم يدخل بها فلا عدة وان دخل فعليها
 الاستبراء خاصة على المشهور ان كانت من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو يائسة اعتدت بالاشهر لان المطلقة حكمها كذلك وأما
 المختلف فيه الذي فيه الارث فحكمه الصحيح فيدخل تحت قوله والافار عدة الخ لان المذهب أن حكمه حكم الصحيح فتعدي بأربعة
 أشهر وعشر دخل أم لا وهو مخالف لما في التوضيح فلا يعول عليه

(قوله على أظهر القولين) ومقابله يقيد ذلك بما إذا دخل بها وقوله وفيه الارث دخل بها أم لا (قوله اجراء الخ) انما قال اجراء لان هناك من يقول بعمدة نكاحهم (قوله عمالو كانت) (١٤٤) تحت مسلم فانها تجبر الخ) أراد مسلم أخذها أولاً (قوله وعشر) بالرفع عطف على

أربعة (قوله حسب الباب) أي سدا لأذرائع (قوله أو تغليباً ليلي على الأيام) أي فأطلق الليل على ما يشمل الليل والنهار (قوله فسخ على هذين القولين) لعلة الوجهين اللذين هما قوله أما لان المراد الخ أو تغليباً (قوله لانه قد تنقص الاشهر) لا يخفى انه لا يتوالى أربعة على النقص على ما قيل وان كان المعتمد انه لا يلتفت لذلك وعلى تقدير اذا توالى أربعة على النقص فغاية ما تنقص أربعة أيام فكان يكتب بأربعة أشهر وأربعة أيام فالاحسن الوجه الثاني الذي هو قوله أو تبطل حركة الجنين (قوله وقال النساء) أي أولم يقلن شيئاً (قوله لاربية بها) أي لاربية جعل بها وليس المراد ربية تأخير الحيض لان الفرض أن زمن العدة يتم قبل مجي م زمن الحيض وهذا على جعل الواو على بابها أو ما ان جعلت بمعنى أو فيصح كل من المعنيين (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أي أو كانت عقيمة (قوله أو استحيضت ولم تميز) هذا واضح اذا لم تكن عادت قبل الاستحاضة اتيان حيضها بعدمضي زمن العدة والافتتد بأربعة أشهر وعشر كما هو ظاهر كلامهم اذ جعلوا من عادت تأخر زمن حيضتها عن زمن العدة تعتد بأربعة أشهر وعشر وظاهره سواء كانت مستحاضة عمرة أم لا أو غير مستحاضة (قوله وقال النساء) ربية جعل أي أو ارباب هي من نفسها (قوله ثم زمن الانتظار عدة)

الوفاة بالاشهر دخل بها أم لا على أظهر القولين وفيه الارث لان حكم المختلف فيه كالصحيح (ص) كالذمية تحت ذى (ش) تشبيهه في حكم المطلقة يعني أن الذمية الحرة غير الحامل تحت ذى مات أو طلق وأراد مسلم أن يتزوجها أو تحا كوا الينا فان كان دخل بها حلت للمسلم بثلاثة اقراء وان لم يكن دخل بها حلت مكانها من غير شيء اجراء لنكاح الكفار مجرى المتفق على فساد واحد من بقوله تحت ذى عمالو كانت تحت مسلم فانها تجبر على أربعة أشهر وعشر من وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها لما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم وأما لانه حكم بين مسلم وكافر وما هذا شأنه يغلب فيه المسلم (ص) والاف أربعة أشهر وعشر (ش) أي والابان كان نكاح المتوفى عنها صحيحاً أو ما في حكمه من مختلف فيه فعدها في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً دخل بها أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية حسب الباب كما هو نص الآية والمراد اليبالي بأمرها وانما أنت عشر اماً لان المراد عشر مدد كل مدة يوم وليلة أو تغليباً ليلي على الأيام لسبقها عليها فلا تزوجت بعد عشر ليل فسخ على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكوفيون وجعلت العدة أربعة أشهر لان بها يتحرك الحمل وزيدت العدة لانه قد تنقص الاشهر أو تبطل حركة الجنين وقيل انما أنت العشرة لان المراد اليبالي دون الايام فعليه لا يفسخ العقد عليها اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر ليل واليه ذهب الاوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الاسمري من المتكلمين وروى ان ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر ليل (ص) وان رجعية (ش) مبالغة في وجوب العدة يعني أن المطلقة طلاقاً رجعيها اذا مات زوجها قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانها تنتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وتهدم العدة الاولى لما علمت أن العدة هنا لا تعبدل للاستبراء فتعتمد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحترز بالرجعية من التي طلقت طلاقاً ثنائياً مات زوجها قبل انقضاء العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة وتستمر على عدة الطلاق بالاقراء (ص) ان تمت قبل زمن حيضتها وقال النساء لاربية بها (ش) يعني أن المعتدة الحرة المتقدمة تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولاً بها قبل موته ان تمت تلك المدة قبل زمن حيضتها بان كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع أو حاضت فيها والشرط الثاني ان تقول النساء عند رؤيتهن لاربية بها (ص) والانتظرتها (ش) أي وان لم تتم الاربعة أشهر وعشر قبل زمن حيضتها بان تمت بعد مجي حيضتها كمالو كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت حيضتها أما لغير سبب أو مرضت أو استحيضت ولم تميز أو تمت قبل زمن حيضتها لكن قال النساء ربية من حسن بطن انتظرت الحيضة لان تأخرها عن وقتها ولو لم يرض أو استحاضة وقول النساء ذلك أو جب الشك في براءة رجها فلا تحل الا بالحيضة يريدان تمام تسعة أشهر فان لم تزد الربية حلت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمد الحمل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي أن هذا التفصيل ككاه ان دخل بها قبل موته والاحلت بمضي أربعة أشهر وعشر من غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحيضة ان دخل خشية الحمل ورجوعه الذمية بعيد لطول الفصل وأيضاً تشبيهها بالمطلقة يعني عنه ثم زمن الانتظار عدة وقوله انتظرتها أي الحيضة واحدة ان زالت الربية والحاصل ان غير المدخول

وفائدة ذلك الاحداد (قوله ان زالت الربية) بوافقه عبارة شب وعب وعبارة شب فان زالت الربية حلت والا انتظرت أقصى أمد الحمل الآن تزول الربية ومثله في عب ولا يخفى أن هذا ينافي قوله فان لم تزد الربية حلت والذي في عج الاول

وهو الظاهر (قوله إلا أن ترتب فتسعة) من الأشهر ان لم تحض قبلها فان (١٤٥) حاضت أثناء حملها فان لم تحض وتنت التسعة

حلت ان زالت الرتبة فان بقيت
انتظرت زوالها أو أقصى الحمل فان
مضى أقصاه حلت إلا أن تتحقق
وجوده ببطنها على ما يفهم من
التوضيح في الحرمة بامتلاء البطن
وبفهم من غيره أنها تنتظر زوالها
أو أقصاه فقط (قوله أولا) أي تمت
بعد زمن حيضها ولم تحض فان كان
تأخيرها لرضاع أو مرض فانها تمكث
ثلاثة أشهر لكن عدتها فيها
شهران وخمس ليال وليس الباقى
عدة وفائدة ذلك سقوط الاحداد
عنها وحقها في السكنى وان كان
التأخير لغبره فعدتها ثلاثة أشهر
وقال ابن عرفة المشهور أنها تمكث
تسعة إلا أن يأتيها الحيض قبل ذلك
فتقوله فان لم تحض فتدليثه يحتمل
على من دخل بها أو عادت بعد مضي
شهرين وخمس ليال وعلى من
عادتها أن يأتيها الحيض فيها وتأخر
لغير رضاع أو مرض على ما ذكر ابن
عرفة أنه المشهور وأما من تأخر
لرضاع أو مرض فان حمل قوله
فثلاثة أشهر على ان معناه فعدتها
ثلاثة كما هو مقتضى السياق فانها
لا تدخل في قوله وان لم تحض فتدليثه
وتدخل في قوله وتنصفت بالرق وان
حمل على ان معناه فتتمكث ثلاثة
كانت داخلة فيها والمعتمد كلام ابن
عرفة من أنها تمكث تسعة فيما اذا
تأخر لغير رضاع أو مرض (قوله
ولان القاسم) ضعيف (قوله
مطلقا) أي سواء كان مدخولا بها
أم لا تمت قبل زمن حيضها أم لا
حاضت فيها أم لا (قوله والا فتدليثه
أشهر) ولا تحمل بدونها مطلقا تمت
قبل زمن حيضها أولا حاضت فيها

بماعتد في الوفاة بأربعة أشهر وعشرين من غير نظر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول بها
التي يؤمن حملها اما من جانبها كالصغير ومن لا يولد له واما من جانبها كالبائنة والصغيرة
وكذا من لا يؤمن حملها وتتم الاربعه أشهر وعشرين قبل مجيئ حيضتها أو لا تتم قبل مجيئها
وأما فيها أو تأخر لرضاع أو ما ان تأخر لمرض أو لغبره أو لم تغير فتنتظرها أو تمام تسعة أشهر
(ص) وتنصفت بالرق وان لم تحض فتدليثه أشهر إلا أن ترتب فتسعة (ش) يعني أن عدة الوفاة
تنصف بالرق كالأوبعضا فهي شهران وخمس ليال سواء كانت مدخولا بها أم لا صغيرة
أو كبيرة كان الزوج حرا أو عبدا لكن انما يكتفى بالشهرين وخمس ليال ان كانت غير مدخول
بها أو صغيرة أو بائنة أو من ذوات الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخول بها
أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حيضتها أو لا فتدليثه أشهر على ما في كتاب محمد
اللمخي وهو أحسنها ولان القاسم في العتية تحل بعض الشهرين وخمس ليال مطلقا
ولما كان ان كانت غير مبني بها اكتفت والا فتدليثه أشهر ولا تحمل بدونها مطلقا وهو مذهب
الرسالة وهو ضعيف وهذا كما ان لم ترتب فان ارتب ما تمت عدة الحيض بحسب بطن فتمكث
تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضتها بخلاف الحرمة
لقصر أمد عدتها فلا يظهر الحمل فيها فله بعض (ص) ولن وضعت غسل زوجها ولو تزوجت
(ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بالخطأ فانه يجوز زلها أن تغسله ويقضى
لها بذلك ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرمة فلا ينافي أنه مكروه وتقدم
في الجنائز ان الاحب نفية ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا يتقل العتق لعدة الحرمة
(ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيا أو مات عنها ثم انها عتقت في أثناء
العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس
ليال الى عدة الحرمة التي هي ثلاثة اقراف في الطلاق وأربعة أشهر وعشرين في الوفاة لان الناقل
عند مالك هو ما أوجب عدة أخرى والعتق لا يوجب عدة أخرى ولهذالمات زوج المطلقة
طلاقا رجعيا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة حرمة أو أمة كما مر لان الموت يوجب عدة
وكذا لو طلقت الامة رجعيا ثم أعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت
لعدة الحرمة أربعة أشهر وعشرين لان الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها حرمة فتعد عدة
الحرمة للوفاة بعد ان كانت عدتها قرآن وسواء تقدمت لها حيضة أو لا ولو كان الزوج مات
قبل عتقها فانها تعد عدة الامة لان الموت لما نقلها لم يصادفها حرمة وانما صادفها أمة لكنها
تنتقل عن حيضتين الى شهرين وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا
ينتقل لعدة الوفاة عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت وقلنا يكون أحق به ان أسلم في عدتها
فمات قبل أن يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبرائها بثلاثة اقراف فلما كان أحق
بها ويقر عليها لو أسلم في عدتها ترغبنا في الاسلام فيمتوهم أنه كوت زوج مطلقة رجعية قبل
انقضاء عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة فدفع ذلك النوه به لانها في حكم الباش ولو أسلم ثم مات
استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني
ان الشخص اذا أقر في صحته انه وقع منه طلاق على زوجته ولا يثبت له بذلك فانه يؤخذ باقراره
في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لانه
يتهم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقر بالطلاق أما
ان كانت له يثبة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكر فيه اليثبة أنه طلق فيسه

(قوله وأما لو كان منكرا الخ) لا يفتي ان شهادتها عليه في حالة الانكار كشهادته في حالة الاقرار في أن العدة تحسب من يوم الطلاق على الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة وقيل من يوم الحكم (قوله فقد مر في باب الخلع الخ) قد علمت ان الحكم واحد (فائدة) من بلغها موت زوجها بعد مدة تنقضي فيها عدها فلا تستأنف عده (قوله فقد مر في باب الخلع) والحاصل انه اما أن يحصل من الشخص اقرار مجرد أو يحصل منه اقرار وتشهد البينة بما (١٤٦) أقرب أو تشهد عليه البينة به وهو منكرا أو تشهد عليه البينة بعدم موته بطلاقه

فإذا حصل من الشخص اقرار مجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صحيحا أو مريضا وأما الارث فان كان المقر صحيحا فاثبت ما يتوارثان حيث كان الطلاق رجعيا مادامت العدة على دعواه باقية فان انقضت ثم يرثها وترثه هي ان كانت العدة المستأنفة باقية ما لم تصدقه على ما ادعاه فان صدقته فلا ارث لها والعدة من الاقرار وأما ان كان الطلاق بائنا فلا ارث وان كان المقر مريضا فانها ترثه في العدة وبعد هاولو كان الطلاق بائنا وأما ان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أرخت وهو ما أقرب له لا من يوم الشهادة ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بيته بالطلاق وهو منكرا فهل تعتمد من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة له وهو الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن حجر زواجر عليه أبو الحسن (قوله ولا يرجع بما أنفقت المطلقه) ولو أقام بيته تشهد له بصدق دعواه وكذا ما أنفقت من ماله اخلافا لقول ابن نافع لا يغرم لها ما أنفقت من عندها ولا يلزم بالغبن اتفاقا كان تسلفت ما يزيد على نفقتها (قوله حتى يشهد عندها الخ) وهو

ففاعل أقرب هو الصحيح بدليل قوله وورثته فيها والالكان ارثها لا يتقيس بينهما كما مر في باب الخلع والاقارب به فيه كانشائه (ص) ولم يرثها ان انقضت على دعواه (ش) يعني انه اذا أقر في صحته بطلاق متقدم وقدم مضي مقدار العدة قبل اقراره فانه لا يرثها حينئذ لا عترافه انها صارت منه أجنبية ولا رجعة له عليها ان كان الطلاق رجعيا لانها قد خرجت من العدة (ص) وورثته فيها (ش) يعني أن المرأة ترث المقر بالطلاق الرجعي في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم يتوارثا بحال وانما يرثها اذا انقضت على دعواه وورثته فيها لان المكاف يسرى اقراره على نفسه ولا يتعدى الى غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا توارث بينهما ولا تعارض بين هذا وبين قوله في باب الخلع والاقارب به فيه كانشائه والعدة من الاقرار أي ولها الارث فيها وبعد هاولا ان هذا المقر صحيح وذلك مريض (ص) الا أن تشهد بيته له (ش) هذا الاستثناء راجع لقوله استأنفت ولقوله وورثته فيها فتكون العدة هنا من يوم الطلاق أي من اليوم الذي قالت البينة انه وقع الطلاق فيه ولا ارث ان انقضت العدة على ما أرخت البينة والمريض كالصحيح في هذا واذا صدقته فلا ارث لها أيضا ولكن تكون العدة من يوم الاقرار بخلافه التواطؤ على اسقاط العدة وقوله الا أن تشهد الخ هذا اذا كان مقرا بديل عليه قوله وأما لو كان منكرا وشهدت عليه البينة فقد مر في باب الخلع (ص) ولا يرجع بما أنفقت المطلقه ويغرم ما تسلفت (ش) يعني ان الانسان اذا طلق زوجته وبعد طلاقه وقبل علمها به أنفقت من ماله شيئا فانه لا يرجع عليها به لغيره لعدم علمها بالطلاق وهو مفترط اذ لم يعلمها بالطلاق فان كانت تسلفت شيئا وأنفقت قبل علمها بالطلاق فانها ترجع عليه به ومثل قوله ويغرم ما تسلفت ما أنفقت من ماله وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يخبرها من يثبت بخبره الطلاق محمد فلو قدم عليها رجل واحد يشهد بطلاقها فأعلمها أو رجل وامرأتان فليس ذلك بشئ حتى يشهد عندها من يحكم به السلطان في الطلاق (ص) بخلاف المتوفى عنها والوارث (ش) يعني ان الشخص اذا مات فأنفقت زوجته من ماله شيئا بعد موته وقبل علمها بالموت فان الورثة ترجع عليها به وكذلك الوارث اذا أنفق شيئا من مال مورثه بعد موته وقبل علمه بالموت فانه لا يختص به وترجع الورثة عليه به لان مال الميت صار لجميع الورثة لا يختص به واحد دون غيره ولما كانت عدة المستترية سنة حرة أو أمة واستبرأؤها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان بين ما يبرئها منهما بقوله (وان اشترت أمة معتدة من طلاق) ولم تسترب حلت ان مضي قرآن للطلاق وحضه الشراء فان اشترت قبل أن تحيض شيئا من عدة الطلاق حلت منها بقراءة عدة الطلاق أو بعد قرعها حلت منها بما بالقرء الباقي أو بعد مضي القرأين حلت من الشراء بحضه ثالثة (ف) ان ارتفعت حيضتها بعد الشراء (حلت) بأقصى الاجلين وهو قوله (ان مضت) لها (سنة للطلاق) عدة طلاق المستترية (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) استبرأؤها فان اشترت بعد تسعة أشهر حلت بعضي سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبعضي سنة وشهر وبعد أحد عشر شهرا فبعضي سنة

الشاهدان العادلان كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أي الكبير وأما الصغير فلا الا أن يكون له مال معلوم (قوله عدة المستترية) فيه تسمح لان العدة غمها هي الثلاثة أشهر الاخيرة وأما التسعة الاول فهي استبرأؤها وذلك قال فان اشترت بعد تسعة وذلك لانها اذا اشترت قبل تسعة لا يقال لها اشترت معتدة طلاق وشهرين

(قوله من ارتفعت حيضتها رضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقراءين) واندرج استبرأؤها فيها لانه لا يتصور تأخر استبرأائها عن عدتها وأما المستحاضة ان ميزت بين الدمين فأمرها واضح كالتي لم تكن مستحاضة خلافاً للب وان لم تميزت بصت تسعة لريبة ثم اعتدت بثلاثة أشهر واستبرأت بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت اثنتاء التسعة لا يقال اشترت معتدة طلاق وبعدها قديستويان وقد يتأخر استبرأؤها عن عدتها وبقي ما اذا كانت لا تحيض لصغر أو بأس أو طلق لذلك فعدة طلاقها ثلاثة أشهر كاستبرائها ولا يتصور في هذا تأخرها عنه بل تساويهما وتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة (قوله وهما الشهران وخمس ليال) لا يخفى أن الشهرين وخمس ليال انما تكون في التي لم يدخل بها والتي دخل بها أو كانت يائسة أو صغيرة أو لم تكن ولكن حاضت فيهما أو ما اذا دخل بها فثلاثة أشهر ان كانت غضي قبل زمن حيضتها أو غضي بعد زمن حيضتها وتأخر غير مرض أو رضاع عند غير ابن عرفة أو ما عند ابن عرفة فتمكث تسعة أشهر ما لم تحض قبلها أو ما لم رض أو رضاع فتمكث بص ثلاثة أشهر لكن شهران وخمس ليال عدة (قوله ان لم تستبرأ) ظاهره انه راجع لحیضة الاستبراء أي تنتظر حيضة الاستبراء ان لم تستبرأ أي بتأخير الحيض فان استريت به انتظرت ثلاثة أشهر أي ما لم تحس بشئ في بطنها والا انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم الشراء فان زالت (١٤٧) الرية حلت (قوله فتنتظر الحيضة الخ)

راجع لما اذا لم تستبرأ بقي أنه اذا كانت تعتد بثلاثة أشهر في المدخول به بالكون عادت ان الحيض لا يأتي الا بعد ذلك فقدوان الحيض جاء قبلها بعد تمام طهر فلا شك انها تحل ولا تتوقف على تمام الاشهر الثلاثة والحاصل انها اذا كانت غير مدخول بها فعدها شهران وخمس ليال فان حاضت فيهما انتظرت تمام الشهرين والخمس ليال فان لم تحض فيهما انتظرت الحيضة فان تأخرت الحيضة عن وقتها انتظرت تمام ثلاثة أشهر من يوم الشراء ما لم تحس بشئ في بطنها والا تر بصت تسعة أشهر فان زالت الرية حلت وأما ان دخل بها وحاضت بعد الشراء قبل مضي الشهرين وخمس ليال حلت بمضيها وان لم

وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فمضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستثنى من كلامه من ارتفعت حيضتها رضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقراءين (ص) أو معتدة من وفاة أقصى الاجلين (ش) يعني أن الامة المتوفى عنها زوجها اذا اشترت شخص في عدة الوفاة فانه يجب عليها أن تمكث أقصى الاجلين وهما الشهران وخمس ليال عدة الوفاة وحيضة استبراء لتقل المالك ان لم تستبرأ أو ثلاثة أشهر ان استريت فتنتظر الحيضة ان مضى الشهران وخمس قبلها وتماهما ان حاضت قبل تمامهما * ولما انتهى الكلام على أقسام العدة الستة معتدة ومرتابة بتأخير الحيض وصغيرة ويائسة وحامل ومرتابة بالحمل وكان من متعلق عدة الوفاة الاحداد مأخوذ من الحد وهو المنع يقال حددت الرجل من كذا اذا منعتة ومنه الحدود الشرعية لانها تمنع ويقال للبواب حداد ويقال حددت وأحدت وهو كما قال ابن عرفة ترك ما هو زينة ولومع غيره فيدخل ترك الخاتم فقط للبتة فقله ولومع غيره أي ان ترك ما هو زينة وحده أي ما يترين به كثوب الزينة وحده واجب وكذا ما يترين به مع غيره فيدخل في ذلك من كان لها خاتم فقط وهي مبتدلة ولا زينة لها فيجب عليها طرح الخاتم كما ذكره الشيخ قالوا ولو حديد وهو صحيح أشار اليه بقوله (ص) وترك المتوفى عنها فقط وان صغرت ولو كابية ومفقود ازوجها (ش) يعني أنه يجب على المرأة الكبيرة في عدة الوفاة دون الطلاق ترك التزين وأما الصغيرة فيجب على وليها أن يجنبها ما تجنبه الكبيرة وعلى الامة والذمية يتسوف عنها زوجه المسلم وانما شرع الاحداد لانه يمنع تشوف الرجل اليها لانها اذا تزينت يؤدي الى التشوف وهو يؤدي الى العقد عليها في العدة وهو يؤدي الى الوطء وهو يؤدي الى اختلاط الانساب وهو حرام وما أدى الى الحرام حرام وأما المطلقة فلا حداد عليها رجعية كانت أو

تحض لكون الشهرين وخمس ليال يأتيان قبلها بأن كان الحيض يأتيها بعد أربعة أشهر ومات زوجه اعقب الطهر فانها تعتد بثلاثة أشهر فاذا عقب ذلك الموت الشراء فلا تكون الحيضة هنا الامتاحة عن العدة فتنتظرها فان كانت الحيضة تأتيها عقب شهرين في الفرض المذكور وتأخرت فتحل بمضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضي ثلاثة العدة فان استريت بحس البطن في الفرض المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي للوفاة فان زالت الرية حلت (قوله ولما انتهى الكلام على أقسام العدة) الاولى أن يقول أقسام صاحب العدة (قوله الاحداد مأخوذ) من أخذ المصدر المز يد من المصدر المجرد وقوله ويقال حددت الخ أي يقال مزيدا ومجردا (قوله ترك ما هو زينة) هذا غير مانع لشموله من ترك ما هو زينة وهي غير معتدة سواء كانت ذات زوج أم لا مع أنه ليس من الاحداد ولو قال ترك ما هو زينة ولومع غيره مزوجة مات زوجها السلم من ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبري بدليل قوله وهو صحيح (قوله وترك الخ) الدوام كالا بتداء فيجب عليها أو على وليها تزوج ما يأتي ويدخل في المتوفى عنها من تعتد بالاقراء وذلك في المنكوحة فاسداً مجمعا عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى أن الحرمة انما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فعلا فالحرمة انما هي متعلقة بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدي لعدم تعاهد الاباء الاولاد وذلك يؤدي الى هلاك الذرية

(قوله يدب) بدال مهملة في نسخته والمناسب نقطها أي يدفع كما يستفاد من اللغة (قوله كما في زوجة الخ) تمثيل لقوله حكما (قوله على المشهور) أي تركت المفقود زوجه على المشهور ومقابلها ما لابن الماجشون من أنه لا أحد ادعياها (قوله ما لم تكن الابسة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي وغير قوم هو زينتهم (قوله والتجريفية) وان لم يكن لها صنعة غيره إذا كانت تبشره بنفسها فان كان يبشر غيرها لها بأمرها كخادم لم تمنع (قوله حافت (١٤٨) لتمثلان بهاجر) فيه أن المثلة حرام فكيف يجيبها لذلك ويمكن الجواب بأنهما مثله من حيث انهما لم تعهد فلا ينافي الجواز بعد ذلك الحاصل من الامر وانتفي كونه منسلة (قوله فلا تمتشط الخ) أي فلا تمتشط امتشاطا ملبسا أو مصاحبا بجناء أو كتم (قوله ولا بشي فيه دهن) كدهن الباسمين (قوله يذهب جرنه) أي الأصلية فلا ينافي وجود حجرة أخرى في القاموس والكتم محركة نبت يخلط بالخناء ويخضب به الشعر فيبقى لونه وأصله (قوله والشيرق) بمثابة تحتية بعد الشين في نسخته والذي في عب بكسر الشين المعجمة قباء موحدة سا كنه فراء مهملة مكسورة تقاف وتبدل جيماء وهو دهن السمسم الذي يقال له عندنا سيرج (قوله مما لا يختمر في رأسها) أي تفوح رائحته بأن يجعل شي من الطيب في الدهن ويجعل في الرأس فتفوح رائحته فيها (قوله زاد غيره) أي غير مالك وقوله اللخمى عن أشهب أي نقل اللخمى ذلك عن أشهب وفي بهرام نقل ذلك عن العتبية وعبارته محتملة لان يكون الذي زاد مالك أو ابن القاسم فراجع (قوله الاضرورة) انظر هل هي ظاهرها أو مطلق الحاجة (قوله فائدة) لا بأس باكتحال الرجل اضرورة دواء وغيرها قولان عن مالك بعدم الجسواز والجواز

بائنة بالبنات أو دونها لان الزوج باق يدب عن نفسه ان ظهر رجل وقوله المتوفي عنها حقيقة أو حكما كما في زوجة المفقود تعد عدة الوفاة بعد ضرب الاجل على المشهور وقوله (الترين بالمصبوغ) هو مفعول تركت أي التجميل بالمصبوغ (ص) ولو أدكن ان وجد غيره (ش) الأدكن ما فوق لون الحرة ودون السواد وهو بالدال المهملة وهو المسمى بالجماحي وظاهر قوله ان وجد غيره ولو يبيعه واستخلاف غيره (ص) إلا الاسود (ش) أي فيجوز لها باليسه ما لم يكن زينة قوم وما لم تكن الابسة ناصعة البياض (ص) والتجلي والتطيب وعمله والتجريفية (ش) أي ويجب عليها ترك لبس الحلي ولو خاتما وقرطا وأخذ من هذا جواز ثقب أذن المرأة للبس القرط ويؤيده ان سارة حافت لتمثلان بهاجر فخضتها وثقبت أذنها بأمر الخليل وكذا يجب عليها ان تترك التطيب فلا تسه ولا تعمله ولا تجر فيه لان في ذلك أي في التطيب والتجلي والزينة داعية الى التشكاح وتهيج الشهوة فنعيت من ذلك (ص) والترين فلا تمتشط بجناء أو كتم (ش) ما تقدم من الترين المراد به الملبوس وأما الترين هنا فالمراد به الترين في البدن فلا تمتشط بجناء بالمد ولا بشي فيه دهن ولا بكتم وهو شي أسود يصبغ به الشعر يذهب جرنه ولا يسوده (ص) بخلاف نحو الزيت والسدر واستحداها (ش) يعني أنه يجوز لها ان تدهن بالزيت والشيرق والادهان غير المطيب والشيرق بكسر الشين المعجمة وآخره قاف وية قال بالجيم وهو دهن السمسم وكذلك لها ان تمتشط بالسدر ونحوه مما لا يختمر في رأسها وكذلك يجوز لها ان تحلق عانثها وهو المراد بالاستحدا وان كانت زينة لكنها لم يظهر (ص) ولا تدخل الحمام ولا تطلي جسدها (ش) يعني أن المتوفي عنها زوجه لا يجوز أن تدخل الحمام في زمن عدتها ولا تطلي جسدها بالنورة قال مالك لا بأس ان تحضر العرس ولا تنهأ فيه بما لا يلبسه الحاد ولا تبث الا في بيتها زاد غيره لا بأس أن تنظر في المرأة وتحتج وتعلم أظفارها وتنقب بطيها اللخمى عن أشهب (ص) ولا تكحل الا لضرورة وان بطيب وتمسحه نهارا (ش) يعني أنه لا يجوز للمرأة المتوفي عنها زوجه ان تكحل الا اذا دعت الضرورة الى ذلك فلا بأس به ليلا وان بطيب وتمسحه نهارا فقولاه وان بطيب راجع لفهوم قوله الاضرورة فهو مبالغة في الجواز وقوله الاضرورة يرجع لمسئلة الاكتحال كما هو مقتضى صنيع التوضيح لانه أفرد مسألة الحمام وطلی الجسد وجعلهما قولة واحدة ولم يستثن منهما الاضرورة وأفرد مسألة الاكتحال بقوله أخرى واستثنى منها الاضرورة وجوز الطخني رجوعه لقوله ولا تدخل الحمام وما عطف عليه وظاهر قوله وتمسحه نهارا في السكحل مطلقا سواء كان بطيب أم لا والذي عند الابي ان محجل هذا حيث كان بطيب * ولما أنهى الكلام على العدة وكان سببها أمرين طلاقا وفاء شرع فيما يحتملها وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها وآخرها ابن الحاجب عن الاستبراء والتداخل وتبعه ابن عرفة فقال

فصل في كراهة المفقود وأقسامه الاربعة ومتعلقاته (ص) ولزوجة المفقود الرفع والخلاف في الاعد وغيره جائز قطعوا الا كتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر ومن عفر قاله للقاضي البدر (قوله وجوز الطخني) وهو الظاهر واقتصر عليه اللقاني وبذلك قول أبي الحسن ودين الله يسرور بحسه بعضهم بقوله وينبغي رجوعه للسكحل والحنا (قوله والذي عند الابي) اقتصر عليه عب فيشعر بترجيحه (فصل المفقود) (قوله وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها) وهو القسم الاول أي من حيث أنه بقدر ميتة تعد عدة وفاة ومن حيث أنه بقدر طلاقه تعد عدة طلاق الا أن المشهور تعد عدة وفاة ومقابلها يلزمه أقصى الاجلين ومنهم من أجرى ذلك على لزوم الاحداد لها (قوله ومتعلقاته) أي وما يتعلق به

من الاحكام (قوله بالكسر) أى كسر الفاء وكذا قوله بالضم (قوله فقهى فاقديلاها) لانها ليس المقصود الحدوث كما في حائض (قوله مطلقا) أى سواء كان مفقودا بلاد الاسلام أو مفقودا غيرها من المفايد الآتية (قوله فيخرج الاسير) قضيته ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود في بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يحجر عليه ويمنع من الابواب والذهاب الا أنه ينكد على ذلك انه سيأتى بفيد استواء الحكم في مفقود أرض الشرك والاسير في البقاء لمضى مدة التعمير (قوله ابن عات والمحبوس) أى ويخرج المحبوس (قوله أى قاضى السياسة) أى حاكم السياسة كالكاشف الذى ينزل يحكم في البلد أو قائم مقام الذى ينزل في القرى (قوله وهو كذلك) هذا للقائى وقوله أضبط أى أولى وأحوط وفى عب ان الذى يفيد النقل انما حيث أرادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب القاضى فان رفعت مع وجوده للوالى ووالى الماء صح ذلك وان رفعت للمسلمين مع وجوده بطل كما يؤخذ (١٤٩) من ابن عرفة وأما ان لم يكن قاض

فتخير فيهما فان رفعت لجماعة المسلمين مع وجود عمادها ظاهر الصحة ولا فرق في القاضى بين أن يكون قاضى أنسكة أو غيره والظاهر ما قاله اللقائى (قوله كتبه ان غبت عنك فانت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده من قوله أو أمرك بذلك وذلك لانه في الاول تطلق بمجرد الغيبة (قوله وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء) لا يخفى أن الزوجية مأخوذة من قوله ولزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كاف) فيه نظر لان المصنف قال لجماعة والجماعة أقلها ثلاثة قاله بعض شيوخ شيوخنا (قوله كما صرحوا به في باب اليمين) أى عند قوله وبر ان غاب الخ) أى حيث ذكر المصنف جماعة المسلمين (تنبيه) انظر هل أجرة البعث على الزوج أو الزوجة أو بيت المال أم أف فيه على نص ابن ناجي الصواب أعلى المرأة لانها طالبة للفراق لاسيما اذا ادعى منع عدوله عن الاتيان

للقاضى والوالى ووالى الماء (ش) المفقود من فقد بالفتح يفقد بالكسر فقد أو فقدنا بالكسر وفقدنا بالضم يقال فقدت المرأة زوجها فهى فاقد بلاها قاله النووي والمفقود هو الذى يغيب فينقطع أثره ولا يعلم له خبر والمراد به هنا المفقود في بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقا بقوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والمحبوس الذى لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف ان لزوجة المفقود في بلاد الاسلام بدليل ما يأتى حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا كانت مدخولها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمسة ان ترفع أمرها الى القاضى أو الى والى والى وهو قاضى الشرطة أى السياسة والى ولاية المياه وهم الذين يأخذون الزكاة ليكشفوا عن أمر زوجها اذا لحق لها ولها أن لا ترفع وترضى باقامتها في عصمتها حتى يتضح أمره وظاهر كلامه ان الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضى أضبط وقوله المفقود أى الذى له مال بدليل قوله ان دامت نفقتها ولا شرط لزوجه وأما التى لها شرط كقوله ان غبت عنك فانت طالق أو أمرك بذلك فأخذها بالشرط أحسن كان له مال أم لا أما الذى لا مال له ولا شرط لها فلها ان تطلق لعدم النفقة وعلم من قوله المفقود الغيبة وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء في العصمة فالفصول الثلاثة التى تثبت مأخوذة من كلامه (ص) والاف لجماعة المسلمين (ش) أى فان لم تجد المرأة أحدا من ذكر فانها ترفع أمرها الى جماعة المسلمين والواحد منهم كاف كما صرحوا به في باب اليمين وأخرج المؤلف بالزوجة أم الولد وما فى حكمها (ص) فتوجب أربع سنين ان دامت نفقتها والعبد نصفها من العجز عن خبره (ش) يعنى ان المرأة المفقود زوجها في بلاد الاسلام وسيأتى حكم غيره اذا رفعت أمرها للقاضى أو لمن ذكر معه فانه يكلفها أن تثبت الزوجية وان زوجها غائب وأنها باقية في عصمته الى غيبته ثم بعد ذلك يسأل الحاكم من معارف زوجها ومن جيرانه وأهل سوقه ثم يرسل الى البلد الذى يظن به انه خرج اليه ويكتب فى كتابه صفة زوجها وحرقة واسمه واسم أبيه فاذا عاد اليه الخبر بعد معرفة موضعه ضرب لها الاجل وهو أربعة أعوام والراجح ان هذه المدة تعبد لفعل عمر وأجعت الصداقة عليه وقيل لانها غاية أمد الحمل أو لانها أقصى ما ترجع فيه المكاتبات في بلاد الاسلام ذهابا وأيابا وهذا فى حق الزوج الحر وأما العبد فيوجب نصف الحر

لبده واختار شيخنا الغبير بنى أنهم من بيت المال انتهى ويمكن الجمع بين القولين كما قال بعضهم بأنهم اعلمها اذا كان لها مال فان لم يكن لها مال فن بيت المال انتهى (قوله وما فى حكمها) كالمدة (قوله ان دامت نفقتها) أى من ماله ولو غير مدخول بها وغير داعية له قبل غيبته ومثلها فى فرض نفقتها فى ماله مطابقة لغائب غير مفقود ولم يكن دخل بها ولم تدع قبل الغيبة حيث طلبتها الا أن قربت الغيبة أو بعدت وما يأتى فى النفقات من اشتراط الدعاء اليه فى الحاضر فقط (قوله لفعل عمر الخ) لا يظهر أن يكون تعليلا لقوله والراجح الخ (قوله وقيل لانها غاية أمد الحمل) يرد قول مالك لو أطمت عشرين سنة ثم رفعت استوفى الاجل لها وباتت تضرب لامرأة الصغير والصغيرة واليائسة وحيث لا يخشى حمل (قوله أو لانها أقصى الخ) يرد ذلك قول مالك ان الاربع تستأنف بعد اليأس وأيضا يرد انه على القول الأخير وهو ان الاربع من يوم الرفع أنه لو رجع الكشف بعد سنة فتنظر تمام الاربع فلو كانت العلة كونها أمد الكشف لم تنتظر تمام الاربع

(قوله وهو المشهور الخ) ومقابلته أنه أربع كالحروا ستظهره ابن عبد السلام والمصنف وزاد في تنصيف الأجل هنا والاعتراض والابلاء
مشكل إذا السبب مستوفيه الحر والعبد (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) وبأني هنا وهل يطلق الحاكم أو بأمرها به ثم يحكم وهذا
الطلاق رجعي وعدته عدة طلاق (قوله دخل بها أم لا) (١٥٠) ولا ينافيه قوله بعد و قد رطلق يتحقق الخ لان قضيته انه اذا لم يدخل بها

لا عدة عليها وقد حكم بأن عليها
العدة لانه تقدير فقط لاجل حلها
للاول ان جاء وكان قد طلقها قبل
العقد طلقين وانما قال كالوفاة
لان هذا تعويت لاموت حقيقة
واسكونه تعويتا رجح عدم تعجيل
ما أجل ويكمل لغير المدخول بها
الصداق على ما به القضاء وقيل
لا انظر عب (قوله وهو الاقرب)
انما كان اقرب لان العدة ليست
سببا في الاسقاط حتى تكون الباء
للسببية والمعينة وان صحت لكن
ليس المعنى عليها بل المعنى انما هو
على الظرفية فالذوق حاكم بأن
الظرفية أولى وان صحت المعينة
وقول الشارح أي وسقطت راجع
للسببية (قوله لانه سبب أي ان
الضرب لواحدة ضرب لبقيتين)
فلو قلنا وليس لمن ضرب لها الاجل
لاقتضى ان الضرب لواحدة ليس
ضربا لبقيتين وليس كذلك وذلك
لان قوله وليس للمرأة التي ضرب
لها الاجل يفهم منه وأما المرأة التي
لم يضرب لها الاجل مع ان هذا
لا يظهر لان الضرب لواحدة ضرب
لبقيتين (قوله وظاهر كلام
الشارح في شامله) ليس بظاهر وذلك
لانه قال ان لها البقاء بعد انقضاء
الاجل انتهى فيقال أي وقبل
الشروع في العدة (قوله وان كلام
أي عمران مقابل) كلام أي عمران
هو الذي حمل عليه أو لا بل هو
المعتمد (قوله يتحقق) يجوز بناؤه

وهو المشهور كافي الابلاء والاعتراض ومحل التأجيل المذكور مع دوام النفقة بأن يكون
للفقود مال ينفق منه على امرأته في الاجل وأما ان لم يكن له مال طلق عليه من الآن
كالمعسر وكذلك لو كان له مال لا يكفي في الأجل فانها تطلق عليه قبل الاجل بعد فراغ ماله
وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرهما (ص) ثم اعتدت كالوفاة (ش) أي
ثم بعد أن كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره ولا موضعه فان زوجته تعتد حينئذ كعدة
الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها فيها لانه متوفى عنها بخلاف الاجل كما مر وسواء
دخل بها أم لا فان تبين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة وكذلك الورثة (ص) وسقطت
بها النفقة (ش) الضمير المحرور بالحرف عائد على العدة والباء تحتل أن تكون للسببية
وتحتل أن تكون بمعنى مع أي وسقطت النفقة بسبب اعتدادها وتحتل أن تكون
للتطرية وهو الاقرب أي وسقطت النفقة في زمن الاعتداد لان المتوفى عنها لا نفقة لها
وهنا اعتدت للوفاة ولو حاملا (ص) ولا تحتاج فيها الاذن (ش) يعني ان المرأة لا تحتاج
بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة وكذلك لا تحتاج بعد العدة الى اذن في التزويج
لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (ص) وليس لها البقاء بعدها (ش) أي وليس
لامرأة المفقود أن ترجع الى العصمة بعد الشروع في العدة لانه لما مضى بعض العدة ووجبت
عليها العدة والا حداثا فليس لها أن تسقط ما وجب عليها باختيارها وأما في الاربع سنين
فلها ذلك لانهم لم يجز عليها ومتى رفعت بعد ذلك ابتدئ لها الاجل وقوله لها أي لمن قامت
للمن ضرب لها الاجل لانه سبب أي أن الضرب لواحدة ضرب لبقيتين وان أين ويحتمل
أن يريد المؤلف بقوله بعدها أي بعد تمام العدة كما ذكره الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن
قال لانها أبيت لغيره ولا حاجة في أنه ان قدم كان أحق بها لانها على حكم الفراق حتى تظهر
حياته اذ لو ماتت بعد العدة لم يوقف له منها ارث انتهى وظاهر كلام الشارح في شامله ترجيح
هذا الاحتمال وان كلام أبي عمران مقابل (ص) وقد رطلق يتحقق بدخول الثاني (ش)
يعني انه لا بد من تقدير وقوع طلاق من المفقود عند ابتداء العدة يفيتها عليه ويتحقق
وقوع ذلك الطلاق المقدر في أول العدة عند دخول الثاني حكما قاله في الارشاد حتى لو جاء
الاول قبل دخول الثاني كان الاول أحق بها فاذا دخل الثاني فقد بانت من الاول وتأخذ
من المفقود جميع الصداق وان لم يكن دخل بها كلياً وكالاعتراض بعد التلوم له لانه قد وقع
ومضى (ص) فحمل للاول ان طلقها اثنتين (ش) يعني ان المفقود لو كان طلقها قبل هذه
طلقين ثم دخل بها الثاني ثم مات عنها أو طلقها فانها محل للاول بعصمة جديدة لان الطلقة
الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود قد روعها عند ابتداء العدة ويحققها دخول الثاني
بالمرأة فاذا طلقها الثاني حلت للاول بعصمة جديدة وانما حمل للاول اذا حصل من الثاني وطء
يحل البتوتة بأن يكون لانكره فيه ولا بد من اعتبار كونه من بالغ وغير ذلك مما هو مذكور في
محل كما هو ظاهر كلامهم فمن يحل البتوتة اذ لم يفرقوا بين من أبتها المفقود وبين غيره وبه صرح

للفاعل أي يتقرر ويثبت وقوعه والمفعول أي ان الحاكم يحققه ويقرره (قوله يعني الخ) حاصله ان الطلاق واقع حين بعض
الاخذ في العدة وانما دخول الثاني يحقق وقوعه أي يظهر وقوعه والمراد بالدخول خلوها وان أنكر التلذذ بها لان الخلو مظنة
واندفع بهذا الشك بعض بأن هذا ليس جاريا على الاصول بوقوعه في عصمة الثاني وبأن العدة قبل وقوعه ولا تطير له (قوله حكما الخ)
راجع لقوله وقوع أي الوقوع حكما لا حقيقة هذا ما يستفاد من الارشاد أي وقوع حكمه الشرع لا بايقاع موقع (قوله لانه قد وقع ومضى)

على المحذوف أى ولا يرد ذلك ان قدم لانه قد وقع ومضى أى فى صورة عدم الدخول (قوله أو بعد الدخول الخ) أى أو بعد الدخول مع علمه بجى الاول أو بعد مجى الاول وتلذذ بلا علم لكن فى فاسد يفسخ بغير طلاق فتكون للاول فى خمس صور وتكون للثانى فى صورتين دخوله غير عالم فى صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (قوله ان قضى لهما) أى فيها أى بتلك الحائ لا يخفى انه اذا تعد بعد عدة لمفقود فهى للثانى دخل عالم بموت الاول وانقضاء العدة أولاً ولم يدخل قتر الاول فى هذه (١٥١) الصور الثلاث فهى واردة على

قوله وورثت الاول ان قضى لهما
ويجاب بأن فى مفهوم الشرط
تفصيلاً (قوله المنع الخ) بفتح الميم
وكسر العين وتشديد الباء (قوله
أخبرت بموت زوجها) عبارة عب
وهى لعج وأما ان نعى أى أخبرت
من غير عدلين بموته ومثل المنع
لها من شهدت بينة بموته فترت
ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضاً
وهذه لا تسمى بالمنع لها زوجها فانه
عج الآن يقال نسمى بها انظر الى
تبيين من حياته والظاهر أنه لا حاجة
للتقييد بغير عدلين بل ولو عدلان
وقد تبين خطوهما (قوله وقيل
تفوت الخ) وهناك قول ثالث فان
حكم بهما كم فانت بدخول الثانى
والالم تفت وأما ان لم يدخس لهما
الثانى فهى للاول اتفاقاً قاله ابن
رشد (قوله فان مات القاد فعدة
وفاة) وينظر حينئذ أقصى الاجلين
الاربعة أشهر وعشرة أيام بالنظر
للقاد وثلاثة أفرام مثلاً بالنسبة
ان كانت تحته فان كانت حاملاً
من الثانى فعلى أقصى الاجلين
الاربعة أشهر وعشر ووضع الحمل
(قوله وان لم يكن موته فاشياً) أى
هذا اذا كان موته فاشياً صادق
لوجود بينة شرعية تشهد بذلك
أولاً بل وان لم يكن موته فاشياً قال
المقاني أى بأن ادعت ذلك أى
وأشاعت ذلك فعقد القاضى طائناً

بعض الشراح (ص) فان جاء أو تبين أنه حي أو مات فكالولين (ش) يعنى أن المفقود اذا جاء
أو تبين حياته أو تبين أنه مات فلا يخلو من أربعة أوجه اما أن تكون الى الآن فى العدة أو بعد
العدة وقبل العقد أو بعد العقد عليها وقبل الدخول أو بعد العقد والدخول فحكمها فى هذه
الوجوه كحكم ذات الوليين يزوجهما كل من رجل وتقدم أيتها تقوت بتلذذ الثانى به غير عالم ان لم
تكن فى عدة وفاة من الاول فكذلك هى هنا المفقود فى ثلاثة أوجه وهى أن يجى أو يتبين أنه
حي أو مات وهى فى العدة اتفاقاً أو بعد ها وقبل العقد على المشهور خلافاً لابن نافع أو بعد العقد
وقبل الدخول على ما رجع اليه مالك خلافاً لابن القاسم وتفت على المفقود فى الوجه الرابع وهو
أن يكون الثانى دخل بها أى أو تلذذ بها بلا علم وحيث رجعت للاول فى الاربعة الثلاث كانت
عنده على الطلاق كله أى انه لا يقع عليه طلاق وانما تقع عليه طلاق بدخول الثانى لا قبل
ذلك فقوله أو مات عطف على حي لانه صفة مشبهة فهو اسم يشبه الفعل أى أو تبين أنه مات
أو على جاء ولا يتعين عطفه على حي أى فان جاء أو مات أو تبين أنه حي (ص) وورثت الاول ان
قضى لهما (ش) يعنى ان امرأة المفقود تزنى ان قضى لهما أى تزنى ان مات فى حال قضى لهما
وهى أحوال أربعة أن يموت فى الاجل أو بعده ولم يخرج من العدة أو خرجت ولم يعقد الثانى
أو عقد ولم يدخل (ص) ولو تزوجهما الثانى فى عدة فكغيره (ش) أى ولو كشف الامر على أنه
تزوجها الثانى فى وقت تكون فيه فى عدة من الاول فكغيره ممن تزوج فى عدة مما تقدم فى قوله
وتأبى تحريمها بوطء فان لم يتلذذ بها فسخ نكاحه وكان خاطباً ان أحب وان تلذذ بها فى العدة أو
وطئها ولو بعد ها تأبى تحريمها (ص) وأما ان نعى لها أو قال عدة طالق مدعيان ثابتة فطلق عليه
ثم أثبتته وذو ثلاث وكل وكيلين والمطالبة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وذات المفقود تزوج فى
عدته ما يفسخ أو تزوجت بدعواها الموت أو بشهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر انه كان على
الصحة فلا تقوت بدخول (ش) لما ذكر أن زوجة المفقود على الوجه الذى تقدم تفوت بدخول
الثانى كذا الوليين أتبع ذلك بالكلام على مسائل خمسة يتوهم مساواتها لذلك ونسبه على
ان الحكم فيها مخالف فلا يفهم بالدخول أولها أشار اليه بقوله وأما عطف على مقدر تقديره أما
هذه فتفوت بالدخول وأما ان نعى لها ويحتمل الاستئناف على غير الاغلب فى أما فلا تقدير ولا
حذف والمنع لها زوجها هى التى أخبرت بموته فاعتمدت على الاخبار وتزوجت ثم قدم فالمشهور
أنها لا تقوت على الاول ولو ولدت الاولاد من الثانى وسواء حكم بموته كما ولا وقيل تقوت
بدخول الثانى كأمرة المفقود وتعتمد من الثانى بثلاث حيض أو شهر أو وضع حمل وتعتمد فى
بين التى كانت تسكن فيه مع الآخر ويحال بينه وبين الدخول عليها فان مات القاد فعدة
وفاته ولا ترجع وان لم يكن موته فاشياً لان دعواها شبهة فالوجه المنع فطالما فلا بد من الاستبراء
ولا يكفى الوضع من جملها من الثانى لان الوضع ليس من المطلق والفرق على المشهور بينهما وبين
امرأة المفقود أن امرأة المفقود لا بد فيها من الحكم والحكم فيها مستند لا مرقوى ولا كذلك

أن الشهود عاينوا الموت والا فلا يمكن أن تزوج بدعواها الموت (قوله ولا يكفى الوضع) أى بل تعده حبيضة وتنتظر حيضتين (قوله لا بد
فيها من الحكم) أى الحكم بضرب الاجل وعبارة عب ان امرأة المفقود لما احتاجت لاربعة سنين أو نصفها احتاجت لحكم ولا
كذلك هذه والمراد بالحكم فيما يظهر ضرب الحاكم الاجل فالمراد المحكوم به وقوله لا مرقوى وهو الفحص عنه والبعث اليه أى والفرق
على القول المشهور من أنها ترجع لزوجهما الاول ولا يفهم بالدخول

(قوله ثم انه أثبت حين حلفه) الاولى أن يؤخر قوله حين حلفه فيقول ثم أثبت بعد أن له زوجة حين حلفه والمراد أنه ثبت ويحلف أنه ما قصد الا الغائبة فالحلف متأخر عن الاثبات كما هو ظاهر (قوله ثم أثبت زوجها الخ) هذا يقتضي ان اسقاط المرأة نفقتها عن زوجها في المستقبل لازم لها وصرح بذلك عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه وهو خلاف ما جزم به القرافي في قواعده من أن السقوط ولها الرجوع فيها وقبله ابن الشاط وأما لو ظهر اسقاطها بسبب علمها حين تزوجته أنه فقير أو أنه من السؤال فان هذه لا تفوت بدخوله أيضا ولو على ما ذكره (١٥٣) القرافي (قوله أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود) هذه لا تختص

بالفقير بل تأتي في التي زوجها غائب مطلقا (قوله ثم انها اعتدت وتزوجت) أي بظهور موته (قوله غير عدلين) في شرح شب ومفهوم غير عدلين أنهم لو تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل اذ لا يتصور فيها تزوجها بالثلاثان نكاح الثاني لا يفسخ بل تستمر له زوجة انتهى وهو لا يخالف ما في شرح عب فانه قال ومثل المنى اها من شهدت بينة بموته فتزوجت ثم قدم فلا تفوت بدخوله أيضا كما يفيد قوله في الاستحقاق كشهود بموته الخ وصوابه في الاستحقاق وقوله في الشهادات ونقض ان ثبت كذبه وهذا لا يسمى بالمنى اها زوجها قاله عجب الآن يقال يسمى نظرا لما تبين من حياته اه (قوله وهناك مسئلتان) الاولى اذا أسلمت زوجة النصراني وتزوجت ثم أثبت انه أسلم قبلها أو بعدها في العدة كان أحق بها وان ولدت الاولاد من الثاني قاله ابن أبي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في التجارة لارض الحرب الثانية الاسير يتنصر ولا يدرى كان طائعا أو مكرها ثم تزوجت امرأته ثم يقدم ويثبت أنه كان مكرها فانها ترد وان دخل بها الآن

هذه ثانيتهما من له زوجة تسمى عمره ولا يعرف له غير هافقال عمرة طالق وادعى انه انما قصد بذلك امرأته غائبة تسمى عمره فان ذلك لا يقبل منه فاذا طلقت عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم انه أثبت حين حلفه أن له زوجة غائبة غير هذه تسمى عمره فان هذه لا تفوت عليه بدخول الثاني وترد اليه ثالثتها شخص في عصمته ثلاث زوجات ثم انه وكل وكيلين أن يزوجه فزوجه كل منهما بامرأة وسبق عقدا أحدهما عقد الآخر ففسخنا عقد الاولى منهما ظنا أنها الثانية فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين بالبينه أنها الرابعة وهي صاحبة العقد الاول فانها لا تفوت على من فسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن التي كان أبقاها وتبين أنها الخامسة لا بد من فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلام المؤلف فيها رابعتهما من طلقت نفسها لاجل عدم النفقة بأن كان زوجها غائبا ثم اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم أثبت زوجها أن نفقةها ساقطة بأن ثبت أنه أرسل بها اليها أو أنها أسقطتها عنه في المستقبل خامسهما احدى الثلاث المذكورات بقوله وذات الزوج المفقود تزوج في عدتها منه المقررة لها من وفاة زوجها المفقود وهي الأربعة أشهر وعشرة أيام وأخرى لو تزوجت في الاجل ففسخ نكاحها ثم انها اشترت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت ان عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فانها اترد الى الزوج الثاني ولا تفوت عليه بدخول الزوج الثالث أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود ولم يعلم موته الا بقوله افاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم انها اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر ان نكاح الثاني كان على الصحة لثبوت موت الاول وانقضاء عدتها منه قبله فانها لا تفوت بدخول الثالث وترد الى الثاني لظهور صحة في نفس الامر ولا حسد عليها لان دعواها الموت شبهة تدرك عنها الحسد أو تزوجت امرأة شخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته فيفسخ لعدم عدالة شهود الموت ثم تزوجت بثالثا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم يظهر ان نكاح المتزوج بشهادة غير العدلين كان على الصحة لا يكون العدول أرخوا موته بتاريخ متقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فترد اليه ولا يفيتم ادخول الثالث بها فقوله فلا تفوت بدخول جواب أما وقول الشارح خبر مراده بالخبر ما تتم به الفائدة وهناك مسئلتان لا يفيتهما لدخول أيضا تطرهما وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير (ص) والضرب لواحدة ضرب لبقيةتهن وان أبين (ش) يعني ان من قام من نسائه بعد ضرب الاجل واحدة فانه لا يضرب للثانية أجل مستأنف بل يكفي أجل الاولى وليس المعنى ان من قامت من نسائه فضرب لها الاجل ثم اعتدت ان العدة تلزم الباقي وتنقطع عنهن النفقة ولو اخترن المقام معه يظهر ذلك بذكر كلام المتبسط

الراجع خلافه فترك المصنف لها تين المسائل التي لا تفوت فيها بالدخول موافق لما به الفتوى (قوله وان أبين) أي من كون الضرب ان قامت ضرب بالهن وطلبن القيام وضربا آخر فلا يحتاج من طلب الا أن يضرب حتى انه ان قامت بعد مضى الاجل وانقضت العدة فلا يحتاج لعدة بل تزوج ان أحببت وان كانت امتنعت حين ضرب الاجل الاول والحاصل ان الكشف والضرب للاجل والعدة واحدة كشف وضرب وعدة لبقيةتهن (قوله بذكر كلام المتبسط) ونص المتبسط ولو كان له نسائه سواها فقم في خلال الاجل أو بعد انقضائه فطلبن ما طلبتهن من الفراق فهل يستأنفن الامام الفحص عنه لهن واعادة ضرب

الاجل من بعد اليأس أم يجزئه ما تقدم من فعله الاول فذكر ابن العطار في وثائقه عن ابن الفخار أنه رأى لمالك أن الامام لا يستأنف
 له ضربا وقاله بعض شيوخ القرويين قال وكذلك ان من بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فانه يجزئهن وضرب الامام لواحد من نسائه
 كضربه لجمعهن كما ان تغلبه للمدبان لاحد الغرماة تغلبس لجمعهم (قوله وبقيت أم ولده) فتبقى بغير عتق للتمير ان كان له مال تنفق
 منه والانجز عتقها وحلت بحبضة بعد أن تثبت أمومة الولد وغيبة السيد وعدم امكان الاعذار فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير
 عين عليها انه لم يخلف شيئا (قوله يوم الحكم بموته) أي بعد بلوغه سن التمير (قوله لا يوم فقده) ما لم تثبت موته يوم فقده أو بعده وقبل
 مدة التمير فان ثبت قسم حين ثبوته فان جاء بعد قسم تركته فان القسم لا يعضى ويرجع له متاعه (قوله ومفقود أرض الشرك) لا ينفى
 ان محل البقاء الزوجية للتمير في الاسير ومفقود أرض الشرك ان دامت نفقةهما والاطلاق وخشية الزنا أولى لان النفقة يمكن تحصيلها
 بتسلف أو سؤال ولا كذلك الوطء فان جاء كل بعد قسم تركته لم يعض القسم ويرجع له متاعه فان شك في فقده بأرض الاسلام أو الكفر
 فينبغي كالكفر احتياطاً في زوجته وماله (قوله للتمير) أي
 (١٥٣)

اختلاف الشهود في سنه
 فالأقل لان الشهادة
 لا تكون الا عند ما كم
 والحاصل ان مستحق ارثه
 وارثه يوم الحكم بموته
 لا يوم بلوغه سن غوينه
 عند الحاكم (قوله وهو
 سبعون) هذا هو المعتمد
 (فائدة) الأخوان
 مطرف وابن المباحشون
 أخوان في العلم والقرينان
 أشهب وابن نافع والمحمدان
 محمد بن عبد الحكم وابن
 المسواز والامام للمازري
 والصقليان ابن بونس وعبد
 الحق والقاضيان عبد
 الوهاب واسماعيل والشيخ
 ابن أبي زيد هذه طريقة
 ابن عرفة في اصطلاحه
 وأما بهرام فيقول الشيخ
 فرادبه المصنف لانه شيخه

(ص) وبقيت أم ولده وماله (ش) يعني ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له أم ولده فأرادت أن ترفع
 أمرها الى الحاكم ليضرب لها الاجل كزوجته فانها لا يجاب لذلك وتستمر باقية حتى يثبت موته أو يأتي
 عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله وهو مدة التمير كما يأتي وكذلك يوقف ماله الى التمير فيورث حيثئذ
 لانه لاميراث بشك ويقسم على ورثته يوم الحكم بموته لا يوم فقده ولا يوم بلوغه سن التمير وعطف
 المال على ما قبله من عطف العام على الخاص فان أم الولد مال أيضا (ص) وزوجة الاسير (ش)
 يعني وكذلك يوقف زوجة الاسير التي ترك لها ما تنفق منه ولا شرط لها وأولى ماله الى التمير فتعتمد
 حيثئذ عدة الوفاة كزوجة المفقود وانما لم يضرب الامام لزوجة الاسير أجلا لان الاسير لا يصل
 الامام الى الكشف عن حاله والفحص عن خبره كما يفعل بالمفقود ثم انه ينفق من ماله على رقيقه
 وولده ولا ينفق منه على أبويه الا أن يكون قضى بذلك قاض قبل الفقد (ص) ومفقود أرض الشرك
 (ش) يعني أن المفقود في أرض الشرك حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته ولا يقسم ماله ولا تعتق
 أم ولده الا اذا صح موته أو يمضي عليه من الزمن ما لا يعيش الى مثله فقوله (للتعمير) عائد على أم ولده
 وما بعدها (ص) وهو سبعون واختار الشيخان ثمانين وحكم بخمس وسبعين (ش) الضمير في
 وهو عائد على التمير أي مدته أي ان تماته سبعون عاما وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب ولما لك
 وابن القاسم قول أيضا أنه ثمانون واختاره الشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القاسمي وبه كان
 يفتي القاضي بن السليم وابن زرب وغيره كانوا يحكمون بأن حد التمير خمسة وسبعون عاما والعرب
 تسمى السبعين دقاقة الاعناق ولعل الرابع عند المؤلف الاول ولهذا لم يحكمها أقوالا جريا على عادته
 (ص) فان اختلف الشهود في سنه فالأقل (ش) يعني ان البيئتين اذا اختلفت شهادتهما في قدر سن
 المفقود حين فقد فقالت بينة فقدوسنه كذا وقالت البيئتين الاخرى بل فقدوسنه بأزيد فانه يعمل
 بقول البيئتين التي شهدت بالأقل لانه أحوط لجهة المفقود كما قالوا في الاسير اذا تنصرو شهدت بينة
 انه تنصرا لو شهدت أخرى انه تنصرا مكرها ان بينة الا كراهة مقدمة الاحتياط في اخراج ماله عنه

(٣٠ - خرشي رابع) وأما اصطلاح المصنف في توضيحه فيشير بع لابن عبد السلام و (هـ) لابن هرون و (ر)
 لابن راشد و (خ) لنفسه (قوله ابن السليم) بفتح السين بضبط بعض شيوخنا (قوله دقاقة الاعناق) كناية عن ضعف الحال (قوله
 وسنه بأزيد) الباء زائدة (أقول) بقي من يفقد وهو ابن ثمانين أجاب أبو عمران بضرب له أجل عشرين سنين وكذلك ابن تسعين سنة وأما ان
 كان ابن خمس وسبعين سنة فاعما يضرب له خمس سنين وان كان ابن مائة اجتهد فيما يضرب له وسكت عن غاب وهو ابن خمس وسبعين سنة
 على القول بأنه سن التمير وكذلك سكت أيضا عن غاب وهو ابن سبعين على القول بأنه سن التمير وذكر ت وغيره عن بعضهم في
 الثاني انه يراد له عشرين سنين واختار اللغوي ان ابن سبعين أو تسعين ينظر الى حاله من قوة وضعف يوم فقده فقد يكون صحيح البنية مجتمع
 القوى وعكسه فيعتبر في الزيادة حاله فيزاد بحسبه انتهى ويجري ذلك في ابن خمس وسبعين بل ظاهره انه يجري في غير ذلك كابن الثمانين
 أو أكثر (أقول) وهو الظاهر

(قوله علمت ما لم تعلمه الاخرى) وذلك لان الاصل الطوع بخلافه يكون خفيا فلذلك قال علمت ما لم تعلمه الاخرى (قوله على التقدير) أي ولا يشترط أن يشهدوا على التحقيق (قوله على القطع) معتمد على شهادتهما وظاهره أنه لا بد من حلفه وان لم يختلف الشهود في سنه لكن بل الظاهر كما في الشيخ سام أنه لا يختلف اذا لم يختلفوا في سنه (قوله فعلى الطوع) مقيد بما اذا لم يكن أسرهم من أشهر عنه أنهم يكرهون الاسير المسلم على الكفر والاحل (١٥٤) على الا كراهه وأخرى من مسألة المصنف ما اذا علم أنه على الطوع

فان علم كراهه فكمالم
تبقى زوجته وينفق عليها
من ماله (قوله فان مات
مرتدا الخ) هذا ظاهرا عند
علمنا بحال موته فاذا جهلنا
فيحمل على ارتداده (قوله
على المشهور) أي ان
التفريق في حالة الجهل
كائن على المشهور (قوله
وقبل لا نفوت بالدخول)
ضعيف كما أفاده
بعض الشيوخ رحمه الله
تعالى (قوله واعتذر عن
المؤلف الناصر اللقاني)
أي في حاشية التوضيح
(قوله تفسيران) لم يقل
تأويلان لانهما ليسا على
كلام المدونة (قوله هل يتلوم
بالاجتهاد) فيه اشارة الى
ان عطف الاجتهاد مغاير
وهو الحق (قوله فأطلق
التلوم الخ) هذا يقيد ان
العطف في كلام أصبغ
مغاير وليس كذلك بل هو
مرادف وأما في كلام
المصنف فيمكن أن يكون
مغايرا فقد قال الزرقاني
المراد بالتلوم انتظار مدة
تعتد بعدها وبالاجتهاد
الاجتهاد في تلك المدة (قوله

ولان بينة الا كراهه قد علمت ما لم تعلمه الاخرى (ص) وتجوز شهادتهم على التقدير (ش) يعني ان شهادة
الشهود على سن المفقود يجوز أن تكون على التقدير أي على ما بقدرونه بغلبة ظنهم أي انهم يشهدون
على ما يغلب على ظنهم واعتذر ذلك للتعذر (ص) وحلف الوارث حينئذ (ش) أي واذا شهدت الشهود
على سن المفقود على التقدير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به علم ذلك يحلف على طبق شهادتهم على
القطع فقوله حينئذ أي حين شهدت البينة على التقدير أو ما لو شهدت بتاريخ الولادة فلا عين (ص) وان
تنصر أسير فعلى الطوع (ش) يعني ان الاسير اذا تنصر أو تهود فانه يحمل أمره على انه فعل ذلك طائعا
لانه الاصل في أفعال المكلفين وأقوالهم عند جهل الحال فيفرق بينه وبين زوجته ويوقف ماله فان مات
مرتدا كان للمسلمين وان أسلم كان له قال بعض القرويين فان فرق بينه وبين زوجته مع جهل الحال على
المشهور ثم ثبت كراهه فالحال المفقود في زوجته فتفوت بدخول الثاني وقيل لا تفوت بالدخول كحال
المنهي لها زوجها (ص) واعتدت في مفقود المعتز بين المسلمين بعد انفصال الصفيين (ش) يعني ان من
فقد بسبب القتال الحاصل لاجل الفتن بين المسلمين بعضهم بعضا قربت الدار أو بعدت اذا شهدت البينة
العادلة أنه حضر المعتز فان زوجته تعتمد من حين فراغ القتال ويحمل أمر من فقد في ذلك القتال على
الموت أو ما لو شهدت البينة انه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالمفقود في بلاد المسلمين ويجرى فيه
ما مر وما مشى عليه المؤلف خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وابن القاسم أنها تعتد من يوم التقاء الصفيين
قاله ح واعتذر عن المؤلف الناصر اللقاني بقوله اما لان يوم الالتقاء هو يوم الانفصال واما لان المراد
أنها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبها من يوم الانقاء (ص) وهل يتلوم ويجهل تفسيران
(ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد ثم تعتد زوجته وهذا على ان قول أصبغ تفسير وأما على انه خلاف فانه
لا يتلوم له أصلا فتعتد زوجته باثر الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة أعلم ان مالك قال ان زوجته
تعتمد من يوم التقاء الصفيين وقال أصبغ يضرب الامر أنه بقدر ما يستقصي أمره ويستبرأ خبره وليس
لذلك حدم معلوم فظاهر هذا أن قول أصبغ مخالف لقول مالك وهو رأي بعضهم ومنهم من جعله تفسيراً
وهو الاقرب وقد أشار الى هذا الاختلاف بقوله وهل يتلوم الخ فأطلق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد
على الاستبراء الوارد في كلام أصبغ قاله الشارح وزاد بعضهم هما معني واحد فأطلق التفسيرين
على حمل ابن عبد السلام لكلام أصبغ على الوفاق وحمل ابن الحاجب له على الخلاف (ص) وورث
ماله حينئذ (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا صادق بقوله بعد انفصال الصفيين وحين انقضاء
التلوم على القول به وأشار بقوله (كالتنجيع) أي المرتحل المتوجه من بلده (البلد الطاعون) فقد
(أو) فقد في بلده من غير اتجاع لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون فتعتد زوجته بعد ذهاب
الطاعون الى قول النخعي وغيره يحمل من فقد في بلده زمن الطاعون أو في بلد توجه اليه وفيه
طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثر منه الموت كسعال ونحوه ولو عبر
بالوباء لشمئ ذلك كله والطاعون بثرته من مادة سمية مع لهب واسوداد حولها من وخز الجن يحدث

معها

هما معني واحد) أي التلوم والاجتهاد والاحسن

انهم ما متغابران بقي ان قوله تفسيران فيه تغليب لان التفسير انما يصح على التقييد ٣ (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله بثرته)
أي خراج (قوله سمية) نسبة للسم كأنه يشير الى أن الآلة التي يطعن بها فيها سم أو كأن فيها سما وهو أظهر (قوله من وخز الجن) أي طعن
الجن الحاصل ان الطاعون قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثم وخز أعدائكم في رواية وخز اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير صحته او ورودها

٣ قوله وغيره لعل نسخة المحشي كسعال وغيره كتبه مصححه

فالجوع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تنافي العداوة لان عداوة الجن لا تنس بالطبع وان كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة لان اصل الانس آدم وحواء واصل الجن ابليس والحاصل ان الجن بوصفون بكونهم أعداء لانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يحمل اختلاف اللفظ على انه من تصرف الرواة لا اتحاد مخارج الحديث بناء على ان كلام من اللفظين يفيد ما يفيد الاخر من المقصود حيث جاء لفظ أعدائكم فهو على عمومته اذ لا يتبع الطعن الا في عدو وعدوه ويكون الخطاب للجميع الانس بان الطعن يكون من كافر الى الجن في مؤمن في الانس أو من مؤمن الى الجن في كافر في الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته أيضا لكن المعنى باخوة التقابل كما يقال الليل والنهار اخوان والشمس والقمر اخوان واخوة التكليف كذا أفاء الله الامنة ابن حجر ربي شيء آخر وهو ان الطعن بارادة الله لا باذنه وحاصله انه اذا اراد الله هذا الامر لكثرة الزنا يحررك الجن لحصول ذلك المعنى كما يتحرك العدو منا على عدوه في بعض الاحايين دون بعض لارادة الله تعالى الا ان الله (١٥٥) لا يمكنهم من ذلك في بعض الناس ويمكنهم

من ذلك في بعض الناس بعد الملك عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمغابن) أي الامور الخفية (قوله كل مرض) أي في شمل الطاعون (قوله مرض الكثير) هو معنى قوله مرض عام (قوله دون سائر الجهات) أي جرت العادة بكونه في جهة دون أخرى والوبا بالقصر والمد (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعا واحدا) أي هذا الموصوف بالكثرة نوعا واحدا أي يكون نوعا واحدا وان جاز كونه أكثر من نوع واحد (قوله بعد النظر) صفة لسنة أي سنة كائنة بعد النظر (قوله بما ذكر) أي فيما ذكر (قوله كائنة تلك السنة بعد النظر) حاصله انه لا بد من أمرين النظر بالاجتهاد والسنة بعده ولكن الموافق للنقل خلافة روى أشهب وابن نافع عن مالك انه يضرب لامرأته أجل سنة من وقت النظر لها ثم يورث عند انقضائها وتسكن زوجها بعد العدة وقال ابن رشد يتلوم له سنة من يوم

مهاورم في الغالب وفي وخفقان في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمغابن كحدث الابط وخلف الاذن والوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض الكثير من الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون مخالفاً للعتاد من الامراض في الكثرة وغيرها ويكون نوعاً واحداً (ص) وفي الفقهاء بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر (ش) معطوف على في مفقود متعلق بماتعلق هو به وهو واعتدت أي واعتدت في الفقد في القتال الواقع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق باعتدت أيضاً أي تأخذ في الاعتداد بما ذكر من الفقد بعد مضي سنة كائنة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان * ولما انتهى الكلام على أحكام تلك المفاقيد الاربع شرع في الكلام على ما يتعلق بسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (ص) وللعنة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى (ش) يعني أن السكنى واجبة للمعتدة المطلقة أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً والمحبوسة بسببه بغير طلاق كالزنى بها ومن فسخ نكاحها فساداً وقرابة أو رضاعاً أو صهر أو لعان وهي من دخولها اذ غيرها لا استبراء عليها فلا يتأتى لها سكنى لكن انما يجب السكنى لمن حبست حيث اطلع على موجب قبل موت من الحبس بسببه كأن يطلع على فساد النكاح في حياته وفرق بينهما فتجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك كما يأتي في قوله واستمر ان مات أي واستمر المسكن ان مات من الحبس بسببه واحترز بذلك عما لو مات قبل العثور على موجب الحبس كالوفسخ نكاحها بعد موته فلا سكنى لها مدة الاستبراء بقوله في حياته متعلق بالمحبوسة وأما المطلقة فلها السكنى مطلقاً أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده وتستمر سواء كان حياً أو مات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العام على الخاص لشموله ما سبق وغيرها حاملاً أولاً من مطلقة أو مرنى بها أو من يخلعها أو مغموبة أو من فسخ نكاحها فساداً بقرابة أو رضاعاً أو صهر أو لعان بناء على انه فسخ لا من باب عطف المغاير كما قيل نظر القيد في الثاني وهو محبوسة ولقيد الاطلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر لمطلقة أو محبوسة بسببه فاذا نظرت لفهوم هذا ومفهوم هذا كان كما قلناه واعترض على تقييد الموقوف السكنى بقوله في حياته بأن ظاهر المدونة أن السكنى لا تقييد بذلك انظر

رفع أمره للسلطان (قوله رجعياً) الا أن الرجعية حكمها حكم من في العصمة فيأتي فيها التفصيل المذكور في قوله وللتوفي عنها ان دخل وأما البائن فيستمر لها المسكن (قوله كالمرن في بها) أي التي وطئها وهو عالم الا أنها نائمة وأما العالمة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله اذ غيرها لا استبراء عليها) في اعتبار الدخول لنفي الحمل نظر لانه قد يكون في غير المدخول بها كادعاء طروقها ليلاف كيف يكون لاحقاً ولا ينتفي عنه الا بلعان واذا استلحقه بعد اللعان لحق ولا يستبرأ بوضعه بل الذي يظهر ان لعان الرؤية المتضمن لنفي الولد اذا أتت به لسنة أشهر فأكثر من الرؤية فيه الاستبراء وان لم يدخل بها عجب (قوله متعلق بالمحبوسة) الاحسن تعلقه بقدر أي اطلع على موجب الفسخ أو فسخ أو فرق بينهما في حياته فيجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك واحترز بقوله في حياته عملاً واطلع على موجب بعد موته أو قبله ولم يحصل فسخ حيثئذ فلا سكنى لها مدة الاستبراء (قوله من مطلقة) بيان لما (قوله وهو محبوسة) ضمير هو راجع للثاني والقيد هو قوله في حياته (قوله بل اذا نظرت انه مذهب الخ) لا يعني انه اذا نظرت ان يكون مغايراً (قوله لا تقييد بذلك) أي فالمعتد أن لها السكنى في استبراءها من النكاح

الفاسد ولو اطلع على فساد بعد موته وسواء فسخ ما يحتاج للفسخ في حياته أولا (قوله ان دخل بها) اطاقت الوطء ولا سكن معها أم لا وقوله والمسكن له ولو منفعة خلو (قوله وهل مطلقا الخ) أي وهل لا مطلقا وهو الراجح كما يفيد الخطاب (قوله وتدفع أجرة المسكن من مالها) أي ولا تخرج إلا أن يخرجها رب الدار ويطلب من الكراء ما لا يشبه (قوله أي مدة معينة) أي كسنة أو شهر أو سنتين أو شهرين (قوله ككل شهر بكذا) أو كل يوم بكذا والحاصل أن المشاهدة ما صرح فيها بلفظ كل ولو بلفظ الأيام ككل يوم أو بلفظ السنين ككل سنة فان قلت اذا كان وجيبة ولم ينقد فلا يفسخ الكراء بموت المستأجر بل يبقى على ورثته فلم يتفق على سكنها قلت انتقال التركة للورثة مع عدم نقد الميث الكراء أضعف تعلقها بالسكنى (قوله وانما أسكنها وضمها) أي فلا تسكنى السكنى بدون الضم وليكن لا بد من الضم (قوله كما في التوضيح) هذا على بعض نسخه (١٥٦) والافق نسخ منه كان عرفة (قوله والذي حكاه ابن عرفة) أي وهو الصواب لان التي لا تطبق الوطء لا يتأتى فيها الكف وانما يتأتى فيها الكفالة والحاصل أن الشارح ذكر تقريرين فعلى الاول يكون الاستثناء الثاني متصلا لان ما قبل الاستثناء في المطيعة وغيرها وما بعده في غيرها وأما على التقرير الثاني فالاستثناء منقطع لان ما قبل الاستثناء في المطيعة وما بعده في غيرها (قوله أو نقد كراءه) قال عجم وظاهر كلامهم في غير المدخول بها أن الوجيبة ليست مثل النقد اتفاقا فليست كالدخول بها في ذلك (قوله وهي غير مطيعة) فلو كانت غير مطيعة ولم يقصد الكف فلها السكنى فتدبر (قوله ففسخه) التفريع على قوله وهي غير مطيعة أي لان مثلها لا يقال فيه ليكفها (قوله هي الصواب) حاصله أن الكف انما هو ظاهر في التي تطبق والتي تطبق لها السكنى مطلقا قصد الكف أم لا فالمناسب نسخة ليكفها أي ليحضرها والحضانة تكون في الصغيرة التي لا تطبق الوطء وذلك انه سيأتى أن الذكر

نصها في الشرح الكبير (ص) وللتوفى عنها ان دخل بها والمسكن له أو نقد كراءه (ش) يعني أن المتوفى عنها بقضى لها بالسكنى مدة عدتها بشرطين الاول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون المسكن الذي هي ساكنة فيه وقت موته للميت بملك أو منفعة مؤقتة أو اجارة وقد نقد كراءه قبل موته ولو نقد البعض فلها السكنى بقدره فقط وحكمها في الباقي حكم من لم ينقد وهذا كله اذا مات وهي في عصمته وأما ان مات وهي مطلقة بآئنة مستحقة السكنى فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان المسكن له أو نقد كراءه أم لا لانها مطلقة فالسكنى لها بلا شرط وسنبه المؤلف على هذا في قوله واستمر ان مات أي المطلق (ص) لا بلانقد وهل مطلقا أو لا الوجيبة تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والمسكن له بملك أو نقد كراءه لا بلانقد والمعنى ان الزوج اذا مات والمسكن لغيره ولم ينقد كراءه فانها لا سكنى لها وتدفع أجرة المسكن من مالها وهل مطلقا سواء كان الكراء وجيبة أي مدة معينة أو كان مشاهدة ككل شهر بكذا وهو ظاهر قولها ان كانت الدار بكراء وهو موسر فلا سكنى لها في ماله وعليه جعلها الباجي وغيره أولا سكنى لها في المشاهدة ولها السكنى في الوجيبة وان لم ينقد الزوج الكراء لان الوجيبة تقوم مقام النقد قاله عبد الحق في النكح وعليه جعلها بعض القرويين تأويلان (ص) ولا ان لم يدخل بها الا أن يسكنها الا ليكفها (ش) تقدم أن المتوفى عنها لا سكنى لها الا ان دخل بها زوجها فلو مات قبل الدخول بها فلا سكنى لها في مال الميت الا أن يكون أسكنها معه وضمها اليه ولو صغيرة لا يجامع مثلها الا أن تكون صغيرة لا يدخل بعثها وانما أسكنها وضمها اليه ليكفها فقط عما يكره فلا سكنى لها ولا يكفها بغير لام بعد الفاء كما في التوضيح عن ابن عبد الرحمن والذي حكاه ابن عرفة عن الصقلي عنه ليكفلها من باب الكفالة والحضانة وبعبارة الا أن يسكنها والمسئلة بمجالها وهي أن المسكن له أو نقد كراءه وقوله الا أن يسكنها أي وهي مطيعة للوطء أسكنها ليكفها أم لا وقوله الا ليكفها أي وهي غير مطيعة للوطء ففسخه ليكفلها من الكفالة التي هي الحضانة هي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوطء اذهى محل الخلاف فيقيد كلامه بها وفي كلام تت والبساطي نظر (ص) وسكنت على ما كانت تسكن (ش) أي وسكنت المعتدة من طلاق أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع

لا يحضن الانثى التي يحل له نكاحها الا في مدة عدم الاطاقة (قوله اذهى محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أحق ثالثها ان ضمها لا بمجرد كفالتها لا بن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع يحضنون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يتجه على المصنف ان يقال لم ترك قول ابن القاسم الموافق لما في المدونة ودرج على ما لابن عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغيرة فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف الصداق وعليها في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضمها اليه والمثل له أو نقد كراءه وان لم يكن قد نقد كراءه فلتعتد عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيقيد بما قيد به فيها انتهى قال عجم فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء وضمها اليه اذ قوله الا أن يسكنها لا يفيد ضمها اليه وبما اذا كان المسكن له أو نقد كراءه لكن لا يخفى انه اذا حل كلام المصنف على ما في المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدم شي في الشامل على ما في المدونة ولم يذكرا الاستثناء الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف

لا يحضن الانثى التي يحل له نكاحها الا في مدة عدم الاطاقة (قوله اذهى محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أحق ثالثها ان ضمها لا بمجرد كفالتها لا بن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع يحضنون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يتجه على المصنف ان يقال لم ترك قول ابن القاسم الموافق لما في المدونة ودرج على ما لابن عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغيرة فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف الصداق وعليها في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضمها اليه والمثل له أو نقد كراءه وان لم يكن قد نقد كراءه فلتعتد عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيقيد بما قيد به فيها انتهى قال عجم فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء وضمها اليه اذ قوله الا أن يسكنها لا يفيد ضمها اليه وبما اذا كان المسكن له أو نقد كراءه لكن لا يخفى انه اذا حل كلام المصنف على ما في المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدم شي في الشامل على ما في المدونة ولم يذكرا الاستثناء الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف

بدل قوله ولان لم يدخل الخ كان لم يدخل بها ومثلها يجامع ان ضمها اليه كأن دخل بن لا يجامع مثلها الطابق ما في المدونة وما يجب به الفتوى (أقول) مفادها انه اذا لم يجامع مثلها يشترط الدخول عليها ولا يكفي الضم مع ان ظاهر ابن عرفة ان الضم يكفي فكيف يكون ابن عرفة موافقا للمدونة على انه اذا دخل بها فلا معنى للضم والظاهر ان الدخول في غير المطيعة عدم والمدار على الضم كما هو مفاد ابن عرفة (قوله وادواتهم واولئها الخ) لا يخفى ان مؤدى المعنيين واحد فيفيدانه لا بد من قرينة تدل على ذلك وهو ينافي مقتضى قوله ويتم الزوج الخ لانه يفيدانه يحمل على الاتهام من أول الامر فلا يتوقف (١٥٧) على القرينة والموافق للنقل ما أفاده بقوله

ويتم الزوج قال في كتاب محمد بن رجل ا كثرى منزلا وانتقل اليه فلما سكنه طلق زوجته قال ترجع الى المسكن الذي كانت فيه أولا ويحمل الزوج على التهمة أنه قصد بالكراء ان يخسر جهام من المسكن الاول ولا تعتد فيه اه (قوله وان لشرط في اجارة) أى لاجل شرط (قوله وانفسخت) أى صارت معرضة للفسخ لا لزمه الفسخ وظاهر الشارح أنه جعله على حقيقته وجعل في العبارة حذفاً والتقدير وانفسخت ان لم يرخص أهل الخ (قوله ان بقي شيء من العدة) أى شيء بال (قوله خرجت ضرورة) أى أو مندورة (قوله ونحوها) هل يشمل الرابع والخامس أو خصوص الرابع فقط كذا نظروا (قوله ولو يوما واحدا) قضية المبالغة أنه اذا كان أقل من يوم لا ترجع ويجب بان المراد قظهر أنه مات أو طلقها كما أفاده الشارح بقوله ثم ظهر الخ وعبارة عب وظاهر قوله شيء كالمدونة ولو يوماً قاله ت ولكن قيدها اللغمية بما له بال والاعتدت بوضعها ان كان مستغنيا والا فالوضع الذي خرجت اليه اه فظاهره أن اليوم ليس بماله بال

الزوج فتلزم المكان الذي كان مشتاهاً ومضيفها في شتائها ومضيفها (ص) ورجعت له ان نقلها واتهم (ش) يعني لو نقلها زوجها الى غير المنزل الذي كان تعرف بالسكنى فيه ثم طلقها أو مات فانها ترد الى المنزل الاول فتعتد فيه ويتم الزوج على انه انما أراد اسقاط حقها من السكنى في العدة في المنزل الاول والعدة حتى تله وادواتهم واولئها الخ أو والعطف على نقلها (ص) أو كانت بغيره وان لشرط في اجارة رضاع وانفسخت (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى فيه بان كانت خارجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع شخص وشرطوا عليها ان ترضعه في دار أهلها فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها الاول وتنفسخ الاجارة لاجل حق الله ان لم يرخص أهل الطفل بارضاعها للطفل في مسكنها ولو كانت قابلة لتولد غيرها أو ماشطة فلا يجوز لها ان تبيت عندهم ولو محتاجة كما يؤخذ من قوله في الاحداد والطيب وعمله ولو محتاجة (ص) ومع ثقة ان بقي شيء من العدة ان خرجت ضرورة فبات أو طلقها في كالثلاثة الايام (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة الاسلام وهي المراد بالصبر ورفقات زوجها أو طلقها باثنا أو رجعي في أثناء الطريق فانها ترجع الى منزلها لاجل العدة صحيحة شخص ثقة محرم أو غير محرم أو ناس لا بأس بهم ان كانت سارت شيئاً قليلاً كالثلاثة الايام ونحوها هذا ان بقي شيء من عدتها بعد وصولها الى منزلها ولو يوماً واحداً كما هو ظاهر المدونة اما ان لم يبق من عدتها شيء فانها لا ترجع ومحل الرجوع ما لم تكن تأسست بالاحرام أو ما لم تكن سارت كثيراً فانها لا ترجع وتسفر في ذهابها الى حجة فقوله ان بقي الخ أى ان بقي شيء من العدة بعد رجوعها الى مسكنها لاجل الطلاق أو الموت وهذا الشرط ينبغي رجوعه لجميع المسائل التي فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخره عن جميعها كان أحسن واستشكل قوله ان بقي شيء مع فرض المسئلة أنه مات أو طلق بعد ثلاثة ايام فلا يتصور ان تمضي عدتها فيها ضرورة والحالة هذه وأجيب بأنه يتصور في الحامل اذا حصل لها ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن أن يتصور فيما اذا خرجت عن مسكنها تلك المدة ثم ظهر أنه طلقها سابقاً وبقي من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة في الرجوع حينئذ (ص) وفي التطوع أو غيره ان خرج لكرباط لالمقام وان وصلت والاحسن ولو أقامت نحو الستة أشهر والمختار خلافه (ش) يعني أن المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة تطوع أو لرباط أو لجهاد أو لزيارة أو نحو ذلك فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عدتها فيه ولو وصلت الى المكان الذي قصدته فلو وصلت اليه وأقامت به الستة أشهر فهل ترجع الى منزلها الاول لتعتد فيه أو لا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو الاحسن عند ابن عبد الحكم وقال اللخمي لا ترجع فقوله وفي التطوع متعلق برجعت وقوله أو غيره أى غير

وهو ظاهر كلامهم أيضاً (قوله ويمكن أن يتصور) يمنع ذلك قول المصنف فبات أو طلقها (قوله ولو أقامت نحو الستة) الاولى حذف نحو لان القول المستحسن انها ترجع بعد الستة أشهر والصواب ستة أشهر على مذهب البصريين بتعريف الجزء الثاني أو الستة أشهر على مذهب الكوفيين بتعريفهما وقال اللخمي وقوله والمختار خلافه ضعيف ولذلك قيل والنقل على القول المستحسن وعبارة محشى ت قوله نحو الستة أشهر لم يكن في الرواية التقييد بالستة لان الذي في المدونة أو قد وصلت وفي كلام أبي اسحق التونسي ولو أقام سنة أو أشهر أو كذا في عبارة اللخمي وابن عرفة وقد نقل في توضيحه ذلك على الصواب فلعل أصله نحو الستة أشهر فصنف الناس

(قوله بأقربهما وأبعدهما) أي وحيث شئت كما في المدونة ولو عبر بتعدد حيث شئت لشمّل غير الامكنة الثلاثة (قوله والمطلقة الخ) أي في التعليل المذكور وقوله وبعبارة هذه عبارة اللقائي فليراجع ابن عرفة (أقول) حيث كان ظاهر المدونة التخيير فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله عليه الكراء راجعا) أي فعليه الكراء عنها في مسألة سفر الرجوع لادخله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لأنّه ترجع لأجله وكذا إن لم يرجع هو معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذي يرجع له فإن اعتدت بحمله أثبت ولم يلزمه كراء رجوعها كما أنه في موته لا كراء لها الرجوع عنها للمسكن اللازم لها الانتقال التركة للورثة وكلا لا يجب عليه إذا كانت تعتد حيث شئت (قوله أي حيث لزمها الرجوع الخ) (١٥٨) قال محشي تب قوله وعليه الكراء راجعا المسئلة مفروضة فيمن طلقت ولزمها

الرجوع كما في ابن عرفة وغيره عن أبي عمران وهو الذي اعتمده في توضيحه إلا أنه لم ينقله بتمامه ونص ابن عرفة أبو عمران أن طلقها في سفره فلزمها الرجوع إلى وطنها فعليه كراء رجوعها. اهـ (قوله إن عليه الكراء) أي كراء الجبال لأن النقد انما يأتي في ذلك وأما أجرة المسكن الذي تعتد فيه فإنه عليها قطعاً (قوله وفيما إذا اعتدت بمكان الموت نظراً) أي تردد هل عليه الكراء راجعا لأنه لما نقد تقوى حقها فلها الكراء راجعا ولو انقضت عدتها بوضع موته أو ليس عليه الكراء راجعا ويحتمل أن المراد إذا اعتدت بمكان الموت هل تؤخذ ببقية الأجرة من الجبال فتدفع في مكان العدة أولا والأقرب الأول ولا يخفى أن ما قاله ذلك البعض انما يكون في التي خرجت للانتقال المشار به بقوله وفي الانتقال الخ (قوله نبيه على ذلك) أي على مفهومه وهو ما إذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله نعم كلامه صحيح في قوله أو أحرمت وعصت (قوله أو أحرمت وعصت) الصور ستة وذلك أن عندنا ثلاثة أحرام واعتكاف وعدة ويطرأ

تطوع الحج من أسفار التوافل والاباحة المشار إليه بقوله أن خرج لسكرباط فهو راجع لقوله أو غيره ولو قال إن خرجت كقوله وصلت لكان أحسن أذهب الحكم ثابت ولو خرجت وحدها وقوله لا المقام أي انتقال فاتها حينئذ لا يجب عليها الرجوع وسبأني أنها مخيرة في المكان الذي تعتد فيه (ص) وفي الانتقال تعتد بأقربهما وأبعدهما أو بمكانها (ش) هذا مفهوم قوله لا المقام يعني أنه إذا سافر بهما سفر نقلة فبات أو طلقها في أثناء الطريق فاتها مخيرة فإن شئت اعتدت في أقرب المكانين إليها أي المكان الذي خرجت منه أو المكان الذي خرجت إليه وإن شئت اعتدت في أبعدهما وإن شئت اعتدت في المكان الذي ماتت زوجها أو طلقها فيه وعلل في الموت بأن الزوج مات ولا قرار لها الرض قرارها ولم تصل إلى قراره بعد والمطلقة طلاقاً بائناً أو رجعيّاً كذلك وبعبارة قرر مراراً على التخيير وظاهر كلام ابن عرفة أن هذه أقوال فانه ذكر في المسئلة ستة أقوال (ص) وعليه الكراء راجعا (ش) أي حيث لزمها الرجوع وكانت معتدة من طلاق لأنه أدخله على نفسه أما لو كان الرجوع جائزاً كما إذا كانت تعتد بأقربهما أو بأبعدهما أو بمكانها فلا شيء عليه قال بعض والجاري على الأصول في المتوفى عنها أن عليه الكراء في الرجوع أو التماضي إن كان نقد وفيما إذا اعتدت بمكان الموت نظراً انتهى ولما كان قوله فيما مر ورجعت في كل الأقسام مقيداً بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله كما قدمنا تبه على ذلك بقوله (ص) ومضت المحرمة أو المعتكفة (ش) يعني إن المرأة إذا أحرمت بالعمرة أو الحج أو اعتكفت ثم مات زوجها أو طلقها فاتها تعضي على أحرامها وعلى اعتكافها ولا ترجع لمسكنها ويسقط حقها منه (ص) أو أحرمت وعصت (ش) أي وكذا تعضي في أحرامها إذا أحرمت المعتدة بعد موجب العدة من طلاق أو موت وعصت هذه بإدخال الأحرام على العدة لخروجها من مسكن عدتها قال أبو الحسن بخلاف المعتكفة فاتها لا تنفذ إذا أحرمت وتبقى على اعتكافها حتى تمته إذ لو قيل إنها تخرج للحج الذي أحرمت به لبطل اعتكافها لأنه لا يكون إلا في المسجد فلا أحرام يخل بجملته الاعتكاف ولا يخل بجملته العدة وانما يخل بعينها فقوله أو أحرمت الخ أي التي كانت أحرمت والتي كانت اعتكفت والتي أحرمت وعصت فانه عطف في قوله أو أحرمت محذوف وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة لأن صلة آل لا تكون فعلاً ماضياً وحذف الموصول وإبقاء صلتها جائز كقوله * ومن يهجو ويعد حه سواء * (ص) ولا سكني لامة لم نبوأ (ش) يعني أن الامة إذا طلقها زوجها أو مات عنها فإن كانت قد توثت بيتاً مع زوجها قبل الطلاق أو الموت فلها السكنى والأفلا وأعاد هذه المسئلة مع فهمها من قوله سابقاً

على كل واحد غيره فتم السابق في خمس وهي ما إذا كانت معتكفة وطرأ أحرام أو عدة أو كانت محرمة وطرأ اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فإن طرأ عليها أحرام مضت على أحرامها وما ذكرناه من كونها تتم الاعتكاف السابق على الأحرام ينبغي تفسيدها إذا لم تخف فوات الحج وما ذكرناه من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتفعل الصوم الذي تفعله في الاعتكاف وكذا يقال فيما إذا طرأ الاعتكاف على الأحرام (قوله أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله أو لا المحرمة والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوله وليس أحرمت معطوفاً على كان المقدرة) الأحسن وليس أحرمت معطوفاً على صلة آل التي هي محرمة

(قوله ولها الانتقال) وكذا لها الانتقال مع ساداتها في عصمة زوجها القول المصنف والسيد السفر عن لم نبوأ (قوله كبدوية ارتحل أهلها) وأما الحضرية ولو حكما كأهل الاختصاص فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بعلمها وسئل ابن عرفة عن ماتت وأراد زوجها دفنها بمقبرته وأرادت عصمتها دفنها بمقبرتهم فأجاب بأن القول قول عصمتها أخذ من قوله كبدوية ارتحل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغايرة لعبارة الأولى وهذه الأخيرة عبارة عجم الآن ظاهر النقل مع الأولى فالواجب المصير إليها (١٥٩) (قوله وفي الثاني ترتحل معهم) زاد

عجم فقال وانظر اذا كانت تعتد مع أهل زوجها هل يجري فيها وسكنت على ما كانت تسكن أم لا وهـذا كله في ارتحال أهلها وأهل زوجها في حال عدتها وأما في حال العصمة فترتحل مع زوجها حيث ارتحل كما ذكره في مسألة سفر الزوج بزوجته ولم يخصوا ذلك بحضرية ولا بدوية اهـ (قوله أو خوف جار الخ) هو مقيد بما اذا كانت لا تقدر على رفع ضررها بوجه فان قدرت على رفعه بالرفع للحاكم فانها ترفع اليه (قوله أما سقوطه) أي خوف سقوطه وأخرى سقوطه بالفعل (قوله من قبيل الفجر الخ) اذا كان كذلك جعلها ما طرفي النهار مجاز علاقته المجاورة ولم يعبر بطرفي الليل لئلا يتوهم ان أحد طرفي النهار بعد العشاء ولا يصح اذ يتعين عليها الرجوع بين المغرب والعشاء وهذا كله اذا كان الزمن مأمونا والحاكم عادلا والا فلا تخرج الانهارا (قوله وعليه يكون موافقا للمدونة الخ) قال في المدونة ولها التصرف بنهارا والخروج يحرق قرب الفجر وترجع الى بيتها فيما بينها وبين العشاء الأخيرة اهـ والحاصل أنه اذا نظر لظاهر المصنف يكون مخالفا للمدونة واذا أول بما قال من أن المراد بالطرفين ما قبل الفجر وما

وسكنت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش) يعني ان الامه اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيًا أو بائنًا أو مات عنها ولم تكن قد بوئت مع زوجها ميتا وهو معنى قوله حينئذ أي حين لم نبوأ فإنه يقضى لها بالانتقال مع ساداتها اذا انتقلوا ولا كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما ان بوئت مع زوجها ميتا فليس لساداتها أن ينقلوها معهم (ص) كبدوية ارتحل أهلها فقط (ش) تشبيهه في جواز الانتقال أي يجوز للبدوية أي ساكنة العود ان تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارتحل أهلها وأهل زوجها معا اجتمعا أو افترقوا لكن ان اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وان افترقوا اعتدت مع أهلها ومفهوم أهلها فقط أنها لو ارتحل أهل زوجها فقط لا ترتحل معهم وهذا اذا كان لكل أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة الصور أربع لانه اذا ارتحل أهلها فاما أن يكون عليها اذا بقيت مع أهل زوجها مشقة في لحاقها بأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى ترتحل مع أهلها وفي الثانية لا ترتحل معهم واذا ارتحل أهل زوجها فقط فاما أن يكون عليها اذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها بعد العدة أم لا ففي الأولى لا ترتحل معهم وفي الثانية ترتحل معهم * ولما ذكر ما يبيح خروج البدوية ذكر ما يبيح للحضرية وغيرها بقوله (ص) أو اذ لا يمكن المقام معها بسكنها كسقوطه أو خوف جار سوء ولزمت الثانية والثالث (ش) يعني أنه لو طلقها أو مات عنها فأخذت في العدة ثم حصل لها ضرر في المكان الذي هي فيه لا يمكنها المقام معه فانها تنتقل الى غيره والعذر إما سقوطه أو خوفها على نفسها أو مالها لاجل الجار السوء أو لاجل انتقال جيرانها من حولها ووجدت وحشة واذا انتقلت له ذر الى المكان الثاني صار حكمه كالاول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فانها تنتقل الى غيره وهكذا واذا انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو أذن لها المطلق (ص) والخروج في حوائجها طرفي النهار (ش) يعني أن المعتدة من وفاة أو طلاق يجوز لها أن تخرج في قضاء حوائجها طرفي النهار أي المحكوم لها ما في التصرف بحكم النهار وهم من قبيل الفجر بقليل ومن الغروب للعشاء وأخرى نهارا وانما نص على المتوهم وعليه يكون موافقا للمدونة وظاهر كلام المؤلف أنها لا تخرج في غير حوائجها وظاهر النقل جوازها فانه قال تخرج للعرس ولا نيت الا في بيتها (ص) لا لضرر جوار الحاضرة ورفعت للحاكم وأقرع لمن يخرج ان أشكل (ش) نبه هنا على ان ضرر الجيران في حق الحاضرة قرية أو مدينة لا يكون عذرًا يبيح لها الانتقال الى غير منزلها ولكنها ترفع أمرها الى الحاكم فينظر فيه فن كان ظالما كفه عن صاحبها وان أشكل عليه الأمر فانه يقرع بينهم فن خرج السهم عليه أخرجه عن صاحبها ويحترز بالحاضرة من البدوية فان ضرر الجيران في حقها عذر يبيح لها أن تنتقل من موضعها ونار عن ابن عرفة الجماعة في القرعة وارتضى اخراج غير المعتدة انظر نصه وما يرد عليه في

بعد المغرب وافقها (قوله قرية) أي في ذات قرية أو ذات مدينة (قوله فن كان ظالما كفه) فان لم ينزجر أخرجه والحاصل أنه اذا ظهر له ظلم أحدهما زجره فان امتثل والا أخرجه فان ثبت بينة ظلم أحدهما أخرج الحاكم الظالم وهذا كله فيما اذا كان هنالك مشاجرة بينهم وبينها وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها وأنه فيمن لم يمكنها الرفع وهذه فيمن يمكنها الرفع (قوله وان أشكل عليه الأمر الخ) أي بادعاء كل منهما بدون مرجح أو باقامة كل بينة بالضرر ولم ترجح احدهما (قوله اخراج غير المعتدة) أي لان اقامة المعتدة حتى

لله تعالى وهو مقدم على حق الأدي وقوله وما يرد عليه وذلك لانه ورد عليه جواز اخراج المعتدة لشرها من حديث فاطمة بنت قيس الا
 أن في ذلك نظرا لان كلام المصنف التابع للخمى ٣ قد أشكل الامر فيها ومسئلة فاطمة بنت قيس ثبت فيها شرها (قوله فهل يلزمه الخ)
 محل ذلك عند الاطلاق فان طاعتها بالسكنى في العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولا واحدا وان طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى
 قولا واحدا (قوله وعادة المؤلف) أي ولا اعتراض على المصنف لانه قال وبالتردد كذا لأن المراد أنهم متى ترددوا عبرت بتردد حتى
 يأتي الاعتراض (قوله ويسقط الشرط) (١٦٠) فإذا طلقها فعليه السكنى ومحله أيضا اذا كثرت المسكن قبل العقد

أو كان ملكا لها قبله وأمالوا كثره
 أو ملكته بعد العقد فعليه قولا
 واحدا (تنبيه) يدخل في
 الخلاف ما اذا تزوجها وهي تلك
 منقعة بيت وان بكره أوجيصة ولم
 تبين حين العقد أو حين الدخول ان
 عليه الكراء (تنبيه آخر) اذا
 لم يثبت تلك الزوجة للبيت الذي
 سكنت فيه مع زوجها الا بعد طلاقه
 لها فان على الزوج الكراء (قوله
 ولورجعا) ولو طلب عود المطابقة
 طلاقا رجعا للمنزل الذي كانت
 تعتد فيه وامتنعت فلا تسقط
 نفقتها فان راجعها وامتنعت من
 العود سقطت نفقتها والفرق بينهما
 انها قبل ارجاعه لا منفعة له فيها
 فلا يسقط امتناعها للسكن
 نفقة لها أبو الحسن قال وظاهر
 الكتاب خلافه (قوله مما كثر)
 كذا في نسخهته ويقرأ بالبناء
 للمفعول وذلك لان الزوج مكر
 (قوله هكذا قال غيره) أي غير
 المصنف (قوله وأقاموا ذلك من
 مسألة المدونة) قال فيها واذا
 انتقلت لغرماء عذر ردها الامام
 بالنقض الى منزلها حتى تتم عدتها
 فيه ولا كراء لها فيما أقامت في
 غيره (قوله وقيد غيره) أي غير الغير
 المذكور وهو قيد معتبر (قوله

الشرح الكبير (ص) وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها ثم طلقها قولان (ش) يعني ان المرأة
 اذا تبرعت لزوجه بالسكنى معها في منزلها الذي تلك منفعة ثم انه طلقها فطلبت منه أجرة
 السكنى في مدة العدة فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك لان المسكارة قد انقطعت بالطلاق
 أولا فيه خلاف ومفهوم الطلاق انه لم مات عنها لا شيء لها في عدة الوفاة وعادة المؤلف ان
 يقول في مثل ذلك تردد لانه لعدم نص المتقدمين وجعل الشارح محل الخلاف فبين طاعت
 بسكنى زوجها معها يقتضي انه اذا شرط ذلك في العقد لا يكون الحكم كذلك أي فيفسد
 العقد قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل ويسقط الشرط كما مر عند قوله أو على
 شرط بناقض الخ وهذا هو الظاهر (ص) وسقطت ان أقامت بغيره (ش) ضمير سقطت يرجع
 لأجرة السكنى زمن العدة والمعنى ان المعتدة من طلاق ولورجعا أو وفاة اذا أقامت بغير منزلها
 الذي لزمها أن تعتد فيه فانها لا تستحق أجرة السكنى أي اذا طلبت أجرة المنزل الذي خرجت
 منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بعد ولها عنه عوض وسواء أكرى المنزل الذي
 خرجت منه أم لا وقال اللخمى اذا أكره رجعت بالاقبل مما كثر به الاول أو اكرت وقوله
 وسقطت ان أقامت بغيره أي لغير عذر كما هو ظاهر وذ كر الشارح عن المدونة ما يفيد (ص)
 كنفقة ولده رتب به (ش) تشبيهه في السقوط أي انه يسقط نفقة الولد الذي هربت به مدة ثم
 جاءت تطلب نفقته عن تلك المدة ممن هي عليه هكذا قال غيره وأقاموا ذلك من مسألة المدونة
 وقيد غيره ذلك بأن تكون هربت بالولد موضع لا يعلمه الزوج وأما ان كان عالما بموضعها فلا لانه
 رضي بالاتفاق على ولدها كذلك وكلام الشيخ لا يفهم منه هذا التقييد قلت ولعل كلام الغير
 مقيد أيضا بما اذا كان مع العلم بموضعها قادرا على ردها وأما اذا لم يكن قادرا فهو وكغير العالم
 بموضعها قاله الشارح ولما كان سكنى المعتدة حقا تعلق بعين فهي أحق به من الغرماء مقدمة
 على الدين كما سيأتي في قوله يخرج من ترك الميثاق تعلق بعين ثم تقضى ديونه أشار الى ذلك
 بقوله (ص) وللغرماء بيع الدار في المتوفى عنها (ش) يعني أن المعتدة يجوز لغرماء زوجها الميثاق
 أن يبيعوا الدار التي تعتد فيها المرأة من وفاة زوجها ابتداء لكن بشرط أن يستثنوا مدة
 السكنى للعدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام أو يبيعوا الدار تعتد فيها ويرضى بذلك
 المشتري فان لم يستثنوا ذلك ولا يبيعوا فان البيع صحيح ولا يجوز ابتداء كمن باع دارا مؤجرة ولم
 يبين ذلك للمشتري ويثبت للمشتري الخيار (ص) فان ارتابت فهي أحق والمشتري الخيار
 (ش) قد قدم ان غرماء الميثاق يجوز لهم ابتداء أن يبيعوا داره ويستثنوا سكنى مدة العدة
 أو يبيعوا على ما مر فان ارتابت المرأة بحس بطن أو تأخير الحيضة فهي أحق بالسكنى الى
 زوال الرية ويثبت للمشتري الخيار في فسح البيع عن نفسه والناسك به للضرر (ص)

ولعل كلام الغير) أي المشار له بقوله وقيد غيره ذلك وقوله مقيد أيضا أي كما قيد بقوله وقيد غيره ذلك (قوله وللزوج
 أشار الى ذلك بقوله) الإشارة من قوله فان ارتابت فهي أحق والمشتري الخيار (قوله وللغرماء) أي لا الورثة اذا كان في غير دين والابحان
 مع استثناء مدة العدة ومحل الجواز اذا طلب ذلك رب الدين (قوله وللغرماء الخ) قال عجب ولم يتعرض المصنف لبيع الدار فيمن تعتد
 بوضع الحال والظاهر انها كن تعتد عدة الوفاة (قوله كن باع) أي باعها صاحبها (قوله ويثبت للمشتري) أي في المؤجرة وكذا في المعتدة
 فيها مع عدم الشرط والبيان فيما يظهر
 ٣ لعل سقط قبل لفظ قد في التي اه صحيح

(قوله والزواج في الأشهر) والغرماء منه في الأشهر ولو مع توقع حبسها فيما يظهر ولا يجري في بيعهم ما جرى في بيع الزوج في ذات الأشهر مع توقع الحيض من الخلاف (قوله وهذا بخلاف الغرماء كما مر) أي في الوفاة لأنه المتقدم لا في الطلاق (قوله بخلاف الغرماء) لا يخفى أن الشارح لم ينسلكم في الغرماء في الحامل ولكن تقدم عن ع (١٦١) (قوله بأن لم تحصل أصلاً الخ) أي فبراد بزوالها عدمها

(قوله على المشهور) ومقابله مارواه أبو زيد عس ابن القاسم في العتبية لأجبة للبتاع (قوله وأما المعارف فيه تفصيل) الاحسن أن يكون قوله المنقضي المدة مفرد صفة لاحدها محذوف مثله من آخر المدة في العارية أما حقيقة أو حكماً (قوله فان مضى ما يعارله) الجواب محذوف أي فكالمستأجر (قوله وإذا انهم لم يدم كونه له) الآن تكون له دارهم مدمت مقصودتها فتبدل بمقصود أخرى من مقاصد دار المبيت فكلام الشارح إذا انهم مدمت الدار بتمامها (قوله فلهما إخراجها الخ) يحمل على ما إذا مضى ما يعارله (قوله فلهما إخراجها متى أحب الخ) فان أرادت البقاء بها بأجرة منها في الموت فليس له الامتناع إلا لوجهه (قوله أو تدعو إلى موضع تبعد منه) أي يجعل لا يعلم أنها معتدة عب (قوله أو المهر) بفتح الميم أي حياته في عدة الوفاة وبأقوى الطلاق بأن يطلقها ثلاثاً ثم يموت عنها حاداً (قوله إلى خمس سنين) هذا لا يأتي إلا في المرتبة بحس بطن وأما المرتبة بتأخر الحيض فسنه وبالغ على الخمس سنين لأنها أقصى أمد الحمل على أحد القولين وعبارته في ك ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض إلى خمس سنين قاله ابن يونس في مسألة الحس ومحل الخمس ما لم يتحقق وأن في بطنها جلا والاتأخرت فيما يظهر

والزواج في الأشهر (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته التي عدتها بالأشهر كالأصغرية واليائية كبت السبعين فإنه يجوز له ابتداء أن يبيع الدار التي تعتد فيها مطلقته بشرط أن يستثنى مدة العدة أما ان كانت عدتها بالأقراء أو بالجل فإنه لا يجوز للزوج أن يبيعها كما في الجواهر لعدم العلم بأمد ها وهذا بخلاف الغرماء كما مر فقوله في الأشهر أي في عدة من تعتد بالأشهر أي من تحقق اعتداده بالأشهر بدليل قوله (ص) ومع توقع الحيض قولان (ش) يعني أن المعتدة إذا كانت ممن يتوقع منها الحيض كبت ثلاث عشرة سنة وكبت خمسين ونحوها هل يجوز للزوج ابتداء أن يبيع الدار التي تعتد فيها المرأة أو لا يجوز فنظر إلى الطوارئ منع البيع ثم على القول بالجواز إذا حصل لها الحيض وانتقلت للأقراء فلا كلام للشئ لأنه دخل مجوز لذلك وعلى القول بعدمه يفسخ البيع (ص) ولو باع ان زالت الرتبة فسد (ش) يعني لو باع الغرماء في الوفاة أو الزوج في متوقع الحيض بشرط ان زالت الرتبة بأن لم تحصل أصلاً أو حصلت وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان استمرت فهو مردود في البيع للجهل بزوالها على المشهور (ص) وأبدلت في المنهدم والمعار والمستأجر المنقضي المدة (ش) يعني أن المعتدة في مكان جار في ملك مطلقها إذا انهم لم يدم فإنه يلزمه أن يبدلها مكاناً غيره تمكث فيه إلى آخر عدتها وكذلك إذا كانت تعتد في مكان علك المطلق منفعة أما بأجرة وانقضت عدتها أو بعارية وانقضت مدتها فإنه يلزمه أن يبدلها غيره إلى تمام العدة فقوله المنقضي المدة يرجع للمستأجر وأما المعارف فيه تفصيل فان كان مقيداً بعدة وانقضت فكالمستأجر والافان مضى ما يعارله وكلام المؤلف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فإنه انما يكون لها السكنى ان كان المسكن له أو نقد كراءه أو كان الكراء وجيبة على أحد التاويلين وإذا انهم لم يدم كونه له وانفسخت الإجارة وحيث سقط حقها من المسكن وظاهره أنها لا تبدل في عدة الوفاة حيث حصل الهدم ولو كان له موضع آخر يملكه عند الموت وهو ظاهر لان الحق حينئذ فيه لغيره فان لم تقيد المدة فلربما إخراجها متى أحب ولها في الطلاق البدل (ص) وان اختلفا في مكانين أحيت (ش) مفرع على صورة الابدال فكان ينبغي أن يبدل الواو بالفاء أي وان اختلفت المطلقة والمطلق بعد تعذر السكنى في تلك المساكن الثلاثة بما ذكر في مكانين فدعى كل منهما إلى بدل غير البدل الذي دعى إليه الآخر ولا ضرر على واحد منهما أحيت لسكنها فمما طلبته إلا أن تدعوه إلى ما يضر به لكثرة كراءه أو تدعو إلى موضع تبعد منه أو فيه قوم سوء لانه التحفظ لنسبه في مثل هذا (ص) وأما المرأة الأمير ونحوه لا يخرجها القدام وان ارتابت (ش) يعني أن الأمير والقاضي أو المعمر إذا طلق زوجته أو مات عنها وهي في دار الأمانة أو القضاء أو العمرى فإنه لا يجوز لمن قدم أن يخرجها حتى تتم عدتها من طلاق أو وفاة ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض إلى خمس سنين ولم يجعلوا ما يستحقه الأمير من السكنى كالأجرة حقيقة والالم يستحق ما زاد على قدر الولاية (ص) كالجس حياته (ش) تشبيهه في عدم الإخراج أي وكذلك من حبست عليه داره على آخر بعده فهلك الأول وترك زوجته أو طلقها فلا يخرج جهام من صارت إليه الدار حتى تتم عدتها ولو لخمس سنين وأفهم قوله حياته لو حبس عليه خمس سنين معلومة لم يكن الأمر كذلك أي فانها لا تكون أحق بالسكنى إلا في المدة المعينة ومثل كلام المؤلف ما إذا جعل الدار وقفاً على

(٣١ - خشي رابع) (قوله لا تكون أحق بالسكنى) أي في الحبس ويلزمه فيما يظهر السكنى محل آخر بقية عدة

طلاقه وانظر لو أسقط الحبس حياته ولم يقيد بعدة معينة شرح عب

(قوله وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية) أي من حيث انها باقية على ملك صاحبها للموت خارجة من الثلث فقول الشارح في السكني الخ مرتبط معنى بذلك الذي قلناه (قوله أو طلق زوجته) أي وعزل أو فرغ عن وتوظيفته بعد طلاقه (قوله اذلا فرق الخ) فيه انه قال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهو مدام موجود مطلقا (قوله ونظر فيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها حبسا على المسجد حبسا مطلقا اما أن يوجب حقا لامام أم لا فان كان الاول فلا فرق بين كونه حبسا على المسجد حبسا مطلقا أو على امامه وان كان الثاني لم يجز لامامه أن يسكنها الا بالاجارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجته بالتمام أجله ككثرة من أجني اه قلت ويبحث فيه باختبار الاول ويفرق بضعف حقه فيما اذا كان حبسا (١٦٣) مطلقا وقوته في الحبس على الامام ومثل الحبس على الامام الحبس على

المؤذن ونحوه (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) ومقابله ما في كتاب محمد لا سكتي لام ولد ولا عليها (قوله وكذا اذا اعتقها الخ) أي وليس لها ولا لسيدها الحي أو ورثته ان مات اسقاطه (قوله يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا الخ) تعقب بأنها تسجن في مدة ردتها حتى تنوب أو تقتل كانت حاملا أم لا وأجيب بحمل ذلك على ما اذا غفل عن سجنها أو تعذرا أو كان لموضع السجن أجرة (قوله لم تؤخر واسه تبرئت) أي لم تؤخر كنا خيرا الحامل فلا ينافي أنها تؤخر للاستبراء أي ولها السكتي حيث لا تحبس ولا نفقة لها على الزوج قال عجم واذا لم تحمّل المشبهة فلها السكتي ولا نفقة وكذا المرتدة حيث تصور عدم سجنها اه (قوله فلها السكتي دون النفقة) فان علمت أيضا فلا سكتي لها (قوله لاعادته على ما ذكر) قضية ذلك التدكير مع أنه قال جلت فالاولي أن يقول على ما ذكرت (قوله فهل عليها أو على الواطي) الأرجح أنه عليها لا على زوجها وأمام سكتها فهو على الغالط (قوله الا أن يأتي الزوج بما ينفي ذلك الحمل) حاصل

ذريته بعده فانها تستحق السكتي وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية والسكتي من توابع الملك (ص) بخلاف حبس مسجد بيده (ش) يعني أن حبس المسجد ليس كالحبس عليه حياته أي فلا امام الثاني اخرج زوجة الامام الاول اذا مات أو طلق وزوجته في دار الامامة وهذا قول ابن العطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأة الامير لان لها حقا في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زرقون الذي قاله ابن العطار مقصور على ما اذا كانت الدار محبسة على المسجد حبسا مطلقا واما ان كانت محبسة على أئمة المسجد فلا يخرجها القادم اذلا فرق حينئذ بين دار الامارة ودار الامامة وقوله ابن عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة واقتصره وما قيل عليه في الشرح الكبير (ص) ولا م ولديعوت عنها السكتي (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن أم الولد اذا مات عنها سيدها أنه يجب لها السكتي في مدة حبسها لانها في حقها كالعدة وكذا ان قلنا هي محض استبراء لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لجلها وبعبارة وكذا اذا اعتقها ثم ان الظاهر أنه لا يكون لها السكتي حيث مات الا اذا كان المسكن له أو نقد كراءه أو كان الكراء وجيبة على أحد التاويلين السابقين ولا يلزمها ان تبني في منزلها من انتظار الحيضة وليست كالخرة (ص) وزيد مع العتق نفقة الحمل (ش) أي وزيد لام الولد ينجز سيدها عتقها وهي حامل مع السكتي النفقة بخلاف ما اذا توفي عنها فان لها السكتي في زمن حبسها ولا نفقة للحمل لانه وارث (ص) كالمرتدة (ش) يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا يجب لها السكتي والنفقة الى حين وضعها فان لم تكن حاملا لم تؤخر واستبرئت فاما أن تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشتبهة (ش) يعني أن المرأة اذا وطئت بشبهة فحملت فانه يجب لها النفقة والسكتي الى حين الوضع كن تسكح ذات محرم جهلا فحملت منه فلو نسكحها عالميا بالتحريم دونها فحملت فلها السكتي دون النفقة لان الولد غير لاحق به اذلا نسب لولد الزنا فقله (ان حملت) راجع للمرتدة والمشتبهة وأفراد الضمير لاعادته على ما ذكر أو أن الواو بمعنى أو (ص) وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمّل عليها أو على الواطي قولان (ش) صورتهما غلط بذات زوج غير مدخول بها فوطئها يظننا زوجته أو أمته ولم تحمّل من الغالط فهل نفقة ما مدة استبرائها بثلاث حيض للحرمة وحيضة للامامة عليها نفسها أو على واطئها قولان كما في توضيحه واما ان حملت منه فنفقة وسكنها الى حين الوضع على واطئها بخلاف ولو بنى بها زوجها كانت النفقة والسكتي على زوجها لا على الغالط الا أن يأتي الزوج بما ينفي عنه ذلك الحمل واعترض ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحاجب بما حاصله انه لم يقبل أحد

ما في ذلك أن المرأة التي غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة يكون لها زوج واذا كان لها

بان

زوج تارة تكون مدخولا بها وتارة لا فان لم تكن ذات زوج فان حملت فالنفقة والسكتي على الغالط وان لم تحمّل فالسكتي عليه والنفقة عليه واذا كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغالط فنفقة وسكنها على الغالط وان لم تحمّل فسكنها على الغالط والنفقة عليها لا على زوجها على الأرجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقة وسكنها على زوجها حملت أم لا الا أن ينفيه الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكتي والنفقة عليها الا أن تلحق بالثاني فان عليه نفقة وسكنها ما لم ينقه الثاني أيضا بلعان فان نفقة عليه أيضا ولها السكتي عليه فيما يظهر وأما اذا كان لا يلحق الولد بالثاني لا لكونه نفاها بل لا جمل قصر المدة ونحو ذلك فان سكنها على الاول قطعها ولا

نفقتها لها على واحد منهم فان قلت كيف يتأتى اللعان من الثألي حيث لا نكاح قلت يأتى في وطء الشبهة (قوله المشتق من التبرى) من أخذ المصدر المزيد من المجرد (قوله والبحث) عطف تفسير وكذا قوله والكشف عطف تفسير على البحث ثم لا يخفى أن المعنى على الطاب وقوله المكشف أى طلب الكشف (قوله مدة دليل) أى مدة شئ أى حيض ثم هـ ذاسريح في أن المراد بان استبراء نفس مدة الحيض والظاهر أنه نفس الحيض فكأن العدة نفس الطهر يكون الاستبراء نفس الحيض ثم إن الاستبراء إذا كان بالشهر يكون نفس الشهر فيكون إضافة مدة لما بعده للبيان وإذا كان بالحيض فالإضافة حقيقية وقوله لا رفع أى وأما ذكر كان لرفع عصمة بأن مات الزوج فيقال لذلك عدة وصكذان كان لطلاق ثم لا يخفى أن من جملة رفع العصمة الطلاق فيكون قوله أو طلاق من عطف الخاص على العام لأن يخص الأول بماء الطلاق (فصل الاستبراء) (١٦٣) (قوله لا لذات الموت) أى لا لذات هى الموت والإضافة

للبيان والفرق بين الاستبراء وبينها من وجهين أحدهما أنه بحضة واحدة والآخر أن المستبراء لا يلزمها إلا حداد في الوفاة ولا ملازمة المنزل بخلاف المعتدة فيهما (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) المراد مباحا في نفس الأمر احتراز عما لو كشف الغيب أن وطأها حرام فقد سئل ابن أبي زيد عن كان يظأ أمته فاستحققت منه فاشترأها من مستحقها هل يستمر على وطئها أو يستبرئ فأجاب لا يطؤها إلا بعد استبرائها أى لأن الوطء الأول كان فاسدا ويجرى هذا فيمن اشترى زوجته ثم استحققت (قوله كحض المودعة) أى المودعة التى كانت عندهم من اشترأها وقد حاضت عندهم أو اشترأها بخمار وكانت عنده في أيام الخمار أى وكبيع المشتري لها قبل غيبته عليها أو بعدها ولم يمكن شغلها فيها لقصر المدة ومعه من لا يطأ بحضرة (قوله أو أعتق وتزوج) المناسب اسقاطه (قوله ليس الخ) أى ولو عبر بنقل لما شمل الخ الظاهر لا فسرق بين التعبيرين

بأن نفقتها في هذه الحالة على الواطئ وانما الخلاف هل نفقتها في هذه الحالة عليها وعلى الزوج ونحوه لابن عرفة * ولما أنهى الكلام على العدة من طلاق ووفاء وتابعها أتبعها بالكلام على شبهها وهو الاستبراء المشتق من التبرى وهو التخلص وهو لغة الاستقصاء والبحث والكشف عن الأمر الغامض وشرعا قال في توضيحه الكشف عن حال الأرحام عند انتقال الأملاك مراعاة لحفظ الأنساب وقال ابن عرفة مدة دليل براءة الرحم لا رفع عصمة أو طلاق لخرج العدة ويدخل استبراء الحرة ولوللعان والموروثه لأنه للملك لا لذات الموت وأشار المؤلف إلى حكمه بقوله

(فصل) يجب الاستبراء بحصول الملك إن لم توفى البراءة ولم يكن وطؤها مباحا ولم تحرم في المستقبل (ش) أشار بهذا إلى حكمه وإلى شروطه فاحترز بحصول الملك عن تزوج أمة فلا استبراء عليه واحترز بقوله إن لم توفى البراءة مما إذا تيقنت أى غلب على الظن أو اعتقد ذلك فإنه لا استبراء كحض المودعة والمبيعة بالخيار تحت يده ولم تخرج ولم يبلغ عليها سبدها حتى اشترأها كما يأتى واحترز بقوله ولم يكن وطؤها قبل الملك مباحا عن اشترى زوجته أو أعتق وتزوج كما يأتى واحترز بقوله ولم تحرم الخ عن تحريم في المستقبل كاشترى ذات محرمة أو متزوجة بغيره فلا استبراء وسواء حصل الملك بعوض أو بغيره ولو باتزاعها من عبده أو اشترأها منه ولم يقل بنقل الملك ليشمل ما أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال المسلمين بالفهر فانهم انما لهم فيه شبهة الملك على المذهب وبهذا وجه هذه العبارة في توضيحه تبعا لابن عبد السلام ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي منخرط في سلك الأغنياء وبه يتضح الفرق بينها وبين قوله أو غنمت فليس يستغنى عنه كما قيل (ص) وإن صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا تحملان عادة (ش) يعنى أن من حصل في ملكه أمة صغيرة تطيق الوطء ولا يحمل مثلها في العادة كبنت سبع سنين أو كبيرة فعدت عن الحيض كبنت الستين فما فوق فإنه يجب عليه استبراء كل بثلاثة أشهر كما سيأتى وإن كانت الصغيرة لا تطيق الوطء فلا استبراء عليها فصب المبالغة قوله لا تحملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لأنه يصير التقدير أن لم تطيق الوطء بل وإن أطاقت وهو فاسد لأنه لا استبراء إن لم تطيق الوطء كما سيأتى وجملة لا تحملان عادة حال لا صفة أما مجيء الحال من صغيرة فلوصفها بجملة أطاقت الوطء وأما من كبيرة فلعطفها على ماله مسوغ (ص)

فيراد بالنقل أو حصول الملك انشاء أو تمام والحاصل أن قوله بحصول الملك معناه بالملك الحاصل أصالة أو تمام وكذا قوله بنقل الملك أى يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاء أو تمام (قوله على المذهب) وقيل تلك (قوله ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي) أى الذى هو ما غنمناه من الكفار وقد كانوا اغتتموه مناسبا بقاى ولا جمل أن قوله بحصول الملك شامل لما إذا أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال الخ (قوله وبه يتضح الفرق بينها وبين قوله أو غنمت) لأن معنى قوله أو غنمت أى سيناها من الكفار مما كان لهم بحسب الأصل وغنمناهم (قوله فليس يستغنى عنه) أى عن غنمت كما قيل أى لأن بعضهم جعل قوله أو غنمت مستغنى عنه بقوله أو سبي لأن الذى أخذ بالقيمة يرجع من سبي أيضا ونأمله (قوله لا صفة) اقتصر ع على الصفة فقال صفة لهما وأتى به مطابعا مع أن العطف بأعلى الفصح وان كان الأفصح الأفراد (أقول) ولا مانع من تعدد الصفة وخرج النادرة كبنات مكة وتهامة فاستبرأوا وهما محقق لا يبلغ عليه

(قوله الوخش الرذل) أي من الناس هذا هو الظاهر فيكون أخص من الذي قبله (قوله على المشهور الخ) ومقابلها ما حكى المازري وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الأمة إذا غصبها شخص) أي بالغ وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فان غصبت أو سباه صبي وغاب عليها لم يجب استبرأؤها وإنما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فتعدى بالمس أيضا بخلاف المشتري بخيار الأتية فالغالب عدم المس ثم أن قوله أوردت من غصب أوسى شامل للتزوجة وغبرها فاستبراء الأمة المتزوجة من الغصب والزنا بحیضة وليس كعدتها (قوله منها) كذا (١٦٤) في نسخة أي فيها (قوله لأن الملك لم ينتقل) يقال انتقل كماله كما أنه حصل كماله

(قوله وان زنت الحامل الخ) أي على جهة المكرهة أو خلاف الأولى والمراد حامل حملت من زوجها وأما من حصل لها حمل من الغاصب أو غيره فإنه يحرم وطؤها (قوله وهذا مستغنى عنه الخ) فيه أن ما كان مدكورا في حيز المبالغة في شيء لا يقال أنه مستغنى عنه بذلك الشيء فالاحسن أن يقول أنه مستغنى عن ذكره لأنه الذي قبل المبالغة والمبالغة لا تكون إلا فيما فيه توهم (قوله ولو متزوجة) لو حذف لو كان أخصر لأن قوله واشتريت في حيز المبالغة (قوله خلافا للسحنون) أي فقد قال ليس عليه فيها استبراء وتحمل له حيثئذ إذا لموجب عنده للاستبراء لأن الفرض أنها غير مدخول بها وقول ابن القاسم أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبأن الزوج انما الخ) الفرق بينهما تبعي وبيعي والباء بمعنى اللام عطف على لأنها (قوله وطلقت) الجملة حالية أي وقد طلقت (قوله كالوطوءة) مفهومه أنه إن لم يكن وطئها لم يجب عليه استبراء لبيعها إلا أن زنت عنده أو اشتراها ممن لم ينق وطئها فنفى مفهوم موطوءة تفصيل وما ذكره هنا في اخراج الملك حقيقة كبيعها أو

أو ونحشا أو بكرا (ش) الوخش يسكون الخاء الحفي من كل شيء والوخش الرذل والمعنى أن من ملك جارية من وخش الرقيق وهو الذي لا يراد للوطء غالباً وإنما يراد للخدمة فإنه يجب عليه استبرأؤها على المشهور وكذلك من ملك أمة بكر أو جارية من وجوه الملك فإنه يجب عليه استبرأؤها إذا كانت تطبق الوطء كما مر لا احتمال أصابها خارج الفرج وجلها مع بقاء البكارة (ص) أوردت من غصب (ش) يعني أن الأمة إذا غصبها شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منها فإذا رجعت إلى سيدها فإنه يجب عليه استبرأؤها بحیضة وسواء كانت من على الرقيق أو وخشه ولا تصدق هي ولا هو إذا أنكرت أو أنكر الوطء فالمراد بالملك في قوله بحصول ملك أنشاء أو تماماً فينطبق على الراجعة من غصب أوسى لأن الملك لم ينتقل وإنما حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا رجعت فقد تم ذلك (ص) أوسى (ش) أي وكذلك يجب الاستبراء على الأمة إذا غاب عليها السابى ثم قد رنا عليها وأرجعناها إلى الكها قال فيها إذا سبى العدو أمة أو حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض ولا الأمة إلا بعد حيضة ولا يصدقن في نفي الوطء وان زنت الحامل فلا يوطؤها زوجها حتى تضع (ص) أو غنمت (ش) صورتها غنم المسلمون أمة من أماء العدو وأحررة فإنه يجب استبرأؤها بحیضة وهذا مستغنى عنه بقوله بحصول الملك وكذا قوله (أو اشتريت) وإنما ذكره ليرتب عليه قوله (ص) ولو متزوجة وطلقت قبل البناء (ش) يعني أن من اشترى أمة متزوجة فلما تم البيع طلقها زوجها قبل البناء فإنه يجب عليه المشتري أن لا يوطأها حتى يستبرأها عند ابن القاسم خلافاً للسحنون لأنها لو أتت بولد لاستة أشهر من يوم عقد النكاح فإنه يلحق بالزوج وبأن الزوج انما يبيع له وطؤها باخبار السيد والمشتري لا يعتمد عليه اتفاقاً قوله ولو متزوجة أي بغير المشتري ويأتي حكم ما إذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطلقت قبل البناء وأما لو طلقت بعد البناء فعليها العدة ولا استبراء عليها (ص) كالوطوءة وإن بيعت أو زوجت (ش) تشبيهه في قوله يجب الاستبراء بحصول الملك يعني أن السيد إذا أراد أن يبيع أو يزوج أمة الموطوءة فلا بد من استبرائها قبل صدور أحد هما فيها وهذا ما لم يقطع باتفاق وطئها لها كما يفيد قوله في اللعان أو ادعته مغربية على مشرقى انظر ز (ص) وقبل قول سيدها وجار للمشتري من مدعيه تزويجها قبله (ش) أي وقبل في جواز الوطء للزوج قول سيدها في أنه استبرأها إذا لم يعلم إلا من جهته كما يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها ويجوز الاقدام على تزويجها أو موطئ المشتري فلا يكتفى فيه قول السيد ولا بدله من المواضع لحق الله فقد بان أن قوله وقبل الخ خاص بقوله أو زوجت وفهم من قوله وجاز للمشتري من مدعيه أي مدعي الاستبراء تزويجها قبله أن وطئها هو لا يجوز اعتماد فيه على دعوى البائع كما قلنا (ص) واتفاق البائع والمشتري على واحد (ش) يعني أنه يجوز أن يتفق البائع للأمة والمشتري

لها

حكماً كزوجها وما في أول الباب في حصوله وأراد المصنف بالوطوءة من أقر بوطئها ومن سكت

عنه وعن عدمه والكاف داخلة على المشبه وذلك لأن الأول منصوص (قوله وهذا ما لم يقطع الخ) لا يخفى أن هذا الادعاء له لأن المصنف قال كالوطوءة الخ وهذه غير موطوءة (قوله انظر ز) نظراً وقد حصل بما كتب ما يغنى عن نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقبل سيدها بالاول وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطئها اعتماداً على قول المشتري اشتريتها من يدعي استبرأها فأولى أن يعتمد على قوله استبرأها

(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان ثلث ان وضعت قبل الشراء نقد فعل البائع فيجب عليه قبل البيع دون المشتري وان وضعت بعد الشراء نقد فعل المشتري ما وجب عليه دون البائع قلت كأن هذه المسئلة مستثناة من القاعدةتين ولا يخفى أن الإطلاق على تقدير حصوله قبل الشراء أو بعده مجاز (قوله وانما أعاد كاف التشبيه لبعده الفصل) ولا حسن انه انما أعاد كاف التشبيه لان هذا مما يوجب الاستبراء لا حصول الملك ولا بزوال العتق وأدخلت الكاف الزنا والغصب والنسب فيجب استبراءها قبل أن يطأها أو يبيعهما أو يزوجهما بحيضة (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرأها وأنت بولد ورماه بأنه ابن شبهة فانه يحسد كما هو المفهوم ومن المعنى (قوله مع ان كون الولد الخ) حاصل حيث كان السيد مرسل عليها لفائدة الاستبراء اذا الولد لاحق به وأجيب أيضا بحمله على ما اذا لم يطأها أو وطئها واستبرأها قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يلحق بالشبهة) أي بأن (١٦٥) أنت به ستة أشهر من وطء الشبهة وقوله

والاحتمال بأن أنت به خمسة أشهر مثلا من وطء الشبهة فتدبر (قوله كن عنده تخرج) أي أو يدخل عليها (قوله كما اذا اشترى أمة) عنده مودعة بهذا الحل يكون مفهوم قوله الآتي كودعة أو يحمل على ما اذا كانت ملكا لم يطأها أو أراد بيعها حالة اساءة الظن بها فيجب عليه استبرأؤها ويكون تفصيلا في مفهوم قوله السابق كالموطوءة ان يبعث أي فان لم توطأ لم يجب عليه استبراء ان أراد بيعها الا ان ساء الظن وحده بعض آخر على انه في المملوكة التي يريد وطأها فيجب استبرأؤها ان ساء ظنه بها وانما ساء بغير المأمونة وأما المأمونة فلا كما قال الاقفهسي لمشقة ذلك عليه وفي الجهولة قولان أفاده عجم (قوله لان ذلك يشق في أمته) أفاد بعض أن هذا في المأمونة لا غيرها وفي الجهولة قولان (قوله أولئك غائب أو محبوب) معطوف على مدخول الكاف ويدل عليه قول الشارح

لها على استبراء واحد لان البائع للموطوءة لا بد له من استبراء المشتري منه لا يعتمد في وطئه على قوله فيحصل غرض كل منهما بما وضعتا تحت يديهما قبل عقد الشراء أو بعده حتى ترى الدم (ص) وكالموطوءة باشتباه (ش) معطوف على ما يجب فيه الاستبراء وهو قوله كالموطوءة ان يبعث وانما أعاد كاف التشبيه لبعده الفصل والمعنى انه لا خلاف في وجوب استبراء الأمة اذا وطئت باشتباه كغلط كما مر في الحرة لكن استبراء الأمة بحيضة لا عقد ادعاءها وفائدة الاستبراء في هذا مع ان كون الولد على تقدير وجوده لاحقا به تظهر فيمن رماه بأنه ابن شبهة فان كان يلحق بالشبهة فلا حد على من رماه والاحتمال كما مر في قوله ووجب ان وطئت بزنا الخ (ص) أو ساء الظن كن عند تخرج (ش) يعني ان الاستبراء يجب لاحل حصول ظن الوطء كما اذا اشترى أمة عنده مودعة أو موهوبة مثلاً وهي تدخل وتخرج في قضاء الحوائج لاحتمال أن تكون قد جلت من زنا أو من اغتصاب ولا يعترض على هذا بأمنه التي عنه لم تدخل وتخرج في قضاء الحوائج لان ذلك يشق في أمته (ص) أولئك غائب أو محبوب أرمكانة عجزت (ش) هذا من جملة استبراء سوء الظن والمعنى ان من اشترى أمة لشخص غائب لا يمكنه الوصول اليها أو لشخص محبوب أو صبي أو امرأة أو محرم فانه لا يجوز له وطؤها الا بعد استبرائها بحيضة وكذلك الأمة المكاتبه اذا كانت تنصرف ثم عجزت ورجعت على ما كانت عليه قبل الكتابة فانه لا يجوز لسيدها وطؤها الا بعد استبرائها بحيضة لان الكتابة كالبيع فحجزها كابتداء الملك وأما ان كانت لا تنصرف ولا تدخل ولا تخرج فلا استبراء على سيدها (ص) أو أضع فيها وأرسلها مع غيره (ش) صورتها شخص أرسل مالا مع شخص يشترى له به جارية فاشتراها وأرسلها مع غيره فاضت في الطريق فانه لا يجوز للرسل اليه أن يطأها الا بعد أن يستبرئها بحيضة على المشهور ولا تجزئ تلك الحيضة في الطريق بنونس معناه ان الموضع معه تعدى بارسالها وبه يجاب عن اعتراض التونسي بأن الرسول أمينه ويده كيدته ألا ترى أنه لو لم يبعث بها كان لا مرد وطؤها بتلك الحيضة والظاهر ان علم الموضع بأن الموضع معه لا باقي بها وانما يرسلها مع غيره بمنزلة أذنه في ارسالها ولما كان موجب الاستبراء على ضربين حصول الملك وتقدم وزواله أشار اليه بقوله (ص) ويموت سيد وان استبرئت (ش) يعني ان الأمة اذا مات عنها سيدها فانه يجب على الوارث استبرأؤها بحيضة وسواء كان سيدها حاضرا

هذا من جملة الاستبراء بسوء الظن فالاستبراء في هذه واجب وان لم تخرج كما هو ظاهره كما أفاده بعض (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله أشهب من انه تجزئه حيضتها في الطريق حتى يستبرئ لنفسه أو عند الوكيل ولا تستبرأ من سوء الظن (قوله معناه ان الموضع معه تعدى بارسالها) أي وأما ان أذنه في ارسالها مع غيره فلا استبراء كما اذا جاءها الموضع معه (قوله أمينه) أي أمين المرسل وقوله ألا ترى الخ من كلام التونسي أي أبي اسحق التونسي ونصه فيه تظن أي في المشهور الذي هو قول ابن القاسم تظن لان الرسول أمينه واستبرأؤه يجزئه ألا ترى لو لم يبعث بها واستبرأها لكان لا أمر أن يطأه كذلك اذا بعثها مع ثقة وحاصل الجواب أن معنى قول ابن القاسم أن الوكيل تعدى في بعثه إياها مع غيره من أئمنه إلا أمر فكذلك لا يجزئه حيضتها في الطريق حتى يستبرئ لنفسه

(قوله أو غائباً يمكنه الوصول إليها) فإن لم يمكنه الوصول إليها فلا وارث أن يطأ بدون استبراء هذا إذا أراد بقاءها في ملكه وأما إذا أراد بيعها فالظاهر أنه يجب عليه حيث يجب على مورثه لو كان حياً وأراد بيعها (قوله أو أم ولد) لا يظهر مع قوله يجب على الوارث (قوله) فإنه يجب استبرأؤها على من ملكها الخ لا يخفى أنه حينئذ يكون من أفراد حصول الملك لازواله كما قال ولما كان الخ (قوله) وكذا يجب الاستبراء) أي على المشتري (قوله) أمالوم تنقض العدة) إذا علمت هذا فأفاده المصنف من أن انقضت عدتها معطوف على استبرأت مشكل لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تنقض (١٦٦) عدتها بل وإن انقضت مع أنه إذا لم تنقض لاستبراء والجواب أنه معطوف على

أن استبرأت والاشكال مبني على أنه معطوف على استبرأت (قوله) أو حنثاً يرجع لمسألة التعليق وذلك لأن الموجب في مسألة التعليق هو الحنث (قوله) إذا حصل سببه أي العتق وهو المعلق عليه وبه تعلم صحة ما قلناه سابقاً (قوله) وأيضاً الخ أي كما أنه أعاد العامل لتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل للتخالف الخ (قوله) أشار بقوله أي عفوهم قوله الخ (قوله) أو انقضت عدتها) به يعلم أن في كلام المصنف احتياطاً كلف حذف الغيبة في الموت وحذف في العتق انقضاء العدة فهو من النوع المسمى بالاحتياط (قوله) ولا يمكنه الصواب اسقاطه لأنه إذا لم يمكنه الوصول لاستبراء كما أفاده بعض (قوله) وبخلاف الموت أي وهذا بخلاف الموت السابق وقوله أيضاً أي كما أن أم الولد لا تكتفي (قوله) فمدخل الخ) فيه شيء لأن فرض الكلام في أم الولد وأم الولد بعد موت سيدها لا حصول ملك فيها ففائدة المعتمد أن الإنسان إذا اشترى أمة أو أهديت إليه ثم أعتقها قبل الاستبراء فلا تزوجها حتى تستبرأ بحیضة ولا تصدق أنها حاضت قبل العتق (قوله بحیضة)

أو غائباً يمكنه الوصول إليها وسواء أفر بوطئها أو لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت قناً أو أم ولد وليس هذا تكراراً بالنسبة لأم الولد مع قوله واستأنفت الخ لأن ما يأتي محمول على ما إذا أعتقها في حياته (ص) أو انقضت عدتها (ش) يعني أن الأمة إذا ماتت زوجها أو طلقها فأعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فإنه يجب استبرأؤها على من ملكها بحیضة لأنها قد حلت للسيد زماناً فلا استبراء لسوء الظن إذا ما منع له من وطئها حينئذ وكذلك يجب الاستبراء إذا انقضت عدتها ثم باعها سيدها أمالوم تنقض العدة قبل موت السيد فلا استبراء وأخرى لو كانت ذات زوج لأنهم لم يحل لسيد هاز زماناً (ص) وبالعتق (ش) يعني أن من أسباب الاستبراء العتق مطلقاً سواء كان تخييراً أو تعليقاً أو حنثاً فإذا أعتق السيد الأمة قبل أن يستبرئها فإنه لا بد من استبرائها بحیضة وأما لو استبرأها ثم أعتقها فقد حلت مكانها وبعبارة وبالعتق أي ويجب بالعتق لأم ولد أو غيرها فليس لغير السيد أن يتزوجها قبل استبرائها وأما هو فله ذلك كما يأتي من قوله أو أعتق ونزوح وبعبارة وبالعتق ما لم يكن السيد قد استبرأها أو انقضت عدتها أو غاب السيد غيبة علم أنه لم يبقه من غيرها فحاضت في غيبته قبل العتق فلا يحتاج إلى استبراء وهذا كله في غير أم الولد وأما هي فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل في قوله وبالعتق الناجز إنشاءً وتعليقاً إذا حصل سببه وأيضاً للتخالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفاء في الموت بالاستبراء والعدة السابقتين والاكتفاء بهما في العتق إلا في أم الولد وإلى التخالف المذكور أشار بقوله (ص) واستأنفت أن استبرأت أو غاب غيبة علم أنه لم يقدم أم الولد فقط (ش) يعني أن أم الولد إذا استبرأها سيدها بحیضة أو لم يستبرئها أو انقضت عدتها كان متزوجاً ثم أعتقها أو غاب سيدها عن غيبة علم أنه لم يقدم منها ولا يمكنه الوصول إليها بحیضة ثم أعتقها فإنه لا بد من استبرائها بحیضة ولا يكتفي بالاستبراء والعدة السابقتين على عتقها ولا بغيبة السيد الغيبة المذكورة لأن أم الولد قرأت سيدها فالحیضة في حقها كالعدة في الحرّة فكأن الحرّة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكتفي بذلك فكذلك أم الولد وبخلاف الموت السابق فلا تكتفي فيه القن بذلك أيضاً لحصول ملك الوارث لها فقوله أو غاب الخ أي وأرسل لها العتق وأما لومات فتدخل في قوله حصول الملك ولا فرق بين أم الولد وغيرها وقوله (بحیضة) راجع لقوله أول الباب يجب الاستبراء الخ (ص) وإن تأخرت أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم يميز قلائد أشهر (ش) يعني أن الأمة القن أو أم الولد إذا تأخرت حیضتها عن عادتها بلا سبب أو بسبب رضاع أو مرض أو استحيضت ولم يميز دم الحيض من دم الاستحاضة فإنها تمكث ثلاثة أشهر من يوم الشراء وتطهر النساء إليها فإن لم ترتب حلت وإن ارتابت بحس بطن فتمكث تمام

ويرجع في قدرها هل هو يوم أو بعضه للنساء فالمصنف مشى على المشهور وهو أن الاستبراء بحیضة ومقابلته أنها طهر تسعة (قوله) إذا تأخرت حیضتها عن عادتها أي وأما من عادت أن لا يأتيها الحيض إلا بعد ثلاثة أشهر ولو بعد تسعة فإن استبرأها ثلاثة أشهر على المعتمد إلا أن تأتيها الحيضة قبل ذلك ما لم ترتب بحس بطن فإن ارتابت مكثت تسعة أشهر كما يفيد كلام ابن عرفة (قوله) وتطهر النساء أي بعد تمام الأشهر الثلاثة وظاهره حتى فيما إذا تأخرت لرضاع أو مرض لا تحل عضى الثلاثة إلا إذا نظر النساء وهو مقتضى التوضيح وهو مشكل لتصریحهم بأن التأخير لمرض أو رضاع في غير هذه المسألة غير إلا في في وقته المعتاد وعليه فتحل عضى الثلاثة الأشهر وإن لم تطهرها النساء هو ظاهر ابن عرفة وما نقله المواق عن ابن رشد الذي هو المعتمد (قوله) فإن لم ترتب أي النساء أي

تشك ثم لا يخفى انه يظهر ان باب الاستبراء يخالف باب العدة وذلك لانها في العدة تترتب من سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عده ثم هو مشكل لان شغل الرحم واحد فلم يطلب سنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فان لم تزدا الخ) يخالف ما في عتق فان زالت الرية حلت والامكنت أقصى أمد الحمل ان لم تزل قبله وشارحنناوافق عجي فيما تقدم (قوله كالصغيرة واليائسة) ذكرهما قبل في أصل وجوب الاستبراء وهما في أنه ليس بحيضة (قوله وبالوضع كالعدة) أي واستبراء (١٦٧) الخامل بالوضع كالعدة (قوله يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها) أي

يستمتع بها في مدة استبرائها أي مواضعها بدليل قوله لانها في ضمان غيره الخ (قوله لانها في ضمان غيره الخ) لا يخفى أن هذا التعليل انما يكون في الجارية الموضوعة وهي الفاتكة غيرها أو الوحش التي أقر البائع بوطئها في الاستبراء لانها في ضمان المشتري مع أن الحكم عام (قوله واستبرأها) فعل ماض وقوله فلا يحرم وطؤها أي لان هذا الاستبراء ليس على طريق الوجوب بل على طريق الندب فالعبارة بهذا المعنى تنضح (قوله والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة الخ) به يعلم ان الكاف في قول المصنف كمودعة التمثيل ويجوز أن تكون للتشبيه أي فلا استبراء فيما اذا عادت لمودعها أو راعها (قوله ومبيعة بالخيار) كان الخيار حقيقيا أو حكيا كشرائها من فضولي وأجازها فعليه بعد ان حاضت عند المشتري (قوله من غير استبراء على المشهور) قال المصنف وسمعت ممن أثق به أن في المسئلة قولاً آخر بالاستبراء ولم أره الآن وهو أظهر ليفرق بين ولده من وطء الملك فإنه ينتفي بمجرد دعواه من غير عین على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفي بمجرد دعواه بل لا بد من

تسعة أشهر فان لم تزد الرية أو ذهبت حلت وان زادت تترتب تمام أقصى أمد الحمل واليه أشار بقوله (ص) وتظر النساء فان ارتين فتسعة (ش) أي تمامها وتقدم أن المراد النساء العارفات وتقدم أن الجمع ليس بشرط وقوله (كالصغيرة واليائسة) تشبيه في أن استبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ص) وبالوضع كالعدة (ش) التشبيه في قوله وضع حملها كله وان دما جتمع وفي قوله وتربصت ان ارتابت به وهل أربعاً أو خمساً خلاف وأما كونه لا بد أن يكون لاحقابه أو يصح استلحاقه فلا يعتبر هنا (ص) وحرم في زمنه الاستمتاع (ش) يعني ان من ملك أمة بوجه من الوجوه فإنه يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها من الحيضة بشئ من الجماع ومقدماته وسواء كان شاباً أو شيخاً لانها في ضمان غيره مادامت في الاستبراء وسواء كانت حاملاً أم لا الا أن تكون في ملك سيدها وهي بنته الحمل منه واستبرأها من زنا أو غصب أو اشتباه فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها * ولما أنهي الكلام فيما وجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وان لم تكن على الترتيب ففهم مفهوم قوله وان صغيرة أطاقت الوطء بقوله (ص) ولا استبراء ان لم تطق الوطء (ش) ومفهوم ان لم توقن البراءة بقوله (ص) أو حاضت تحت يده كمودعة (ش) والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة أو مرهونة أو نحو ذلك فحاضت تحت يده ثم اشتراها من سيدها أو الحال انهم لم يخرج ولم يلج عليها سيدها كما يأتي فإنه يجوز له وطؤها من غير استبراء لان البراءة متيقنة (ص) ومبيعة بالخيار ولم يخرج ولم يلج عليها سيدها (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى أمة بالخيار له أو للبائع أو لغيرهما وقبضها المشتري فحاضت في أيام الخيار فامضى من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج الى استبرائها بحیضة ثانية وحل له وطؤها بشرط اذا كانت الامه لا تخرج للتصرف ولم يدخل عليها سيدها في أيام الخيار والا فلا بد من استبرائها لاجل سوء الظن واذا رد من له الخيار البيع جاز لبائعها أن يطأها من غير استبراء بحیضة ثانية لانهم لم يخرج عن ملكه الا أنه استحب له الاستبراء كما سيأتي وقوله ولم يخرج الخ يرجع للامه التي حاضت من مودعة ومرهونة ومبيعة بالخيار (ص) أو أعتق وتزوج (ش) يعني أن من أعتق أمة عنده بطؤها بالملك فإنه يجوز له أن يتزوجها في الحال من غير استبراء على المشهور لان المأهله ووطءه الاول صحيح والاستبراء انما يكون من الوطء الفاسد (ص) أو اشترى زوجته وان بعد البناء (ش) هذا عكس ما قبلها لان التي قبلها كان يطؤها بالملك وصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح ثم صار يطؤها بالملك والمعنى أن الانسان اذا اشترى زوجته فقد ملكها وانفسخ نكاحه كما مر عند قوله ونفسخ وان طرأ بلا طلاق وحينئذ يجوز له أن يطأها من غير استبراء وسواء اشتراها قبل البناء أو بعده على المشهور لان المأهله ووطءه صحيح وعبر بزوجه دون موطأه لأنه لا يخرج الامه المستحقة فله يستبرئها اذا اشتراها من مستحقها وفي المبالغة تطرأ تطره في الشرح الكبير (ص) فان باع المشتراء وقد

لعانه (قوله وسواء اشتراها الخ) قال في المدونة ومن اشترى زوجته قبل البناء وطئها بملك عينه ولا استبراء عليها عياض وقال ابن كنانة يستبرئها قال المصنف وهل معناه وان كان بعد البناء لم يحتج لاستبراء أو انها تحتاج اليه بعد البناء أيضا من باب أولى وقد نبه بالاحف على الاشد وهو الظاهر لان الولد اذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل هي أم ولد أم لا اه اذا علمت ذلك فقول الشارح على المشهور راجع لمسئتي قبل البناء وبعده (قوله وفي المبالغة نظرا الخ) وعبارته في أنه ومفهوم قول ابن كنانة انه لا يستبرئ المدخول بها وحينئذ فلا تحسن المبالغة في كلام المصنف المشار إليها بقوله وان بعد البناء وانما تحسن على

ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاستبراء بعد البناء احدى عندين كدانة وقال اللقائي المبالغة تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب (تنبية) قوله أو اشترى زوجته بغيره أو ما قبله بما إذا لم يقصد بالعقد عليها السقاط الاستبراء وتزوجه بالعدم الطول (قوله عدة فسخ الخ) بدل من قرأين ويصح النصب والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الكل الا قوله أو أعتق فقط (قوله وبعده بحيضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وفي البيع يجري على كل من البائع والمشتري حيضة (١٦٨) ويجوز اتفاقهما على واحدة (قوله أو أعتقها بعد وطء الملك) أي أو عجز المكاتب بعد

وطء الملك (قوله راجع لانتقال الملك) فيه أن انتقال الملك لم يتقدم فالأولى أن يقول كحصوله أي ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العطف بأو (قوله الواقع على بيع المدخول بها الخ) أي الواقع لا جل بيع المدخول بها الخ (قوله أو حصلت) هكذا في بعض النسخ بالتاء وقد فسّر الشارح الفاعل وهو أسباب الاستبراء وفي بعض النسخ أو حصل أي موجب الاستبراء (تنبية) سكت المصنف كالدونة عما إذا تساوى ابن عرفة ولا نض ان تساوى ومفهوم المدونة فيه متعارضان والظاهر لغوه اه أي فلا يكتفي بذلك وتأتف حيضة بعد ذلك (قوله عطف على قوله ولا استبراء) فيه تسامح بل معطوف على قوله ان لم تطق الوطء (قوله من غير أم الولد) أي لان أم الولد سواء عتقت أو ماتت السيد فلا بد من استبرائها ولو استبرئت أو انقضت عدتها كما تقدم (قوله وهو يوم أو بعضه الخ) في شرح شب حصل آخر وهو أن المراد بحيضة الاستبراء على الأول أكثر أيام الدم فمن كانت عاداتها ستة أيام مثلا وملكها بعد يوم أو يومين من طرق

دخل أو أعتق أو مات أو عجز المكاتب قبل وطء الملك لم تحل لسيده ولا زوج الابقرأين عدة فسخ النكاح (ش) يعني ان الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك أو أعتقها قبل أن يطأها بالملك أو مات قبل أن يطأها بالملك أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال أنه قد دخل بها قبل الشراء ثم عجز بعد الشراء أو مات قبل أن يطأها بالملك فرجعت لسيده فانها لا تحل واحدة منهن لسيده وهذا يتصور في أمة المكاتب التي رجعت الى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج يريد نكاحاً في الاربع الابقرأين أي طهرين عدة فسخ النكاح الناشئ عن شراء الزوج لزوجته لان عدة فسخ نكاح الامه قرآن كعدة طلاقها لما علمت أن عدة فسخ النكاح تجري مجرى عدة الطلاق في حق الحرية والامة فقوله قبل وطء الملك يرجع للاربع مسائل (ص) وبعده بحيضة (ش) هذا مفهوم قوله فيما مر قبل وطء الملك والمعنى أنه إذا اشترى الامة التي دخل بها ثم باعها بعد أن وطئها بالملك أو أعتقها بعد أن وطئها بالملك أو مات عنها بعد أن وطئها بالملك فانها لا تحل لسيده ولا زوج الابحيضة واحدة للاستبراء لان وطأها لها فسخ لعدته منها (ص) كحصوله بعد حيضة أو حيضتين (ش) تشبيه في حلها بحيضة والضمير المحرور يرجع لانتقال الملك الواقع على بيع المدخول بها أو على عتقها أو على موت زوجها الذي اشترىها أو على عجز المكاتب والمعنى أنه إذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حاضت عنده حيضة واحدة أو حاضت عنده حيضتين ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها أو عجز المكاتب ورجعت الى السيد فانها تكتفي بحيضة واحدة كما إذا كان الانتقال المذكور بعد وطء الملك لان الانتقال المذكور إذا حصل بعد حيضة واحدة كانت الحيضة الثانية المطلوبة مكملة للعدة ومغنية عن الاستبراء وان حصل انتقال الملك المذكور بعد حيضتين كانت الحيضة المطلوبة تعجزها الاستبراء لان عدة فسخ النكاح تمت ومفهوم قوله وقد دخل أنه ان لم يدخل فعليها في الجميع استبراء بحيضة (ص) أو حصلت في أول الحيض وهل الآن تعضي حيضة استبراء أو أكثرها تأويلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء والمعنى ان أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصلت في أول حيضتها فانه يكتفي بها في غير أم الولد ولا يحتاج في استبرائها الى حيضة ثانية وهل الاكتفاء بهذه الحيضة مقيد بأن لا يعضي منها عدة ارجح استبراء أي مقدار حيضة كافية في الاستبراء المتقدم في العدة وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن الموارأ ومقيد بأن لا يعضي أكثر الحيضة لكن لا بالمعنى السابق المشار اليه بقوله حيضة استبراء وإنما المراد أكثرها أقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحيضة التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً كما نقله ابن عبد السلام

الدم أبرز أمع أنه مضى لها حيضة استبراء ولا ينافيه قوله حصل في أول الحيض لان المراد الأول حقيقة أو حكماً عن بأن يحصل الملك في أنثائه وقوله أو أكثرها ضميره عائده على الحيضة بمعنى دمها لا بمعنى زمنها أي أكثرها دماً وأقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحيض التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً أي جرياً وسيلاناً وهذا الحل الذي حل به شب حل يصلح به كلام المصنف وان لم يكن متبادراً بل بخلاف الظاهر وحاصل ما هنالك أنه اعترض على المصنف بأن قوله الآن تعضي حيضة استبراء مقيد لابن الموارأ خارج عن التأويلين والمراد الآن تعضي أربعة أيام والتأويل لان هل الآن يعضي أكثرها أياماً أو أكثرها

اندفاعا وهو اليومان الاولان والاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني بينه الشارح فاذا علمت ذلك فقول شارحنا وهو يوم أو بعضه
واليه ذهب ابن المواز لا يظهر قال ابن شاس قال محمد المعتبر في ذلك أن لا يكون الذهاب من زمن الحيض مقدرا حيضة يصح بها
الاستبراء اه وقد صرح ابن عبد السلام وتبعه في توضيحه نقر يعا على هذا القيد اذ منى قدر حيضة استبراء لا يجزئ الباقي ولو
كان أكثر كالأكثر كانت عاداتها اثني عشر يوما أو خمسة عشر يوما ملكها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستغنى ببقية هذا الدم لتقدم
حيضة استبراء اه (قوله عن أبي حفص العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله فقد ملكها) أي الأب وقوله بأول وضع يد الأب عليها
كذا في نسخته فيكون أظهر في موضع الاشارة وقوله ويجاوسه كذا في نسخته (١٦٩) وهو متعلق بقوله حرمت بعده (قوله بناء على

عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس تأويلان وتفسير الاكثر باليومين ظاهر فحين
تحيض أكثر منهن وأما من حيضها بأي يومين فأقل فالظاهر أنه يعمل بقول أهل المعرفة في
أكثرهما اندفاعا (ص) أو استبراء أب جارية ابنه ثم وطئها (ش) يعني أن الأب اذا عزل جارية
ابنه الصغرى أو الكبير عنه حتى استبراء أم أي من غير ماء ابنه ثم وطئها الأب فقد ملكها
بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك إلى استبراء وكذلك لو استبراء أمها الابن ثم وطئها الأب فقد ملكها
بأول وضع يد الأب عليها ويجاوسه بين فخذيها حرمت على الابن ووجب له قيمتها على
أبيه فصار وطء الأب في علوك له بعد الاستبراء وقولنا من غير ماء ابنه احتراز عما اذا
وطئها الابن فانه يتحرم على الأب (ص) وتوالت على وجوبه وعليه الأقل (ش) أي وتوالت
المدونة على وجوب الاستبراء على الأب ثانيا من وطئه الذي حصل منه بعد الاستبراء الاول
لفساده لانه قبل ملكها بناء على أن الأب لا يضمن قيمتها ابتداء ذبه ولو بالوطء بل يكون للابن
التماسك بها في غير الأب وبسره والتأويل الاول هو تأويل الأكثر ومحل الخلاف
اذا استبراء أمها الأب ابتداء أمالو وطئها الأب ابتداء من غير استبراء فانه يجب عليه
استبراء أمها من وطئه انفاقا (ص) ويستحسن اذا غاب عليها المشتري بخياره (ش) أي
يستحب الاستبراء اذا ردت المبيعة بالخيار وقد غاب عليها المشتري بخياره خاصة واذا اختار
الرد من له الرد فلا استبراء على البائع لأن البيع لم يتم فان أحب البائع أن يسحبها التي غاب
عليها المشتري وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها البائع لكان بذلك مختارا وان كان
منها عنه كما استحب استبراء من غاب عليها الغاصب (ص) وتوالت على الوجوب أيضا
(ش) وتوالت على الوجوب في الغاصب فتحصل بذلك ثلاثة تأويلات الوجوب في المشتري
والغاصب والاستحباب فيهما والاستحباب في المشتري والوجوب في الغاصب وهو الذي
يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخياره أي للمشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع
أولهما وهو صريح الشارح وهو ظاهر كلامه في توضيحه لاسيما اذا كان الخيار للمشتري ولما
كانت المواضعة نوعا من الاستبراء واذا خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمنان فان
النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمنان آمنه وان شرط التقديف فسد بها بخلاف
الاستبراء أفردت بالكلام لبيان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامنة مدة
استبراء ثماني حوزة مقبول خبره عن حيضتها ولو قال ابن عرفة بدل عن حيضتها عن براءتها
لشمل الصغرى والياثمة فان مواضعة كل بشاة أشهر ولما كانت المواضعة لا يجب كما

أن الخ) فيه شيء بل قوله لفساده
متحقق وتوالت الأب يضمن قيمتها
(قوله أمالو وطئها الأب ابتداء) وأما
لو وطئها الابن قبل أبيه لم تقوم عليه
بوطئه ولو استبراء أمها من ماء ابنه
لتقول المصنف وحرمت عليها ان
وطئها كذا في عب وفيه نظر بل
تقوم عليه ولو وطئها الابن قبل (قوله
خاصة) زاد شب فقال لا للبائع ولا
لاجنبي ولأهلها فلا يجب الاستبراء
ولا يستحب اه (قوله واذا اختار
الرد من له الرد) هو الكلام الاول
بذاته (قوله وان كان منها عنه)
تقدم قريبا انه يسوغ للمشتري أن
يطأ المبيعة بالخيار حيث حاضت
عنده ولم يلج عليها سيدها فانتهى اذا
لم تحض عنده (قوله وتوالت على
الوجوب أيضا) هذا كلام المصنف
ولا يخفى انه قاصر على المشتري
لكن قوله بعد وتوالت على الوجوب
في الغاصب يقتضي عمومه
في الغاصب والمشتري (قوله وهو
الذي يظهر من كلام المصنف) أي
في ذلك الموضع وقوله فيما تقدم أو
رجعت من غصب (قوله ولا مفهوم
الخ) هذا يعارض صدر العبارة

(٢٢ - خرشي رابع) وهو لا يسلم بل المعول عليه الاول لانه الظاهر من كلام المؤلف والمدونة (قوله لاسيما) من كلام المصنف
فأراد بقوله كلامه قوله لان لاسيما كما قلنا مقول القول (قوله نوعا من الاستبراء وان خالفته) في هذا الكلام شيء لان المخالفة في بعض
الاحكام تفيد المباينة وحاصله أن من لوازم المواضعة الضمان والنفقة على البائع ومن لوازم الاستبراء عدم ذلك وتباين الوازم يقتضي
تباين الملزومات ويحجب بأن الاستبراء يطلق بمعنى أعم وبمعنى أضيق وفي العبارة استخدام فقوله نوعا من الاستبراء أراد الاعم وقوله وان
خالفته أي الاستبراء لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الاخص (قوله لشمل الصغرى والياثمة) أجيب عنه بأنه اقتصر على الحيض لانه
الاصل أو الغالب أو يجعل من باب الكناية عما ينقضي به تواضعها

(قوله في التي يتقص الحمل) أي وهي الرائعة (قوله وتتواضع) خبر معناه الطلب والاصل وليتواضع المتبايعان والمفاعلة على غير بابها فالمراد أصل الفعل وهو الوضع أي يجب وضعها عند أمين وتتواضع ولأسقط المشتري حقه من الرد بالعيب لاحتمال الحمل وقوله أو وخش وهل يراعى في كونها وخشاً أو غاية حال مالئها أو حالها عند الناس وهو الظاهر عند بعض (قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحينئذ فهو إشارة إلى اختيار ما هو الراجح قاله البدر (قوله وهو ما حكاه اللخمي) ولا يلزم من كونه غير ذي أهل خلوه عن كأم أو جارية فلا ينافي ذلك قولهم لا يجوز خلواً أجنبية بأجنبي كذا البعض شيوخنا (قوله ومن شرطه أن يكون متزوجاً) ينبغي أن يكون هذا هو المعتمد ثم بعد كتي هذا رأيت بعض (١٧٠) شيوخنا جعله الاصول فالجدة لله (قوله عند غير أمين) أي ولو كان له أهل (قوله

لو وضعت عند غير أمين) أي أو مأمون ولا أهل له على القول بالمنع وحاضنت (قوله التي يرى أهل المذهب أنها) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستحباب أي جهة هي الاستحباب والمراد التي يرى أهل المذهب أنها مستحبة فعلى زائدة وظاهر أن قوله أو السنة الخ تنويع في العبارة والمعنى واحد (قوله وأذا رضى بما أحدهما) أي مع ارتكاب النهي (قوله ونهي عن أحدهما) أي على البدلية لا معاً (قوله الترجان) هو الذي يفسر لغة بلغة اعلم أن المذهب أن الترجان لا بد فيه من اثنين لأنهما شاهدان بين الناس والحاكم خلافاً لا في المصنف والمذهب هنا لا كتفاء واحدة فلو قال وكفت واحدة لكان أحسن فقول الشارح أو ليس من باب الخبر أي بل من باب الشهادة (قوله وللسئلة تطائر الخ) أي في الخلاف ذكرها في الذخيرة القائف والمزكي وكاتب القاضي والمخلف ومستنك ربح الشارب إذا أمره القاضي وغير ذلك عجب ونظمها بعضهم فقال

في التحرير لابن بشير الأفي اثنتين في التي يتقص الحمل من عندها وفي التي وطئها البائع إلى الأولى أشار بقوله (ص) وتتواضع العلية (ش) أي الرائعة الجيدة التي تراد للفراس لا للخدمة وإلى الثانية بقوله (أو وخش) بسكون الخاء المجهمة أي خبيسة حقيرة (أقر البائع بوطئها) فإن لم يقربها فلا مواضعة وانما يستبرئها المشتري وانما عطف الوخش بأو ولم يأت بكاف التشبيه لثلاثهـم رجوع قوله (عند من يؤمن) للوخش خاصة مع أنه متعلق بتواضع أي تتواضع العلية مطلقاً والوخش التي أقر البائع بوطئها أيها عند من يؤمن ولورجـه لا لأهل له وهو ما حكاه اللخمي وقال في الذخيرة ومن شرطه أن يكون متزوجاً وبعبارة فلو وضعت عند غير أمين قبل خبره عن حيضها فعلى هذا الوضع عند أمين شرط في الجواز وقوله (والشأن النساء) أي المستحب والمطلوب أو السنة القديمة التي يرى أهل المذهب أنها على جهة الاستحباب (ص) وإذا رضى بغيرهما فليس لأحدهما الانتقال (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا اتفقا على أن يجعلوا الأمة الموضوعة تحت يد غيرهما في زمن استبرائهما فليس لأحدهما بعد ذلك أن ينقلها من عنده إلا أن يكون لذلك وجه وأما إذا رضى بأحدهما فليسكل منهما الانتقال قاله المازري ويفهم من قوله ليس لأحدهما أن لهـما مع الانتقال والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث عين المشتري غيره لأن الضمان منه (ص) ونهي عن أحدهما (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا كانا مأمونين فانه يكره أن تكون الأمة الموضوعة تحت يد أحدهما في مدة استبرائهما من حيضتها خوف تساهل المشتري في إصابتها قبل الاستبراء نظراً للعقد البيع أو البائع نظر التأول أنها في ضمانه وأما إن كانا غير مأمونين فانه يحرم أن تكون عند أحدهما فالنهي إما كراهة وإما حرمة (ص) وهل يكتب في واحدة قال يخرج على الترجان (ش) يعني أن المرأة الواحدة هل تجزئ في اثنتان على الأمة الموضوعة ويقبل قولها أن الأمة قد حاضت أو ما حاضت قال المازري يخرج الخلاف في ذلك على الخلاف في الترجان هل هو من باب الخبر فيكتفي بواحدة وهو المشهور كما مشى عليه المؤلف في باب القضاء وهو ليس من باب الخبر فلا يكتب بواحدة وللسئلة تطائر في الخلاف انظرها في الشرح الكبير (ص) ولا مواضعة في متروجة وحامل ومعتدة وزانية (ش) المشهور من المذهب أنه لا مواضعة فيما ذكر لا تنفقاء فائدة المواضعة فيهن أما المتروجة فلا دخول المشتري على أن الزوج مرسل عليها وأما الحامل أي من غير سيدها فاعلم المشتري بأن الرحم مشغول بالولد وأما المعتدة فكذلك لأن العدة تغني عن المواضعة وعن الاستبراء

وأما

حكم وقائف ترجان كاتب * مستنك ومقوم ومخلف

مع قائف الجراح أو كشف الهنا * في التسع يكتب مخبراً منصف وكذا طبيب والمزكي ضف إلى * ما قلته أنت الخليف المتخف اه والمراد الطبيب ولو كافراً أو امرأته في عيب العبد أو الأمة الحاضرين أما مع الغيبة أو الفوات فلا تقبل إلا الشهادة بشرطها (قوله ولا مواضعة في متروجة) بل ولا استبراء وأنت خير بأنه لا يحتاج للنص على نقي المواضعة والمعتدة لأنه لا استبراء فيهما كما تقدم فلا مواضعة (قوله المشهور من المذهب الخ) لم أقف على مقابله فإيراجع (قوله فان العدة تغني عن المواضعة) هذا ظاهر في عدة الطلاق إذا لم ترتفع حيضتها وإذا ارتفعت فان كان لمضاعف كذلك لأنه لا بد بعد من حيضتها وإن كان لم يضرع لم تحل

الابالمتأخر من سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما معسدة الوفاة فلا بد من مضي عدتها ان جازتها حصة قبل تمامها وان تأخرت عنها فلا بد للمالك من رؤيته بالدم وان ارتفعت حيثما أقعدت بالماشهر ان وخمس ليال واما ثلاثة أشهر فان ارباب التسعة والاستبراء كذلك فان اشترت بعد مدة في العدة فقد يتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوي معه (قوله وأما الزانية والمغتصبة) أي وان كان ليس فيهما مواضعة ففيهما الاستبراء بوضع الحمل ان حملت وتدخل في ضمان المشتري بمجرد ذلك فدل على ان هذا من لوازم الاستبراء (قوله ان لم يرغب) أي غيبة يمكن فيها الوطء صادق بعدم الغيبة أصلاً وبغيبة لا يمكن فيها الوطء (قوله ما يتق من الحمل) في العبارة حذف أي اتقاء ما يتق من الحمل أو ان ما مصدرية والنقد يران المقصود منها الاتقاء من الحمل وقوله أو خوف الخ عطف على من الحمل والمعنى الاتقاء من الحمل أو من اختلاط الانساب المخوف أي ان المحوط اما هذا أو هذا فلا ينافي ان أحدهما لازم للآخر (قوله لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير) هو أنه ان غاب المشتري في المردودة بعيب أو اقالة بعد دخوله ما في ضمان المشتري أي بعد أن رأت الحيضة ففيها المواضعة يعني الاستبراء وان حصلت قبل دخوله ما في (١٧١) ضمانه فان كان قبضهما على وجه الملك ففيهما الاستبراء فقط وان كان قبضهما على وجه الامانة فلا استبراء فيهما وأما المشتراة شراء فاسدا فان غاب عليها ففيها المواضعة وان لم يرغب فلا شيء فيها وهذا في الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض من غير خلاف أي وهو الاستبراء وأما الفاسد الذي اختلف فيه هل يدخل في ضمان المشتري بالقبض أو لا يدخل في ضمانه الا برؤية الدم كالتى تتواضع وقد اشترت شراء فاسدا فان قلنا انها لا تدخل في ضمانه بالقبض فانه يجري فيها اذا غاب عليها قبل دخوله في ضمانه وبعد القبض ما جرى في المقال منها وفي

وأما الزانية والمغتصبة فان الولد لا يلحق بالبايع ولا بالمشتري ولا يغيرهما اذ لا نسب لولد الزنا (ص) كالمردودة بعيب أو فساداً أو اقالة ان لم يرغب المشتري (ش) التشبيه في عدم المواضعة وقد علمت أن المقصود منها ما يتق من الحمل أو خوف اختلاط الانساب والامة في هذه المسائل لم يرغب عليها المشتري فلم يحتج البائع الى المواضعة لانهم لم يخرج عن ملكه أما لو غاب غيبة يمكن فيها الوطء لوجب على البائع الاستبراء لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير (ص) وفسدان نقد بشرط لا تطوعا (ش) أي وفسد البيع المدخول فيه على المواضعة نصا ان شرط على المشتري نقد الثمن أو بعضه لا ان تطوع له بالنقد وهذا حيث وقع البيع على البت ولو وقع على الخيار لمنع النقد ولو تطوعا واحترزنا بقولنا نصا عما لو اشترط اعدامها أو أبيهما فلا يفسد البيع بشرط النقد بل يبطل الشرط ويتزاع الثمن من البائع ويجرى عليها حكم المواضعة من الضمان وغيره ولو بعد الغيبة على الامة ولا بد من نزاع الثمن من يد البائع ولو لم يطلبه المبتاع ولو طبع عليه ثم لو قال المؤلف وفسدان شرط النقد لكان أولى لان الفساد انما هو شرطه ولو لم ينقد بالفعل وأجاب بعضهم بأن كلام المؤلف من باب القلب وان زائدة أي وفسد بشرط نقد (ص) وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان ومصيبته من قضى له به (ش) يعني انه اختلف في ايقاف الثمن في أيام المواضعة هل يحكم به أم لا فظاهر ما في البيوع الفاسدة من المدونة انه يوضع تحت يد عدل ومثله للمالك في الواضحة والمجموعة وفي العتيبة عن مالك لا يجب على المشتري ارجاع الثمن حتى تجب له الامة بخبر وجهان من الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والقولان للمالك في المدونة واذا فرغنا على القول بالايقاف فتلف في زمن المواضعة كانت مصيبته من قضى له به لو سلم وهو البائع اذا رأت الامة الدم والمشتري اذا لم تر الدم فالضمير في مصيبته وفي به يرجع للثمن وما شرحنا عليه من تقديم قوله وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان على قوله ومصيبته من قضى له به هو الصواب لكون الاول مفرعا على الثاني على أحد القولين ونسخة تذكر الضمير في به هي الصواب وهو نص المدونة ونسخة بها

المردودة بعيب كذا يظهر وان قلنا انها تدخل في ضمانه بالقبض فحكمها حكم الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض اتفاقا وقد تقدم انظر تمامه (قوله عما لو اشترط اعدامها أو أبيهما) أي أو جرى العرف بعدمها وانما امتنع مع النقد بشرط أو بشرط النقد لئلا يكون تارة بيعا وتارة سلفا وهذا ظاهر مع الاول وكذا مع الثاني لتزويلهم شرط النقد منزلة النقد بشرط والتعليل المذكور لا يوجب المنع الامع الشرط لامع التطوع وقوله لمنع النقد ولو تطوعا أي لم يافيه من فسخ ما في الذمة في مؤخر وذلك أن الثمن في ذمة البائع في أيام الخيار فاذا مضت فقد فسخها في مؤخر وهو الجارية التي يتأخر قبضها بالماترى الدم (قوله لكون الاول الخ) المناسب لكون الثاني مفرعا على الاول على أحد القولين (قوله على أحد القولين) وهو القول بالجبر وأما على عدمه فظاهر نقل المواق انه كذلك أي متى حصل وقف ولو بتراضيهما فمصيبته من قضى له به أو امان استمر بيد المبتاع فهو منه لامن البائع ثم على القول بالجبر لو قبضه البائع وتلف كان ضمانه منه كالثمن في البيع الفاسد وأما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلفت الامة أو ظهرت حامل منه فيبقى ضمانه ضمان الرهان ان جعله المشتري عنده توثقا وان جعله ودية لم يضمنه وان لم يعلم على أي وجه جعله عنده فانظر هل يحتمل على الوديعة أولا

(قوله واللام بمعنى على) لا حاجة لذلك بل المعنى على اللام والمعنى ومصيبته من قضي له بالزمامها صاحبها وقوله وان لم تره الزمها المشتري أى وجوباً اذا كانت حامل من البائع لان كانت حامل من المشتري وحاصله أن مصيبته من البائع ان خرجت سالمة من العيب والجل والمبتاع ان هلك أو ظهر بها جل من البائع فان ظهر بها جل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحيضة وقد هلك الثمن فالمبتاع مخير في قبورها بالعيب أو الجل بالثمن التالف وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردّها وكان منه ويمكن ادخالها في المصنف بأن يجعل قوله من قضي له بها شامل من قضي له باختيار المشتري أو جبراً (قوله لواجتماع متفقين الخ) أى بأن تكون العدة بالاقراء والاستبراء بالاقراء وقوله ومختلفين بأن تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالاقراء والحاصل انه ما أن تطرأ عدة على عدة أو استبراء على استبراء أو عدة على عدة والعدة من طلاق أو وفاة وصاحب الاربعة في الثاني هو الاول

أو غيره فلا يظهر أن يقال العدة والاستبراء متفقان أو مختلفان والقسم الاول فيه أربعة وذلك أن يطرأ عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق أو وفاة والنوع الثاني فرد خامس والنوع الثالث فردان عدة طلاق أو وفاة على استبراء والنوع الرابع كذلك وان روى كون الطلاق الطارئ أو المطرؤ عليه بائناً أو رجعة بازادت الاقسام وما ذكرناه بحسب القسمة العقلية لانه لا يصح طرؤه عدة وفاة على عدة وفاة (قوله يمتحن به الفقهاء الخ) أى جنس الفقهاء والمراد يمتحن بعضهم بعضاً (قوله في تداخل موجبين) بفتح الجيم وقوله من نوع أى كعتين وقوله أو نوعين أى كعدة واستبراء وقوله وفعل سائغ أى كالطلاق وقوله أولاً أى كالزنا والغصب (قوله موجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف موجب بكسر الجيم لقول الشارح انه عدم حكم الاول والحاصل انه يصح قراة موجب

تصح على حذف مضاف أى يلزمها واللام بمعنى على أى من قضي عليه يلزمها صاحبها وهي اذا رأت الدم الزمها البائع للمشتري وان لم تره الزمها المشتري للبائع * ولما أنهى الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليهما الاجتماع متفقين ومختلفين ويسمى ذلك باب التداخل قال بعض وهو باب يمتحن به الفقهاء ويمتحنون فقال

فصل في تداخل موجبين من نوع أو نوعين من رجل واحد وفعل سائغ أم لا وأشار المؤلف لضابط ذلك بقوله (ص) ان طرأ موجب قبل تمام عدة أو استبراء انهدم الاول وأنتفت (ش) يعنى أن المرأة اذا كانت في عدة أو استبراء ثم تجد قبل تمام ما هي فيه موجب آخر فاما ان يكون الموجبان من رجل أو من رجلين فان كانا من واحد فاما ان يكونا بفعل جائز أم لا فان كانا من واحد وبفعل سائغ كالوطق زوجته طلاقاً ثانياً ثم تزوجها وطلقها بعد البناء فانها تستأنف العدة من اولها وتهدم الاولى ويصح في انهدم قرائنه بالمعجمة أى انقطع حكمه ومنه هدم السبي النكاح أى قطع وبالمهمله أى نقض حكمه وقوله وأنتفت حكم غيره أعني من كون الحكم الآخر غير الاول أو هو وغيره فيندرج فيه من لزمها أقصى الاجلين اذ لا يقال فيها انهدم الاول (ص) كزوج بائنته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقاً (ش) بدأ المؤلف من أمثله بطرؤه عدة على عدة والمعنى ان من طلق زوجته بعد الدخول طلاقاً ثانياً بدون الثلاث ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها فانها تأتف عدة من طلاقه الثاني وتهدم الاولى ولو طلق ثانياً قبل البناء بنت على ما بقى من العدة الاولى وكذلك تأتف عدة وفاة اذا مات بعد تزويجها سواء بنى بها أم لا ولا تنبى اذ لا تنبى عدة وفاة على عدة طلاق لاختلافهما فوعا وفي بعض النسخ مباينته من ابان فهو اسم مفعول متعد وبأى مفهوم بائنته وقوله بعد البناء ظرف لغو وأحوال وقوله بعد البناء يتنازع بائنته ويطلق وأما الحامل اذا طلقها ثم تزوجها ومات عنها أو طلقها قبل الوضع فان عدتها وضع حملها ويرثها ذلك من الطلاق والموت كما مر عند قوله وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كاه (ص) وكسبراً من فاسد ثم يطلق (ش) هذا طرؤه عدة على استبراء والمعنى ان ذات الزوج اذا وطئت وطأ فاسداً برتاً أو باشتباه أو غصب أو غير ذلك فقبل تمام

بفتح الجيم ومصدوقه العدة والاستبراء ولا يحتاج الى تقدير ويصح ان يقرأ موجب بكسر الجيم ويحتاج للتقدير كما فعل الشارح وقوله ثم يطلق بعد البناء لم يظهر وجه انهدم الاول لان الاول قد انهدم بينائه بها ثانياً ولو انهدم بعد الطلاق الثاني ولا يعوته بعد بنائه بها في النكاح الثاني وأجاب بعض الشيوخ بأنه ولو كان انهدم بالبناء لا يظهر أثر الانهدام الا بالطلاق أو الموت فنسب الانهدام للطلاق والموت لكونهما مؤثرين فتدبر (قوله غير الاول) كما تقدم في المثال وقوله أو هو وغيره كما اذا كانت تعمد من وفاة قرنت فانه يجب عليها أقصى الاجلين تمام العدة والاقراء (قوله اذ لا يقال فيها انهدم الاول) المناسب ان يقول اذ يقال انهدم الاول من حيث الخصوص والابطال كلام المصنف الا أن يجاب بأن قوله انهدم الاول أى غالباً (قوله أو يموت مطلقاً) ضعيف والمعتمد ان عليها أقصى الاجلين في غير الحامل وأما الحامل فبالوضع (قوله ظرف لغو ظاهر) وأما الحالبة فاما معنى حالة كون الطلاق واقعاً بعد البناء وحالة كون الينونة بعد البناء (قوله برتاً) الباء التصويروى وأما في قوله أو باشتباه فهي للابسة

تمام الاستبراء طلقها زوجها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق وينهدم الاستبراء الاول فان كانت من ذوات الحيض فثلاثة اقراء طهار وان كانت من ذوات الاشهر فثلاثة أشهر من يوم الطلاق وان كانت حاملا فبوضع حملها كله ومفهوم يطلق لو مات فأقصى الاجلين كما يأتي للمؤلف (ص) وكما تجب وان لم يمس طلق أو مات الآن يفهم ضرر بالتطويل فتبني المطلقة ان لم يمس (ش) قد علمت ان الرجعية كالزوجة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم قبل انقضاء العدة راجعها وطلقها أو مات عنها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق الثاني أو من يوم الموت وسواء مسها بعد ان راجعها أو لا والمراد بالمس الوطء لم أعلمت ان الرجعية تنهدم العدة الا اذا أراد بارتجاعها الضرر بها التطويل العدة عليها ثم طلقها قبل أن يمسها فانه يعامل بنقيض مقصوده وتبني على عدتها الاولى أما اذا ارتجعها ثم طلقها بعد ان وطئها فانها تستأنف كما مر من يوم الطلاق الثاني لان وطأه دم عدتها فصارت الى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الاول لا احتمال حصول حمل عن وطئه ولا يتطرق قصد الضرر وعند ابن عرفة أنها تستأنف ولو قصد ضرر راوئته على نفسه انظر ابن غازي فان قلت من تزوج بائمة ثم طلقها قبل البناء في عدة طلقها الاول فانها تبني على عدة الطلاق الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع فما الفرق قلت الفرق أن مبانته كأجنبية ومن تزوج أجنبية فطلقها قبل البناء لعدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقه الواقع فيها بعد ارتجاعها طلاق زوجة مدخول بها تعتد منه ولا تبني على عدة الطلاق الاول لان الارتجاع هدمها (ص) وكعتدة وطئها المطلق أو غيره فاسد ابكاشباه (ش) هذا طرقا استبراء على عدة والمعنى أن المرأة المعتدة من طلاق رجعي أو بائن اذا وطئها مطلقها أو غيره في عدتها وطأ فاسد ابكاشباه أو برئ أو لم ينو مطلقها بوطء الرجعة على المشهور من اشتراط النية في صحة الرجعة أو كان الطلاق بائنا وتزوجها مطلقها أو غيره في العدة تزويجا فاسدا وفرق الحاكم بينهما فانها تستأنف العدة من يوم الوطء الفاسد بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كانت من ذوات الاشهر أو بوضع الحمل ان كانت حاملا وينهدم ما تقدم من العدة واذا وطئها مطلقها طلاقا رجعيا ولم ينو الرجعة وكان هذا الوطء بعد مضي قرأين مثلا وقلتم بانهدم الاول وتستأنف ثلاثة اقراء فهل له عليها الرجعة الى آخر هذه الثلاثة الاقراء التي هي استبراء أو لا رجعة له عليها الا في آخر العدة فقط وهو الظاهر لانها بمجرد انقضاء عدتها تبين منه الآن يكون ارتجاعها فاذا بانته منه لم يلحقها طلاقه ولا رجعة له عليها بعد ذلك فاذا راجعها قبل انقضاء عدتها كما مر حرم عليه وطؤها في بقية استبراءها فاذا تم استبراءها حل له وطؤها (ص) الامن وفاة فأقصى الاجلين (ش) كذا باداة الاستثناء في بعض النسخ وفي بعضها الامن وفاة بالعطف على مقدر أي من طلاق لامن وفاة والمعنى ان المرأة المعتدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطأ فاسدا من زنا أو من شبهة أو من نكاح فاسد وفرق بينهم ما فانه يلزمها أن تمكث أقصى أي بعد الاجلين من الاشهر والاقراء فتبرص تمام ثلاثة اقراء من الوطء الفاسد ان مكث قبلها عدة الوفاة أو تمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان مكث قبلها الاقراء هذا في الحرة وأما في الأمة فعليها أقصى الاجلين وقد مر ان استبراءها بجيضة أو ثلاثة أشهر وان عدتها من وفاة زوجها شهران وخمس ليل أو ثلاثة أشهر (ص) كاستبراء من وطئ فاسدا مات زوجها (ش) التشبيه في انها تمكث أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة المستبرأة من الوطء الفاسد برئ أو بنكاح فاسد أو نحوهما اذا مات زوجها في أثناء

وكذا ما بعد والمراد فاسد بواحد مما ذكر لا بنكاح فاسد (قوله وان كانت حاملا الخ) أي اذا حلت من الزنا ثم طلقها زوجها تحل بوضع الحمل (قوله ومفهوم يطلق الخ) لا يخفى ان هذا مما يكدر على قول الشارح أولا وقوله وأتفت الخ قد بر (قوله وكما تجب الخ) ظاهره انه اذا حصل الموت والطلاق من غير ارتجاع لا يكون الحكم كذلك وهو ظاهر في الطلاق لافي الموت لا تنقل الرجعية لعدة الوفاة (قوله لا احتمال حصوله) علة للعلة وقوله وعند ابن عرفة هو المتمد والحاصل ان كلام ابن عرفة انما كان راجحا لان ابن العربي قال اذا وجد قول الموطأ والمدونة بقدم ما في الموطأ على المدونة لان الموطأ قرئ عليه الى أن مات بخلاف المدونة لانهم اسماع أصحابه منه (قوله كاشباه) انما صرح به لئلا يتوهم انه ليس بفاسد لكونه غير حرام ولو قال وان مشبهة لكان أحسن بدر (قوله كذا باداة الاستثناء) اذ هو استثناء منقطع وقال البدر متصل لانه مخرج من قوله معتدة ولا يضره قوله وطئ المطلق لانه احدى صور المعتدة (قوله بالعطف على مقدر) يدل على هذا المقدر قوله وطئ المطلق أو غيره

(قوله أو طلاق) معطوف على قوله وفاة وقوله وارتفعت حيضتها أو أمان لم ترتفع حيضتها فلا استبراء فيها لأنها تحرم في المستقبل إلا أن عبارة شب وعيب مخالفة لعبارة شارحنا وذلك أن ظاهر عبارتهما أن قوله وهذا فيمن ارتفعت حيضتها جاز في معتدة الطلاق أو الوفاة لا الطلاق فقط فإن قلت من ارتفعت حيضتها تحرم أيضا في المستقبل فلم يجعل عليها أقصى الاجلين قلت كأنها مستثناة من مفهوم قوله ولم تحرم في المستقبل الخ (أقول) بحمد الله كلام شارحنا هو الصحيح لما تقدم قريبا عند قول الشارح لأن العدة تغني عن المواضعة (قوله وأنت به لستة أشهر من وطئه) أي أو بعد حيضة وأنت به لاقل من ستة أشهر أو لستة أشهر ونفاة الثاني (قوله وإن ألحق بالفساد) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وفاسد معطوف على صحيح أي وإن ألحق بنكاح فاسد ومثل النكاح الفاسد ووطء الشبهة أي وأما الزنا فلا تخرج بما ينشأ عنه من الحمل من (١٧٤) عدة طلاق ولا وفاة بوضعه بل تعتد في الطلاق بثلاثة أقراء

تعد منها الطهر الذي يليه نفاسها وفي الوفاة بأقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة فإذا علمت ذلك فقول شارحنا ففسخ نكاحها أو زنت الخ إنما يظهر فيما إذا ألحق بالنكاح الصحيح لأن ألحق بالفساد لما علمت أنه إذا ألحق بالفساد لا يحمل الأعلى نكاح فاسد لازنا أو غصب (قوله أي يجزئها عن استبراءه) فأثر الفساد هو ما يوجب من الاستبراء (قوله وعليها أقصى الاجلين) يتصور ذلك في المنع لها زوجها إذا اعتدت وتزوجت وحلت من النسي ثم ثبت أنه لم يمت أولا وانما مات الآن في أثناء عدة الحمل وفسخ نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فإن وضعته قبل تمام أربعة أشهر وعشرين من موت الزوج الأول لم تحل حتى تنقضي

استبراءهما فانها تمكث أقصى الاجلين أجل تمام أقراء استبراءهما من يوم شروعها في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الحرية وأما في الأمة فالأجل فيها أجل حيضة استبراءها وأجل عدة وفاتها (ص) وكشتراة معتدة (ش) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمكث أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليال وحيضة استبراءه لأجل انتقال الملك أو طلاق وارتفعت حيضتها فلا تحل إلا بغير سنة للطلاق وثلاثة للشراء وقد مر هذا كله وانما أعادها جعل للنظائر * ولما أنهي الكلام على ما يمكن تعدد صاحبه من أقراء أو أشهر تسكلم على ما لا يمكن تعدده وهو الحمل فإن صاحبه أحد الواطئين فيحتاج إلى السؤال هل يرى الحمل من صاحبه ومن غيره أو يرى من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وهدم وضع جل ألحق بنكاح صحيح وغيره وبفساد أثره وأثر الطلاق لا الوفاة (ش) يعني أن المعتدة من طلاق أو وفاة إذا تزوجت بغير زوجها في عدتها ودخل بها زوجها ففسخ نكاحها أو زنت أو غصبت أو وطئت باشتباه في عدتها ثم أتت بولد كامل غير سقط فإن ألحق بالزوج الأول وهو صاحب النكاح الصحيح بأن وطئها الثاني قبل حيضة وأنت به لستة أشهر فأكثر من وطئه فإن ذلك الوضع يهدم الاستبراء من الوطء الثاني وأولى يهدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أجزأها عن الوطئين بلا خلاف لأن الاستبراء إنما كان لما يتقي من الحمل وهو هنا مأمون وإن ألحق بالفساد بأن تزوجت في عدتها بعد حيضة وأنت بولد لستة أشهر من يوم الوطء الفاسد ولم ينقه الثاني فإن وضعه يهدم أثر الوطء الفاسد أي يجزئها عن استبراءها ويهدم أيضا أثر الطلاق أي يجزئها أيضا عن عدة الصحيح إن كان طلاقا سابقا على الفساد ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الأقصى مع الالتباس كما مر أتين أحدهما ما بنكاح فاسد أو أحدهما مطلقا ثم مات الزوج (ش) التداخل فيما مر هو باعتبار موجبين وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره واعلم أن الالتباس تارة يكون من جهة محل الحكم وتارة يكون من جهة سبب الحكم وقد مثل المؤلف للأول بعثالين أحدهما إذا كان له زوجتان أحدهما بنكاح صحيح والآخر بنكاح فاسد كما إذا تزوج أختين من الرضاع مثلا ولم تعلم السابقة منهما ثم مات الزوج فتعدت كل منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة وبثلاث حيض استبراء فتمكث للآخر منهما أما لو علمت السابقة منهما لا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام وتعدت للآخر بثلاثة أقراء للاستبراء أن دخل بها ولا عدة عليها إن لم يدخل بها فلما لم يعلم الحكم فيهما

أربعة أشهر وعشرون انقضت الأربعة أشهر وعشر قبل وضع الحمل بأن ثبت موت الأول وهي أول الحمل لم تحل حتى تضع حملها ويتصور في المسائل التي لا تنقوت فيها بالدخول (قوله أو أحدهما مطلقة) أي ودخل بهما معا أو بأحدهما وجهلت المدخول بهما أيضا كما جهلت المطلقة (قوله باعتبار موجبين) هما الوفاة والطلاق (قوله وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره) لا يخفى أنه في المسئلة الأولى التي هي قوله كما مر أتين الموجب بالنسبة للتي نكاحها صحيح الوفاة في التي نكاحها فاسد المدخول في فاسد فإنه يوجب أن تستبراء بثلاثة أقراء فالموجب في كل واحد ألا أنه التباس بغيره ويصح أن يقرأ موجب بفتح الجيم أي العدة والاستبراء (قوله يكون من جهة محل الحكم) الحمل هي المرأة التي تستحق عدة الوفاة والمرأة التي تستحق عدة الطلاق أي والحكم هو عدة الوفاة والاستبراء بمعنى المحكوم به أي لم يعلم هذه من هذه هذا معناه إلا أنك خبير بأنه يقال إن الالتباس هنا من جهة سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد (قوله فلما لم يعلم الحكم) أي محل الحكم كما أفاده ما قدمناه

(قوله وكستولة) عطف على كأمراةين وفيه فاق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة فقط وأجيب بأنه يقتضري
 التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأجيب أيضا بأن قوله وعلى كل الاقصى أى في الجملة أى في مجموع هذه المسائل أو معطوف على قوله كل
 المجرور وعلى أى على مثل مستولدة أو المعطوف محذوف أى على كل (١٧٥) وعلى الواحدة مثل مستولدة أى مدبرة

تعتق من ثلث المال (قوله مستولدة)
 احترز عما كان غير مستولدة
 والمسئلة بحالها فان عليها في الاقر
 عدة مة واستبراءها وفي الثانية
 عدة فقط وفي الثالثة هل هي عدة
 أمة فقط أو عدة أمة واستبراءها
 وغير المستولدة يشمل القن والمدبرة
 اذ لم تعتق كلها من الثلث والا
 فكالمستولدة ويشمل المكاتبه
 والمبعضه والمعتقة لاجل الأنهن
 لا يحل للسيد وطوئن (قوله من
 جهة سبب الحكم) الحكم العدة أو
 الاستبراء والسبب لذلك الآن هو
 إماموت الزوج أو موت السيد وهو
 مجهول (قوله فان لم تر الدم) مفرع
 على محذوف تقديره فان حاضرت
 الحيضة وهي استبراء الامه فلا
 اشكال وان تأخرت تر بصت الخ
 (قوله فان لم ترها) كذا في نسخة
 والضمة عائد على الدم بمعنى الحيضة
 (قوله وان زادت) المناسب لما تقدم
 ان يقول فان أحست برية ولا
 يقول فان زادت بل كان يقول وان
 أحست بشئ تر بصت تسعة أشهر
 فان لم تزد حلت فان زادت ريتها
 مكثت أقصى أمد الحمل فتدبر
 (قوله لزمنها أربعة أشهر وعشر)
 بعد موت زوجها لان السيد حي
 (قوله قال بعض ولا ينبغي الخ) هذا
 البعض هو البساطي (أقول) الذي
 ينبغي ان يقال ذلك في القول الاول

طولت كل منهما بالامرين معا الثاني مات الزوج في العدة عن امرأتين إحداهما مطلقة طلاقا
 بائنا والاخرى في العصمة ولم تعلم المطلقة من غيرها فتعد كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرة
 أيام عدة الوفاة وثلاثة اقرء عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيهما لا اعتدت المطلقة بثلاثة اقرء ان
 كانت من ذوات الحيض ان دخل بها وتعد التي في العصمة بأربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يعلم
 الحكم فيهما طولت كل منهما بالامرين معا اذ لا تتحقق حليتهما الا بالزوج الا بذلك (ص)
 وكستولة متزوجة مات السيد والزوج ولم يعلم السابق فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه أو
 جهل فعدة حرة وما تستبرأ به الامه وفي الاقل عدة حرة وهل قدرها كاقول أو أكثر فولان (ش)
 هذا مثال للالتباس الذي يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا زوجها السيدها الشخص
 ثم مات السيد والزوج في غيبتهما وعلم سبق موت أحدهما ولكن لم يعلم عين السابق منهما ما هو
 السيد أم الزوج فلا يخلو حالهما من أربعة أوجه فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه أى
 أكثر من شهرين وخمس ليال أو جهل ما بينهما هل أكثر من عدة الامه أو أقل أو مساو فالواجب
 عليها في الوجهين عدة حرة أربعة أشهر وعشر وما تستبرأ به الامه وهو حيضة ويعتبر كل من عدة
 الوفاة والاستبراء من يوم موت الثاني فان لم تر الدم تر بصت تسعة أشهر فان لم ترها ولم تحس برية
 حلت مكاتها وان زادت ريتها مكثت أقصى أمد الحمل وانما لزمنها مجموع الامرين لانها بتقدير
 موت سيدها أو لا لا يلزمها شئ بسببه لانها في عصمة زوج لم تحل لسيدها ثم لمسا مات زوجها وهي
 حرة لزمنها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أو لا يلزمها شهران وخمس لانها أمة بعد ثم
 يلزمها موت سيدها الاستبراء بحيضة لكونها بعد خروجهما من عدتها حلت لسيدها لان
 الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الامه فلاجل هذا لا تحل الا بالامرين وحكم ما اذا جهل
 ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما أكثر من عدة الامه لا احتياط لاحتمال أن يكون أكثر وان كان
 بين موتيهما أقل من عدة الامه بان يكون بينهما شهران فالواجب عليها عدة حرة أربعة أشهر
 وعشر ليال لاحتمال موت السيد أو لا فموت الزوج عنها هي حرة وبتقدير موت الزوج أو لا
 فانما عليها شهران وخمس ليال وهي مندرجة في الاربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يوجب عليها
 شيئا لانها لم تحل له فلم تحتاج بحيضة استبراء واختلف اذا كان بين موتيهما ما قدر عدة الامه شهرين
 وخمس ليال هل حكمه حكم ما اذا كان بينهما أقل من عدة الامه فتكتفي بعدة حرة كما ذهب اليه ابن
 شبلون اذ لم يعض لها وقت تحل فيه للسيد أو حكم ما اذا كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه فيجب
 عليها الامران وبه فسر ابن يونس المدقنة قال بعض ولا ينبغي ان يختلف فيه قولان ثم ان قوله ولم
 يعلم السابق صادق بما اذا لم يكن سابق البتة بان ما تاما مع الان السالبة تصديق بنى الموضوع
 وموضوع هذه المسئلة انما هو اذا ما تاما معا قين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أى وأما لو ما تاما
 معا فالاصل أنها أمة الا أنها تعد عدة حرة احتياط في كلامه اجمال لا يليق به والجواب ان مدار
 هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعمل به الا اذا وافقه نقل والنقل في هذه المسئلة كما علمت ولما كان

لا في هذا الثاني لانها لا تحل للسيد الا بأكثر من مقدار العدة (قوله ثم ان قوله الخ) يراد ان يقال الصديق بالمعية يرد التفصيل المفهم للترتيب
 فتدبر (قوله ان مدار هذا العلم) أى العلم المتعلق بكون السالبة تصديق بنى الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعمل به أى وعلم المعقول لا يعمل
 به الا اذا وافقه نقل وحاصله أن هذا الاجمال لا يضر لانه اجمال بحسب علم المعقول لا بحسب الفقه الا أن الموجود في نسخة الفيثي
 الذي هو اصل الشارح ان مدار هذا العلم النقل أى مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أى فعلم للعقل لا يعمل به هنا من كون السالبة
 تصديق بنى الموضوع

باب الرضاع (قوله ومندرج فيه) أي ومندرج معه في قوله وحرم أصوله والظاهر أن مراده بالاندراج المحل عليه (قوله لبنات آدم) أي لبنات آدم (قوله والاحاديث على خلافه) قال عليه الصلاة والسلام ابن الفحل يحترم (قوله لمحل مظنة) أي لمحل هو مظنة الغذاء (قوله التحريم) تعليل للتعبير بوصول دون أن يعبر بضم (قوله ولادليل الأسمى الرضاع) أي لادليل الالكونه رضاعا فان قلت فيه دور لان مسمى الرضاع دليل على تحريم السعوط والوجور وتحريم السعوط والوجور دليل على ان الرضاع وصول الذي هو المسمى قلت يمكن الجواب بأن الدليل على التحريم مسمى الرضاع المحمل والذي دل عليه تحريم السعوط المسمى المفصل (قوله مع أنه يحد الخ) أي وإذا كان يحد الحقائق الشرعية فلا حاجة لقوله عرفا والجواب ما أشار إليه بقوله إشارة الخ (قوله إشارة الخ) ليس فيه إشاره لما ذكر وإنما المعنى لما كانت

(١٧٦)

الرضاع محترما لما حرمه النسب ومندرج فيه حيث ذكر كقوله وحرم أصوله وفصوله وما ذكر بعد شرع في بيان شروطه وما يتعلق به أفعال

*** (باب) مسائل الرضاع وبيان ما يحترم وما لا يحترم ***

وهو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتر كها وأنكر الأصمعي الكسر مع هاء وهو من باب سماع وعند أهل نجد من باب ضرب والمراد مرضع إذا كان لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قيل مرضعة ويقال ابن ولبن لبنات آدم وغيره وأنكر أهل اللغة لبن في بنات آدم والاحاديث على خلافه ابن عرفة الرضاع عرفا وصول لبن آدمي لمحل مظنة غذاء آخر التحريم بهم بالسعوط والحقة ولادليل الأسمى الرضاع وقوله عرفا خص هذا المحدث بذلك مع أنه يحد الحقائق الشرعية إشارة إلى أن الرضاع غلب في المعهودين الناس وهو ضم الشفتين على محل خروج اللبن من الثدي لطلب خروجه لكن الفقهاء حيث حكموا بأن الحقة والسعوط يقع التحريم به ما دل ذلك على أن الرضاع عرفا شرعا صادق عليه ما وأورد الشيخ بأن رضاع الكبير لا يحرم وأجاب بأن المحدث ما صدق عليه أنه رضاع وكونه لا يحرم أو يحرم أمر آخر فالحدود ما هي الرضاع ما هي لا أفرادها وانظر قول ابن عرفة لمحل مظنة غذاء آخر مع قول المؤلف الآتي في الحقة تكون غدا فمما يأتي والأصل في تحريم الرضاع قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقوله إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ففيه بيان للآية وزيادة وإن التحريم ليس مقصورا على المباشرة وإلى ذلك أشار المؤلف بقوله (ص) حصول ابن امرأة (ش) يعني أن حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافرة صغيرة لا يوطأ مثلها أو كبيرة حية أو ميتة تحقق أن في ثديها لبنا حال المص لان شك تزوجة أو غير متزوجة ولو خشي شكلا في جوف الص غير المرضع بنشر الحرمه كما ينشرها النسب وسواء وصل إلى جوف الرضيع بوجور أو سعوط ويأتي تفسيرهما ويأتي محترقات القيود وبالغ بقوله (وإن ميتة) دب الطفل فرضعها وتحقق أن في ثديها لبنا حال المص وكذا إن شك عند ابن ناجي خلافا لابن راشد وابن عبد السلام أو حلب منها على المشهور لرد ما حكاه ابن شاس وغيره من القول الشاذ بعدم تحريمه لان الحرمه لا تقع بغير المباح والجواب

العرفية ضم الشفتين الخ والحقيقة الشرعية وصوله عبر بقوله عرفا أي عرف أهل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هناك مخالفا لذلك لا يلتفت إليه وأما تفصيل ذلك المخالف أي تعيينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدراك دفع لما يتوهم أن المعنى العرفي مراد (قوله ما صدق) أي ماهية صدق عليها أي محل عليها أنها رضاع الا انك خبر بأن المحل انما هو على الماصدقات فتدبر (قوله ماهية الرضاع بما هي) أي فالحدود ماهية الرضاع حالة كونها ملتبسة بمحدهي هو لان الحدعين المحدود والاختلاف بالاجمال والتفصيل أو نقول ملتبسة بحالة هي انها ماهية كأنه قال الماهية من حيث انها ماهية (قوله مع قول المؤلف الآتي) سيأتي الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقة (قوله وإن التحريم ليس مقصورا على المباشرة) أي خلافا للتبادر من قوله أرضعنكم من المباشرة (قوله

وإن التحريم) معطوف على الآية أي ففيه بيان لان التحريم (قوله حصول الخ) أي

عن

الجوف الرضيع والافلا يحرم (قوله لبن امرأة) أي لا ذكر ولو زاد وكثر (فائدة) انما سميت المرأة امرأة لانها لما خلقت حواء من آدم ساءت الملائكة فقالت له ما هذه فقال حواء فقالت لم سميتها امرأة وجواء قال لانها خلقت من المرأة وحواء لانها خلقت من بني هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز فعدت عن الولد (قوله تحقق) أي أوطن (قوله لا إن شك) الاظهر ان الشك يحترم أيضا كما عند ابن ناجي (قوله ولو خشي مشكلا) أي بمثابة من تيقن الطهارة وشك في الحدث فتيقن حصول لبنه بخوف الرضيع كتيقن الطهارة والشك في كونه ذكر أو أنثى كالشك في الحدث (قوله أو حلب منها) معطوف على قوله فرضعها (قوله على المشهور) مرتبط بقوله وإن ميتة أي ان ابن الميتة يحترم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله لا تقع بغير المباح) أي ولبن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وإن كان المعتمد أنه طاهر

(قوله خرج مخرج الغالب) أي أن قوله أرضعكم خرج مخرج الغالب لأن المفهوم ما حتى يخرج الميتة (قوله فلبن الحنينة لا ينشر الحرمة) كذا قالوا أو قول مقتضى تكليفهم التحريم (قوله ما يدخل) أي آلة ما يدخل أو آلة ما يصب في الحلق وتلك العبارة التي قالها الشارح موجودة في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط الفم) أي بآلة أو يقال بقطع النظر عن كلام الشارح أراد بالوجور وما عطف عليه الفعل يعني الإدخال الخصوص (قوله أو ما يصب الخ) في كلام عب ما يفيد أنهم ما قولان (قوله وهي دواء) شارحنا موافق لغيره في تفسير الحقنة بأنها نفس الدواء لأنه لا يتم ذلك إلا بتقدير وآلة حقنة (قوله رجعه الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم أراد شراحا مخصوصة وكأنه عنى بهم أرباب الباطني والافقهسي ونص الشيخ سالم رجعه الشراح للثلاثة وغيرهم للحقنة فقال الظاهر رجوعه للحقنة فقط لقوله في المدونة وأن حقن بلبن فوصل إلى جوفه حتى يكون له غذاء حرم والالم يحرم اه ومشى عب على ذلك وعبارة عب تكون الحقنة فقط دون ما قبلها غذاء بالفعل أي كافية (١٧٧) للرضيع عند وجودها وإن كان يحتاج لغذاء

بعد ذلك بالقرب ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل إلى جوف الرضيع من عال أن يكون غذاء بل وإن مصه بخلاف الحقنة فاشترط فيها لكون الأول أقرب إلى محل الطعام من الحقنة اه (قوله ومعنى كونها غذاء الخ) لا يخفى أن هذا لا يأتي على من رجح يكون غذاء للحقنة فقط لأن رجوعه لها فقط بعين أن المراد يكون غذاء بالفعل (قوله إلى محل الغذاء) فلا يكفي الوصول للعلق (قوله خلافا لابن عبد السلام) أي لأن ابن عبد السلام قال شرط في المدونة في الحقنة مع كونها واصله إلى جوفه أن تكون غذاء له والالم يحرم (قوله أو يقال على محل الخ) هذا هو المعتمد كما أفاده محشي نت (قوله إلى مخرج الطعام) المناسب إلى محل الطعام (قوله لا غلب) عطف على مقدر رأى أن لم يغلب لا غلب ذكره البدر (قوله لا بلبن امرأة أخرى الخ) والحاصل أنه إذا خلط

عن مفهوم قوله تعالى وأمهاتكم اللاقي أرضعكم أنه خرج مخرج الغالب والمراد بالمرأة الآدمية فلبن الحنينة لا ينشر الحرمة (ص) وصغيرة (ش) معطوف على ميتة وتقييد عن لا تطيق الوطء حتى تكون داخلها في حيز المبالغة لأنها محل الخلاف إذ لبن المطبقة للوطء ينشرها اتفاقا (ص) بوجور أو سحوط أو حقنة (ش) الباء بآلة أي أو كانت الآلة الموصلة لجوف الرضيع وجورا بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو ما يصب في الحلق وفعله وجورا أو جرا أو سحوطا بفتح أوله ما يصب من الأنف أو لدودا ما يصب من جانب الشدق ولديدا الوادي جانباه أو حقنة وهي دواء يصب في الدبر يصعد إلى الجوف فإذا وصل لبن المرأة إلى جوف الرضيع بأحد هذه الوجوه فإنه ينشر الحرمة ثم إن مسألة الوجور تفهم من مسألة السحوط بالاولى فلوحظ فيها ماضره ثم إن قول المؤلف (ص) تكون غذاء (ش) بكسر الغين وبالدال المججمة ما يتغذى به من الطعام يقال غذوت الصبي بالواو ولا غذيته بالياء رجعه الشراح للثلاثة وغيرهم للحقنة فقط ومعنى كونها غذاء أن تصل إلى محل الغذاء ولا يشترط الغذاء بالفعل لأن المصصة الواحدة تحرم وهي لا تكون غذاء وهذا هو قول ابن عرفة لمظنة غذاء آخر كان في نفسه غذاء أو لا خلافا لابن عبد السلام أو يقال على محل الغذاء بالفعل لا ينافي كلام ابن عرفة لا مكان محل كلام ابن عرفة على ما وصل للجوف بغير الحقنة ويدل لذلك قول بعض الشراح ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل إلى جوف الرضيع أن يكون غذاء كما اشترط ذلك في الحقنة لكونه أقرب إلى مخرج الطعام من الحقنة (ص) أو خلط لا غلب (ش) أي وكذلك يحرم ما وصل إلى الجوف من اللبن ولو خلط بغيره من ماء أو عقاقير كعزروت أو مر أو طعام إن كان اللبن مساويا أو غالبا إلا أن غلب بغيره فلا يحرم على الأصح وهو قول ابن القاسم خلافا للاخوين وبعبارة أو خلط بغير جنسه لا بلبن امرأة أخرى فإنه ينشر الحرمة مطلقا أي كان مساويا أو غالبا أو مغلوبا وقوله (ولا كماء أصفر) أي ولأن لم يكن الواصل إلى جوف الرضيع لبنا بل كماء أصفر أو غيره مما ليس بلبن ولو خرج من الثدي معطوف على لبن فهو محترزه كما أن قوله (وبهيمة) محترز امرأة معطوف عليها والكاف مقدره فيه وفيما بعده فلورضع صبي وصبيته عليها لم يحرم تناكهما

(٣٣ - خرشي رابع) لبن آدمية بلبن غير عاقل أو بدواء أو بطعام إن ساواه أو غلب عليه لا غلب بضم المعجمة بان استهلك حتى لم يبق له طعم فلا يحرم سواء حصل الغذاء به أم لا فإذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابنا لهما مطلقا مساويا أو غلب أحدهما الآخر والظاهر تحريمه إن جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله لا كماء أصفر) أو أحر فلا يحرم لأنه غير لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيرا بغير صفرة أو جرة أو ما لو تغير اللبن بجمرة أو صفرة قال عجي اذ بقاء طعم من تغير لونه بالصفرة بوجوب التحريم وكلام المصنف يفيد ذلك لأنه إنما أضاف الحكم بصورته كماء أصفر لونه فقط (قوله أو غيره) وهو الماء الأحر (قوله معطوف على لبن) فيه أنه معطوف على قوله أن غلب الخ وهذا لا ينافي ألف والنشر في المحترزات وكذا يقال فيما يأتي له (قوله والكاف مقدره فيه الخ) أي والتقدير لا أن غلب ولأن كان الخارج كماء أصفر ولأن كان المرضع كبهيمة ولأن كان الموصل له كما كتبه أو ادخل في أذن فالكاف ليست مدخلة لبن الذي يدخل من الأذن بل يقال مدخلة لا تدخل في الأذن

(قوله وفي معناه) أي بمعنى ما ذكر أي من البهيمة (قوله ومسام الرأس) ظاهره ولو لم يحقق وصوله للجوف وافرقي بينه وبين الصوم أن الشرط فيه الكف عن كل مفطر (قوله بفرق متبوعاتها) كذا في نسخته أي يدرك متبوعاتها (قوله أو بزيادة الشهرين) الإضافة للبيان وظاهره أن زيادة يوم واحد بعد الشهرين لا تحترم اه بدر (قوله أو يأكل معه ما يضر به) مفهومه لو أكل معه ما لا يضر فلا يحرم ولو لم ينقطع عن الرضاع (قوله لكان قوة في غذائه) أي بحيث لا يقتصر على الأكل وحده لضر كما هو السياق (قوله الآن يستغنى الخ) لأنه إذا استغنى غني ببناء يكون إذا اقتصر على الأكل وحده لم يضره (قوله بعيدة) أي من الوضع وكذا قوله أو قربة هذا هو الظاهر وأفاد شيخنا عبد الله أن معنى قربة (١٧٨) كما لو استغنى قبل تمام الحولين بعدة يسيرة كالشهر أو بعيدة كما لو استغنى

قبل تمام الحولين في السنة الأولى (تتمة) الحق في الحولين للابوين معافا إذا طلب أحدهما رضاعه فيهما لم يلتفت لمريد قطامه قاله ابن العربي فإن اتفقا على قطامه قبلهما كان لهما ذلك الآن بضر بالولد (قوله على المشهور الخ) ظاهر العبارة أن خلاف المشهور ما أشار له بقوله خلافا للاخوين الخ نص بهرام بعين أن ما ذكره في التحريم بالرضاع مشروط بأن لا يكون الصبي قد فصل واستغنى عن اللبن وأما إذا استغنى فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك ولا اشكال في ذلك إذا فصل بعد الحولين فصلا لا ينال وكذلك إذا استغنى في الحولين بعدة بعيدة فإن كان بعدة قربة فالمشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أنه لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة يحرم إلى تمام الحولين اه (قوله أي والصهر مثله) أي والصهر مثل النسب في التحريم فكان المصنف يقول ويحرم بالرضاع ما حرمه النسب وما حرمه الصهارة وقوله والاعيان مرادف (قوله حرم من من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم الخ) فيه أنه

اتفقا وفي معناه مما أدخلته الكاف الرجل إذا درئديه وقوله (واكتحال به) معطوف على بوجوره وهو محترزه وما في معناه مما أدخلته الكاف المقدرة معه مثله مما يدخل من الأذن ومسام الرأس ونحو ذلك فهي معاطيف بفرق متبوعاتها ذهن السامع وقوله (محرم) أي ناشر للحرمة خبر خصول ثم ذكر شرط التحريم بقوله (ص) أن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين (ش) يعني أن شرط نشر الحرمة بالرضاع أن يحصل الوصول للجوف في الحولين من ولادته أو بزيادة ما قرب منهما مما له حكمه كالشهر والشهرين وقبل الثلاثة الأشهر وهذا مادام مقصودا على الرضاع أو يأكل معه ما يضر به الاقتصار عليه فلو فطم ثم أرضعته امرأة بعد فصالة بيوم أو يومين أو ما أشبه ذلك حرم لأنه لو أعيد اللبن لكان قوة في غذائه وعشائه فلو فصل فصلا لا ينال اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما أفاده بقوله (ص) الآن يستغنى (ش) استغناء ينال عن اللبن بالطعام فلا يحرم الرضاع حينئذ (ولو) حصل الاستغناء (فيهما) أي في الحولين وسواء استغنى فيهما بعدة بعيدة أو قربة على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا للاخوين وأصبغ في بقاء التحريم إلى تمامهما وقوله (ما حرمه النسب) أي والصهر مثله مفعول محرم المتقدم ذكره فكما حرم السبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الاخت حرم من من الرضاع بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله ما حرمه أي الذوات والاعيان التي حرمها النسب (ص) الأم أخيك أو أختك وأم ولد ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالك فقد لا يحرم من من الرضاع (ش) هذه المسائل تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع الأولى أم أخيك أو أختك من النسب هي أمك أو زوجة أبيك وكنائهما حرام عليك ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك لأنها ليست أمك ولا زوجة أبيك الثانية أم ولدك ذكر أو أنثى لأنها ما بنتك نسباً وزوجة ابنك وكنائهما حرام عليك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم لهما نسباً الثالثة جدة ولدك لأنها نسباً أمك أو أم زوجتك فاحرم من النسب لك أو لزوجتك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم عليك أمها لأنها ليست أمك ولا أم لزوجتك الرابعة أخت ولدك لأنها نسباً بنتك أو بنت زوجتك وكنائهما حرام عليك لكن بوصف النسب منك أو من زوجتك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم بنتها التي هي أخت ولدك من الرضاع عليك لفقد الوصف المحرم لهما نسباً وخامسها أم عمك وعمتك لأنها نسباً ماجدتك لأبيك أو حميلة جدك وكنائهما حرام عليك ولو أرضعت امرأة عمك أو عمتك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم في النسب وهو الحدود السادسة أم خالك وخالك لأنها أم ماجدتك لأمك أو زوجة جدك لهما

لا يتم ما ذكره إلا لو كان ذكر في الآية السبع من الرضاع ففي عبارة عب وسبع الرضاع لم يذكر فيها هريحا وكنائهما مع آية تحريم النسب إلا الأم والأخت وأما البنت من الرضاع فقد خلت في عموم وبناتكم ولم يكتف بدخول أم الرضاع وأختها في آية النسب كالبنت لقوة اتصال البنت بأبيها أقوى من الأم والأخت والأربعة الباقية من الرضاع انما ثبت تحريمها بخبر يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب اه وتأمل في قوله لقوة اتصال البنت الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أخيك أي أختك من النسب والحاصل أن الأخ والأخت والعم وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتحليل الأم مثلاً من الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما

أم رضاع لوليك نسبا أي أرضعت أجنبية ولدك نسبا فهي وأما حال لالك ولا يتوهم تحريمها من قوله وأم ولد ولدك ومن قوله وجدة ولدك وانما لم يذكرها المصنف لانه بصدد المستثنى مما يحرم وأم ولدك ليست حراما عليك حتى نسبا (قوله أن يتزوج بأم حفدة الخ) لا يخفى أن هذه عين قوله وأم ولد ولدك لان الحفدة هم أولاد الأولاد (قوله وكذا يحل له التزوج بحفدة ولده) هذه عين قوله وجدة ولدك وقوله أو ابنته معطوف على حلية وقوله من الرضاع راجع لحفدة وأما ولده فهو نسب وقوله من الرضاع متعلق بقوله عمة أي ان ابنته نسبا له عمة من الرضاع (قوله من الرضاع) متعلق بان أي ان أخاها نسبا له عمة من الرضاع فتزوج به وقوله من الرضاع متعلق بقوله أخ وأما ولدها فهو نسب وقوله وبأبي حفدة من الرضاع هم حفدة من النسب ولهم أب من الرضاع وقوله ويجد ولدها من الرضاع يؤيد من النسب وأما الحفدة فهم من الرضاع (قوله وقد في كلام المؤلف التحقيق) وقيل ليست للتحقيق والمعنى وقد يحرم من لعارض ككون أم أخيك واختك اتصفت بكونها اختك من الرضاع بأن ارتضعت معها على ثدي أي المشار لذلك بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ولا تنكحوا ما نكح آبائكم (قوله وانظر الاعتراض على المؤلف الخ) حاصله (١٧٩) أن ابن عرفة اعترض على ابن دقيق العيد في دعوى أن هذه مستثناة من الحديث فائلا دعوى استثناء هذه غلط لان العام لم يشمل المذكورات حتى يدعى الاستثناء لان شرط الاستثناء صدق العام على المستثنى وهذا ليس كذلك أما في المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندراج تحت قوله حرمت عليكم أمهاتكم وبالاندراج تحت قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وبالضرورة أن المرأتين المذكورتين من الرضاع لا يصدق علي واحدة منهما أنها أم ولد بالرضاع ولا منكوحة أبيه وأجيب بأن الاستثناء في قوله إلا أم أخيك منقطع والاعمى لكن والحاصل أن الحديث وهو يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب باق على عمومه وانما لم يحرم من هذه المسائل لانها لم يتناولها نهى من كتاب ولا سنة فهي على أصل الإباحة وعلى

وكذا ما حرم عليك لما قلنا فيما قبلها ولو أرضعت امرأة خالك أو خالتك لم تحرم لك ذلك منها ويجوز للرجل أن يتزوج أم حفدة من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها حليلة ابنته أو ابنته بخلاف الرضاع لانها أجنبية عنه وكذا يحل له التزوج بحفدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب لانها أمه أو أم أخته بخلاف الرضاع وكذلك يجوز له أن يتزوج بعمة ابنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها أخته بخلاف الرضاع وكذلك المرأة يحل لها أن تتزوج بأبي أخيها من الرضاع وبأخي ولدها من الرضاع وبأبي حفدة من الرضاع ويجد ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب كما مر في حق الرجل وقد في كلام المؤلف التحقيق وانظر الاعتراض على المؤلف في الاستثناء المذكور في الشرح الكبير (ص) وقد رال طفل خاصة ولدا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه (ش) يعني أن الطفل الرضيع اذا شرب لبن امرأة ووصل الى جوفه فانه يكون ولدا لتلك المرأة تقديرا حرة أو أمة مسلمة أو كافرة ذات زوج أو سيد ويكون ولدا لصاحب اللبن أيضا كأنه حاصل من بطنها وظهره من حين وطئه للرضعة مع الانزال لا من عقده عليها ولا بمقدمات الوطء من قبلة ونحوها ولا بغير انزاله وفروعه كمن فحرم عليه المرضعة وأمهاتها وبناتها وعماتها وأخواتها كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أصوله وأخوته فجترز خاصة أصوله وأخوته وأما فصوله فلم يجتزأ بخاصة عنها (ص) لا تقطاعه وان بعد سنين (ش) يعني ان اللبن محكوم به للواطئ الاول الذي نشأ اللبن عن وطئه الى أن ينقطع بعدم فارقته لزوجته أو سيرته ولو استمر اللبن ولم يتزوج فضاف للاول ولو تعددت الستون من غير حد كما في المدونة وسواء خرجت عن عصمته أو ملكه أو لم يتزوج فلو طلقها زوجها أو مات عنها ولبنه في ثديها أو وطئها زوج فان اشترك الثاني مع الذي قبله واليه أشار بقوله (واشترك مع القديم) في الولد الذي ترضعه بعد وطاء الثاني فكان ابنا لهما وان نشرت الحرمة بينهما وبين كل واحد منهما ولو تعددت الأزواج كان ابنا للجميع مادام اللبن الاول في

بقائه على عمومته (قوله من وطئه) أي ولد كائن من وطئه أي لا من عقده ولا بمقدمات الوطء ومرة ذلك أنه لو شرب في السنتين والشهرين بعد العقد وفيما بعدهما بعد الوطء فلا يحرم (قوله وفروعه كموال الخ) والحاصل أن فروعه رضاعا بمنزلة فروعه نسبا فما يحرم على فروعه نسبا من أصوله وأخوته نسبا ورضاعا يحرم على فروعه رضاعا وما لا فلا فان قلت لم أوجب الرضاع الحرمة بين فروع الشخص رضاعا وبين أقاربه نسبا ولم يوجبها بين أصوله رضاعا وأقاربه نسبا قلنا الفرض أن فروعه رضاعا حصل بينها وبين أقاربه نسبا بالرضاع اتصال ونسبه وأصوله رضاعا لا يحصل بينهم وبين أقاربه نسبا بالرضاع ما ذكر (قوله وسواء خرجت عن عصمته أو ملكه أو لم يتزوج) في العبارة حذف والتقدير فخرجت أو لم تتزوج وهو تعميم بعد تخصيص المشار له بقوله أو لا ولم يتزوج (قوله واشترك مع القديم) قال اللخمي وإذا أصاب أو هي ذات لبن من غيره أي فكثر باصابتها ثم أمسك عنها من أطول بلا ثم عاد اللبن لها كان عليه أي قبل الوطء سقط حكم الوطء ولو وطئها ثالث بنكاح ولبن ولادة الاول مستمر سقط حكم الثاني لطول عدم وطئه ولبنها الاول والثالث لان الاوسط انما له حكم في التكثير خاصة والطول يسقط حكمه والاول سبب وجوده فلا تسقط الا باقضاء خاصة اه المراد

منه وظاهر كلام الشارح والتمتاعى اعتماده خلافاً لقول بعض الشراح (قوله ولو بحرام) المراد بالحرام الفاسد لانه ليس في الشبهة
جرمة (قوله انما الولد لصاحب الفراش) (١٨٠) ظاهرة انه لصاحب الفراش مطلقاً ولو كان الغلط بعد تبين برامتها

من حمل الفراش وليس
كذلك أفاده محشى نت
(قوله وحرمت عليه) ذكر
الحكم وهو الحرمة والصورة
وهي قوله ان أرضعت وقوله
لانها زوجة ابنه وهو العلة
(قوله لانها الخ) فالبنوة
الطارئة بعد وطء الرجل
لزوجته حرمتها عليه ويلغز
بهذه فيقال امرأة أرضعت
صبيا فحرمت على زوجها
(قوله مرضعة رضیعة
مبائنه) اضافة رضیعة
لمابعده للبيان (قوله ثلاً
يكون تكراراً) أى مع
قوله ولصاحبه الخ (قوله
ولو كانت المختارة هي الاخيرة
في الرضاع) أى والعقدان
ترتبا والرضاع فقط ان
كانتا بعد واحد كذا أفاده
غيره الا أن الاولى مافي
شارحنالانه الوارد في النص
والحاصل أن الوارد في النص
ان العقد وقع مترتبا (قوله
ولو كانت المختارة هي الاخيرة)
عبارة تؤذن أن هذا
محل الخلاف وينافيه
مادل عليه قوله ورأى ابن بكير
فالمخلص أن تكون اولدفع
التوهم (قوله في الرضاع) أى
والعقد كما هو الموضوع (قوله
الاولى تعلقه بالتمتع) يفهم
منه صحة تعلقه بأدب الا انه

تدبها (ص) ولو بحرام لا يلحق الولد به (ش) هكذا الصواب باسقاط الا أن بعد قوله بحرام أى تثبت
الحرمة وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه كما لو زنى
بامرأة ذات لبن أو حصل بوطئه لبن لم يكن فانه يصير من شرب من هذا اللبن كبنه أو تزوج بخامسة أو
بغيره ينسب أو رضاع عالماً وأخرى لو كان بحرام يلحق به الولد كما اذا تزوج بمن ذكر جاهلاً على المشهور
وهو أحد قولى مالك المرجوع اليه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمرجع عنه عدم نشر الحرمة
بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه وسواء وجب فيه الحد كالزنا
أولا كالغالب بمنكوحه فان الغلط بهم لا يلحق فيه الولد بالغلط انما الولد لصاحب الفراش وهو الزوج
وهذا ظاهر ما وقع في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها
لانها زوجة ابنه (ش) الضمير في عليه راجع لصاحب اللبن وصورتها امرأة كبيرة تزوجت بصغير بولاية
أبيه ثم خالع عنه أبوه ثم انها تزوجت برجل كبير ودخل بها وأنزل فحدث لها منه لبن فأرضعت به
ذلك الطفل فانها تحرم على زوجها الذي هو صاحب اللبن لانها زوجة ابنه من الرضاع وقد علمت أن
حليلة الابن تحرم على الاب وقوله وحلائل أنثائكم الذين من أصلابكم خرج مخرج الغالب (ص)
كرضعة مبائنه (ش) التشبيه في التحريم أى كما يحرم على الشخص مرضعة رضیعة مبائنه والمعنى أن
الشخص اذا تزوج رضیعة ثم طلقها ثم ان زوجة ذلك الشخص أرضعت تلك الرضیعة المبائنة فان الزوجة
المرضعة تحرم على زوجها لانها تصير أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو امرئ تضع
منها (ش) أى من مبائنه ومراده بلبن غير لبنه لئلا يكون تكراراً مع ما مر ومعنى ذلك أن من طلق
امرأة وقد دخل بها ثم تزوجت غيره وحصل لها لبن فأرضعت صبية فان تلك الصبية تحرم على زوج
المطابقة لانها حينئذ بنت زوجته من الرضاع وانما قيدنا كلامه بأن تكون مدخولاً بها لان العقد
على الامهات لا يحرم البنات بمجرد وأما تفصيل المسئلة بأن تكون المطلقة ذات لبن فليس بظاهر لما
قررنا (ص) وان أرضعت زوجته اختار وان الاخيرة (ش) صورتها تزوج بمرضعتين واحدة بعد
واحدة عقده عليهما وليهما ثم أرضعتها ما أجنبية أو زوجته التي لم يدخل بها فانه يختار واحدة ويفارق
الاخرى لانها صارتا أختين ولو كانت المختارة هي الاخيرة في الرضاع على المشهور مكن أسلم على أختين
ورأى ابن بكير انه لا يختار واحدة بغيره متزوج الاختين في عقد وقرى للشهور بأن العقد هنا وقع صحيحاً
بينهما وطراً ما أفسده بخلاف مسئلة متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع فاسداً أمالو كانت المرضعة
لصغيرتين أم الزوج وأخته فانها يحرمان عليه معاً بخلاف لانها صارتا أختين له أو بنات أخوات
(ص) وان كان قد بنى بها حرم الجميع (ش) لو قال تلذذ بها بديل بنى كان أولى والمعنى أنه اذا كان قد تلذذ
بالكبيرة التي أرضعت زوجته فان الجميع يحرم من عليه المرضعة لانها أم لهما والعقد على البنات يحرم
الامهات والرضيعتان لانهما بنتا امرأة تلذذ بها والتلذذ بالام يحرم البنت فان لم يكن قد تلذذ بالكبيرة
فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى مع الكبيرة (ص) وأدبت المتعمدة للافساد (ش) يعنى ان
الكبيرة اذا كانت تعمدت الافساد بالرضاع بين الصغيرتين فانها تؤدب ان كانت عالمة بالحكم ولا غرامة
عليها على المشهور اذا اغرم على الزوج قبل الدخول وبعبارة وأدبت المرضعة المفسدة بالرضاعها
نكاحاً المتعمدة للافساد فقوله للافساد الاولى تعلقه بالمتعمدة ويلزم منه أن تكون عالمة بالتحريم فلا
تؤدب الجاهلة (ص) وفسخ نكاح المتصادفين عليه (ش) يعنى أن الزوجين اذا تصادقا على أنهما

ليس بالاولى وذلك لانه لو علق بأدب يكون المعنى أن المرأة المتعمدة تؤدب للافساد الحاصل منها فلا يعلم هل
تعمدت الافساد المقتضى لعلمها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعمدت الارضاع ولم تعمد الافساد لكونها جاهلة ولو علق بالمتعمدة
يفهم منه أنها عالمة بالتحريم فالامر فيها واضح والفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم

أخوان

(قوله كقيام بينة الخ) أقامها الآخر وأقامت احتسابا وهل المراد بالبينة البينة التي يثبت بها الرضاع إلا قبة أولاد بمن تكونهما عدلين والاول هو الظاهر قل عجم وجزم بدق حاشية الفيشي (قوله ومفهومة لوقامت بينة) حاصله أنهم لما منكران ذلك ولكن قامت البينة على الاقرار بعد العقد فهو غير ما أشاره المصنف بقوله فيما يأتي وإن ادعاه فنكرت (قوله لاتهمها) ولم يتم هو لان الطلاق بيده (قوله وتزوجت في العدة) أي فلا شيء لها قبل الدخول ولها بعده ربع دينار (قوله والفسخ قبله لاشي فيه) أي زولا الاتهام وهذه إحدى المسائل المستثناة من القاعدة وهي أن كل ما فسخ قبل الدخول لاشي فيه الا في ثلاث مسائل نكاح الدرهمين وفرقة المتزاعين وفسخ المتراضعين وهي هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ النكاح (قوله (١٨١) أي لا تقدر الخ) أي ليس لها شيء من

الصدقات قبل الدخول
بمقتضى دعواها وحدها
الاخوة فهو متفرع على
قوله وادعت وأنكر الخ
(قوله الا بالدخول أو
بالطلاق) أي الطلاق قبل
البناء أي فإذا دخلت استحققت
الصدقات وإذا طلق استحققت
نصف الصداق وهذا ما
يعطيه ظاهر اللفظ وقوله
ظاهرة ولو بالموت أي ظاهره
لا يستحق بالطلاق ولا
بالموت فينتد في العبارة
تناف فالأولى ما في عجم من
أنها لا تستحق شيئا بالطلاق
ولاموت حيث لم يحصل
دخول فلا وحذف قوله أو
بالطلاق لكان أحسن
وعبارة ابن شاس ولا تقدر
على طلب المهر إلا أن يكون
دخل بها إلا أن يقال أو
بالطلاق أي في غير هذه
المسئلة (قوله فيحكمهما
معهما كالأجانب) فيقبل
قبل وبعد فشا أم لا حيث
كانا عدلين فصار حاصله أن
نقول المتزوجان أما أن

أخوان من الرضاع وهما بمن يقبل تصادقهما بأن يكونا مكلفين ولو سفهين فإن نكاحهما يفسخ قبل
الدخول وبعده (ص) كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيه في الفسخ يعني لو
قامت بينة تشهد على اقرار أحد الزوجين قبل العقد أتهما أخوان من الرضاع فإن نكاحهما يفسخ قبل
الدخول وبعده فقوله قبل العقد متعلق باقرار وسواء فيه اقراره واقرارها ومفهومة لوقامت بينة
على اقرار أحدهما بعد العقد فإن كان الزوج فكذلك وإن كانت المرأة لم يفسخ لاتهمها على فراق
زوجها ففي المفهوم تفصيل (ص) ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالغارة (ش) أي أنه إذا فسخ
بعد الدخول فلها المسمى أن كان هناك مسمى حلال والافصداق المثل وهذا إذا علم أو جهلا أو علم
وحده وأما ان علمت هي وحدها وأنكر العلم فلها ربع دينار فقط كالتى غرت من نفسها وتزوجت في العدة
عالة بالحكم (ص) وإن ادعاه فانكرت أخذ باقراره ولها النصف (ش) يعني أن الزوج إذا أقر أنه أخ
لزوجه من الرضاع وكذبته زوجته فإنه يؤخذ باقراره من فراق وغرامة فإن كان اقراره بذلك قبل
الدخول فإنه يفرق بينهما ولها نصف الصداق لأنه يثبتهم على فسخ النكاح قبل الدخول والفسخ قبله لاشي
فيه وإن كان اقراره بعد الدخول فإنه يستحق جميع الصداق وتقع الفرقة بينهما فقوله ولها النصف
يعلم منه أنه قبل الدخول وكلام المؤلف حيث كان اقراره بعد العقد وأما أن كان قبل العقد فلا شيء لها
في فسخه بعد العقد كما يفيد كلام الخمي لان نكاحه وقع فاسدا على دعواه (ص) وإن ادعته وأنكر
لم يندفع (ش) يعني أن المرأة إذا كانت هي المدعية لأخوة الرضاع وحدها والزوج يكذبها في ذلك فإن
قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما لان الفراق ليس بيدها (ص) ولا تقدر على طلب المهر قبله
(ش) الضمير في قبله يرجع الى الدخول أي لا تقدر المرأة على طلب المهر من زوجها قبل الدخول
لأنها لا تستحق شيئا إلا بالدخول أو بالطلاق وهي مفرقة بفساد العقد فلا يجب لها شيء ظاهره ولو بالموت
ولا مخلص لها من الزوج إلا بالفسد اعني أنه يطلق باختياره وانما لم يقل وليس لها طلب المهر قبله
لان نفي القدرة أبلغ من نفي الطلب (ص) واقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده (ش)
يعني أن أبوي الزوج والزوجة الصغيرين إذا تصادقا قبل عقد النكاح على أن ولدهما أخوان من
الرضاع فإن اقرارهما يقبل ويفسخ النكاح إن وقع فإن كان اقرار الأبوين بذلك بعد عقد النكاح
فإن ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفهين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لابن
عرفة أما الكبيران غير السفهين فيحكمهما معهما كالأجانب ثم إن قوله الأبوين يشمل أباه وأباهما
وأبأ أحدهما وأم الآخر ولا يشمل أم كل ويدخل هذا في قوله وبأمر آتين ان فشا (ص) كقول
أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار (ش) التشبيه تام أي فيقبل اقرار أبي أحدهما

بكونا سفهين أو صديقين أو رشدين فاما السفهيان والصبيان فاقرا الأبوين أي الذين أو أبأ أحدهما وأم الآخر يعتبر قبل عقد
النكاح لا بعده وأما الرشيدان فالو الدان الذي كان أو أحدهما كالأجانب فيجوز فيهما ما يجوز في الأجانب وهذا سائر ما كانا
ذكرين عدلين فيقبل مطلقا وإن كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فيشترط الفشو كما يأتي في قوله وبرجل وامرأة (قوله يشمل الخ)
أي فلا يشترط حيث كان أبأ أحدهما وأم الآخر فشوا فلا يدخل ذلك في قوله الآتي وبرجل وامرأة المشترط فيه الفشو (قوله
ويدخل هذا) أي أم كل الخ فيشترط الفشو (قوله ولا يقبل منه) أي إذا أراد النكاح بعد ذلك (قوله أنه أراد) أي بقوله الأول
الاعتذار لعدم إرادة النكاح وليس على حقيقته وظاهره لوقامت قرينة على صدقه وينبغي العمل عليها

(قوله بخلاف أم أحدهما) لافرق بين أن ترجع وتقول كنت كاذبة أو تستمر على اقرارها وسواء قبل العقد أو بعده وسواء قالته اعتذارا أم على حقيقة ثم قوله وعلى الآخر مشي ابن الحاجب أي فقال وفي انفراد أم أحد الزوجين أو أبيه إذا لم يتول العقد قولان اه هذا ويرجع محشى نت ناقلا أن الرابع أن قول الام قبل العقد يحرم ان فساد ذلك من قولها ولم تكذب نفسها ظاهره ولو كانت وصية وهو كذلك وقيل ان كانت وصية فكالأب والافلا (قوله ان فساد قبل العقد) أي من قولها وشملت مسئلتان الام والاب البالغين الرشدين على ما تقدم وأمه ما مطلقا أي رشيدين أو صغيرين أو سفهين فالخاصل أنهم ما اذا كانوا صغيرين أو سفهين فاقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده فسادا أم لا وكذا أب أحدهما وأم الآخر وأما أمهما فيقبل ان فسادا أم الرشيدان فابواهما الذي ذكر ان يقبل مطلقا كالأب والاب والام يقبل ان (١٨٢) فسادا كالأب والام يقبل ان فسادا فظهر أن حكم الامين واحد في الصور

الثلاث ان فساد قبل والا فلا وان حكمهما كالأب (قوله لا يشترط الفسوق ذلك) أي فهما كالرجلين (قوله وليس الرجل أبولا المرأة أما لأحدهما) أي وأما لو كان الرجل أبوا والمرأة أما لأحدهما ففيه التفصيل ان كانا صغيرين أو سفهين فيقبل قبل النكاح لا بعده وأما الرشيدان فكالأب أي فيه خلاف هنا فيقبل قولهما ان فسادا وقوله وليس أحدهما أما لأحدهما بان كانتا أجنبيتين هذا يقتضى تفصيلا حاصلا أن المرأتين اذا كانتا أجنبيتين يقبل قولهما ان فسادا أما الأمان فيقبل قبل النكاح لا بعده فيدخلهما في قوله وإقرار الابوين إلا أنك قد علمت أنه مقيد بالصغيرين والسفهين فيمكن حينئذ ان يراد به بقوله وليس أم أي في

حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح لا بعده فلو قال الأب أردت بقولي قبل النكاح الاعتذار لعدم ارادة النكاح فإنه لا يقبل منه اذا أراد النكاح بعد ذلك ابن القاسم وان تناحرا فارق بينهما وظاهره ولو لم يتول العقد بان رشدا للولد وعقد لنفسه وهو كذلك على أحد القولين وعلى الآخر مشي ابن الحاجب (ص) بخلاف أم أحدهما فالنزاهة (ش) يعني أن أم أحدهما اذا قالت قبل عقد النكاح هذا رضع مع ابنتي فإنه يستحب حينئذ النزاهة فقط وليست كالأب ولو كانت وصية خـ لا فالأب اسحق قال لانها تصبح حينئذ كالأب في النكاح فكانت كالأب وأما أمهما ما فسيأتي (ص) ويثبت برجل وامرأة وامرأتين ان فساد قبل العقد (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك ويثبت أيضا بشهادة رجل وامرأة يريدان أن كان ذلك فاشيا قبل العقد من قولهما ويثبت أيضا بشهادة امرأتين يريدان أن فسادا قبل العقد وسواء كانتا أمهاتهما أو أجنبيتين قاله أبو الحسن لان هذا من الامر الذي لا يطع عليه غالبا الا النساء فان لم يكن ذلك فاشيا قبل العقد فإنه لا يثبت فشرط الفسوق في المسئلتين وأما الرجل مع المرأتين فلا يشترط الفسوق في ذلك وبعبارة وبرجل وامرأة أي وليس الرجل أبولا والمرأة أما لأحدهما وقوله وامرأتين أي وليست احدهما أما لأحدهما وقوله وبرجلين أي أجنبيين وقوله لا بامرأة أي وليست أما لأحدهما لانها تقدمت فلا تكرار (ص) وهل تشترط العدالة مع الفسوق تردد (ش) أي واذا قلنا بان ذلك يثبت في صورتين اذا كان فاشيا فهل يشترط مع ذلك الفسوق أم لا وهو ثبوت عدالة الرجل والمرأة أو عدالة المرأتين أو لا تشترط العدالة الامع عدم الفسوق تردد (ص) وبرجلين لا بامرأة ولو فسادا (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين اتفقا فسادا أم لا ولا يثبت بشهادة امرأة ولو فسادا قبل العقد ولو كانت عدلة (ص) ونزاهة النزاهة مطلقا (ش) يعني أنه يستحب النزاهة في كل شهادة لا توجب فراغا بان كانت شهادة امرأة واحدة سواء كانت أم أحدهما أو أجنبية أو كانت شهادة رجل وحده ولو كان عدلا أو كانت شهادة امرأتين ولم يكن فسوقا قبل العقد ومعنى النزاهة بان لا يتزوجها ان لم تكن زوجة أو يطلقها ان كانت زوجة (ص) ورضاع التكفر معتبر (ش) يعني أنه لا فرق بين الاسلام والكفر في ثبوت الرضاع فاذا رضع صغير على كافر ثم أسلمت فان الاسلام لا يرفع حرمة الرضاع كالنسب وبعبارة فلو أرضعت ذمية مسلما صغيرا مع ابنتها لم يحصل له نكاح أخيه ولو لم تسلم وليس الطرف في قول ابن الجاهب ويعتبر رضاع الكفر بعد الاسلام قيدا ولذا لم يذكره المؤلف (ص) والغيلة

الصغيرين والسفهين وأما الكبيران فيدخلان هنا بالنسبة لهما وقوله أجنبيين وأما أبواهما ففيه تفصيل أما الصغيران والسفهان فيقبل قبل عقد النكاح لا بعده وأما الكبيران فيقبلان هنا وقوله فلا تكرار أي بالنسبة لقوله لا بامرأة أي ولا تناقض بالنسبة لما عداها ما ذكر ويبقى النظر في أي أحدهما وامرأة أجنبية فهل يشترط الفسوق أم لا (قوله وهل تشترط العدالة مع الفسوق) هذا الوجه فيقيد قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا كان ذلك فاشيا من قولهم والثاني لان رشدا فإنه لما عزا السجنون قبول شهادة امرأتين مع عدم الفسوق قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الفسوق عدتهما على قول ابن القاسم وروايته اه فاذا علمت هذا فالرابع القول الثاني (قوله عدلين) وأما غير العدلين فلا يقبل شهادتهما إلا أن يكون هنالك فسوقا في التأويلان

(قوله ارضاع ولدها) لا يخفى ما بينه وبين المصنف من المخالفة فان المصنف جعل المدلول وطء الموضع والشارح جعل المدلول الارضاع والتحقيق مع المصنف لانه الموافق للغة ومن قول المصنف الموضع دون الموضع معرفة يعلم أن المراد الوطء من الرضاع لا الوطء في حال الارضاع بالفعل (قوله وزوجها بطؤها) أي في زمن وطء زوجها والمراد بطؤها زوجها في مدة الرضاع (قوله وأصلها من الضرر) أي سبب منعها عند من يمنعها الضرر الحاصل للولد وان كان الصحيح الجواز (قوله وفي الحديث الخ) هو حديث صحيح أخرجه في الموطأ ودل على جواز الاجتهاد صلى الله عليه وسلم اه معيار (قوله فنهيه) أي فنهيه المترقب أو المعنى فنهيه بنهيه (قوله لاجل الضرر) أي تبين أن لا ضرر (قوله وقيل ارضاع الحامل) في شرح شب هو خلاف الظاهر لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل وأيضا ضعفه بعض شيوخنا (قوله وشروطه) أراد به ما يشمل أركانه من صبغة وغيرها (قوله وشروطه وموانعه) الأولى أن يقول وما يتعلق بذلك من طلاق وظهار وإبلاؤه ولعل أن يريد بالموانع ما يشمل ذلك (باب النفقة) (قوله مطلقا) أي زوجة وغيرها ولا يخفى أن هذا التعريف لا يشمل ما تأكله الدواب وفي ذلك وهل تدخل الكسوة في معنى النفقة فيه خلاف وفي شب مانعه وقوله ما به قوام يدخل فيه الكسوة ضرورة قال عج ما حاصله انه اذا كانت النفقة واجبة لزمته الكسوة باتفاق ابن زرب وابن سهل وكذا ان كان متطوعا بها حيث قال المنطوق لم يكن لي نية بشئ أي حين الالتزام وأما ان (١٨٣) قال أردت المطعم فقط فلا يقبل قوله

عند ابن زرب ويقبل عند ابن سهل ومجمل كلام ابن زرب حيث عرف بتخصيصها بالاطعام كما ذكر ابن عرفة ما يفيد والقوام بالكسر نظام الشيء وعماده والمعنى ما به نظام حال الآدمي المعتاد ومصدق نظام القوت أي قوت به حصول قوة الآدمي المعتاد فإضافة معتاد إلى ما بعده من إضافة الصفة للوصف وبالفصح العدل قال تعالى وكان بين ذلك قواما وذكر أيضا مانعه ولما كانت أسباب النفقة أربعة ذكر المؤلف منها ثلاثة كان الحجاب النكاح

وطء الموضع وتجوز (ش) الغيلة بكسر الغين على الأكثر هي ارضاع ولدها وزوجها بطؤها أنزل أم لا وقبل بقيد الانزال وأصلها من الضرر وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال هممت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا ولدهم فنهيه عليه السلام عن الغيلة لاجل الضرر وقيل هي ارضاع الحامل * ولما أنهي الكلام على النكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ بأقوى أسبابها وهو الزوجية فقال

باب * موجبات النفقة

ويليه في الرتبة نفقة غيره من النفقة مطلقا كما قال ابن عرفة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فأخرج به قوام معتاد غير الآدمي وأخرج به أيضا ما ليس بمعتاد في حال الآدمي فانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله بغير سرف ما كان سرفا فانه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمراد بالنفقة التي يحكم بها والمراد بالسرف هو الزائد على العادة بين الناس في نفقة المستلذة وبعبارة السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي (صر) يجب للممثلة مطيعة للوطء على البالغ وليس أحدهما مشرفا قوت وادام وكسوة ومسكن (ش) يعني أنه يجب للزوجة المطيعة للوطء الممثلة من نفسها بعد الدعاء إلى الدخول بعدمضي الزوج من الذي يتجهز فيه كل من الزوجين قوت وادام وكسوة ومسكن بالعادة على الزوج البالغ والحال أنه ليس أحد الزوجين بالفاحش السباق فتجب مع المرض الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشدي الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السباق

والقربة والملك واحد ابغذ واخذ وترك الرابع وهو الالتزام لان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع وانما أقرد نفقة الزوجة بباب لطول الكلام عليها اه (قوله فأخرج به قوام معتاد غير الآدمي) المناسب فأخرج به ما به حصول قوة غير الآدمي كالتبني فان به حصول قوة غير الآدمي وهو البهيمة وقوله وأخرج به أيضا ما ليس بمعتاد في حال الآدمي أي كالحملاء فليس بنفقة شرعية (قوله في نفقة) متعلق بالعادة أي العادة الكائنة في النفقة المستلذة فإضافة نفقة إلى ما بعده من إضافة الموصوف إلى الصفة كأن تكون العادة جارية في مثله أن يأخذ اللحم في الجمعة مرتين فيطلب زيادة على ذلك فهذا سرف أو أن نفقة بمعنى اتفاق أي في اتفاق بسبب المستلذ بها (قوله صرف الشيء زائدا على ما ينبغي) أي كما مثلنا وكما اذا كان يناسبه شراء رطل من الجماموس فيشتري رطلين وقوله والتبذير الخ أي كالصرف في شراب البنفسج فالخاصل أن السرف المصروف فيه ينبغي ويطلب الا أنه حصل زيادة لا يحتاج إليها والتبذير نفس الشيء المصروف فيه لا ينبغي فعله أصلا (قوت) هو ما يقتات أي يؤكل ولو عبر به لكان أولى لان المتبادر من القوت ما تمسك الحياة (قوله الممثلة من نفسها بعد الدعاء الخ) هذا يشير إلى أن المصنف أسقط قيد الدعاء وهو الدخول ثم لا يخفى أن التمكن حينئذ عبارة عن عدم الامتناع اذا طلب وطأها (قوله والحال الخ) أي هذا اذا كان قبل الدخول فانه ينسقطها ولودخل لا عبرة بالدخول (قوله حد السباق) أي حد هو السباق فالإضافة للبيان وهو الاخذ في النزاع فان دخل بها في تلك الحالة فلا يلزم الانصاف

الصداق فان ووطئها تكمل عليه وأما إذا كان السياق طارئاً على الدخول فلا يسقط النفقة إلا الموت (قوله خلاف السحنون) أي فاته
يقول ان لم يبلغ حد السياق ولم يمكن منها الاستمتاع فلا نفقة لها (قوله ولاذى مانع الخ) أي لانها في حكم الغير المطيعة (قوله ونحوه) أي
تقرن (قوله إلا أن يدخل الزوج بها) زاد عب وأولى ان ووطئ الصغيرة غير المطيعة (قوله ولو دخل بها) أي ولو افضها وقوله على
المشهور ومقابلها أنه يجب عليه باطاقة الوطء ويلزمه الدخول حكاه صاحب الجواهر وغيره (قوله وبقي شرط رابع) الأولى خامس كما هو
ظاهر (قوله أو وليها الجبر) أي أو وكيلها الحاصل أن لا يلبى البكر وسيد الأمة طلب الزوج للدخول وان لم يطلبه هي والا كانت نفقتها
على الأب وأما غيرهم فلا بد من طلبها أو وكيلها (قوله أو في حكم الحاضر) أي بان يكون غائباً غيبة قريبة وقوله والا الخ أي بان كان غائباً
غيبته بعيدة يخالف ما في عب وشب فان فيهما محل اعتبار الدعاء ان كان حاضراً فان غاب وجبت لها وان لم تدعه قبل غيبته قربت
أو بعدت على المعتمد بشرط اطاقها وبأوغه (قوله ممكنة بالفعل وهذا في حق الحاضر) لا يخفى أن التمكين بالفعل لا يظهر له معنى إلا
الدعاء للدخول وقد فسر به بعض الشراح لكلام المصنف وحينئذ فلا حاجة لقوله وبقي شرط رابع على ما قلنا (قوله أو بالقوة) وهذا عام
في الحاضر والغائب والحاصل أن مفاد الشارح أن الحاضر لا بد من دعائها للدخول أو تمكينها بالفعل وتمكينها بالقوة وأنت خير بان
التمكين بالفعل مغاير للتمكين بالقوة فلا يظهر (١٨٤) اتصاف الحاضرة بذلك فلا حسن أن يراد بالممكنة في المصنف

الداعية للدخول في الحاضرة
والاجابة بالتمكين في الغائبة
(قوله بالعادة) متعلق
بالاربعة (قوله بقدر وسعه
وحالها) بدل مفصل من
يجمل (قوله فلا تجاب هي
الخ) لا يخفى أن المتبادر من
قوله ولا هو لا نقص منه أي
أنقص من اللائق بها
وحيث قد فيضج قوله بقدر
وسعه والاحسن أن يفصل
فيقال اذا كان غنياً بقدر
على الضأن وهي فقيرة
يناسبها العدس أن تعطى
حالة وسطى منظوراً فيها
للحالتين كالجاموس فلو
كانت مساوية له فقرا وغنى

على مذهب المدونة خلاف السحنون فلا تجب لغير مطيعة للوطء ولاذى مانع من رتق ونحوه إلا أن يدخل
الزوج بها لانه يستمتع بها بغير الوطء ولا على غير بالغ ولو اطاق الوطء ولو بالغه ولو دخل بها على المشهور وبقي
شرط رابع وهو أن تدعو للدخول أو وليها الجبر ان كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر والا فيكفي أن
لا تمتنع من التمكين بأن يسألها القاضي هل تمكنه أم لا فان أجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء
لها أو بعبارة ممكنة بالفعل وهذا في الحاضر أو بالقوة وهذا عام بان لا تمتنع (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها
(ش) أي ويعتبر ذلك كله بالعادة مقدراً بقدر وسعه وحالها فلا تجاب هي لا كثر من لائق بها ولا هو لا نقص
منه فان قيل لم عبر في الرجل بالسعة والمرأة بحالها ولو قال بحالها - حاله كان أخصر يقال انما عبر
بالسعة في جانب الزوج اقتداء بالقرآن لقوله تعالى لا ينفق ذو سعة من سعته (ص) والبلد والسعر
(ش) يعني انه لا بد في وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعر فيه اذ ليس بلد الخصب
كبلد الجذب ولا بلد الرخاء كبلد الغلاء ولا حال الموسر كحال المعسر (ص) وإن أ كوله (ش) يعني أن نفقة
الزوجة يجب على زوجها ولو كانت أ كوله جـ دا هي مصيبة نزلت به فعليه كفايتها أو يطلقها كما في
الحديث بخلاف من استأجر أجيراً بطعامه فوجده أ كوله فان المستأجر له الخيار في ابقاء الاجارة وفسخها
الأن يرضى الاجير بطعام وسط فانه لا خيار للمستأجر ويلزمه أن يدفع للاجير طعاماً وسطاً كما يأتي في باب
الاجارة عند قوله كاستأجر أوجر باكله أ كوله قاله في المبسوط وفيه نظر فان في الزام الاجير بطعام وسط
ضرر به ويحط من قوته (ص) وتزاد المرزعة ما تقوى به (ش) تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة
بحسب العادة - هذا في غير المرزعة وأما هي فليست كغيرها فيزاد لهما ما تستعين به على رضاعها

فالا مر ظاهر كأن يكون اللائق بها الضأن وهو قادر عليه وكان يكون اللائق العدس ولا يقدر على خلافه فلو كانت لشدة

غنية لا يناسبها الا الضأن والرجل فقير لا قدر له الا على العدس فقط فإعنى قدر وسعه فقط فهذه الصورة خارجة عن المصنف (قوله اذ
ليس بلد الخ) هذا التعليل يقتضي أن يكون عطف السعر على البلد تفسيراً لان قوله ولا بلد الرخاء عين ما قبله والاحسن أنه عطف مغاير
وذلك أن البلد الحضري التي يجلب لها الشيء المنتفع به ليست كالبلد التي يوجد فيها الشيء المنتفع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس
زمن الغلاء كزمن الرخاء (قوله وإن أ كوله) يقيس كلامه بما اذا لم يشترط كونها غيراً كوله والا فلا ردها إلا أن ترضى بالوسط ثم
الظاهر أنه يمكن الاستغناء عن قوله والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الوسع يختلف بحسب البلاد والازمنة (قوله فان في
الزام الاجير) أي الزام الاجير بنفسه بطعام وسط أي فيضرب بالمستأجر لك أن تقول هذا بحث لا يرد المنقول والظاهر أنه اذا حصل
الضعف بالفعل خير والا فلا ولو قال فان في الزام المستأجر بطعام وسط ضرر به لكان أحسن (قوله وتزاد المرزعة ما تقوى به الخ) قد يقال
هذا كالذين بعده داخل في العادة لان عادة المرزعة زيادة لا كل على غيرها إلا أن يكون قصد التنصيص على أعيان المسائل

(قوله ليس رقيقا) وأما لو كان رقيقا فالزائد على السيد كاجرة القابلة (قوله الا المريضة) فلا يلزمه الامانة كانه محله الآن ينيدمانا كله حال مرضه على حال محنتها فقد رخصتها فقط كما يفيد كلام المواز وبعض الشيوخ أطلقوا نظرهما الفرق بينهما وبين الاكولة والقياس انه أولى من الاكولة ثم لزوم مانا كله المريضة شامل لنحو سكر ولو زحيت كانا غدا من لها الادواء قال بعض شيوخ شيو خنا قد يقال الفرق بينهما ظاهر لان الاكولة ابتداء مدخول عليها وليس منه الدواء بخلاف الطارئ لانه يشبه الدواء لان هنالك مرضا يكثر فيه أكل المريض لشدة سخونة المعدة فان لم يأكل زاد مرضه فصارا لا كل الزائد يشبه الدواء (قوله على الا صوب) مقابله ما لا يبي عيران من أنه يقضى لكل بالوسط ويصرف الفاضل فيما أحب (قوله هذا مستثنى من قوله بالعادة) اذا تأملت تجد ذلك من افراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتبسط وهذا هو الصواب) اذا كان (١٨٥) كذلك فانظر لم عدل المصنف الى الا صوب

فالمناسب أن يتبعه في التعبير بالصواب (قوله وجل على الاطلاق) هذا هو المذهب (قوله وعلى المدينة) أي ما كذا ولو من غير أهلها ان تخلقت بخلفهن (قوله لا يلزم الحرير) أي وما في حكمه كالحرير ولو من الزوج المتسع الحال وكون حالها ذلك وهذا في قوة الاستثناء من قوله بالعادة والحاصل انه لا يلزم بالحرير ولو جرت العادة به (قوله فيفرض الماء الخ) ولا يفرض غسل ولا سمن الا ان يكون اذا ما عادة (قوله المرة بعد المرة) قال بهرام ان لم يكن يفرضه كل يوم والا فرض كل يوم وهو منصوب على الظرفية والعامل يفرض والمعنى يفرض زمنا بعد زمن أو يوما بعد يوم وعلى الاول يأتي التفصيل الآتي وبعد زمن اما حال أو صفة (قوله وغسلها) والظاهر ولو كان الغسل سنة كغسل الجمعة أو مستحبيا كالغسل لدخول مكة بل والرش ان جرت به عادة (قوله من غير وطئه) أي

لشدة احتياجها لذلك وقوله الموضع أي التي ولدها ليس رقيقا (ص) الا المريضة وقليلة الاكل فلا يلزم الامانة كل على الا صوب (ش) هذا مستثنى من قوله بالعادة فهو متصل والمعنى ان المرأة المريضة اذا قلأكلها فانه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يكفيها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاما كاملا لتصرف الباقي في مصالحها وكذلك المرأة الصحيحة القليلة الاكل لا يلزم زوجها لها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاما كاملا لاجل أن تصرف باقيه في مصالحها قال المتبسط وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقرر لها النفقة والافيلزم ما قرر ولا يراعى حينئذ مريضة ولا قليلة أكل من غيرهما (ص) ولا يلزم الحرير وجل على الاطلاق وعلى المدينة لقناعتها (ش) يعني أن الزوجة اذا طلبت من زوجها ان يكسوها حريرا فانه لا يلزمه ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية وهل هذا على الاطلاق أو خاص بأهل مدينة الرسول عليه السلام لاجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من الشيوخ وأما سائر الامصار فعلى حسب أحوال المسلمين كالنفقة قال مالك لا يلزمه الحرير وان كان متسع الحال فأجره ابن القاسم على ظاهره في سائر البلاد وتأوله ابن القصار على ان ذلك خاص بالمدينة ولعل المؤلف لم يقابل ابن القاسم بابن القصار والاقوال قولان ولما قدم أن الواجب القوت وما معه بين ما هو الذي يقضى به هل الاعيان أو ائمانها عند المشاحة فيمن انه يفرض الاعيان بقوله (ص) فيفرض الماء والزيت والخطب والملح واللحم المرة بعد المرة (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجه الماء لشربها ووضوئها وغسلها ووطئها ولو من جنباته من غير وطئه وشرائح الرسالة فيه كلام ويلزمه لها أيضا الزيت لأكلها ووقيدها والادهان على العادة ويلزمه لها أيضا الخطب للطبخ والخبز ويلزمه الخل والملح لانه مصلح ويلزمه اللحم لمن اعتاده المرة بعد المرة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوما بعد يوم والمتوسط مرتان والمنحط الحال مرة (ص) وحصر وسرير احتيج له (ش) يعني انه يفرض للزوجة حصير من حلفاء أو بردى يكون تحت فرشها ويفرض لها سرير يمنع عنها العقارب والبراغيث وما أشبه ذلك والبردى ورق نبات يخرج في وسط الماء له غصص فيه بياض الغالب انه في بلاد الارز (ص) وأجرة قابلة (ش) المشهور ان أجرة القابلة وهي التي تولد النساء لازمة للزوج لان المرأة لا تستغنى عن ذلك

(٣٤ - خرشي رابع) كاحتمام أو غلط أي أوزنا قال بعض شيوخ شيو خنا ولا غرامة في الزنا لان النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء اه ولا يقضى عليه بدخولها الحمام الا من سقم أو نفاس قاله مالك ابن شعبان يريد تخرج اليه لا أجرة الحمام قاله ابن عرفة أي يلزمه أن يمكنها من الحمام لاجل سقم أو نفاس ولا يلزمه أجرة الحمام (قوله لا أكلها ووقيدها) أي مما يؤثر كل ويوقد لا كزيت السلجم والخسروع الا أنه اذا جرت العادة بشئ يعمل به فزيت السلجم يستعمل ببلاد الصعيد بدل الشيرج (قوله والادهان) عطف على قوله أكلها بتشديد الدال (قوله لانه مصلح) أي الملح وأما الخل فهو ادم (قوله والمنحط الحال مرة) الاظهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه حيث كانت عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلا لان هذه الامور من جزئيات قوله بالعادة وأفاد بعض الاشياخ مانصه واللحم أي من ذوات الاربع لا الطير والسمك الا أن يكون ذلك معتادا فيجري على العادة (قوله البردى) بفتح الباء وسكون الراء (قوله المشهور ان أجرة القابلة) ومقابله أن الاجرة عليها

(قوله ويجب للزوجة الخ) ظاهره ولو نزل الولد ميتا في الطلاق البائن (قوله تستضرب بتر كها) أي تحتاج لها بأن يحصل لها شعث ولا يشترط الاضرار لاما لا تستضرب بتر كها ولو اعتادته (قوله معتادين) لو حذفه كان أولى لان ذلك تمثيل لقوله تستضرب بتر كها (قوله من دهن مثلا) أي أوزيت وقوله الخاص أي الذي هو دهن (فان قلت) ليس هو المعطوف عليه بل المعطوف عليه ككحل والجواب انه لما كان المعطوف بالواو في مقام المعطوف عليه فكانه معطوف عليه (وتنبه) لو قال معتادات بعد قوله ومشط لاجل أن يرجع للمشط والخناء والكحل والدهن لكان أحسن (قوله لا بالضم وهو الآلة) على ما لنووي وهو خلاف قاعدة ان اسم الآلة مكسور غير ان صاحب القاموس قال المشط مثلثة وككتف وعنق وعتل ومنبر الآلة يمشط بها وجمعها أمشاط (قوله والمشايج لم يفرقوا) أي فسائر أنواع الآلة لا تلتزمه (قوله فكانه لشدة ١٨٦) الاختصار أشار أي فكانه أشار لا شراط الاهلية فيهما بهذا الكلام الموجه

لاجل شدة الاختصار ومقاد ذلك انه يشترط في الزوج أن يكون أهلا للاخداً والزوجة أن تكون كذلك ففضيحه انه لو تزوج رجل غني بفقيرة لا يلزمه ان يخدمها وقوله وأقرب منه الخ حاصله أنه يقول لا حاجة بلعه من باب الكلام الموجه ليفيد أنه يشترط في كل أن يكون أهلا للاخداً بل المناسب ان يقال اشتراط الاهلية في أحدهما يـستلزم الاهلية في الآخر فلو جعلناه مضافا للفاعل فقط أفاده الآخر وكذلك لو جعلناه مضافا للفعول فقط أفاده مآفاده اضافتها للفاعل أي فهو يفيد ما أفاده جعله من باب الموجه مع أقرينته للفهم وقوله فلا يكون أهلا الخ مفاده لو كان الزوج من الأغنياء الذين لا يهتمون بزواجهم وزوجته فقيرة انه لا يجب عليه اخداً معاً انه يجب عليه اخداً (أقول) بحمد الله يقال انه اذا جعل من باب التوجيه لا يفيد اشتراط اهلية الامرين

كالنفسه أي في ولد لاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها بما جرت به العادة ولو مطلقه بآئنا لافي ولد الأمة لان ولدها رقيق لسيد هابل ذلك على سيد هاولو كانت الأمة في عصمة الزوج (ص) وزينة تستضرب بتر كها ككحل ودهن معتادين وخناء (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجه الزينة التي تستضرب بتر كها كالكحل اعينها والدهن لشعرها والخناء لرأسها وبندنها الجارية بذلك العادة وليس عليه طيب ولا زعفران ولا خضاب ليد بها اذا لبس بها تركه أي ولو اعتيد كما يفيد كلام المواق (ص) ومشط (ش) الاولى قراءته بالفتح أي ما تمشط به من دهن مثلا ويكون من عطف العام على الخاص عكس فيهما فافا كهة ونخل ودرمان لا بالضم وهو الآلة ثلاثي الشكل بأنه يلزم عليه أن يكون مشى على التفرقة في الآلة بين المشط والمكحلة والمشايج لم يفرقوا بينهما انظر ابن غازي (ص) واخداً أهله (ش) ضمير أهله عائد على الاخداً لا على الزوج فكانه قال واخداً أهل الاخداً وهو كلام موجه يحتمل الاضافة للفاعل والمفعول فكانه لشدة الاختصار أشار لا شراط الاهلية فيهما في الزوج لسعته وفيها الشرفها وأقرب منه أن يكون لا حظ أن شرط الاهلية في أحدهما يتضمنها في الآخر فلا يكون أهلا للاخداً ما الا اذا استحقته وبالعكس ويحصل اخداً ما بنفسه أو بعمله أو بقرينة على خادمها أو بكرى لها خادما كما أشار إليه بقوله (ص) وان بكرى أو لولياً أكثر من واحدة (ش) يعني أنه يلزم الزوج أن يخدم زوجته التي هي أهل الاخداً وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص) وقضي لها بخادمها ان أحبت الريبة (ش) يعني لو قالت المرأة يخدمني خادمي ويكون عندي وينفق عليه زوجي وقال الزوج خادمي هو الذي يخدمك فالقول قولها ويلزمه أن ينفق على خادم الزوجة لان الخدمة لها وهذا قول مالك وابن القاسم وقيل ان شاس القضاء بخادمها اذا كانت مألوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق ابن الموار قال مالك وكذلك ان أراد أن يكرى لها داراً ورغمت هي في السكنى في دارها بمنزل ما يكرى لها أو دون فلو كان في خدمة خادمها الهاربة فائت بها لا تجاب لذلك وخادم الزوج هو الذي يخدمها لكن لا بد أن تثبت الريبة بالبينة أو يعرف ذلك جيرانها (ص) والافعلية الخدمة الباطنة من عجن وكبس وفرش (ش) يعني أن المرأة لم تكن أهلا لان يخدمها زوجها بأن لم تكن من أشرف الناس بل كانت من لفيفهم أو كان زوجها فقيراً الحال ولو كانت أهلا للاخداً فانه

يلزمها

مع ان المراد في التوجيه واحد الآه غير معين فيتوقف الحال على التعيين للمراد من الامرين فتدبر والتوجيه احتمال المعنيين على حدواء كقوله خاط لي عمرو قباه * ليت عينيه سواء

فتدبر (فائدة) اذا عجز عن الاخداً لم يطلق عليه لذلك على المشهور واذا تنازعا في كونها من تخدم فهل البينة عليه أو عليها قولان (قوله على المشهور) ومقابلها مال ابن القاسم في الموازية لا يلزمه أكثر من خادم (قوله ان أحبت الخ) قال عجم قال شيخنا ويكون اخداً ما بآئي أو بذكر لا يتأتى منه الوطء اه قلت الصواب التعبير بلا يتأتى منه الاستمتاع لطابق ما يأتي في العارية (قوله وهذا قول مالك وابن القاسم) يشير الى أنه ليس متفقاً عليه ولم أطلع على المقابل (قوله اذا كانت مألوفة) أي ألفتها نفسها واستأنست بها (قوله الباطنة) اظهره فانه دخل في ذلك الاستقامة من الدار وخارجها فاذا كان كذلك فمافى كونها باطنة

(قوله من عجن وطبخ) أي له ولها لا لضيوفه وكذا لا يلزمها كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا الخدمة لا ولاده وعييده ووالديه (قوله من خارجها ان كانت عادة بلدها الخ) في شرح شب واعمله يريد من يتردداً أو ما غارب منها اه (قوله وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار الخ) قال بهرام لعله يريد اذا كان قادراً على ذلك والا فلا (قوله ولا أن تخط الخ) أفاده بعض انه يؤخذ منه أي من المصنف خلاف ما قاله شارحنا وان خياطة ثوبه وثوبها يلزمها ويجري على العرف ورأيت مانصه وأما غسل ثيابه وثيابهم فقال بعض انه ينبغي ان يجري على العادة والنص في الابي ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو كانت العادة جارية بذلك فهو كالخياطة اه والحاصل ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح عدم لزوم الخياطة (قوله ومنه أجرة الطبيب) أي ومن غير الدواء على ضرب من التجوز (قوله يريد الخروج اليه لأجرته) أي وأما أجرته فلا تلزمه ولو اسقم أو نفاس لانه من (١٨٧) التسداوي ونقل عن بعضهم انه ان كان

لحيض أو نفاس فعليها وان كان من جنابة منه فعليها وهذا التفصيل اذا قلنا بجواز دخوله والا فقد تقدم انه اذا دفع لزوجته أجرة الحمام يفسق ولو فرض انه من جملة الذقة (قوله هذا هو المشهور الخ) ووجه المشهورية قوله ولو كان الزوج غنيا فالاولى تأخير عنه خلافا لابن نافع القائل بأنه يلزم الغني (قوله أن يتمتع مع زوجته) لا مفهوم له بل له التمتع سواء تمتع بها وحده أو معها والمراد الشورة التي يجوز التمتع بها ويجوز له لبس ما يجوز لبسه أفاده بعض مانصه ولا يلزمه كسوتهما دام عنده ثياب عرسها واضيف الزوج أن يتمتع بشورة زوجته من بسط ووسائد ونحوها وليس لها أن تمتع من ذلك اه (قلت) وانظر هل يسلم ذلك أولا والظاهر لا وحرر

يلزمها الخدمة في بيتها بنفسها أو بغيرها من عجن وكس وفرش وطبخ واستقاء ماء من الدار أو من خارجها ان كانت عادة بلدها ابن رشد الا أن يكون الزوج من الاشراف الذين لا يمتنعون أزواجهم في الخدمة فعليه الاخداع وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار (ص) بخلاف التسج والغزل (ش) يعني ان المرأة لا يلزمها أن تسج لزوجها ولا أن تغزل ولا أن تخط وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تكسب له الا أن تنطوق بذلك وظاهره كغيره ولو كانت عادة نساء بلدها وهو الجاري على ما قاله أصحابنا في المفلس لا يلزمه التكسب ولما قدم الامور التي تلزم الزوج لزوجته من أجرة القابلة والزينة التي تستضر بتركها وما أشبه ذلك أخذتكم على الامور التي لا تلزمه فقال (ص) لا مكسلة ودواء وتجامة وثياب المخرج (ش) يعني ان الرجل لا يلزمه لزوجته المسكلة وهي الوعاء التي يجعل السجل فيها بخلاف السجل فيلزمه وكذلك لا يلزمه الدواء عند مرضها لا أعيان ولا أثمان ومنه أجرة الطبيب وكذلك لا يلزمه لها أجرة الحمام الذي يحجمها ماله ولا يقضى بدخول حمام الامن سقم أو نفاس ابن شعبان يريد الخروج اليه لأجرته وكذلك لا يلزمه لها ثياب المخرج وهي التي تزين بها عند ذهابها الى الزبارة والافراح وما أشبه ذلك وهذا هو المشهور ولو كان الزوج غنيا (ص) وله التمتع بشورتها (ش) الشورة بفتح الشين هي متاع البيت وبضمها هي الجمال والمعنى انه يجوز للرجل أن يتمتع مع زوجته بشورتها التي تجهزتها ودخلت عليه بها من غطاء وغطاء ولباس ونحوها وبعبارة وله التمتع بشورتها معناه ان لا يمنعها من بيعها وهبتها لانه يفوت عليه التمتع بها وهو حق له والمراد بشورتها التي دخلت بها من مقبوض صداقها التي تجهزتها وأما لو لم تقبض شيئا وانما تجهزتها من مال نفسها فليس له عليها الا الحجر اذا تبرعت برائد الثلث (ص) ولا يلزمه بدلها (ش) أي ولا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى بل يلزمه ما لا غنى عنه لها (ص) وله منعها من أكل كل شيء رائقته كريمة عليه يتأذى منها كالثوم والبصل والفجل وما أشبه ذلك مالم يأكل معها فليس له أن يمنعها من ذلك أي أو يكون فاقد الشم وليس لها هي منعه من ذلك وله أن يمنعها أيضا من فعل ما يوهن جسدها من الصنائع وله منعها من الغزل مالم يقصد بذلك ضررها (ص) لا أبويها او ولدها من غيره أن يدخلوا اليها (ش) يعني انه ليس للزوج أن يمنع أبوي زوجته أن يدخلوا اليها وليس له أن يمنع أولاده من غيره أن يدخلوا اليها بل يقضى عليه بدخول هؤلاء لتفقد حال أولادها ويتفقد الابوان حال ابنتهما وقد نذب الشرع الى المواصلة والعادة جارية بذلك ابن رشد ويلزم الرجل

(قلت) فلا يطلقها فهل يقضى لها بأخذ الذي جددته والظاهر لا (قوله ولباس) لعله ما أتى به من الفميص واللباس والدكة (قوله معناه ان لا يمنعها) أي مع فرض أنه يتمتع بها فالشارح يقول ليس المراد ظاهر العبارة من أن ماله الا التمتع فقط وليس له المنع من بيعها مع ان له المنع من بيعها (قوله بل يلزمه ما لا غنى عنه) أي من غطاء وغطاء وما يقيها ويحفظها من الحر والبرد (قوله كالثوم) بضم التاء (قوله الفجل) بضم الفاء (قوله وليس لها هي منعه) والفرق أن الرجال قوامون على النساء (قوله مالم يقصد بذلك ضررها) راجع للغزل (قوله لا أبويها الخ) عطف على الضمير المحرور في منعها من غير إعادة الجار وهو جائز عند الاقل والظاهر ان المراد الابوين ذرية والولد حقيقة لا الاجداد والجدات وولد الولد من شرح عب (قوله وقد نذب الشرع) أي طلب الشرع

(قوله وجهان النساء) المراد به الأقارب كانوا محرماً أي يحرم نكاحه أولاً وقوله ذوى المحرم أي من يحرم نكاحه (أقول) ألا أنك خير بأن كلام ابن رشد هذا أعظم من كلام المصنف لأنه يشمل أبويها وأعمامها وأخوالها وأولاد أخيه وأولاد أختها فكيف هذا مع كلام المصنف المفيد للقصور على ما ذكره خصوصاً وقد علمت ما في شرح عب قد بر وجوابه يعلم مما يأتي وهو أنه في هذه المسائل وإن لم يكن لا يقضى بالحنث بخلاف مسألة المصنف (قوله بمحصول ضد المحلوف عليه) فالمحلوف عليه عدم الدخول وضده الدخول (قوله كلفه أن لا تزور والديها) أي لا ولدها من غير لقصور مرتبة عن مرتبة والديها (قوله أن كانت مأمونة) والشابة محمولة على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة (قوله للزيارة) أي في الجمعة مرة والفرض أن والديها في البلد لا أن يعدوا عن البلد فلا يقضى عليها به وإذا دفعت له دراهم على الإذن في الخروج رجعت في الأول (١٨٨) دون الثاني ما لم تعلم بالحكم والحاصل أن المسائل أربع حلف على الدخول

في الوالدين والأولاد وعلى الخروج كذلك ويحنث في ثلاث والفرق بين الدخول والخروج أن الدخول أخف من الخروج اه بدر (قوله ولومع أمينة) أي لتطرق الفساد عند خروجها مع الأمينة (قوله وأطلق) أي لفظاً ونية (قوله فانه لا يحنث) أي لا يقضى عليه بخروجها حتى يحنث لانه لم يظهر منه في هذه الحالة ضرر (قوله القرينان) أشهب وابن نافع (قوله يظهر منه قصد الضرر) أي فلذلك يحنث وقوله بخلاف حال التعميم فلا يحنث ولا يقضى عليه بالخروج (قوله كالوالدين) انظر هل وإن علواً والأدون والظاهر الادنون تطير ما تقدم والظاهر أن الأولاد مطلقاً صغاراً أو كباراً إن اتهمهما كالوالدين (قوله ومع أمينة) إن اتهمهما تنبيهه (قوله أجرة الأمينة عليه) (قوله

أن بأذن لامرأته أن يدخل عليها ذوات وجهان من النساء ولا يكون ذلك في الرجال إلا في ذوى المحرم منها خاصة (ص) وحنث أن حلف (ش) يعني إذا حلف على منع أبويها فانه يحنث ويقضى عليه بدخولهما وأعلم أنه لا يحنث بمجرد الحلف ولا بطلب أبويها أو ولدها الدخول ولا بالحكم لهم بذلك وإنما يكون الحنث بمحصول ضد المحلوف عليه (ص) كلفه أن لا تزور والديها إن كانت مأمونة ولو شابة (ش) التشبيه في التحنث والمعنى أن المرأة إذا كانت مأمونة فحلف عليها زوجها أن لا تزور والديها فانه يحنث في عينه بأن يحكم لها القاضي بالخروج اليها للزيارة ولغيرها مما فيه مصلحة فيحنث في عينه حينئذ وسواء الشابة وغيرها ومقتضى كلام المؤلف أن غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها لزيارة أبويها ولومع أمينة ونحوه للشيخ كريم الدين (ص) لأن حلف لا يخرج (ش) أي إذا حلف لا يخرج وأطلق فانه لا يحنث ولو في زيارة أبويها إذا طلبتها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة فقال سمع القرينان في الإيمان بالطلاق أن حلف به أو بعق أن لا يدعها تخرج أبداً يقضى عليه في أبيها وأمه ويحنث قال لا اه وفي ابن حبيب ما وافقه وقد نقله المواق وأشار بعضهم للفرق بأنه حال التخصيص يظهر منه قصد الضرر بخلاف حال التعميم (ص) وقضى للصغار كل يوم وللكبار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة إن اتهمهما (ش) يعني أن أولاد المرأة إذا كانوا صغاراً فانه يقضى لهم بالدخول على أمهم في كل يوم مرة لتنفق أمهم حالهم وإن كانوا كباراً فانه يقضى لهم بالدخول إليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الأولاد فانه يقضى لهم بالدخول عليها في كل أسبوع مرة واحدة فإن اتهمها الزوج في افساد زوجته وأشبهه قوله بالقرائن فانه ما يدخلان عليها في كل جمعة مرة مع أمينة من جهته لا تفارقهما ثلاثاً يختلباها فيغيران حالها على زوجها وبعبارة ومع أمينة وحضور الزوج أيضاً والمراد بحضوره أن لا يكون غائباً عن البلد والأقارب لهم أن يأتيها بأمينة لانها من جهته لا من جهتها تنبيهه (قوله ومع أمينة) إن اتهمهما أي بافسادها كما في النقل فاتهمهما باخذماله لا يوجب منعهما إلا مكان التحريم من مافي ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الأبوين والأولاد من الأقارب وقد نص عبد الملك على أنه لا يمنع أخاها وعمها وأخاها وابن أخيها وابن أختها ولا يبلغ عنهم الدخول لها ونحو وجهها لهم مبلغ الأبوين في التحنث إذا حنث في غيرهما (ص) ولها الامتناع من أن تسكن مع أقاربها إلا الوضيعة (ش) أي للزوجة أن تمتنع من السكنى مع أقارب زوجها إلا أن تكون وضيعة القدر فلا كلام لها قال عبد الملك في المرأة تكون هي وأهل زوجها في دار واحدة فتقول إن أهلي يؤذونني فأخرجهم عني أو أخرجني عنهم رب امرأه لا يكون لها ذلك لكون صداقها قليل لا وتكون وضيعة القدر ولعله أن يكون على ذلك تزوجها وفي المنزل

سعة

يعني أن أولاد المرأة (الخ) أي من غير زوجها الموجود معها (قوله في كل أسبوع) هو

بمعنى كل جمعة فالغاية بحسب اللفظ والذي في النقل أن دخول الكبار كل جمعة مفيد بما إذا اتهمهم والافضل يوم كذا في عب وصوابه الوالدين (قوله لانها من جهته) أي وإذا كان غائباً فلا يأتي أن تكون من جهته هذا مفاده يقال له بل يتأتى بأن يوكل حين يتوجه أمينة فلهما الدخول معها أو أقامها القاضي كما أقاده شيخنا عبد الله وقد يقال عند السفر يخشى تغيير الأمينة (قوله في التحنث) أي أو في الأتيان كل يوم أو جمعة (قوله ولها الامتناع) ولها الرجوع بعد الرضا فيما يظهر (قوله ولعله أن يكون على ذلك الخ) أي يعرجي أن يكون

دخوله على ذلك في البناء (قوله فان حلف على ذلك) أي حلف على أنها لا تسكن خارجا عن آثاره وقوله حل على الحق أي على الشرع وقوله أبره أي إذا كانت حقيرة أي أوسر بقة واشترط عليهم سكاها معهم ومحل ذلك ما لم يطلعوا على عوراتها أو بعضها والحقيرة قليلة الجبال أو قليلة المهر أو السوداء وقوله أو أحسنه إذا كانت شريفة (قوله والظاهر الخ) وانظر لزواجها معهن ولم تنفذ الإيعة عنهنها هل يقضى عليه حيث تعين طريقا وهو الظاهر كما أنه يقضى عليه فيما يظهر إذا كن يطلعن على عوراتها (قوله وهذا) أن ما ذكر من التفصيل عند البناء من أنه إذا علم ليس له الإخراج والأفلا (قوله وقدرت) أي بعد العقد لأن الفرض وقع في صلب العقد لأنه يفسده وحينئذ فلا معارضة بين هذا وما تقدم من أن تقديره في صلب العقد يفسده قاله البدر (قوله وقدرت بحاله) هذا في غير الملى كما في الجواهر (قوله من يوم) بيان لحاله أن أريد به الزمن ويحتمل أن يريد بالحال الطاقة من العسر واليسر وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي زمن حاله لأجل تبينه بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون بيانا لحاله أي من يسر يوم وعسره وأما في شرح شب أن المراد وقد رقبضها والزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله

(١٨٩)

فقد تقدم أنه بوسعها والبلد والسعر وقوله من يوم أي مثلا أي أو شهرين أو ثلاثة بحسب حاله (قوله كأرباب الصنائع) أي بعض أرباب الصنائع (قوله وتقبضها بمجملته) فتقبض نفقة اليوم من أوله والشر من أوله والسنة من أولها ومحل قوله وتقبضها بمجملته إذا كان الحال التجهيل فلا ينافي أنه قد يكون الحال التأخير وهو ما أشار به بقوله وظاهر الخ (قوله بدليل الخ) لا دليل لما سباني في قوله وضمنت بالقبض مطلقا (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) هذا يخالف قوله أي وتقبضها بمجملته إلا أن يقال وظاهر الخ أي بقطع

سعة فأما ذات القدر فلا بد له أن يعزلها فان حلف على ذلك حل على الحق أبره أو أحسنه ابن رشد وليس هو عندي بخلاف المذهب مالك قلت انظر هل لها الامتناع من أن تسكن مع خدمه وجواريه والظاهر ليس لها ذلك لأن له وطء أمته وربما احتاج إلى خدمة أرقائه (ص) كولد صغير لأحدهما إن كان له حاضن (ش) التشبيه في الامتناع لكل من الزوجين والمعنى أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج منه من المنزل فإن له ذلك بشرط أن يكون للولد من يحضنه ويكفله فإن لم يكن له من يحضنه فإنه يجبر على إقامته عنده (ص) إلا أن يبنى وهو معه (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا بنى بصاحبه ومعه ولد يعلم به صاحبه ثم بعد ذلك أراد أن يخرج منه عنه ليس له ذلك وإن لم يكن عنده علم به فله الامتناع وهذا إذا كان للولد حاضن والأفلا امتناع لمن ليس معه الولد عن السكنى مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (ص) وقدرت بحاله من يوم أو جمعة أو شهرا أو سنة (ش) يعني أن نفقة الزوجة تكون على الزوج على قدر حاله من يوم لكون رزقه مياومة كأرباب الصنائع أو جمعة كأرباب الصنائع بقري مصر أو شهر كأرباب المدارس وبعض الجنود أو سنة كأرباب الرزق وقوله من يوم أو جمعة الخ أي وتقبضها بمجملته بدليل قوله الآتي وضمنت بالقبض مطلقا وظاهر كلام المؤلف أن النفقة إذا كانت تتأخر تنتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته إلا أن عسر بالنفقة (ص) والكسوة بالشتاء والصيف (ش) يعني أن كسوة الزوجة والغطاء والوطاء بقدر ذلك لها مرتين في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف لاختلاف مناسبات الزمانيين من فرو ولبدوسير وغيرهما حكاه اللخمي وتكون بالاشهر والايام والمراد بالشتاء فصله وما والاؤه وكذا يقال في الصيف (ص) وضمنت بالقبض مطلقا (ش) المشهور من المذهب أن الزوجة ضامنة لكل ما قبضته من نفقة وكسوة وغيرها ما لحق نفسها من أجرة رضاع وغيره ماضية أو مستقبلية قامت على ضياعها بينة أم لا صدقها على ذلك أم لا تلفت بسببها أم لا لأنها قبضته لحق نفسها وأما ما قبضته لحق غيرها فأشار إليه بقوله (ص) كنفقة الولد إلا لينة على الضياع (ش) يعني أن الحاضنة إذا قبضت نفقة المحضون فأنها تضمنها ضمان الرهان والعواري

النظر عن دليله (قوله والكسوة بالشتاء والصيف) وكل يكسئ ما يناسبه إن لم تناسب كسوة كل عادة ثم المعنى كل شتاء وكل صيف إن خلقت كل في العام الثاني فإن لم تخلق بأن كانت تقبضها البرد أو قريبا منه أو تقبضها الحر أو قريبا منه أكتفى بها إلى أن تخلق ومثلها الغطاء والوطاء شتاء وصيفا وما يخلق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه الزوج أو الزوجة فإن لم يكن عرف فلزوج والكسوة قبض ووقاية وقناع وانظر لو أوجعت نفسها وانظر أيضا لوقية كسوة الشتاء إلى قابل وتقدم أن كسوة الصداق لا تلزمه كسوة مع بقائها قاله البدر (قوله وتكون بالاشهر) أي بجنس الاشهر فيصدق بالشهر وقوله والايام كما إذا كانت تكسئ كل عشرين يوما لكثرة خدمتها وضعف ما تكسئ به (قوله وما والاؤه) وهو فصل الربيع وقوله وكذا يقال في الصيف والذي والاؤه فصل الخريف (قوله المشهور من المذهب) قال بهرام وحصل بعض الاشياخ فيما تلف مما قبضته من كسوة ونفقة لها ولولدها ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين ما قبضته لنفسها اقتضمتها وبين ما قبضته لولدها فلا تضمنه وقيل إنها تصدق في تلف ما قبضته لولدها وتحلف (قوله ضمان الرهان والعواري) لا يخفى أن ضمان الرهان والعواري واحد وهو أن المستعير لا ضمان عليه فيما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقام بينة على تلفه

(قوله لانهم تقبضها الحق نفسها) أي حتى تضمنها وقوله ولا هي متمحضة الخ أي وأما لو كانت متمحضة للأمانة فلا تضمنها مطلقا ثم انه فوفش قوله لانهم تقبضها بأن منفعة الرهن والعارية لتقبضها وفي الحضانة لغيرها وهو المحضون ولا سيما على ان حق الحضانة للمحضون الا أن هذا لا يرد المنقول كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وهل يرجع الولد عليها) أي حيث تضمنتها وقوله أو على الأب أي والأب يرجع عليها (قوله وهو المتعين) واعتمد محشي تن كلام تن ولم يظهر لي وجهه فتأمل (قوله تضمنه مطلقا) أي سواء قامت بينة على الضياع من غير سببها أو لم تقم (قوله وما في تن معترض) قال تن وظاهر كلام المصنف هنا وفي توضيحه والشارح وابن عرفة سواء قبضت ذلك أي نفقة الولد بماض أو مستقبل وتخصيص البساطي ذلك بالمستقبل أي وأما الماضية فتضمنها ولو مع بينة على الضياع يحتاج لنقل أو أنه رأى ذلك هو الغالب (١٩٠) اه والحاصل أن حل البساطي هو المتعين ومائسبه لظاهر التوضيح والشارح

ليس كذلك (قوله ويجوز اعطاء الثمن) أي مع رضا المرأة لانها تخاف اختلاف السعر ويقبل قول الزوج في الاتفاق وقوله ويجوز اعطاء الثمن أي ويريدها بعد ذلك ان غلا سعر الاعيان ويرجع عليها ان نقص سعرها (قوله بالغيبة عليه) كذا في نسخة الشلوخ بغين معجمة وباء مثناة من تحت وباء موحدة من تحت وكذا في غير شارحنا أي ان المشتري باعه وهو غائب عنه بخلاف ما في عب (أقول) لا يخفى انها موجودة في غير الطعام وفي شرح عب بالعينة وهي التحيل على دفع قبل في كثير (أقول) وهي موجودة في غير الطعام أيضا وانظر ما وجه كون العينة مقتضية للنكاح ولعل وجه ذلك لما فيه من الغرر وقوله

لانهم تقبضها الحق نفسها ولا هي متمحضة للأمانة لانها قبضتها بحق فان قامت بينة على الضياع من غير سببها فلا ضمان عليها ولا تضمنتها وهل يرجع الولد عليها أو على الأب وهو الذي ينبغي وكلام المؤلف فيما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله كما حمله عليه البساطي وهو المتعين كما نبه عليه السوداني وهو يفيد أن ما قبضته من نفقة الولد عن الماضي تضمنه مطلقا كنفقتها لانه كدين لها قبضته ومثل ما للبساطي للتوضيح والشرح الكبير وما في تن معترض وقد أشار تن الى أن ما تقبضه من أجرة الرضاع كنفقتها تضمنه مطلقا وهو صحيح مطابق للنقل وكذا تضمن نفقة الولد مطلقا اذا شرط عليها ضمانها وقد استنفيد من كلام تن ان المراد بالنفقة في قول المؤلف كنفقة الولد في غير مدة الرضاع وهو ظاهر لان نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست بنفقة للولد فلذا تضمنها مطلقا (ص) ويجوز اعطاء الثمن عمالزمه (ش) أي يجوز للزوج أن يعطي الزوجة عن جميع مالزمه من نفقة وكسوة ثمنًا وظاهر هذا ان الذي يقضى به على الزوج في الاصل هو ما فرض لها من الاعيان لا ثمنه وأن للزوج أن يعطي الثمن عن ذلك قال تن وهو ظاهر المذهب وظاهره ولو كان الذي لزمه لها طعاما يمنع بيعه قبل قبضه وهو كذلك على أحد القولين بناء على أن نحر يبيع الطعام قبل قبضه معلل بالغيبة عليه وهي مفقودة بين الزوجين أو غير معلل فيمتنع وهو القول الآخر اه والثاني هو الموافق لما يأتي للمؤلف آخر باب الخيار وقول تن ان ظاهر المذهب ان الاكراه الزوج هو الاعيان خلاف ما ذكره المواق ان ظاهر المذهب انما هو الايمان ونسبه الشارح لظاهر ما في السكاح الثاني من المدونة ثم ان ما يستفاد من كلام المؤلف هنا وان كان خلاف المذهب وخلاف ظاهر المدونة موافق لقوله أولا فيفرض الماء الخ ولا يخالف قوله بعد والمقاصة بدينه لانه محمول على ما اذا كان ما فرضه لها من الاعيان من جنس الدين أو فرض عينًا (ص) والمقاصة بدينه الا لضرر (ش) أي بأن يكون فرض لها ثمنًا أو تكون النفقة من جنس الدين وحينئذ فلا يقال ان كلام المؤلف هذا يفتضي أن الواجب على الزوج ابتداء ثمن الاعيان وهو خلاف مقتضى قوله أولا ويجوز اعطاء الثمن عمالزمه ومحمل اجابة الزوج اذا دعا للمقاصة وجبرها عليها ما لم يحصل بسببها ضرر للزوجة بأن كانت فقيرة الحال فانه اذا قاصها بدينه وأسقط نفقتها في ذلك حصل لها الضرر وضاع حالها فلا يجابله وما يفيد ظاهر سياق المؤلف من جواز المقاصة لعطفه على الجائر صحيح ولكنه مقيده بما اذا لم يحصل طلبها من أحدهما بدليل ما يأتي

وهي مفقودة أي لان الذي بيد الزوج تحت حوزة وحوز زوجته أي الشأن ذلك (قوله خلاف ما ذكره المواق) ليس في المواق ما يفيد ما قاله من ان المفروض الثمن على ظاهر المذهب كما يعلم بالاطلاع عليه بل يفيد أن المفروض أولا الاعيان فتدبر (قوله وان كان خلاف المذهب) أي ظاهر المذهب من أن المفروض الثمن (قوله ولا يخالف الخ) كان توهم الخالفة من أن الظاهر من المقاصة انها في العين فقط (قوله أو فرض عينًا) أي وارتكبوا خلاف الاصل وفرض عينًا (قوله أي بأن يكون فرض لها ثمنًا) أي ارتكبوا خلاف الاصل وفرض ثمنًا (تنبيه) قال البدر اطلاق المقاصة على النفقة في المستقبل مجاز لانها فيما ترتب من الدين الا أن يقال لما فرضت عليه وقررت صارت بهذا الاعتبار دينًا لازما اه كلام البدر (قوله بأن كانت فقيرة الحال) أي دون الغنية (قوله بدليل الخ) أي وأما لو طلبت لفضي بها وتكون واجبة لاجرة فقط ويمكن الجواب بأنه أراد بالجواز الاذن ثم ان قوله ولكنه يفيد الخ لا يخفى أن

هذا ينافي مضمون قوله ومحل اجابة الخ فتدبر (قوله وسقطت بالا كل معه) أي مدة كلها معه فلوقامت وطلبت الفرض بعد ذلك فلها ذلك (قوله ولها الامتناع) وينبغي ما لم تلزم الا كل معه فليس لها الامتناع كد البعض الشيوخ والظاهر خلافه والظاهر ان اذا طلبت ديارهم وادعى انها كانت معه انه يصدق الزوج (وتنبه) قوله ولها الامتناع أي وان كانت تؤمر بالا كل معه من غير قضاءها في ذلك من التودد وحسن العشرة قاله البرزلي ونظير ذلك انه يستحب أن ينام معها في فراش واحد لئلا يفترق بينهما من زيانا التودد ما لم تكن كبيرة بضرة ذلك معها فلا ولا يخفى ان قوله ولها الامتناع أي ابتداءً وانتهاءً (قوله وأما الكسوة اذا كانت شجيرة) لفرق بينها وبين النفقة أن النفقة هالكه بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابلته لا تسقط مع امتناعها من الوطء واختاره البايجي وجاعلة (قوله لغير عذر) ومثل العذر اذا كان بسيراثهم سقوط نفقتها بما ذكر في منعها (قوله كخروجها بلا اذن الخ) أي انها خرجت بغير اذنه لكون ظالم أخرجها مثلاً حتى يناسب المقام من أنها منعت الوطء أي والخروج بلا اذن منع من الوطء والاحسن انه تنطبق لا تغفل فالمرض الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض البطن والذي يطلع عليه الرجال (١٩١) كمرض الوجه (قوله والامتناع)

أي جميع أنواع الامتناع كما أفاده الشراح واعلم أنها اذا منعت الوطء ومنعته من غيره لا تكون ناشئة (قوله على ما يظهر) الظاهر أن الاستظهار يتعلق بالعدل والمرأتين أو أحدهما مع عين (قوله وهو لا يثبت) أي موجب التعزير (قوله فالجواب ان المترتب عليه) فيه ان هذا تعزير الآن يقال ذلك اذا كان واقعا من الخاكم (قوله ولم يقدر على عودها) أي ولم يقدر على منعها ابتداءً فان قدر عليه ولم يمنعها لم تسقط لانه كخروجها بانه وبقي من الشروط أيضا أن تكون ظالمة لان خرجت لظلم

في باب المقاصة (ص) وسقطت بالا كل معه ولها الامتناع (ش) يعني أن المرأة اذا كانت مع زوجها فان نفقتها المقررة أو المطالبة بها ان لم تكن مقررة تسقط عنه بمعنى أنه لا شيء لها عليه بعد ذلك ولها أن تمتنع من الاكل معه وتقول له ادفع الى نفقتي أنا أنفق على نفسي وتجب الى ذلك ويفرض لها ما أمر من الاعيان أو الاثمان والكسوة كالنفقة فاذا كساهامه فليس لها غير ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو حججوا عليها لان السفية لا يحجر عليه في نفقته وأما الكسوة ان كانت محجورة فلا تسقط كسوتها المقررة وكسوتها المعتادة لها بكسوتها معه (ص) أو منعت الوطء (ش) المشهور ان الزوجة اذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر فان نفقتها تسقط عنه لان منعها نشوز والنفقة تسقط بالنشوز واذا ادعت انها انما منعت لغير عذر كمرض فلا بد من اثباته حيث خالفها الزوج بشهادة امرأتين كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولعل ما ذكره ابن فرحون من الثبوت بامرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال والا فلا يثبت إلا بشاهدين كخروجها بلا اذن ولا يقبل قول الزوج هي تمنعني من وطئها حيث قالت لم أمنعه وانما المانع منه لانه يثبتهم على اسقاط حقها من النفقة كما قاله الناصر اللقائي (ص) أو الامتناع (ش) أي وكذلك تسقط النفقة بمنعها الامتناع كن لا توطأ كالرتقاء ونحوها وحينئذ فهو من عطف المغاير والمنع من الوطء والامتناع يعلم من جهته بأن تقر بذلك بحضرة عدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع عين على ما يظهر فان قلت كيف يثبت بعدل وامرأتين مع أن المنع المذکور يترتب عليه التعزير وهو لا يثبت بذلك فالجواب أن المترتب عليه ما أمر من كونه يعظها ثم يجرها ثم يضربها ان أفاد (ص) أو خرجت بلا اذن ولم يقدر عليها (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت من محل طاعة زوجها بغير اذنه ولم يقدر على عودها الى محل طاعته لا بنفسه ولا بالخالكم فان ذلك يكون أشد النشوز فتسقط به نفقتها وتسحق حينئذ التعزير على ذلك أبو عمران وأستحسن في هذا الزمان أن يقال لها إيمان أن ترجعي الى بيتك أو تحاكمي زوجك وتنصفيه والا فلا نفقة لك لتعذرا الاحكام والانصاف في هذا الزمان ويؤدبها هو أو الخاكم على ذلك قال وكذلك الهاربة الى موضع معلوم مثل الناشز وأما الى موضع

ركبها فلها النفقة ولو عجز عن ردها وأن يكون زوجها حاضرا وأما لو كان مسافرا وخرجت فلها النفقة ولا تسقط وأن تكون في عصمته فلا تسقط نفقة المطلقة طلاقا رجعيا اذا خرجت بلا اذن ولو عجز عن ردها على العبارة الثانية في كلام الشارح وأن لا تكون حاملا وأما لو كانت حاملا فلها النفقة ولو عجز عن ردها (قوله أبو عمران الخ) ملخصه أنه لا داعي الى ذهاب زوجها الى ما حكم بل يقال لها إيمان أن ترجعي الى بيتك أو تعاطي الشرع مع زوجك ولذلك قال شب وأما في زمن تعذره الاحكام والانصاف فانها تسقط نفقتها حيث طلبها للعود ولم ترض اه والحاصل انه اذا لم يكن حاكما أو كان غير منصف فان نفقتها لا تسقط بمجرد الخروج بل يقال لها إيمان أن ترجعي أو تعاطي مع زوجك الحكم الشرعي أو تسقط نفقتها فان رجعت لم تسقط والاسقطت (قوله ويؤدبها هو أو الخاكم) أي اذا ظهر منها موجب التأديب وهذا أمر نبط بكلام المصنف لا بكلام أبي عمران فعلى كلام أبي عمران لا تؤدب (قوله وكذلك الهاربة) أي فتسقط نفقتها وكسوتها عند العجز عن ردها وعبارة شب أي فيجوز فيها عجزه عن ردها بالخالكم اذا كان منصفاً (قوله مثل الناشز) أراد بالناشز من خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداءً كما يستفاد من كلام الخطاب لكن ذكر الجزولي في شرح قول الرسالة ولا نفقة للزوجة حتى

يدخل بها قال أبو محمد لا نفقة للناشر وهو المشهور وقيل لها النفقة وهذا في بلد لا حكم فيه وأما بالمدية الحكم فينفق لانه حين لم يرفعها فقد رضى قال والنشوز أن تخرج الى أوليا ثم بغير اذنه أو تمنعه من الوطء اه (قوله ولا سكنى الخ) كلام مستأنف وللمطالبة متعلق بسكنى فإطالة باللام كافي نسخته نفعنا الله به فلا مفهوم لمطالبة بل كذلك التي في العصمة يسقط حقها في السكنى لخروجها بالاذن ولو قدر على ردها والفرق بينهما وبين النفقة شدة الضرر وتركه دون السكنى (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تخالف الاولى لانه في العبارة الاولى أفاد ان المطلقة طلاقا رجعيا مثل التي في العصمة في أن النفقة تسقط اذا عجز عن ردها ولم يقدر على منعها ابتداء وأما العبارة الثانية فتفيد انها لا تعطى حكمها بل المطلقة طلاقا رجعيا لها النفقة مطلقا (قوله لم تسقط الخ) أي ولو عجز عن ردها بعد ذلك (قوله وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل) فعناء نفقة أم (١٩٣) الحمل في زمن الحمل وبعد الوضع يقال لها نفقة الرضاع والمراد أجرة الرضاع

لان الرضيع لا يأكل كل كما أن الحمل لا يأكل كل (قوله فاعلم يريدون به حمل البائن) أي أو ما في حكمها من التي نشرت كالتى منعت زوجها من الوطء أو خرجت بغير اذنه (قوله ولها نفقة الحمل) الحاصل ان الحامل لها النفقة بائنة أو ناشزة وينبغي نفقة زوجها في البائن بحاله كما في الزوجة وليس عليه اخدامها بائنا حاملا وان كانت أهلا ولا نفقة للحمل البائن الا بشروط ثلاثة أن يكون لاحقا وأن يكون سرا وأن يكون الاب سرا (قوله فأفاد به أن حمل البائن تجب نفقته) أي نفقة أمه مدة حملها به وبعد انفصاله تسحق أجرة الرضاع (قوله والكسوة الخ) المراد كسوة أم الحمل

مجهول فلا نفقة لها ولا سكنى كطلقة خرجت من منزلها ولو قدر على ردها بخلاف النفقة فلا بد من العجز أو عدم العلم بمكانها والفرق أن السكنى متعينة في مسكن الطلاق لا في ذمته فليس لها أن توجب في ذمته ما لم يكن عليه واجبا وبعبارة ولم يقدر عليها أي على ردها ولا على منعها ابتداء وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقا ابتداء ولم يمنعها لم تسقط لانها خرجت باذنه وهذا في التي في العصمة وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقا لانه ليس له منعها وقوله (ان لم تحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن قال المؤلف وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل فاعلم يريدون به حمل البائن لامن في العصمة ولا الرجعية ولا المتوفى عنها فلا نفقة للحملين أما الاوليان فلا ندراج نفقة حملهما في النفقة عليهما وأما الاخيرة فحملها وارث وحيث وجبت النفقة وجبت الكسوة (ص) أو بانت (ش) أي ان المطلقة بائنا ثلاث أو بخلع أو بفسخ أو بإقاع حاكم ونحوه لا نفقة لها ان لم تحمل لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فشرط في نفقة المطلقة أن تكون حاملا فتنفي النفقة لانقضاء شرطها وهو مذهبنا ومذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكنى لانها محبوسة بسببه فيها وهذا ان لم تحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار له بقوله (ولها نفقة الحمل) فأفاد به ان حمل البائن تجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الاشهر قيمة منابها (ش) أي والبائن مع النفقة الكسوة يتمها اذا بانت في أول الحمل لانها تجب حيث وجبت النفقة وان بانت بعد بضئ أشهر من حملها فلها قيمة مناب تلك الاشهر الباقية فيقوم ما يصير تلك الاشهر الماضية من الكسوة لكسيت في أول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الاشهر الباقية القيمة دراهم وبعبارة قوله والكسوة في أوله هذا اذا بانها في أوله وقوله وفي الاشهر الخ هذا اذا بانها في أثناءه وقوله في أوله راجع للكسوة لان نفقة الحمل أيضا خلافت اذا لا فائدة فيه لانه ان كان الحمل بدعواها فلا نفقة كما يأتي في قوله ولا نفقة بدعواها وان كان بظهوره وحركته فسيأتي في قوله بل بظهوره وحركته فتجب من أوله ولما نبه على ابتداء وجوب النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على عوارض تعرض بعد الوجوب وأن من تلك العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدأ بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستمر ان مات (ش) الصواب نسخة استمر بافراد الضمير العائد على المسكن أي استمر المسكن للبائن لان قضاء العدة كانت حاملا أم لان مات زوجها كان المسكن له أم لان قد كراه

ونفقة أم الحمل كما تبين في شرح شب قال بعض الاشياخ وظاهر ما أنتم انكسى

أم لا

بالعادة ولو كانت تبقى بعد أم الحمل اه (قوله في أوله) متعلق بقدر أي اذا طلقتها في أوله (قوله وفي الاشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في بقية الاشهر أي وفي أثناءها وقوله قيمة مناب اعطف على نفقة الحمل فتدبر (قوله خلافت) ذكر في صغيره ما رده هذا فقال هذا فيما اذا صدقها الزوج وما يأتي فيما اذا لم يصدقها اه أي في قوله الاتي ولا نفقة بدعواها (وأقول) ما قيل من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأى فرق حتى يحمل ما هنا على خصوص الكسوة والاحسن أن يقال انما رجع قوله في أوله الخ للكسوة لكون هذا التفصيل انما هو فيها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أي بقوله تجب لمكنة الخ كانه قال ابتداءها من التمكين (قوله عوارض) أي كالموت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أي كالموت بالنسبة للمسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع

(قوله لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي عليه الحق فقول ما قاله ابن الشقاق وابن دحون فالعصمة لا نفقة لها من يوم موت الجنين وان كانت لا تحل الا بخروجه ثم ان هذا الكلام ظاهر في استمرار السكنى وفي شرح ش ما يخالفه ونصه أي استمراره الى نزول الحمل أي وهو يربح نزوله فلو آمن من نزوله كما اذا مات في بطنها انقطع لان بطنها صار قبرا وسكنه لكن لا نفقة في العدة الا بنزوله اه (قوله لان مات الخ) أي فلا يستمر المسكن لان السكنى انما كانت حقها للعينة وجوب عدتها في منزلها فلاحق للوارث فيها حتى يورث (قوله ليتناول موته الخ) الصورة (قوله الا أن الحكم الخ) خبر أن قوله عام وكأنه قال الا أن الحكم في ردها بالتفصيل عام وقوله والتفصيل مبتدأ وقوله في الكسوة خبر (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان (١٩٣) كان الموت بعد أشهر لا ردها والا

ردت كما يأتي (قوله لكن في الاولى) أي التي هي مسألة الموت وقوله وفي هذه أي التي هي قوله لانفشاء الحمل (قوله فروع كثيرة) هي المشار لها بقوله ليتناول موته وموت الخ (قوله ولو بعد أشهر) من قبضها أي فاذا انفش بعد أشهر من قبضها فتردها (قوله وهذا هو الراجح) خلافا لابن وهبان لا ترد ما نفقته قبل ظهوره (قوله لا الكسوة بعد أشهر) فرق أبو الحسن بين الكسوة والنفقة بأنها تدفع شيئا بشأ لتبعضها والكسوة لا تبعض غالباً بل تدفع مرة واحدة فكان قبض أو ائتمار قبض لها (قوله بعد أشهر) أي من قبضها ثلاثاً فما فوقها (قوله ثم مات أحدهما) أي الزوج أو الزوجة (قوله ولا تورث عن الولد الخ) هذا ما عليه بعض الشراح وذكر عب قبله ما يخالفه فقال فيرجع بكسوته أي بقدر ميراثه منها وباقيها لأمه حاضنته فالمراد رجوعاً خاصاً وهو قد ردها منها لاجتماعها بين ذلك وقوله في باب الهبة كتحلية ولده كما أفاده كريم الدين وهو مخالف لكلام أهل المذهب قال محشي تن وفي

أم لا والاجرة من رأس المال وان كان سياق كلامه في البائن الحامل بخلاف التي في العصمة فلا يستمر لها المسكن الا ان كان له أو نفق كراهه والرجعية كالزوجة وأما النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بضمير التثنية العائد على المسكن مع النفقة لما علمت أنه لا نفقة على الميت ويمكن تصحيحها بجعل الضمير في مات للولد أي واستمر المسكن والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكره في الشامل لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق وابن سلون ان النفقة تسقط بموت الولد في بطنها (ص) لان ماتت (ش) أي لان ماتت الماطقة فلا شيء لورثتها في كراهه المسكن بائناً أو رجعيًا وقوله (وردت النفقة) بالبناء للمفعول ليتناول موته وموتها والبائن الحامل ومن في العصمة والرجعية وان كان كلامه لم يزل في البائن الحامل الا أن الحكم في ردها النفقة بالتفصيل والتفصيل في الكسوة عام كما في المدونة وغيرها وقوله (كانفشاء الحمل) تشبه في قوله وردت النفقة لكن في الاولى ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه ترد من أول الحمل لانفشاءه ونسخة الكاف خير من نسخة لانفشاء الحمل باللام لان ذكره العلل الغير القرية غير معهود مع انه يفوته عليها فروع كثيرة أي فتدنفقته جميعها وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق عليه بعد ظهوره أم لا وهذا هو الراجح وسواء أخذته بحكم أم لا وان ادعت امرأة ان ما في بطنها ولدته وقال الزوج انه ربح وانفش مثلاً فقولها بلا عيبين (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني ان الزوج لو دفع لزوجته كسوتها المدة مستقبلة وهي في العصمة أو الحمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما ما بعد ذلك فان كان موت أحدهما بعد أشهر فانه لا يرد من الكسوة شيء وان كان موت أحدهما بعد شهر أو شهرين فتدوم مثل الموت الطلاق البائن في ذلك (ص) بخلاف موت الولد فيرجع بكسوته وان خلقة (ش) يعني ان الولد اذا مات بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقبله فيرجع والده بكسوته وان كانت خلقة ولا تورث عن الولد لانه انما دفع عما ينظر لزومه له فاذا هو ساقط وكما ترجع للاب الكسوة ترجع له النفقة والمسكن ان لم يكن لأمه سكنى وخلقة بفتح اللام ولومات الاب فلا شيء للولد في كسوة المدة المستقبلة لانها لا تلزم الاب وترد للورثة (ص) وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة والمسكن فلو كانت مع ذلك ترضع فانه يرضع لها نفقة الرضاع أيضا أي أجرته مضافة لنفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر والبائن لا يرضع عليها قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فالضمير في كانت للبائن الحامل وحق هذا أن يقدمه عند قوله سابقا ولها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل

(٣٥ - خشي رابع) معين الحكم واذا مات الولد قبل المدة رجع الاب أو الوصي عما بقى من النفقة والكسوة وان كانت خلقة ومشله في وثائق أبي القاسم الجزيري فافي عجم عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدر ميراثه منها لان الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوما فيوما وأقره خطأ صراح لمخالفته لكلام أهل المذهب اه وقوله وان كانت خلقة قال عب وينبغي ارث الكسوة عن الولد أيضا ان مات والام في العصمة ان كساه هو لاهي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا يرث بل ترد للاب (قوله فلا شيء للولد في الكسوة) أي زيادة على ما خصه من الارث (قوله أي أجرته) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف تأخذ نفقتين وهو يتفق عليها نفقة الحمل فكيف يدفع لها نفقة الرضاع أيضا فأجاب بأن المراد بنفقة الرضاع أجره الرضاع وتكون أجره الرضاع نقدا لا طعاما ويشترط

أن لا يضر رضاعها به وهي حامل والا كانت أجرتها من ترضعه لانه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله فتجب من أوله) أي من حين الطلاق واندرج ما قبل الطلاق في نفقة الزوجة (قوله وظهوره) أي وظهوره المعبر هو الحاصل بحركته لا بكبر البطن أو الرحم (قوله بمعنى مع) أي ان الظهور مع صاحب الحركته أي من مصاحبة الشيء للحاصل به (قوله عن عدم تكرار) الاولى أن يقول عن تكرار فتدبر (قوله واضح فان الخ) هذا يقتضي ان قوله فان معنى الاولى الخ غير جواب الشارح مع انه جوابه (قوله وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار) انما قال نوع تكرار لما علمت من الجواب الذي قاله من حيث اختلاف الغرض ولكن الظاهر أنه حيث أجاب بما تقدم أن يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الاول بيان للوجوب) أي بيان لكون الحامل يجب لها النفقة وقوله وهذا بيان للبدا أي وهو أهم تدفعه بعد الظهور (قوله أو الاول في (١٩٤) الكسوة الخ) في هذا نظر لان الاول في النفقة لصريح قول المصنف سابقا ولها

ونفقة الحمل وأيضا قد قال الشارح فيما تقدم وجواب الشارح عن عدم تكرار الخ (قوله أو فيهما) معطوف على قوله في النفقة والمناسبت حذف قوله أو فيهما (قوله فأشار لكونه لاحقا) أي لشرط كونه لاحقا (قوله لالرؤية الزنا الخ) أي قوله النفقة كما قاله الزرقاني أي الشيخ أحمد (قوله ما لم تأت به) راجع لقوله لالرؤية الزنا حاصله أنه اذا كان لرؤية الزنا نفقة الحمل ما لم تأت به لستة أشهر الخ فلا نفقة لها الا قبل الحمل (قوله والا لاحق) أي وان تأت به لدون ستة أشهر من يوم الرؤية لاحق به وحينئذ فلها نفقة الحمل المذكور وقوله الا أن يدعى الاستبراء فلا يلحق به ولا نفقة لها الا قبله (قوله من كانت ظاهرة الحمل يومها) أي فلها نفقة الحمل (قوله لتشمل هذا) أي المشاركة المذكور وهو الظاهرة الحمل والوالدة لدون ستة أشهر (قوله بالتزويج) أي لكون سيد الرقيق هو الذي يزوج لأبوه مثلا (قوله والعفو عن الجنابة) أي عفو السيد عن جنى على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فاذا طلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولوأعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أو عتق الحمل عليه فنفقة على أبيه الحر وانما كان على أبيه اذا أعتقها غير الجدل دخول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل لم يلزم السيد نفقة أمه بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد بل قنة محضه لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سيأق يقول الشارح أي لغير الزوج وقوله الا ان غشيه دين فان يبعث لغير دين يبيعها فان قلت كون أم ولد به هذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر حلتها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

وحر كنهه فتجب من أوله (ش) يعني ان البائن اذا ادعت الحمل لم تعط نفقتها حتى يظهر وظهوره بحركته فاذا ظهر بشهادة امرأتين أعطيت نفقة الحمل كله من أوله الى آخره فالواو في وحر كنهه بمعنى مع على ما شهره البحري في شرح الارشاد من أن الظهور من غير حركة لا يوجب لها نفقة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يتحرك في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارح عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله واضح فان معنى الاولى ان النفقة تجب لها بعد ظهور الحمل وهما مراده أن النفقة تجب لها في الايام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا أدفع لها ذلك وانما تحاسبني الآن وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار لان النفقة في المسئلتين تأخذها البائن من أول الحمل الى آخره فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا أدفع لها ذلك في الكسوة وهذه في النفقة أو فيهما (ص) ولا نفقة للحمل ملاءمة (ش) أشار المؤلف به لما بعد هذه الى شروط وجوب النفقة للحمل فأشار لكونه لاحقا بالزوج فلها النفقة على ملاءمة الحمل ملاعنته لقطع نسبه لكن لها السكنى لانها محبوسة بسببه نعم ان استلحقه أبوه لحقه وحده ولزمته نفقة من أوله فكلام المؤلف اذا كان اللعان لنفي الحمل للرؤية الزنا ما لم تأت بالحمل لستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية كما مر في قوله وانتفي به ما ولد لستة واللاحق به الا أن يدعى الاستبراء ومثل من ولدت لدون ستة من يوم الرؤية من كانت ظاهرة الحمل يومها فلا نفقة للحمل ملاءمة الا ان لاحق به لتشمل هذا وشمل ما اذا استلحق من نفاء باللعان وكونه حرا فلذا قال (وأمة) أي ولا للحمل أمة على أبيه الحر أو العبد لانه ملك لسيدها والمالك مقدم على الابوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وانتزاع المال والعفو عن الجنابة وحوز الميراث دون الاب في ذلك كله ولا يشكل بوجوب نفقة الامه على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع ولوأعتق السيد ما في بطنها لم تسقط النفقة عنه لانه لا يعتق الا بالوضع لان الغرماء يبيعونها ولو اشترى الزوج بعد عتق السيد لجنينها فهي أم ولد للزوج بذلك الحمل ولا عبرة بعتق السيد له الا أنه لا يبيعها هو الا ان غشيه دين فان يبعث لغير دين يبيعها فان قلت كون أم ولد به هذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر حلتها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

وقد

أي عفو السيد عن جنى على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فاذا طلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولوأعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أو عتق الحمل عليه فنفقة على أبيه الحر وانما كان على أبيه اذا أعتقها غير الجدل دخول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل لم يلزم السيد نفقة أمه بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد بل قنة محضه لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سيأق يقول الشارح أي لغير الزوج وقوله الا ان غشيه دين فان يبعث لغير دين يبيعها فان قلت كون أم ولد به هذا الحمل بشكل بقولهم أم الولد هي الحر حلتها من وطء مالكها وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجب بانها لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

بعض شيوخنا عن بعض شيوخه أي وقول صاحب العبارة الذي هو الشيخ سالم

(قوله كما يفيد أول كلامه) أي الذي هو قوله ولو اشتراها الزوج الخ (قوله وسر ح بذلك ابن المواز) أي فقد قال ومن اشترى زوجته بعد أن أعتق السيد ما في بطنها فشرأؤه جائز وتكون عما تضعه أم ولد لانه (١٩٥) عتق عليه بالشرأء ولم يكن يصيبه عتق السيد

أذ لا ينم عتقه إذ بالوضع لانها تباع في فلسه ويبيعهها ورثته قبل الوضع ان شأوا ان لم يكن عليه دين والثالث يحملها اه (قوله لعدم ملك العبد) حاصله انه لا يلزم الاب العبد ولو كان ابنه حرا بل تنسقه الولد الحر على بيت المال والرقيق على سيد أمه وفي بهرام لان العبد لا يجب عليه أن يتفق على ولده لانه ان لا مال السيد فيما لا يعود على سيده منه منفعة اه (قوله وسقطت بالعسر) ظاهره ولو مقررة بحكم مالكي (قوله ويحمل على التبرع) أي لانها لما كانت ساقطة عنه تحمل على التبرع والاولى أن يقول لانها تبرع منها في تلك الحالة (قوله المانع الخ) عبارة شبه لان المحبوسة يمكن منها في الجملة بخلاف المأسورة واذا وجد الفارق امتنع القياس ثم لا يخفى أن هذا التعليل الذي قاله يظهر ان لم تكن مما طلة خبست والا فلا نفقة لها (قوله لاحتمال) علة لقوله لا تسقط وقوله لعدم أدائه اللام بمعنى مع أو أن في العبارة تقديم وتأخير والتقدير لا تسقط لعدم أدائه لما هو عليه لكونه أخى المال على احتمال (قوله اصالة) احتراز عما اذا نذرته فانه لا نفقة لها عليه فيه (قوله وذكر الجاوي) كان ظهر لنا أن ما قاله الجاوي هو الاظهر من أن لها نفقة السفر حيث أذن لها في حجة التطوع ثم ظهر ان ما قاله الشارح هو الاظهر بل

وقد ملكه أبوه قبل ذلك فكان بمنزلة من تحرر بوطء مالكها وقوله انه لا يبيعهها وأي السيد لغير الزوج وأما الزوج فيجوز كما يفيد أول كلامه وسر ح بذلك ابن المواز كما ذكره ح وكون الزوج حرا فلذا قال (ولا على عبد) أي ولا نفقة على عبد لجل زوجته المطلقة طلاقا بائنا سواء كانت حرة أو أمسة اذ لا يلزم العبد أن يتفق على أولاده لعدم ملك العبد وقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور ثم ان أعتقه سيده وصار حرا قبل أن تضع زوجته فانه يجب عليه أن يتفق على ولده ان كانت الزوجة حرة اصالة أو عتقت الأمسة وقلنا طلاقا بائنا لا احتراز عما اذا كان الطلاق رجعي فانها تستحق النفقة واليه أشار بقوله (الا الرجعية) فان حكمها حكم الزوجة التي في العصمة (ص) وسقطت بالعسر (ش) يعني ان واجبات الزوجة من نفقة وما معها تسقط عن الزوج باعساره أي في زمنه فقط وسواء دخل بها أم لا لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رفقته فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وها هو ذا معسر لم يؤته شيئا فلا يكلف بشيء واذا سقطت فأنفقت على نفسها شيئا في زمن اعساره فانها لا ترجع عليه بشيء من ذلك لانها ساقطة عنه في هذه الحالة وتحمل على التبرع وسواء كان في حال الاتفاق حاضر أو غائبا والمراد بالسقوط عدم الزوم لا انتفاء تكليفه حين العسر (ص) لان حبس أو حبسه (ش) هذا مخرج مما قبله والمعنى ان نفقة الزوجة تسقط بعسر زوجها ولا تسقط بحبسها في دين شرعي ترتب عليها لان المانع من الاستمتاع ليس من جهتها وكذلك لا تسقط نفقتها بحبس زوجها في دين ترتب عليه لها أو غيرها الاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء فيكون متمكنا من الاستمتاع لعدم أدائه لما هو عليه (ص) أوجب الفرض ولها نفقة حضر (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت الى حجة الفرض اصالة مع محرم أو مع رفقته مأمونة ولو بغيرا ذن زوجها فان نفقتها لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر وعليها ما ارتفع من السعر أما ج التطوع اذا خرجت اليه فلا نفقة لها فيه على زوجها الا أن يأذن لها أو يقره على ردها فلها نفقة حضر كالفرض كما في الشارح وذكر الجاوي ما يخالفه ونصه واحتراز بالفرض من التطوع فانه لا نفقة لها الا أن يأذن لها فيكون لها نفقة سفر فلا نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت نفقة الحضر مقررة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله (وان رتقاء) راجع لجميع الباب والمراد بالرتقاء من قام بها مانع من كل ذات عيب دخل عالمها وتصير كالصحبة وبلغى المانع المدخول عليه كالحيض والمرض والجنون (ص) وان أعسر بعد يسر فالماضي في ذمته وان لم يفرضه حاكم (ش) يعني ان الزوج اذا أعسر بعد أن كان موسرا فان ما تجب له لزوجه في زمن اليسر من نفقة فانه باق في ذمته كسائر الديون تأخذه منه اذا يسر وسواء كان فرضه حاكم أو لا ولا ينقطع السقوط في زمن العسر على ما تجب في زمن اليسر ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا لو أنفقت هي أو غيرها عليه اتبعته به حيث كان غير يسر واليه أشار بقوله (ص) ورجعت بما أنفقت عليه غير يسر وان معسرا كمتفق على أجنبي الاصله (ش) أي ورجعت الزوجة على زوجها بما أنفقت عليه حال كون ما أنفقت عليه غير يسر بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه معسرا كما يرجع من أنفق على أجنبي وان كان

بتعين اذ لا يزيد على الفرض الذي هو بأذن الرب تبارك وتعالى (قوله فلو نقصت نفقة الخ) مرتبط بقول المصنف ولها نفقة حضر وهذا أمر متفق عليه (قوله غير يسر) الا أن تقول أنفقت عليه لا يرجع عليه ويوافقها على ذلك فترجع عليه باليسر

(قوله الاصله فلا رجوع لها بما أنفقت الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف الاصله راجع لما قبل الكاف خلاف قاعده
ويصح أن يجري على القاعدة ويكور في اللفظ احتمالاً فقد حذف صلة من الاول لدلالة الآخر عليه وحذف من الثاني غير سرف
لدلالة الاول عليه (تنبيه) يعرف كونه اصله بالقرائن فتدبر (قوله أو على أجنبي) أي كبير وكذا يشترط في الزوج أن يكون
كبيراً وأما لو كان صغيراً فيدخل في قول المصنف وعلى الصغير الخ والحاصل أن قوله وعلى الصغير شامل لما إذا كان زوجاً أو غيره
(قوله وحلفت) أي أنها أنفقت لترجع (قوله وعلى الصغير أن كان الخ) فلذا قال عجم ومن قال أنفق على الصغير فإن كان له مال
أخذت منه والا فلا فإنه لا شيء له وكذا من بنى مسجداً من عنده لكونه لا مال له فإن له مال لا شيء له (قوله وحلف أنه أنفق ليرجع)
ولو من أب أو وصى ومحمل حلفه الآن أن يكون أشهداً أو لأنه أنفق ويرجع (أقول) لا يخفى أن قول المصنف وحلف يتضمن أحد
الشروط الذي هو قوله وان نوى الخ (قوله هذا معطوف على مدخول الكاف) المراد بدخولها ما بعده الذي هو قوله أجنبي (قوله
كما يأتي في باب اللفظة) أي في قول المصنف (١٩٦) ورجوعه على أبيه ان طرحه عمداً وحينئذ فالخامس ان علم أن الأب تعمد

طرحه فله الرجوع عليه مطلقاً
ويصير كاللقيط وان لم يثبت طرحه
عمداً فلا رجوع عليه الا بشرطين
أن يعلم حين الاتفاق ان له أباً وأن
يعلم أنه موسر أيضاً (قوله وسواء
علم ملاؤه أم لا) الاولى سواء علم
أم لا (قوله كطروا الأب) أي ويكون
للمنفق الرجوع في المال الطارئ
بل قالوا هنا لا رجوع له في المال
الطارئ وانما له الرجوع في المال
الذي كان موجوداً حين الاتفاق
وأن يكون المنفق عالماً به (قوله
لكونه تعمد طرحه) أي ولذا لو
علم هنا أن الأب طرحه عمداً استوى
البابان في الرجوع عليه وان لم يعلم
به المنفق حين النفقة (قوله ولكن
نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المعتمد
وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن
انه يرجع على الأب المبلى ولو لم يعلم
به ولو لم يتعمد طرحه وقرئ بين
المال والأب بأن الأصل عدم
المال بخلاف الأب (قوله كافي

معسراً بما أنفقه عليه غير سرف الاصله فلا رجوع لها بما أنفقت على زوجها أو على أجنبي أو
أنفقه أجنبي غيرها على أجنبي فقوله غير سرف حال من ما وحلفت الآن تكون أشهدت أولاً
أنها أنفقت لترجع وكذا من أنفق على أجنبي لا بد من يمينه الا أن يكون أشهد وقوله على أجنبي
أي كبير بدليل ذكره الصغير بعده (ص) وعلى الصغير أن كان له مال علمه المنفق وحلف أنه
أنفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مدخول الكاف وحينئذ فيستفاد منه أن الرجوع بغير
السرف وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن والمعنى أن من أنفق على صغير فلا يرجع الا بشرط
أن يكون له مال حين الاتفاق وعلمه المنفق ويتعذر الاتفاق منه كعرض أو عين ليست بيد
المنفق ويعسر الوصول إليها وان ينسوى المنفق الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع وان يبقى
ذلك المال لا أن تلف ويحسد غيره وأن لا يكون سرفاً ابن رشد والأب الموسر كالمال انتهى أي
فلا بد من علمه به وبأنه موسر ويستمر يساره الى حين الرجوع وهذا ما لم يتعمد طرحه والا فيرجع
عليه كما يأتي في باب اللفظة أي اذا كان ملياً أو سواء علم ملاؤه أم لا فان قلت لم يجعل طرو
المال هنا كطروا الأب هناك فالجواب ان الأب هناك يعاقب بتقيض مقصوده فيرجع عليه
مع عدم العلم به لكونه تعمد طرحه ولئلا يسترسل الناس على طرح أولادهم انظر أبا الحسن
ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن انه لا يشترط علم المنفق بالأب بل اذا ظهر له أب كان له الرجوع
عليه بخلاف المال كافي تضمن الصنيع وكلام المؤلف مقيد بغير من أنفق على ربه فانه
لا رجوع له لانه محمول على عدم الرجوع (ص) ولها الفسخ ان عجز عن نفقة حاضرة لاماضية
(ش) أي اذا عجز الزوج عن النفقة الحاضرة أو الماسة تقبلة ان يريد سفر أو دون الماضية
والكسوة كذلك بأن ادعى العجز عن ذلك سواء أثبت أم لا فان لزوجه اختيار المقام معه على
ذلك ولها القيام بالفسخ واذا اختارته فلا يخلوها ما أن يثبت عسره أو لا فان لم يثبت عسره أمره
بالنفقة والكسوة أو الطلاق فان طلق فلا كلام وان لم يطلق فان الحاكم يتلوم له كافي التوضيح
والشارح وان ثبت عسره فلا يأمره بنفقة ولا كسوة لانه لا فائدة فيه بل يأمره بالطلاق فان لم

يطلق

تضمن الصنيع) أي كافي مسألة تضمن الصنيع ولو قال من في حجره

يتيم عديم أنا أنفق عليه فان أقامه لا أخذته منه والا فهو في حل فذلك باطل ولا يتبع اليتيم شيء الا أن يكون له أموال عروض فيسلفه
حتى يبيع عروضه فذلك له وان قصر ذلك المال عما سلفه لم يتبع بالتالف أبو الحسن التالف الزائد لانه أسلفه على معين والقاعدة ان
كل من أسلف على معين أن حقه لا يتعلق الا بذلك المعين انظر محشي تنويراً ما يفيد أن المعنى كافي باب تضمن الصنيع فقد رأيت
ما نصه قال في تضمن الصنيع منها ومن أنفق على صبي فاذا له أب أنه يرجع على الأب بما أنفق وان لم يعلم المنفق بالأب وقت الاتفاق اهـ
(قوله مقيد بغير من أنفق) في المعيار الريب كغيره مع الشروط وهو الصواب اذ هو ليس أقوى من اللفظ تدبر (قوله وان لم يطلق فان
الحاكم يتلوم له) اعلم انه اذا لم يثبت عسره وأمره بأحد الأمرين انه لا يتلوم له على الرجوع (قوله بل يأمره بالطلاق) فيه نظر لان معنى
قول المصنف الا في فيه لا يتلوم الصحيح وان ثبت عسره تلوم الحاكم فلم يقل المصنف يأمره بالطلاق فافهم

(قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب إليه المصنف الذي هو المعتمد ومقابلته أنه يطلق عليه من غير تلوم (قوله أي القيام به) أي فلو أبقى على ظاهره لأقضى أنه يطلق عليه حالاً مع أنه سيأتي أن الطلاق إنما يكون بعد التلوم والحق أنه لا معنى للمصنف إلا ما قاله من أن المعنى ولها طلب الفسخ فلا إشكال ولا جواب (قوله ودخل فيما قبل المبالغة) الأولى أن يقول وما قبل المبالغة ثلاث صور (قوله أو يشتر بالاعطاء الخ) قال بهرام قلت ينبغي أن يكون في عذامه عذراً (١٩٧) إذ لا خيرة له فيه ولا قدرة له على رفع ضرر المرأة بخلاف

ما إذا تزاد السؤال فإنه مختار وقادر على رفع الضرر بإعادة السؤال وهذا ظاهر (قوله أو أثبتته) أي وادعى العسر بدون اثبات أو أثبتته فيه بحث وذلك لأنه ليس بظاهر المصنف إنما ظاهر المصنف أن التلوم إنما يكون عند اثبات العسر ابتداءً وأما هاتان الصورتان ادعاء العسر بدون اثبات أو اثبات انتهاء فليس هو والمشار له بكلام المصنف أي فتقوله والالتوم وقوله وان لم يمثل الخ شروع في جعل المصنف شاملاً للثالثة وهي اثبات العسر ابتداءً مع أنها هي المفادة من المصنف ويحمل على ذلك ما إذا ثبت العسر انتهاءً والحاصل أن التلوم عند اثبات العسر إما ابتداءً أو انتهاءً وأما إذا لم يثبت العسر فلا تلوم واعلم أن قول الشارح رتب التلوم على عدم الامتثال بواحد من الأمرين فيفيد أن المطلوب أحد الأمرين وهذا لا يكون إلا عند عدم اثبات العسر فيجوز أن لا يكون له حذوف قوله أو مع اثباته الخ (قوله ما ذكر) أي من الاتفاق أو الطلاق (قوله مع دعواه العسر) وأما من لم يثبت عسره وهو يفسر بالملاء وامتنع من الاتفاق والطلاق أي ولم يكن له مال ظاهر فانه يجعل عليه الطلاق على قول ويسجن حتى

يطلق تلوم الحاكم له بالاجتهاد على أحد القولين قوله ولها الفسخ أي القيام به فلا يشك مع قوله ثم يطلق عليه ومراعاة الفسخ هنا الطلاق أي والزوجة الفسخ لتسكح زوجها علمه بإطلاقه رجعية أن يجز عن نفقة حاضرة ومثلها المستقبل لأن عجز عن نفقة ماضية لصيرورتها ديناً يتظر فيها كسائر الديون (ص) وان عبد بن (ش) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية ودخل فيما قبل المبالغة ثلاث صور ما إذا كانا حراً أو حراً وهي أمة أو حرة وهو عبد فاشتمل كلامه على أربع صور (ص) لأن علمت فقره أو أنه من السؤال (ش) المشهور أن المرأة إذا علمت عند العقد علم أن زوجها من السؤال الطائفين على الأبواب وأنه من الفسقة فدخلت على ذلك راضية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم أن كان من السؤال لشهرة حاله وعلى عدمه أن كان فقيراً لا يسأل (ص) إلا أن يتركه أو يشتر بالاعطاء وانقطع (ش) يعني أنها إذا دخلت على أن زوجها من السؤال ثم بعد الدخول به تركه فانه يثبت لها حق الفسخ وكذلك يثبت لها حق الفسخ إذا كان زوجها ليس من السؤال إلا أنه كان مشهوراً بالاعطاء أي بقصد هذه الناس بالاعطاء ودخلت عالمه بذلك ثم انقطع العطاء عنه فقوله إلا أن يتركه مستثنى من قوله أو أنه من السؤال وقوله أو يشتر الخ مستثنى من قوله لأن علمت فقره أو أنه مشهور بالمشتر بالاعطاء وبغيره فهو لف ونشر غير مرتب (ص) فيأمر الحاكم أن لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق (ش) يعني أن الزوج إذا عجز عن نفقة زوجته أو عن كسوتها ورفع أمرها إلى الحاكم وشككت ضرر ذلك وأثبتت الزوجية ولو بالشهرة أو كانا طارئين فإن الحاكم يأمر زوجها أن يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق فإذا تنق وكسافلا كلام وان أبي من ذلك ومن الطلاق أيضاً وادعى العسر وأثبتته بالبينه والخلف فإن الحاكم يطلق عليه بعد التلوم باجتهاده على المشهور وسواء كان الزوج يرتجى له شيء أم لا وإليه أشار بقوله (والالتوم بالاجتهاد) أي وان لم يمثل ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات أو مع اثباته بعد الأمر بالطلاق فلم يفعل أو أثبتته ابتداءً تلوم له باجتهاد الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين كما قيل بكل منها ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم أن أثبت عسره والارجعت عليه ولو طلق ولو رضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانية بخلاف أمرأة المسترض فلا تحتاج إلى أجل ثان والفرق أن أجل المعارض سنة لا مدخل للاجتهاد فيها فإذا حكم بها أو وجب للمرأة القضاء بتمام الأجل لم ينقض الحكم الماضي بتأخيرها ما وجب لها والتلوم في النفقة إنما هو اجتهاد فإذا رضيت بعده بالمقام بطل (ص) وزيدان مرض أو سجن (ش) يعني أن الزوج إذا مرض أو سجن في أثناء مدة التلوم بالاجتهاد فإنه يزاد له في تلومه بقدر ما يرتجى له شيء وهذا إذا كان يرجي برؤيه من المرض أو خلاصه من السجن عن قرب والطلاق عليه (ص) ثم يطلق (ش) أي ثم بعد التلوم وعدم الوجدان للنفقة والكسوة يطلق عليه ويجري فيها قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (ص)

ينفق عليها على آخر حكاهما من عرفة فإذا سجن ولم يفعل فانه يجعل عليه الطلاق كما أنه يجعل عليه بالتلوم إذا لم يجب الحاكم شيء حين رفعته وأما إذا كان له مال ظاهر أخذ منه كرها كما أفاده الخطاب (قوله أو أثبتته ابتداءً) ظاهر حله أنه إذا أثبتته ابتداءً يؤمر بالطلاق قبل التلوم وليس كذلك بل الطلاق إنما هو بعد التلوم (قوله بخلاف أمرأة المعارض) أي ترضى بالبقاء بعد الأجل فلها المقام ثانية فإذا قامت ثانياً فلا يضرب لها أجل لأن الضرب الأول معتبر فلا ينقض وقوله بتأخيرها ما وجب لها أي بتأخيرها الفراق الذي وجب لها فإذا قامت بعد ذلك فلا يضرب لها أجل وقوله بطل أي فإذا قامت بضرب لها الأجل وتنبه اعلم أنه لا يحتاج مع

تصديقه اليه ويحتاج لها مع ينسب عسره اه (قوله وان غائبا) ذكر بهرام اذن من جـ له شروط الطلاق عليه أن يدخل أو يدعى
تبعالة توضيح وردها لخطاب والتثنائي بأن شرط الدخول أو الدعا خاص بالحاضر ولا عبرة بمن رد على الخطاب و تن (قوله يعذر اليه)
أي يرسل اليه (قوله لا ان قدرا الخ) ولودون ما اكتسبه فقرا ذلك الموضع ولا يجبر على التكسب بالاولى من المفلس لان ضرر رب الدين
أشد من ضررها لقدرتها على رفعه بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المشهور) ومقابلة ما حكاه في البيان عن أشهر من أنه اذا
عجز عما يشبهها فرق بينهما (قوله جميع بدنها) حرة (١٩٨) أو أمة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه يحمل قوله فيما تقدم بقدر

وسعه وحالها على ما اذا كان
قادرا (قوله بواجب مثلها) انما قال
بواجب ولم يقتصر على قوله مثلها
أشارة الى أن المراد البسار الشرعي
لا التبسط وانما اعتبر في الرجعة
البسار الشرعي الكامل مع أنه
لا يطلق عليه ان وجد ما تنسب من
القوت لان الملاممة والرغبة عن
الطلاق ناسبت ذلك بخلاف
فكاهامنه وضرورتها أجنبية
فلا تعود للضرر فانه البدر (قوله
فلا يمكن من الرجعة الخ) هذا
يقتضى انه اذا قدر على الخبز فقارا
له الرجعة فينافي قول المصنف ان
وجد في العدة يسارا يقوم بواجب
مثلها والمعول عليه كلام المصنف
(قوله لان الحق لها) هذا على
ما قاله في الواضحة والذي لستون
في السليمانية لا تصح الرجعة ولو
رضيت (قوله وابن الماجشون
نفقة شهر) المناسب شهر لان
الكلام في الزمن (أقول) بقي شيء
آخر وهو ان الفائل بالشهر قيد
المسئلة وحاصله أنه ان وجد نفقة
شهر في العدة فهو أملك بها وان لم
يجد الانفقة خمسة عشر يوما وشبهه

وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت عسره وتلوم له غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم
وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتلوم للغائب محله حيث لم تعلم غيبته أو كانت
بعيدة كعشرة أيام أو ما ان قربت كـ ثلاثة أيام فانه يعذر اليه قاله ابن فرحون في مسائله
وجماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يتعذر الوصول الى الحاكم
أو لكونه غير عدل (ص) أو وجد ما يمسك الحياة (ش) عطف على المبالغة يعني ان
الرجل اذا لم يقدر من القوت الاعلى ما يمسك الحياة فقط فانه يصير حكمه حكم العاجز عن الاتفاق
جملة لما يلحق المرأة في ذلك من الضرر الشديد ولو أنزناها الاقامة مع ذلك (ص) لان
قدر على القوت وما يوارى العورة وان غيبة (ش) يعني ان الزوج اذا كان قادرا على
قوت زوجته الكامل من الخبز مأدوما أو غير مأدوم كان ذلك من قبح أو غيره فانه لا قيام لها
بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وغنى على المشهور وكذا الاقيام لها اذا كان يقدر لها على
ما يستعورتها أو يوارى بها من غليظ الكتان أو الجلد ولو كانت غنية والمراد بالعورة جميع بدنها
كأنه لا السوا أن فقط وتقدم الزوجة على غيرها من الاولاد والابوين فان قلت قد مر انه
يراعى حالها في النفقة فلم لا يجعل الزوج عاجزا في هذه الحالة بالنسبة للنفقة قلت ذلك من
فروع القسرة على ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ ولما علم أن كل طلاق أو قعه
الحاكم بائن الاطلاق المولى والمعسر بالنفقة وقدم شرط تمام رجعة المولى بقوله وتتم رجعته
ان انحل والالتع شرع في شرط رجعة المطلق عليه لعسره بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة
ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها (ش) يعني ان الحاكم اذا وقع على الزوج طلاقا
لاجل عسره بالنفقة فهي طلاق رجعية فاذا أراد الزوج أن يراجعها فانه لا يمكن من ذلك بل ولا
يصح الا بعد أن يوجد معه يسار يقوم بواجب مثلها لا أقل لان الطلاق التي أوقعها الحاكم انما
كانت لاجل ضرر فقره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب الطلاق وهو الاعسار الا أن
ترضى لان الحق لها وفهم من قوله وله الخ وقوله في العدة أن هذا في المدخول بها اذ غيرها
لا عدة عليها واختلف في قدر الزمن الذي أسري به كان له الرجعة فلا ابن القاسم وابن
الماجشون نفقة شهر وقيل نصف شهر وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه أو لا لم يطلق عليه قال
ابن عبد السلام وينبغي أن تقول هذه الاقوال على ما اذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد
ذلك وقبله في التوضيح (ص) وله النفقة فيها وان لم يرجع (ش) أي ولها النفقة في العدة اذا

ذلك لم يكن أملك وهذا فمن يفرض عليه شهر بشهر ولو كان قوته بالايام لعدم وجدانه فاذا جاء بما لو جده لم يطلق
عليه فله الرجعة بذلك كذا قال ابن الماجشون وقوله وقيل اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الا أن قضيته انه لو وجد المقتات بدون آدم تصح
رجعته وهو يخالف قول المصنف اذا وجد يسارا يقوم بواجب مثلها الذي هو المعول عليه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) يرد ما في
سمع عيسى في كتاب العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أملك بها ابن رشد معناه وان لم يطعم له بمال سوى ذلك وهو صحيح قال عجم ويقول
ابن رشد يعلم ما في قول ابن عبد السلام من المخالفة والقصور وظاهر كلام ابن رشد انه تصح رجعته اذا وجد نفقة شهر على أحد الاقوال
ولو ظن أنه لا يقدر بعد ذلك على شيء (تنبه) ظاهر المصنف انه لو كان يقدر أو لا أي قبل الطلاق على اجراء النفقة مشاهرة وقدر
بعده على اجرائها ما ومة أن له الرجعة وهو أحد قولين وقيل ليس له ولم يرجع واحد منهما ظاهر المصنف الاول (قوله وان لم يرجع)

والاول حال لانه لا يقال بعد الرجعة ان وجد في العدة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى حتى يرتجع (قوله عطف على الفسخ) فان قلت هلا جعله معطوفا على النفقة من قوله ولها النفقة قلت المانع ان قوله ولها النفقة من تعلقات المطلقة بخلاف قوله وطلبه فليس من تعلقاتها (قوله واختاره اللخمي) أي اختار قول أصبغ وقوله والاول أي واختار الاول الذي هو قول مالك ان قامت بعدها أي لان الغائب أن لا جل مع الحيض واطلاق أصبغ من حيث مراعاة أن الحامل تحيض (قوله فان اتهم الخ) حاصله ان كلام المصنف مفروض فيما اذا أراد أن يسافر السفر المعتاد والآن طفق يشكم على ما اذا اتهم على أن يسافر السفر الزائد على السفر المعتاد وقد أعطاه نفقة السفر المعتاد وأقام لها بها جبلا (قوله ودينه) لكن ان كان مؤجلا تولى الحاكم الاتفاق أو امر غيره بالاتفاق وبأخذ من دينه اذا حل (قوله أو الغائب المرجو) أي بأن يقول لها نفرض لك في هذا المرجو كل يوم خمسة أنصاف (قوله في دينه) أي سواء كان حالا (١٩٩) أو مؤجلا وفائدة الحلف مع التأجيل قبل حلولة

انهم ان يكون أحق به من الغرماء قاله البدر (قوله ويكفي اقرار المدين الخ) أي بلا عيمين منها ان له ديناً وانظر ما وجه توهم هذا حتى يتق (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ان الوديعة لا يقضى منها دين ولا غيره أي من النفقات (قوله بعد حلف من ذكر بالاستحقاق) حاصله أن هذه العيمين المسماة بعيمين الاستحقاق قد صرح بعض بأنها للاستظهار وصريحه انها مقدمة عن اقامة البينة التي هي اما شاهدان أو شاهد عين وقد يصح ذلك عيمين أخرى يقال لها عيمين الاستظهار اذا كانت دعوى على ميت أو غائب وعلى تقدير اذا كان الشاهد واحد يصحبه ثلاث أيمان عيمان للاستظهار وعين تكملة النصاب الا أن احدي عيمين الاستظهار التي هي عين الاستحقاق مقدمة على اقامة البينة التي قد يكون معها عين الاستظهار الاخرى وكون الدعوى على ميت أو غائب

وجد ليس ايمالك به الرجعة وان لم يرتجع على الاصح وهو مذهب المدونة لانها مطلقة رجعية ثبتت لها أحكام الزوجية من ارث وغيره وقولنا يسار ايمالك به الرجعة احترازاً عما لو وجد يسارا ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها الا ذلك بذلك رجعتا والضمير في قوله ولها المطلقة لعدم النفقة (ص) وطلبه عند سفره بنفقة المستقبل ليدفعها لها أو يقيم لها كفيلاً (ش) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ والمعنى أن الرجل اذا أراد سفره فلزوجته أن تطلبه بنفقة مدة غيابه ليدفعها لها نفقداً أو يقيم لها بها كفيلاً لا يتكفل لها بما يدفعها لها عند استحقاقها في كل يوم أو شهر أو نحو ذلك على حسب ما كان الزوج يفعل كما مر والباثن الحامل طلبه بنفقة الاقل من مدة الحمل أو السفر وان كان جملها غير ظاهر وخافته فلم ير لها مالاً طلبه بحميل وراه أصبغ واختاره اللخمي ان قامت قبل حيضة والاول ان قامت بعدها فان اتهم أن يقيم أكثر من السفر المعتاد حلف أو أقام جبلا (ص) وفرض في مال الغائب ووديعته ودينه (ش) يعني أن الزوج اذا غاب عن زوجته قبل بنائه بها أو بعده فرفعت أمرها فطلبت نفقتها فان الحاكم أوجباة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك على قدر وسعه وحالها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو وكذلك يفرض لها نفقتها في دينه الشرعي ويكفي اقرار المدين وتصح نسخة دينه بدال فئنة تحتية ففوقية أي دية وجبت له اذ ليس له العفو وعليه دين وكذلك يفرض لها في وديعته وهو مذهب المدونة وبعبارة وفرض نفقة الزوجة والاولاد والابوين في مال الغائب اذا طلبوا ذلك (ص) واقامة البينة على المنكر (ش) تقدم أن نفقة زوجة الغائب تفرض لها في دينه الشرعي فاذا أنكر من عليه الدين فلم ير أنه أن تقيم بينة على مدين زوجها فلأقامت شاهداً واحداً بدين زوجها حلفت معه واستحقت كالغرماء المفاصل ذلك (ص) بعد حلفها باستحقاقها (ش) يعني أن الحاكم لا يفرض لزوجة الغائب نفقتها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو أو في دينه أو في وديعته الا أن يحلفها العيمين الشرعي انها تستحقها في ذمته الى يوم تاريخه وانها لم تسقطها ولا بعضها عنه ثم يفرض لها وبعبارة قوله بعد حلفها متعلق بقوله واقامة البينة الخ ويقول وفرض في مال الغائب أيضاً أي انه لا يفرض لها ولن ذكر معها وتقام البينة بعد حلف من ذكر بالاستحقاق ويفهم من تقدم حلفها على الفرض وعلى بيع الدار بعد ثبوت ملكها أنها اذا أقامت شاهداً واحداً بأن الدار ملكه اتهم بالحلف معه ثانياً وكذا لو وجب عليها عين الاستظهار

وقوله انها تحلف معه ثانياً أي عينا تكملة للنصاب وقوله وكذا لو وجب عليها عين الاستظهار حيث أقامت شاهدين أي لكون الدعوى على ميت أو غائب وهي عين الاستظهار أي غير المقدمة التي هي عين الاستحقاق فقوله ولو وجب عليها عين الاستظهار هي العيمين المفاداة بالتشبيه بقوله وكذا لو وجب الخ ولكن مفاد النقل ان عين الاستحقاق التي أفادها المصنف متأخرة عن اقامة البينة التي هي شاهدان فقط أو شاهدان وعين الاستظهار لكون الدعوى على ميت أو غائب أي أو شاهد عين فقط أو شاهد عينان احدهما المكمل للنصاب والاخرى للاستظهار التي هي تكون عند الدعوى على ميت أو غائب فعلى هذا فقول المصنف بعد حلفها متعلق بفرض فقط وذكر بعض ما نصه الميراث بالبينة

ما يشمل الشاهد واليمين فإذا أقامت شاهدة أحلفت معه واستحقت ثم تخلف يميناً أخرى بآثارها تستحق الخ وهذا على القول بأن عین الاستظهار لا تجمع مع غيرها وأما إن قلنا أنها تجمع فتقول والله الذي لا اله الا هو أن ما شهد به شاهدى حق وأن نفقتى عليه لم يصلى منها شيئاً (قوله رجع عليها) فيأخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة ان تزوجت وأثبت انه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عند أبي بكر ابن عبد الرحمن وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد دخوله (قوله وأنها لم تخرج) المعطوف مقدراً وشهادتهم أنها لم تخرج (قوله يعني ان عقار الغائب يباع في نفقة زوجته) ويجزى (٣٠٠) مثله في نفقة الاولاد والابوين وان وقع خلاف في بيع عقاره في نفقة الابوين

والذى أفتى به ابن لبابة ببعده حلف الاب انه عديم خلافاً لابن عتاب ومقتضى كلام ابن عرفة بيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والابوين فيكون موافقاً لفتوى ابن لبابة (قوله تشهد أنها باقية الخ) هذا يفيد أن قوله أنها لم تخرج الخ بيان للشهادة بثبوت الملك وعبارة شب بعد قوله بعد ثبوت ملكه مانصه واستمراره الى حين البيع وهو أن تشهد ببقاء الملك أنها لم تخرج عنه أى عن ملكه في علمهم لا على القطع اه (قوله ثلاثة أقوال) هي أن لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض والثاني أنه ينقض البيع ويدفع الثمن للشترى ان شاء والثالث أنه ان قامت له بينة على الدفع نقض البيع وان لم تقم له بينة وأنكر رب الدين الاخذ وحلف المدين أنه دفع فانه لا ينقض البيع وهذا مشكل تأمل (قوله وعليه اقتصر المواق) عبارة عب واذا قدم بعد بيع داره فثبت براءته مما بيعت به لم ينقض البيع الا أن يجدها لم تتغير فخير بين امضائه أو أخذه ودفع ثمنه قاله تت (قوله ونحوه في ق ٣) ليس في نقل ق ذلك والحاصل ان الذى في نقل ق المعول عليه أنه لا ينقض بحال أصلاً سواء تغير أم لا فكلام شارحنا أحسن من عبارة عب فتدبر (قوله ثم تأتى

حيث أقامت شاهدين (ص) ولا يؤخذ منها بها كقيل وهو على حجة اذا قدم (ش) يعني ان الزوجة اذا قضى لها القاضى بنفقة على زوجها الغائب ودفعها لها فانه لا يؤخذ من المرأة كقيل يضمنها فيما قبضته من نفقتها الا أنها تأخذها على سبيل القرض وزوجها باق على حجة اذا قدم فان أثبت مسقطا رجع عليها (ص) وبيعت داره بعد ثبوت ملكه وانها لم تخرج عن ملكه في علمهم (ش) يعني ان عقار الغائب يباع في نفقة زوجته اذا لم يكن له مال ولادين ولا ودية بعد ثبوت ملكه له بالبينة تشهد أنها باقية في ملكه الى حين البيع لم تعلم أنها خرجت عن ملكه بناقل شرعى وليس لهم أن يشهدوا على القطع اذا لم يكن ذلك فقول به بعد الخ متعلق ببيعت وقوله وانها لم تخرج ظاهره ان هذا واجب وقد حكى في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وكونه شرط كمال وظاهر قوله وبيعت الخ وان لم يكن له غيرها وهو يحتاج اليها وعبارة المدونة تفيد ذلك وان بيع عقاره هنا أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع فيه عقاره فذكر ح عن البرزلى في مسألة الدين ثلاثة أقوال الاول أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثمينة بالحيازة فائالة هذا الذى حرزناه هي التي شهد بملكها الغائب (ش) يعني أن الحاكم اذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فانه لا يبيعه حتى يوجه من عنده شاهدين عدلين لاجل حيازة العقار المذكور فتطوف البينة به داخلًا وخارجًا ويحده بمحدوده الاربعئة ثم تأتى بينة الحيازة عند القاضى فتقول هذا الذى حرزناه هو الذى شهدنا بملكه للغائب ان كانوا هم شهدوا الملك أو شهد بملكها الغائب ان كانوا غيرهم ولعل الاحتياج الى بينة الحيازة فيما اذا شهدت شهدوا الملك بأن له دار يعمل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة وأما ان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما عندنا بمصر بل يزيدون بيان صفة جدرانها وما تشتمل عليه من الاماكن والمرافق ونحو ذلك فلا يحتاج لبينة الحيازة (ص) وان تنازعا في عسره في غيبته اعتبر بحال قدومه (ش) يعني ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبت زوجته بنفقة فتها في حال غيبته فادعى انه كان معسراً وخالفته الزوجة في دعواه لتجب عليه نفقتها ولا بينة لهما فان المعتبر في ذلك حال قدومه من سفره فان قدم معسراً فالقول قوله بيمينه وان قدم موسراً فالقول قولها بيمينها وتأخذها منه وقيل المعتبر حال خروجه ونفقة الابوين والاولاد في هذا كالزوجة (ص) وفي ارسالها فالقول قولها ان رفعت من يومئذ لحاكم (ش) يعني أن الزوج اذا قدم من سفره فطالبت زوجته التي في عصمته بنفقة أمدة غيبته فقال أرسلتك أو قال تركها عندك عند سفرى ولم تصدقه زوجته على ذلك فان القول في ذلك قولها بيمينها ان كانت رفعت أمرها في ذلك الى الحاكم فلم يجد لزوجها مالاً وأباح لها الاتفاق على نفسها وأذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من

بينة بالحيازة عند القاضى الخ) هذا ما حل به الشارح وفي عب خلافه ونصه قائله ان يوجهه القاضى معها من يعرف يوم العقار ويحده بمحدوده الواحد كاف والاثان أولى اه وهو الذى في النقل وان كان كلام الشارح صحيحاً في حد ذاته فيما يظهر (قوله اعتبر حال قدومه الخ) محال ذلك اذا جهل حال خروجه والاجل عليه حتى يتبين خلافه الا أن هذا يناق في قوله وقيل المعتبر الخ والمعول عليه ذلك القيد خلافاً لما يفهم من حكاية هذا القيل (قوله فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (قوله لحاكم) سلطان أو نائبه قاض ٣ قول المحشى قوله ونحوه في ق ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اه صحيح

أوغیره (قوله مطلقاً) رفعت أم لا والفرق بين المطلقة ومن في العصمة أن التي في العصمة الغالب أنه يجتهد في إرسال نفقة نفقة لا في المطلقة فانها بالعكس (قوله أي من يوم الرفع) حل معنى فلا ينافي قوله بعد عوض عن جملته الخ (قوله ودو المشهور الخ) ومقابل ما روى عن مالك أن رفعها اليه ينزل في ذلك منزلة الحاكم واختاره اللخمي وقال به ابن الهندي وأبو محمد الأثروري وصوبه أبو الحسن لثقل الرفع على كثير ولحقه الزوج عليها بذلك إذا قدم وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلدة (٣٠١) تونس أن الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع

للعبدان لغو (قوله وينبغي الخ) أي والأبأن لم يكن حاكم كمن رفعها لجماعة المسلمين كالرفع للحاكم فيقبل قولها من يوم الرفع لهم (قوله فقوله كالحاضر) فيقبل قوله بيمينه ولو سلف فيها أنه كان ينفق عليها وينبغي أن يكون محل كلام المصنف ما لم يشترط ولي المحجورة من مغيرة أو سفينة الدفع إليه دونها والافلا لا يكون القول قوله (قوله أو رفعت لعدول أو لغيره) أي مع وجود الحاكم (قوله لأنها حيث بثبثا بالدين) والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الأبيينة (قوله ويعتمد في يمينه على رسوله) أي يعتمد في حلفه لقد قبضتها على رسوله الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من أمانته وقوله أو كتابه أي الذي فيه واصل للث فيه نفقة كذا وكذا فان قلت أنه يرجع لرسوله لأن الكتاب مع الرسول قلت يراد بالرسول انسان أرسل معه النفقة وأعلم بها وأما الكتاب فإنه وإن أرسل مع انسان فليس بلازم أن يكون أرسل معه نفقة لجواز أن يرسل كتاباً يأخذ النفقة من وديعته أو ماله الكائن في خزائنه ونحو ذلك (قوله وفي حلف مدعي الاشبه) أي واستظهره عياض فهذا ترجيح له (أقول) وهو ظاهر (فصل) (قوله ومتعلقهما)

يوم سفره فان القول قوله من يوم سفره قبل رفعها وأما المطلقة ولورجعية فالقول قولها مطلقاً والكسوة كالنفقة وقوله من يوم شد أي من يوم الرفع وهو متعلق بقوله لا يرفع والتشوين عوض عن جملته مضاف إليها أي من يوم اذ رفعت أمرها لها كـ (ص) لا عدول وحيثان (ش) يعني أن الزوجة إذا رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها إلى جماعة المسلمين العدول أو الجيران فان ذلك لا يكون كرفعها إلى الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول الزوج وهو المشهور وينبغي أن يقيد هذا الحكم بما إذا كان هناك حاكم كما في غيره هذا الموضع وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقة تبايعي لونا زعتيه عند قدمه من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها أو تركتها عندك قبل سفرى فان كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والافلا القول قوله قاله ابن القاسم في العتبية (ص) والا فقوله كالحاضر (ش) أي وإن لم ترفع أصلاً أو رفعت لعدول أو لجيران أو رفعت ببعض المدة وسكتت بعضها فقوله فيما لم ترفع للحاكم كلاً أو بعضاً كما أن القول قول الحاضر في أنه أنفق إذا لم تكن مقيمة والا فلا يقبل قوله لأنها حيث بثبثا بالدين ومحل كون القول قول الحاضر في النفقة حيث ادعى أنه كان ينفق أو يدفع النفقة في زمنها أما إذا تجمدت عليه لما مضى فلا يقبل قوله بالاجماع وكل هذا في حق من في العصمة وأما البائش الحامل فلا يقبل قوله انظر حلالو (ص) وحلف لـ قد قبضتها لابعثتها (ش) أي وحيث كان القول قوله حاضراً أو غائباً حلف لقد قبضتها منه أو من رسوله ولا يحلف لقد بعثتها إليها لاحتمال عدم وصول ما بعثته لها وهو الاصل ويعتمد في يمينه على رسوله أو كتابه (ص) وفيما فرضه فقوله أن أشبهه والافلا قولها أن أشبهت والا ابتداء الفرض وفي حلف مدعي الاشبه تأويلان (ش) الضمير المستتر في فرضه عائد على الحاكم وكذا ابتداء الجار والمجرور متعلق بتنازع والمعنى وإن كان تنازع الزوجين فيما فرضه الحاكم فقالت الزوجة مثلاً فرض لي في كل يوم درهماً وقال الزوج نصفه فالقول قول الزوج إن أشبهه قوله أو أشبهها معاً فان أشبهت وحدها فالقول قولها فان لم يشبه واحد منهما ابتداء الفرض لما يستقبل ولها نفقة المنسل في الماضي وظاهره لا فرق في ذلك بين أن يكون اختلافهما فيما فرضه قاضي وقتها أو قاض سابق عليه وهو كذلك وإذا قلنا القول لمدعي الشبه من زوج أو زوجة فهل ذلك يمين أم لا * ولما أنهى الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو الزوجية شرع في الكلام على السببين الباقيين وهما الملك والقربة ومتعلقهما فقال

(فصل) في الكلام على ذلك * وأدخل المؤلف أداة الحصر وهي قوله (ص) انما تجب نفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مريضاً (ش) وليس موضع حصر لانه سيدكر أن نفقة خادم الاب الفقير تجب على الولد وكذا خادم الام فيجتمل أن يكون مصعبه على قوله إن لم يكن مريضاً فان كان ثم مريضاً يكفي ولا يكلف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه حذف وتقديم وتأخير ومعناه

(٣٦ - خرى رابع) أمانة متعلق الملك فما أشار به بقوله والا يبيع كـ تكليفه من العمل الخ وأمانة متعلق القربة فما أشار له بقوله وخادمهما الخ (قوله لانه سيدكر الخ) فيه أن قوله وخادمهما عام مطوف على الوالدين فهى من جملة نفقة القربة إلا أن يقال هذا مبنى على أنه مستأنف أي يجب نفقة خادم الام والاب (قوله فيجتمل) أي إذا علمت ما ذكره فنقول يمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل الخ (قوله حذف) أي الذي هو علف مع أن نفقة مسطرة على دابة والدابة نفقة العلف فنقول المصنف انما تجب نفقة دابته أي علفها والتقديم نفقة رقيقه والتأخير قوله ودابته الخ أي تجب نفقة رقيقه القن والمشترك والمبعض بقدر الملك والمكاتب نفقته

على نفسه ونفقة الرقيق المحمدم على محمده بفتح الدال فيهما (قوله ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات) أي بقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال بعد الخ) وحاصله أن المراد حصر الباقي في القرابة والمالك والمعنى انما تجب النفقة بالمالك والقرابة فالحصر فيهما باعتبار المعنى (قوله ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقة) أقول هذا الوجه بعيد بعيد عطف ما بعده عليه إلا أن يقرأ ودائمه مبتدأ والخبر محذوف أي كذلك ويجوز أن يكون الحصر باعتبار الأمرين معا باعتبار آخر أي انما تجب نفقة رقيقة لا رقيق رقيقة فنفقة رقيق رقيقة على رقيقه لا على السيد الأعلى فالحصر بالنسبة له وانما تجب نفقة دابته ان لم يكن مري ويراها بالدابة الأعم من المصطلح عليه فيشمل هرة عمت وانقطعت عنده ولم تقدر على الانصراف فان قدوت عليه لم تجب نفقة لان له طردها وكلاما ذواله في اتخاذه فيجب على من هو بيده النفقة عليه (قوله انظر الشرح الكبير) حاصل ما أشار له في الشرح الكبير ان المصنف استوعب أسباب النفقة الثلاثة أي

(٢٠٢)

انما يجب عليه علف دابته ان لم يكن مري ويجب عليه نفقة رقيقة والابيع الخ ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات الثلاثة وذلك لانه لما ذكر أن النفقة تجب بسبب النكاح أشار الى أنها لا تجب بعد ذلك بالأصل إلا بسبب ملك أو قرابة ويكون رقيق الأب والأم بطريق التبعية لهما لانه من تمام البر له ما ولهذا قال بعد هذا الكلام وبالقرابة على الموسر أي فلا تجب على غير ذلك من القرابات ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقة أي انما يجب للرقيق النفقة لا التزويج أو الحج أو البيع ونحو ذلك وهذا أولى انظر الشرح الكبير (ص) والابيع (ش) أي والابان امنع من الاتفاق أو عجز عنه ببيع ما يباع ويخير بين ذكاة ما يؤكل لحمه واخرجه عن ملكه وبعبارة والابيع ما يصح بيعه وأما أم الولد فتقبل تزوج وقيل تعتق واختار وأما المديون والمعتق لاجل فيقال لهما اخذ ما ينفق عليهما ان كان لهما ما خدما والاعتقا وأما قوله (كتكليفه من العمل ما لا يطيق) أي وتكرره منه ذلك فانه يباع وأما المرة والمرتان فلا يباع لذلك ومحل البيع ما لم يرفع الضرر ولا فيخير حينئذ على البيع (ص) ويجوز من بينهما ما لا يضر بنتاجها (ش) يعني انه يجوز لما لك الدابة أن يأخذ من لبنها ما لا يضر بنتاجها فان كان يضر به تحقيقا أو شكافا لا يجوز له الاخذ منه (ص) وبالقرابة على الموسر نفقة الوالدين المعسرين (ش) أي وكذلك تجب نفقة الوالدين المعسرين على ولدهما الموسر والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين احسانا واجاع الامه وسواء كان هذا الولد صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى صحها أو مريضا واحدا أو متعددا وسواء كان الابوان صحيحين أو زمنيين مسلمين أو كافرين أو مختلفين (ص) وأثبتنا العدم لابينين (ش) يعني لو طلب الابوان نفقةهما من الولد فقال له ما لا يلزمي لكان نفقة لانك غنيان وخالفاه في ذلك وادعيا العدم فعليه ما أن يثبتا فقرهما التقدم الغنى والمشهور ان اثبات العدم يكون بعدلين لا برجل واحد أو اثنين أو أحدهما بيمين لانهم صرحوا في باب الفلن ان العدم لا يثبت الا بعدلين لانه ليس بمال ولا آيل اليه فالتردد لا محل له وحينئذ فيشكل قوله بلاعين لانه يقتضي أن عليهما عينا في غير

للحصر إلا أنك خير بأن الحصر على الوجه الأول ايسر متعلقا ببيان الاسباب فلا يظهر أن يقال ان الأول فيه كلفة كما هو ظاهر (قوله والا) بأن امتنع من الاتفاق على رقيقه أو على دابته حيث تجب لعدم المري (قوله ببيع) ما يباع أن وجد من يشتريه وكان مما يباع والاهب أو أخرج عن ملكه يوما ما أو ذكاة ما يؤكل (قوله بما ينفق عليك) أي بنفقة تنفق عليك (قوله ان كان لهما ما خدما) أي ان كان لهما قوة على الخدمة ووجد من يخدمانه (قوله والاعتقا) المناسب اعتقا فلا بد من صيغة العتق وقوله كتكليفه أي المملوك آدميا أو غيره (قوله ما لا يطيق) المراد ما لا يطيقه الا بمسقة خارجة عن المعتاد فلا يراد أن ما لا يطيقه أصلا كيف يكلف به بجملة من كان له شجر يضيع بترك القيام بحقه فانه يؤمر بالقيام عليه فان لم يفعل آثم

اثبات

بتضييع المال للنهي عن اضاعته ولم نسمع انه يؤمر ببيع ذلك (قوله ويجوز الاخذ من لبنها الخ) وكذا من لبن

الامة ما لا يضر بولدها بالاولى (قوله والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين الخ) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به يتحقق عطلق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا الخطابة بفروع الشريعة لكن نفقته على والديه بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو أربعا لا عن نفقة خادمه ودابته وينبغي الآن يحتاج لهما ولا يلزم بتكسب لينفق عليهما (قوله لتقدم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بمال ولا آيل اليه) فيه أن الذي تردد يقول انه يؤل للمال لانه يأخذ النفقة فقد آل الى المال (قوله فالتردد لا محل له) أي تردد في الشاهد واليمين شيخ عج والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضي ان عليهما الخ) أي ليس بيمين متعلقة باثبات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار ومحصلة أن معنى المصنف ليس هناك عيين متعلقة باثبات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار وذلك لان تقدير المصنف وأثبتنا العدم بعدلين لابينين

(قوله لان العدم الخ) هذا التعليل لا يفيده شيئا (قوله بخلاف اثبات العدم في الديون) والفرق عقوق الولد بين ما وأقارب بعض الشراح أن معنى المصنف لامع عين فالبناء بمعنى مع أي لا عين مع العدلين بخلاف اثبات الديون فان معهما عين أي وحينئذ فلا اعتراض (قوله لان أخاه يطالبه بالنفقة معه) هذه العلة لا تنجح فالاولى أن يقول لانه حيث كان أحدهما موسرا فالشأن أن يكون الثاني كذلك وانظر اذا طولب الاب بالنفقة هل يحمل على الملاء أو العدم أو يجري القولان وظاهر قولهم الناس محمولون على الملاء وذو كرههم الخلاف في مسألة الابن هذه يقتضي حمله على الملاء والفرق بينه وبين الابن أن الغالب وجوب نفقة الابن على الاب وعكسه نادر (قوله وخادمهما) معطوف على الوالدين أي نفقة الوالدين ونفقة خادمهما (قوله ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه) لانها تستخدم الاب ومعلوم أن زوجته الاب انما يجب اخدامها على الاب حيث كانت أهلا للاخدام فاذا لم تكن زوجته الاب أهلا للاخدام فلا يلزم الولد نفقة خادمها وانظر اذا تعدد خادم زوجته الاب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو الجميع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله وخادمهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم) أي لقد رتبهما على (٣٠٣) الخدمة (قوله وأما خادم البنت) أي التي يلزم الاب الاتفاق عليها ولعل الفرق

اثبات العدم وهي عين الاستظهار وليس كذلك لان العدم لا يثبت الا بشاهد دين فلو كان عليه أن يقول ولا عين أي والحال أنه لا عين استظهار بخلاف اثبات العدم في الديون فلا بد من عين (ص) وهل الابن اذا طولب بالنفقة محمول على الملاء أو العدم قولان (ش) يعني أن الاب اذا طلب نفقة من ولده فادعى الولد انه فقير فهل يحمل على الملاء حتى يثبت فقره أو يحمل الولد على العدم وعلى الاب اثبات ملاءته قولان ومحملهما ان لم يكن للولد أخ موسر يشاركه في النفقة على الابوين أما ان كان له أخ موسر فينتفى على أنه محمول على الملاء حتى يثبت العدم لان أخاه يطالبه بالنفقة معه نقله الشيخ في التوضيح عن ابن الفخار ولو ادعى كل من الوالدين العدم جرى القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادمهما وخادم زوجته الاب (ش) يعني أن الولد الموسر كالزوجه نفقة أبويه المعسرين كذلك يلزمه نفقة خادمهما ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه وهذا اللزوم بطريق التبع وظاهره وان كانا غير محتاجين الى الخادم وأما خادم البنت فلا يلزم الاب ولو احتاجت لها وكذلك خادم الولد (ص) واعفاه بزوجة واحدة (ش) معطوف على نفقة أي انما يجب اعفاه بزوجة واحدة لا بأمة ولا بأكثر من واحدة والظاهر ان الاب لا يلزمه قبول الأمانة وانما كذبوا واحدة لئلا يتوهم أن المراد بالزوجة الجنس (ص) ولا تعدد ان كانت احدهما أمه على ظاهرها (ش) تعدد مبدوء بمشتاة من فوق والضمير للنفقة وعلى أنه مبدوء بمشتاة من تحت فالضمير للانفاق المفهوم من نفقة أي ولا يتعدد الاتفاق على الولد لزوجة أبيه كانت أمه مع أبيه أم لا فقوله ان كانت الخ وأخرى ان كانتا أجنبيتين وهذا اذا كانت أمه تعف الاب والاتعددت النفقة على الابن أمه بالقربة والأخرى بالزوجة فان كان لا يقدر الا على نفقة احدهما فالزوجة والقول للاب فيمن ينفق عليها الولد حيث لم تكن احدهما أمه وطلب الاب النفقة على من نفقته أكثر والاتعنت الام ولو كانت غنية لان النفقة هنا للزوجة لا للقربة وخلاف هذا لا يعول عليه (ص) لازوج أمه وولد اب (ش)

يشعر به لفظه كذا يظهر (قوله ان كانت احدهما أمه) أي بل لا يلزمه الا نفقة أمه فقط حيث كانت تعفه وحدها أو الا أنفق على الجميع (قوله على ظاهرها) قيد بالام بقوله على ظاهرها أو أما اذا كانت احدهما غير أمه فلا يتعدد على ظاهرها وغيرها (قوله والاتعددت) وحينئذ فيجب عليه الاعفاف بأكثر من زوجة والحاصل أنه اذا توقف الاعفاف على أكثر من زوجة فيجب على الولد أن يعفه به فينفق على الجميع (ثم أقول) وتلك العبارة صادقة بصورتين أن تكون العفة لا تكون الابن أمه أو تحقق بالأجنبية وحدها وقوله أمه بالقربة الاولى أن يقول أمه بالزوجة وفيه انما هو الملاءم أنفق على الام اذا كانت موسرة مع أنه ينفق عليها ولو كانت موسرة نظرا لكونها زوجة وقوله بالزوجة الاولى أن يقول فينفق على الام للزوجة المقواة بالقربة وتلك التقوية مفقودة في الأجنبية والحاصل أن العلة في تخصيص الام بالنفقة فيما خصت فيه الزوجة المقواة بالقربة هو تنبيهه وجوب الاعفاف بزوجة أو أكثر من على أنه قوت كما عليه أشهب (قوله وخلاف هذا لا يعول عليه) وهو الزرقاني فإنه قال ينفق على أمه اذا كانت فقيرة وان كانت غنية فيجب كالأجنبية أي لانه ان كان نفقة الام يجب بالقربة فسقطت وان كانت النفقة انما

يجب لزوجة الأب فهو ينفق عليها وإن كانت غنية (ثم أقول) بل قلنا من الأبحاث يظهر لك صحة كلام الزرقاني فهو الموعول عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان الأول يلزمه الثاني التفصيل أن كانت الأم قد تزوجته فقيرا فلا يجب أو موسرا ثم أعسر فيجب (قوله فتسقط) أي إذا افتقر وقوله مالم تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على أنه ان افتقر يرجع فينفق ولا يخفى أن الكلام بهذا التقرير يناسب ما قبله ويحتمل (٣٠٤) ابقاؤه على ظاهره والمعنى فتسقط نفقتها أي وهي عند زوجه المعنى وقوله مالم

تقوم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الأم في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بتزوجها بغير (قوله أو الارث) فيضعف الذكر على الأنثى أن كانوا كلهم صغارا في مدة صغرهم فإن كانوا كبارا أو صاروا كبارا فكالقول الأول على عددهم كذا بقيد هذا القول فإذا كان بعض صغارا وبعض كبارا فإنا نأب الصغار في الارث وما نأب الكبار فعلى الرأس كذا ينبغي أفاده عجب (قوله أو اليسار) أي كنه أولاد ثلاثة أحدهم على ثمانمائة مثلاً والآخر مائتين والآخر مائة فعلى صاحب الثمانمائة نصف النفقة وصاحب المائتين ثلثها وصاحب المائة سدسها (قوله لامعة فيها) أي عليه أو على ابنه أو عليهما معا أنه تكسده صنعة فعلى الأب والعبرة في كل قوم بحسب عرفهم (قوله وأما الولد الرقيق فعلى سيده) وانظر البعض ما حكم جزؤه الحر إذا عجز عن الكسب (قوله أو أعمى) مالم يكن يعرف صنعة ويمكنه تعاطيها في حالة العي فالظاهر أنه حينئذ كغير الأعمى (قوله أو زمانته) أي ضعفه فعطفه على العجز مغاير ويحتمل ما هو أعم فهو من عطف العام

يعنى أن الولد الموسر لا يلزمه أن ينفق على زوجته أمه المعسر على المشهور ولا يلزم ولد الابن أن ينفق على جده ولا جده المعسر ين وسواء كانا من جهة الأب أو من جهة الأم وكذلك لا يلزم الجد نفقة ولداً ابناً وأولى ولد البنت لأنه ولد الغير (ص) ولا يسقطها تزويجها من فقير (ش) يعنى أن نفقة الأم لا تسقط عن الولد بسبب تزويجها من رجل فقير أو غني ثم افتقر فإن وجوده كعدم وكذلك من التزم نفقة امرأة لا يسقطها تزويجها بفقير وأما أن تزويجها غني فتسقط نفقتها عنه مالم تقم قرينة على خلاف ذلك تقرير ومثل الأم في ذلك البنت ولو قدر الزوج على بعض النفقة تسم الابن أو الأب باقياً (ص) ووزعت على الأولاد وهل على الرأس أو الارث أو اليسار أقوال (ش) تقدم أن نفقة الوالدين المعسرين واجبة على أولادهما الموسرين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الأولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو توزع على حسب ميراثهم فيضعف الذكر على الأنثى أو توزع على قدر يسارهم الغني بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغني ذكراً وأنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد الذكوري حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب (ش) أي ويجب نفقة الولد الذكوري الحر الذي لا مال له ولا صنعة تقوم به على الأب الحر حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب ويجب ما يكتب فيه أمواله كان له مال أو صنعة لا معرة فيها تقوم به لسقطت نفقته عن الأب الحر إلا أن ينفد ماله قبل بلوغه أو يدفعه الأب قراضاً ويسافر العامل ولا يوجد مسلف فتعود على الأب وأما الولد الرقيق فعلى سيده ومن بلغ مجنوناً أو زماً أو أعمى فتستمر نفقته على الأب ولو كان يحن حيناً بعد حين لأنه صدق عليه أنه بلغ مجنوناً فإنه بعض وتستمر نفقة العاجز عن الكسب جلاء بزمانته أو غيره والقادر على البعض على الأب تسميها ولو طرأ عجزه أو جنونه أو زمانته بعد البلوغ لم تعد خلافاً لعبد الملك (ص) والأنثى حتى يدخل بها زوجها (ش) يعنى أن نفقة الأنثى الحرة ولو كانت كافرة واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعى للدخول وهي مطيعة للوطء فانها تسقط عن الأب لوجوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها بعد أن أزال بكارتها فإن نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتطى ويؤيده مفهوم ما يأتي من قوله لا أن عادت بالغة (ص) وتسقط عن الموسر بمعنى الزمن الإلزامية أو ينفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الولد المعسر على أبيه الموسر وإن نفقة الأب المعسر على ولده الموسر انما هي من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج فإذا تحيل المعسر منهما في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة التحيل فإنه لا يلزمه شيء من ذلك وسقطت عن الموسر بها في ذلك الزمن لأن الخلة قد استلذت وزال سبب وجوبها مالم يكن قد حكم بها كما أما أن كان قد حكم بها كما فانه لا تسقط عن الموسر بمعنى الزمن لأنها صارت بقضية

على الخاص بأو هو جائز عند بعض (قوله حتى يدخل بها زوجها) أي الموسر لا الفقير فتستمر فلا تسقط (قوله الخاص

وهي مطيعة) راجع لقوله يدعى وأما المدخول بها فلا يشترط اطاقتها خلافاً للقول تن هنا بشرط الاطاقة حتى في المدخول بها ومراده بالدخول الخلوة وإن لم يوجد وطء (قوله وتسقط عن الموسر) أي نفقة القرابة الشاملة (قوله الإلزامية) المراد بالقضية قوله فرضت وقدرت فإن فرضه كالحكم بها فصارت كالدين وعبرة المصنف توهم قصره على الحكم (قوله انما هي من باب المواساة) أي الاعانة وقوله وسد الخلة يفتح الخلاء أي الحاجة وقوله وزال سبب وجوبها أي النفقة وسبب وجوبها هو الحاجة

(قوله فيقضى بهما) أي الوالدين وقوله أو أن أنفق بعدها أي بعد القضية وقوله عليهما أي على الوالدين (أقول) وحينئذ يكون ساكتا عن أنفق على الابن قاصدا الرجوع من غير قضية وقد تقدم أن المعتمد أنه يرجع وأن فيعلم بالاب ولا يساره حيث كان له أب وكان موسرا وقصد الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع فان قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت ان نفقة الأب كانت ساقطة وطردت بخلاف نفقة الولد فهي لازمة من الأصل وبعد غذا كله لولم يصوب المتن وقصر قوله أو يتفق غير متبرع على خصوص الابن لما ورد عليه شيء والحاصل انك تقول قوله الالقضية عام وقوله أو يتفق قاصر على الصغير والكلام صحيح (قوله فلا تسقط عن الزوج بمضي زمنها) أي ولا يتوقف على قضية وقوله بخلاف الخ مخرج من قوله فيقضى بهما أي بخلاف نفقة الخ (قوله ثم طلق) أي أومت والمراد بالاستمرار العود أي فتجوز عن عادت باستمرت بدليل قوله والاثني حتى (٣٠٥) يدخل الخ والمجازا بلغ والحاصل انه في هذه استمرت زمينة فلم تذهب (قوله أو عادت الزماتة) أي بان تزوجها زمينة مريضة ثم ذهبت الزماتة ثم عادت (قوله دخل بها صحيحة أو زمينة) هذا التعميم يخالف صدر حله (قوله عادت بعد الطلاق) هذا التعميم يخالف قوله أو عادت الزماتة عند الزوج (قوله فان عادت غير بالغة) أي ثيبا (قوله أو دخول زوج قولان) الثاني هو المعتمد (قوله ثم عادت الزماتة) أي بعد الطلاق يخالف ما تقدم له فالحاصل ان في قوله أو عادت الزماتة ثلاثة تقارير مأخوذة من كلامه وقوله لان عادت بالغة فيه تقرير ان قال عجم واعلم ان نفقتها لا تعود على من كانت عليه قبل الزواج فيما اذا تأمت بالغائيا صحيحة فادرة على الكسب لا بسؤال وقد دخل بها زمينة وفيما اذا تأمت ثيبا بالغة زمينة وكان قد دخل بها صحيحة كبيرة أو صغيرة أو دخل بها زمينة صغيرة أو كبيرة أيضا وتخلل بين الزمانتين صحة وفيما عدا ذلك تعود نفقتها على من كانت عليه قبل الزواج

الحاكم كالدين وكذلك لا تسقط النفقة عن الموسر منهما اذا أنفق عليه شخص غير متبرع قاصدا الرجوع على من وجبت عليه لانه قام عنه بواجب فيرجع بها والمؤلف تبع ابن الحاجب من أن نفقة الاجنبي غير متبرع بحكم القاضي بهما مع أنه لا يقضى للنفق غير متبرع الا اذا وقع الاتفاق بعد الحكم كما ارتضاه ابن عرفة فلو قال الا أن يفرضه فيقضى بهما أولي أنفق بعدها عليهما غير متبرع امكن أصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا تسقط عن الزوج بمضي زمنها لان في مقابلة الاستمتاع (ص) واستمرت ان دخل زمينة ثم طلق (ش) يعني أن الاثني اذا دخل بها زوجها وهي زمينة ثم طلقها وهي على حالها زمينة فان نفقتها تستمر على أبيها وكذلك تعود على الاب اذا كان للوالدين مال ثم ذهب وقوله ان دخل زمينة وكذا تستمر نفقتها ان رشدها والمراد بالاستمرار العود اذ في مدة زواجها نفقة لها على زوجها لا على الاب (ص) لان عادت بالغة أو عادت الزماتة (ش) أي لان تزوجها صغيرة صحيحة ثم عادت الى الاب بطلاق أو موت بالغة صحيحة فادرة على الكسب من غير السؤال ثيبا أو عادت الزماتة عند الزوج ثم تأمت بعد بالغة ثيبا فلا تعود نفقتها التي كانت واجبة على الاب فقوله لان عادت بالغة أي ثيبا صحيحة دخل بها صحيحة أو زمينة وقوله أو عادت الزماتة أي بعد بلوغها عادت بعد الطلاق أو قبله وبعبارة لان عادت أي ثيبا صحيحة دخل بها زمينة أو صحيحة فان عادت غير بالغة عادت النفقة وهل الى بلوغها أو دخول زوج قولان وان عادت بكر عادت النفقة الى دخول الزوج وقوله أو عادت الزماتة أي اذا دخل بها زمينة ثم زالت الزماتة عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم عادت الزماتة * ولما لم يكن عندنا اثني نجح عليها نفقة ولها الا المكاتبه كما قال ابن عرفة والمعروف لان نفقة على الام ولولها الصغير اليتيم الفقير ولابن العربي في آخر سورة الطلاق نفقة الولد على الوالد دون الام خذ الا فالابن المواز لانها على الابوين على قدر الميراث وتأويله بحال عسر الاب نحو قول التونسي في كتاب الصيام وقس في الموازية ان الاب ان كان فقيرا ولا ابن للام أن عليها ان تستأجره وليس بين لاتفاقنا على ان نفقة الولد لا تلزمها في عسر الاب فاذا لم يكن لها ابن لم يتعلق طلبه بذمتها كالم تلزمها نفقته انتهى نبيه عليها بقوله (ص) وعلى المكاتبه نفقة ولها ان لم يكن الاب في الكفاية وليس يحجز عنها عجزا عن الكفاية (ش) يعني ان نفقة أولاد المكاتبه عليها دون سيدهم اذا دخلوا معها في كتابتها بشرط أو كانت حاملهم أو حدثوا بعد الكفاية

وهذا على ما يستفاد من التتافي وبعض الشراح وشيخنا القرافي من أن من تأمت زمينة بالغائيا وقد كان دخل بها صحيحة أو زمينة وتخلل بين الزمانتين صحة لا تعود نفقتها على الاب كن تأمت بالغائيا صحيحة وهو خلاف ما يشهد النقل من انها تعود على الاب في جميع الصور الا اذا تأمت بالغائيا صحيحة فادرة على الكسب من غير سؤال ولوقال المصنف بدل هذا ولا تعودان وطئت ثم تأمت منه بالغة صحيحة فادرة على الكسب لا بسؤال لا فاد المراد مع السلامة مما يرد على عبارته (قوله ولما لم يكن عندنا اثني) المراد خصوص الام (قوله وتأويله) أي تأويل كلام ابن المواز بحال عسر الاب أي واذا كان الاب معسرا فعلى الثلث والثلثين وهذا التأويل بعيد هو معطوف على قوله لابن المواز وكأنه قال خلافا له أي على الاطلاق وخلافا لتأويله بحال عسر الاب وقوله فهو حال من تأويل أي حالة كونه نحو الخ في الحل على العسر وقوله وليس بين أي كلام الموازية الا أن الصحيح ما وقع في الموازية من ان عليها الاستحجار وقوله لاتفاقنا هذا الاتفاق يخالف من

كلام ابن المواز على حالة العسر (قوله بأن كانوا أحراراً) كذا في نسخة والناسب بأن يكون حراً وقوله فلو عجز الأب الخ هذا يفيد أن ضمير قول المصنف وليس عجزه أي عجز المكاتب والاحسن ما في كلام غيره وليس عجزه أي عجز من ذكر من أب أو مكاتب (قوله لأنها) أي الكتابة منوطة برقبته أي متعلقة برقبته فكانت كالجنابة أي في التعلق برقبته وقوله لأنها مواساة أي إغانة أي ولا تكون الإغانة إلا باليسار والخاص أن الكتابة لما كانت (٢٠٦) متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة به بل أمر خارج منوط باليسار فلم يكن

فدخلوا بغير شرط هذا أن لم يكن أبوهم معهم في الكتابة بأن كانوا أحراراً وفي كتابة أخرى ونفقة تهاهي على زوجها أمان كان الأب معهم في الكتابة فإن نفقتهم ونفقة أولادها على أبيهم فلو عجز الأب عن نفقة أولاده أو عن نفقة أمهم فإن ذلك لا يكون عجزاً عن الكتابة لأنها منوطة برقبته فكانت كالجنابة والنفقة شرطها اليسار لأنها مواساة ويرد على قول المؤلف ليس لنا أن نوجب عليها نفقة ولدها إلا المكاتبية قول المؤلف الآتي واستأجرت أن لم يكن لها لبان وقد يجب أن يعرف جارية رضاعها فهو كالشرط أي أنه من باب المواساة لا من باب وجوب النفقة على أنه لا يحتاج إلى استثناء المكاتبية لأن النفقة في الحقيقة منها عن السيد لأنه اشترط ذلك عليها وكأنه من جملة الكتابة (ص) وعلى الأم المتزوجة والرجعية ارضاع ولدها بلا أجر (ش) يعني أن الأم المتزوجة بأبي الطفل يلزمها ارضاع ولدها منه من غير طلب أجر وكذلك المطلقة طلاقاً رجعيّاً لأنها كالزوجة (ص) إلا لعقد (ش) يعني أن الزوجة إذا كانت عالية القدر بأن كانت من أشرف الناس فإنه لا يلزمها أن ترضع ولدها إلا أن لا يقبل الولد غيرها كما يأتي فإن أرضعته باختيار منها فلها أن تطلب أجرة بالاجرة ومثل عالية القدر من حصل لها قبله أن أوسق فلا يلزمها أن ترضع ولدها وإن كانت غير عالية المقدار وبعبارة وعلموا القدر بالعلم والصالح (ص) كالبائن إلا أن لا يقبل غيرها أو يعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي (ش) يعني أن المطلقة طلاقاً بائناً لا يلزمها أن ترضع ولدها وأجرة رضاعه لازمة لبيته إلا أن لا يقبل غيرها فيلزم كلام من الشريفة والبائن ارضاع مع إمكانه منها لوجود البائن في ثديها وتجب لكل الأجرة كما في المدونة من مال الأب فإن أعدم من مال الصبي وكذلك يلزم كلام من الشريفة أو البائن أو غيره ما أن ترضع ولدها لكن مجاناً إذا قبل غيرها فيما إذا كان الأب عديماً أو ميتاً ولا مال للصبي أما إذا كان للولد مال فإنه يستأجره منه من يرضعه كمال الأب ويقدم مال الأب فقوله إلا أن لا يقبل غيرها أي الشريفة القدر والبائن مستثنى من المشبه والمشبه به (ص) واستأجرت أن لم يكن لها لبان (ش) أي واستأجرت من وجب عليها ارضاع ولدها مجاناً أن لم يكن لها لبان على المشهور وأولها ولا يكفيه أو مرضت أو انقطع لبنها أو جلت لأنه لما كان عليها ارضاع مجاناً فعليها خلفه ولا رجوع لها على الأب أو الصبي إذا أيسر وتقدم الجواب عن إرادته على قوله لم ليس لنا أن نوجب عليها نفقة ولدها وقولنا من وجب عليها ارضاع ولدها مجاناً يشمل من في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً وعالية القدر والبائن أن أعدم الأب أو مات ولا مال للصبي وهو أولى من خصه بعالية القدر والبائن في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي لقصوره وقد يجب عنه بأنه إذا كانت ممن يجب عليها ارضاع لعارض تستأجر إذا عدم

العجز عنها عجزاً عن الكتابة (قوله ويرد على قول المؤلف) أي في التوضيح (قوله فهو كالشرط) والقاعدة أن ما كان بالشرط فهو ليس بالاصالة أي فقوله لا المكاتبية أي بحسب الاصالة فلا ينافي أن غيرها يجب عليه ذلك لكن بالشرط وقوله أي أنه من باب المواساة أي أن هذا ارضاع ليس من باب النفقة الواجبة بطريق الاصالة بل من باب الإغانة التي ليست بواجبة بطريق الاصالة بل وجبت بحسب بيان العرف المنزل منزلة الشرط (قوله فإن أرضعته باختيار منها) لا مفهوم له لأنه سيأتي أنه إذا كان لا يقبل الولد غيرها وله أولاد لبيته مال لها الأجرة (قوله ومثل عالية القدر الخ) أي فلا يلزمها أن ترضع ولدها إلا أنه يلزمها الاستئجار لقوله فيما سيأتي واستأجرت الخ (قوله وعلموا القدر بالعلم والصالح) أي مثلاً فقد يكون بشرف النسب كما أفاده أولاً بقوله بأن كانت من أشرف الناس (قوله أما إذا كان للولد مال الخ) في عبارة عب أو يموت مع ما فإن مات مالياً أخذت الأجرة من ماله لأنه يقدم ماله على مال الصبي فإن مات الأب مع ما وللصبي مال فنه

لبانها

أه وهو غير مناسب لأنه إذا مات الأب مالياً صار الرضيع وارثاً فنسقط أجرة رضاعه عن أبيه (قوله)

ويقدم مال الأب الخ) لعل صواب العبارة هو يقدم على مال الأب وفي كتابة أخرى وانظره مع ما تقدم في الصوم في قوله والأجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان محلهما أن لم يكن للولد مال والاقدم باتفاق فهو ذا صريح أو كالصريح في تقديم مال الولد على مال الأب فالاحسن عبارة شب ونصه ولها أجرة المثل من مال الولد أو مال أبيه لأن الأجرة يجري فيها التفصيل السابق في قوله والأجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان فهذه العبارة تفيد أن مال الولد يقدم على مال الأب (قوله مستثنى الخ) أي على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء والقياس لما بعد الكاف (قوله على المشهور) ومقابلته للقاضي عبد الوهاب من أنه

ليس عليها ذلك (قوله ككونها حقة) لان الحقة بتغير لبنها عند حاقها بؤذى الولد (قوله مما اشترط عدمه في الظن) أى في غير هذه الصورة مما كان المستأجر الاب والافلاستأجرة فيما نحن فيه ظننا أيضا (قوله وهنا وافقه) أى عبر بلبان اشارة الى أن ما يخرج من ثدى المرأة يقال له لبان كما يقال له لبن (قوله على الأرجح) راجع لقوله ولو وجد من يرضعه عندها لاقوله مجاما (قوله ان لم يكن للاب مال) تقدم البحث معه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب أنه انما قيد لاجل المبالغة بقوله ولو وجد (قوله لما قدمنا من ان مذهب الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكرهنا ان أجرة المثل لازمة ولو زادت على قدر وسعه فليست كنفقة الزوجة ولعل الفرق أن دوام الزوجية أو جب التخفيف عليه لمراعاة وسعه وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيهه في أنه يلزمها ارضاعه لكن فيما قبل الكاف لأجرة لها وفيما بعد الكاف لها الأجرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب (قوله لاجل أن هذا مذهب المدونة) أى فلا حاجة للمبالغة عليه لانه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أى كانت القرابة التي (٣٠٧) هي أحد الأسباب خاصة بالاب انظره فان

الابن يجب عليه أن يتفق على والده فلم تكن خاصة بالاب الا أن يراد بالخصوص النسبي أى دون الام (قوله من فروعه) الاولى من فروعها لا يخفى ان الرضاع الذي يقال له من فروع النفقات انما هو الرضاع اللازم للاب فالارضاع للطفل بمنزلة الاتفاق عليه الا أنه ينا فيه قوله وكان مشتركا بين الابوين أى تارة تطلب من الاب وتارة تطلب من الام على ما تقدم من التفصيل فطلبه تارة من الاب وتارة من الام ينفيد أنه ليس من فروع النفقات ويحجب بأنه من فروع النفقات في الجملة فلا ينافيه قوله وكان مشتركا (الحضانة) (قوله شرع في توابعها) (وهي الحضانة الخ) أى ان الحضانة من توابع النفقات لا يخفى انه اذا كانت الحضانة مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الأقارب وغيرهما كما سيأتى فواجبه كونها من توابع النفقة الا أن يقال تابعة

لبانها فاولى من يجب عليها الرضاع اصله ويشترط في المستأجرة أن لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككونها حقة أو جذماء مما اشترط عدمه في الظن وانما عبر هنا بلبان وفيما تقدم بلبن حيث قال حصول لبن آدمي الخ لانه رد فيما مر على من يقول ان لبن آدمي لا يقال فيه الا لبان وهنا وافقه (ص) ولها ان قبل أجرة المثل ولو وجد من يرضعه عندها مجانا على الأرجح في التأويل (ش) يعنى ان الام الغير اللازم لها الرضاع من شريفة قدر أو بائن اذا قبل الولد غيرها ان يرضعه بأجرة المثل من مال الأب أو مال الولد ان لم يكن للاب مال والقول قولها في طلب الأجرة ولو وجد أبوه من يرضع الولد عنده أمه بدون أجرة المثل أو مجانا لان الظن وان كانت ترضعه عندها فأنظره هي التي تباشره بالرضاع والمبيت وذلك تفرقة بين الام وولدها وبفهم من قوله هنا ان قبل أنه اذا لم يقبل الولد غيرها الا أجرة لها وليس كذلك لما قدمنا من أن مذهب المدونة أن لها الأجرة فلو قال الا أن يعدم الاب أو يموت ولا مال للصبي كعدم قبوله غيرها ولها أجرة كما أن قبل ولو وجد من يرضعه عندها مجانا السلم من الايهام المذكور ونسخة عنده بتدكير الضمير أنكرها ابن غازي لاجل ان هذا مذهب المدونة وترجيح ابن بونس انما هو على نسخة التائيت * ولما انتهى الكلام على النفقات التي من أسباب القرابة وكانت خاصة بالاب وأتبعها بالرضاع الذي هو من فروعه وكان مشتركا بين الابوين شرع في توابعها وهي الحضانة المشتركة بينهما وغيرهما ابن عرفة هي محصول قول الباجي حفظ الولد في مبيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه فقال (ص) وحضانة الذكركر للبلوغ والانثى كالنفقة للام (ش) يعنى ان الحضانة ثابتة وكائنة للام كان المحضون ذكرا أو أنثى لكن حضانة الذكركر المحقق من ولادته للبلوغ من غير شرط على المشهور وعند ابن شعبان حتى يبلغ عاقلا غير زمن وان صدر به ابن الحاجب لكنه متعقب والانثى لدخول الزوج بها ولا تكفى الدعوة الى الدخول ولا يعتبر هنا البلوغ بالانبات وقولنا المحقق احترازنا به عن الخنثى المشكل فانه لا يخرج عن الحضانة مادام مشكلا وبما قررنا أن الدعاء للدخول غير معتبر بخلاف وجوب النفقة على الزوج فتعتبر

لها في الجملة من حيث انها قد تكون على الاب (قوله بينهما وغيرهما) أى فليس المراد بالاشتراك كونها بين ذلك في زمن واحد بل المراد به استحقاق كل لها ولو باعتبار أزمان كاشتراك الرضاع بين الابوين فانه بحسب زمنين (قوله هي محصول قول الباجي الخ) اعلم أن محصول وحاصل شئ واحد كما أفاده المصباح وليس محصول اسم مفعول وان كان على صيغته وأن عادة ابن عرفة أنه اذا كان غيره سابقا بتعريف الحقيقة يكتب به فيقول مثلا وعرفه فلان بكذا ولا يقول محصول ولا حاصل وحاصل الجواب أن هذا التعريف لما كان مطولا ودأبه الاختصار أتى بقوله محصول وكأنه قال هي حفظ شأن الولد الذي هو حاصل قول الباجي كذا (قوله ثابتة وكائنة للام) هذا يشير الى أن قول المصنف للام خبر عن قوله وحضانة وليس الخبر للبلوغ لئلا يلزم عايبه الاخبار عن الموصول الخرفي قبل كمال صلته ويلزم عليه النص بين الموصول وصلته بأجنبي وأجيب باغتناف ذلك في الجار والمجرور وانما قلنا يلزم الخ وذلك لان حضانة مؤل بأن والنسب والاصل أن يحضن الذكركر للبلوغ للام ويجوز أن يكون من تعدد الخبر ومحل كون الحضانة للام اذا طلقت أو مات زوجها وأما وهي في العصة فالحضانة حق لهما (قوله لكن حضانة الخ) حل معنى لاجل اعراب

(قوله علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف) والحاصل انما اثاره تسقط النفقة والحضانة معا وذلك اذا حصل دخول بالفعل والزواج بالغ موسر وقد تسقط النفقة وتستمر الحضانة وذلك فيما اذا كان الزوج موسرا بالغ ودعي للدخول ولم يدخل بالفعل وقد تسقط الحضانة ولا تسقط النفقة وذلك اذا كان الزوج معسرا ولو كبيرا وحصل دخول (قوله فطلقها الخ) لامفهوم له في شرح شب والحاصل ان الامة المتزوجة اذا طلقت أو مات زوجها فان لها الحضانة سواء عتق ولدها أم لا كان الزوج حرا أو عبدا فقوله فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق الخ أي كان الزوج حرا أو عبدا فطلقها أو مات عنها (قوله اذا أعتقها أو عتقت بعوتها) انظره فانه لا يتوهم عدم الحضانة لها حين العتق (قوله ولم تعتق الخ) أي وأولى اذا (٣٠٨) عتقت لانها صارت حرة وقوله وأما ولدها أي ولدا القنة وولدا أم الولد وقوله أو مات

سيدهما لکن سيد القن عبد لآخر حتى يكون جملها حرا بموت سيدها وقوله لکن اذا مات سيد أم الولد وأما ان مات العبد سيد الامة فلا تصير حرة فتدبر (قوله تعاها) ولو كانت الحضانة لغيره (قوله للمكتب) والمكتب بفتح الميم والتاء ويجوز كسرهما أو المعلم أو المعلمة (قوله والمراد بالأدب التأديب) أي لان الذي يتعلق به الحكم انما هو الفعل الذي هو التأديب (قوله أنهما أشفق) بدل من الضمير في عليهما بدل اشتمال (قوله فكان الاولى أن يقول ثم الجدة للام فيشمل الخ) وذلك بالانبيان باللام ظاهر في ارادة التشبيه الشاملة لكل ما ذكر بخلاف الاضافة وان كانت على معنى اللام لکن الذي بمعنى الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء (قوله لکن بجهة الاناث مقدمة على بجهة الذكور) هذا الكلام في حاشية الفيشي وذكر عجم ما يخالفه فانه قال ويبقى النظر في شيء وهو أنه هل تقدم جدة الام من جهة أمها على جدتها من جهة أبيها ولو كانت الجدة التي من جهة أمه أبعد أو ماتت لکن التي

علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف (ص) ولو أمة عتق ولدها (ش) يعني ان الامة اذا كانت متزوجة بغير فطلقها ومعهما منه ولدا فاعتقه سيدا فان حضنته لأمه قال مالك واذا أعتق ولدا الامة وزوجها فطلقها فهي أحق بحضنته ولدها الا أن تباع فتقطع عن غير بلد الاب فالاب أحق به أو يربد الاب انتقالا الى غير بلد الام فله أخذه وبعبارة أي ولو كانت الام أمة متزوجة عتق ولدها فلها حضنته وسواء كان أبوه حرا أم لا وفرضه في المسدونة في الاب الحر لانه المتوهم ونص على قوله عتق ولدها الدفع توهم أن الامة لا تحضن الحر وأشار المؤلف بقوله (أو أم ولد) الى ان أم الولد لها حضنة ولدها من سيدها اذا أعتقها أو عتقت بعوتها فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق وكان من زوجها فلها حضنته وأولى اذا لم يعتق وكذا ولدا أم الولد من زوجها ولم تعتق وأما ولدها من سيدها فلها حضنته اذا أعتقها أو مات سيدها لکن اذا مات سيد أم الولد صارت حرة فليس فيه حضن رقيق لحر فلا يتوهم فيه المنع وقوله ولو أمة عتق ولدها قال ابن عرفة قلت هذا اذا لم يتسررها السيد انتهى ولعل المراد بالتسرر الوطء لا اتخاذها للوطء (ص) وللاب تعاها وأدبه وبعنه للمكتب (ش) أي وللولي تعاها المحضون وأدبه وبعنه للمعلم أعم من كونه أبوا ذكر أو أنثى ما حصل له ان للاب القيام بجميع أموره وبخنته في داره ويرسله للام وان البنت تزف من بيت أمها وان لم يرض الاب بذلك انتهى والمراد بالادب التأديب (ص) ثم أمها ثم جدتها (ش) يعني أن المستحق للحضانة بعد أم الطفل اذا تزوجت أو حصل لها وجه مسقط جدته أم أمه لان شفقتها على ولديتها كشفقة أمه عليه وقد علمت أن المقدم للحضانة ومستحقها هو من كانت شفقتة على الطفل أقوى من شفقة غيره ومشهور بالمذهب ان قرابات الام أشفق على الطفل من قرابات الاب ما عدا أم الطفل وأمها فانه متفق عليهما انهما أشفق على الطفل من قرابات الاب فان لم يكن للعضون جدته من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها فان الحق في حضنته ينتقل الى جدته أمه وكلامه يوهم قصره على جدته الام ذنبية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الجدة للام أي ثم الجدة من جهة الام فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لکن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها (ش) الضمير في انفردت يعود على جدته الطفل وعلى جدته أمه والمعنى أن كلا منهما لا تستحق الحضانة الا بشرط انفردا بالسكنى بالطفل عن أم سقطت حضانتها بالتزويج أو غيره ولك أن تقول لا خصوصية لهما بذلك بل كل من استحق الحضانة يشترط فيه أن ينفرد بالسكنى عن التي سقطت حضانتها (ص) ثم

الحالة

من جهة أمه أبعد وهو ما يفيد كلام ابن عرفة وفي الخطاب ثم جدته الام ظاهره

سواء كانت جدتها الامها أو لابيها وهو كذلك قاله ابن عرفة عن اللخمي قال فان اجتمع فأم أمها أحق من أم أبيها فان لم تكن واحدة منهما فأم أمها أو أم أبيها أو أم أبي أمها فان اجتمع الأربع فأم أم الام ثم أم أبي الام وأم أم الاب بعزلة واحدة ثم أم أبي الاب وعلى هذا الترتيب أمهاتهم ما علون فان لم تكن واحدة منهن فأخت الام الشقيقة الخ اه (قوله الا بشرط انفردا عن أم الخ) هذا ظاهر في جدته الطفل وأما جدته أمه فيحمل ذلك على فقد جدته الطفل (قوله ولك أن تقول) لاشك أنه يفهم ذلك من سقوط حضنة الام التي شأنها الختان بالاولى

(قوله فان لم يكن للمحزون جدة من قبل الام) أي جده بلا واسطة وهي من قبل الام (قوله لان خالة الخالة الخ) حاصل ذلك أن قول المصنف ثم خالتها اذا رجع الضمير للخالة فلا يلزم من كونها خالة الخالة أن تكون خالة للام كما لو كانت خالة الطفل أخت أمه من أبيها خالتها الأجنبية ولا تستحق الحضانة فلذلك قلنا ان الضمير راجع للام وعذا كانه ان فلنا ان الأخت التي للاب تستحق الحضانة وأما على مقابله وهو المعتمد من أن خالة الطفل أخت أمه لا يبيح له الاستحقاق وقلنا المصنف على خالة الطفل الشقيقة أو للام فان الضمير يصح سواء رجعته للام أو الخالة لانه يلزم من كونها خالة الخالة أن تكون خالة للطفل وقوله كما لو كان خاله من أبيها المناسب أن يقول كما لو كانت خالته أخت أمه من أبيها أي خالتها ليست خالة للام الطفل وقوله سابقا وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام يؤذن بان الخالة التي من جهة الاب لاحضانة لها كما هو المعتمد (قوله وهما (٣٠٩) شيء واحد) أي مصدوقهما ذات واحدة وهذا اذا

كانت الخالة أخت الام شقيقة أو لاب فيلزم أن تكون عمة الخالة عمة الام وأما اذا كانت الخالة أخت الام من أمها فليست عمة الخالة عمة للام كما هو ظاهر ثم انه حيث كان مصدوقهما واحد فكان الاحسن الاقتصار على احدهما (قوله لكن جهة الاناث مقدمة) وظاهره استواء جهة الاناث في المرتبة وكذا جهة الذكور وبأني ما تقدم (قوله نلي أمه) أي أم الام (قوله سواء كانت أخت الخ) وأخت الاب مقدمة على أخت أبي الاب (قوله سواء كانت أخت الاب أو أخت الخ) الاولى مقدمة على الثانية (قوله وأسقط المؤلف الخالة) بهذا وما تقدم من قول الشارح وأسقط المؤلف العمة الخ تعلم أن في كلام المصنف احتيا كافذا كرهنا العمة الشاملة لعمة الطفل ولعمة أبيه وأسقط بينهما وبين ما بعدها خالة الاب وذكرهما تقدم الخالة وخالة الام وأسقط فيما بينهما وبين ما بعدها عمة الام (قوله ثم هل بنت الاخ) مفاد نقل المواق ترجحه (قوله

الخالة ثم خالتها ثم جدة الاب (ش) يعني فان لم يكن للمحزون جدة من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها بتزويج أو غيره فان خالة الطفل أخت أمه شقيقة أو لا ثم تستحق الحضانة عليه وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام فان لم يكن للمحزون خالة أو كانت وسقطت حضانتها بتزويج أو غيره فان خالة الام تستحق الحضانة وهي أخت جدة الطفل لأمه فالضمير في خالتها يرجع لام الطفل أي ثم بعد خالة الطفل التي هي أخت أمه ينتقل الحق في الحضانة لخالة أمه وهي أخت جده لأمه وهو واضح فارجع الضمير للام البعيدة الذكرا ولي من ارجاعه للخالة القريبة الذكرا لان خالة الخالة قد تكون أجنبية للمحزون كما لو كان خاله من أبيها وأسقط المؤلف العمة من قبل الام وعمة الخالة وهما شيء واحد قبل الجدة للاب فكان الاولى أن يقول ثم الخالة ثم خالتها ثم عمة الام وعمة الخالة ثم جدة الاب أي جدة المحزون من قبل الاب أعظم من أم الاب وأم أبيه وان علت وبعبارة كلام المؤلف يوهم قصره على جدة الاب ذنية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الجدة للاب أي الجدة التي من جهة الاب فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ثم الاب ثم الأخت (ش) أي ثم مرتبة الاب تلي مرتبة أمه ثم مرتبة أخت الطفل تلي مرتبة أبيه شقيقة ثم لام ثم لاب (ص) ثم العمة (ش) أي ثم مرتبة العمة من قبل الاب سواء كانت أخت الاب أو أخت أبي الاب أو فوق ذلك تلي مرتبة أخت الطفل وأسقط المؤلف الخالة من قبل الاب وهي بعد عمة الاب وسواء أخت أم الاب أو أخت أم أبيه وان علت فحقه أن يذكرها قبل قوله ثم هل الخ (ص) ثم هل بنت الاخ أو الأخت أو الألفا منهن وهو الاظهر أقوال (ش) أي فان لم يكن للمحزون خالة لا يبيح له أو كانت وسقط حقها المانع شرعى قام به فقيهل بنت الاخ شقيقا أو لاب أو لام أحق بحضانتها وقيل لبنت الأخت شقيقة أو لاب أو لام أحق بحضانتها وقيل هما سواء وهو الاظهر عندنا بن رشد لقوله القياس هما في المرتبة سواء ينظر الامام في ذلك فية ضي لا حزمهما أو كفتهما أي من الكفاية لا من المكانة أقوال ثلاثة وبعبارة أي الاشد كفاية بقيام الصبي وطعامه وشرابه ومضجعه وتنظيف ثيابه وكلام المؤلف فيه اعتراضات انظر نصها في الشرح الكبير (ص) ثم الوصى (ش) أي ثم مرتبة الوصى مقدمة على مرتبة العصابة في الاناث الصغار وفي الذكور مطلقا وله حضانة الاناث

(٣٧ — خشي رابع) فقبل بنت الخ الذي ينبغي قصره على بنت أخ أو أخت لغير أب لان الراجح أن الاخ للاب أو الأخت للاب لاحضانة لهما فبنتاهما كذلك (قوله وأكفهما) تفسير لقوله أحرزهما (قوله لامن الكفاية) أي المساواة (قوله اعتراضات) أحدها أن المناسب أن يقول أو الكفاية أي اذا لولأ طبق الثاني جمعه بين آل ومن الداخلة على المفضول وهو شاذ الثالث جمعه منهن مع أن المتقدم شيان وأجيب عن الاول بان الموصوف الشخص وعن الثاني بان من ليست داخلة على المفضول بل هي للتبعيض وهي ومتعلقها حال أي حالة كونه بعضهن أو أن آل زائدة أو أن من متعلقة بمحذوف مجرد من آل والتقدير أو الكفاية كفاء منهن وعن الثالث بان الجمع باعتبار كونها شقيقة أو لاب أو لام تأمل ويحجب أيضا بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد واعتبر أيضا بان نحوه التعبير يتردد (قوله مقدمة على مرتبة العصابة) أي لان جميع من تقدم على مرتبة الوصى من له الحضانة اناث وليس فيهن

ذكر سوي أبي المحضون وجميع من تأخر عن الوصي كلهم ذكرور ولذلك قال الشارح مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصبية (قوله فهل له حق في حضانتهم) هذا إشارة إلى قرابين وكل منهما مخرج دليل قوله وينبغي أن يكون خلافاً في حال أي صفة أي خلافاً لما ينبغي على حال وصفة (قوله لا جدام) هذا كلام المقدمات وهو المعتمد كما هو قاعدته وقد تقرر أن كلام ابن رشد أريح إذا اجتمع مع كلام اللخمي (قوله واختار خلافه) على هذا فترتبته على الجد الأب أي فيكون بين الأخ وابنه ويجري فيه ما تقدم من أن المراد بالجد ذنية أو ولو بعد (قوله ثم بعد الأخ الجد أبو الأب) تردد ابن رشد هل المراد بالجد ذنية أو ولو عاد واستظهر والحاصل أنه بعد الأخ الجد أو ما ابن الأخ فيجد الجد قال عجب بغسل وإيصاء ولا جنازة * نكاح أختا وابنة على الجد قدام (٢١٠) وعقل ووسطه بباب حضانة * وسوء مع الأباء في الارث والدم

والعقل الدية ولا فرق بين كون الم و ابنه ذنية أو ولو بعد ومعلوم تقديم الأقرب على الأبعد (قوله تغلط الدية عليه) أي تؤخذ من أنواع ثلاثة كما يأتي (قوله وهو المعتقد) أي الذي كراى المعتقد للمحضون إذ لا حضانة لمسولة النعمة إذ لا تعصيب فيها ابن عرفة الاظهر تقدمها على الاجنبي أي قياساً على استحقاقها لولاية النكاح (قوله وعصبته من موالى النسب) الاحسن حذف قوله موالى وكان يقول وعصبته من النسب بل الاولى أن يقول وعصبته نسباً ثم ولافتدبر (قوله على المشهور) ومذهب المدونة ومقابلها ما لابن محرز أنه لاحق للمولى الاعلى في ذلك إذ لا رحمه له وعلى قوله فلاحق للأسفل بطريق الاولى بهرام (قوله ثم لادم الخ) أي ثم المنسوب للادم من حيث الاخوة والعمومة أو نحو ذلك (قوله ويقدم على الذي للاب) أي الذي للادم يقدم على الذي للاب (قوله فإن تميز الأقرب)

الكارذوات المحارم فإن لم يكن ذوات محارم فهل له الحق في حضانتهم ابن عرفة وينبغي أن يكون خلافاً في حال فإن ظهرت أمارة الشفقة فهو أحق والا فلا ومراد المؤلف بالوصي ما يشمل مقدم القاضي وانظروا أن وصي الوصي كهو وربما يفيد ما صرف في الكلام على أولياء النكاح (ص) ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جدام واختار خلافه (ش) أي فإن لم يكن وصي ولا أحد من ذكر قبله أو كان وسقط حقه من الحضانة فإن الأخ مقدم ويستحق الحضانة ويقدم الشقيق على غيره كما يأتي ثم بعد الأخ الجد أبو الأب ثم بعده ابن الأخ ثم بعده عم المحضون فإن لم يكن فإن عم المحضون وأما الجد من جهة الأم فإنه لا يستحق الحضانة نص عليه ابن رشد واختار اللخمي خلاف هذا وأن له حقاً في الحضانة لأن له حناناً وشفقة وتغلط الدية عليه وقد قدموا الأخ للادم على الأخ للاب والعم مع عصوبتهما (ش) ثم المولى الاعلى ثم الاسفل (ش) أي ثم يلي مرتبة الم وابنهما آخر عصبية النسب المولى الاعلى وهو المعتقد بكسر التاء وعصبته من موالى النسب ثم المولى الاسفل على المشهور ومذهب المدونة وهو المعتقد بفتح التاء وصورته انسان انتقل اليه حضانة وهو مولى أعلى فوجد تقدمات وله عتيق فإن الحضانة تنتقل لعتيقه وانظر هل لعصبية الاسفل نسباً حضانة أم لا (ص) وقدم الشقيق ثم للادم ثم للاب في الجميع (ش) يعني أن جميع ما مر من مراتب الحضانة الشقيق ذكرنا أو أنثى يقدم فيها على الذي للادم ويقدم على الذي للاب فإن تعذر الأقرب فإن الحضانة يستحقها بعده من هو أدنى منه مرتبة ولا ينتقل الحق للسلطان وقوله في الجميع أي في جميع المراتب التي يدخلها الشفقة وعدمها احترازاً من الاب والجد والوصي والمولى ونحوهم (ص) وفي المتساويين بالصيانة والشفقة (ش) يعني أنه قد تقدم أن الشقيق يقدم على غيره إذا اختلفت المرتبة فإن اتحدت كعتقين وعين من ملاء فيقدم من هو أقوى شفقة وحناناً على المحضون ويقدم الاسن على غيره لأنه أقرب إلى الصبر والرفق من غيره فإن تساوا فإظهار القرعة فإن كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يفيد كلام الرجزاجي ولما كانت الحضانة كما قال القرافي تفتقر إلى وفور الصبر على الأطفال في كثرة البكاء والتضجير من الهيات العارضة للصبيان ومن يد الشفقة والرفقة الباعثة على الرفق بالمحضون فلذلك فرضت على النساء لأن علهمة الرجال تمنعهم الانسلاخ في أطوار الصبيان

وما وهو الشقيق انتقل للابعد وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المعتمد أنه لاحق للأخ للاب ولا الاخت والاب (قوله ولا ينتقل الحق للسلطان) الظاهر ما يوجد واحد من تقدم فاذا تعذر فيقدم السلطان من يحضنها (قوله احترازاً من الاب والجد الخ) أي فلا يقال في هؤلاء تقدم الشقيق (قوله وفي المتساويين الخ) عطف على مقدر يدل عليه المعنى وهو وقدم في المختلفين بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالعطف مغاير فالمراد بأحدهما (قوله وفور الصبر) أي عظم الصبر (قوله في كثرة البكاء) أي بسبب كثرة البكاء (قوله والتضجير) أي تضجير الحاضن وقوله من الهيات أي الأحوال العارضة للصبيان من كثرة البكاء وغيرها (قوله ومن يد الشفقة) معطوف على وفور (قوله والرفقة) عطف مرادف (قوله تمنعهم الانسلاخ) أي الدخول وقوله في أطوار أي أحوال الصبيان من كثرة البكاء وغيرها

(قوله من التكاف) تحمل المشاق في القيام بشأنهم (قوله في المعاملات) أي معاملات الحاضن للمحضون في حفظ شأنه وقوله وملازمة الاقذار من جملة المعاملات (قوله وتحمل الدناءة) هي ملازمة الاقذار (قوله المحصلة لذلك) أي لو فور الصبر (قوله لمن به طيش) أي عنده خفة عقل تحمله على التعسف في الامور وارتيكاب الامر الذي لا ينبغي (قوله وبهم - هذا) أي وبهم هذا التعميم المؤيد لما نقل المصنف وبقولنا وانما اقتصر على الاثني لانها الاصل سقط ما قيل وحاصله أن بعضهم قال اذا كان الحاضن ذكرا لا يشترط فيه الكفاية وذلك لان المصنف قال وشروط الحاضن العقل والكفاية فهم بعضهم أن شرط الكفاية انما هو في الاثني لقول المصنف لا كسنة وأما الذكر فلا يشترط فيه الكفاية لانه اذا كان عنده من يحضن تصح منه الحضانة وحاصل الرد عليه أن شرط الكفاية لا بد منه مطلقا كان الحاضن ذكرا أو أنثى وانما اقتصر على الاثني لانها الاصل الا أن قضية ذلك الجواب أن الصحيح أنه لا حضانة للذكر المسن ولو كان عنده من يحضن كما هو قضية كلام ابن رشد في الباب ولكن الذي يفيد كلام شارحنا اعتماد خلافه وهو أن محل كون الاثني المسنة والرجل المسن لا حضانة له ما لم يكن عنده من يحضن قال عجم واعلم أن هذه (٢١١) الشروط شروط لاستحقاق الحضانة اذا كان

يحصل بفقد هاضر بالمحضون وان كان لا يحصل بفقد هاضر المحضون فهي شروط لمباشرة الحضانة فالمحضون ونحوه لا يستحق الحضانة ولو كان المباشرا عنده غيره لاحتمال اتصاله بالمحضون فيحصل له الضرر وأما المسن الذي له من يحضن فانه يستحق الحضانة (قوله لان الذكر لو كان مسننا الخ) وعلى هذا فالاثني اذا كانت مسنة تسقط حضانتها الا أنك قد علمت أن الصواب خلافه وبعد هذا كله اذا تأملت تجد كلام الشارح صحيحا وذلك لان شأن الحاضنة الاثني أنها التي تبشر الصبي وقد اشترطنا في الذكر أن يكون عنده من يحضن فحينئذ لا حاجة لاشتراط أن يكون الذكر فيه الكفاية بل ولو كان عاجزا لان الحاضن حقيقة المرأة التي تحضن (قوله أي نفس مسنة) هذا جواب ثان والمناسب أن يأتي به على نسق انه جواب ثان فيما تقدم فيقول وانما اقتصر على الاثني لانها الاصل أو أن المراد

وما يليق بهم من التكاف في المعاملات وملازمة الاقذار وتحمل الدناءة انتهى شرع في صفاتها المحصلة لذلك بقوله (ص) وشروط الحاضن العقل (ش) أي وشروط الشخص الحاضن ذكر أو أنثى العقل فلا حق في الحضانة للمجنون ولو غيّر مطبق ولان به طيش وانما اقتصر على الاثني في قوله لا كسنة لكونها الاصل في باب الحضانة قال في التوضيح لمن يستحق الحضانة شروط أولها العقل الخ ومن من صبيغ العموم وبهم - هذا سقط ما قيل انه اقتصر على الاثني لان الذكر لو كان مسنا وعنده من يحضن كما هو الشرط فيسهل لا يسقط حقه وأدخلت الكاف العمى والحرس والصمم ومن شرط الحاضن أيضا عدم القسوة فن علم منه ذلك قدم عليه الابعد والاجنب (ص) والكفاية (ش) يعني أنه يشترط في الحاضن أيضا أن يكون فيه كفاية للقيام بالطفل وبأموره فالعاجز لا يكون حاضنا ولهذا قال (لا كسنة) يعني أن من بلغت من السن ما لا تقوم معه بأموال المحضون الابعشة كبت ستين سنة فصاعدان حقها يسقط فقوله لا كسنة عطف على مقدر أي ثبتت الحضانة للقادر لا كسنة أي أقعدها السن والافلها الحضانة وقوله لا كسنة أي نفس مسنة يشمل الذكر (ص) وحز المكان في البنت يخاف عليها (ش) أي وبما يشترط أيضا في حق الحاضن أن يكون المكان الذي يسكن فيه بالنسبة الى البنت حرزا مصونا كان يخشى على البنت الفساد فالصبي والبنت التي لم يبلغا سن الخفاف عليهما الفساد لا يشترط فيهما ذلك قوله يخاف عليها حال من البنت ثم يجتمع حمل أن يكون حالا مقارنة وأن يكون حالا مقدره منتظرة وقوله يخاف عليها أي الفساد اذا بلغت حد الوطء أو سرقة مالها مثلا فلا بد من الامن على النفس والمال والخصوصية للبنت بذلك بل وكذلك الصبي حيث يخاف عليه كما استقرأه ابن عرفة من كلام المدونة أولا وآخرا (ص) والامانة (ش) يعني أن الحاضن من حيث هو ولو كان أباً أو أمّاً يشترط فيه أن يكون مأمونا في نفسه فرب أب شريب يذهب يشرب ويترك ابنته ويدخل عليها الرجال فيأخذها منه الابعد (ص) وأثبتنا (ش) يعني أن الحاضن اذا ادعى عليه أنه غير مأمون وأنه يخشى على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخير والدين والصيانة فعليه أن يثبت ذلك لانه صار مدعيا

بقوله لا كسنة أي نفس مسنة فشمّل الذكر والأنثى (قوله لا يشترط فيهما ذلك) أي ولا يشترط ذلك الا اذا بلغا حد الفساد (قوله وأن يكون حالا مقدره منتظرة) الاولى اسقاطه لانه على ما تقدم مما قلناه من المعنى لا تكون الحال الامارة وقوله اذا بلغت الخ هذا يناسب كونه حالا منتظرة ومقدرة هو معنى منتظرة وقد تقدم ما فيه وقوله أو سرقة مالها معطوف على الفساد (قوله والامانة) أي في الدين فقط لا لادينه ودينه وان كان ذلك حقيقة لا بلاصير قوله ورشد ضائعا (قوله شريب) أي كثير شرب الخمر (قوله وأثبتنا) هذا يدل على عدم الامانة واليه ذهب ابن الهندي وغيره ذهب الى حمله على الامانة وهو الراجح قال المتبسطي الواجب أن يحمل على الامانة فلا يكلف بينة بها حتى يثبت عليه غير ذلك أي عدم الامانة (قوله لانه صار مدعيا) أي مدعيا للامانة وقوله جريا على القاعدة أي لاجل الجريان على القاعدة هي من شأن المدعي أن يثبت ما ادعاه وقوله اذا الاصل في الناس الجرحه تعليل لقوله فعليه أن

أن ثبت الخ أي إنما كان عليه أن ثبت ما ذكر لأن الأصل الخ وان المدعي من ادعى خلاف الظاهر ومدعي الأمانة مدعي خلاف الظاهر (قوله إذا الأصل في الناس الجرحه) هذا أحسن مما في عب وحاصل ما فيه أن الأصل في الناس الأمانة ما لم يدع عليهم بخلافها فيكون الأصل فيهم الجرحه فعليهم اثباتها (قوله أي يثبت كل شرط فوزع فيه) أي إلا العقل ومثله يقال في الشروط ألا تبه أن فوزع في شيء منها (قوله مضر) أي رؤيته أو يجه ولو كان عنده من يحضن لاحتمال اتصاله بالمحضون (قوله والجرح الدامي والحكة) والفرق بينهما كما في شرح شب أن الجرح يدعي والحكة لا تدعي اه (أقول) فعليه يكون قوله الدامي وصفا كاشفا (قوله جميع العاهات) الشاملة للبرص وغيره من كل عاهة يخشى حدوثها بالطفل (قوله والمراد به هنا نوع منه) حاصله أن الرشد ينقسم قسمين الأول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال فقط والمراد (٣١٣) به هنا نوع مخصوص الذي هو حفظ المال فقط وقوله وان كان الواو للعالم

ولو قال والمراد أي نوع وجد كفي اصح المعنى ثم ما ذكرنا من أن الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منه وهو حفظ المال فقط يعلم أن قوله هم الرشد حفظ المال مع البلوغ أي بحسب الأغلب ومراد الشارح أنه لو عرف أصل الرشد على الفرد الكامل وهو حفظ المال مع البلوغ مع أنه ليس بشرط (قوله لأن الصغير قد يكون معه حفظ) أي للمال وقوله يحضن أي أن الذكرا البالغ يحضن المحضون الصغير مع حضائنه لا غير ذي الحفظ فيكون الأعلى والمتوسط مشتركين في حضائنه الأسفل فحضائنه الكبير من حيث الحفظ للذات والصغير من حيث حفظ المال (قوله وبهذا الخ) أي بما تقدم من أن المراد نوع من الرشد (تنبيه) شمل كلام المصنف إلا أنني في شرط فيها الرشد فلا حضائنه لسفاهة وحاصله أن السفاهة إذا كان له ولي فانه يحضن وأما إذا لم يكن له ولي فلا حضائنه (قوله وضمت ان خيف)

جريا على القاعدة إذا الأصل في الناس الجرحه ولو أراد جميع شروط الحضائنه كما قال الساطي لأخره عن الجميع ولكن الحكم أنه لا بد أن يثبت جميع الشروط أي يثبت كل شرط فوزع فيه منها (ص) وعدم كيدام مضر (ش) يعني وعمما يشترط في الحاضن أن يكون سالما من البرص المضر بالمحضون وأن يكون سالما من الجذام المضر بالمحضون خفيفهما لا يمنع وبعبارة أدخلت الكاف البرص المضر والجرب الدامي والحكة وذكر صاحب الباب ما يفيد أن المراد بقوله كيدام جميع العاهات التي يخشى حدوث مثلها بالولد وظاهر قوله وعدم كيدام يشمل ما إذا كان بالمحضون ذلك أيضا قد يحصل بانضمامهما زيادة في جذام المحضون وبرصه وتقدم في بحث العيوب ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم أنه قال وشرط الحاضن العقل وعطفه ذاعليه اذ يصح عطف النكرة على المعرفة أي وشرط الحاضن أن يضارشد والمراد به هنا نوع منه وهو حفظ المال وان كان غير بالغ لانه كالبالغ في أن له الحضائنه على الراجح كما ذكره أبو الحسن لان الصغير قد يكون له حفظ ويكون من يحضنه يحضن معه المحضون الصغير ولهذا نكره ولم يعطفه معرفا كالشروط السابقة وبهذا يسقط قول الجماوي كان الأولى تعريفه كالشروط التي قبله لئلا يسبق لناظر انه عطف على كيدام من غير تأمل (ص) لا اسلام وضمت ان خيف لمسلمين وان مجوسية أسلم زوجها (ش) يعني أن الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلما بل يصح أن يكون كافرا قال في المدونة والذمية اذا طلقت أو المجوسية يسلم زوجها وتأتي هي من الاسلام فيفرق بينهما ما من الحضائنه بالمسلمة ان كانت في حرز وتؤمن أن تغذيهم بخمرا أو خنزير وان خيف أن تفعل معهم ذلك ضمت الى ناس من المسلمين ولا ينتزعون منها الا أن تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضمت أي الحاضنة بطريق الاصاله أو العروض كأن يكون الحاضن جديما مثلا وعنده أنثى تحضن ففي الحقيقة ليست الحضائنه إلا الأنثى لانه يشترط للذكر أن يكون عنده من يحضن من الإناث وبهذا سقط الاعتراض عليه بأنه أنثى الضمير تبع المدونة (ص) ولذا ذكر من يحضن (ش) يعني أن الحاضن اذا كان ذكرافانه يشترط في حقه أن يكون له أهل يتولون المحضون من سرية أو زوجة أو مستأجرة أو متبرعة بذلك لان الذكر لا يصبر على ما تصبر عليه النساء من أحوال الاطفال كما هو

أي الضم وقت الخوف عليه لا قبله والجمع ليس شرطاً بل يكفي أن يضم لمسلمة واحدة (قوله وان مجوسية) ويشترط وبالغية في استحقاق الحضائنه لا في الضم اذ لا تأتي المبالغة ان عرفة فيها الام الحضائنه وان كانت مجوسية (قوله من الحضائنه) بيان لما من تقديم البيان على المبين بفتح الياء (قوله الآن تبلغ الجارية) أي تبلغ حد الوطء (قوله بطريق الاصاله الخ) حاصله انه اعترض على المصنف في قوله وضمت بان الأولى وضم الحاضن أعظم من كونه ذكرا أو أنثى فأجاب بت بأنه إنما أنثى الضمير تبع المدونة وحاصل جواب شارحنا انه إنما أنثى الضمير بالنظر لان يراد الحضائنه أصالة أو عروضاً وهي النائية عن الذكرا كان يكون الحاضن جدياً وعنده أنثى الخ (قوله بأنه إنما أنثى) متعلق بمحذوف والتقدير سقط الاعتراض الجواب عنه بأنه إنما أنثى الضمير الخ (قوله ولذا ذكر الخ) في العبارة حذف والتقدير وشرط للحاضن الذكرا والأنثى العقل وشرطه لذكرا أي بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكرا من يحضن أي وجود من يحضن عنده (قوله من يحضن) أي يصلح للحضائنه وقوله من سرية الخ أي مستوفية للشروط

(قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو صار محرماً في زمن الحضانة بعد أن كان قبل ذلك غير محررم (قوله وللأنثى الخلو) محل كلام المصنف ان لم يكن في نزعه ضمير عليه واللام تسقط (قوله بل يطلب الذكراً غيرها) الكلام فيما إذا كانت التي تحضن للذكراً أجنبية وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له إلا أنه يقال حيث كان يطلب الذكراً غيرها فقد سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسري الامة كالدخل) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم ان سيدها وطئها بعد طلاق زوجها أو موته فان حضانتها تسقط (وتنبه) هذا الكلام يفيد أن الحضانة حق للمحزون وبأن المشهور أنها حق للعاضن كذا ذكره بهرام عند قوله وللعاضن الخ (قوله إلا ان يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وان كان خلاف المتبادر (قوله فلا تسقط حضانتها) بل تكون الحضانة لها قال بعض الاشياخ وهو مشكل كيف وقد قلنا ان قوله وللأنثى الخ يفيد أنه حق للمحزون وكون ذلك حقاً له يقتضي الانتقال لمن كان بعد الساكنة كالوأسقطتها بالكلية لانه اذا أسقط من له الحضانة حقه انتقل (٢١٣) ان بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وان أشكل وقد نقل ذلك تحت

ويشترط في الحاضن الذكراً ان كانت المحضونة أنثى تطبق الوطء ان يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة بان يتزوج أم المحضونة في زمن اطاقتها والافلا حضانة له في زمنها ولو كان مأموماً ذا أهل عند مالك وأجاز ما أصبح ذكر في الذخيرة (ص) وللأنثى الخلو عن زوج دخل بها (ش) أي ومن شروط الحاضنة اذا كانت أنثى أن تكون خالية عن زوج دخل بها وانما سقط حقه ما حيث دخل بها الزوج لاشتغالها بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في السقوط الدخول اذ قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس الدعاء للدخول كالدخلول وهذا في الأنثى التي تحضن لاستحقاقها الحضانة وأما من تحضن للذكر فان الحضانة لا تسقط فيها بذلك بل يطلب الذكراً غيرها وتسري الامة كالدخلول بالزوجة كما مر (ص) إلا أن يعلم ويسكت العام (ش) مستثنى من المفهوم أي فان لم تحضن عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت لمن يليها في المرتبة إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية بدخول الزوج ويسكت العام فلا تسقط حضانتها وبعبارة أي إلا أن يعلم من له الحضانة بعد المتزوجة كذا ذكره أبو الحسن وتنت وجعل الشارح ضمير يعلم للولي وفيه نظر والمراد بعلمه علمه بالدخول وبالحكم فالوجهل واحد منهم ما لم يسقط حقه والعام محسوب من يوم العلم المسقط (ص) أو يكون محرماً وان لا حضانة له كالخال (ش) يعني ان الحاضنة اذا تزوجت بشخص هو محررم للمحزون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم مراً له حضانة كالم والجد للاب أو كان من لا حضانة له كالخال والجد للام فقوله وان يكسر همزة ان مبالغته في المحرم أي فلا يسقط حقه اذا تزوجت به فن باب أولي في عدم الاسقاط اذا تزوجت بمحرم له الحضانة (ص) أو وليا كبن العم (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها اذا تزوجت بولي حضانة وان لم يكن محرماً بأن تكون له حضانة ولو بعد كبن العم تزوجه حاضنة غير الأم والجددة ممن لا يصير دخوله محرماً والمحزون ذكر وليس له حاضنة أقرب اليه منها فارغة من زوج والمراد بالولي من له ولاية على الطفل ولاية مال أو ولاية حضانة * ولما فرغ من الكلام على بقاء الحضانة مع الزوج القريب محرماً أو غير محررم شرع في

والأنثى الخلو) محل كلام المصنف ان لم يكن في نزعه ضمير عليه واللام تسقط (قوله بل يطلب الذكراً غيرها) الكلام فيما إذا كانت التي تحضن للذكراً أجنبية وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له إلا أنه يقال حيث كان يطلب الذكراً غيرها فقد سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسري الامة كالدخل) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم ان سيدها وطئها بعد طلاق زوجها أو موته فان حضانتها تسقط (وتنبه) هذا الكلام يفيد أن الحضانة حق للمحزون وبأن المشهور أنها حق للعاضن كذا ذكره بهرام عند قوله وللعاضن الخ (قوله إلا ان يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وان كان خلاف المتبادر (قوله فلا تسقط حضانتها) بل تكون الحضانة لها قال بعض الاشياخ وهو مشكل كيف وقد قلنا ان قوله وللأنثى الخ يفيد أنه حق للمحزون وكون ذلك حقاً له يقتضي الانتقال لمن كان بعد الساكنة كالوأسقطتها بالكلية لانه اذا أسقط من له الحضانة حقه انتقل (٢١٣) ان بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وان أشكل وقد نقل ذلك تحت

الشخ سالم وقال عجب لافرق بين كون المحزون ذكراً أو أنثى لكن يشترط فيها اذا كانت أنثى مطيعة أن يصير بتزوج الحاضنة محرماً لها كبن عم لها في تزوج أمها بخلاف خالتها الحاضنة فتتزوج ابن عم لها فينتزع منها قاله اللخمي ويكون حاصل ذلك أن قوله أو يكون محرماً أي بالاصالة ويكون قوله أو ولياً أي ليس محرماً بطريق الاصالة بل تارة تعرض له المحرمية كالوتزوجت الأم ببن عم المحزون وتارة لا كالوتزوجت خالته ببن عم المحزون (قوله وليس له حاضنة أقرب الخ) وأما لو كان له حاضنة أقرب الخ فتستحق كما اذا كانت أم الأم متزوجة ابتداء حين تزوجت الأم ولم تحضن الولد واستحققت الحضانة الخالة حيث لا جددة فتزوجت ببن العم فتأبعت الجددة فان الحضانة تنتقل لها ولا يعارض هذا قوله الآتي ولا تعود بعد الطلاق لانه فيمن تقرر لها حق فيها وسقط بالنسكاح كما يشعر به لفظه الآتي لا فيمن لم يقرر لها حق فيها ابتداء (قوله على بقاء الحضانة) أي الحاضنة المتزوجة لأن الحاضن الزوج كما قد يتوهم (قوله محرماً أو غيره) أي المشار اليه بقوله أو ولياً كبن العم.

(قوله صوابه أن يقول عند بدلها) بل إنما قالت المرضعة أرضعته عندي أو عند أمه فالمدار على كون المرضع لم ترض بالرضاع عند من انتقلت لها الحضانة فإن الحضانة تستمر بالام (قوله اذ في هاتين الصورتين الخ) نقول وفرض المصنف فيما اذا لم تنتقل الحضانة عن الام فهذا التعديل لا يفسد شيئا ويحجب بأن المراد لم تثبت نزعها لغير الام أي وفرض المصنف تثبت شرعا لغير (قوله أو عاجزا) أي أو غائبا نعم تصح وكأنه اذا كان ذكرا لم يترك (٣١٤) يباشرها فيما يظهر وهل الانثى كذلك أولا لانه من الاعمال البدئية (قوله ولا

يتزع منها) أي لان بقاءه مع أمه ولو متزوجة أرفق به وأصلح من كونه عند أبيه العبد لان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (قوله وظاهره الخ) الآية وإن كان ظاهره ذلك يفسد بما اذا لم يكن العبد قائما بأمر مالكه فإن كان كذلك فإن حضانة ولده تنتقل اليه بتزويج أمه كما يفيد كلام الشارح (قوله ثم نعم كلام اللخمي بسادسة المسائل) اعلم أن أولها قوله أو لا يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية قولان فإن قلت انها سبعة قلت ان اللخمي لم يذكر قول المصنف أو كان الاب عبدا وهي حرة فتدبر (قوله بسادسة المسائل الخ) هي ما أشار لها اللخمي في التبصرة بقوله ويصح بقاء حق المرأة في الحضانة وإن كان الزوج أجنبيا وذلك في ست مسائل أن تكون وصية على خلاف في هذا الوجه أو يكون الولد رضيعا لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها وقالت القطر لا أرضعه الا عندى لان كونه في رضاع أمه وإن كانت ذات زوج أرفق به من أجنبية يسلم اليها وإن كانت انطرد ذات زوج كان أبين أو كان من اليه الحضانة بعدها غير أمه أو عاجزا عن الحضانة أو غير ذلك من الاعذار أو يكون

الكلام على بقاءها مع الزوج الاجنبي وهو كما قال اللخمي يصح بقاء حق المرأة في الحضانة وإن كان الزوج أجنبيا في ست مسائل أولها قوله عا طفا على المستثنى من قوله الا أن يعلم الخ (ص) أولا يقبل الولد غير أمه (ش) يعني أنها الام اذا تزوجت برجل أجنبى من المحضون ولم يقبل الولد غير أمه فانها تبقى على حضانتها ولو قال أولا يقبل غير الحاضن امكن أشمل (ص) أولم ترضعه المرضعة عند أمه (ش) مراد المؤلف بهذا أن الحضانة اذا انتقلت عن الام بتزويجها بأجنبى مثلا لغيرها والمحضون رضيع وأبت المرضع أن ترضعه عند من انتقلت الحضانة لها وقالت لا أرضعه الا في بيتي ورضيت الام بأن ترضعه في منزلها أو قالت المرضع أنا أرضعته في بيت أمه ولا أرضعه عند من انتقلت لها الحضانة فإن الحق في الحضانة للام فإن قلت كلام المؤلف لا يفيد هذا وانما مفاده أن الام اذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدها وأبت المرضع أن ترضعه عند أمه فإن حضانتها لأمه ولو رضيت المرضع أن ترضعه عند من انتقلت الحضانة لها وليس كذلك أجيب بأن في كلام المؤلف حذف مضاف أي عند بدل أمه لكنه لا دليل عليه فعبارة غير صواب ولذا قال ابن غازي صوابه أن يقول عند بدلها فيعود الضمير على الام المتقدمة والمراد ببديلها من انتقلت لها الحضانة بعدها بتزويجها كما فرضها اللخمي ولا يصح حل كلام المؤلف على ما اذا لم تنتقل الحضانة عن الام بتزويجها لعدم وجود حاضن أو لوجوده متصفا بما نفع اذ في هاتين الصورتين لا تنتقل الحضانة عن الام بحال وأيضا حمله عليها يؤدي الى تكرار مع قوله أولا يكون للولد حاضن الخ (ص) أولا يكون للولد حاضن أو غير أمه أو عاجزا (ش) يعني أن الحضانة لا تنتقل عن الحاضنة بتزويجها لمن يسقط حضانتها حيث لم يكن للولد بعدها حاضن شرعى حاضرا أو يكون له لكن غير أمه أو عاجزا لما نفع به (ص) أو كان الاب عبدا وهي حرة (ش) يعني أن أبا المحضون اذا كان عبدا وأمهم حرة وتزوجت برجل أجنبى من المحضون فإن الولد يبقى عند أمه لا يتزع منها وظاهره سواء كان هذا العبد قائما بأمر سيده فيه كفاية أم لا وهو ظاهر كلام المؤلف هنا وفيما يأتي من قوله وأن لا يسافر ولى الخ وقوله أو كان الاب عبدا أي والحضانة بعد الام لا يب لكونه ليس هناك من يستحق الحضانة قبله فإن كان ثم من يستحق الحضانة قبله انتقلت الحضانة له ثم نعم كلام اللخمي بسادسة المسائل وهي قوله (ص) وفي الوصية روايتان (ش) يعني أن الام أو غيرها من الحاضنات اذا كانت وصية على الاطفال وتزوجت برجل أجنبى من الاطفال فهل يتزعون منها لتزويجها بأجنبى كغيرها أو يبقوا عندها في ذلك روايتان عن مالك قال مرة بية واعندها ان جعلت لهم بيتا يسكنوا فيه ولحافا وطعاما وما يصلحهم الا أن يخشى عليهم زاد في رواية محمد ولو قال في ايصائه ان تزوجت فانزعوههم فلا ينزعون لانه لم يقل فلا وصية لها وقال مرة ينزعوا منها لان المرأة اذا تزوجت غلبت على رجل أمرها حتى تفعل ما ليس بصواب وعلى القول بعدم

الولد لا قرابة له من الرجال ولا من النسب قول سحنون فيترك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الاب السقوط عبدا وهي حرة فزادها غير اللخمي (قوله أو غيرها من الحاضنات) الذي في النقل خصوص الام فقط فلا يتم ما قاله الشارح وكل من يوافق (قوله أو يبقوا عندها) الحاصل أن يبقوا عندها في الموضعين وقوله يسكنوا فيه وقوله ينزعوا ومنه كلها بلفظ المضارع بحذف النون في نسخته جاريا على لغة من يحزم المضارع بغير جازم (قوله غلبت) أي كثرت (قوله وعلى القول الخ) المناسب حذفه وذلك لان هذا الخلاف جار على القولين وذلك لان المعنى اذا أوصى رجل لأجنبية فلها الحضانة ثم اختلف فقيل في مرتبة الاب فهي بعد

الحالة ونحوها أو في مرتبة الام فقط على الجدة (قوله فهي في مرتبة الاب) هو الظاهر لانه الذي أوصى بها (قوله وعكس كلام المؤلف الخ) أقول العكس من حيث ان كلام المصنف في حاضنة وصية تعلق بغير وصي وهو زوجها التي تزوجت به وهذا العكس في حاضنة غير وصية تعلق بوصي وهو زوجها الذي تزوج بها ثم نقول وهذا الكلام أصح لتفق محشي هذا وهم منه رجه الله لان كلام ابن القاسم في فرض المصنف لافي عكسه ونحوه قول ابن عرفة سمع ابن القاسم في الوصايا ان تزوجت الام الوصي وبعثت الولد في بيت بنفقتهم وخادمهم لم ينزعوا وروى محمد ولو قال في ابصائه ان تزوجت فانزعوه هم لانه لم يقل فلا وصية لها وروى أشياخي الا ان يتخاف ضيعتهم اه فانه في كسبه استدل بكلام ابن عرفة هذا على عكس السابقة بوجه ان الوصي في كلامه مفعول تزوجت وليس كذلك بل هو نعت للام كما يدل عليه كلامه آخر اه (قوله وان لا يسافر ولي حر) قال المصنف في توضيحه وانما سقطت الحاضنة بهذا السفر لان نظر الولي لولي له عام ونظر الام انما هو في أمور خاصة فكان تحصيل ما ينظر فيه الولي أولى من تحصيل ما تنظر فيه الام ولهذا كان الوصي مقدما على الاولياء اذا أراد سفر المحضون واذا كان للولد وليان وهما في القعد سواء وسافر أحدهما فليس له الرحلة بالولد والمقيم أولى لبقاء الادمع أمه وكذا ان لم يكن له أم لانه (٣١٥) هو المقدم في نكاحها ان كنت أنثى وقوله وان

لا يسافر أي يريد سفر (قوله عن ولد) أي عن موضع ولد ذكر أو أنثى أو عن بمعنى البقاء أي يريد سفره به وليس ثم ولي حاضر يساويه في الدرجة فتسقط حاضنة الحاضنة فان وجد مساويه درجة كعم لم تسقط حاضنته المريد السفر (قوله أي وشرط ثبوت الحاضنة) أي الحاضن ذكر أو أنثى ولا ينافيه ثابث الضمير من قوله تسافر هي لانهم يفرضون الكلام في الانثى لما مر من أن الغالب كون الحاضن أنثى (قوله والمقدم الخ) قال عجب بعد ذلك العبارة ولا يخفى أنه بني من أولياء المال الحاكم قاله بعد عبارة الشارح فانها للشيخ سالم (قوله وولي العصوبة) أي اذا فقد ولي المال حاصله أن ولي المال

السقوط فهي في مرتبة الاب وقيل الام (نقطة) عكس كلام المؤلف لو تزوجت الحاضنة بالوصي عليهم وجه علمتهم في بيت بنفقتهم وخادمهم لم ينزعوا منها قاله ابن القاسم (ص) وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حر (ش) أي وشرط ثبوت الحاضنة أن لا يسافر ولي حر عن ولد حر ولو رضي عا سفره نقله ستة بردين فان سافر الولي السفر المذكور كان له أن يأخذ المحضون من حاضنته ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت ولا يأخذها ان سافر اغير سكني كما يأتي والمراد بالولي أعم من ولي المال وهو الاب والوصي والمقدم وولي العصوبة كانت العصوبة سببا كالعتق وعصيته أو نسباً فاذا أراد العلم مثلاً السفر المذكور بالمحضون فله أخذهم من الحاضنة واحترز بقوله ولي حر عا لو كان الولي للمحضون عبداً أو أراد السفر فانه لا يكون له أخذهم معه ويبقى عند أمه لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بالولد الحر من الولد العبد اذا سافر وليه لا يأخذهم معه لان العبد تحت تصرف سيده سفره وحضرا وقوله ولد لا مفهوم له أي عن محضون وقوله (وان رضيعا) مبالغة في المفهوم أي ان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحاضنة وبأخذهم وليه معه ولو كان الولد رضيعا على المشهور بشرط أن يقبل الولد غير أمه ومثل الام غيرها من له الحاضنة (ص) أو تسافر هي (ش) يعني وكذلك يشترط في حاضنة الحاضنة أن لا تسافر عن بلد الولي الحر عن المحضون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حاضنتها (ص) سفره نقله لا تجارة (ش) هذا راجع لسفر الحاضن وسفر الولي أي وشرط سفر الحاضن المسقط لحضنته أو سفر الولي الموجب لأخذ الولد من حاضنته أن يكون سفره نقله وانقطاع فان كان سفره تجارة ونزعة فلا تسقط حاضنة الحاضن بسفره بل تأخذها ان قرب الموضع

الاب والوصي والمقدم فقط واما هنا فشميل ما ذكره شمل ولي المحضون وما قاله الشارح قول الشيخ سالم وهو صواب ففيها ثم العمة ثم بنات الاخ ثم العصبية والاولياء هم العصبية ومن هؤلاء الاولياء الجد والاخ وابن الاخ والعم وابن العم ومولى النعمة ثم قالت وكل من خرج من بلد منتقلا سكناه بلدا آخر غير بلد الام من أب أو أحد من الاولياء الذين ذكرنا فله الرحلة بالولد ثم قالت وليس للام أن تنقل الولد من الموضع الذي هو فيه والدم وأولياءهم الا ما قرب كالبريد ونحوه فقول الاجهوري وما قاله س مخالف للنقل عن سند فلا يعقل على ما قاله اه في غاية القصور وكلام سند الذي نقله لاجمة فيه فلا ينطيل بذكره محشيت (قوله عمالو كان الولي للمحضون عبدا) أي سواء كانت الحاضنة حرة أو أمة (قوله ولو كان الولد رضيعا) وحديث من فرق بين والده وولدها مخصوص بغير هذا وبغير سائر المسقطات (قوله على المشهور) ومقابله قولان الاول لا يأخذها الا بعد الفطام والاشتغاف عن أمه والثاني لا يأخذها حتى يشغر (قوله السفر المذكور) أي سنة برد ويكون السفر سفره نقله (قوله بل تأخذها ان قرب الموضع) أي كبريد ونحوه كما أفاده محشيت وت والحاصل أنه ان قرب الموضع كالبريد ونحوه تأخذها لان بعد فلان تأخذها وان كان الاخذ لا يسقط الحاضنة ولذا قال عجب أفاده بقوله لا تجارة ان الحاضنة لا تسقط بذلك ولو بعد السفر وأما حكم السفر ابتداء فيجوز للولي ولا يجوز لها حيث كان بعيدا فعلى هذا فليس للحاضن أن يسافر بالمحضون السفر البعيد سواء كان لنقله أم لا ونص المدونة وليس للام أن تنقل بالولد من الموضع

الذي فيه والدهم وأولياؤهم الا ما قرب كالبريد ونحوه مما يبلغ الاب والاوليا من خبرهم ثم ان لها أن تقسم هناك اه وأفاد أول ما ذكره
عب ونصه لا تجارة أو نزعة أو طلب ميراث أو نحو ذلك فلا تأخذ ولا يسقط حق الذات الحاضنة بسفرها للتجارة بل تأخذ معه ما ولو بعد
بإذن أبيه فيم ما ووصيه في البعيد فان لم يكن أب ولا وصي سافرت به ان خيف بتركها له ضيعة قال الخطاب بل الظاهر وان لم تخف عليه
اه وحاصله أنه ليس للحاضنة أن تسافر الا بإذن الاب في القريب والبعيد وله أن يمنعها فان سافرت فلا يسقط حقها والوصي كالأب
في البعيد وأما القريب فلها أن تسافر بغير إذنه (أقول) وبعد هذا كله الذي من جلته التقييد بقرب الموضع فظاهر المصنف خلافه
وذلك لان مفاد المصنف أنه متى كان السفر للتجارة فلها السفر ولو ستة بردين بغير إذن وليه أب أو غيره وانه اذا كان أقل من ستة بردين يجوز
لها السفر بغير إذن الولي ولو خمسة بردين على غير ظاهر المدونة الا أن نص المدونة المذكور يتبع فتأمل (قوله وحلف) أي الولي وان
لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الحاضنة تحلف أنها تريد سفر تجارة ونحوها يبقى بيدها (قوله وظاهرها الخ) ضعيف وقد علمت لفظها
(قوله أي مسافة بردين) أي كائنة مسافة (٢١٦) بردين لان مسافة طرف وهو متعلق بالخبر ويصح جعل الخبر

مسافة ويكون نصبه على المخالفة
على طريقة ابن جني ومن تبعه
على ما قيل في زيد عندك هكذا
كتب بعض الشيوخ وفيه نظر
لان مسافة متصرف فهو مفعول
به (قوله وبقي المضاف اليه مجرورا)
هذا اختلاف الكثير لان الكثير
لا يبقى المضاف اليه على حره الا اذا
كان المحذوف مما تلا لما كان
معطوفا عليه نحو
ولم أر مثل الخير يتركه الفتى

ولا الشريانيه امرؤ وهو طائع
أي ولا مثل الشر وهذا لا عطف
لان هنا جملة مستأنفة نحو تريدون
عرض الدنيا والله يريد الآخرة
بالجر لان مفهوم الشرط صادق
بصورتين احدهما عدم مماثلة
المحذوف للمعطوف عليه ثانيهما
أن لا يكون معطوفا أصلا كما في
الآية والمصنف (قوله وأصله
وموجب) بفتح الجسيم أي مقتضى

ولا يأخذ الولي من حاضنته وقوله (وحلف) أي الولي انه يريد بسفره النقلة وسواء كان متهم
أو غير متهم وهو راجع للمفهوم أي فان سافر أخذه وحلف وقوله (سته برد) ظرف منصوب على
الظرفية عاملة يسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحاضنة فالسفر الذي يقطع الحاضنة من
الولي أو من الحاضنة هو ما كان مقداره ستة بردين كثر على المشهور لا أقل كما يأتي (ص) وظاهره
بردين (ش) يعني أن ظاهر المدونة أن سفر البردين يكون كافيا في قطع الحاضنة اذا سافر الولي
أو سافرت الحاضنة والمشهور الاول وقوله بردين على حذف مضاف أي مسافة بردين حذف
المضاف وبقي المضاف اليه مجرورا والا كان الواجب أن يقول بردين بالالف وأصله وموجب
ظاهرا بردين (ص) ان سافرا لمن وأمن في الطريق ولو فيه بحر (ش) الضمير في قوله ان سافر
يعود على الولي والمعنى انه يشترط في السفر الذي يسقط الحاضنة أن يكون الولي سافر بالمحزون
الى بلد آمن وأن تكون الطريق مأمونة يسلك فيها بالمال والحر يم وسواء كان في الطريق بحر
أم لا على المشهور لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر ويقيد هذا بما اذا لم يغلب عطب البحر
كما صرح في الحج عنه بقوله والبحر كالبر الا أن يغلب عطبه فقوله ان سافرا الخ شرط في مفهوم أن
لا يسافر ولي أي فان سافر أخذه ان سافرا الخ (ص) الا أن تسافر هي معه (ش) أي الا أن تسافر
هي أي الحاضنة معه أي مع المحزون فلا تسقط حضانتها ولا تنزع من السفر معه ولما كان الضمير
في سافر وأمن مفردا مذكرا عائدا على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن للغايرة بين الضميرين
وان لم يخش الابس ثم ان الاستثناء من مفهوم أن لا يسافر ولي أي فان سافر سقطت حضانتها
الا أن تسافر هي معه ولما كان قوله سفر نقله لا تجارة ستة بردين راجعا لسفرهما كان قوله (لا أقل)
من ستة بردين على الاول أو بردين على الثاني راجعا لهما أيضا فلا يأخذ الولي ولا تترك الحاضنة
اذا سافر واحد منهما لا أقل مما ذكر (ص) ولا تعود بعد الطلاق (ش) يعني أن الحاضنة اذا

ظاهرها بردين أي أصل العبارة أي قلت بردين أو بردين فقوله بردين أي أو بردين على لفظ المصنف ثم
أقول لا حاجة للفظ موجب لان المعنى الظاهر منها أن المراد بردين (قوله ان سافرا من الخ) أي تغلب السلامة في كل من الطريق
والبلد ولا يشترط القطع بذلك والام ينزعه الولي وهذا الشرطان يعتبران أيضا في سفر الزوج وزوجه ويراد عليهما ما كونه مأمونا
في نفسه وغير معروف بالإساءة عليهما وكون البلد المنتقل اليه قريبا لا يخفى على أهلها خبرها وكونه سرا وقيام الأحكام فيها (قوله على
المشهور) ومقابلته يشترط في السفر أن يكون برا أو اذا كان بحرا فلا يسافر به (قوله هو الذي يسيركم في البر والبحر) وجه الدلالة أن
السفر في البر والبحر كائنا من الله فلا فرق بينهما (قوله ويقيد هذا الخ) لا حاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان
الضمير في سافرا الخ) روح الاخبار قوله عائدا على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن وحاصله أنه لما اختلف القاعيل أبرز فلا يقال كان
الاولى للشارح أن يقول العائد الى الحاضنة بالتاء (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشعر لفظ العود أن الحاضنة كانت واجبة لمن حدث
لها الطلاق والتزوج وهو كذلك فلم يجب اهلها ابتداء بتقديم غيرها عليها شرعا ويتصور ذلك في غير الام ثم طلق تلك الغير كانت لها

سقط

الحضانة حيث أفضت النوبة لها (قوله وإذا أراد رد المحضون) أي لمن انتقلت عنه الحضانة أي إذا أراد من انتقلت الحضانة له رد المحضون لمن انتقلت عنه كذا يستفاد من بعض الشراح (قوله كما يدل عليه الخ) أي فإذا كانت الحضانة انتقلت لغيره لا يكون الأم تزوجت ثم طلقته الأم ثم ماتت الجدة فإن الحضانة ترجع للأم (قوله ويقيدها أيضا بما إذا لم تزوج الحاضنة) أي كما كانت الحضانة ثابتة بالأم ثم تزوجت بأجنبي وانتقلت الحضانة للخالة ثم طلقته الجدة فنقول الحضانة ثابتة للخالة ما لم تزوج بين الأم من غيرها فإذا تزوجت بين الأم فترجع الحضانة للجدة ومفهومه ولو تزوجت بالعم فإن الحضانة لا تنتقل عنها الجدة وحاصله أنه تزوجت بالأم وانتقلت الحضانة للخالة فمادت الخالة لا تزوج أصلا فلا ترجع الحضانة للجدة ولو طلقته أي الجدة فلا تزوج الخالة بأجنبي سقطت حضانتها فلا تزوجت بين العم فلا تسقط حضانتها هذا ككلامه ما لم تنفق الجدة فإذا طلقته الجدة وتزوجت الخالة بين عم للمحضون فترجع الحضانة للجدة وأولى لو تزوجت بأجنبي (قوله (٢١٧) لا يقرآن عليه) كان مختلفا في فساد أو متفقا على فساد وكان وطوئيدرا الحسد

على فساد وكان وطوئيدرا الحسد والاعادت (قوله فإما لا تعود) لأن حق الغير قد تعلق به فنع من العود فلا يقال الحكم يدور مع العلة وهي هنا اشتغالها بالزوج وجودا وعدما فإذا وجد الاشتغال انتفت الحضانة وإذا عدم ثبتت الحضانة (قوله إذا أسقطت حقها من حضانتها ولها) أي بعد وجوبها وهو شامل لاسقاطها للاب وهي في عصمتها لأن الحق لهما وهما زوجان ولما إذا خالعهما على اسقاط حضانتها فسقط ولا تعود ولما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد أن أسقطت بنتها حضانتها في مقابلة خلعهما فإن خالعهما على اسقاط حضانتها واسقاط أمها بعد هالم تسقط حضانتها أمها وقلنا بعد وجوبها احترازا عما إذا أسقطت

سقط حقها من الحضانة بسبب تزويج كأم وانتقل الحق لمن بعدها ثم طلقته أمات زوجها فان الحضانة لا تعود لها سواء كانت أم أو غيرهما بل الحق فيها باق لمن انتقلت له وإذا أراد رد المحضون فإن كان للأم فلا يقال الاب في ذلك لأنه نقل لما هو أفضل وإن كان لأخته فلا بد المنع من ذلك ثم إن قوله ولا تعود الخ أي جبراً على من انتقلت له بتزويجها أمالوسلم لها الحضانة من يستحقها بعد هانفان تعود لها ويقيدها بقوله ولا تعود الخ بما إذا لم يمت من بعدها كما يدل عليه قوله أو عوت الجدة والأم الحالية ويقيدها أيضا بما إذا لم تزوج الحاضنة بعدها من تزوجه لا يسقط الحضانة حيث كان غير محرم كابن العم على ما مر (ص) أوفسخ الفاسد على الأرجح (ش) أشار بهذا إلى أن الحاضنة إذا سقطت حضانتها بالتزويج ثم ظهر أن النكاح فاسد لا يقرآن عليه وفسخ لذلك وقد دخل بها فانها لا تعود لأن فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الصواب وعبر عنه المؤلف بالارجح جريا على قاعدته فقوله على الأرجح خاص بهذه المسئلة فقط (ص) أو الاسقاط (ش) يعني أن المرأة إذا أسقطت حقها من حضانتها ولها من غير مانع فإمها ثم أرادت أخذه بعد ذلك فليس لها ذلك على المشهور وقوله أو الاسقاط عطف على الطلاق والمراد بالاسقاط السقوط بدليل الاستثناء بعده (ص) إلا كمرض (ش) أي إلا أن يكون السقوط لعذر كمرض لا تقدر معه على القيام بالمحضون أو عدم لبن أو حجج الفرض أو سفر زوجها غير طائفة أو رجوع الولي من سفر النقلة فلها أخذه ممن هو بيده بعد زوال هذه الأعذار بأن صحت أو رجعت من سفرها أو عاد لبنها بقرب زوالها إلا أن تتركه بعد السنة

(٢٨ - خشي رابع)

الجدة حقها في حال مخالعة بنتها فإن في وجوب سقوطه وعدمه قولان مبنيان على لزوم اسقاط الشيء قبل وجوبه وعدمه (تنبيه) إذا أسقط من له الحضانة حقه فالذي به العمل أنه ينتقل لمن يلي مرتبة المسقط ولا يكون الحق لمن أسقطه (قوله والمراد بالاسقاط السقوط) هذا غير مناسب وذلك لأن الموجب لعدم أخذها حقها الاسقاط الذي هو فعل اختياري إلا أن يجاب بأن المراد بالاسقاط السقوط أعم من أن يكون ناشئا عن الاسقاط وهو الباقي بعد الاستثناء أو ناشئا من الله تعالى وهو المستثنى وإذا كان السقوط لوحظ من حيث أنه ناشئ عن الاسقاط صح أن يقال لأن له اختيارا فيه باعتبار سببه الذي هو الاسقاط (قوله أو سفر زوجها) أي وكان تزويجها بذلك الزوج لا يسقط الحضانة لمقتضى من مقتضيات المتقدمة (قوله أو رجوع الخ) هذا غير مناسب لأن سياقنا في نفس الأعذار من حيث ذاتها وأيضاً لا يناسب قوله بعد زوال هذه الأعذار (قوله بقرب زوالها) مرتبط بقوله بعد زوال هذه الأعذار بقرب زوال هذه الأعذار أي بأن تتركه سنة فأقل فقوله إلا أن تتركه مفهوم قريب زوالها (قوله إلا أن تتركه بعد السنة) أي فإن زالت هذه الأعذار ومكثت سنة وأرادت الرجوع فليس لها ذلك

(قوله ونحوها) عبارة عب الآن تركه بعد زوال جميع ما مر سنة ونحوها في الكثرة اه فاذا علمت ذلك فقوله ونحوها مفهوم
بالاولى فلو حذفه ماضر (قوله أو يكون الولد ألف غيرها) معطوف على تركه أي الآن تركه أو يكون ألف غيرها (قوله أو تزوجت)
اذا كان كذلك فكان الاولى للمصنف أن يقول أولكم موت الجدة وتكون الكاف مراعى دخولها على الموت وعلى الجدة وعلى الام
فيفيد ما أشار به بقوله ولا مفهوم الخ (٣١٨) فان قلت يمكن تسليط الكاف في قوله لكم مرض على ذلك

بجعل قوله أول موت معطوفا على
مرض قلت لا يصح عطفيه على
مرض لاعادة اللام (تنبيه)
اعترض على المصنف بأن
المعتمد عدم العود للام عند موت
الزوجة (قوله وبغضهم أجب
الخ) حاصله انه اعترض على
المصنف بأن قوله قبل علمه
يفهم منه انه لو كان بعد علمه لا
تستمر لها الحضانة مع انه تستمر
لها الحضانة بعد العلم ومضى عام
وقد علمت الجواب (قوله فلا
فرق بين العام وأقل) أي انه متى
علم من استحق الحضانة وترك ولم
يأخذ بحقه وتأيم من قبلها فترجع
الحضانة له ولو أقل من عام ويكون
قول المصنف قبل علمه له
مفهوم ونقول وهو انه اذا بادر
لاخذ حقه فلا تسقط وان لم يبادر
تسقط وتثبت لمن زال عنها المانع
(قوله وهذا أولى) بل المتعين ووجه
الاولية كما أفاده بعض شيوخنا
أن الذي انتقلت له لما علم بحصول
المسقط وسكت ولم يأخذ بحقه فهو
معرض عن حقه فتستمر الحضانة
لمن كانت له اه (قوله وللحاضنة
قبض نفقته) اللام بمعنى على
أي وعليها قبض نفقته (قوله
وجميع ما يحتاج اليه) هو نفس
نفقته (قوله وهو المخاطب بذلك)

ونحوها فلا تأخذه عن هو بيده الا بعد موته وانتقاله الى غيره اللخمى أو يكون الولد ألف من
هو عندها وشق نفقاته (ص) أول موت الجدة والام خالية (ش) يعني أن الام اذا تزوجت
ودخل بها زوجها فآخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الام فان الجدة رده اليها ولا مقال للاب
وكذلك اذا ماتت الجدة أو تزوجت والام خالية من الموانع فهي أحق من الاب ولا مفهوم
للجدة ولا للام ولا للموت بل تزوج الجدة وبقية الموانع المسقط للحضانة كذلك فلو قال أو
لكموت من انتقلت له الحضانة وقد خلا من قبله لكان أشمل (ص) أولنا أيها قبل علمه (ش)
يعني أن الحاضنة اذا تزوجت ودخل بها الزوج ثم طلقها أو مات عنها قبل علم من انتقلت
الحضانة اليه فأنها تستمر للحاضنة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قبل علمه انه اذا علم من بعدها
لامقال له من باب أولى بشرطه وهو مضي عام كما مر عند قوله الا أن يعلم ويسكت العام فيقيد
مفهوم كلامه هنا بما مر وبعضهم أجاب بأن ما هنا المانع زال فلا فرق بين العام وأقل وما مر
من أن العام مسقط فيما اذا لم يزل المانع وهو أولى (ص) وللحاضنة قبض نفقته (ش) يعني
أن الحاضنة أما كانت أو غيرها الها أن تقبض نفقة المحضون وجميع ما يحتاج اليه من أبيه وهو
المخاطب بذلك ابتداء بشرطه المتقدم وان أبي فان قال الاب لمن لها الحضانة تبني الى
المحضون يأكل ويشرب عندي ثم يعود اليك لم يجب لذلك لان في ذلك ضرر على الولد وعلى من
هو في حضنته لان الاطفال لا ينضبط الوقت الذي يأكلون فيه وأكلهم متفرق وذلك يؤدي
الى الاخلال بصيانتهم واذا قلنا بأن للحاضنة قبض ما يحتاج اليه المحضون ثم ادعت تلفه فهل
يقبل قولها في ذلك أم لا ومذهب ابن القاسم انها ضامنة الا أن تقوم بينة على التلف كما مر عند
قوله كنفقة الولد الابينة على الضياع لان الضمان هنا ضمان تهمة ينتفى بأقامة البينة
لا ضمان أصالة (ص) والسكني بالاجتهاد (ش) اعلم أن مذهب المدونة ان أجرة المسكن
كلها على أبي المحضون وعند سحنون انها على الحاضن وأبي المحضون بالاجتهاد الحاكمة هي انه
يوزعها عليهم ما فيجعل نصف أجرة المسكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو
ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو بالعكس واذا تمهد هذا فعلى المؤلف الدرك
في اختياره لمذهب سحنون لانه على مذهب المدونة انها على أبي المحضون فلا معنى لقوله
بالاجتهاد ويمكن تمثيله على مذهبه فيجعل قوله بالاجتهاد راجعاً لقوله وللحاضنة قبض نفقته

أي بما ذكر من النفقة ابتداء وأما اذا فقد اليسار فلا يطالب بالنفقة أصلاً لا ابتداء ولا انتهاء بل على
بيت المال (قوله بشرطه المتقدم) وهو اليسار (قوله ومذهب ابن القاسم انها ضامنة) ومقابله لا تضمن (قوله لا ضمان أصالة)
أي لانه لو كان ضمان أصالة لضمنته ولو أقامت بينة كالمقترض والمشتري بعد الشراء اللازم (قوله ان أجرة المسكن الخ) الخلاف انما
هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكني فيما يخص المحضون فعلى الاب اتفاقاً

وانه

وانه غير منبسط بقوله والسكنى وحيث ينبغي تقديمه على السكنى ومعنى الاجتهاد في قبض نفقة المحضون أن الحاكم ينظر في حال الحاضنة وما يليق من اقباضها كل يوم أو شهر أو جمعة أو نحو ذلك وقوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعليه فيحتاج إلى حمل قوله (ولاشئ لحاضن لاجلها) على أنه لا نفقة للحاضن ولا أجره حضانة فلا ينافي أن له أجره السكنى واحترز بقوله لاجلها عما لو كان هناك سبب غيرها كما إذا كان الولد موسرا وهو

محضون لأمه الفقيرة فلها أجره الحضانة لأنها تستحق النفقة

في ماله ولو لم تحضنه والله أعلم وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

ومحببيه وسلم

٢

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب البيوع)

(قوله وأنه غير منبسط بقوله والسكنى) بل يصح وإن كان منبسطا بقوله والسكنى من حيث قريبته وبعده وأجرته التي يعرفها فإذا علمت ذلك فنقول ذكر محضى نت كلاما حاصلا اعتماد كلام محضون قائلا أنه تفسير المدونة كما عند المؤلف في توضيحه فإنه قال والمشهور أن على الأب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقال محضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في الديلمية وهو قريب لما في المدونة أى أن على الأب ما يخص الولد من أجره المسكن بالاجتهاد وبه قرر كلام المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجره الحضانة) تسمي لأنه إذا كان الولد موسرا وهي فقيرة فنفقته لازمة له من حيث كونها أمه لا من حيث كونها أجره الحضانة كانت قدر أجره الحضانة أو أكثر أو أقل والله أعلم

﴿ فهرسة الجزء الرابع من شرح العلامة الخرسني على مختصر سيدي خليل ﴾

صفحة	صفحة
١٣٦ باب العدة	٢ فصل في القسم للزوجات
١٤٨ فصل في المفقود	١١ فصل في الخلع وما يتعلق به
١٦٣ فصل في الاستبراء	٢٧ فصل في طلاق السنة
١٧٢ فصل في تداخل العدد	٣١ فصل في أركان الطلاق
١٧٦ باب الرضاع	٦٩ فصل في التوكيل في الطلاق وغيره
١٨٣ باب النفقة	٧٩ فصل في الرجعة
٢٠١ فصل في نفقة الرقيق والدواب	٨٨ باب الأيلاء
٢٠٧ الحضانة	١٠١ باب الطهارة
	١٢٣ باب المعان

﴿ تمت ﴾

